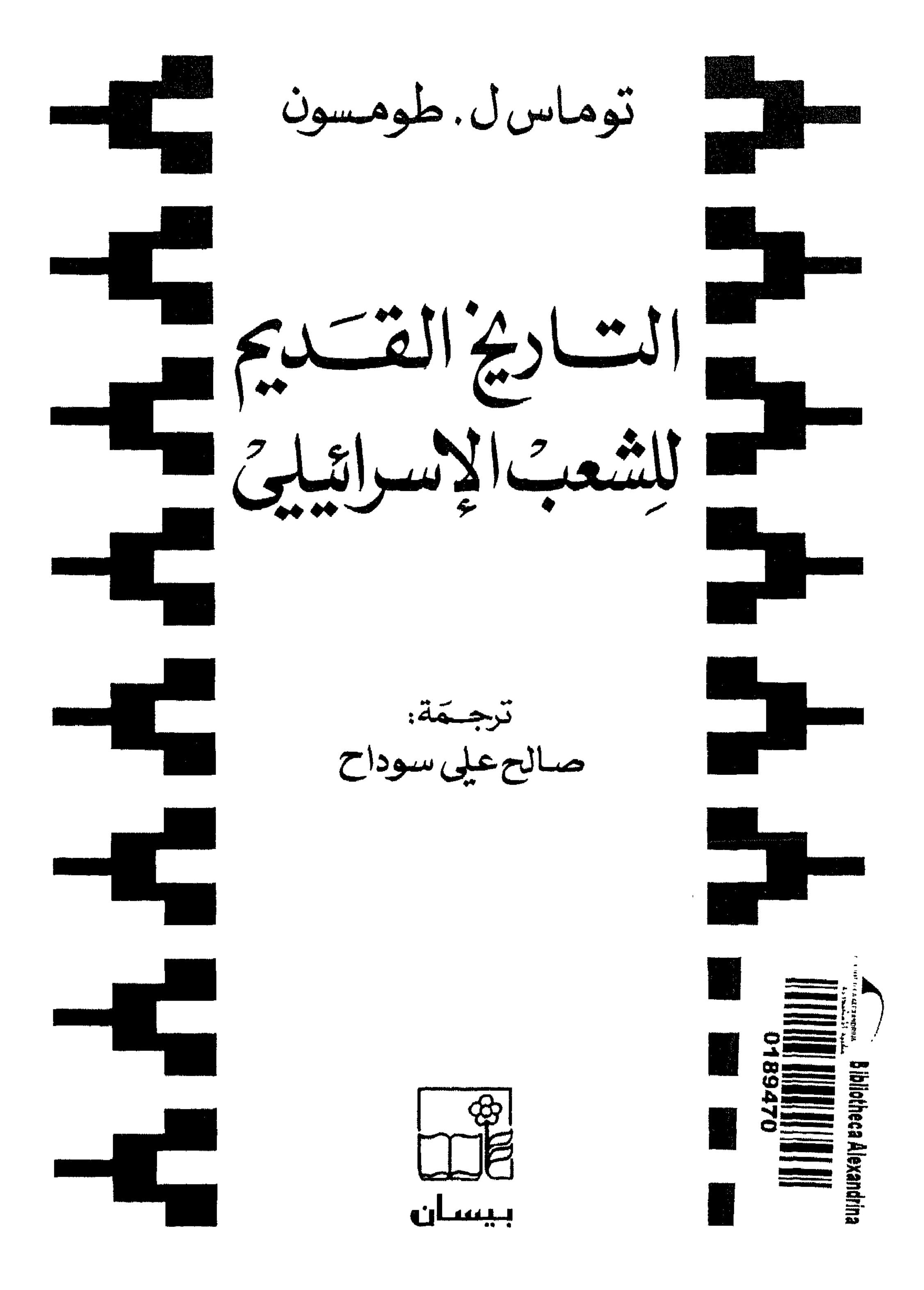


توماس ل. طومسون

التاريخ القديم للشعب الإسرائيلي

ترجمة:
صالح علي سوداح

بيسان



التاريخ القديم للشعب الإسرائيلي



توماس ل. طومسون

التاريخ القديم للشعب الإسرائيلي

ترجمة:

صالح علي سوداح



بيسان

* Early History of the Israelite People From the Written & Archaeological Sources
* Thomas L. Thompson
* التاريخ القديم للشعب الإسرائيلي
* تأليف: توماس ل. طومسون
* ترجمة: صالح علي سوادح
* الطبعة الأولى ١٩٩٥

* الناشر: بيسان للنشر والتوزيع
ص.ب. ٥٢٦١ - ١٣ بيروت - لبنان
هاتف: ٣٥١٢٦٩.

التاريخ القديم للشعب الإسرائيلي
نقض تاريخانية التوراة

يوسف كفروني

المرويات التوراتية:

تنسب المرويات التوراتية الإسرائيليين إلى أصل واحد هو يعقوب الذي لقب «إسرائيل» لصراعه مع الله. ويعقوب هو ابن إسحق بن إبراهيم المدعو خليل الله، من نسل سام بن نوح المتسلسل من آدم الإنسان الأول.

ويقسم التاريخ الإسرائيلي حسب هذه المرويات، إلى:

أ ـ عهد الآباء (المرحلة البطريركية): إبراهيم وإسحق ويعقوب.

ب ـ العبودية في مصر.

ج ـ الخروج من مصر بقيادة موسى (القرن الثالث عشر ق.م) والتيه في صحراء سيناء.

د ـ غزو أرض كنعان وتدمير المدن الكنعانية مثل عاي وأريحا واستيطان الأرض بعد تقسيمها على أسباط إسرائيل الاثني عشر.

هـ ـ عهد القضاة: من موت يشوع الذي خلف موسى إلى صموئيل النبي الذي مسح شاول أول ملك على إسرائيل.

و ـ الملكية الموحدة: شاول ـ داود ـ سليمان/ تقريبا ١٠٥٠ـ ٩٥٣ ق.م.

ز ـ انقسام المملكة: إسرائيل وعاصمتها السامرة في الشمال وتضم عشرة أسباط، ويهوذا في الجنوب وعاصمتها القدس وتضم سبط يهوذا وسبط بنيامين.

ح ـ دمار مملكة إسرائيل على يد الأشوريين (سرجون الثاني) ٧٢٢ ق.م.

ط ـ دمار يهوذا على يد نبوخذ نصر ٥٨٦ ق.م والسبي إلى بابل.

ي ـ العودة من السبي بناء على أمر قورش الفارسي وإعادة بناء الهيكل وتجديد العبادة.

وتصف أسفار التوراة العلاقة المميزة بين يهوه وإسرائيل. وحسب التوراة ثمة عهد قطعه يهوه مع إبراهيم وجدّده مع إسحق ويعقوب وتكلم به مع موسى. فهو الإله الخاص لإسرائيل وهو يغضب على الإسرائيليين ويعاقبهم على عصيانهم وتمردهم وخطاياهم ولكن لا يتخلى عنهم أبداً. وإسرائيل هو الشعب المختار من يهوه والمميّز عن باقي الشعوب.

وتحفل دعوات الأنبياء في العهد القديم بمسلسل من اللعنات ينصب على الأراميين والكنعانيين والموآبيين والأشوريين وغيرهم.. كما تحفل هذه الدعوات بانتظار مجيء «ملك»، «مخلص»، «مسيح»، يحرّر اليهود ويؤسس لهم مملكة كبيرة تسيطر على كل الأمم وتستعبدها.

وينظر اللاهوتيون إلى الإسرائيليين القدماء كجماعة متميزة عن الشعوب المجاورة ويعتبرون تميزهم فريداً في التاريخ لجهة توحيدهم لله والمفاهيم الأخلاقية التي كانوا يحملونها.

هذه النظرة للجماعة الإسرائيلية القديمة دخلت مرحلة الانهيار منذ فترة، وكذلك تاريخية المرويات التوراتية.

ويأتي كتاب توماس طومسون «التاريخ القديم لشعب إسرائيل» لينقض بشكل جذري وقاطع تاريخية هذه المرويات.

صدر الكتاب عن دار بريل الهولندية سنة ١٩٩٢، وحتى تاريخ صدور الكتاب كان طومسون أستاذ علم الآثار في جامعة «ماركويت» في ميلواكي - الولايات المتحدة الأميركية. أما بعد صدور الكتاب فقد جرى طرده من الجامعة، ولم تشفع له مكانته العلمية ولا منهجيته الصارمة في البحث التاريخي. فالجامعة تحصل على دعم مالي من الكنيسة والمهم في نظرها «ليس أن تملك النصوص التاريخية قيمة تاريخية فحسب، بل أن تتفق مع وجهة نظر نواميس العقيدة» (الحياة ٩٣/٦/٣).

إنه الصراع بين حقائق البحث العلمي وعناد اللاهوتيين المؤمنين بحقيقة أو تاريخانية ما ورد في التوراة.

ونحن ننصح المؤمنين بقدسية التوراة وحقيقة مروياتها التاريخية أن يتجنبوا قراءة هذا الكتاب إذا كانوا يخشون على إيمانهم أن يتزعزع أو يضطرب، عندما يواجهون بالحقائق العلمية والتاريخية.

مناقشة ونقد النظريات حول تاريخ إسرائيل القديم:

بداية، اعتمد في كتابة تاريخ إسرائيل على المعطيات التي تقدمها المرويات التوراتية، لكن تراكم المعطيات الأركيولوجية والتزايد الكبير في الاكتشافات الهامة في الشرق الأدنى القديم، إضافة إلى البحث النقدي المتراكم؛ كل هذه العوامل أدت إلى تحول العنصر التاريخي في الدراسات التوراتية. فبعد أن كان الاعتماد كلياً على المرويات التوراتية، بدأ النقد يطال البنية الداخلية لهذه المرويات، وحاول البعض التوفيق بين المرويات التوراتية والمكتشفات الأثرية.

وقد أكد كثير من المؤرخين عدم تاريخية بعض الحقب، مثل حقبة الآباء، الغزو،

القضاة، كما شككوا بتاريخية بعض الرموز الأساسية.

لكن ثمة افتراض ثابت عندهم، ناجم عن تأثير التفسير التوراتي، هو وجود إسرائيل موحدة قديماً.

غير أن الاتجاه الذي بدأ يتعزز الآن والذي يعتبر توماس طومسون رائده، هو اتجاه التخلي عن الافتراضات المسبقة التي فرضها التفسير التوراتي.

«التأريخ يقوم على الأبحاث وهو يتعلق بالطبيعة وليس بما وراء الطبيعة» (الفصل الثالث ص ٨٢). وتاريخ إسرائيل القديم، كما يؤكد طومسون، لا يمكن استخلاصه من التوراة كما أن أساس التقييم النقدي يبقى منفصلاً عن التوراة، في تاريخ نقوش وحفريات أقاليم فلسطين.

أ ـ ويلهاوزن ومدرسة تاريخ الأديان:

يخصص طومسون الفصول الأولى من الكتاب (١ و٢ و٣) لمناقشة ونقد النظريات التي عالجت موضوع تاريخ إسرائيل منذ حوالي القرن.

يبدأ في الفصل الأول مع ويلهاوزن الذي استخلص الفرضية الوثائقية، لأصول الأسفار الخمسة الأولى (التكوين، الخروج، اللاويين، العدد، التثنية). وتشير هذه الفرضية إلى أن تشكيل هذه الأسفار تم من خلال أربعة مصادر مستقلة عن بعضها في الأصل.

أ ـ اليهوهية: مع الملكية الموحدة، يهوذا وسلالة داود ١٠٥٠ـ ٩٥٣ق.م.

ب ـ الإيلوهيمية: مع الملكية المنقسمة ودولة إسرائيل ٩٥٣ـ ٧٢٢ ق.م.

ج ـ التثنوية: مع إصلاحات يوشيا ٦٤٨ـ ٦٠٨ ق.م.

د ـ الكهنوتية: مع مراحل النفي من القدس وما بعد.

العنصر الأساسي في الدراسة التاريخية الذي تعبر عنه فرضية ويلهاوزن، كما يشير المؤلف، هو أن هذه المصادر الأربعة للأسفار الخمسة الأولى، يجب فرضها على أنها وثائق أدبية تم تأليفها وقت كتابتها، ولذلك فهي كمواد مؤلفة تعكس فهم ومعرفة مؤلفيها وعالمهم. هذا الافتراض أدى إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكن أن نحصل منها على أي شيء تاريخي يعتمد عليه، عن المراحل السابقة لتاريخ إسرائيل. (الفصل الأول ص ١٠).

وقد أثر عمل ويلهاوزن في معظم الأعمال التي جاءت بعده كما أكد على التأليف البشري كنقطة انطلاق لكافة الدراسات التوراتية، ودعم الاتجاه المتنامي نحو الفصل بين الدراسات الأكاديمية النقدية والتفسير التوراتي ذي الدوافع اللاهوتية. (الفصل الأول ص ١٠).

أما ماير زميل ويلهاوزن فقد رأى أن التراث الذي استمدت منه المصادر الوثائقية

كان في الأصل مرويات شفوية ومجموعات من القصص التي تألفت من الحكايات الشعبية والأساطير والملاحم. (الفصل الأول ص ١٢).

وينكلر وكل مدرسة «توراة بابل» كانت تقول بأن معظم حكايات العهد القديم انعكاس للأدب المسماري. وحاول غونكيل فهم تاريخ إسرائيل في ضوء التاريخ العالمي والدراسات المقارنة بدلاً من الاقتصار على النقد الأدبي. (الفصل الأول ص ١٢).

أما غريسمان تلميذ ويلهاوزن فله يعود الفضل في انتشار تأثير المجموعة المعروفة على نطاق واسع باسم «مدرسة تاريخ الأديان»، هذه المجموعة من الدارسين كانت شديدة الاهتمام بسيل المكتشفات الحديثة والنصوص المترجمة مؤخراً عن الشرق الأدنى القديم. (الفصل الأول ص ١٢).

وكان لتأثير هذه المواد الجديدة مقترناً بالتحرر من العقلية اللاهوتية الضيقة، الفضل في التوصل إلى فهم جديد لتاريخ إسرائيل القديم. ولم ينظر إلى مؤلفي المصادر اليهوهية والإيلوهيمية على أنهم كتاب ومؤرخون لماضي إسرائيل، بل جامعون ومحررون لأساطير وحكايات شعبية مختلفة متعددة الأصول والتواريخ. (الفصل الأول ص ١٣).

ب ـ الاتجاه التوفيقي المحافظ:

ويناقش طومسون الاتجاه التوفيقي المحافظ عند ألت وألبرايت وغيرهم. هذا الاتجاه أعطى للمرويات التوراتية قيمة تاريخية. وقد بذل ألبرايت جهده للتوفيق بين المكتشفات الأثرية والمرويات التوراتية ورفض النظرة التطورية لأصول الديانة الإسرائيلية مؤكداً على أصول التوحيد الإسرائيلي في التعاليم الموسوية وعلى أن ما ترويه التوراة عن إسرائيل موحدة وغزوها لفلسطين قد تأيد بما نعرفه عن تدمير المدن الكنعانية في العهد البرونزي المتأخر على يد الإسرائيليين البدو. (الفصل الأول ص ١٨).

واعتبر ألت أن أهم مفتاح لفهم أصول إسرائيل هو تمايزها وعدم توافقها مع المجتمع الكنعاني السابق لها. (الفصل الثاني ص ٢٧).

أما كتاب غوتولد «قبائل يهوه» فهو برأي طومسون عبارة عن عمل لاهوتي فلسفي قصد منه تقديم تفسير لاهوتي معاصر بدلاً مما تقول به الحركة اللاهوتية التي فقدت مصداقيتها. (الفصل الثاني ص ٣٩).

ويشير المؤلف إلى أن الدارسين لم يعودوا يجدون براهين أركيولوجية ظاهرة على غزو إسرائيلي للمدن الكنعانية. وفشل الحفريات الكبرى في مواقع عاي وأريحا، أضعف بالتأكيد حجج ألبرايت. كما أن عدم قدرة العوامل الأركيولوجية على التمييز بشكل واضح بين المجموعات الإثنية الإسرائيلية والكنعانية، يجعل مسألة الانتقال من العصر البرونزي

المتأخر إلى العصر الحديدي، غير صالحة كدليل على فتح إسرائيلي (الفصل الأول ص ٢٢).

ويرى طومسون «أن محاولة التوفيق بين البينات التوراتية وغير التوراتية كإثبات لتاريخانية إسرائيل القديمة سرعان ما دخلت مرحلة الانهيار التي ما زالت متواصلة حتى اليوم» (الفصل الأول ص ٢٥).

ويقول «ما إن وضعت تاريخانية التوراة موضع تساؤل، حتى كان لا بد أن ينهار البناء التاريخي الذي اعتبر تاريخانية التوراة جزءاً من نظرته إلى التاريخ» (الفصل الثالث ص ٥٩).

ج ـ تفكيك التاريخ التوراتي:

يشير المؤلف في الفصل الثالث إلى عدد من الدراسات النقدية للمرويات التوراتية.

العمل الأول هو الذي قدمته فريس Früs عام ١٩٦٨ وفيه بينت بوضوح أن المرويات التوراتية التي حددت تشكيل الدولة أو الملكية الموحدة تحت حكم داود كانت من إنتاج فترة السبي. كما حددت أصول التوحيد اليهوهي في فترة السبي أيضاً. ورأت أن الروايات التي تقول بأن أصل إسرائيل من مصر مجرد أساطير. وأن قصص سفر الملوك الثاني بكاملها قد كيفت لتشرح أسباب السبي إلى بابل، ويجب أن تكون قد كتبت بعد السبي بفترة من الوقت.

ثم دراسة له عن «تاريخانية قصص الفترة البطريركية» ويتابع فيها بعض أفكار فريس. وقد تحدت هذه الدراسة معظم الجهود التي بذلت لإثبات تاريخانية الفترة البطريركية. ودراسة جي فان سيتر J.Van Seter لروايات الفترة البطريركية، وغيرها من الدراسات، أهمها مجلد هايز ـ ميلر «تاريخ إسرائيل واليهودية».

ويقول المؤلف أن عملية المراجعة التاريخية ـ النقدية، لفهمنا للأسفار الخمسة الأولى، التي ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا، عمقت اتجاه تفكيك التاريخي التوراتي وأطلقت تحدياً أساسياً لافتراضات عديدة تمسكت بها الاتجاهات الرامية إلى إثبات تاريخ لإسرائيل على أساس التوراة. (الفصل الثالث ص ٦٨).

منهج كتابة التاريخ:

لكتابة تاريخ مستقل لإسرائيل القديمة، يؤكد المؤلف أنه يجب أن نأخذ بالاعتبار ثلاثة أشكال مختلفة من البينات المباشرة المستخلصة من المصادر الأولية:

١ـ الحفريات الأركيولوجية وتحليلها، تصنيف وتفسير الحقائق المستخلصة من

الأركيولوجيا ونماذج الاستيطان القديمة في فلسطين المعروفة جغرافياً وإقليمياً.

٢ـ ثروة الآثار الكتابية القديمة المرتبطة مباشرة أو مداورة بفلسطين القديمة. الشعب: جيرانه، اقتصاده، البنى الدينية والسياسية، نمط الحياة والحوادث المعروفة.

٣ـ المرويات التوراتية التي تعكس صراحة أو ضمناً المجال الذي تشكلت فيه والذي يرسم تصور إسرائيل التي نبحث عن أصلها. (الفصل الرابع ص ٩١).

سقوط نظرية الغزو:

في الفصلين الخامس والسادس يدرس المؤلف أصول السكان ومستوطنات الساميين الغربيين في فلسطين الكبرى، والانتقال من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي.

ويؤكد «أن السكان الأصليين في فلسطين لم يتغيروا كثيراً منذ العصر الحجري. وخلال فترة الألف السادس ـ الرابع ق.م أصبحت فلسطين سامية (بمفهوم لغوي) وخلال العصر البرونزي القديم أقامت نمطاً استيطانياً واقتصادياً، بقي من خصائص المنطقة حتى الحقبة الأشورية في الأقل». (الفصل الخامس ص ١٢٤).

ويشير المؤلف إلى انهيار فرضيات الغزو الخارجي. فالسمة الأهلية للسكان لم تعد موضع تساؤل الآن وهذه السمة تظهر بوضوح في جذور الثقافة المادية في العصر البرونزي القديم والظاهرة في الأواني والأدوات والبناء وطقوس الدفن وأنماط الاستيطان. (الفصل الخامس ص ١٣١).

والسيناريو القديم عن الغزو البدوي كسبب للدمار المفاجىء في مدن وقرى العصر البرونزي القديم، تخلى عن مكانته للإيضاحات المناخية والإيكولوجية للانهيار التدريجي لحضارة العصر البرونزي القديم. (الفصل الخامس ص ١٣١).

وبالنسبة للقب «عابيرو» الوارد في رسائل تل العمارنة والذي حاول البعض ربطه بالعبرانيين، فهو يستعمل برأي المؤلف لوصف تصرفات قطاع الطرق، ويبدو أنه يشير إلى طبقات اجتماعية أو جماعات متنازعة مع بعض حكام العصر البرونزي الأخير، ولكنه لا يستعمل بأي حال للإشارة إلى أية مجموعة اثنية معينة في فلسطين. (الفصل الخامس ص ١٤٦).

وعن ورود اسم إسرائيل في لوحة «مرنفتاح» يشير المؤلف إلى أن «النص المصري يصف إسرائيل كشعب هزمه مرنفتاح، وتفسير يوركو الأخير لمشاهد المعركة في الكرنك التي تعرض حملة مرنفتاح، يلاحظ أن الفنانين المصريين يرسمون إسرائيل بنفس الأسلوب الذي يرسمون به سكان عسقلان وجازر. وإن مجموعة إسرائيل التي هزمها مرنفتاح، هي

مجموعة محدودة تماماً ضمن سكان فلسطين تحمل الاسم الذي يرد هنا لأول مرة، وفي مرحلة لاحقة متأخرة من تاريخ فلسطين، أصبح يحمل معنى مختلفاً إلى حد كبير. (الفصل السادس ص ١٨٩).

ويعتبر المؤلف «أن نصب إسرائيل يقدم لنا مجرد اسم في بيئة تاريخية شاع فيها تغيير الأسماء الجغرافية والقبلية وتشويشها على مدى قرون» (الفصل التاسع ص ٢٧٧).

مملكة إسرائيل؟

يؤكد المؤلف أن البيانات المستخلصة من الأركيولوجيا تقدم دليلاً ضد أي توكيد لوجود أي بنى سياسية غير إقليمية في مرتفعات فلسطين. وبالتالي فإن وجود إسرائيل أو يهودا في مثل هذا التاريخ المبكر لا تؤيده المعلومات المتوفرة عن فلسطين في تلك الفترة. (الفصل السابع ص ٢١١).

ومع انسحاب المصريين من فلسطين حوالي ١١٠٠ق.م وتلاشي نفوذهم على التجارة وصناعة الخشب بدأ تغلات فلازر حملته الأولى إلى الساحل وبهذه الحملة ابتدأت علاقة فلسطين الساحلية بالامبراطورية الأشورية (الفصل السادس ص ١٨١).

ولا يعكس التقرير المصري عند حمل شيشنق أواخر القرن التاسع ق.م على المدن الرئيسة وطرق التجارة في فلسطين، فلسطينا تحت حكم امبريالي مركزه القدس. فلا يهودا ولا القدس أو أي عاصمة أخرى محتملة في المرتفعات الوسطى تستدعي اهتمام شيشنق. (الفصل السابع ص ٢١١).

وخلال الجزء الأول من العصر الحديدي الثاني (١٠٠٠- ٧٠٠ ق.م.) كانت القدس في أفضل الفروض، مدينة إقليمية لا تتفوق بشكل بارز على مدن مثل لخيش وجازر. ونص واحد من كونتيلة عجرود يشير إلى يهوه في السامرة ويهوه آخر في تيمان ولكنه لا يذكر القدس. وبالمثل يحرك شيشنق جيشه ضد وادي عيلون ولكنه لا يدرج القدس بين المدن التي يهاجمها (الفصل التاسع ص ٢٨٢).

في القرن السابع تضاعف عدد سكان القدس عدة مرات وشهدت رخاء كبيراً لم تشهده في الحقب السابقة.

وبالنظر لاستقلال أصول دولتي إسرائيل ويهودا في القرن السابع، تماماً عن بعضهما، فمن غير المحتمل أن تكون لهما قاعدة إثنية مشتركة أكثر مما لأي دولتين متجاورتين في المشرق الجنوبي.

إسرائيل (السامرة) نشأت عند اقتلاع السكان الزراعيين في الأراضي المنخفضة بتأثير القحط، ونشأت يهودا عن التوسع في صناعة الزيتون التي دعمتها التجارة الدولية.

(الفصل التاسع ص ٢٨٤).

وعلى رغم أن إسرائيل قد لعبت دوراً في الصراع على النفوذ قبل دخول الآشوريين إلى المنطقة، فإن أياً منهما لم تكن مسيطرة على فلسطين. وإن وجود ملكية موحدة توراتية خلال القرن التاسع، ليس غير ممكن فقط لأن سكان يهودا لم يكونوا قد استقروا بعد، بل وأيضاً لأنه لم تكن قد وجدت بعد قاعدة سياسية أو اقتصادية (الفصل التاسع ص ٢٨٤).

وليس هناك تواصل لا في السكان ولا في الأيديولوجيا بين إسرائيل السامرة وإسرائيل المرويات. ففي المرويات التوراتية، السامرة إسرائيل زائفة (الفصل التاسع ص ٢٨٦).

عندما دمرت أشور السامرة ٧٢٢ق.م أعيد توطين معظم سكان إسرائيل في أشور وعيلام والعربة، أما القدس وجزء من ضواحيها فقد استمرت بعد سنحاريب وازدهرت في ظل تبعيتها لأشور خلال القرن السابع ولم تتمكن القدس ولا يهودا من الاستمرار بعد غزو جيوش نبوخذ نصر البابلية (الفصل التاسع ص ٢٨٧).

السبي والعودة:

العائدون جماعات جديدة لا علاقة لها بإسرائيل.

يصور أشعيا (اشعيا ٤٥:١) قورش بوصفه مسيح يهوه ومعيد الشعب التقليدي إلى الأرض. ويشير المؤلف إلى «أننا لا نتعامل مع إعادة منفيين إلى موطنهم أكثر من تعاملنا مع إعادة ديانة قديمة منسية أو إعادة بناء معبد. ومهما كان الشعب الذي نقل أو أعيد إلى فلسطين، فهم بالتأكيد لم يكونوا إسرائيليين، وعلى رغم ذلك أصبح الفرس يعتبرونهم، وكذلك المرويات التوراتية الناشئة، وأصبحوا هم يعتبرون أنفسهم سكان إسرائيل المفقودة منذ زمن عائدين إلى «أرض إسرائيل» من منفى مرير بعد أن خلصهم سيدهم ومنقذهم قورش من بابل. (الفصل التاسع ص ٢٨٩).

ويقارن المؤلف بين عدة حالات متشابهة ضمن سياسة التهجير التي مارسها الأشوريون والبابليون وأتقنها الفرس والمتطابقة مع الحالة الإسرائيلية.

التهجير لم يكن سياسة عقابية مبدئياً، فقد كان الأشوريون والبابليون يجمعون المهجرين أيضاً ويعطونهم لا أرضاً وأملاكاً فحسب، بل ويدعمونهم ضد السكان المحليين، الذين نظروا إليهم كممثلين للسلطة الامبريالية. (الفصل التاسع ص ٢٨٧).

نابونيد خادم الإله سين، يعيد ديانة إله حران التي فقدت لمدة طويلة. ولهذا، فهو يأتي بشعوب من بابل وسوريا ومصر ويجعلهم مواطنين وورثة لتقاليد حران المنسية، ويعيد

بناء المدينة كما كانت في سابق مجدها ويعيد الآلهة القديمة إلى موطنها. هنا يعلن أن الإله الجديد للسكان الجدد في هذه المدينة التي عمرت من جديد، هو إله حران القديم الحقيقي الأصلي، الإله المنسي في تقاليدهم المنسية، ووصف الامبراطور بأنه معيد الآلهة والسكان المحليين، يوجد في كل النصوص البابلية المتعلقة بالتهجير. أن الدافع الأيديولوجي في سياسة التهجير أتقنه الفرس: نقل السكان والآلهة، تحت عنوان «الإعادة». (الفصل التاسع ص ٢٨٨).

وهكذا تمت مطابقة الإله المحلي في دولة إسرائيل والمهمل لمدة طويلة يهوه، مع الإله الروحي السماوي أيلوهي شمايم. وكما أعاد نابونيد بأمر إله السماء، بناء معبد ديانة سين القديمة في حران، يرى عزرا أن قورش متصرفاً وفق أوامر إله السماء الأعلى، أمر بإعادة بناء ديانة يهوه القديمة في القدس (الفصل التاسع ص ٢٩٣).

إن الذين أقاموا الديانة الجديدة والمعبد الجديد في القدس، بأمر من السلطة الفارسية، تصوروا أنفسهم «مخلصين» عائدين من منفى، وهذا التصور يدرج تصور أسلاف المرويات التوراتية ضمن ضحايا سياسات التهجير الأشورية والبابلية. وهذا بدوره، ولد تصوراً لفترة سابقة للسبي كخلفية للغضب الإلهي والمجد المفقود.

المرويات التوراتية هي شظايا ذكريات، مكتوبة أو شفهية، سلاسل من القصص، أعمال أدبية معقدة، سجلات إدارية، أغاني، حكم نبوية، كلمات مأثورة عن فلاسفة، قوائم وحكايات: كلها اعتبرت ذات معنى ضمن كل مترابط، متراكم، جمع ونظم انتقائياً وفسّر باعتباره ماضياً مبعثراً. (الفصل التاسع ص ٢٩٢).

إن مفهوم بنى إسرائيل: إثنية وشعب مرتبط بالاتحاد والروابط العائلية والأصل المشترك، يملك ماضياً مشتركاً ومتجهاً نحو هدف مستقبلي ديني مشترك، ليس انعكاساً لأي كيان سياسي - اجتماعي في دولة إسرائيل تاريخية في الحقبة الأشورية. ولا يمكن اعتبار ديانة إسرائيل مطابقة لديانة فلسطين الماضية. (الفصل التاسع ص ٢٩٣).

ويشير المؤلف إلى أن المرويات التوراتية لا تعكس سوى بقايا دور خيالي غير مترابط من ماض تمكن الذين استمروا بعد الدمار وسلالتهم من جمعها وإعطائها معنى في العوالم الجديدة المختلفة جذرياً والتي وجدوا أنفسهم فيها. (الفصل الثامن ص ٢٧٠).



تقديم

منذ ما يزيد على ثلث قرن، كانت الترجمة من العربية إلى الإنجليزية وبالعكس جزءاً من عملي، وقد ترجمت خلال هذه الفترة آلاف التقارير والرسائل والوثائق القانونية، وباشرت منذ سنوات ترجمة مجموعة من القصص القصيرة للكاتب الإيرلندي جيمس جويس، وتوقفت عندما علمت أن أستاذاً للأدب الإنجليزي في لبنان قد باشر ترجمة نفس القصص. وبالإضافة لما تقدم، ترجمت مجموعة من القصائد لشاعر إفريقي، نشرتها مجلة «فكر» عام ١٩٧٩، كنموذج من الأدب الإفريقي الحديث.

هذا وقد قرأت العديد من الكتب المترجمة من الإنجليزية إلى العربية، والعديد من الكتب المترجمة من لغات أخرى، لا سيما الروسية (ديستويفسكي وتولستوي وغيرهم)، إلى الإنجليزية، وقد توصلت إلى قناعة بأن دور النشر التي تحرص على جودة الترجمة ودقتها قليلة جداً، وأن بعضها لا يتورع عن نشر ترجمات بلغة ركيكة تزعج القارىء أكثر مما تقدم إليه من معلومات.

فلم اعتبر نفسي مترجماً أبداً، وما دفعني إلى ترجمة هذا الكتاب هو موضوعه، فقد لمست من خلال مطالعتي لبعض الكتب المنشورة حديثاً عن تاريخ سوريا الطبيعية القديم وبعض ما يتفرع عنه، مثل مخطوطات البحر الميت، بأن في الأوساط الأكاديمية في أوروبا وأميركا، من لم يعد يعتبر التوراة عنواناً للحقيقة، ويشكك بسلامة اعتمادها أساساً للتأريخ، كما فعلت مدرسة اللاهوت التوراتي، والدراسات التوراتية والعديد من الفئات البروتستانتية، وبعض المؤرخين في القرنين، الماضي والحالي.

كتاب توماس ل .طومسون، تناول موضوع تاريخ إسرائيل وأصولها بصراحة وموضوعية وأشبعه تمحيصاً وتحليلاً. طبعاً، تحمست لترجمة الكتاب عندما علمت أن الأوساط الصهيونية منزعجة لصدوره وتقاوم انتشاره، وتضاعفت حماستي عندما علمت أن المؤلف، وهو أستاذ علم الآثار في جامعة ميلووكي قد فقد وظيفته بضغط من أوساط اليهود، ويضاف إلى هذا أن ما نشر حول هذا الموضوع باللغة العربية، لا يذكر.

أبادر إلى الاعتراف أن عملية الترجمة لم تكن سهلة أبداً ولكني حرصت رغم ذلك على الوفاء بوعد قطعته للصديق الدكتور يوسف كفروني، ولشعوري بضرورة إطلاع القراء في بلادنا والعالم العربي على مثل هذه الآراء والدراسات التي يبدو لي أنها آخذة في

الانتشار في الأوساط الفكرية في الغرب. وقد حرصت أن تكون الترجمة أمينة إلى أقصى حد، ولم أتصرف إلا في حالات نادرة، رغم قناعتي بأن المترجم الحق هو من يتصرف عند الحاجة. ملاحظات المؤلف لم أترجمها لأني باستعراضها وجدت أنها تشير إلى مراجع لم تترجم إلى العربية ولا يعرف معظم القراء عنها شيئاً، وبالمناسبة، معظمها مراجع ألمانية وعبرية.

وختاماً أتوجه بالشكر إلى الصديق الدكتور يوسف كفروني لأنه أتاح لي هذه الفرصة، وإلى الأخ علي المير لما قدمه من عون في ترجمة التعابير والمصطلحات الألمانية، والأخ عبده جبور لمساعدته في ترجمة الفصل الأخير. وآمل أن يحفز هذا الكتاب دارسين من بلادي لمتابعة هذا الموضوع الهام، لوضع حد لهيمنة الأساطير والخرافات على تاريخ البشرية عامة، وتاريخ سوريا بشكل خاص.

صالح علي سوداح

مقدمة

هذا الكتاب مثقل بديون عديدة. البحث الأولي يعود الفضل في غالبيته إلى منحة أهلية من زمالة الإنسانيات عام ١٩٨٨ وقد مكنتني من الدراسة المستمرة لمدة تسعة أشهر. وخلال هذه الفترة تكرّم معهد لوثر نورث وسترن بتقديم السكن وأنا ممتن لذلك كثيراً. كما تستحق كلية ميدوست العرفان لتكرمها بمنحي زمالات مؤقتة عام ١٩٨٨ و١٩٨٩ مكنتني من قضاء ثلاثة أسابيع للبحث في المعهد الشرقي بجامعة شيكاغو. كما أود أن أشكر جامعة لورنس لأنها تحملت جزءاً من تكاليف البحث خلال السنة الدراسية ١٩٨٨/١٩٨٩. والجزء الأكبر من الأبحاث المتأخرة مولته منح من جامعة ماركيت والجمعية الفلسفية الأمريكية والمؤسسة الوطنية للإنسانيات والمركز الألماني للتعاون الأكاديمي. وأود أن أشكر أيضاً موظفي مكتبة معهد لوثر نورث وسترن في سانت بول، وأرشيف المعهد الشرقي في شكاغو والمكتبات في جامعات توبنجن وهيدلبرغ لدعمهم غير المحدود. كما أتوجه بالشكر إلى فيكي كيوسيل من جامعة لورنس وباتريك روسل وبام يونج وآردي ايفنسون وإد مانيسكالو من جامعة ماركيت لطبعهم المخطوطة. جوليات هيلز وإد مانيسكالو ساعداني كثيراً في إعداد النص النهائي والحروف الطباعية إذ تبرعوا مشكورين بوقتهم وجهدهم. وأود أن أشكر أيضاً مانفريد ويبارت والدكتور ف.ث. ديجكيما لمساعدتهم لي في مجال التحرير، ولقبولهم هذا العمل في سلسلة بريل: دراسات في تاريخ الشرق الأدني القديم.

لا أحد يعمل في فراغ، وهذا الكتاب مثقل ببعض الديون الأدبية الكبيرة جداً من آراء الآخرين التي يمكن الإقرار بها في الملاحظات فقط، فأنا مدين بالكثير للمرحوم غوستا الستروم ونيلز ليتر ليمخي وديانا أدلمان وجوليان هيلز وبيكي كاسبر وأكسل كفوف وأندريا موليناري وشيرلي جانكي وفيليب ديفز وتوماس بولين وإد مانيسكالو وماكس ميلر. ويجب علي أن أشكرهم جميعاً لما بذلوه من جهد في إبداء ملاحظاتهم ونصائحهم ومقترحاتهم وللتحسينات التي أدخلوها على نسخ المخطوطة. كما أني أدين بالكثير لتوجيهاتهم ودراساتهم العميقة. تلامذتي في ماركيت سوف يلاحظون أن هذا العمل قد تحسن كثيراً بعد مباحثاتنا ونقاشنا. وبالطبع، أتحمل وحدي مسؤولية الأخطاء التي أخفيتها عنهم.

وهناك أيضاً ديون شخصية أود الاعتراف بها ولا أستطيع وفاءها وهي من جمعية

التوراة الكاثوليكية وأمناء مدرسة التوراة أول من مكنني من مراجعة الأكاديمية. كما أود أيضاً أن أعترف بأن هذا العمل مدين بالكثير لكرم السيد غوستا ألستروم الذي سمح لي بالاستفادة من مخطوطة كتابه العظيم عن تاريخ فلسطين قبل نشره وقدم لي الكثير من النصائح والدعم خلال السنتين الأخيرتين من حياته. كما أشكر أيضاً فيليب ديفز وأكسل كفوف وماكس ميلر وجاك ساسون لأن صداقتهم ورسائلهم آنستني عندما كنت أعاني من شعور حاد بالعزلة. زوجتي، وأعز أصدقائي، شارلي جانكي، لم تكن مجرد زوجة طيبة كالتي تصفها الأمثال، بل كانت أيضاً أفضل ناصح وناقد وقد سرقت العديد من الأفكار والرؤى (وحتى بعض البيانات والبيبلوغرافيا) من دراساتها الدقيقة. ونتيجة مساعدتها ودعمها الشخصي تمكنت من العودة إلى البحث في ميداني بعد غياب طويل. وأود أن أهدي هذا العمل لها ولسارة، المولودة في ٨ أيار ١٩٨٨، ابنة آمي ومارتي ستون، الأصدقاء الذين كان لتعاونهم وخطف زوجتي الرائع لي عام ١٩٨٧، أكبر الأثر في جعل حياتي أفضل وأكثر متعة.

توماس ل. طومسون

ميلووكي

١٥ نيسان ١٩٩٢

الفصل الأول

١ـ الفرضية الوثائقية

منذ قرن تقريباً، استخلص جي. ويلهاوزن من نتائج ما يزيد على عقدين من الدراسات النقدية ـ التاريخية للعهد القديم ما سمي بـ «الفرضية الوثائقية» لأصول الأسفار الخمسة الأولى. توصلت هذه الفرضية إلى أن الأسفار الخمسة الأولى والكتب الستة الأولى من الكتاب المقدس قد تم تشكيلها من أربعة مصادر مستقلة عن بعضها في الأصل (يشير إليها الدارسون بصورة عامة بـ : «جي،إي،دي،بي»)، (وهي المصادر اليهوهية والإيلوهية والتثنية والكهنوتية) وتعود بتاريخها من العهد الملكي القديم إلى عصور ما بعد النفي.

هدف ويلهاوزن من تحليله النقدي للأسفار الخمسة الأولى، كان تاريخياً، وهو أن يثبت عبر تفهم تاريخ تأليف وتطور الأسفار الخمسة الأولى كنص مركب، بينات على التطور التاريخي لديانة إسرائيل القديمة. ولهذا، حاول أن يحدد بصورة أولية تطوراً زمنياً مرحلياً، بعيداً عن الأشكال البدائية للمعتقدات الدينية بدءاً من عبادة إله واحد دون نفي وجود آلهة أخرى (الهنوثية) إلى التفهم المدروس للوحدانية التنبوئية، وانتهاءً بما فهمه هو على أنه الطائفية الضيقة لحرفية كهنوتية ذات طابع مذهبي. وكان حيوياً لتحقيق هذا الهدف التاريخي الذي ابتغاه ويلهاوزن وآخرون تحديد هذه المصادر المستقلة وارتباطها الزمني والأيديولوجي مع التطورات المرحلية في تاريخ إسرائيل. جي: مع الملكية الموحدة، يهوذا وسلالة داوود. إي: مع الملكية المنقسمة ودولة إسرائيل. دي: مع أصلاحات يوشيا (ملك يهوذا من ٦٣٨ـ ٦٠٨ قبل الميلاد والفترة السابقة للنفي والتنبؤات. وبي: مع مراحل النفي من القدس وما بعدها والدوائر الكهنوتية.

وفي أي حال، بينما كانت أعمال ويلهاوزن تتجه بشكل حاسم نحو عملية تاريخية إيجابية لإعادة بناء تاريخ الديانة الإسرائيلية، أدت مضامين الفرضية الوثائقية، وإلى حد كبير، إلى نفي أي قبول لتاريخانية مراجع روايات الأسفار الخمسة الأولى التي تشتمل، لا على روايات الخليقة والأصول فحسب (التكوين ١ـ ٢)، بل وعلى قصص البطاركة وتعاليم موسى. هذا الجانب من البحث النقدي التاريخي تضمن عنصراً جدلياً خلافياً حول قبول أو رفض مقولة ويلهاوزن التاريخية، وقلما غاب هذا العنصر عن الأبحاث اللاحقة لعمله.

العنصر الأساسي في الدراسة التاريخية الذي تعبر عنه فرضية ويلهاوزن، هو أن هذه المصادر الأربعة للأسفار الخمسة الأولى يجب فهمها على أنها وثائق أدبية تم تأليفها وقت كتابتها، ولذلك، فهي كمواد مؤلفة تعكس فهم ومعرفة مؤلفيها وعالمهم. هذا الافتراض أدى إلى نتيجة مزعجة مفادها أنه لا يمكن أن تحصل منها على أي شيء تاريخي يعتمد عليه، عن المراحل السابقة لتاريخ إسرائيل. وبناء عليه، فإن إمكانية الاستفادة من الأسفار الخمسة الأولى لإعادة تشكيل تاريخ إسرائيل القديم، السابق على وقت تأليفها، قد انتفت تماماً. وبعد عقدين من النظرات، الشخصية في غالبها، أصبح أسلوب ويلهاوزن ـ غراف بخصوص ما يدعى بالكتب التاريخية للعهد القديم، هو التفسير النقدي السائد، بنهاية القرن.

مساهمات ويلهاوزن في دراسة التاريخ النقدية كانت كبيرة جداً، إلا أن أياً منها لم يكن عظيماً ومؤثراً كهذه المتعلقة بالأسفار الخمسة الأولى. ولا مبالغة في القول أن معظم الأبحاث التي تمت في القرن التالي حول الأسفار الخمسة الأولى والتاريخ القديم لإسرائيل، كانت معتمدة على فرضية ويلهاوزن، أو رد فعل واعٍ، ضدها. والدراسات التي تمت خلال قرن، بعد ويلهاوزن، وإلى حد كبير، نتيجة سيادة الفرضية الوثائقية، اكتسب العديد من فرضياتها وتوجهاتها البالغة الأهمية، صفة البديهيات، مما أدى إلى نقل الدراسات التاريخية النقدية إلى مسار بعيد عن التفكير الديني (ثيولوجيا) وأعطاها طابعاً تاريخياً علمانياً بصورة متزايدة. وبينما كانت هذه التوجهات والافتراضات نتاج التنوير ونجاح الاتجاه التاريخي في الفكر الغربي خلال القرن التاسع عشر، فإن أعمال ويلهاوزن وزملائه وخلفائه، هي التي أمنت هذا التغير الأساسي في الدراسات التوراتية.

القبول الواسع للدراسات النقدية ـ التاريخية التي قام بها ويلهاوزن وغراف حول إعادة بناء مرويات الأسفار الخمسة الأولى، سرعان ما أثر على فهم بقية أجزاء العهد القديم، وبخاصة مفهوم المصادر في نظرية التأليف والتحليل التاريخي للتطور الأدبي للكتاب المقدس. والأفضل إنتاجية، كانت الأبحاث التي تمت حول مدى إسهام مصادر الأسفار الخمسة الأولى (أو توكيد المصادر المقارنة) في مجموعة المأثورات المروية عن الأنبياء السابقين في سفر الملوك، يشوع ـ ٢، وقد استخدمت الأساليب الاشتقاقية في تحليل علاقة يشوع ـ ٢ بتأليف سفر الأيام (الـ Chronicles) وارتباطها بسفر عزرا ونحميا. وأخيراً، أدت الأساليب التي تم استنباطها لدراسة الأسفار الخمسة الأولى إلى اتجاه تاريخي في تفسير البشارات، خاصة فيما يعود إلى إشعيا، كما أمنت عمقاً زمنياً لجمع المزامير.

هذه المراجعة الشاملة للتفسير التوراتي، إثر قبول نموذج غراف ـ ويلهاوزن ـ كيونين، لم تكن تعتمد كلية على نتائج أعمالهم (أو مضامينها الإيديولوجية). ورغم ذلك، فاعتماد أساليب وتقنيات عملية في التحليل، ومنها أعمال ويلهاوزن التي تظهر تفوقه، أثر

على هذا المجال بكامله. التركيز على التفاصيل والشواذ والفروقات اللغوية والتعددية الثيولوجية والأيديولوجية في النصوص التي تلقيناها، مكننا من التمييز بين المصادر الأدبية الصريحة والضمنية، وشجع على التركيز على تأليف النص ونقطة انطلاقه المشار إليها ضمناً، وأثبت بصورة كاملة تميزاً هاماً ودائماً بين النصوص ومراجعها. كما شجعت هذه الأساليب على تفادي الانحياز وعلى مزيد من التفهم لمضمون هذه المعتقدات المعقدة عبر مسارها. قبول هذه التقنيات الدراسية، كان في المناقشات التي تلت اعتمادها، ذا أهمية أكبر بكثير من المسائل المختلف عليها، مثل الرفض الضمني لتاريخانية الأسفار الخمسة الأولى، الذي تركزت حوله مناقشات عديدة. وفي مجرى المناقشات التي ما تزال دائرة، تهاوت ودحضت بحق استنتاجات ومواقف أيديولوجية عديدة اعتمدها ويلهاوزن، إلا أن أساليبه والمبادىء التي اعتمدها في تحليله، ما زالت تمثل أفضل التحليلات التاريخية في القرن التاسع عشر، وقد وضعت الأساس للدراسات التي قام بها حتى أشد منتقديه حدة.

نجاح هذا البديل، في القرن التاسع عشر، عن التأليف الموسوي للأسفار الخمسة الأولى، أعطى قوة متزايدة وقبولاً للقول بالتأليف البشري كنقطة انطلاق لكافة الدراسات التوراتية ودعماً للاتجاه المتنامي نحو الفصل بين الدراسات الأكاديمية النقدية والتفسير التوراتي ذي الدوافع اللاهوتية. ورغم ذلك، فقد بذلت، خلال القرن الذي تلا ويلهاوزن، جهود عديدة لإقامة جسر بين هذه الفجوة المتسعة باضطراد ومحتوى الدراسات التوراتية، في الجامعات والمعاهد التي ضمنت تدفق سيل من اللاهوتيين الملتزمين بإقامة هذا الجسر، إلا أن هذه الازدواجية استمرت. وتركز الدور الجديد للأبحاث التاريخية التوراتية على تفهم للتأويل كنظام ثقافي نقدي ذي دور خاص ومستقل في المجال الأكاديمي، مما يجعل إبقاء الدراسات التوراتية كفرع للاهوت أمراً صعباً. وطالما أصر اللاهوتيون بعناد على الإيمان بحقيقة أو تاريخانية ما ورد في التوراة، كان التحدي الذي فرضه البحث التاريخي قوياً لا يرحم.

البحث التاريخي ـ النقدي المتراكم خلال القرن الفائت، كان في أفضل أحواله أكثر قسوة، ويهدد بصورة متصاعدة أي مشروع لاهوتي يقوم على أساس تفسير الماضي على أنه معياري (ثابت تماماً). هذا الاتحاد بين الاهتمام الدائم بالماضي والجهود المبذولة لتفهم نقدي لذلك الماضي، كان من أهم النتائج التي أسفرت عنها الاتجاهات النقدية التي اعتمدها ويلهاوزن، وربما كان أكثر دواماً من أي من الفوائد الأخرى التي حققتها إسهامات ويلهاوزن في مجال البحث التوراتي. وإذا كان ما زال ممكناً للاتجاه اللاهوتي في البحث التوراتي أن يحتل موقعاً شعرياً، فعليه أن يواجه بأمانة، المسائل النقدية التاريخية التي ورثها المؤرخون واللاهوتيون عن ويلهاوزن.

٢- التوفيق بين المرويات التوراتية وتاريخ الشرق الأدنى القديم

أحد زملاء ويلهاوزن الأصغر سناً، وصديق حميم له في هال، أي.ماير، هو الذي استند على تحليل ويلهاوزن الوثائقي واهتمامه الواسع بالمظاهر الإنثروبولوجية في الثقافة العربية، وأضاف تعقيداً إلى أبحاث ويلهاوزن إذ حاول التوفيق بين ما كان معروفاً عندئذ عن تاريخ وجغرافيا العالم القديم. وهذا أدى إلى أول افتراق ناضج عن نقد ويلهاوزن الأدبي. وبصورة خاصة في كتابه «الإسرائيليون والقبائل المجاورة لهم» أبدى ماير أنه يستحيل عليه مواكبة ويلهاوزن والنقاد الوثائقيين الآخرين في القول بأن المصادر التوراتية جي.اي.بي (اليهوهية والأيلوهية والكهنوتية) كانت وثائق منطقية مستقلة، لأنها تفتقر بوضوح لأي هيكل منطقي جامع.

ارتأى ماير أن التراث الذي استمدت منه المصادر الوثائقية كان في الأصل مرويات شفوية ومجموعات من القصص التي تألفت من الحكايات الشعبية والأساطير والملاحم. كما رأى أن حكايات سفر التكوين فيها القليل مما له علاقة بالتاريخ، بل هي تنتمي إلى عالم الخيال. وبالاستناد للشكل الأدبي والمقت الشديد الذي يكنه المؤرخ للمقارنات البسيطة، رفض ماير بشدة كل التأويلات المنهجية الجذرية التي قال بها هـ . وينكلر وكل مدرسة (توراة بابل) التي كانت مشهورة آنذاك، والتي كانت تقول بأن معظم حكايات العهد القديم انعكاس للأدب المسماري.

وبهذا تقترب أعمال ماير كثيراً من كتابات هـ . غونكيل (الذي درس معه كمحاضر في هال خلال الفترة من ١٨٨٩ إلى ١٨٩٤) الذي تحرى العلاقة بين حكايات العهد القديم مع ما كان معروفاً من الأدب العالمي والأدب الشعبي وتوصل إلى معرفة واسعة للمرويات الشفهية التي قال، منذ وقت مبكر، أنها تشكل أساس الحكايات التوراتية. وبعد ماير، وجدت اهتمامات غونكيل التاريخية الواسعة النطاق، لا سيما محاولته فهم تاريخ إسرائيل في ضوء التاريخ العالمي والدراسات المقارنة بدلاً من الاقتصار على النقد الأدبي، التعبير الناضج عنها في مقالاته وأعماله التحريرية في الطبعتين الأولى والثانية من موسوعة «الدين في الماضي والحاضر» ذات التأثير الذي لا يقاس.

ورغم أن غونكيل كان أشهر الدارسين في عصره، يعود الفضل بصورة مبدئية إلى أعمال المستشرقين ولا سيما هـ . غريسمان، تلميذ ويلهاوزن، في انتشار تأثير هذه المجموعة المعروفة على نطاق واسع باسم «مدرسة تاريخ الأديان» وامتداده بسرعة إلى دراسات الشرق الأدنى بصورة عامة. وهذا غيّر جذرياً التأويل التوراتي الضيق، في الغالب، لتاريخ إسرائيل الذي وضعه النقاد الأدبيون من أتباع ويلهاوزن. نشر غريسمان لكتابه الهام «نصوص الشرق القديم المتعلقة بالعهد القديم» وتعاونه الوثيق مع غونكيل في مجال

الدراسات المتعلقة بالحكايات والأدب الشعبي، كان له في أوروبا أثر يوازي أثر ما قام به جي.بي. بريتشارد في أميركا بعد الحرب العالمية الثانية، مما دعم توسع مجال الدراسة المقارنة لتاريخ إسرائيل ليشمل الشرق الأدنى بكامله.

هذه المجموعة من الدراسين كانت شديدة الاهتمام بسيل المكتشفات الحديثة والنصوص المترجمة مؤخراً عن الشرق الأدنى القديم. وإلى مدى بعيد، كان لتأثير هذه المواد الجديدة، مقترناً بالتحرر من العقلية الثيولوجية الضيقة التي اتسمت بها معظم الدراسات التوراتية الليبرالية والبروتستانتية المحافظة، الفضل في التوصل إلى فهم جديد لتاريخ إسرائيل القديم. بعض أتباع «مدرسة تاريخ الأديان» قدم مساهمة رئيسية في مجال دراسات الأدب المقارن والأدب الشعبي كذلك، وأمل آخرون، في أن يتوصلوا عبر الدراسات الأركيولوجية والأدب المقارن إلى فهم المضمون الاجتماعي (السوسيولوجي) أو «عالم التوراة» كنقطة انطلاق في مجال الدراسات التوراتية.

ومن دون تحدي النظريات الرئيسية للفرضية الوثائقية مباشرة، أضعف هؤلاء الدارسون تأثيرها على موضوع تاريخ وأصول إسرائيل، وبينوا بصورة مقنعة أن الوثائق الكتابية (التي استخلصت منها الحكايات التوراتية) تجد أصلها في أدب شعبي متناقل منذ مدة طويلة سابقة على تاريخ تأليفها، وفي الوقت الذي وافقوا فيه على أن المصادر اليهوهية والإيلوهية تعكس فترة حكم الملوك، قالوا بأن مضمون النص الأخير ينطبق حصراً على النسخة الأخيرة المشتملة على إضافات ومحاولات للتوفيق اعتمدت خلال مسار توحيد المرويات الشفوية. ولم يعتبروا مؤلفي المصادر اليهوهية والإيلوهية كتاباً أو مؤرخين لماضي إسرائيل، بل جامعين ومحررين لأساطير وحكايات شعبية مختلفة، متعددة الأصول والتواريخ. حكايات الخليقة، في سفر التكوين، مثلاً، فهمها غونكيل، مع تأييده الكامل لإصرار ويلهاوزن على أنها تعود إلى العهد الملكي، على أنها في الأصل قصص شعبية لا علاقة لها بالتاريخ ولم يعتبرها الإسرائيليون جزءاً من تاريخهم القديم.

أود مبدئياً أن أحدد نقطة الانعطاف في رد الفعل المحافظ على مدرسة تاريخ الأديان، في مناصرة أو.أيسفيلت (O.Eissfeldt) لنقد المصادر في حواره الناجح مع غونكيل حول دور الفرضية الوثائقية في شكل النقد وكذلك دورها في إعادة بناء تاريخ إسرائيل القديم. تسليم غونكيل بنقد إيسفيلت أدى إلى فرضيات بعيدة الأثر وما زالت مقبولة على نطاق واسع في مجال دراسات العهد القديم ومؤداها أن انتقادات الشكل والمصادر كانت إجراءات متكاملة عملياً. وبدلاً من الأساليب المختلفة والمتناقضة، أصبحت انتقادات الشكل والمصادر تؤلف جهداً مشتركاً في مجال التأويل النقدي. والآن، مع إيسفيلت، لم تعد مرويات الأسفار الخمسة الأولى تعود بنا إلى أدب شعبي مجزأ لا يمكن الوصول إليه، آهل بالأساطير والقصص الطويلة، بل أصبحت تُقيَّم على

أنها، في أشكالها القديمة، قصص عن أفراد تاريخيين وتواريخ شعبية، كانت بسبب طريقة انتقالها كمرويات شفهية، غير ثابتة نسبياً كنص تاريخي أصلي اكتسب تدريجياً صفة القصص الخيالية. أي أن العهد القديم لم يكن تاريخاً تحول إلى خيال بل خيالاً تحول إلى تاريخ. أكد إيسفيلت أن المبدأ السائد على نطاق واسع والقائل بأن حوادث محددة تشكل خلفية للمرويات التوراتية، رغم وجود أكثر من وصف أو اختلاف فيها، باق في النصوص المنقولة، وإن حادثاً تاريخياً أصلياً مما كان يعتبر منشأ لهذه الروايات المعقدة، يمكن استعادته، برأي إيسفيلت، بحذف وشطب الإضافات التالية حتى يكتشف المرء في النهاية النواة التاريخية التي كانت مخبوءة في جميع المرويات القديمة الهامة. وهذه خطوة صغيرة في اتجاه الافتراض ـ المؤكد منذ فترة طويلة في المجالات الدراسية في ألمانيا والولايات المتحدة ـ بأن اكتشاف النواة الأصلية أو المبدئية للرواية يشكل اكتشافاً للواقعة التاريخية نفسها. والمفهوم المعاكس لهذا الافتراض مهم أيضاً، أي أن وصف عنصر في الرواية بأنه ثانوي، يجعله بالضروري غير تاريخي.

وهكذا حافظ إيسفيلت على القيمة التاريخية للمرويات الأساسية القديمة، فالنواة التاريخية في هذه المرويات أصبحت الآن مطلوبة تطبيقاً للاعتقاد الذي ساد لمدة طويلة في مجال دراسات العهد القديم والذي أكد أن هذه النواة تشكل خلفية النص المنقول. وفي مجال هذا البحث، ميز الدارسون بشكل قاطع بين الإضافات اللاحقة وما ظنوه (خطأ في أغلب الأحوال) نواة أصلية أولية للرواية تعود بأصولها إلى الحوادث التي يبدو أنها تعرضها. كما ساد الاعتقاد بأن عزل الشكل الأصلي للرواية يشكل كتابة لما قبل تاريخ النص التوراتي وإسرائيل أيضاً. وبهذا التوجيه، تم تفادي اندفاع جهود ويلهاوزن وماير نحو كتابة تاريخ نقدي لإسرائيل القديمة، لأن الدراسة التاريخية النقدية قبلت مبدأ أصولياً هاماً وهو أن المرء يكتشف التاريخ في الكتاب المقدس، وفي ذلك الوقت، لم يثر أي تساؤل حول حقيقة عكس هذه المرويات للأصول التاريخية لإسرائيل.

ارتأى إيسفيلت أنه كلما أوغل مصدر الأسفار الخمسة الأولى، الذي وردت عنه الرواية، في القدم، كان قربه من الحادثة الأصلية أكثر احتمالاً. ولهذا السبب أعطيت وثائق اليهوهية والإيلوهية أهمية بارزة كمصادر تاريخية أولية لتاريخ إسرائيل القديم. نسب إيسفيلت العديد من ملاحم سفر التكوين إلى نوع محدد من الأدب القصصي دعاه (ستاميساج Stammessage) وفهم من هذا أن أصول قصص سفر التكوين ليست قصصاً عائلية لا أهمية تاريخية لها، والتي ارتأى غونكيل أنها أصبحت تاريخية في وقت لاحق، واعتقد أن نواها ومناشئها هي أحوال القبائل والأمم التاريخية التي تم تشخيصها كأفراد في القصص التي رواها الأسلاف الأسطوريون. وما نجده في النصوص من مظاهر الملاحم يعكس إلى حد ما نشاط هذه الجماعات. وما يكمن خلف الحوادث الأصلية في سفر

التكوين، ليس نشاط أبناء يعقوب، قبائل إسرائيل القديمة.

توحيد نقد الشكل مع نقد المصدر مكن الدراسات النقدية التاريخية للعهد القديم من الاتجاه وجهة جديدة في مجال تحليل المرويات التاريخية الذي بدا للكثيرين في الأصل منهجاً سلبياً هداماً كما في انتقادات ويلهاوزن وماير وآخرين، وذلك بالاتجاه نحو التوافق في البحث عن تسوية تاريخية إيجابية. الفرضيات المتبادلة، من اعتبار القصص التقليدية في الأسفار الخمسة الأولى تاريخاً تحول إلى خيال، إلى اعتبار الحوادث التي نشأت عنها هذه القصص تعكس تاريخ شعوب الشرق الأدنى القديم، سرعان ما استوعبها جيل جديد من الدارسين كافتراضات مسبقة، مسلم بها ولا تناقش، في جميع الدراسات التاريخية عن الكتاب المقدس وإسرائيل القديمة. مع إيسفيلت وجيله دار مؤشر الرأي العام بشكل حاسم نحو هذا الاتجاهِ المحافظ.

٣ـ نشوء الأركيولوجيا التوراتية

مكاسب تاريخ إسرائيل من هذا التحول المحافظ في مجال الدراسات كانت ضخمة. خلال العشرينات، وبصورة متزايدة خلال الثلاثينات، تدعمت بالقوة الإيضاحية التي وفرتها الأبحاث الجغرافية والدراسات الانثروبولوجية التي أيدها دارسون متدينون محافظون مثل دالمان، وبتدفق عدد كبير من الاكتشافات الأبيغرافية (النقوش) والأركيولوجية الهامة في الشرق الأدنى القديم، مما أدى، وباضطراد، إلى تحول العنصر التاريخي في الدراسات التوراتية. أعمال التنقيب الأركيولوجي المنتظم والحفريات الرئيسية في فلسطين والمناطق المجاورة لها أسفرت عن فيض من المعلومات الجديدة حول تأويل التوراة وتاريخ إسرائيل، وقد أثرت بصورة خاصة على فهم دارسي التوراة لتاريخ إسرائيل. وكما هي الحال اليوم، فإن مشكلة التوفيق بين الكم الهائل من البيانات الجديدة (والقصور النسبي في الأساليب الميدانية لجمع عينات جديدة من مواد المعلومات التاريخية) كانت ذات أهمية بالغة في مجال تفسير البيانات. واعتمد هذا، ولسوء الحظ إلى حد كبير، على إبحاث ومخيلات عدد محدود جداً من الدارسين، ومع أن مساهمات إيسفيلت الرئيسية في دراسات العهد القديم كانت في مجال النقد الأدبي، فإن أعمال وأساليب اثنين من معاصريه أثرت بشكل قوي على التطور المستقبلي للدراسات التاريخية على جانبي الأطلسي وعلى مدى نصف قرن تقريباً، وهما: و.ف. ألبرايت في الولايات المتحدة و أ. ألت في ألمانيا.

رغم أن ألبرايت (Albright) كان أكثر محافظة وألت (Alt) أكثر ليبرالية من إيسفيلت، فقد شاركاه في الجمع الحيوي بين نقد الشكل ونقد المصدر. كما شاركاه فرضياته المسبقة المحافظة القائلة بأن المرويات التوراتية ذات أصول تاريخية وبأن

الحوادث التاريخية التي نشأت عنها كل رواية، يمكن نظرياً، اكتشافها من الأشكال القديمة للرواية ذاتها. واشترك ألبرايت وألت في الهدف، أي إعادة تشكيل تاريخ إسرائيل القديم على أساس التقييم النقدي والتوفيق بين الدراسات التوراتية والأركيولوجية المتعلقة بالشرق الأدنى. وأمل الرجلان في أن يجدا مشكلة الكشف عن الحوادث التاريخية في ماضي إسرائيل محلولة عبر المصادر غير التوراتية التي أصبحت متوفرة. وخلافاً لتوجه إيسفيلت، لم يكن أي من هذين الباحثين مهتماً كثيراً بمشكلة نقد المصادر. ألت كان مؤيداً صريحاً لأعمال ويلهاوزن، وعملياً يعتبر خليفة ماير أو غونكيل. بالنسبة له، كان التاريخ الشفهي القديم للنص ذا أهمية بالغة في عملية إعادة البناء التاريخي. وثائق الأسفار الخمسة الأولى، ربما كانت فرضيات ضرورية إلا أن فائدتها محدودة. إلبرايت، من جهة أخرى، بعد غزل أولي مع مدرسة توراة بابل ونقد الشكل، كان معادياً بصورة مكشوفة لويلهاوزن وخلفائه، وخاصة رفضهم لتاريخية العديد مما اعتبره ألبرايت مرويات إسرائيلية قديمة، على أساس نقدهم للشكل والمصدر. رغم أن ألبرايت لم يحاول أبداً القيام بنقل مسند للفرضية الوثائقية، فقد اعتقد، كما اعتقد ألت، بالانتقال الشفهي السابق للتدوين، كما ناصر علناً التاريخ التقليدي الذي روجه عدد من الاسكندنافيين. وفي السلسلة الواسعة من الدراسات التي قام بها ألبرايت، والتي شملت كامل مجال دراسات الشرق الأدنى القديم تقريباً، أوجد قائمة طويلة من الفرضيات التاريخية القائمة على أساس التوفيق بين المرويات التوراتية والبيانات غير التوراتية. وبالاستناد لهذه الفرضيات تمكن من استنتاج أن تاريخ إسرائيل القديم وما قبله ـ من العهد البطريركي إلى الملكية ـ قد أكدت خطوطه العريضة المعلومات التاريخية الأركيولوجية التي توفرت عن فلسطين ومصر ووادي الرافدين وسوريا في الألف الثاني قبل الميلاد. كان ألبرايت يهدف إلى دمج تاريخ إسرائيل القديم بالإطار العام لتاريخ الشرق الأدنى القديم. فالقصص التوراتية التي افترض مسبقاً بأن الدافع إليها هو التأريخ الشامل الناشيء في نفس الوقت الذي وقعت فيه الحوادث التاريخية التي تعرضها، أو بعد ذلك مباشرة، زودت ألبرايت بمنهج للتأويل وإطار عمل لمئات الاكتشافات المعقدة والمتناثرة في كافة المجالات المتمايزة في حقل الدراسات الشرقية والتي حصلت حديثاً، أي خلال فترة حياته الوافرة الإنتاج.

ضحالة مفهوم ألبرايت التاريخي، الأمر المؤسف والمفهوم في آن، والمداورة في مقارناته وافتقاره إلى منهج واضح في التحليل ومبادىء واضحة للتحقيق وانجذابه نحو تصورات أدى كل عنصر جديد فيها إلى تغيير في هيكلها قادته إلى تصورات جديدة في المجالات المتعلقة به وأدت أخيراً إلى تدمير كل محاولة توفيقية قام بها، وجعل العديد من مساهماته في أواخر حياته متناقضة تماماً مع كثير من أعماله الأولى. ألبرايت لم يكن مؤرخاً ولا مفسراً للتوراة، فهو، إلى حد ما، جامع للأثريات وأركيولوجي يتميز بالأصالة

ولغوي واسع الاطلاع. حقل الدراسات السامية، كان بصورة عامة متخلفاً مما أفسح في المجال لتأملات لم تعد ممكنة في هذه الأيام. وتأثيره العظيم على الأبحاث في مجالات الأركيولوجيا وتاريخ فلسطين، كان، رغم كل ما سبق، هائلاً وخلاقاً بصورة غير عادية. اتساع مجالات اهتمامه وانتاجيته وسرعة بديهته، بخيرها وشرها، هيمنت على الدراسات الأمريكية على مدى جيلين تقريباً.

كان لأعمال ألبرايت تأثير رئيسي على ظهور ثلاث نظريات هامة حول تاريخ أصول إسرائيل: (أ) تأسيس وتحديد حقبة تاريخية بطريركية في سياق تاريخ الشرق الأدنى القديم. ورغم أن آخر نظريات ألبرايت التي حاول فيها إظهار أبراهام كراعي قافلة حمير في العهد البرونزي الوسيط الأول لقيت معارضة قوية ودحضت أواسط السبعينات، فإن العديد من تفاصيل تاريخ الألف الثاني قبل الميلاد، خاصة ما تعلق منها بالتسلسل الزمني والطبقات والتماثيل الخزفية، ما زالت حتى اليوم تعتمد على أعمال ألبرايت الرائدة. ويعود هذا إلى عدم الاهتمام بأي تاريخ لفلسطين لا يتعلق بتاريخ إسرائيل كما في التأويلات التوراتية. (ب) تقديم الحجة ضد النظرة التطورية لأصول الديانة الإسرائيلية مقرونة بتأكيد أصول التوحيد الإسرائيلي في التعاليم الموسوية. وجه ألبرايت نقده المركز، مبدئياً، ضد فهم ويلهاوزن للديانة الإسرائيلية، بدءاً من التعددية التي تعكسها الروايات البطريركية، مروراً بحقبة التوحيد مع الإيمان بآلهة أخرى في سفري يشوع والقضاة، إلى وحدانية سفر الأنبياء. وكان ألبرايت مصيباً إذ رأى في هذا ما يهدد تاريخية تعاليم موسى ومعظم الروايات التوراتية ومظهرها التاريخي. ولعل هذه المسألة المتعلقة بتاريخية الأديان هي التي فصلت ألبرايت (الذي كان تلميذاً للمحافظ المتشدد بي.هابوت) عن ألت (الواقع تحت تأثير غونكيل). بالنسبة لمعظم المسائل، كانت آراء ألبرايت قريبة جداً من آراء ألت، وخاصة فهم ألت لإله الآباء على أنه إسرائيلي النشأة وسابق للمفاهيم الدينية التوحيدية. كما قبل ألبرايت تمييز ألت، في القانون الإسرائيلي القديم، بين القوانين الجازمة السابقة للفترة الكنعانية والأشكال الافتائية الكنعانية الأصل. وبرهن أيضاً على أن هذا التمييز يشكل الأساس التاريخي للتشريع الموسوي الأصلي. كما قبل ألبرايت تصور الجماعات الدينية كهيكل حيوي توحيدي في إسرائيل القديمة، ويعود برأيه إلى ما قبل فترة الغزو، ومحدداً تاريخها بأنه سابق لدخول إسرائيل إلى الأرض. وأخيراً، ردد ألبرايت مفاهيم ألت القائلة بأن القيادة الكارزمية شكلت القاعدة الأساسية، لعصر القضاة عقائدياً وسياسياً واجتماعياً.

بالنسبة لتاريخية تعاليم موسى، كان ألت بصورة عامة، أكثر تشككاً من ألبرايت، لأن رأيه القائل باستيطان سلمي تدريجي لمجموعات قبلية لا رابط بينها أصلاً (وقد أصبحت إسرائيل بعد استقرارها في فلسطين كجماعة دينية)، لا يمكن التوفيق بينه وبين القول بفترة تاريخية بطريركية، أو اعتبار موسى كمؤسس للديانة الإسرائيلية. ورغم أن

ألبرايت أقر بتعذر تقديم بينات غير توراتية حول إسرائيل موسى أو سيناء، فقد استخدم نقد المصادر والأشكال للبرهنة على أن المصادر الوثائقية لروايات الأسفار الخمسة الأولى تجد أصولها في ملحمة تعود إلى القرن الحادي عشر. ولما كانت المرويات اليهوهية والإيلوهية والكهنوتية قد قدمت تأكيداً منفصلاً للعناصر الأساسية في التعاليم الموسوية، فإن تاريخية هذه الملحمة يمكن قبولها على أنها محتملة. وإذا كان افتراض هذه التاريخانية ممكناً، أمكن اعتبار الأفكار المصرية عن يوسف وموسى بينة مؤيدة. براهين ألبرايت على صحة وتاريخية تعاليم موسى والتي اتخذها أساساً لمناظراته، أخذت في الشيوع في السنوات التالية حتى عمت حقل الدراسات التوراتية في ألمانيا وأمريكا، خاصة، قوله بأنه في إجماع الدلائل التوراتية يمكن اعتبار الحوادث المسرودة محتملة أو ممكنة. وفق ألبرايت عصره الموسوي مع فترة بطريركية سابقة في فلسطين، بالإشارة إلى بعض القصص التي وردت في سفر التكوين ٣٤ (وتتعلق ببعض القبائل الإسرائيلية)، كبرهان على وجود للقبائل في فلسطين قبل الغزو. ربط ألبرايت هذه الرواية مع بينة غير توراتية بأن فهم ال «عابيرو» الواردة في ألواح تل العمارنة كانعكاس لوجود عبري في فلسطين حتى خلال فترة النزوح. .وختم ألبرايت حجته بملاحظة أن بعض القبائل العبرية، لا كلها، كان مشتركاً مع موسى في مصر وسيناء.

عدد قليل من الدراسين اليوم يهتم بدعم نظرية ويلهاوزن حول تطور الديانة الإسرائيلية التي سادت مجال دراسة الديانة الإسرائيلية قبل نشر كتاب ألت «Der Gott der Vater» ـ إله الآباء ـ عام ١٩٢٩، إلا أن فهم التطورات والتغيرات التي طرأت على الديانة الإسرائيلية والدور الخلاق الذي لعبته تنبؤات العهد القديم في مجال أصول التوحيد، رغم أنه ليس سائداً هذه الأيام، ما زال يمثل اتجاهات قوية، فالقول بحقبة موسوية متكاملة في التاريخ الإسرائيلي يصعب أن يستمر هذه الأيام وكثير من المواقف التي أخذها ألبرايت عن ألت لم تعد مقبولة على نطاق واسع، ورغم ذلك فقد قام تلاميذ ألت بتحري عدد من آرائه وتأييدها. ولسوء الحظ، ما زال مفهوم التمايز الجذري للإيمان الإسرائيلي وتقاليده عن نظائرها في الشرق الأدنى مفترضاً في تفاصيله وعلى نطاق واسع، فقد دافع جي.إي. رايت وف.م. كروس و و.و. هالو بعناد وصراحة عن تمايز ثقافة إسرائيل وتقاليدها واختلافها عن وصراعها مع ثقافة وتقاليد جيرانها الكنعانيين. والعديد من الآراء التي أبداها جي. إي. مندنهال (G.E. Mendenhall) ون .كي. غوتولد (N.K. Gottwald) تقول بوجود «نموذج ثوري» في تطور إسرائيل القديمة. والركن الأساسي في نظرية «الثورية» يكمن في قبول القول بأن «مجموعة موسى» بالاستقلال عن باقي الإسرائيليين هي التي أنشأت الإيمان اليهوهي. الخروج ووجود جماعة دينية كأساس للوحدة الأسرائيلية ما زالت عنصراً رئيسياً في هذه النظرية. (جـ) النظرية الرئيسية التالية

التي قدمها ألبرايت هي تأكيده المشهور على أن ما ترويه التوراة عن إسرائيل موحدة وغزوها لفلسطين قد تأيد بما نعرفه عن تدمير المدن الكنعانية في العهد البرونزي المتأخر على يد الإسرائيليين البدو، مما أدى، في مطلع العصر الحديدي الأول، إلى اعتباره احتلالاً إسرائيلياً. هناك خمس مسائل معقدة، في الأقل، في هذه الفرضيات التي اعتبرت، في الغالب وحتى من جانب ألبرايت، نظرية واحدة موحدة، رغم ما يترتب عليها من نتائج مؤسفة. فتوكيد جزء من النظرية لا يجعل الأجزاء الأخرى أكثر احتمالاً، كما أنه لا يؤكد النظرية بكاملها، إذ لكل وجه من وجوهها حياته الخاصة. تميز العناصر الأساسية في هذه النظرية دعم قدرتها على البقاء عبر السنين، رغم الانتقادات الحادة والمفصلة لنقاط عديدة في نظريات ألبرايت، كتلك التي وجهها م .ويبارت (M. Weippert) الذي راجعها مراجعة شاملة عام ١٩٦٧ وجي.م. ميلر (J.M. Miller) عام ١٩٧٧، فقد كان نقدهما لها مدمراً.

١ ـ التاريخ: ـ عندما قال ألبرايت بتاريخية التوراة التي أكدتها الحفريات، كان في ذهنه فهم محدد للروايات التوراتية، فقد اعتقد بأن المرويات التوراتية هي مبدئياً سرد تاريخي للماضي، مستخدماً الكثير من تعابير إيسفيلت. كما اعتبر من المسلمات أن ما ترويه التوراة عن أسلاف إسرائيل لم يكن بصفتهم أفراداً تاريخيين فحسب، بل عرضاً أدبياً عن الشعوب، مثل عابيرو العصر البرونزي المتأخر و «عموريون» العصر البرونزي الوسيط. وأكثر من ذلك، افترض ألبرايت أن توكيد تفصيل مهم في الرواية بمصادر غير توراتية يثبت تاريخية الرواية بكاملها. أما في غياب مثل هذا التوكيد أو تناقض بعض عناصر الرواية مع هذه المصادر، فالأمر يتطلب دراسة إعادة تأويل الرواية التي فهم هو أنها تعرض التاريخ عبر ما هو في التحليل الأخير، مجرد قصة بما فيها من انحياز خيالي. ومن الأمثلة الجيدة على قبوله تصحيح الروايات التوراتية في ضوء التاريخ، تأويله لما تورده التوراة عن غزو عاي (Ai) وتحديده لتاريخ غزو كنعان في الفترة الانتقالية من العصر البرونزي المتأخر إلى العصر الحديدي، وقد شاركه عديدون هذا الرأي، ولأن حفريات التل (الذي يعتبر موقع عاي) توحي بأن الموقع لم يكن مأهولاً خلال العصر البرونزي الأول والحديدي الثاني، فقد اقترح ألبرايت فهم قصة عاي الواردة في سفر يشوع كإشارة تاريخية لغزو بيتين (Beitin)، وهذا التعديل البسيط، نسبياً، للمنظور الجغرافي يسمح بتأكيد تاريخية الحادثة. وكذلك اعتقد ألبرايت بأن الفهم الأفضل للبيانات الأركيولوجية المتعلقة بتدمير مدن العصر البرونزي المتأخر في فلسطين، هو أنها نتيجة للغزو الإسرائيلي، وبناء عليه صحح ما كان معروفاً عن التسلسل الزمني للروايات التوراتية ـ رغم أنه كان حريصاً على المحافظة عليه ـ وحدد تاريخ الغزو في العصر البرونزي المتأخر ـ الحديدي الأول بدلاً من التاريخ السابق الذي يتماشى مع التواريخ الواردة في التوراة.

ألبرايت، لم ينظر إلى الروايات التوراتية كتاريخ قابل للتعديل فحسب، بل إن توكيده للتاريخانية كان منحازاً بصورة خاصة إلى مجموعة روايات مختارة، وخاصة يشوع ١ـ ٩. أما الروايات الأخرى، مثل القضاة ١ والخروج ٢٤: ٣ـ ٨، التي تعرض صورة مختلفة للاستيطان الإسرائيلي في فلسطين، فلم تكن موضع اهتمام ألبرايت ولم يدمجها في الصورة التي وضعها للتصور التوراتي عن الغزو. وكان هذا ـ حسب تعابير ألبرايت بالطبع ـ مشروعاً تماماً، لاعتقاده (مجارياً بذلك إيسفيلت) بأن التواريخ الأصلية في التوراة قد استمرت متفرقة وبأشكال خرافية إلى حد ما، وهذا أدى بالضرورة إلى قصر دور الدارس على توكيد التاريخانية الإسمية والأساسية.

٢ـ نقد الشكل: ـ توكيد ألبرايت لأساسية تاريخ الإطار التوراتي للحوادث، اعتمد بصورة مستقلة على المنظومات الشعرية التي تلخص ماضي إسرائيل، النهج الذي يقوم أصلاً على التقويم عن طريق نقد الشكل الذي قام به فون راد (Von Rad). وواضح أن هذه النظرية المعقدة تستند إلى افتراض لا يمكن تبريره أبداً ـ رغم شيوعه في أوساط دراسات العهد القديم ـ ومؤداه أن الملاحظة الواعية تؤكد أسبقية الشعر على النثر. وأصل هذا في الاعتقاد الشائع بأن الشعر أسهل حفظاً، لذا، (وهنا يضعف المنطق كثيراً) فالاحتمال الأقوى هو وجود التاريخ في أشكال يسهل تذكرها. والقفز فوق المنطق، المتمثل في تأكيد تاريخ «قريب من الأحداث» على أساس أشكال مزعومة لهذه الأشعار، كأغاني مريم ودبورة، أمر يؤسف له والاعتقاد غير المؤكد رغم أنه شائع على نطاق واسع في مجال الدراسات التوراتية والمستخلص من مفهوم مبسط جداً يقول بإمكانية تحديد تاريخ النصوص على أساس أشكالها، يدعم منهجية غير ملائمة أبداً للدراسات النقدية. الصعوبة الأولية في هذا المنهج والمبدأ الذي انبثق عنه (التاريخ الاستنتاجي ـ Redaktionsgeschichte) هي أنه لا يتوفر لدينا ـ مهما أفرطنا في الخيال ـ عدد كاف من الروايات والأشكال المختلفة، يمكننا من قول أي شيء محدد عن تاريخها وتطورها. فالشعر ـ لا سيما الملاحم الدرامية ـ لا يقدم شكلاً خاصاً يمكننا من افتراض أصل تاريخي للحوادث، فضلاً عن تأكيد ثبوته تاريخياً. (ويسري هذا على الأوديسة والانيادة)، كما أن الأشكال الخاصة بالأغاني التي نجدها في نطاق الروايات الشعرية، لا تدعم الحكم القاضي بأن لهذه الأغاني أهمية تاريخية أكثر. هذا الافتراض، مع الرجوع إلى الأغاني التي يشار إليها غالباً مثل: الخروج ١٥: ٢١ والقضاة ٥ والتي تشكل انعكاساً لمضمون محدد ضمن رواية شعرية، مذهل للعقل ويتوجب فهمه على أنه حصيلة منهج دراسي منحاز عقائدياً. ومن يفكر بمثل هذه المزاعم بخصوص حديث الوصيفة أو أغنية (يا) لكوخ القصب في قصة جلجامش أو حتى الأغنية التوراتية في سفر التكوين ٣: ١٤ـ ١٩؟ فالروايات الشعرية التوراتية والشرقية القديمة، غالباً ما

تتحول من حيث الشكل إلى أغنيات، ولكنها لا تقدم شيئاً يتعلق بالتسلسل الزمني. التأكيد بأن الأغاني الأوغاريتية المشابهة لأغنية دبورة تساعدنا على تحديد تاريخ الأغنية التوراتية، لا يناقض ما هو أكثر شبهاً في المزامير فحسب، بل يتجاهل الثابت عن قدم الرسوم والخطوط والروايات الأدبية على مدى ألف عام في الشرق الأدنى القديم. كما أن الأمثلة الأولى من الرسوم والأشكال لا تسمح بتحديد تاريخ دقيق لعمر الرسم أو الشكل. فقط، عندما نستطيع إثبات أن رسماً معيناً لم يعد موجوداً في حقبة تاريخية ما، نستطيع تقديم عامل إيجابي لتحديد التسلسل الزمني بدقة ولا يوجد لدينا أي نوع من المعلومات عن أي عصر سابق للعصر الهيلليني. وبالنظر لقصور مصادرنا فإن ممارسة أي من الشكلين (التاريخ الشكلي ـ التاريخ الاستنتاجي) عبثية.

باستثناء مقاصد تحديد التسلسل الزمني، قلما استفاد ألبرايت من أي تحليل للشكل أو البنية الأدبية لغايات التأويل والتأريخ، رغم أنه قبل من دون تردد عدداً من استنتاجات إيسفيلت وألت وشجع بعض تلاميذه على إجراء مثل هذا التحليل. هذه الافتراضات غير الجوهرية في مجال نقد الشكل، غالباً ما شوهت تصوراته الصريحة الهامة للمسائل التاريخية، وأثارت جدلاً إيجابياً حول مواقفه الصعبة جداً على نقاد نموذج (الغزو). وبالفعل، كان ألبرايت أقل ما يكون وضوحاً في تحليله لنصوص العهد القديم نفسها، وباستثناء بعض الإشارات الغامضة جداً، لم يقدم، إلا نادراً، ما يعتقده فهماً لواقع الروايات التوراتية. وهذا، لسوء الحظ، وسم العديد من أعمال ألبرايت بالسطحية، وأفسح في المجال لقراءتها بتعصب لاهوتي ومسحة أصولية، أكثر مما تستحق.

٣ـ الأصول البدوية: ـ المسألة الثالثة التي يثيرها إلبرايت في مجال إعادة كتابة الأصول التاريخية لإسرائيل تقوم على أساس اعتبار فتح يشوع حملة عسكرية قام بها بدو إسرائيليون. هذه النظرية قامت على أساس الافتراض بأن تدمير ثقافة الدول المدينية في العصر البرونزي المتأخر وإنشاء ثقافة العصر الحديدي قد نتج عن التدخلات الحربية للقبائل البدوية. ولهذا، تصبح تاريخية بعض القصص كتلك التي عن أريحا مؤيدة للحجة بدل أن تكون مستندها الأساسي. وأعني بهذا أن فرضية ألبرايت المتعلقة بالفتح لم تثبت أو تدحض على أساس تاريخانية أي قصة محددة من قصص يشوع. وتركز المناقشات التاريخية في الخمسينات والستينات على هذه التصورات غير الناضجة، كان إلى حد بعيد، نتيجة لجهود بعض الدارسين مثل جي. برايت (J. Bright) وجي.إي. رايت (G.E. Wright).

تركز محتوى براهين ألبرايت على فهمه لتاريخ فلسطين. والتفهم السائد في مدرسة ألبرايت حالياً يقول بأن الدفاع عن نظرياته بات عسيراً جداً ولذلك تم رفضها بأسلوب ضمني مؤثر من جانب تلامذته مثل جي. مندنهال وسي.اتش.جي. دو غيوس (C.H.J.

de Geus) وجي.تي لوك، (J.T. Luke) وفي. ماتيوس (V.Mathews)وآخرين من خلال نقدهم للخلفية البدوية للاستيطان الإسرائيلي التي اقترحها أ .ألت (A. Alt) وم .نوث (M.Noth) وم .وييرت (M. Weippert).

وأنا أشارك في الرأي القائل بأن تصور هجرة بدوية في بداية العصر الحديدي الأول (بحجم يقارن بالهجرة العمورية في العصر البرونزي الوسيط، وهذه أيضاً موضع تساؤل)، لم يعد يعطي إيضاحاً كافياً لأصول إسرائيل وهو بحاجة لمراجعة شاملة. وعدا عن مسألة السذاجة وتخطي الزمن للاعتبارات اللغوية ـ الاجتماعية (المهمة لدى كل من مندنهال وغوتولد)، فإن الصعوبات التي تواجه إثبات الفتح والاستيطان، وقبل ذلك وحدة القبائل الغازية (وهذا ما يزعمه ألبرايت خلافاً لما قال به ألت) قبل الفتح، بالغة. ورغم أن ما ورد في التوراة عن ميثاق سيناء وما سبقه من عبودية في مصر، قد يؤيد الوحدة نظرياً، إلا أن تصور الإسرائيليين كبدو رحل في نظامهم الاقتصادي والاجتماعي، يجعل وصف التوراة لهم كلاجئين ومشردين تائهين في البرية صعب القبول. هذه الصعوبات التي تواجه الترابط المنطقي شجعت العديد من الدارسين الراغبين في دعم بعض عناصر نظرية الفتح والاستيطان من خارج فلسطين، على رفض الخروج من مصر ووحدة القبائل، وسرد تاريخ متشعب لإسرائيل القديمة وقبول أسطورة شكيم الواردة في سفر يشوع ٢٤ (رغم طابعها الثنائي) كبديل للقواعد التاريخية القديمة أو الوحدة الإسرائيلية. ودور البداوة في تاريخ إسرائيل يبقى، رغم تحفظات العديد من الدارسين، كبيراً جداً. وافتراض غزو وفتح بدوي نادراً ما يثار هذه الأيام.

٤ـ الثنائية الكنعانية ـ الإسرائيلية: ـ المسألة الرابعة التي يثيرها ألبرايت وسبق أن أشرنا إليها، هي أن الذين دمروا الدول المدينية في العصر البرونزي المتأخر كانوا مستوطني قرى العصر الحجري التي حفرت في طبقة أعلى. وكانت هذه بالنسبة لألبرايت مسألة تتعلق بالتسلسل الزمني، أي أن تدمير المستويات الكنعانية في العصر البرونزي المتأخر تلته طبقة إسرائيلية في العصر الحديدي. وبالاستناد لمنهج تحليل التسلسل الزمني للفخاريات على أساس الأشكال الرئيسية المخططة وشيوعها في فترات زمنية محددة، أدى تراتب الطبقات إلى التأويل القائل بأن سكان مدن العصر البرونزي الوسيط قد حل محلهم مستوطنون مختلفون في المستوى التالي غير الواضح. ولسوء الحظ، فالمراقبة الواعية لمنهجية علم الطبقات، تقر بالتغير والاختلاف، إلا أنها غالباً ما تعمى عن التواصل. وحسب مفاهيم علم الطبقات يؤدي التواصل حكماً إلى عدم التغير. والصعوبة في تحديد الهوية الأثنية للمدمرين والذين حلوا محلهم في طبقة معينة، معترف بها الآن على نطاق واسع. ومع هذا الإدراك لم يعد الدارسون يجدون براهين أركيولوجية

ظاهرة على غزو إسرائيلي للمدن الكنعانية. وفشل الحفريات الكبرى الأولى في إثبات تدمير الإسرائيليين لمدن كنعانية في مواقع عاي وأريحا، أضعف بالتأكيد حجج ألبرايت. وعدم قدرة العوامل الأركيولوجية على التمييز بشكل واضح بين المجموعات الإثنية الإسرائيلية والكنعانية يجعل مسألة الانتقال من العصر البرونزي المتأخر إلى العصر الحديدي، غير صالحة كدليل على فتح إسرائيلي.

وتساؤلات ألبرايت المتعلقة بالانتقال من العصر البرونزي المتأخر إلى العصر الحديدي في الطبقات الأركيولوجية في فلسطين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بافتراضه (الذي شاركه فيه ألت) بأن مسألة أصل إسرائيل تجد حلاً لها في شرح تحول تاريخي من فلسطين كنعانية إلى فلسطين إسرائيلية. ولما كان من الصعب جداً (والبعض يرى أنه يستحيل) إثبات أن طبقة العصر الحديدي إسرائيلية الهوية، كان لا بد من إثارة التساؤل حول ما إذا كان هذا الافتراض التاريخي مبرراً، لا سيما وأننا نفتقر إلى بينات واضحة تثبت أن الإسرائيليين والكنعانيين شعبان متمايزان إثنيا. رأي ألبرايت ـ الناتج إلى حد كبير عن معارضته الدائمة لنظرية ألت التي قرنت بين الاستيطان الإسرائيلي وفتح المناطق الكنعانية المأهولة ـ يشكل تعارضاً مباشراً بين التصورات «الكنعانية» و «الإسرائيلية». وهذه نقطة مركزية في فهم ألبرايت الديني لإسرائيل القديمة وترتبط ارتباطاً وثيقاً باعتبار التوحيد = إسرائيل وتعدد الآلهة = كنعان، الذي يجده المرء شائعاً في أعماله. وعجز الحفريات الأركيولوجية في فلسطين عن التمييز بوضوح بين ما هو كنعاني وما هو إسرائيلي، يوحي بأن هذا الاعتبار يستند إلى التوراة ويبقى غير مؤكد في المصادر الأخرى التي لا غنى عنها لإثبات تاريخيته، كما أكد ألبرايت مراراً.

٥ـ التسلسل الزمني: ـ وأخيراً، كانت نقطة البدء عند ألبرايت هي إيجاد مكان للحوادث التوراتية في سياق تاريخ العالم القديم. والفترات التوراتية والأركيولوجية التي حددها ألبرايت أصبحت قابلة للمقارنة والتحديد كلاً على حدة. والهدف الرئيسي الذي ابتغاه ألبرايت من الحفريات التوراتية والذي شرحه بوضوح في كتابه «من العصر الحجري إلى المسيحية» وتابعه طوال حياته، هو إيجاد مجال في تاريخ الشرق الأدنى القديم يمكن لتاريخ إسرائيل أن يحل فيه. ولبلوغ هذا الهدف الأساسي طور ألبرايت تصوره لتاريخ الأصول الإسرائيلية في التسلسل الزمني الذي حدده، ومؤداه أن «الوجود المهيمن في فلسطين» ـ وجود إسرائيل كان حوالي ١٢٠٠ قبل الميلاد، وأن الفتح قد تم أواخر القرن الثالث عشر وأوائل القرن الثاني عشر قبل الميلاد. والدارسون الذين تحدوا هذا التحديد الزمني قلائل، فقد وافق ألت كلياً على هذا الافتراض رغم حقيقة أنه ربما كان هذا الافتراض ذاته أكثر افتراضات ألبرايت مخالفة لمرويات العهد القديم

التي تقدم في الواقع تاريخاً أسبق بكثير. معظم الدارسين اليوم، سواء كانوا محافظين أو ليبراليين، يقبلون هذا التأريخ من دون تساؤل وينطلقون منه. وبالفعل، وبصورة تدريجية أصبح تاريخ أصول إسرائيل ـ من منظور المصادر غير التوراتية والأركيولوجية في الأقل ـ وإلى حد كبير مسألة وصف وتدقيق ومناقشة ما نعرفه عن إقليم فلسطين من ١٣٠٠ـ ١٠٠٠ ق.م. وطول الفترة التي توفر فيها هذا الاجماع على هذه المسألة المحورية في التسلسل الزمني قد دعم ـ وإن ضمناً ـ التأويلات الرئيسية لأصول إسرائيل، إلا أن هذه التأويلات، وفيما عدا ما سبق، ناقضت بعضها بعضاً حول ما حصل، رغم أنها كانت متفقة بانسجام كامل على زمن حصوله. وتشتمل هذه المسألة لا على موضوع تاريخية حقبة القضاة التي لم يكن أحد يشك بها قبل عشرين سنة فحسب، بل وعلى الموضوع الأساسي المتعلق بما يعنيه تعبير «إسرائيل».

والتحول الذي جرى منذ وقت قريباً جداً والمرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحدي تاريخية التوراة، وانفصال أ .سوغين (A.Soggin) وجي.م. ميلر (J.M.Miller) عن هذا الإجماع، يعكس تراجعاً عن معادلة التاريخ مع المرويات التوراتية، ورسم خط فاصل بين التاريخ وما قبل التاريخ عند العهد الملكي. كما أن جي.جي بيمسون (J.J. Bimson)، في أطروحته، يفك ارتباطه بهذا الإجماع من ناحية المحافظين، ويبين بوضوح وإصرار الخلاف الواسع الذي بين ألبرايت وأتباعه وبين المفاهيم الشائعة حول تاريخانية التوراة والتسلسل الزمني الوارد فيها، وكيف أن القسم الأكبر من تأويلات المعلومات الأركيولوجية والتسلسل الزمني التاريخي في فلسطين ـ سورية قد تم ترتيبه على أساس الإجماع بين الدارسين. والافتراض بأن تاريخ أصول إسرائيل يمكن فهمه على أنه تاريخ التحول من الدولة المدينية الكنعانية في العصر البرونزي المتأخر والاستيطان الإسرائيلي للمرتفعات في العصر الحديدي الأول، يبقى افتراضاً يجب التدقيق فيه مجدداً، لا نقطة انطلاق تاريخية يمكن الانطلاق منها بثقة.

وفي مقالين مختصرين، ثم في دراسته الشاملة لتاريخ إسرائيل القديم، لخص آر. دوفوكس (R.deVaux) توافق ألبرايت ـ ألت، وقلائل هم الذين اختلفوا معه جدياً في ذلك الوقت. والجدال الطويل بين مدارس ألبرايت وألت وبين التأويلات البديلة لمفاهيم «الفتح» و «الاستيطان» كتفسير لأصول إسرائيل لم يكن بإهمية المكاسب المشتركة وما تحقق من شمول في الأسس المتفق عليها بين الطرفين، لأن ألبرايت وألت من جهة ونوث وبرايت من جهة أخرى لم يكونوا بعيدين كثيراً عن بعضهم.

تاريخ دوفوكس الصادر عام ١٩٧١ كان من جهة المفاهيم عرضاً قوياً لكل ما توصلنا إلى فهمه عن تاريخ فلسطين القديمة وأصول إسرائيل القديمة بالتوفيق بين البينات التوراتية وغير التوراتية. فقد وحد دو فوكس اطلاعه الواسع على الأركيولوجيا التوراتية التي

قيمها نقدياً، مع الاحترام العميق للتأويل النقدي التاريخي لمرويات التوراة، ويعتبر عمل دوفوكس واحداً من الإنجازات النادرة في مجال الدراسات التوراتية، وقد وفق بين البينات التوراتية وغيرالتوراتية. وثانية، قلة هم الذين كانوا قادرين على أو راغبين في معارضته عام ١٩٧١، إلا أن هذا لم يعد صحيحاً، لأن تاريخ دوفوكس مثّل أفضل إنجازات الأركيولوجيا التوراتية، ويمكن اعتباره ذروتها. والمسائل التي أثارها ألبرايت وتمت معالجتها عبر التاريخ الطويل لمدرسة ألبرايت قد استنفدت أغراضها، إلا أن البحث عن تاريخ إسرائيل ما زال غامضاً كما كان دوماً. هذه المحاولة للتوفيق بين البينات التوراتية وغير التوراتية كإثبات لتاريخانية إسرائيل القديمة، سرعان ما دخلت مرحلة الانهيار، التي ما زالت متواصلة حتى اليوم.



الفصل الثاني

الأنثروبولوجيا الاجتماعية وتاريخ فلسطين

١ـ التناقضات التاريخية

فيما حاول ألبرايت إعادة تشكيل تاريخ إسرائيل القديم في إطار الشرق الأدنى، وأحرز دالمان تقدماً كبيراً في مجال إيضاح النواحي السوسيولوجية لعالم التوراة بتعابير أنثروبولوجية، كرس ألت معظم جهوده لإثبات الأصول التاريخية والسمات الخاصة بعهد القضاة حتى نشوء الملكية، وركزها على دمج فهمه للنصوص التوراتية وغير التوراتية والأركيولوجية بكتابة الوقائع التاريخية والاجتماعية والانثروبولوجية في فلسطين من جديد. خيار ألت هذا، تحدد جزئياً بالنقد البنيوي والدراسات الأدبية لمدرسة تاريخ الأديان وتشككها بالقيمة التاريخية لروايات الخروج وما سبقه، واعتقادها بأن لكل شكل أدبي في روايات التوراة تاريخه الخاص الذي يمكن تحديده، مما يعكس مباشرة المعنى التاريخي لظهوره في تاريخ إسرائيل. هذا قاد ألت إلى تحقيقات مؤثرة حول مظاهر عدة لروايات العهد القديم التي رأى أنها تتناقض تناقضاً حاداً مع السياق الكنعاني لإسرائيل، وحيثما لحظ ألبرايت طرقاً مختلفة للتوفيق وتحقيق الانسجام التاريخي بين الروايات الإسرائيلية الأصلية وعالم الشرق الأدنى القديم، عمد ألت إلى استخدام المناقضة كأداة رئيسية لاكتشاف تاريخ إسرائيل القديم.

اعتبر ألت، أن أهم مفتاح لفهم أصول إسرائيل هو تمايزها وعدم توافقها مع المجتمع الكنعاني السابق لها حسب ما فهمه هو. وميّز، عبر سلسلة من دراسات النقد البنيوي بين المظاهر الكنعانية والمظاهر الإسرائيلية في نصوص التوراة، على أساس قربها أو بعدها عما ورد في اللوحات المسمارية. وكان ألت قادراً على القول بأن أصول معظم مظاهر المجتمع الإسرائيلي (وأهمها تصوره للإله وقوانينه) انعكست بشكل متميز في المظاهر الإسرائيلية للروايات مثل «إله الآباء» والأحكام القانونية الجازمة في العهد القديم كتلك المتمثلة في الوصايا العشر. التقاليد المشتركة بين إسرائيل وباقي الشرق الأدنى (مثل عبادة إيل وقوانين الزراعة) اعتبرها ألت كنعانية الأصل. وبصورة مفهومة، رغم أنها غير مشروعة، أعطى ألت بعداً تاريخياً لهذا التناقض والتعارض، وصنف ما اعتبره متميزاً على أنه إسرائيلي الأصل، وما اعتبره كنعانياً ضمن المظاهر الاجتماعية التي تبنتها إسرائيل لاحقاً، أي بعد الاستقرار في فلسطين. هذان النوعان المختلفان من العناصر قد اندمجا، برأي ألت، في سياق اندماج إسرائيل في العالم الكنعاني في عهد الملكية. واعتقد ألت

أيضاً، أن بالإمكان إعادة كتابة معظم ما يعود إلى تاريخ إسرائيل القديم بتدقيق السمات الإسرائيلية في الروايات المنقولة بعناية. وبناء عليه تحدث عن الالتزام بأن «إله الآباء» قبل عهد الملكية (وتمركز عبادة يهوه على القوانين الجازمة الواردة في الأسفار الخمسة الأولى) إسرائيلي الأصل، بخلاف الوحدانية المركزية الأكثر تناسقاً التي سادت في عهد الملكية. بالنسبة لألت كانت هناك ديانة إسرائيلية سائدة في العصر السابق للملكية ـ عصر القضاة ـ وموحدة للقبائل. وهذا الارتباط هو الذي جعلهم «إسرائيل» خلال فترة الاستيطان، على شكل مجموعة أو فيدرالية قبائل دينية. هذا التركيز المتسم باعتماد الشكل، قاد ألت، لا إلى اعتبار تحول القبائل الإسرائيلية إلى الكنعانية في ظل الملكية الموحدة تزييفاً لليهوهية الأصلية النقية التي سادت قبل عهد الملوك بشكل يذكر بصموئيل ١، فحسب بل وإلى بناء تحليله على مثل هذه الثنائيات والمتناقضات التي شوهت بالضرورة تصوراته، لأنها وضعت على أساس افتراض تناقض حاد بين الكنعانية والإسرائيلية.

هذه الملاحظة يجب أن تؤدي إلى مزيد من الدقيق حول التناقض الكنعاني ـ الإسرائيلي الذي يقول به ألت. ما مدى أهمية الفروق التي تلاحظ في التعارض الأدبي بين الكنعانيين والإسرائيليين في يشوع وصموئيل؟ وهل تؤكد ملاحظات ألت، كما اعتقد هو، الحقيقة التاريخية للتناقضات الواردة في الروايات؟ وبالنسبة لمسائل القوانين ومفاهيم القداسة، هل التمايز الزمني (الضروري جداً بالنسبة لرأي ألت حول التعارض بين ما هو إسرائيلي وغير إسرائيلي في الروايات المشتملة على مضامين دينية وقانونية) هو التمايز الذي يشير إليه ألت؟ ليس في النصوص نفسها ما يجعل جانباً من التناقضات سابقاً أو لاحقاً للآخر. كما لا يمكننا، موضوعياً، القول بإمكانية تحديد السمة الاثنية لأي من الروايات، على أنها إسرائيلية أو كنعانية.

بالإضافة لما تقدم، فالملاحظة القائمة على أساس الشكل الأدبي توجب بحد ذاتها الابتعاد إلى حد ما عن استنتاجات ألت الأصلية. فالمفاهيم التوراتية مثل «إله الآباء» أي الإله الذي يصدر القوانين بالأمر هي في حقيقتها مفاهيم أدبية يمكن ملاحظتها في الأسلوب القصصي للعهد القديم. ولهذا السبب، يجب أن نعتقد جدياً بأننا وفي المقام الأول، لا نتعامل مع ديانات وقوانين، بل مع نماذج أدبية قد تعكس أو لا تعكس آلهة وقوانين في عالم الحقيقة. وما لم تتوفر لدينا بينات من العالم الحقيقي تؤيد وجود مثل هذه الآلهة والقوانين بالفعل ـ مع التمايز الذي استند إليه ألت لاعتبارها إسرائيلية ـ فإنه يصعب علينا الاستناد إلى نقد بنيوي أو قواعد أدبية أو تأويلية واستعمال مثل هذه المواد في مجال إعادة كتابة التاريخ. هذه الرصانة والمحافظة التاريخية تبررها ملاحظتنا أن الموضوعات الأدبية مثل الأوامر الإلهية ـ السلبية والإيجابية ـ وإله الآباء تؤدي مهمة تثير

الإعجاب كعناصر رئيسية في القصص العديدة المختلفة وفي دستور إسرائيل الذي أعطاه الله لموسى، وتشكل محاولات تصحيحية للربط بين القصص البطريركية وتعاليم موسى. وغالباً ما تدخل مهمة هذه الموضوعات في نطاق الاتصالات التي تقيمها الروايات بين عصر قصص الأفراد المتميزين وروايات الأصول الأخرى التي سبق ذكرها.

عام ١٩٢٤ و١٩٢٥ باشر ألت وضع تاريخ لأصول إسرائيل بقي متماسكاً على مدى نصف قرن. وهنا أيضاً، لعب التناقض الكنعاني ـ الإسرائيلي دوراً مركزياً في فرضيات ألت. وأعتقد أن هذا التناقض هو موطن القوة الأساسية ونقطة الضعف القاتلة في فهمه لأصول إسرائيل، أي أن إسرائيل وجدت نتيجة تسلل تدريجي واستقرار البدو الرعيان في مناطق فلسطين المجاورة للأراضي الزراعية المنخفضة الكثيفة السكان.

كنعان، كانت بالنسبة لألت، وقبل كل شيء، هي الدول المدينية في فترة تل العمارنة والامبراطورية المصرية في العصر البرونزي المتأخر، وتسمياته للمراحل الزمنية والجغرافيا الاجتماعية تعكس فهمه هذا. أما «إسرائيل قبل الاستيطان» فقد كانت تعبيراً مطلقاً وتصوراً استنتاجياً توصل إلى تفاصيله بمناقضة ونفي المظاهر والعادات التي اعتبرها كنعانية الجوهر والأصل. وبالتناقض مع «إسرائيل قبل الاستيطان» أصبحت «كنعان» نموذجاً لا يعكس الوقائع التاريخية للعصر البرونزي المتأخر مباشرة. فلسطين الكنعانية كانت النظام السياسي الذي يربط الدول المدينية التي كانت زراعية، ملكية، متعددة الآلهة، مرتبطة قانونياً ومذهبياً وثقافياً بالعالم المسماري و «إسرائيل قبل الاستيطان» كانت نقيضها، ذات ثقافة قبلية شبه بدوية تقوم على رعي الغنم وتعبد آلهة شخصيين، ونظام حيوي ديمقراطي في بنيته. التناقضات التي استند إليها ألت في تطوير فكرته عن أصول إسرائيل نشأت عن ثنائيات افترض أنها تكمل بعضها بعضاً وهي التناقض الكنعاني ـ الإسرائيلي والتناقض القائم بين الرموز والتواريخ في ثقافة فلسطين في العصر البرونزي المتأخر والعصر الحديدي. والأول بالطبع هو التناقض الذي قدمته لنا التوراة نفسها وسبق أن ذكرناه. أما التناقض بين البرونزي المتأخر ـ الحديدي فقد افترضه ألت بالاستناد لأسس جغرافية وتاريخية وأركيولوجية ضمن التناقض الزمني قبل وبعد أن أصبحت إسرائيل حضوراً مسيطراً في فلسطين. وبالنظر لاختلاط فئات تناقضات ألت، لم يكن التناقض الذي قدمه بسيطاً وصفياً يعيد سرد خصائص مجموعتين تاريخيتين متعاصرتين ومعروفتين هم الكنعانيون والإسرائيليون. ومعلومات ألت عن الكنعانيين ناتجة مبدئياً عن توفيق بين المصادرالتاريخية المختلفة والمفاهيم الإثنية التوراتية (المستخلصة بنزعة ذاتية إلى حد كبير)، أما المعلومات عن «إسرائيل» فمصدرها (إذا وجدت) هو التقارير التاريخية اللاحقة التي وردت في رواياتها ذاتها عن أصولها في العصر البرونزي المتأخر (أو فلسطين خلال الألف الثاني والألف الثالث) وهو تصور ينطبق على فلسطين، سمي وصفياً «كنعاني» لأن هذه الحقبة بالنسبة

لألت، سابقة لإسرائيل، أما العصر الحديدي فقد اعتبره «إسرائيلياً» أو فلسطينياً في مسار التحول إلى إسرائيل، وذلك بالربط بين التغيرات الحاصلة في مناطق فلسطين غير الكنعانية وظهور إسرائيل القديمة. وبهذا ندرك أن نظرية ألت انطلقت باندفاع من تجريد رمزي معقد تابع فيه مسارات تاريخية زمنية افترض فيها تغيرات ثقافية جذرية ناتجة عن استقرار جماعات مختلفة، أخذت، خلال هذا المسار، تعرف نفسها بأنها إسرائيلية. وفي تصوره المحدد لهذه الجماعات أكد ألت وجود نواة للروايات التوراتية التي سبقت الاستيطان وقد تعرف عليها عبر نقده البنيوي للروايات التوراتية. وهذه النواة السابقة للاستيطان تشكل جزءاً هاماً من التقاليد الإسرائيلية التي اعتقد أنها استمرت بعد اندماج القبائل السابقة لإسرائيل في ثقافة كنعانية غريبة.

و.ت. ألبرايت والعديد من تلاميذه استحسنوا تأويل ألت لمفهوم «إله الآباء» ونظريته عن الجماعة الدينية (amphietyony) كما طورها نوث، واعتمدوها إلى حد ما، إلا أن عديدين من مدرسة ألبرايت شعروا بأن الفروق الشكلية التي اعتمدها ألت شجعت على تعامل سلبي مع معظم ما اعتبروه تاريخياً بالنسبة لإسرائيل القديمة وخاصة مرويات الأسفار الخمسة الأولى وتعاليم موسى.

وبالاستناد لأسلوب ألت في نقد الشكل، كانت فلسطين، قبل الاستيطان، كنعانية، لا بحد ذاتها فحسب، بل وبالمقارنة مع إسرائيل. وعبر هذه الثنائية المعقدة، تابع ألت البحث التاريخي في نصوص وآثار العصر البرونزي في فلسطين، وتاريخ وثقافة الشرق الأدنى القديم في الألف الثاني، من دون الإشارة إلى الإفكار التوراتية التي كانت ضرورية جداً لدعم أسلوبه. منطقياً، كانت إسرائيل قبل الاستيطان، حسب تعريف ألت، خارج نطاق فلسطين. والمحيط التاريخي والجغرافي للإسرائيليين الأوائل في فلسطين، فهم فيما بعد كخيال ومفارقة تاريخية ناتجة عن الجهود التي بذلت بعد الاستيطان لترتيب وضع التقاليد المذهبية الإسرائيلية في موطنها الجديد. نوث، تلميذ ألت، وبتأثير من إيسفيلت وألبرايت، أعطى الروايات التوراتية القديمة قيمة تاريخية رمزية، باعتبارها الذكريات القديمة لهجرة جماعات بدوية سابقة للهجرة الآرامية إلى فلسطين. وارتأى نوث أن هذه الجماعات، المعروفة في ماري في أوائل الألف الثاني قبل الميلاد، كانت مرتبطة تاريخياً بهجرات الإسرائيليين البدو المنسوبين للآراميين. برأي ألت، وبمنطق أقوى وتماسك نظري أمتن، يبدأ تاريخ إسرائيل بالاستيطان، وبعده يمكن البدء بالتوفيق بين المصادر التاريخية والتوراتية.

هذا الاستثناء المنهجي المنظم لمعظم النصوص التاريخية المعروفة آنئذ والآثار الأركيولوجية الباقية من الألف الثاني قبل الميلاد، وليس التشكك الفلسفي بالقيمة التاريخية للأسفار الخمسة الأولى أو ضعف الثقة بما قد يؤدي إليه البحث الأركيولوجي للدراسات

التوراتية، هو ما ميز وبحدة، أبحاث ألت عن أبحاث زميله الأميركي ألبرايت الذي كان أقل اهتماماً بالنظريات ولم يقدم أي فرضيات عن وحدة إثنية ـ رغم ما بدا من ضرورتها ـ في إسرائيل القديمة قبل الفتح. وفيما تمكن ألبرايت من الدفاع عن تاريخية الروايات القديمة وإعادة تحديد تاريخ الفتح على أساس هجرة أو غزو بدو من الصحراء، لم يتمكن ألت من ذلك لأنه، خلافاً لألبرايت، لم يكن قادراً على فصل «إسرائيل قبل الاستيطان» عن تصوره لمسار الاستيطان.

٢ـ المصادر غير التوراتية

ابتدأ ألت مقالته الشهيرة عام ١٩٢٥ عن استيطان الإسرائيليين في فلسطين بجملة تنبؤية: ـ «طالما تواصل البحث لتوكيد تاريخ قبائل وشعب إسرائيل فقط، وعلى أساس الروايات المناسبة في العهد القديم، تبقى إمكانية جلاء النقاط الغامضة مشكوكاً بها إلى حد كبير». وهذا بالتأكيد ما تم في أعمال م .نوث الذي حاول أن يبرهن منهجياً على تصور ألت لأصول إسرائيل عبر التدقيق في تاريخ التقاليد الإسرائيلية. وفي هذه الدراسة، قام نوث بمراجعة شاملة لتاريخ الأسفار الخمسة الأولى كما وضعه ويلهاوزن، وما يدعى بتواريخ سفر التثنية. وهكذا، حاول أن يجعل هذه الروايات في متناول التأريخ. والنتائج الصحيحة لدراسة نوث تشكل سلسلة من الأحكام السلبية فيما يتعلق بالمسائل التاريخية. ومساهماته التاريخية الدائمة، في برنامج ألت، تكمن إلى حد كبير، لا في تحليله التوراتي، بل في إيضاحه المفصل لنظرية «الجماعة الدينية» «amphietyony» وفي العديد من الدراسات التاريخية التفصيلية التي تابعها على مدى سنوات عدة (مع بعض الأعمال المماثلة قام بها غولنغ (Galling) ودوفوكس (de Vaux)، وقد انعكست نتائج أعماله في كتابه (Die Umwelt des alten Testaments) الذي ما زال مفيداً جداً وقد هدف منه إلى كتابة تاريخ شامل لفلسطين، إلا أن هذا الهدف لم يتحقق بعد.

فكرة ألت كانت أبسط بكثير من تصورات نوث المعقدة جداً والمتأثرة بالأساطير، فقد واصل ألت وبعناد القول بأن البحث التفصيلي للمشكلات المحيطة بأصول إسرائيل يمكن أن يبدأ «فقط عندما تنجح الطوبوغرافيا والأركيولوجيا بتقديم بينات مستقلة تملأ الفجوات العديدة التي خلقتها الأشكال الأدبية المختلفة للروايات» وموقف ألت هذا أقرب إلى مواقف ألبرايت، منه إلى مواقف نوث، سواء فيما يتعلق بالمسائل أو بالاتجاه نحو حلولها. تحليل ألت للتغيرات الإقليمية من العصر البرونزي المتأخر إلى العصر الحديدي في وسط فلسطين، محاولة لتحديد هذه الفجوات وتمهيد للبحث الأركيولوجي المباشر وليس بديلاً منه، فهو يقدم إطاراً تاريخياً أخذ مؤخراً فقط يمتلىء بالأبحاث الأركيولوجية، وهو مجرد رسم تخطيطي يشتمل على شظايا المعلومات المتوفرة لدينا، يبحث عن صورة

متكاملة تضم ما سيكتشف. وهذه هي مهمة المنقبين الأثريين في منطقة فلسطين في المستقبل.

تمييز ألت الواضح بين المعلوم وغير المعلوم، والنموذج الذي تصوره لأصول إسرائيل أصبح برنامجاً لجميع الأبحاث اللاحقة عن أصول إسرائيل، والتي بقيت مهمتها، وحتى اليوم، مطابقة للمهمة التي اقترحها ألت أصلاً: الوصف التفصيلي للتغيرات الجغرافية - الاجتماعية والسياسية التي حصلت وأدت إلى التحول من فلسطين الدول المدينية الكنعانية في السهول والوديان في العصر البرونزي المتأخر إلى فلسطين التي هيمنت عليها السياسة والقوة العسكرية الإسرائيلية، كدولة قومية متمركزة في المناطق الجبلية في عهد الملكية الموحدة. ورغم التأخر الطويل في هذا البرنامج والناجم عن الخلافات الحادة حول التاريخانية من جهة وتاريخ التقاليد من جهة أخرى بين الباحثين الألمان نوث وفون راد والأمريكيين برايت ورايت، فقد عادت بعض التوجهات لفهم أصول إسرائيل إلى مقال ألت المنهاجي. ومع بعض الاستثناءات الهامة، يفترض اليوم بشكل عام، أن قدرتنا على كتابة تاريخ لأصول إسرائيل، تعتمد مباشرة على قدرتنا على تنفيذ برنامج مشابه لذلك الذي اقترحه ألت عام ١٩٢٥. وحتى بعض الباحثين، مثل مندنهال وغوتولد، الذين غالباً ما يبدأون بحثهم لأصول إسرائيل بادعاء الخلاف الجذري مع ألت حول بداوة إسرائيل القديمة وطابعها البدائي، لا يقيمون نموذجهم «البديل» ضمن مفهوم التناقض الكنعاني بالإسرائيلي فحسب، بل ويقدمون أوصافاً للحياة الرعوية في فلسطين القديمة تشتمل على صيغ من مفهوم ألت عن الأصول الجغرافية للشعوب التي شكلت إسرائيل الملكية. وهناك اليوم نموذج واحد سائد بين باحثي العهد القديم لتحديد أصول إسرائيل هو الناشىء عن ثنائية ألت، أي الدول المدينية الكنعانية مقابل دول إسرائيل القومية. وما يجري الكلام عنه من وقت لآخر عن نماذج «الفتح» و «الثورة» مجرد تحويرات مشتقة من برنامج ألت، والتمييز بين الفتح والاستيطان والثورة يعكس تأكيدات وتقييمات فردية لنموذج منهجي واحد: هو التحول من الدولة المدينية الكنعانية في العصر البرونزي المتأخر إلى الدولة الإسرائيلية القومية في العصر الحديدي. الأسئلة الأساسية التي توجه عن أصول إسرائيل والافتراضات الهادفة لتحديد ما تم السؤال عنه (وحتى القواعد التي يحدد المرء بموجبها أهمية الروايات التاريخية) متطابقة. ومتى اعتبر المرء نموذجاً بحثياً ما مسألة منهجية، فإنه يجد أن صيغة ألت معتمدة على نطاق واسع، ورغم ذلك فإن كثيراً من النتائج تختلف حول التفاصيل. فنظرية ألت الخاصة، مثلاً، تفسح في المجال واسعاً لروايات الفتح وتعتبر عناصر «الثورة» من المسلمات. تصور برايت عام ١٩٨١ يختلف عن تصور نوث لأسرائيل القديمة في توجهه واستهدافه، وهو يعتبر القليل مما ورد عن الفتح ثابتاً تاريخياً ويترك مجالاً واسعاً للاستيطان السلمي. نموذج غوتولد عن «الثورة» يتابع مخطط ألت حتى في

تفاصيله، ويضيف تعريفه للدوافع الدينية والسياسية لدى المستوطنين الجدد فقط (وهذا بالطبع مجهول من وجهة نظر تاريخية، ويمكن تخمينه بالاستناد لروايات وردت بعد خمسة قرون في الأقل).

أهمية منهاج ألت باتت واضحة الآن، بعد خمسين سنة، عندما وفرت المكتشفات الأركيولوجية كثيراً من البينات التي تحتاجها نظريته. كان أسلوب ألت يقوم على المقارنة بين مناطق فلسطين قبل وبعد وجود إسرائيل، وعلى وجه التحديد نظام الدولة المدينية في العصر البرونزي المتأخر في الأراضي الواطئة الذي استخلصه من سجلات الحملات العسكرية المصرية في الأسرة الثامنة عشر والتاسعة عشر ورسائل تل العمارنة، وسيطرة قبائل إسرائيل على المناطق الجبلية فيما بعد، موحدة في تحالف قبلي يشبه الجماعات الدينية، وقد استنتج ألت هذا التشابه من الروايات الكلاسيكية. وعبر مقارناته، تمكن ألت من تقديم تأكيدات حول أسباب هذا التغير الجذري، وبالتحديد مسار الاستيطان. وابتداء من ملاحظته لأسماء المواقع الجغرافية الواردة في التوراة (يشوع والقضاة) والمطلقة على المناطق التي تنسب، على نطاق واسع، لإسرائيل القديمة، وخاصة تلال نابلس في فلسطين، والتي تقع بكليتها خارج حدود أو على مشارف الدول المدينية، وهي المناطق التي استقبلت الاستيطان في العصر الحديدي، أرتأى ألت أن دخول القبائل الإسرائيلية في بدايته، لا يعقل أن يشكل تهديداً للدول الكنعانية. وعندما قارن ألت بين كنعان العهد البرونزي المتأخر وإسرائيل القديمة جغرافياً، بدا واضحاً له أنه مهما كانت التغيرات الأخرى، فالنتيجة المباشرة والأكثر أهمية هي أن الاستيطان ظهر في المناطق التي لم تكن كثيفة السكان. ولم تقم علاقات معقدة، بل اتصالات جوار محدودة، بين إسرائيل الجديدة والمناطق الكنعانية. فتح المدن ـ الذي ينكره سفر القضاة بأي حال ـ كان حسب أفضل الفروض هامشياً بالنسبة لأصول إسرائيل، ورغم ذلك يمكننا قراءة سفر يشوع. وانطلاقاً من هذه النقطة البالغة الأهمية، قدم تحليل ألت دراسة توراتية تشتمل على شك لا يقاوم حول القول بأن الدخول الإسرائيلي إلى فلسطين، كان في البدء عن طريق غزو موحد أو فتح بالشكل الذي توحي به روايات سفر يشوع، وبالنسبة لألت كان الفتح غامضاً وغير ضروري. هذه القاعدة الأساسية في مناقشات ألت استندت في الأصل على ملاحظاته المتعلقة بالنصوص المصرية حول الحملات العسكرية للمملكة الجديدة والروايات التوراتية عن بدايات الاستيطان الإسرائيلي التي وردت في سفر القضاة، ولم تعتمد كثيراً على التشابه السوسيولوجي والأنثروبولوجي مع بدو السهوب الشرقية أو مفهومه عن مؤسسة الجماعة الدينية الذي استخدمه جاهداً لشرح نموذجه وإيضاحه.

ارتأى ألت أن الجماعات التي شكلت فيما بعد قبائل إسرائيل، عاشت منذ وقت قديم جداً في أطراف الدول المدينية الكنعانية في المناطق الجبلية في فلسطين والمناطق

السهوبية المجاورة لها إلى الجنوب والشرق من المناطق الزراعية. هذه الجماعات المختلفة التي، برأي ألت، دخلت فلسطين في أوقات مختلفة، وظهرت بطرق عديدة مختلفة ومستقلة، عاشت على نمط مشابه لحياة البدو الرحل الذين ينتقلون من المراعي الشتوية في السهوب إلى المناطق الجبلية الأخصب في مناطق فلسطين خلال الصيف الجاف، وتعايشوا مع الشعب الكنعاني المتميز في المناطق المأهولة. وعندما كتب ألت، كان تعبير «بدو» ذا معنى واسع النطاق ويطلق على عدد من أنماط الحياة المختلفة، وألت نفسه فهم أن البداوة ذات أشكال عديدة، وحاول أن يصنفها ضمن أنماط متناقضة أكبر. وكان بصورة خاصة ميالاً إلى مقارنة حياة البدو الرحل (التي تصور أنها تشمل السهوب والأراضي الزراعية الخصبة على أطراف فلسطين مع تداخل بين الرعي والزراعة في خليط معقد يشتمل على عدد من أنماط الحياة يتراوح بين حياة البدو الرحل إلى الاستيطان الدائم في قرى ومستويات) مع ما تصور وجوده في العربة (Arabia) وخاصة البداوة الكاملة المعتمدة على رعي الإبل والقوافل والحرف المتعلقة بالمعادن. عرف ألت المستوطنين الأوائل الذين أصبحوا «إسرائيل» بالأشكال المختلفة من أنماط حياة البدو الرحل في سهوب فلسطين، إلا أن جي.إي. رايت آثر ـ فيما تصوره تأييداً لرواية الغزو وخلافاً لما ذهب إليه ألت ـ القول بأن القبائل الإسرائيلية القديمة كانت من البدو المتعطشين للأرض، الزاحفين كالسيل من الصحراء إلى المناطق الخصبة، فيما حصر ألت هذا النوع من البداوة بالبداوة الداخلية ولكنه ربط فيما بينها وبين العماليق والمديانيين. وتدريجياً، وعلى مدى عدة قرون وبتأثير عوامل عديدة مختلفة، استوطنت هذه الجماعات في المناطق الزراعية غير المأهولة (والعديد منهم شكل قبائل جديدة حيث توفرت الأرض) في أنحاء المناطق الجغرافية المنفصلة التي شكلت إسرائيل القديمة. واعتقد ألت، وهنا أصبحت نظريته مطاطة إلى حد كبير، بأن هذه الجماعات المختلفة، رغم عدم التحامها الإقليمي قد توحدت بفعل اتفاق قبلي ديني أو مذهبي على غرار الجماعات الدينية الإغريقية. وبعد هذا الاستيطان السلمي أولاً والاندماج التدريجي في المناطق الإسرائيلية، تصور أن قبائل إسرائيل القديمة دخلت في صراع مباشر مع الدول المدينية الكنعانية وعندها فقط نشبت حروب التوسع، وفي هذه المرحلة الثانية تجد روايات الغزو وحروب القضاة إطارها التاريخي. وبالاستناد إلى المحاولات الأولى لتوطيد السلطة في ظل «اتحاد شخصي» أو مشيخة كتلك التي قام بها لابايو في شكيم ويابين في حاصور والوصف التوراتي للقادة العسكريين كقضاة، ارتأى ألت أن الملكية ظهرت تدريجياً في عهد شاول وداود وتوطدت تماماً في عهد سليمان.

٣ـ أيضاح نظرية ألت حول الاستيطان

نظرية ألت هذه معروفة جيداً ومعتمدة لدى كتاب اليوم، وقد استخدم ألت ثلاثة

مفاهيم استخلصها من تصوره للمجتمع القديم مكنته من بسط نموذجه بأسلوب تاريخي محدد ومتماسك، وهي: ـ التحالف الديني والدولة المدينية والبداوة. مفهوم ألت عن القبلية الدينية كرباط وحدوي في إسرائيل القديمة كان موضع هجوم متصاعد في السنوات الأخيرة ولم يعد الدفاع عنه بثقة ممكناً على أساس البراهين التي قدمها هو وتلميذه نوث. كما أني ألاحظ أن سوء فهم استعمال ألت لمفهوم الدولة المدينية الهام، والمنتشر على نطاق واسع هذه الأيام، قد شوّه حقائق تاريخ فلسطين القديمة إلى حد كبير. وبالإضافة لذلك، كان تصور ألت لظهور إسرائيل من بداوة الرعي في سهوب فلسطين، قد أصبح موضع خلاف عميق، شأنه شأن أي اختلاف بين الباحثين خلال السنوات الثلاثين الأخيرة. ولهذه الأسباب يجب علينا أن نقدم تقييماً لهذه المسائل الثلاث قبل أن نقدم تقييماً وافياً لاتجاه الأبحاث الذي بدأه ألت.

رغم أن نظرية ألت حول أصول إسرائيل لا تعتمد على مفهوم التحالف القبلي أو «الجماعة الدينية» فقد قال باتحاد القبائل الاثنتي عشر حول معبد مركزي على أساس المقارنة مع الجماعات الدينية الإغريقية القديمة. هذه النظرية دخلت الدراسات التوراتية على يد أيوالد (Ewald) وتطورت إلى شكلها الكامل علي يد نوث، وقد خدمت ألت إذ قدمت له الوحدة التي احتاجها لشرح تشكل المجتمع القومي في عصر القضاة قبل نشوء الملكية السياسية المركزية على يد شاول وداود وسليمان. توسع نوث في شروحه عن التحالف القبلي شكل عنصراً أساسياً في جهود ألت الرامية إلى إثبات تاريخانية عصر القضاة كحقبة في تاريخ إسرائيل القديمة. هذه النظرية، أيدها ويبرت خلال السنوات الأخيرة، وبشكلها المعدل، لعبت دوراً هاماً في نظريات غوتولد حول أصول إسرائيل كثورة لفقراء مدن كنعان. كما واجهت انتقادات مدمرة من عدة اتجاهات.

إحدى الصعوبات الأساسية التي يواجهها الدارسون في مجال تقييم نظرية الجماعة الدينية التي قال بها ألت وتوسع بشرحها نوث، هي أنه لم يوجد تعريف واضح أو فهم مشترك لمفهوم الجماعة الدينية. ولذلك، فإن نقد أو رفض مظاهر التشابه (كالعدد ١٢ والشبه مع التقاليد الإغريقية وعلاقات الشعوب البدوية) يمكن قبوله من دون نفي فائدة هذا التصور كأساس للمقارنة مع وحدة إسرائيل القديمة لأنه كمجرد تشابه يصعب تزويره، وحتى صلته بـ «الحرب المقدسة» يمكن فصلها من دون أن يستوجب ذلك أكثر من تعديلات بسيطة لفهم مهمته التاريخية. وفي أي حال، فإن راي سمند (Smend) القائل بأن «الإشارات التوراتية إلى تحالف قبلي هي عناصر ثانوية في الروايات المتعلقة بالحرب المقدسة» ورأي مايس (Mayes) القائل بأن اثنا عشرية القبائل الإسرائيلية تعود بأصلها إلى تصور لاحق للنظام الإقليمي في عهد سليمان، تضعف كثيراً استنتاج نوث القائل بإمكانية اعتبار عصر القضاة مرحلة تاريخية. الحلف، وهو السبب الوحيد الذي يجعلنا نتحدث عن

إسرائيل في هذه الفترة، هو رابط توحيدي بين القبائل الاثنتي عشر. وبالإضافة لذلك، فإن وجود معبد مركزي لكل الجماعات الدينية في فلسطين يستند على مزاعم غير مؤكدة ومشكوك بها تقول بتاريخ سابق للملكية للروايات ذات الأسلوب الثنائي في يشوع ٢٤ والقضاة ١٩. وأخيراً، إن ميثاقاً اجتماعياً يوحد القبائل التي تشكل إسرائيل ـ حتى ولو افترضنا للحظة أنها وجدت كحقائق تاريخية ـ والمتباعدة جغرافياً والمنفصلة عن بعضها البعض كما زعموا أنها كانت ـ يصعب تصوره تاريخياً مهما كانت المقارنات التي نجريها.

الضعف الأساسي في نظرية «الجماعة الدينية» هي أنها نتيجة مجرد مقارنات وليست بناءً تاريخياً قائماً على أساس بينات تثبت تاريخ إسرائيل القديمة. وبالتحليل الأخير، فإن من غير المهم ما إذا كان ما يرد في روايات العهد القديم مطابقاً أو مشابهاً لما نعرف أنه وجد في اليونان أو في أي مكان آخر. ومهما كان التقارب أو التباعد في تشابه «الجماعة الدينية» مع إسرائيل القديمة ـ ورغم أن الإفادة من التشابه وإن كان ضعيفاً في إعادة بناء التاريخ ممارسة يومية ـ فإن أي تشابه لا يمكن أن يغني عن البينات لإثبات أي تحالف يزعم قيامه بين قبائل إسرائيل القديمة. وإذا كانت المرويات التي تعكس الوحدة ثانوية بالنسبة للروايات الواردة عن الملكية، فإن ما نعرفه عن الاستيطان السابق للملكية هو بحكم هذه الحقيقة لاحق للملكية، ولذلك لا يتوفر لدينا أساس لإثبات وجود إسرائيل في العصور السابقة للملكية. ويبدو اليوم أن من غير المحتمل أن تأتي هذه البينات من النصوص التوراتية. انهيار شروح نوث ومساهماته الأساسية في نموذج ألت المنهاجي لإعادة بناء تاريخ أصول إسرائيل، يكشف عن ضعف كبير في محاولة ألت إثبات وتوكيد تاريخانية عصر القضاة. وأكثر من ذلك، وجه نوث أعمال ألت الأدبي في اتجاه الروايات، بعيداً عن التاريخ والأركيولوجيا. ومحاولات نوث لفهم الروايات الأولى في العهد القديم على أنها تعكس تاريخ عصر القضاة اعتمدت على محاولات إيسفيلت القائلة بأن أصل الروايات يعود إلى حوادث تاريخية مزعومة. وهذا أتاح لنوث أن يعيد بناء التاريخ بالاستناد إلى فرضيات مسبقة ومقارنات. بهذه الأفكار الخاطئة تماماً، والتي أراد منها تأييد ما كان في أفضل الفروض، أيضاحاً لأفكار ألت، أضعف نوث الاتجاه التاريخي الأركيولوجي المرن الذي اعتمده ألت في مقاله عام ١٩٢٥ والذي كان في الحقيقة أقرب في سماته إلى أعمال ألبرايت.

افتراض نوث أن العديد من روايات العهد القديم يعكس تاريخ عصر القضاة لا يمكن أثباته. وبالتالي، يتوجب على المرء أن يستخلص أيضاً أن فشل مجهودات نوث يوجب علينا أن نؤكد مجدداً أن إسرائيل التي يعرفها نموذج ألت المنهاجي ليست في الحقيقة إسرائيل عصر القضاة، بل إسرائيل الوحدة الوطنية في العهد الملكي. وإذا كان

الاتحاد القبلي في إسرائيل ما قبل الملكية لم يوجد (رغم ضرورته الأكيدة للإفادة من عصر القضاة)، ومن الصعب جداً التأكيد أنه وجد، فإن مسألة الوحدة ومسار التوحيد تصبح عاملاً حيوياً بالنسبة لأصول إسرائيل في أي وقت كان.

المفهوم الثاني المتعلق بهيكل المجتمع القديم ويستخدمه ألت هو «الدولة المدينية» وهو عنصر هام ونقطة انطلاق من نموذجه المنهاجي لتتبع التغيرات الاجتماعية والسياسية من الدول المدينية الكنعانية في العصر البرونزي المتأخر إلى دولة قومية إسرائيلية في العصر الحديدي. وقد تشكل تصور ألت للدولة المدينية الكنعانية في مقالاته عام ١٩٢٤ و١٩٢٥ و١٩٢٦. واستندت وجهة نظره إلى النصوص المصرية من الألف الثاني قبل الميلاد، وحدها تقريباً، مع بعض الإشارات المؤيدة في التنقيب الأركيولوجي في ذلك الوقت، واقتصرت الإشارات إلى الروايات التوراتية على ما يصف الدول المدينية بأنها «كنعانية»، بالمقارنة مع نقيضها المقابل «إسرائيل» البداوة الرعوية. الهيكل اللغوي لأبحاث ألت قاده، لسوء الحظ، إلى تصور جميع الشعوب الرحل في فلسطين العصر البرونزي المتأخر تحت عنوان عريض لبناء مصري ـ امبريالي يربط بين الدول المدينية المسيطرة على المناطق المنخفضة في فلسطين ومناطق واسعة من المرتفعات (مثل حاصور وشكيم وعيلون وجازر والقدس وغيرها). ورغم أن ألت، في استعماله لتعبير «الدولة المدينية»، كان بصورة عامة ملتزماً بمعناه في مصادره الأصلية، إلا أنه توسع في استعماله وأطلقه على مختلف التجمعات السكانية الزراعية في فلسطين. وبتجاوزه هذا بالغ من دون وجه حق بمدى التأثير المصري وقوته في المنطقة. وبالطبع، لم يستخلص النظام السياسي للدولة المدينية من الامبراطورية المصرية نفسها، لأن هذا النظام ساد في آسيا قبل الامبراطورية بوقت طويل. وفي أي حال، كان تعبير «نظام الدول المدينية» أو «الدول المدينية المترابطة» إما غير ثابت تاريخياً أو تدعو الحاجة إلى فهمه في ضوء تأييد المصالح الامبراطورية للسلالة الثامنة عشرة أو الانتفاض ضدها. وفي كلتا الحالتين، فإن القول ولو ضمناً بأن مثل هذا النظام قد وجد يتجاوز ما نعرفه أو ما يمكن أن نستخلصه من مصادرنا. ورغم أن هذا التصور كان أساسياً في برنامج ألت لتتبع أصول إسرائيل، فإنه قلما كان موضع تدقيق خارج نطاق المجال الإقليمي الذي حدده.

بصورة عامة، تصور ألت الدولة المدينية في فلسطين امارة سلالية تتألف من مستوطنة أو مدينة مركزية ومجموعة من القرى والمستوطنات التابعة لها في منطقتها، تحقق مزيداً من القوة السياسية بإبرام تحالفات ومعاهدات مع دول مدينية أخرى. السلالة الثامنة عشر المصرية حافظت خلال حكمها على هذا النظام السياسي باتجاه شبه إقطاعي بتعيين الأمراء وعائلاتهم عبيداً للعرش المصري، مع احتفاظ المصريين بسيطرة غير مباشرة على المنطقة.

عام ١٩٦٢، قال مندنهال، بالاستناد مبدئياً على مراجعة أي.ف. كامبل (E.F. Campbell) لرسائل تل العمارنة في مجلة «بابيلكال أركيولوجست» (Biblical Archaeologist) عام ١٩٦٠ بأن نظام الدولة المدينية الكنعاني كان في العصر البرونزي المتأخر قاسياً وقمعياً وفاشلاً إلى حد كبير رغم أنه كان سائداً في فلسطين وسورية. وهذه الأقوال لم تكن مبالغة فريدة من نوعها، فقد تحدث كامبل عن مناطق واسعة في فلسطين لم تكن خاضعة لأي دولة مدينية. وأبعد من ذلك، حدد كامبل تاريخ رسائل تل العمارنة، التي تشكل المصدر التاريخي الوحيد لآراء مندنهال، بأنه ١٣٧٦ إلى ١٣٥٠ قبل الميلاد وليس أواخر العصر البرونزي الذي يحدد بأواخر القرن الثالث عشر وأوائل القرن الثاني عشر قبل الميلاد. فإذا كانت الدول المدينية التي تحدث عنها مندنهال قد استمرت لمدة قرنين، فعلى المرء أن يتردد في قبول حكم مندنهال على نظامها بالفشل. ومندنهال، بالإضافة لما تقدم، قبل مساواة كامبل بين تعبير «عابيرو» وتعبير «عبرانيين» واعتبر اضطرابات العابيرو المذكورة في رسائل تل العمارنة، نشاطاً ثوزياً. والعابيرو، بهذا المفهوم، ليسوا مجرد ناقمين لا موطن ولا دولة لهم، بل مجموعة تتميز بمعارضتها للنظام السياسي القمعي. أي، لكي تكون عبرانياً بنظر مندنهال، يجب أن تكون مقاوماً لسلطة الدولة المدينية أو منعزلاً عنها. أما باقي نظرية مندنهال القائمة على تفسير الـ «عابيرو» فترى أصل إسرائيل في ثورة داخلية قام بها العبرانيون ضد نظام الدولة المدينية القمعي، مما يشابه ويشكل إلى حد ما توسعاً في تفسير ما ورد في رسائل تل العمارنة عن اضطرابات العابيرو. لذلك، وللتأييد القوي الذي تقدمه فرضية «الخروج اليهوهي» الذي افترض حصوله خلال القرن الثالث عشر والثاني عشر، ارتأى أن ثورة العابيرو ـ العبرانيين (بخلاف الاضطرابات المذكورة في رسائل تل العمارنة) كانت ناجحة، وقد وصفها مندنهال بتعابير دينية وسلمية، لأنها كانت بالنسبة له ثورة داخلية ونفسية، ولا يعكس هذا بالضرورة عواطف كامبل. كرر مندنهال الحديث عن هذه النظرية عن الروح الإسرائيلية الثورية الاستقلالية في نقده اللاذع (عام ١٩٨٣) لما اعتبره إساءة من غوتولد لنظريته عن ثورة اجتماعية تنشر المساواة، أحدثت تحولاً جذرياً في السلطة. بالنسبة لمندنهال، وهو لاهوتي بروتستانتي أكثر منه مؤرخاً، كانت الحرية المنشودة دينية وروح الحرية ـ اليهوهية الثورية ـ تشكل بالنسبة له العنصر الأساسي في وجود إسرائيل، وتاريخية تعاليم موسى وعهد يهوه لإسرائيل تشكل لب نظرية مندنهال. انتفاضة العابيرو المذكورة في رسائل تل العمارنة كانت الفرصة الأولى للتعبير عن تلك الروح وسابقة تاريخية لتحرر إسرائيل باليهوهية من البعليم (Ba'alism) الكنعاني القمعي. كما ارتأى مندنهال أن القرى الكنعانية أصبحت عبرية باعتناق الديانة لا النظام السياسي. فعندما أصبحت السلطة الامبراطورية لا تطاق وغير قادرة على حفظ النظام، تخلوا عن كافة التزاماتهم وعلاقاتهم معها، لصالح سيد غير سياسي ذي

نظام ناجح مختلف تماماً يفرض التزامات مغايرة. وهذا ما كان يعنيه تعبير «عابيرو» في العصور الإسرائيلية القديمة، فقد كانت إسرائيل، برأي مندنهال، أولاً وقبل كل شيء «فيدرالية دينية». وأبعد من ذلك، كان نموذج مندنهال المزعوم عن «الثورة» وصفاً لاهوتياً لحقيقة إسرائيل وليس إيضاحاً تاريخياً لأصولها، ولم يعد القبول به ولا بسلفه مشروعاً.

تصورات مندنهال للمدينة الفاسدة القمعية، مجردة من مهمتها كممثل للبعليم ونقيضها الثوري للإيمان بيهوه، أيدها غوتولد في مراجعته الشاملة لنظرية مندنهال، التي تبدو فيها إسرائيل كنموذج مثالي للثورة البروليتارية الاشتراكية.

لمراجعة تصور غوتولد عن إسرائيل القديمة وأصولها، من الهام أن ندرك أن نظريته شيء وما يقوله عن المنهجية السوسيولوجية والتاريخية شيء آخر. قيمة كتاب غوتولد وما كتب عنه هي أيضاً أنها كلها أعمال تحريضية. فالكتاب عمل لاهوتي فلسفي قصد منه تقديم تفسير لاهوتي معاصر بدلاً مما كانت تقول به الحركة اللاهوتية التوراتية التي فقدت مصداقيتها، وكل الأعمال تبحث في الفهم اللاهوتي المعاصر للتوراة وليست تاريخية أو سوسيولوجية، رغم أنها غالباً ما تزعم أنها كذلك.

مجارياً مندنهال، يتحدث غوتولد عن دولة مدينية كنعانية تحكم مجتمعاً فلاحياً أو طبقة أدنى، وفي عمله الرئيسي حول هذا الموضوع، الذي تأخر نشره حتى عام ١٩٧٩، ارتأى أن الدولة المدينية الكنعانية تضم نخبة أرستقراطية مسيطرة على طبقة فلاحية مسحوقة، ومثقلة بالديون. ويصعب، في الغالب، تحديد ما يعنيه غوتولد بتعبير «نخبة» أو «فلاح». ويتزايد هذا الالتباس في مقالات غوتولد عام ١٩٧٦ (كتبها بعد وضع مخطوطة كتاب ١٩٧٩) و١٩٨٣ والتي يرفض فيها صيغة الإقطاع التي كانت أساسية في كتابه عام ١٩٧٩، ويعتمد مفهوماً ماركسياً أوسع هو «نمط الإنتاج الآسيوي». هذا التحول في استعمال المصطلحات لم يكن، وبالتأكيد يوافق غوتولد على هذا، ممارسة لفظية، بل يتعلق مباشرة وبصورة أساسية بتصور غوتولد للنظام الاجتماعي في إسرائيل القديمة، وهذه هي إحدى الصعوبات ومنها أيضاً اعتبار هذا المفهوم جامعاً، أي أن كل مظهر اجتماعي يؤثر على التصور بكامله.

في الحوار الدائر حالياً حول أصول إسرائيل، هناك عدة أسباب لاعتبار فهم المجتمع في العصر البرونزي السابق لظهور إسرائيل هاماً، ونقطة انطلاق مفيدة في هذه الأبحاث. وكما أشرنا فيما سبق، تبدأ الأبحاث الحديثة بوصف ألت لسيطرة الدولة المدينية الكنعانية على فلسطين في العصر البرونزي، إلا أنها تعتقد أن مسألة أصول إسرائيل يمكن أن تجد حلاً لها في نموذج ألت المنهاجي عن تحول الوقائع السياسية ـ بكافة أشكالها ـ من الدولة المدينية في السهول إلى الدولة القومية في المرتفعات. ويقترح غوتولد قبول وجود حادثة تاريخية ـ ثورة اشتراكية ـ كمحور للاندماج الإسرائيلي الذي

أدى إلى تحول سياسي جذري من دول مدينية كنعانية إلى دول إقليمية في إسرائيل الملكية. وحتى نفترض وجود حادثة تاريخية هي الثورة، التي لا تتوفر أية بينة تاريخية على حصولها، من المهم جداً ألا نعتبر أسباب قيام الثورة من المسلمات. وإذا كان على المرء أن يتعامل مع التاريخ بأفكار مثالية نيو ـ هيجلية عن التناقضات والثنائيات الاجتماعية، وجب عليه أن يعي أنه لا يمكنه فهم أي من مظهري التناقض ما لم تكن العلاقة الثنائية محددة بوضوح.

وانطلاقاً من الطبيعة الثنائية لاختيار غوتولد لكلمات «ثورة» و «ثورة اشتراكية» لوصف الحوادث التي أدت إلى نشوء إسرائيل، يتوجب على المرء أن يستنتج، من دون أن يكون ساخراً، أن نظرية «إسرائيل الأصلية» كمجتمع عدالة ثوري، الاستفزازية إلى حد بعيد، تتهاوى كبيت من الورق، عندما نلاحظ أنها لم تقدم أية أبحاث تفصيلية عن مجتمع الدولة المدينية السابق لها، والذي يزعم أنها قلبته.

وبرأيي، يعتمد كتاب غوتولد «قبائل يهوه» المنشور عام ١٩٧٩، بصورة مهلكة على مغالطات حول المجتمع الكنعاني استعارها من مندنهال وآخرين. هذه النظرية عن مجتمع العصر البرونزي في فلسطين، ليست مزورة فحسب، بل ولا تتوافق أبداً مع ما قاله غوتولد نفسه عام ١٩٧٦ و١٩٨٣ لتعريف المجتمع وفق المفهوم الماركسي عن «نمط الإنتاج الآسيوي». وبالنظر للافتقار إلى مصطلحات مناسبة لوصف الحقائق الاجتماعية في فلسطين العصر البرونزي، يتوجب الحرص البالغ لتجنب الدلالات غير المرغوب بها والتي يؤدي إليها اختيار اللغة، في المسائل التاريخية.

ومنذ عام ١٩٧٦، قدم غوتولد وصفاً لـ «الاقتصاد السياسي في كنعان القديمة» لتأييد أساس نظريته عن «إسرائيل قديمة تمثل اختراقاً ثورياً للنظام الاقتصادي السياسي السائد في كنعان القديمة» ولذلك عزم على استبدال تأييده السابق كنعان المجتمع الإقطاعي التي كانت موضع خلاف طوال الوقت. وأملاً منه في إيجاد حل لهذا الجدال، الذي رأى فيه غوتولد تحولاً عن فهم تعبير (hupshu)، اقترح تعبيراً ماركسياً هو «نمط الإنتاج الآسيوي» كطراز مميز للمجتمع الطبقي في فلسطين القديمة. وفي وصفه لهذا المجتمع الطبقي أدرج أربع عشرة سمة متفاوتة الأهمية، أدرجها فيما يلي بإيجاز. وقد نظم غوتولد قائمته بحرية تامة، ومن دون ضرورة في الغالب، كما أن العديد من أوصافه يتسم بتقييمات أخلاقية غير أساسية وقد حذفتها. خصائص المجتمع الآسيوي هذه تعود بأصلها إلى مقالات مختلفة كتبها كارل ماركس وأنجلز عن الصين والهند، ومعظمها في خمسينات القرن التاسع عشر، كنقطة انطلاق لبحث الرأسمالية الأوروبية التي تعود جذورها إلى إقطاعية العصور الوسطى.

نمط الإنتاج الآسيوي

١ـ ملكية جماعية، لا شخصية.

٢ـ تماسك واستمرارية المجتمع القروي.

٣ـ تقارب وثيق بين العمل الزراعي والحرفي.

٤ـ ري على نطاق واسع يستلزم وجود سلطة مركزية.

٥ـ طبقة اجتماعية من النخبة، ناشئة عن تركيز الفائض الاقتصادي في أيدي السلطة المركزية.

٦ـ اعتماد اقتصاد المدن على الزراعة والخضوع السياسي للسلطة المركزية.

٧ـ إنتاج غذائي، لا سلعي.

٨ـ تخلف في تطوير وسائل الإنتاج.

٩ـ فئات اجتماعية أخرى: كبار الملاك، التجار، المصرفيون.

١٠ـ القرية وحدة الإنتاج الأساسية.

١١ـ تأثر التجارة بالحدود الداخلية.

١٢ـ لا بورجوازية حرة، ولا عمل حر، ولا تطور رأسمالي.

١٣ـ سلطة مركزية تسيطر على المجتمع بكامله.

١٤ـ بعض المظاهر الإقطاعية (ينبغي أن تفهم بأي حال).

غوتولد نفسه يعترف بوجود صعوبات تعترض اعتبار المفهوم الماركسي ملائماً لوصف أوضاع فلسطين في العصر البرونزي المتأخر. فالملكية الخاصة كانت بالتأكيد موجودة. والملكية المشاعية من النوع الذي يتحدث عنه ماركس في القرن التاسع عشر الميلادي في الصين وجنوب الهند، لم تكن موجودة لا في كنعان العصر البرونزي ولا في إسرائيل (رقم ١). ووجود طبقة اجتماعية نخبوية (رقم ٥) يفترضه غوتولد ويبالغ فيه. وأهمية الخضوع السياسي في فلسطين العصر البرونزي ونمط الإنتاج الآسيوي ليست كبيرة كما يعتقد غوتولد. والزراعة، بالنسبة لاقتصاد المدن، كانت أهم بكثير مما يعتقده غوتولد (رقم ٦)، لأن الركن الأساسي للاقتصاد في مدن العصر البرونزي في فلسطين هو الزراعة وحركة محدودة جداً لتجارة السلع. وجود هذه الفئات الاجتماعية (رقم ٩) يختلف كثيراً من منطقة إلى أخرى في فلسطين. وتأكيد غوتولد وجود ملاكي أراضي كبار يحتاج إلى تحديد، فالتركيب الطبقي لفلسطين القديمة يبدو أقرب إلى البورجوازية الصغيرة جداً مع بعض العبيد والعمال المأجورين (رقم ١٢)، وفلسطين العصر البرونزي المتأخر لم تكن خاضعة لأي سلطة مركزية تهيمن على المجتمع بكامله (رقم ١٣)، بل على العكس،

كانت الدول صغيرة جداً ومستقلة ذاتياً، ضمن نظام إمبريالي إقليمي يعنى بقضايا المجتمع الأكبر، لا سيما ما يتعلق بالشؤون العسكرية والسياسة الخارجية، أي خارج نطاق فلسطين، وذات العلاقة الهامشية بالاقتصاد. وإذا أخذنا بوصف غوتولد لنمط الإنتاج الآسيوي صعب علينا إدراك سبب رغبته في اعتماده كبديل للمفهوم الأقل غرابة وهو «شبه الإقطاعي» الذي يتحلى، في الأقل، بميزة وجود علاقة له مع البينات الثابتة حول استملاك العسكريين للأرض وطبقة الماريانو (maryannu) المحاربة والقيادة الوراثية التي نجدها في النصوص المتوفرة لدينا. خلافاً لماركس، يرى غوتولد أن بعض هذه السمات ضروري لتعريف نمط الإنتاج الآسيوي، وخاصة قيامه على أساس نظام زراعة كبيرة مروية تديرها الدولة، رغم أن غوتولد يعترف من دون تحفظ بعدم وجود مثل هذه الزراعة في فلسطين. ولما كان غوتولد (الذي لا بد له أن يصف كل المجتمعات، عدا (إسرائيل الثورية)، بأنها ذات علاقات ثنائية) يعتقد بأن وجود النخبة أمر أساسي في نمط الإنتاج الآسيوي، فقد بات مضطراً لإيضاح كيف يمكن لمجتمع كهذا أن يقوم في فلسطين من دون اقتصاد زراعي قائم على أساس مشروعات حكومية كبيرة، كالذي يعتقد أنه كان موجوداً في سومر القديمة وماري في العصر البرونزي الوسيط، ولاحظ ماركس وجوده في أودية النهر الأصفر ويانج تسي والأندوس خلال القرن التاسع عشر الميلادي. وبتناقض واضح مع اقتراح هذا النموذج الماركسي للمجتمع الآسيوي المتخلف كنظام سائد في فلسطين العصر البرونزي المتأخر، يرتأي غوتولد أن الأساس الاقتصادي في العصر البرونزي المتأخر لم يكن نمط الإنتاج الآسيوي بل نمطاً امبريالياً مصرياً قديماً أرادوا تطبيقه على غرار النظام السائد عندهم. ومما يحير العقل تخمين نوع النظام الناجم عن تقليد نظام الشبكة الزراعية الواسعة النطاق والتي تديرها الدولة، وهو النظام الذي تخيل وجوده في مصر، في منطقة مثل فلسطين، التي لا ينطبق عليها مثل هذا النظام أبداً. ولو صيغت البنى النخبوية في مجتمع فلسطين في العصر البرونزي المتأخر على غرار ما كان سائداً في الامبراطورية المصرية لأدى ذلك إلى انفصالها عن الاقتصاد الوطني في فلسطين، وهذا لا ينسجم مع النمط الذي يقترحه غوتولد، ولا يتوافق مع الحديث عن ثورة اشتراكية (خلافاً لبعض الحوادث السياسية المدمرة مثل الانتفاضات والثورات). وهذا ما لا يحتاجه غوتولد لدعم نظريته حول الثورة الاشتراكية، فالثورة العربية عام ١٩١٧ لا يمكن وصفها بأنها اشتراكية رغم عمق تأثير مضامينها السياسية.

تصور غوتولد أن النظام الاجتماعي في فلسطين العصر البرونزي المتأخر يقوم على أساس «السياسة الامبريالية من النيل ودجلة ـ الفرات والأناضول» منذ عهد الهكسوس في العصر البرونزي الوسيط، يجعل التاريخ ضرباً من الخيال، فالقوة الامبريالية الوحيدة التي لعبت دوراً رئيسياً في فلسطين في الألف الثاني قبل الميلاد هي مصر، ولم تفعل مصر إلا

القليل لتحديد نطاق أو هيكلة المجتمع الفلسطيني. والأحرى، إطلاق وصف «السيادة العليا» على دور مصر في الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الملكية الجديدة، لأنه مناسب تماماً. وأهمية فلسطين كجسر بري بين مصر والامبراطوريات الكبرى في آسيا، مبالغ بها كثيراً لدى غوتولد، لأن مفهومه عن «الممر الفعال» لا يمكن قبوله قبل أن تتوفر بينات وثائقية تفصيلية. البنية السياسية الحقيقية في مجتمع فلسطين سبقت الامبراطورية المصرية والامبراطورية الحثية بزمن طويل، وبقيت سليمة حتى نهاية السيطرة الامبريالية المصرية في العصر الحديدي القديم. وحتى لو افترض المرء سيادة الهكسوس على فلسطين (وهو افتراض مرعب)، فالقواعد الاقتصادية والسياسية للمجتمع الفلسطيني ـ بما في ذلك وجود طبقة النخبة ـ أسبق بكثير من فترة الهكسوس المزعومة، وشأنها شأن نمط الإنتاج الآسيوي في مناطق أخرى، ذات جذور عميقة في الاقتصاد المادي في فلسطين. فالنظام شبه الإقطاعي، التوراتي، ذي الأمارات الصغيرة، الذي يسمى في الأدبيات «الدولة المدينية» يعود إلى أواخر القرن التاسع عشر قبل الميلاد، في الأقل. فالامبراطورية المصرية لم تنشىء المجتمع الفلسطيني، وبالكاد غيرته.

والكثير من البلاغة الأخلاقية التي يتسم بها وصف غوتولد للمجتمع الكنعاني القديم لا مبرر لها. بصورة عامة، يبدو أنه يتصور فلسطينا ذات جماهير غفيرة من الفقراء، تقمعها بيروقراطية معقدة وأرستقراطية تجارية جشعة تمتص القسم الأكبر من ثروة البلاد وترغم الطبقة العاملة على استدانة مالا تقدر على سداده. وهذا لا يتناسب مع المفهوم الماركسي الذي يرغب في تطبيقه، ولا مع ما نعرفه عن مدن العصر البرونزي المتأخر في فلسطين.

الدافع الثوري، الذي يتصوره غوتولد، يجب أن نراه جهداً للمحافظة على نظام قروي قام على التضامن والتكافل، ومقاومة لنظام امبريالي فرضته الدولة المركزية. (وسواء كان يعني مصر أو أي دولة مدينية فأمر قليل الأهمية)، وما زال ال «عابيرو»، وفق نظرية غوتولد الجديدة ثوريين، إلا أنه الآن يرى أنهم «شعب دفع خارج نطاق النظام الأمني للمتحدات العائلية في المجتمعات القروية». وهذا تصور لا يمكن تبريره بالاستناد للنصوص القديمة، ولا يمكن تخيله. الوسيلة الثورية الفعالة، بنظر غوتولد، هي قدرة الحركة الثورية الإسرائيلية على تحقيق قدر كاف من إمكانية التنسيق لتأمين الخدمات الأساسية التي ادعت السلطة المركزية أنها من امتيازاتها، أي، حسب قول غوتولد، قامت النخبة المركزية بقمع القرية مما أدى إلى انتفاضة لإعادة المهمات الأصلية إلى الاقتصاد القروي، وبصرف النظر عن الحقيقة التاريخية الأكثر أهمية، فهذه ليست ثورة بالمعنى المألوف للكلمة، بل وصفاً لحركة رجعية تهدف إلى تأمين استقرار نظام اقتصادي يعود تاريخه لثلاثة آلاف سنة في فلسطين.

ورغم أن غوتولد يورد وبشكل صحيح عدداً من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية،

التي اهتم بها ماركس، في آسيا، فقد كان بإمكانه بحث مظاهر أخرى فلا يختار ما ينطبق على بعض المجتمعات والأنظمة الاقتصادية الآسيوية فقط. وأبعد من هذا، فإن مفهوم ماركس، وهو بالضرورة عام ومبسط، والذي عرضه في خمسينات القرن التاسع عشر وفي رأس المال عام ١٨٦٧، هو محاولة للتمييز بين اقتصاديات آسيا واقتصاديات أوروباعامة، وانجلترا الأرستقراطية خاصة. كان ماركس مفتوناً ـ من وجهة نظر أوروبية ـ بالمدى غير المعتاد لاستقلال الاقتصاد الزراعي والاجتماعي في آسيا، في ظل أنظمة «الطغيان الشرقي» ذات السلطة المطلقة بشكل غير مألوف أبداً. وجد ماركس السمات المميزة للمجتمع الآسيوي في الاقتصاد الزراعي القروي الضيق النطاق الذي يدعي عادة «زراعة الضروريات» (subsistence)، وهو نظام تقوم فيه كل وحدة اجتماعية ـ قرية أو مدينة صغيرة ـ بإنتاج ما تحتاج إليه. هناك تقسيم بسيط للعمل (وهذا عنصر هام بالنسبة لماركس، أكثر بكثير من الملكية المشاعية مثلاً)، والمنتجون هم الذين يسيطرون على الإنتاج ووسائله. وبالتالي، فالنخبة تضم عدداً قليلاً من الناس (ماركس يتحدث عن اثني عشر في قرية كبيرة) وتختص بالمهام المحددة التي يقوم بها أفرادها. وبالنظر لطبيعة النظام الاقتصادي الهادف إلى تأمين الضروريات، كانت القرية مستقلة اقتصادياً عن أي شكل إداري إمبريالي أكبر. وبسبب هذا الاستقلال، لم تعد القرية تهتم بالامبراطورية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، إلا فيما يتعلق بتعديات الإدارة الحكومية، من وقت لآخر، على موارد القرية، خارج نطاق المستوى المتواضع للسلع موارد القرية، وخارج نطاق المستوى المتواضع للسلع الفائضة التي يتم إنتاجها بصورة طبيعية. ويحاول ماركس تفسير ابتعاد المجتمع الزراعي القائم على إنتاج الضروريات بقوله: ـ «ما دامت القرية متماسكة، لا يبالي القرويون لأي سلطة انتقلت أو بمن آلت إليه السيادة عليها، ما دام الاقتصاد الداخلي كما هو من دون تغيير». وحسب مفهوم ماركس لا تقوم في هذا المجتمع ثورة اشتراكية. وبالفعل، فمفهوم ماركس عن «نمط الإنتاج الآسيوي» هو ما يوضح، برأيه، سبب اعتبار الثورة في نظام اقتصادي كهذا، أمراً لا يمكن تصوره، خلافاً للأنظمة الإقطاعية ـ الرأسمالية الأكثر نضجاً في أوروبا. هذه البساطة هي مفتاح سر عدم قابلية المجتمعات الآسيوية للتغير والجمود الذي يتناقض تناقضاً صارخاً مع انحلال وإعادة تأسيس الدول الآسيوية، والتغير الدائم في الأسر الحاكمة، فالعنصر الاقتصادي لا تلامسه عواصف السياسة. سوء عرض غوتولد لآراء ماركس يأتي من تركيزه على الطبيعة الطاغوتية القمعية لبعض الدول الآسيوية، أما بالنسبة لماركس، فالطغيان ليس ثابتاً ولا متميزاً في آسيا، فهو يأتي ويذهب، والقرية هي التي تحدد المعيار.

بالنسبة لفلسطين في العصر البرونزي المتأخر، يبدو استخدام تعبير «مدينة» مضللاً إلى حد كبير، وتعبير «دولة مدينية» مبالغة ضخمة إذا فكرنا بالمعنى المألوف لهذه التعابير.

حجم المستوطنات في فلسطين القديمة كان يتناسب طرداً مع الاستغلال الزراعي للإقليم الذي توجد فيه، وهذه سمة بارزة في الثقافة القروية. المدينة (city) في فلسطين القديمة تعادل البلدة الصغيرة (small town) في العصر الحديث. وبالنسبة لها، أفضل ترجمة لتعابير «أمير» و «ملك» و «سيد» هي «رئيس قرية» (بمعنى مختار) و «شيوخ». وتعبير «دولة مدينية»، عند استخدامه لوصف المجتمع في فلسطين القديمة يعني ما يزيد قليلاً عن الحكم الذاتي في قرية أو مجموعة قرى. والمدن الأكبر، نادراً ما تجاوز سكانها الألف أو الألفي نسمة، وكانوا في المعدل مئات قليلة. ويصيب المرء إذا فكر بحفنة النخبة، التي ذكرها ماركس كنموذج سائد في العصر البرونزي المتأخر، إذا أراد أن يشمل بعض الموظفين الإقطاعيين الذين يصادفهم في نصوص العصر البرونزي المتأخر مثل الـ «ماريانو». وبالإضافة لذلك، كان في قرى ومدن العصر البرونزي المتأخر عبيد وعمال أحرار وملكية خاصة ورأسمالية، وكل هذا يجب فهمه للحديث عن المجتمع بشكل ملائم. ومع ذلك، يبقى الاقتصاد الفلسطيني في العصر البرونزي المتأخر في جوهره، زراعة قروية لإنتاج الضروريات. مندنهال يذكر هذا المبدأ أيضاً ولكن الظاهر أنه لا يقر بأن «مدن» فلسطين هي بحد ذاتها قرى أيضاً. هناك القليل من الأرستقراطية ولا تستحق الذكر، وقليل من الفائض الاقتصادي الذي يمكن استغلاله، ومن غير المناسب أبداً في هذا المجال استخدام لغة تقارن بين متحدات «حضرية» و «قروية».

ميل غوتولد إلى مزج التاريخ مع نظرية اجتماعية تجريدية، يشاركه فيه جي.م. هاليغان (J.M. Haligan) في مقاله عن «فلاح» العصر البرونزي المتأخر. يبتدىء هاليغان مقاله بمسلمة مفادها أن «المجتمع الكنعاني في أدبيات الألف الثاني قبل الميلاد ينعكس في عقل ومصالح البلاط الملكي وموظفيه الإداريين والطبقة الاجتماعية العليا النافذة». وبالطبع، يمكن أن نعتبر مثل هذه الأقوال معقولة لو أنها أشارت إلى نصوص كتبها كتاب بلاط امبراطوري مصري يحكم شعباً مؤلفاً من مليوني نسمة. ولكن فلسطين كانت مأهولة بحوالي مائة مستوطنة مستقلة إل حد كبير، مجموع سكانها لا يزيد عن مايتي ألف نسمة، وحتى الدول المدينية المسيطرة إقليمياً مثل شِكيم وحاصور كان سكانها آلاف قليلة. معركة تحوتمس الثالث ضد تحالف ملوك آسيا في مجدو، مثلاً، أسفرت عن أسر ٣٤٠ وقتل ٨٣ من الأعداء. ففي فلسطين لا نتعامل مع ملوك أو بلاطات بأي شكل ذي مغزى. محاولة هاليغان تفسير رسائل تل العمارنة بأنها تعني صراعاً طبقياً أصبح فيه الكتاب والخزافون والتجار طبقة أرستقراطية، تمثل كاريكاتيراً للتحليل الاجتماعي. «الارستقراطية» تشير إلى حكم من يعتقد أنهم النبلاء أو «الأفضل مولداً»، ويصعب اعتبار الكتاب والتجار والحرفيين والجنود الأحرار ضمن هذه الفئة. ويعارض هاليغان بحدة الرأي القائل بأن المجتمع الفلسطيني كان قائماً على أساس اقتصاد الضروريات والزراعة القروية، ويدعي أن

النصوص تتحدث عن فلسطين إقطاعية يحكمها «الملك وأرستقراطية عسكرية... تمارس سلطة كاملة على مصادر القوة وإنتاجية الشعب وأراضيه». ولما كان هاليغان يعلم، بشكل ما، أن القروي الفلسطيني القديم كان «فلاحاً»، أتاحت له نظريات الفلاحين المستمدة من ثقافات مختلفة تماماً، أن يرى رب ـ عدي (Rib-Addi) «دكتاتوراً توتاليتارياً (شمولياً) كبيراً». ومن دون أي أساس واقعي، ابتدع نظاماً تسويقياً متشابكاً سمح له بالتالي، بابتداع طبقة وسطى تفقر الفلاحين عبر الديون. كما يستعمل هاليغان تعبير قن (Serf) ليصف العبد في فلسطين ويضيف من دون مبرر أنه لا يملك أرضاً. وهذا قد يلائم وقد لا يلائم أوروبا العصور الوسطى، لأن تعبير «قن» (وهو عامة يطلق على التابع المرتبط بالأرض، وبذلك يختلف عن الفلاح غير المالك بالمعنى المألوف)، يصعب إطلاقه، وشأنه شأن تعبير «فلاح» لا يتناسب مع الوقائع المعروفة عن فلسطين القديمة. كما أن تأويل هاليغان لتعبير «هوبشو hupshu» في العصر البرونزي المتأخر بأنه يعني «بروليتاريا حرة» لا يمكن اعتباره مرادفاً لِـ «فلاح»، لأن معنى كلمة هوبشو لا يمكن إطلاقه على تعبير «بروليتاريا» بالمعنى الذي أطلق فيه على طبقة معينة في المجتمع الروماني أو عمال العصور الحديثة. ومهما بدا عضو الهوبشو في العصر البرونزي المتأخر فقيراً وبائساً ومسحوقاً فقد احتفظ ضمن نطاق نفوذه لا على عائلة من عدة أجيال فقط، بل وبعمال أحرار وفلاحين مستأجرين وخدم موسميين وعبيد وعشيقات وحقول وبساتين وبيوت وحدائق، ولا تتوفر لدينا معلومات عن ديونه. ويختم هاليغان مقالته بزعم أنه «يمكننا تصور أن الاضطراب السياسي المذكور في رسائل تل العمارنة لم يتوقف بتاريخ آخر لوحة، بل استمر متفرقاً حتى توحيد الأرض تحت حكم داود» من دون أن يأخذ بالاعتبار أن الفترة التي يتصورها تمتد على مدى ثلاثة قرون ونصف، أي عشرة أضعاف الفترة التي يتصور حصول الاضطرابات فيها.

ويتوجب الإقرار بأن من الصعب جداً أن نعيد بناء تاريخ فترة لا تتوافر عنها إلا بينات كتابية قليلة. ورغم ذلك، فهذه مهمتنا، ولن يفيدنا اختراع البينات التي نحتاجها ولا استعارتها من مجتمعات أخرى في عصور وأماكن أخرى. وهذا لا يعني أننا نقول بأن لا مجال للمقارنة الاجتماعية في إعادة بناء تاريخ إسرائيل القديمة، بل نقول بعدم إساءة استعمالها. البحث التاريخي الدقيق لا يقوم على المبالغة في التأمل، بل على أساس منهجية محافظة جداً وعمل شاق بسيط للتمييز بين ما نعرف وما نجهل، وفحص فرضياتنا ونظرياتنا للتأكد من احترامها للفصل الهام جداً بين الحقيقة والوهم. وبهذا الأسلوب وحده يمكن أن يكون التاريخ، شأنه شأن أي علم اجتماعي آخر، علمياً وتقدمياً وجامعاً. وبقدر ما تقوم العلوم الاجتماعية على أساس الاحتمالية والمقارنة، تقوم أيضاً على أساس التخمين والهوى. قلب علم التاريخ، بخلاف العلوم الطبيعية التنبؤية، هو الملاحظة الدقيقة

المتميزة لما هو معروف. وعندما يؤدي التاريخ مهمته «علمياً» يحاول اكتشاف ما حدث. وعندما يتجاوز الباحثون المفرد الذي يمكن ملاحظته، فهم يتجاوزون أيضاً ما هو معروف ليورطوا أنفسهم بالفرضيات والنظريات، وعندما يتعامل المرء مع التاريخ القديم بجدية ويكون المشهد موضوع الملاحظة تفصله آلاف السنين عن الماضي الذي نرغب في استحضاره، فعليه التزام الدقة البالغة أكثر من أي وقت آخر.

الافتقار إلى منهجية واضحة سليمة هو لب الاعتراضات المتزايدة التي تثار ضد محاولة غوتولد نشر نموذج ألت التاريخي، والافتقار إلى منهج شائع في كتابه: «في التاريخ والنقد التوراتي والسوسيولوجيا والانثروبولوجيا». وقد بينت الصعوبة البالغة التي يسببها عجزه عن التمييز بين النظرية والواقع، وبين الفرضيات والمعلومات وإساءة فهمه للقرائن والالتباس الذي يضفيه على المصطلحات القديمة والحديثة. بزعم وجود تناظر بين المعلومات التاريخية والقرائن الانثروبولوجية، في الوقت الذي يعلم فيه أن لا صحة لذلك، وهذا أمر غريب تماماً. هذا وقد أشار جي.م. ميلر بوضوح إلى عدم نزاهة منهجية غوتولد في مجال النقد التوراتي، ومعالجته المتناقضة للمسائل التاريخية، وتعسفه في استخدام التاريخ التقليدي وتأويلاته المزاجية للنصوص الأساسية (مثل يشوع ٢٤ وعبور سيناء)، وافتقاره لأي معيار للتمييز بين النصوص القديمة والحديثة.

نشر كتاب ن.بي. ليمخي (N.P. Lemche) «إسرائيل القديمة» يمثل مراجعة شاملة مدمرة لمناهج غوتولد السوسيولوجية والأنثروبولوجية. والهجوم المبدئي في مراجعة ليمخي يتعلق بمفهوم غوتولد عن البداوة الرعوية. كما يقدم ليمخي ملاحظات هامة جداً حول تشويه غوتولد لما نفهمه عن شكل المدينة القديمة، ويعترض بشدة على تمييز غوتولد ومندنهال الحاد بين ثقافة الحضر والريف، مبدياً عوضاً عن ذلك، الحاجة إلى فهم تنوع الهجرات في الشرق الأوسط، والتي تجمع بين المقيم في المدينة والبدوي ساكن الخيمة، حيث المدينة، وإلى حد كبير، مجموعة من القرى. وهو يشير أيضاً إلى صغر حجم المجتمع الفلسطيني، بخلاف البنى الاجتماعية الأخرى في الشرق الأدنى القديم. وينبغي للمرء أن يتساءل (مع ليمخي) عما إذا كان فهم غوتولد للمدينة القديمة والزراعة في الشرق الأدنى (سواء كانت قديمة أم حديثة)، هو بالأحرى تأسيس لإيديولوجيا غوتولد الخاصة، التبسيطية انثروبولوجياً والمفتقرة إلى المعلومات. وتصور غوتولد للثورة الفلاحية رومانسي كالتصور السابق، الذي يسخر منه، عن الصراع الأبدي بين الصحراء والمدينة. وبوادر السخط والنزاع لا يمكن إدراجها تعسفياً في نطاق الثورة الطبقية. ووصف غوتولد للمدينة الفلسطينية القديمة والثقافة الفلاحية كمتناقضين خاطىء تماماً لأن المفهومين متطابقان في فلسطين. فلا غوتولد ولا مندنهال قدم وصفاً للسكان المهاجرين في فلسطين في العصر البرونزي المتأخر، ومن المشكوك فيه، إلى حد كبير، أن نتمكن من

اعتبار تلميحاتهما ومزاعمهما كآراء تستند إلى المعرفة. ففي هذا المجال مارس غوتولد ومندنهال وآخرون سوء فهم بالغ للآراء التقليدية عن مجتمع فلسطين وخاصة تشويههم لمفهوم ألت عن البداوة الرعوية، لأن هذا التشويه لعب دوراً رئيسياً في الحديث عن البداوة والرعي خلال السبعينات وأوائل الثمانينات، ومن المفيد جداً أن نراجع موقفهم في ضوء فرضيات ألت.

كانت نظرية مندنهال التي عرضها عام ١٩٦٢ كبديل لفرضيات ألت، في جوهرها هجوماً على فهم ألت للبداوة، ومن دون مبرر، زعم بأن تصور ألت هو نشوء إسرائيل عن هجرة قبائل بدوية غزت فلسطين من الخارج واحتلت الأرض واستوطنتها. ورفض مندنهال بعناد ما عرضه كافتراض قدمه ألت عن الفصل بين الراعي ومزارع القرية الصغيرة، وفي رفضه لهذه الفكرة زعم مندنهال أن هاتين الجماعتين «إخوة دم». وفيما توصل عديد من أتباعه إلى اعتباره اقتراحاً جديداً جذرياً، بنى مندنهال على نقده لألت وارتأى أن «التناقض الأساسي في العصور القديمة هو بين المدينة والقرية» وأن إسرائيل نشأت من تحلل مجموعات كبيرة من السكان، سياسياً وموضوعياً من أي التزام نحو الأنظمة السياسية القائمة. هذه (الثورة) السلمية القائمة على رفض ما لم يقله ألت بالتحليل الأخير، بل على حجة وهمية أساسها ما اعتبره مندنهال اهتماماً بالتاريخ الاجتماعي والثقافي، سرعان ما أصبحت في دراسات ما بعد ١٩٦٢ نموذجاً «بديلاً» لأصل إسرائيل الثوري، رغم أن زعمها عرض فهم سوسيولوجي فارغ. وقد أصاب مندنهال عندما أقر بأن فهمه للعلاقة التكافلية بين الفلاحين والرعاة مقتبسة عن ألبرايت، وليس عن أبحاث جي.تي.لوك (J.T.Luke)، تلميذ مندنهال، الحديثة. ويبدو أن مندنهال لم يدرك أن ألت وألبرايت متفقان إلى حد كبير حول الحياة شبه البدوية، فيما عدا فهمهما للبداوة الكاملة في العصور القديمة.

وارتأى لوك، في أطروحة غير منشورة أعاد فيها تقييم دراسة جي.آر كوبر (J.R.Kupper) عن جماعات الرعيان في ماري وحوض الفرات في العصر البرونزي الوسيط، أن بعض الآراء السابقة، في القرن التاسع عشر، والتي حصرت مفهوم البداوة بالبدوي الغازي وقالت بأن معظم جماعات الشرق الأدنى القديم قد نشأت في الصحراء، لم يعد توكيدها ممكناً. نصوص ماري التي تشير بشكل خاص إلى الجامينيين (Jaminites) والهانيين (Hanean)، مع إشارات إلى الهجرات الموسمية والزراعة والخيام والمساكن المتنقلة، تؤيد بوضوح الفهم التقليدي للحياة شبه البدوية الذي لاحظ لوك ظهوره في دراسات العهد القديم منذ عام ١٩٤٥، ولأن كوبر قال بأن هذ المجموعات القبلية كانت بصدد الإقامة في ماري، وربما كانت في الأصل من سهوب جبل بشري وتتسم علاقاتها مع حكومة ماري ببعض العنف، سخر لوك من معالجة كوبر للموضوع

ووصفها بأنها تنطوي على مفهوم غير مقبول عن البداوة، يعود إلى القرن التاسع عشر. ولوك نفسه (مثل كوبر من قبله) يرى أن حياة جماعات ماري تمثل نمطاً تقليدياً من العلاقة التكافلية بين بداوة هجرة الرعي الموسمية والزراعة القروية المستقرة. ويضيف لوك إلى الحوار نقطة هامة عندما يهاجم الافتراض القائل بأن أصول الساميين تعود إلى هجرات جاءت من الصحراء. ورغم دفاعه العنيف عن الفرضية العمورية للأصول البطريركية، والتي تعتمد كلياً على مفهوم الهجرة البدوية الداخلية، يعارض لوك القول بأن الأصول تعود إلى السهوب أو الصحراء. وفي النقاط الأساسية، تبدو الأمور واضحة وجلية ولا يجد المرء معها خلافاً أو جدالاً مع لوك. المفهوم الرومانسي عن التطور المباشر من البداوة إلى الرعي إلى الزراعة المستقرة زائف. تدجين الغنم والماعز جزء من ثورة العصر الحجري الحديث وتطور لاحق للزراعة منذ الألف الثامن ـ السابع قبل الميلاد. (لوك يقول الألف السادس ـ الخامس). هذه الملاحظات صحيحة تماماً. ورغم ذلك، ولما لاحظه لوك من أن بعض الفلاحين كانوا رعاة أيضاً، فقد ارتأى لوك، من دون مبرر منطقي، أن الرعي في الألف الثاني قبل الميلاد لم يكن مجرد علاقة تكافلية بل مظهراً زراعياً أساسه تدجين الحيوانات. وعندما قرن غوتولد هذه الملاحظة العجيبة بسوء فهمه لموقف ألت، قبل نظرية لوك واعتبر أنها تشكل انقلاباً على نظرية ألت الخاصة بالهجرات البدوية الرعوية ـ البدوية كأصل لشعب إسرائيل.

غوتولد، الذي يقبل نظرية لوك من دون مبرر أو تحفظ ذي مغزى، يعرض هو أيضاً تأويلاً للعلاقة بين البدو الرعاة ومزارعي القرى، يكاد يكون متطابقاً مع تأويل ألت، فهو يؤكد تمايز هاتين الجماعتين عن بعضهما وعلاقتهما التكافلية الوثيقة. إصرار غوتولد على «شيوع نظام البداوة الرعوية في إسرائيل القديمة والاستنتاجات التاريخية والثقافية الكاسحة التي يستخلصها» كلاهما خاطىء وغير منطقي ويناقض بعضه بعضاً. واستنتاجه، مجارياً لوك، أن الرعي كان أحد مظاهر حياة القرية الفلسطينية، بدهية يقر بها جميع الباحثين الذين خالفهم، وهي صحيحة نتيجة الملاحظة، وليس لأنها تترتب منطقياً على افتراض لوك بأنها نشأت هناك. ومما يذهل، إصرار غوتولد وتشاني (Chaney) على أن أفضل إيضاح لبنية المجتمع هو نشأته الأصلية. ورغم أن تدجين الغنم والماعز ابتدأ في العصر الحجري، فالثورة الزراعية لا تخبرنا شيئاً عن البداوة الرعوية في الألف الثاني قبل الميلاد ولا عن أصول التنوع الاقتصادي لدى الجماعات السامية في الشرق الأوسط. أشكال البداوة ـ وخاصة الصيد وجمع القوت ـ تعود بالطبع إلى العصور الحجرية القديمة. آلاف السنين تفصل مسائل الأصول عن القرى الزراعية السامية في الألف الثالث وأوائل الألف الثاني قبل الميلاد، وقد تمكنا مؤخراً فقط من أن نتابع بثقة أشكال المجتمع الزراعي في فلسطين في العصر البرونزي الأخير والعصر الحديدي رجوعاً إلى العصر الحجري

الحديث. وهناك أسباب عديدة للاعتقاد بأن الحياة القروية في فلسطين في العصر البرونزي لم تكن متواصلة تماماً، في بدايات العصر الحجري في الأقل، فالروابط كانت جزئية ومتفرقة. ومع ذلك، نحن نعلم من التشابه الأنثروبولوجي والمصادر الكتابية مثل أرشيف ماري والآثار الأركيولوجية كذلك، أن آراء غوتولد عن البداوة غير ملائمة أبداً، لأن فلاحي القرى والمدن قاموا بتربية الغنم والماعز وحيوانات أخرى. وعاش الرعاة، كأفراد وجماعات متميزة متكافلين مع السكان الآخرين الذين يهاجرون موسمياً ويمارسون في الجنوب نمطاً من الهجرة الإقليمية، وقد لعبوا دوراً بارزاً في اقتصاديات مناطق عديدة في فلسطين ولم تكن المنطقة الجبلية الوسطى الأهم بين هذه المناطق. كان هناك عدد كبير من الأشكال الاجتماعية ذات الصلة بالبداوة في فلسطين الكبرى، ومن ضمنها البداوة الكاملة والداخلية. الأوصاف التقليدية لمجتمع الشرق الأدنى غير الحضري، بخطوطها العريضة وأغلب تفاصيلها، يصح إطلاقها على المجتمعات التي نتحدث عنها في فلسطين القديمة.

في النصف الثاني من ثنائية ألت، التي أنشأ من خلالها نموذجه المنهاجي لأصول إسرائيل إبان تحول الدول المدينية الكنعانية في العصر البرونزي المتأخر إلى دول إقليمية في العصر الحديدي، يرتأي أن نشوء إسرائيل يجب أن يفهم كتحول تدريجي للبدو الرعاة، (وقد فهم مع نوث أنهم في الأصل آراميون أو ينسبون إلى الآراميين) إلى حياة الهجرة الموسمية في المناطق التي لا تسيطر عليها الدول المدينية، وقد قامت فرضية ألت، مبدئياً، على أساس التشابه الملاحظ مع حياة رعاة آخرين يقومون بتربية الحيوانات والزراعة في مناطق فلسطين ذاتها في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بعد الميلاد ـ بعيداً عن الحياة التي ميزها ألت تماماً عما وصفه بأنه «البداوة الكاملة» أو بوضوح أكثر «البداوة الداخلية».

اكتشاف الأرشيف الإداري في ماري في القرن الثامن عشر قبل الميلاد وفر تأييداً قوياً لفرضية ألت، لورود ذكر جماعات عديدة شبه بدوية في نصوصه مثل الجامينيين والسماليين (Simalites) والهانيين، وقد فهم أنها تعكس نمط حياة مماثل، كما بدوا غير بعيدين إثنياً ولغوياً عن الإسرائيليين. ورغم أن وصف ألت لهذه الجماعات بأنها «آرامية ـ سابقة» مبالغ فيه، وعدم وجود بينات تثبت علاقة تاريخية واضحة مع جماعات مماثلة في فلسطين، فإن القياس على أساس فرضية ألت يبقى مفيداً. ولولا العناصر الهامة التي تبدو في تشجيع الدولة وضغطها المنظم على البدو باتجاه الاستيطان، وهي عوامل حاسمة في ماري، يشكل ما اقترحه ألت مثلاً جيدا جداً. ورغم غياب ما لم يكن متوفراً بعد من البينات التاريخية والأركيولوجية عن التحول من العصر البرونزي المتأخر إلى الحديدي الأول وبعض الإيضاح الوافي للسبب المبرر الذي أدى إلى استقرار الرعاة في فلسطين في

ذلك الوقت، عندما كتب ألت، فإن الوصف الذي يورده عن البداوة الرعوية في السهوب المجاورة لفلسطين، يتوافق تماماً مع الأبحاث الأركيولوجية في أيامه، ورغم عموميته وافتقاره للتحديد، فما زال مفيداً جداً حتى اليوم. ويفترض ألت ارتباط رعاته بالسهوب والمناطق الزراعية في فلسطين على أساس هذه النماذج البدوية الرعوية ويرى أن هذا الارتباط، أنشأ على المدى الطويل، صلة وثيقة مع الفلاحين وتمايزاً سببه الرحيل السنوي. هذا التعايش الذي دام حوالي خمسة قرون (١٥٠٠- ١٠٠٠ ق.م.)، شكل برأي ألت أساساً للاستقرار. وهذا المسار أوضح لألت ما كان (في حينه) معروفاً جزئياً ومزعوماً جزئياً أيضاً، عن الاستيطان في المناطق الجبلية قبل بروز الملكية. ويركز ألت على المنطقة الجبلية - وبشكل خاص يهودا والسامرة - بسبب الخلاف الجذري بين أنماط الاستيطان التي لاحظها عند مقارنة العصر البرونزي المتأخر بالمواقع التوراتية في العصر الحديدي. الثقافة الاقتصادية للبدو الرعاة تضمنت خليطاً من الزراعة وتربية الحيوان، وقد ارتأى ألت أن البدو الرعاة القدماء تحولوا نحو الاعتماد على الزراعة تدريجياً. وتصور ألت لخلفية إسرائيل البدوية لم يكن مستخلصاً من أي خلفية بدوية مذكورة في روايات التوراة وهذا بالتحديد ما اعتبره ألت انعكاساً لخلفية زراعية موسمية. والأحرى، أن تصور ألت للجماعات الرعوية السابقة لإسرائيل كان مرتبطاً على وجه التحديد بحقائق الطوبوغرافيا في فلسطين.

لم ير ألت في الانتقال التدريجي من السهوب إلى مناطق الزراعة في فلسطين شذوذاً أو سمة مميزة لإسرائيل، فقد فهم أن مثل هذا الانتقال قد حصل بأشكال مختلفة وفي أوقات مختلفة عبر مراحل تاريخ الشرق الأوسط. كما لم ير أن هذا التحول السابق لإسرائيل هو الهجرة التاريخية الوحيدة. وبهذا الخصوص أشار إلى العديد من الأدبيات الإنثروبولوجية التي شعر بأنها تؤيد معلوماته الخاصة عن فلسطين، وبشكل خاص إلى دالمان (Dalman). وتصور ألت للاطار العام للنماذج الاقتصادية - الاجتماعية للجماعات السكانية في فلسطين لا يختلف كثيراً عن تصور إي. ماير (E.Meyer) الذي اعتمد إلى حد كبير على شوماخر (Schumacher) وويلهاوزن (Wellhausen). والجزء الأكبر من قوة هذه الأعمال (لا سيما تلك التي اعتمدت على شوماخر ودالمان وهافيلي Hafeli) يكمن في الأبحاث التي تمت قبل الحرب العالمية الأولى وأوصاف النماذج الاجتماعية التي، وإن كانت بعيدة زمنياً عن إسرائيل القديمة، تأثرت جغرافياً ومناخياً بمثل ما حصل في فلسطين. وهم يقدمون نظائر يمكن أن تكون، إذا استخدمت بعناية ومرونة، قيمة في مجال إعادة بناء الأشكال الاجتماعية والاقتصادية التي وجدت أواخر الألف الثاني وأوائل الألف الأول قبل الميلاد، ولكنها تبقى بالطبع مجرد نظائر ولا تعد، بحد ذاتها، مادة تاريخية. (ألت كان مدركاً لهذا أيضاً).

حدد ماير ثلاثة فروق بين الجماعات القبلية في فلسطين، تصف كلاسيكياً حلقة واسعة من الأنظمة الاجتماعية غير الحضرية كما تصورها الباحثون حتى الحرب العالمية الثانية وبعدها، وقد اعتبر ماير هذا الوصف سارياً على جميع مراحل التاريخ الفلسطيني: ـ (أ) فلاحون مستقرون يعيشون في بيوت ثابتة، وقرى، يزرعون القمح ويربون الماشية وينتجون الخمر والزيت. (ب) رعاة شبه مستقرين (يصفهم ألت بأنهم أشباه ـ بدو) يعيشون في قرى من الخيام، كما في مساكن دائمة، ويمارسون الرعي والهجرة الموسمية. وهم يعيشون في الواحات وقرب مصادر المياه في السهوب، وفي مواسم الجفاف يقتربون من المجموعة (أ) ويعيشون بسلام وتكامل مع القرى الزراعية، وهم يؤمنون بأن عدوهم هو بدوي الصحراء وليس المزارع المستقر. (جـ) بدو الصحراء (الذين يقول ألت أنهم يمثلون «البداوة الكاملة» أو «البداوة الداخلية») وهم يعيشون على تربية الحيوانات والصيد والمقايضة وبعض الفلاحة. وماير، شأنه شأن معظم الدارسين في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، يعتقد أن أصول معظم الجماعات السامية في فلسطين تعود إلى بدو الصحراء هؤلاء، ثم تطورت: ليس الإسرائيليون فقط، بل والكنعانيون والآراميون والعرب كذلك. واعتقد أن العداء الأساسي كان قائماً بين البدوي والنموذجين الآخرين من العرب. الحديث عن صراع أبدي بين الصحراء و «المحروث» كان في أسوأ الأحوال مجرد مبالغة. وفي أي حال، فقد لاحظ ماير أن وصف البدوي بأنه «متعطش للأرض» غير ملائم أبداً. وخلال الفترات المعروفة عن الغزو البدوي للمناطق الخصبة في فلسطين حصل تغير مزدوج: ـ هجر واسع النطاق للزراعة والعناية بالأرض وأنظمة الصرف (رافقه تحول مناطق عديدة إلى مراعي)، ثم استيطان تدريجي لاحق في المنطقة.

متابعة منه لهذا النموذج العام الواسع جداً، قرن ألت بين مزارعي القرى من مجموعة (أ) والكنعانيين، ومجموعة (ب) من أشباه البدو بالسابقين لإسرائيل من مؤابيين وعمونيين وأدوميين، والبدو من المجموعة (جـ) بالمديانيين والعماليق والإسماعيليين (Ishmaelites). ومن القواعد الهامة في نظرية ألت قوله بأن مسارات الاستقرار والكنعنة سارت يداً بيد وبنهاية العصر البرونزي المتأخر أصبحت المجموعتان (أ) و (ب) متقاربتين تماماً. وفي أي حال، فإن الفرق غير المنطقي الذي قال به ألت (بالاستناد إلى نقده البنيوي والجغرافي، وليس الدراسات الأنثروبولوجية) هو الانقسام الثقافي الحاد بين قبائل المناطق الجبلية من جهة ومدن الأراضي الواطئة من جهة أخرى. هذا التوجه أملته على ألت ملاحظاته الأولية حول التسلسل الزمني لتحول الأنماط الاستيطانية في العصر البرونزي المتأخر والعصر الحديدي. وفي محاولة للتوفيق بين آرائه الجغرافية والتوراتية وملاحظاته الاجتماعية والأنثروبولوجية، بدل ألن، لسوء الحظ، تصوره الأنثروبولوجي لتأييد التحول التاريخي المزدوج في العصر البرونزي المتأخر الكنعاني وبدايات العصر الحديدي

الإسرائيلي، وقد أدى هذا إلى إساءة فهم نموذجه تكراراً، سواء فيما تعلق بموقفه من الروابط التكافلية التي قامت بين الرعاة والأهالي المزارعين والمدى الزمني الذي افترضه لمسار الهجرة والاستقرار. ومن الهام بيان أن ما ارتآه ألت لا ينسجم إلا بصورة هامشية مع التصور بأن الاستيطان كان طبيعياً في فلسطين، سيما وأنه يقول بأن الهجرات قد استمرت خلال معظم العصر البرونزي المتأخر وأن الاستقرار ابتدأه الرعيان الفلسطينيون المتقدمون كثيراً. وألت واضح جداً في تمييزه لهؤلاء الرعاة عن بدو الصحراء العربية وصحراء سيناء. واستعماله المتكرر لتعبير البداوة الرعوية يوحي ضمناً بأنهم كانوا مرتبطين بسهوب فلسطين وما جاورها ومرتبطين (بالقدر الذي تمكننا الأمثلة الأنثروبولوجية المتوفرة لألت من الحكم) بنموذج الرعي الموسمي المتبادل بين السهوب والمناطق الزراعية في فلسطين. وإذا تخلى المرء عن الافتراض المسبق القائل بالهجرة من العربة، فإن فرضية ألت تشجعه على قبول رأيه القائل بأن السابقين لإسرائيل هم أهالي السهوب الفلسطينية الأوسع وإلى وصف تشكل إسرائيل القديمة بأنه اندماج المزارعين الكنعانيين المستقرين في المنطقة المأهولة بالرعاة الموسميين الذين شكلوا من أنفسهم، في مجرى الاستقرار، مجموعات قبلية متميزة جغرافياً. ولا يوجد سبب واضح، ضمن فرضية ألت، لعدم إمكانية تصور الجماعات التي شكلت إسرائيل، تاريخياً، كأهالي المنطقة الأوسع والإقرار في الوقت نفسه بأنهم اعتبروا أنفسهم غرباء في المنطقة. هذا التعديل البسيط والهام في تصورات ألت، يتعزز تماماً إذا اعترفنا بأن الحلقة الكاملة للجماعات البدوية والمستقرة في فلسطين والسهوب المجاورة هي الآن، وقد كانت في التاريخ، ما يتيحه تصنيفها الكلاسيكي في ثلاث فئات، والذي لم يقصد بالطبع، اعتباره حصرياً مانعاً. واعتماد وصف أوسع نطاقاً للفروق الاجتماعية في فلسطين سيؤدي بشكل طبيعي إلى الإقلال من التوكيد على العداء الثنائي المزعوم بين «الصحراء والأرض المزروعة»، كما يؤدي أيضاً إلى اعتبار حالات الصراع الاجتماعي حوادث تاريخية منفصلة، بدلاً من اعتبارها صراعاً أبدياً شبه طبقي في الشرق الأوسط. هذه الافتراضات الدغماتية المسبقة عن الأشكال والحوادث التي (يجب) على المجتمع أن يخضع لها تسيء للتاريخ والأنثروبولوجيا التاريخية.

الوصف البديل الذي تقدمه مدرسة مندنهال وغوتولد لا يمكن اعتماده لإعادة بناء التاريخ، لعدة أسباب:

(أ) الثقافة الحضرية التي نجدها في ماري وأوغاريت لم توجد في فلسطين في العصر البرونزي المتأخر، والتمييز بين القرية والمدينة في فلسطين في ذلك العصر، لا معنى له.

(ب) وعلى العكس، نجد في كتابات الألف الثاني والألف الأول إشارات إلى جماعات

بدوية تهدد السكان المستقرين. هذه الصراعات يجب اعتبارها حوادث تاريخية محدودة، وليست صراعاً طبقياً أو عداء أبدياً.

(ج) وكما أن البداوة في إقليم فلسطين تحتاج إلى وصف أكبر تعقيداً بكثير، كذلك الأشكال المختلفة من الثقافة الزراعية المستقرة متنوعة ويتوجب النظر إليها كجزء من النطاق الأوسع لثقافة الشرق الأدنى التي تتمثل في نماذج عديدة، بدءاً من البداوة الكاملة إلى ثقافة المدينة، ومحاولات التوفيق والمفهوم المشوه عن «قرية ـ فلاح ـ راعي» لا تسهم إيجابياً في هذا المجال. وكما بين كيمخي بوضوح، في بحثه لهذه المشكلة، فإننا نتعامل مع تشابك فئتين مختلفتين اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً: ـ تربية المواشي والانتقال المحدود.

(د) مشكلة أصل الساميين الغربيين لا يمكن حلها بسهولة. والجدال لم يتعزز بالرفض الدغماتي للنصوص العديدة التي تشير إلى موطن جماعات عديدة في الألف الثاني قبل الميلاد. والأحرى، أن نتحاشى تصور أن أصلهم جميعاً من الصحراء أو أنهم جميعاً سكان أهليون، لأن أياً من التصورين لا يكفي وحده لبناء نظرية تاريخية أو اجتماعية، ولا تؤيده البينات المباشرة. والبينات المستمدة من الحفريات والنقوش المتعلقة بالمنطقة والمرحلة المعنيتين يجب أن توجه نظرياتنا، لا أن تؤيدها فحسب.

(هـ) إشارة غوتولد إلى البيانات الأنثروبولوجية ضيقة، وإلى حد كبير لا صلة لها بفلسطين والأشكال الاجتماعية التي يرغب في وصفها. ولهذا السبب، اضطر لاستعمال تعابير عامة مطلقة للتأويل، بدلاً من البينات. واقترح ليمخي استعمال المواد العلمية والاجتماعية المشروعة الأكثر تعقيداً والمتعلقة بأنماط البداوة والتي يترتب على استعمالها فوائد عظيمة.

(و) الأحداث التاريخية الرئيسية ذات أثر هام على الأنماط الاجتماعية والتحليل السوسيولوجي وحده يناسب التعامل مع التاريخ. هذه الأحداث تتراوح بين التغيرات الدولية والسياسية في الأمبراطوريات والأسر الحاكمة، والتغيرات الاقتصادية باتجاه التخطيط وحماية التجارة والتغيرات الهامة في البيئة والمناخ، وبين القرارات الأقل أهمية التي يتخذها حكام ودول معينون، بالذهاب إلى الحرب وتغيير هيكل الضرائب وطرق استخدامها والتوطين الإجباري واستصلاح أراضي جديدة لاستغلالها. صحيح أنه قد يتوقع أن تحفز هذه الحوادث على سلوك وردود فعل متماثلة من الأفراد والجماعات المعنية بمثل هذه الأحداث والتغيرات، على اختلافها. ورغم ذلك، وبالنظر لأن هذه النماذج تشمل أنماطاً عديدة من السلوكيات وردود الفعل، فالمرء كي يتعامل معها تاريخيا، يحتاج إلى بينات عن الحوادث نفسها وعن التغيرات وردود الفعل المحددة التي حصلت في الواقع.

(ز) مفهوم غوتولد الغريب جداً عن «العودة إلى القبلية» لا مثيل له سوسيولوجياً أو أنثروبولوجياً ويبدو سخيفاً. وفي أي حال، يحتاج غوتولد لمفهوم كهذا إذا كان يرغب في شرح مسار ظهور إسرائيل (من مجتمع كنعاني غير قبلي، حسب رأي غوتولد)، على شكل مجتمع قبلي منظم يقوم على المساواة. القول بأن إسرائيل (أو أي من المجتمعات القبلية) قامت على أساس المساواة، لا يخلط بين الإيديولوجيا والحقيقة فحسب، بل ويطمس الفرق بين المجتمعات المجزأة سلالياً (والتي يريد اعتبار إسرائيل منها) وبين الجماعات التي لا زعامة فيها وليست قبلية. التنظيم القبلي ضروري لغوتولد ليس لأنه حيوي لقوله بالوحدة الدينية في إسرائيل في ظل يهوه يشوع ٢٤ فحسب، بل ولأنه عنصر أساسي لتصوراته عن عصر القضاة، لذا فهو ضروري في مراجعته هو ونوث لما قال به ألت.

(ح) مفهوم ألت عن تشكل القبائل الإسرائيلية على أساس جغرافي بعد دخولها فلسطين كيفه غوتولد أيضاً، ليس فقط بدمج عناصر كنعانية وبدوية رعوية بالقبائل المشكلة حديثاً (وبالتحليل الأخير فأي خلاف بين غوتولد وألت بهذا الخصوص يصبح نسبياً) بل بالمهمة التوحيدية التي يؤديها هذا التشكل القبلي لخدمة النظرية الأكبر. وفرضيات ألت وغوتولد تعتمد كلياً على القبول ببعض الأهمية التاريخية للقضاة وصموئيل، تاريخية لم يعد ممكناً اعتبارها من المسلمات لأنها بحاجة لدعم تفصيلي. وغوتولد لا يختلف كثيراً مع ألت على ما إذا كانت إسرائيل، في أصلها، من أهالي فلسطين أم لا. فالخلاف بين ألت وغوتولد هنا خلاف في الشدة. غوتولد يجاري مندنهال في توكيده، من دون بينات، أن جماعة «موسى» جلبت اليهوهية من مصر، ورأيه بأنهم وحدوا «قرى أعادوها إلى القبلية» ورعاة في فلسطين لتشكيل شعب إسرائيل. وألت، مجارياً نوث، لا يتعامل بوضوح مع تعاليم موسى، ولكنه يشدد على التباين بين يشوع والقضاة، وهذا ما جعله يحتاج إلى نسبة أكبر من البدو الرعاة في السهوب. والغريب، أن مقارنة نظرية غوتولد مع نظرية ألت توحي بأن ما كتبه ألت أوثق صلة بالقرائن المستخلصة أنثروبولوجياً وسوسيولوجياً. وخلافاً لغوتولد، يعتمد إلى حد كبير على «حوادث» مزعومة يمكن للمؤرخ أن يدحضها. وعلى العكس من ذلك، تستلزم رؤيا غوتولد قبول تاريخانية ثورة زراعية، وتاريخانية قصص عن الخروج والتيه. نظرية غوتولد تصمد أو تسقط على أساس قدرته على توجيه أسئلة تقوم على الاعتقاد بتاريخ تقليدي سابق للأسفار الخمسة الأولى، والتي كان يمكن، قبل ١٩٧٥، اعتبارها سابقة للملكية على أساس وحيد هو تصنيفها على أنها سابقة لليهوهية. ومنذ عام ١٩٧٥، هناك شك كبير بوجود أي مصدر تاريخي غير كتابي باق من فترة قديمة كهذه. وغوتولد، طوال الوقت، يجاري تحليل نوث للأسفار

الخمسة الأولى عام ١٩٤٨، وتحقيقه للتاريخ التقليدي يمكن أن يكون ذا معنى كإنتاج عام ١٩٧٥، ويصعب أن يصمد بعد مراجعة دراسات الأسفار الخمسة الأولى منذ أواسط السبعينات حتى أواخرها.

غوتولد، وقبله ألت بمدة طويلة، يفترض من دون برهان ذي مغزى، أن روايات العهد القديم تعكس تاريخ عصر القضاة، إلا أنه من الواضح اليوم، أن العديد من دارسي هذه النصوص يشكون بأي زعم عن تاريخانيتها، بل هم يعلمون أن الروايات تعكس حوادث ومفاهيم فترة لاحقة.

الفصل الثالث

التاريخانية وتفكيك التاريخ التوراتي

١- الحركة المحافظة في الأركيولوجيا التوراتية

كما رأينا في الفصلين السابقين مثّل برنامج كل من ألت وألبرايت تحولاً محافظاً لا شك فيه، ابتعد بالدراسات عن منهاج ويلهاوزن التقليدي والتوجهات الأولى لمدرسة تاريخ الأديان. هذا التوافق بين ألت وألبرايت في بداية عمله، والذي بدأ يتراكم قبل الحرب العالمية الثانية، أخذ في التفسخ في سنوات ما بعد الحرب. عديد من الدارسين اقتفى أثر ألبرايت في بحثه عن بينات غير توراتية على أصول إسرائيل وتبنى التصور الذي تطور بسرعة في شأن اعتبار الأركيولوجيا التوراتية وسيلة لتأكيد تاريخانية المرويات التوراتية، خاصة، ما تعلق منها بالعهد البطريركي وموسى والخروج والتيه وقصص الفتح في سفر يشوع. هؤلاء الدارسون المحافظون مثل ن .غلويك (N. Gluek) وجي.إي. رايت (G.E. wright) قبلوا هذا الاتجاه. والدارسون الآخرون الذين مثلوا تياراً رئيسياً مثل جي. برايت (J.Bright) وآر. دوفوكس (R. de Vaux) كانوا أيضاً متأثرين إلى حد كبير بهذا التوجه للبحث عن توكيد غير توراتي للتاريخ التوراتي. ومع نشر كتاب برايت «تاريخ إسرائيل» عام ١٩٥٧ وكتاب رايت «الأركيولوجيا التوراتية» عام ١٩٥٨ تحدث العديد من الدارسين بثقة عن النتائج المطمئنة التي ستسفر عنها الأركيولوجيا التوراتية بالنسبة لتاريخ إسرائيل القديم: فترة بطريركية ثانية في التاريخ غير التوراتي أوائل الألف الثاني، حقيقة ما روي عن يوسف وموسى مدعمة بما نعرفه عن مصر القديمة، تأكيد تاريخية سفر يشوع ١- ٢ بحفر المواقع الرئيسية في فلسطين، دعماً لفهمنا لأصول إسرائيل والغزو الموحد، وتقدير الحقيقة التاريخية لعصر القضاة في ضوء فهمنا المتزايد للعصر الحديدي الأول.

نوث (Noth) وفون راد (Von Rad) وجدا هذا الاتجاه الدراسي صعباً. ولم تكن مشاكلهم في غالبيتها تدور حول الافتراض العريض أو حتى الاقتناع بأن المرويات الأولى في العهد القديم حول إسرائيل السابق تجد جذورها التاريخية في الألف الثاني، فهم لم يصدقوا أن الاكتشافات الأركيولوجية، غير الكتابية، قادرة على توكيد المرويات التوراتية التاريخية. وبصورة تعسفية ودغمائية، إلى حد ما، قال نوث بأن «التاريخ يمكن وصفه على أساس المرويات الأدبية التي تسجل الحوادث وتحدد الأماكن والأشخاص». ولهذا السبب، اعتقد بأن تاريخ إسرائيل يجب البحث عنه، مبدئياً، من خلال نصوص العهد

القديم، فقد كانت المرويات التوراتية، برأي نوث، المصدر الرئيسي لتاريخ إسرائيل القديم. أما الأركيولوجيا فدورها ثانوي ومحدود جداً.

بهذا الرفض لأي دور رئيسي تقوم به الأركيولوجيا التوراتية في مجال إعادة بناء تاريخ إسرائيل القديم، استبعد نوث جانباً من توقع ألت بأن يأتي التوكيد من الأركيولوجيا في المستقبل، وبذلك أضعف التوافق المحافظ الذي انعكس في كتابات ألت وألبرايت. وتحديداً، عام ١٩٣٠، وفي مقالة عن الجماعة الدينية (amphietyony)، تخلى نوث عن محاولة ألت خلق توافق بين ما يحتمل أن تؤكده المصادر التوراتية والأركيولوجيا والنقوش من تاريخ إسرائيل القديم، مؤيداً تحري التاريخ في المرويات الشفوية التي تشكل أساس تاريخ روايات التوراة.

الأسلوب التاريخي المعتمد على الروايات، في تحريه عن الجذور الأولى للرواية وما طرأ عليها من تعديلات لاحقة يحمل على الاقتناع باستنتاجاته السلبية أكثر من أي توكيد إيجابي يسفر عنه. عانى نوث من ضيق شديد في دراسته للأسفار الخمسة الأولى وما دعي بالروايات الاشتراعية، ليقدم، بتقديره الخاص، قضية مقنعة تماماً تثبت تاريخانية أي من الروايات أو الأفكار التي ارتأى أنها تشكل جوهر التاريخ التوراتي. التاريخانية عزّت على نوث إلا في اللحظات النادرة جداً، وهذه الاستثناءات تتعلق، ويا للسخرية، بنواحي المرويات التي تحول فيها إلى مصادر غير توراتية: الجذور السابقة للآرامية لمرويات العهد البطريركي التي نسبها إلى إشارات للساميين الغربيين في ألواح ماري، والاتحاد الديني القبلي الداخلي الذي اعتقد أنه مؤكد على أساس القياس التاريخي مع أشكال الجماعات الدينية في اليونان القديمة، والاستيطان السلمي للقبائل الإسرائيلية في فلسطين، الذي قال به، متابعاً ألت، على أساس التوفيق بين آثار مصر القديمة والبينات الناتجة عن الحفريات وعمليات المسح التي كشفت عن غياب أية بقايا أركيولوجية هامة في المناطق الجبلية في فلسطين، والمقارنة السوسيولوجية مع البداوة الرعوية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. كون آراء نوث المتعلقة بالاستيطان السلمي الإسرائيلي في مرتفعات فلسطين الوسطى ما زالت مقبولة حتى اليوم، يجب أن لا يصرف انتباهنا عن حقيقة أن هذا التأسيس الإيجابي لأصول إسرائيل ليس مؤسساً على المرويات التوراتية كبينة أولية، بل على العكس، فإن هذه النظرية بالذات قد نشأت عن وتبقى مقنعة إلى المدى الذي نتقيد فيه بالملاحظة الدقيقة للبيانات غير التوراتية وأولها النصوص الجغرافية المصرية والآثار الأركيولوجية في فلسطين، واعتبار المرويات التوراتية كنقطة انطلاق وقرائن عامة. وقد فشل نوث عندما حاول الاعتماد على التوفيق مع المرويات التوراتية. إثر تطوير نوث لمباديء التاريخ المعتمد على المرويات وتحليله المفصل لقصص الأسفار الخمسة الأولى وما دعي بالتاريخ الاشتراعي، ابتدأ مسار طويل لتفكيك التاريخ التوراتي، ما زال مستمراً

حتى اليوم. وبالتحليل الأخير، يجب على المرء أن يوافق برايت على أن التاريخ التوراتي لا يمكن توكيده إلا بالاستناد لبينات غير توراتية. وعمل نوث الخاص في مجال التاريخ المعتمد على المرويات هو أفضل برهان على أن التاريخ الانتقادي المقبول لا يكتب على أساس التاريخ التوراتي القديم. وأكثر من ذلك، ففي الحالات القليلة جداً التي كتب فيها نوث نفسه تاريخاً موثوقاً، تم ذلك بدعم قوي من، وفي بعض الأحيان بالاعتماد على المصادر غير التوراتية وحدها.

بالإضافة لأعماله التاريخية التقليدية، افتتح نوث حقبة تقييم نقدي جذري لأعمال الدارسين في الأربعينات والخمسينات، والرامية إلى إثبات تاريخ إسرائيل على أساس التوفيق بين البينات التوراتية والأركيولوجية والمعلومات المتوفرة عن الشرق الأدنى القديم، وذلك في خطابه الرئاسي أمام المؤتمر الدولي لدراسات العهد القديم عام ١٩٥٩. واستهدف نقد نوث مبدئياً مدرسة إلبرايت التي عملت على إعادة بناء تاريخ إسرائيل السابق، ومن خلال عرضه للموضوعات، أثار نوث اعتراضات جوهرية ضد الجهود الرامية إلى تحديد الفترة البطريركية في العصر البرونزي الوسيط الأول والبرونزي الوسيط الثاني والبرونزي المتأخر، وأشار إلى الآراء الكثيرة التي لا يمكن التوفيق بينها، عن تلك الفترة. كما قال نوث بأنه إذا كان ممكناً القول بأن الحفريات الأثرية في حاصور يمكن فهمها على أنها تعكس حوادث مشابهة لتلك الموصوفة في المرويات التوراتية عن الغزو (يشوع ١١: ١٠-١٥)، فإن مثل هذا القول لا يمكن أن يقال عن الحفريات الواسعة في أريحا وعاي. محاضرة نوث افتتحت فترة إعادة تقييم المكاسب المزعومة من الأركيولوجيا التوراتية وأدت إلى تفكير جديد شامل حول ما اعتبر تاريخاً لإسرائيل منذ ويلهاوزن.

أعمال التحليل الأدبي وتاريخ روايات العهد القديم أوضحت، ومنذ وقت طويل، الأصول المتفرقة والطبيعة المتباينة للروايات التي جمعت معاً كوحدة متناسقة نسبياً بفضل الغلاف الذي وفرته الأطر الأدبية فيما بعد. فهم هذه الأشكال الأدبية المعدلة جعل كثيرين، مثل نوث، ممن أرادوا الدفاع عن أولوية المصادر التوراتية بالنسبة لتاريخ إسرائيل يبدون في نظر مؤيدي التوجه نحو المصادر غير التوراتية شكاكين وحتى عدميين (nihilist). والمشكلة هي أنه ما أن وضعت تاريخانية التوراة موضع تساؤل، كان لا بد أن ينهار البناء التاريخي الذي اعتبر تاريخانية التوراة جزءاً من نظرته إلى التاريخ. وهذا، لسوء الحظ، جعل نوث وكثيرين ممن اعتادوا استخدام تاريخ المرويات يعتمدون توجهاً انتقائياً متناقضاً لبناء بدايات إسرائيل القديمة. فهو من جهة تجاهل روايات الفترة البطريركية والخروج نفسها، في الوقت الذي أكد فيه على أن جذورها التاريخية تعود إلى الألف الثاني، ومن جهة أخرى، حدد بدايات إسرائيل بتاريخ وجودها في الأرض، لأنها قبل ذلك لم تكن «إسرائيل». الطابع المحافظ لجهود نوث التاريخية التقليدية لإنقاذ عصر القضاة لم

يعترف بها، بل وصف نوث في سيل النقد الذي وجهه مؤيدو الفترة البطريركية والخروج (وأولهم رايت)، بأنه من دعاة الحد الأدنى، (minimalist) وحتى عدمي. والعجيب أن هذا الوضع الزائف أسهم في تمسك البعض بالاعتقاد بتاريخانية عصر القضاة أكثر من كل جهود نوث البناءَة مجتمعة.

في سرد م .ويبرت (M.Weippert) عام ١٩٦٧ للجدال القائم آنئذ، تم تحديد ثلاثة مواقف متميزة تؤيد تاريخانية المرويات عن أصول إسرائيل، بوضوح. النقطة المركزية عند كل واحد منها كانت محافظة جذرية (فكلهم أكدوا بعناد تاريخانية مرويات التوراة عن عصر القضاة والملكية الموحدة)، وبقي نوث في أقصى اليسار.

انطلق ويبرت في دراسته الهامة من ملاحظة ضآلة ما يعد به تاريخ لأصول إسرائيل إذا نجم عن انهيار الاعتقاد بالترابط المنطقي لتاريخانية التوراة. وقد قصر ويبرت بحثه، إلى حد كبير، على برامج ألت وألبرايت، التي حاولت التوفيق بين المصادر التوراتية وغير التوراتية على أساس المقارنة. وكالعديد من الدارسين اليوم، لم ينظر ويبرت إلى التاريخ على أنه وصف مباشر (وربما ساذج) للحوادث على أساس المصادر، بل على أنه إعادة لبناء التاريخ على أساس نماذج أو أنماط مثالية (على أساس مقارنات معروفة بشكل أفضل) يمكن أو يجب أن تكون قد حدثت. وبناء عليه، قدم ثلاثة نماذج لبدايات إسرائيل: نموذج الاستيطان الذي قدمه ألت ونوث، ونموذج الغزو الذي قدمه ألبرايت ورايت وبرايت، ونموذج الثورة الذي قدمه مندنهال. في هذا العرض (المتناسق بالضرورة) جرى تجاهل خلافات هامة بين ألت ونوث، وبصورة خاصة بعض الاختلافات الرئيسية بين رايت وبرايت، على الرغم من أن أحداً من هؤلاء الدارسين لم يعتبر نفسه عاملاً في نطاق نموذج تاريخي.

في رسالة الماجستير هذه عام ١٩٦٧، لم يبحث ويبرت عن جواب مباشر عن أصول إسرائيل، بل تساءل عن أكثر النماذج التي قدمها الدارسون، قدرة على إيضاح أصول إسرائيل، واختار اتجاه ألت لا لأنه بناء إيجابي شامل مقنع لأصول إسرائيل، بل لأنه يصمد أكثر من غيره حيال النقد الموجه للنماذج الأخرى. (وليس بدون مشاكل هامة). كما بينت في مكان آخر، كانت نتائج مراجعة ويبرت، التي قدمت الكثير لرفض مواقف رايت وبرايت التي بالكاد انتعشت جدياً منذ ذلك الوقت، ذات أثر إيجابي على قبول مراجعة مندنهال لفرضيات ألت. كما أغرت، هذه النتائج، الكثيرين بالتدقيق في مقترحات نوث وتقييمها نقدياً.

٢ـ البدائل الأولى لنظريات الاستيطان والغزو

خلال الستينات والسبعينات، كتب الباحث الإسرائيلي بي. مازار (B.Mazar) سلسلة

من المقالات الهامة جداً مقترحاً نظرية توفيقية تشتمل على مواجهة شاملة لمقترحات ألت على أساس معلوماتنا المتزايدة عن تاريخ فلسطين وحفرياتها الأركيولوجية، التحسينات الهامة التي أدخلها مازار على فرضيات ألت أعطت زخماً جديداً للأسئلة عن أصول إسرائيل والتي وصلت إلى طريق مسدود في الخلافات التي نشبت بين مدرسة ألبرايت والمدرسة الألمانية والتي راجعها ويبرت. كما فعل ألت من قبل، نظر مازار لنشوء إسرائيل على أنه تحول الدول المدينية الكنعانية في الأراضي المنخفضة في العصر البرونزي المتأخر إلى المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الجبلية في العصر الحديدي، فقد ركز بحثه على التغيرات العامة التي حصلت في سوريا ـ فلسطين خلال الفترة الانتقالية من الألف الثاني إلى الألف الأول قبل الميلاد، وقد أدرك هذا التحول من المشهد الشامل لظهور ثلاثة شعوب سامية جديدة، اعتقد بأن كل واحد منها أنشأ دولة قومية ضمن إطار ثقافته: الإسرائيليون، الآراميون، الفينيقيون. يبدأ هذا التحول بما اعتبره مازار انهياراً للسيطرة الامبريالية الآشورية والحثية والمصرية على سوريا وفلسطين في نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الثاني عشر، مع هجرات وغزوات شعوب البحر (Sea Peoples) على طول شواطىء المتوسط.

حدد مازار ظهور إسرائيل وقرنه بعدد من المستوطنات (لا مدن) في جبال فلسطين الوسطى في العصر الحديدي الأول. المستوطنون الأصليون في المناطق الجبلية ارتبطوا، برأي مازار وألت من قبله، بهذه المنطقة عبر استقرار تدريجي للبدو الرعاة.

قدم مازار إضافات عديدة هامة لنموذج ألت، مما أدى إلى دعمه وتحويله إلى نطاق جديد: (أ) تكييف التحول ضمن التاريخ الإثني في المنطقة. (وهذا ربط مراجعة مازار بإطار جغرافي وأتاح فرصة فهم التحول كجزء من نتائج السياسات الدولية والهجرات الجماعية التي ترتبت عليها). (ب) دمج التساؤلات حول الأصول بالمعلومات عن الحفريات الأركيولوجية في فلسطين والتي تحسنت كثيراً، خاصة فيما يتعلق بالمستوطنات الجديدة في المناطق الجبلية. (وهذا قدم المعلومات الأركيولوجية المحددة التي رغب فيها ألت عام ١٩٢٥). (ج) الإشارة إلى المعلومات المتوفرة عن النقوش واستخدامها في الحديث عن الجماعات البدوية في المملكة الجديدة التي دعيت شاسو (Shasu). (هذا دعم الأساس التاريخي لفرضيات ألت عن الهجرة، بتقديم حجة مؤيدة مستمدة من البينات، لمقارنات ألت الأنثروبولوجية والسوسيولوجية للجماعات الدينية). (د) والأكثر أهمية، إعادة تركيز الاهتمام على المظهر التسلسلي للتحول. لم يعد التحول مفهوماً على أنه انتقال من العصر البرونزي المتأخر إلى الحديدي الأول (أواخر القرن الثالث عشر إلى الثاني عشر)، لأن هذا المفهوم شجع على تحديد ضيق لمسار التطور في المراحل الأولى من العصر الحديدي الأول فقط. ركز مازار اهتمامه على التغيرات بين الألف الثاني

والألف الأول، ومع اعتبار العصر الحديدي الأول بكامله فترة تحول، ركز مسألة أصول إسرائيل على نشوء إسرائيل الملكية وليس على عصر القضاة. هذه الفترة من التاريخ الإسرائيلي التي كانت مستقلة، خلال أواخر الستينات وأوائل السبعينات، عن مسألة الأصول ولم يكن هناك نزاع حول تاريخانيتها. (هـ) وأخيراً، بالقول بوجود خلفية تاريخية لروايات الفترة البطريركية خلال الفترة السابقة للملكية مباشرة (سواء كانت هذه القصص تاريخية أم لا)، وإرجاع شكلها الكتابي الأصلي إلى جيل أو جيلين فقط، قدم مازار ليس فقط تقييماً تاريخياً أكثر إقناعاً لروايات الفترة البطريركية التي كانت متقدمة بصورة عامة، بل اجتناباً لنقاط الضعف الأساسية في النظريات السائدة لدى مدرسة إلبرايت التي قرنت أصول إسرائيل بفترتين متمايزتين كانتا لا غير متوافقتين فحسب بل متناقضتين: أصل يعود إلى الفترة البطريركية ـ سواء كان ذلك حسب الفرضية العمورية التي قالت بها مدرسة ألبرايت أو التنازل السابق للآراميين الذي قال به نوث ـ وأصل آخر مستقل أوائل العصر الحديدي سواء كان غزواً أو استيطاناً. بربط قصص الفترة البطريركية ببداية مسار الاستيطان قدم مازار آراء معقولة جداً مؤداها أن كلاً من الروايتين (البطريركية والاستيطان الإسرائيلي) تعكس ما كان في الواقع مساراً تاريخياً واحداً. لهذه المراجعة الجريئة أثر فوري على تقديرات تاريخية الفترة البطريركية، وهي مسألة سادت الأبحاث عن أصول إسرائيل خلال السبعينات، إلا أن موقف مازار كان، لسوء الحظ، ذا أثر ضعيف خارج نطاق الدراسات الإسرائيلية حتى وقت قريب جداً.

عام ١٩٧٠ نشر دوفوكس المجلد الأول من دراسته الشاملة لتاريخ إسرائيل القديم، وقدم بناء جديداً لأصول إسرائيل على أساس التوفيق بين المرويات التوراتية والأركيولوجيا الفلسطينية وآثار الشرق الأدنى، متخذاً أمثالاً له كتاب آر. كيتل (R.Kittel) المؤلف من ثلاثة مجلدات والذي نشر لأول مرة عام ١٨٨٨. بذل دوفوكس جهداً مضنياً لدمج تاريخ إسرائيل مع جغرافيا وأنثروبولوجيا وتاريخ فلسطين القديمة. وبحكم الضرورة كان الجزء الأكبر من هذا العمل تلخيصاً نقدياً يجمع نتائج أبحاث المرحلة الراهنة. رغم ذلك، خالف دوفوكس عدداً من الآراء السائدة وأبدى شكوكاً قوية حول آرائه الخاصة التي نشرت من قبل. أفسح دوفوكس مجالاً واسعاً للشك حول تاريخ الفترة البطريركية، ورغم أنه لم يدحض وجود مثل هذه الفترة مباشرة، فإن غنوصية دوفوكس حول هذا الموضوع مقرونة ببحثه المفصل عن مصادر من الألف الثاني زعزعت الثقة بأي بناء تاريخي محدد لتلك الفترة، وبالمثل، سحب دوفوكس، الذي قدم في بداية عمله إسهامات هامة في مجال فهم تقاليد إسرائيل وممارساتها الاجتماعية، ثقته السابقة بالرأي السائد لمدة طويلة حول تشابه الممارسات العائلية في الفترة البطريركية، مع الأوضاع التي تعكسها ألواح نوزي (Nuzi) في وادي الرافدين في القرن الخامس عشر، مشيراً إلى أن بعض الممارسات

شائعة في الألواح المسمارية عامة وبعضها يمكن فهمه بصورة أفضل على أنه يعكس الممارسات في فترة قريبة من فترة الشكل الذي كتبت به الروايات التي وردت في سفر التكوين، وبعض ثالث من هذه المشابهات غير مقنع تماماً. الخلاصة الموجزة التي قدمها دوفوكس سجلت أول نقد مؤثر لنظرية التشابه مع نوزي منذ تعليق إي. أي. سبيسر (E.A. Speiser) على سفر التكوين ومقالة أر. تورناي (R.Tournay) في ملحق قاموس التوراة عن نوزي، والتي جعلتهم مشتركين في الرأي. رغم أن دوفوكس أكد بعناد تاريخانية قصص الفترة البطريركية، فإن الشك الذي أدخله على الإجماع حول هذا الموضوع وغيره من الموضوعات التي تعالج تلك الفترة أضعف بشكل لا يقبل النقض القبول شبه الإجماعي للفترة البطريركية كحقبة قابلة للتحديد في تاريخ فلسطين القديم.

كما أكد دوفوكس بقوة تاريخانية قصص يوسف وموسى، إلا أن عرضه لبينات الشرق الأدنى القديم غير التوراتية كإثبات لهذا التأكيد، لا يذهب إلى إثبات ما هو أبعد من التشابه. ضعف التأييد لهذه التاريخانية كان بارزاً في كتاب مكرس لعرض توفيق شامل بين المصادر التوراتية وغير التوراتية، وبالنظر لاستقامة دوفوكس وتعمقه كباحث، لاحظ القراء أنه لم توجد أية بينة على هذه التاريخية المزعومة.

خلال معالجته لعصر القضاة، رفض دوفوكس بقوة موقف نوث القائل بوجود جماعة دينية في إسرائيل القديمة، وقبل المشاكل التاريخية الناشئة عن بحث وضع إسرائيل خلال فترة الاستيطان وعصر القضاة من دون أي رابط توحيدي فعال يمكن من النظر إلى إسرائيل في الفترة السابقة للملكية كوحدة. وبهذا، شأنه شأن مازار، حوّل البحث في أصول إسرائيل باتجاه الملكية، الفترة التي وجد فيها دوفوكس مركزاً مستقراً منطقياً لأمته، إسرائيل. بهذا الافتراق الجذري عن تواريخ نوث وبرايت، اعتبر دوفوكس، مثل ألت، عصر القضاة والاستيطان جزءاً من التاريخ السابق لإسرائيل. ونتيجة لإنكار وجود إسرائيل كاملة (all-Israel) قبل شاؤل، كان دوفوكس حراً في تحديد مواقع الجماعات العديدة والشعوب التي شكلت إسرائيل، وتمديد فترة الغزو والاستيطان على مدى الألف الثاني قبل الميلاد.

يستطيع المرء، بالتأكيد، القول بأن منهجية دوفوكس التوفيقية قادته إلى شمولية لا يمكن تحقيقها لأنها تتيح المجال لأي شيء ذي أهمية بالنسبة لتاريخ إسرائيل القديم لأن يؤثر في مسألة أصول إسرائيل. ومن جهة أخرى، فالتعقيد البالغ لدى دوفوكس تبرره مسألة أصول إسرائيل التي يجب أن تفهم على أساس مجمل الروايات التوراتية القديمة. وقبل كل شيء، عندما يلاحظ المرء الخصائص العديدة المتلازمة مع هذه الروايات والتي تتطلب الإيضاح ضمن تاريخ فلسطين، يدرك أن التعقيد في البحث ضرورة حتمية. ضعف دوفوكس يكمن في غموضه المتكرر حول دور الروايات التوراتية في تاريخه، وفي تقليصه للدور التوكيدي الذي فرضه على الجانب غير التوراتي من المعادلة. ورغم ذلك، تشكل

أعمال دوفوكس حداً فاصلاً في تاريخ الدراسات التي بنت على وأكملت المشروعات القديمة في الأركيولوجيا التوراتية والمناهج المقارنة التي طورها ألت وألبرايت. وبأي حال، فقد شارك دوفوكس في أسلوب التعليل الدائري الذي كرسته مناهج المقارنة لدى زملائه، والذي يتم بموجبه فهم النصوص والمراجع التاريخية والتوافقات الافتراضية وتفسيرها في ضوء بعضها بعضاً، مما شجع على دراسة لم يتم فيها التدقيق في الروايات التوراتية أو الحفريات الأركيولوجية أو تاريخ الشرق الأدنى القديم كلاً على حدة.

٣- النقد المنظم لنهج المقارنة

بينما كان مازار ودوفوكس يعرضان مراجعاتهما، كان عدد من الدراسات النقدية للتصورات المقبولة للمرويات التوراتية، قيد الإعداد حول موضوع التاريخانية. أول هذه الأعمال كتب ليقدم في منافسة أكاديمية في كوبنهاغن عام ١٩٦٨، بقلم هـ . فريس (H.Friis)، وفي هذا العمل بينت فريس بوضوح وجدية أن المرويات التوراتية التي حددت تشكيل الدولة أو الملكية الموحدة تحت حكم داود كانت من إنتاج فترة السبي. كما حددت أصول التوحيد اليهوهي في فترة السبي أيضاً. وبالتوافق مع هذا، رأت أن الروايات التي تقول بأن أصل إسرائيل من مصر مجرد أساطير. وأخيراً، قالت بأن قصص سفر الملوك ٢ بكاملها قد كيفت لتشرح أسباب السبي إلى بابل ويجب أن تكون قد كتبت بعد السبي بفترة من الوقت. منهاجياً، كانت فريس أول من وضع شرحاً منظماً لضرورة وضع تاريخ لإسرائيل مستقل عن التوراة، عندما بينت أن المسائل المتعلقة بتاريخ امبراطورية داود لها وجهان مختلفان. الأول هو التاريخ السياسي للشرق الأدنى القديم أوائل الألف الأول، والآخر يعزى إلى روايات العهد القديم وينتمي إلى فترة تأتي بعد قرون.

كانت هذه الدراسة متقدمة كثيراً على زمانها، وقد توصلت الكاتبة إلى استنتاج أن معظم دراسات العهد القديم لم تكن قادرة على الاستمرار لمدة جيل آخر، فقد استمرت في الدانمارك فقط والنسخ الوحيدة الموجودة كانت في جامعة كوبنهاغن. كمعظم الدارسين الشبان الواعدين أواخر الستينات وأوائل السبعينات لم تكن وظيفة فريس الأكاديمية مضمونة، وعملها كان ذا تأثير ضئيل على الآخرين في هذا الحقل لأنه لم ينشر حتى عام ١٩٦٨.

أول عمل رئيسي ينشر حول موضوع التاريخانية، ويتابع بصورة مستقلة بعض أفكار فريس التي عرضت قبل ثلاث سنوات، كان دراستي الخاصة عن «تاريخانية قصص الفترة البطريركية». هذا العمل قيم بصورة منظمة معظم التواريخ التي عرضت بين ١٩٢٠ و١٩٧٠ والتي أيدت إعادة بناء فترة بطريركية ضمن تاريخ فلسطين خلال الألف الثاني

قبل الميلاد، مركزاً بصورة خاصة على مراجعة التشابهات التي قبلت لمدة طويلة من الزمن بين نوزي والتقاليد البطريركية، والتصور السائد على نطاق واسع للهجرات العمورية البدوية المزعومة أوائل الألف الثاني في وادي الرافدين وفلسطين ومصر (أقوى حجتين قدمتا لقبول وتحديد تاريخ الفترة البطريركية)، وقد تحدث الدراسة معظم الجهود التي بذلت لإثبات تاريخانية الفترة البطريركية على أساس المواد غير التوراتية. بات واضحاً أن طبيعة أسلوب المقارنة، حسب ما تمت ممارسته، قد اعتمدت كثيراً على التبرير الدائري (فهم النص التوراتي يؤثر على وحتى يحدد مجال تفسير المواد غير التوراتية وما يحتمل أن ينسب إليها، وإعادة بناء الحادث أو التقليد أو العادة غير التوراتية يؤثر على أو يحدد تفسيرنا للتوراة)، الذي يجعل أي تغير هام في تفسير أي جزء من سلسلة البينات مؤثراً بصورة جذرية على صحة فهمنا للأجزاء الأخرى. وبناء عليه فإن رفض التشابه بين تقاليد نوزي وتقاليد الفترة البطريركية لم يغير فهمنا لقصص التوراة فحسب، بل وأثار التساؤل حول فهمنا السابق لألواح نوزي والتقاليد الحورية التي وردت فيها. رفض القول بأن الفترة البطريركية كانت أوائل العصر البرونزي الرابع أو البرونزي الوسيط الأول أضعف كثيراً مضمون الدراسات السابقة لتصورنا لتلك الفترة على أنها «بدوية». وبالمثل، فإن تغيير تاريخ «نصوص اللعنة Execration Texts» إلى حوالي ١٨١٠- ١٧٧٠ قبل الميلاد، وعزلها عن أوائل العصر البرونزي الرابع ـ البرونزي الوسيط الأول، مكن من قراءة هذه النصوص بمعزل عن الافتراض بأنها نتاج حقبة تم فيها التحول من البداوة إلى الاستقرار. وبصورة أكثر شمولاً: فصل مسار كتابة تاريخ الألف الثاني قبل الميلاد في فلسطين عن محاولات بناء تاريخ سابق لإسرائيل على أساس الروايات التوراتية ـ بصرف النظر عن التاريخانية ـ غيّر بصورة جذرية تصورنا وتفسيرنا لتاريخ فلسطين. والحاجة إلى فهم مستقل لكل من تاريخ فلسطين والبينات الأركيولوجية باتت جلية. هناك أيضاً حاجة مشابهة (فهمها دوفوكس ونوث جيداً، وتجاهلتها مدرسة ألبرايت) لتصور وتقييم مستقل للروايات التوراتية كمصدر تاريخي وأدبي. فالأمر لا يتعلق فقط بافتراض تاريخية (تطورت في التعديلات اللاحقة للروايات) بل بمجمل الروايات وبفهمنا للتاريخ السابق لها كذي جذور وأصول في التاريخ ـ الافتراض الذي لا تجد له تبريراً في أي مكان في النصوص نفسها، والناتج عن افتراضات نظرية تماماً حول طبيعة وأصل التقاليد الشعبية.

دعا هذا الكتاب، وابتدأ هو نفسه مراجعة نقدية لفهمنا لفلسطين في الألف الثاني وطبيعة مرويات التوراة في سفر التكوين، ولأن الكتاب تعرض لهذا الحقل على أساس منهجي، فقد كان له أثر أيضاً على تلك المسائل المتعلقة بتاريخ إسرائيل القديم، والتي أسهمت في التقنيات التاريخية غير النقدية في أسلوب المقارنة.

القصور المنهاجي الأخطر في كتاب ١٩٧٤ هذا، هو اعتماده الكامل على الفرضية

الوثائقية وارتباطه الوثيق باعتبار مرويات الفترة البطريركية قصصاً شعبية تروي تاريخ الشعوب. ورغم أن الكتاب يتضمن بعض الفروق الضمنية عن الاعتماد الواسع على الروايات وتاريخ أشكالها، وذلك بإصراره على أن الروايات تستمد مادتها من بيئة الزمن المعاصر للأشكال التي كتبت بها، فقد عكس تقيداً ساذجاً بالدلالات التاريخية للمصادر الأربعة التي تقول بها الفرضية الوثائقية. هذا الموضوع هام (كما أشرنا فيما سبق عند بحث مقترحات مازار) لأنه يفترض تطور الأسفار الخمسة الأولى منذ بدايات العهد الملكي، واستمرار بعض الأشكال الشفوية القديمة جداً للقصص طوال فترة ما قبل السبي وفترة السبي، وتترتب على هذا نتيجتان: وجود تقاليد بطريركية في وقت قريب من أصول إسرائيل، مع احتمال تصديق أنه يمكن شرعاً اعتبارها إشارات تاريخية لأصول إسرائيل، ووجود بذور تقاليد دفينة في الأسفار الخمسة الأولى، يمكن فهمها أو إساءة فهمها كمصادر إولية، وبذلك تكون أفضل تاريخياً من المرويات التي تشمل على إشارات واضحة (مثل قصة العجل الذهبي أو إشارات سفر التكوين ١٥ لدمشق، وسفر التكوين ١٧ لكلدونيا) والتي يفهم منها عادة أنها تعود إلى التاريخ السابق لإسرائيل. المراجعات الضرورية لتاريخ إسرائيل القديم، إثر رفض التواريخ القديمة للمواد اليهوهية والإيلوهية، سواء حافظنا على شكل من الفرضية الوثائقية أم لا، لا بد وأن تؤثر بشكل ما على أي تاريخ قديم لإسرائيل. بدون الفرضية الوثائقية أو بعض الوسائل الأخرى لتحديد تاريخ قديم لعديد من قصص الأسفار الخمسة الأولى، يصبح اعتبار الروايات التوراتية في الأسفار الخمسة الأولى، مصادر تاريخية، موضع تساؤل.

دراسة جي. فان سيتر (J.Van Seter) لروايات الفترة البطريركية ركزت بشكل حاسم على هذا الموضوع الذي تركته من دون تدقيق عام ١٩٧٤. كتاب فان سيتر يتألف من جزئين مستقلين، كلاهما هام: الجزء الأول مسح للبينات غير التوراتية في شأن تحديد تاريخ قديم لروايات الفترة البطريركية، توصل إلى استنتاج سلبي باهر مؤداه أن البينات المعروضة حتى ذلك الوقت لم تكن غير كافية فحسب، بل وتوحي بتاريخ أحدث كثيراً مما حدد سابقاً. كما توصل إلى سبعة استنتاجات متميزة: (أ) قصص الفترة البطريركية لا تعكس «مرحلة بدوية سابقة على استيطان المجتمع الإسرائيلي» أو «حركات هجرة» في الألف الثاني قبل الميلاد. (ب) ما يتوفر من معلومات عن البداوة يمكن فهمه بصورة أفضل على أنه يتعلق بأواسط القرن الأول. (ج) الأسماء القديمة لشعوب فلسطين لا تعكس تاريخ الألف الثاني قبل الميلاد، بل فترة لاحقة. (د) أسماء الأماكن في الفترة البطريركية تعكس تاريخ الملكية الإسرائيلية. (هـ) التقاليد الاجتماعية، وهي وسيلة ضعيفة لتحديد تاريخ المرويات، تعكس تاريخ أواسط الألف الأول. (و) البراهين المقدمة لإثبات علاقات مع العصر البرونزي الرابع ـ البرونزي الوسيط الأول غير مقنعة. (ز) الجهود التي

بذلت لإثبات تاريخ روايات سفر التكوين ١٤ في الألف الثاني قبل الميلاد لم تكن ناجحة.

باختصار، تحدى تحقيق فان سيتر افتراض قدم روايات الفترة البطريركية. ويمكن للمرء أن يضيف أنه ما دامت حجج فإن سيتر قد توجهت نحو معارضة فكرة الألف الثاني السائدة، وخاصة أوائل الألف الثاني كتاريخ للفترة البطريركية، فهي لذلك تستحق القبول والموافقة التامة، كما أنها تنطبق (عمداً) على أي محاولة لتحديد تاريخ سابق للملكية بالاستناد إلى المصادر اليهوهية والإيلوهية. هنا تبدو حجج فإن سيتر استفزازية أكثر منها مقنعة، لأن القيمة التاريخية في قياس أفضل ضئيلة، عندما لا تتوفر بينة واضحة، وتبقى مجرد احتمالات غير مؤكدة. ما أود التأكيد عليه كتحذير عند التعامل مع استنتاجات فان سيتر، هو أن وسائلنا لتحديد التواريخ غير ملائمة أبداً في الوقت الحاضر. وعلينا أن نتحفظ كثيراً قبل الادعاء بوجود مضمون تاريخي معروف لهذه القصص التي تعكس تاريخ فترة انتقالية بالغة التعقيد.

المهمة الأولى للجزء الأول من دراسة فان سيتر هي إفساح المجال أمام مراجعته الشاملة للفرضية الوثائقية في الجزء الثاني من الدراسة، الأدوار المتوازية التي حددها فان سيتر لجزئي كتابه (المسائل المتعلقة بتاريخ فلسطين وتلك المتعلقة بالتقاليد الإسرائيلية) تبرز العلاقة الدراسية الجوهرية بين نظامين متميزين تماماً. توصل فان سيتر إلى استنتاجين أساسيين في دراسته، ولما أصبحا مقبولين على نطاق واسع، بات من الصعب جداً افتراض أي مضمون تاريخي لروايات الفترة البطريركية. والأكثر أهمية، استنتاجه أن قصص سفر التكوين كانت في أصولها مرويات كتابية ولم تقم على أساس روايات شفهية. وهذا رأي يهدم جذرياً حجج الدراسين التي تزعم وجود فترة طويلة من التناقل الشفهي، يمكن للمرء على أساسها أن يتصور جذوراً تاريخية للحوادث التي تتناقلها ـ المسلمة الضرورية جداً لمشروع كل من ألت وألبرايت. وأبعد من ذلك، فالمضمون التاريخي للتقاليد اليهوهية الأساسية ليس ملكياً، بل ينتمي برأي فان سيتر، إلى فترة السبي وما بعدها ويعكس أحداث تلك الفترات. هذا الاستنتاج الثاني يشكل خطوة رئيسية في أعمال فان سيتر التي قامت على أساس نقد مصادر إعادة بناء تاريخ إسرائيل القديم في فترات لاحقة، والتي تتضمن دلالات مؤثرة على تاريخ إسرائيل القديم وإعادة بناء تاريخ أصول إسرائيل.

عبرت عن اعتراضاتي على استنتاجات فان سيتر، تفصيلياً، في مكان آخر. لا أعتقد أننا قادرون، كما يعتقد فان سيتر، على التمييز بين الروايات المكتوبة التي لها أصل شفهي وتلك التي لا أصل لها. كما لا أعتقد أننا نقدر (بسبب محدودية مصادرنا) على إعادة بناء الروايات التوراتية المعدلة، خارج نطاق ما يلاحظ بوضوح في النصوص الحالية. الخروج في تاريخ المرويات عما هو وارد في النص الموجود مجرد تخمين يصعب إثباته. ورغم

أن تحديد تاريخ ما يدعى بقصص سفر التكوين في وقت متأخر من فترة ما قبل السبي أو أوائل فترة السبي، يبدو أكثر احتمالاً، فإني أعارض بشدة محاولات فان سيتر لاعتبار فترة السبي عنصراً أساسياً في تفسير مضمون روايات الفترة البطريركية أو الأسفار الخمسة الأولى، لأن هذا المضمون مستخلص من النصوص التي يتم تفسيرها حصراً، وأسلوبه يؤدي إلى توريطه في التبرير الدائري الذي عارض استخدام سابقيه له بكل وضوح.

النقاش الدائر ضد تاريخية الفترة البطريركية سرعان ما شمل مسائل أخرى وثيقة الصلة بها. مراجعة فان سيتر للتسلسل الزمني للأسفار الخمسة الأولى، تلاها مباشرة نشر هـ .هـ . شميد (H.H. Schmid) لمراجعته التاريخية للفرضية الوثائقية، التي ارتأت، مثل أعمال فان سيتر، أن المصادر اليهوهية تقود إلى القرن السادس وترتبط ارتباطاً وثيقاً بروايات سفر التثنية والاشتراع. عام ١٩٧٧ هاجم آر. رندروف (R. Rendtdroff) الروايات الوثائقية نفسها مبدياً بشكل مقنع أن روايات سفر التكوين الأولى لا بد وأن تكون مستقلة عن باقي الأسفار الخمسة الأولى. والهجمات الأخرى على الفرضية الوثائقية والتي شنها إي. بلوم (E. Blum) ون. وايبري (Whybray .) وتومبسون (Thompson) تجعل من المشكوك فيه جداً أن نتمكن من استخدام الفرضية الوثائقية والتعديلات التي طرأت على تاريخ المرويات، للدفاع عن زعم بتاريخية المرويات في النصوص الموجودة في الأسفار الخمسة الأولى والتي تعود إلى تواريخ سابقة لتواريخ النسخ المنقحة، كما غيرت جذرياً الافتراض المتعلق بما هو قديم أو حديث في القصص العبرانية.

الدراسات الحديثة للتسلسل الزمني التي قام بها هـ . فولاندر (H. Volander) وليمخي (Lemche)، مثلاً، يبدو أنها تستلزم (على أساس البينات الخارجة عن نطاق الأسفار الخمسة الأولى) تحديد تاريخ اليهوهية في وقت لاحق لأواسط القرن الثاني قبل الميلاد. قصص الأسفار الخمسة الأولى يمكن أن تفهم بصورة أفضل على أنها قصص شعبية في يهودا قبل ٦٠٠ قبل الميلاد بقليل، أي معاصرة تماماً لحزقيال ـ اشعيا الثاني، ويصعب اعتمادها كمصدر تاريخي لأي فترة سابقة للملكية، ونادراً جداً ما يمكن اعتمادها كمصدر تاريخي للفترة الملكية، التي تعتبر فترة اضطراب تاريخي يعزل المضمون التاريخي لبنى الروايات التوراتية في التكوين ـ الملوك ٢، عن الفترات التاريخية التي تزعم لها.

عملية المراجعة التاريخية ـ النقدية لفهمنا للأسفار الخمسة الأولى، التي ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا، عمقت إتجاه تفكيك التاريخ التوراتي وأطلقت تحدياً أساسياً لافتراضات عديدة تمسكت بها الاتجاهات الرامية إلى إثبات تاريخ لإسرائيل على أساس التوراة، كما فعل نوث.

إعادة بناء نوث لتاريخ إسرائيل القديم وسعت فرضية ألت في اتجاه قبول تاريخ

متكيف مع تاريخ المرويات الذي ظنه قادراً على إعادة بناء تاريخ الفترة السابقة للملكية والعصور الملكية الأولى. وفي الوقت الذي أضعفت فيه منشورات أواسط السبعينات اتجاه ما يدعى بتاريخ الفترة البطريركية، فإن ثلاثة كتب نشرت بين ١٩٧٤ و١٩٧٧ هدمت تماماً نظرية نوث التي قامت على أساس تاريخية المرويات التوراتية مؤيدة بالقياس والمقارنة.

٤ـ تاريخية عصر القضاة

عام ١٩٧٤ نشر أ.د.هـ . مايز (A.D.H. Mayes) رسالته المنشورة عام ١٩٦٩، معدلة، وبذلك أثار تساؤلاً خطيراً حول الأساس التوراتي لاعتبار عصر القضاة حقيقة تاريخية. الهدف الأساسي لهذا الكتاب كان مراجعة البينات المقدمة لتأييد تصور نوث عن «الجماعة الدينية» ولإظهار عدم صحة هذه المقارنة. توصل مايز إلى استنتاج أن الروايات نفسها لا تقدم أي دعم إيجابي لافتراض وجود جماعة دينية في إسرائيل القديمة. وفي مسار إثبات حجته، تمكن مايز من صياغة أحكام عامة أضعفت فيما بعد قبول القول بتاريخية الروايات الواردة عن القضاة في العهد القديم. وجود إسرائيل كاملة (all Israel)، النقطة المركزية لقبول نظرية عصر القضاة نسبت إلى الروايات الأولى في سفر الاشتراع كما أعيد بناؤها ولم تكن فكرة أصيلة في الروايات نفسها، حتى يشوع ٢ـ ٩ (وقصصه عن غزو وفتح مدن منطقة بنيامين) أصبح مرتبطاً بغزو قامت به (إسرائيل الكاملة)، إنما في مرحلة لاحقة لنشأة الروايات. وعلى أساس التوراة، لم تقم أية سلطة مركزية قبل تلك المشار إليها في قصص شاؤل. كما لم يرد، ولو ضمناً، أن قبائل إسرائيل قد قامت بأي نشاط جماعي شاركت فيه إسرائيل كلها. ولذلك، يرى مايز أن من الخطأ الجسيم مواصلة الدفاع عن بنية موحدة لإسرائيل قبل الملكية. حتى أغنية دبورة، التي تلعب الدور الرئيسي في عمل مايز لإعادة بناء تاريخ إسرائيل، لا تعكس وجود أي فدرالية إسرائيلية في القرن الثاني عشر، بل إن مايز يحدد تاريخ القصيدة بأواخر القرن الحادي عشر ويربطها بانتصار في صراع مع تحالف كنعاني فلسطيني، هذا الانتصار الذي مكن قبائل المرتفعات الوسطى من الاتصال بالقبائل القادمة من الجليل، في معركة حاسمة حول جرزيل، قبل هزيمة إسرائيل في عفيق بوقت قليل. أحكام مايز السلبية قوية هنا بصورة خاصة. وأخيراً، ارتأى مايز أن رباط إسرائيل الوحدوي لم ينشأ عن تأسيس مملكة شاؤل، لأنه افترض مسبقاً وجود إسرائيل قبل شاؤل. وقد وجد مايز أن اتحادها لم يكن على شكل سلطة مركزية، بل تطوراً تدريجياً لعبادة يهوه المشتركة. وحاول شرح هذا بالإشارة إلى قادش، حيث توحدت بعض الجماعات القبلية غير المستقرة حول معتقد ديني مشترك. اليهوهية جاءت إلى يهودا عبر هجرة كاليب إلى الخليل (حبرون) من الجنوب، وإلى شكيم والقبائل الشمالية عبر هجرة قبائل وسط فلسطين.

بهذا الرأي، جارى مايز الأساليب التقليدية في تاريخ المرويات. ولهذا السبب، كان لاستنتاجاته أثر كبير في إضعاف فرضية نوث. وعلى أي حال، فرغم أنه قادر على إثبات عدم وجود أي بينة تاريخية حقيقية حول الجماعة الدينية إذا تم تحديد تاريخ أغنية دبورة في وقت مبكر، وحول أي وحدة قبل الملكية بين القبائل الإسرائيلية، فإن رأيه القائل بأن تحديد تاريخ لاحق «أفضل» غير منطقي، وهو ذاته قابل لنفس النقد الذي أثاره ضد نوث. فالتاريخ الذي أعاد بناءه قائم على ما جعلته قراءته لقصص التوراة يعتبره مناسباً، وليس على البينات. وأي قراءة أخرى، تؤدي بنا إلى بديل مختلف، بل ومناقض. لقد قدم ما يمكن أن يعتبر، في أفضل الفروض، سيناريو لا يبدو فيه بناؤه للتاريخ جذاباً وممتعاً فحسب، بل إن بعض الروايات التي اعتبرها قديمة تعسفاً، مثل أغنية دبورة تلعب دوراً رئيسياً في تاريخ أصول ونشوء إسرائيل، متابعاً ما يبدو مبدأ وقوع الأحداث في أفضل الأوقات ملاءمة، وعندما تستطيع تحقيق أفضل النتائج التاريخية، يعرض مايز بديلاً لآراء نوث، يفقد فيه وبحق نظرية الجماعة الدينية مصداقيتها، إلا أن رأيه بالكاد يزيد أهمية عن الانطباع بأن بناءً جديداً لا بد وأن يكون أفضل من توجه عرف خطؤه. ولكن، هل هو فعلاً أفضل؟ أم أنه مختلف فقط؟ وهل الترابط المنطقي الداخلي معيار للقناعة التاريخية، أم أنه معيار يلائم قصة جيدة أو فلسفة جيدة، تخبرنا عما لا بد أن يكون قد حدث أو يجب أن يحدث، بدل أن تبين شيئاً كان في الماضي.

أدى مايز خدمة كبيرة بشرحه المفصل عن عدم وجود بينة تاريخية على عصر القضاة، ويتوجب على المرء، وبكل إنصاف أن يسأل عن البينة على بنائه التاريخي كذلك. إظهار أن (إسرائيل الكاملة) مفهوم متأخر لا يمكن فهمه على أنه يوازي إظهار أن القبائل قد وجدت كحقائق تاريخية مستقلة في فترة ما قبل شاؤل. وبالمثل، فإن إظهار أن أغنية دبورة يجب أن تعتبر قد ألفت أواخر القرن الحادي عشر لا يقنعنا بأنها حقيقية. الاعتراض ليس في مجمله أن بناء مايز افتراضي، بل إن أسس بنائه مجرد توكيدات ناشئة عن تأويلات، في الوقت الذي لا توجد فيه علاقة قوية معروفة بين التأويلات والنصوص التي أولها، في الواقع، عدا عن ذاك الذي نجده في الافتراض بأن الترابط ملائم بشكل ما. وأخيراً، آراء مايز دائرية، وفي ذلك هو مجبر على الافتراض مسبقاً أن فترة مثل عصر القضاة قد وجدت بالفعل (رغم استنتاجه بأن لا معلومات عن هيكل توحيدي)، قبل أن يغدو القول بأن «الحوادث التوراتية» تناسب وقتاً سابقاً أو لاحقاً خلال الفترة السابقة للملكية، مقنعاً. وبالمثل، يؤكد مايز أن الملكية تفترض وجوداً سابقاً لإسرائيل، ولكن هذا ليس صحيحاً. مايز نفسه قد بيّن أن مملكة داود، إذا صحت تاريخيتها، كانت في هيكليتها دولة إقليمية، وعلى المرء أن يشتبه بالقول أن عليه أن يفهم إسرائيل كياناً منفصلاً عن الدولة وسابقاً لها، وبأنه يتوجب عليه أن يستنتج أن مملكة داود ـ التي لم تكن بذاتها دولة قومية ـ تفترض مسبقاً وجود إسرائيل.

إذا لم يفترض المرء مسبقاً وجود عصر القضاة أو أي عصر مشابه له، لا يعود واضحاً لماذا يفترض وجود مملكة داود أو شاؤل وجود إسرائيل؛ قصص الملكية الموحدة وحدها تفعل ذلك، ولكن هذه مسألة أدبية وليست تاريخية. هذا الاضطراب في الدراسات التوراتية الحديثة أثار التساؤل حول تعريف «إسرائيل» كأحد أكثر الأسئلة أهمية في مجال إعادة بناء تاريخ أصول إسرائيل. ومن المشكوك فيه، أن نقبل كلية أي تاريخ نقدي للأصول ما لم يتم التركيز على هذ السؤال الأساسي بوضوح. ببساطة: قبل أن نبحث في أصول إسرائيل بشكل واف، علينا أن نعرف ماذا تعني «إسرائيل» لأنه ما إن يثار التساؤل حول تاريخانية المرويات التوراتية، حتى نواجه مشكلة في فهم مهمتنا.

يعطي مايز أهمية كبيرة للعبادة المشتركة والديانة في يهودا والسامرة. اعتبار اليهوهية، كما يفعل هو، السبب الأصلي في نشوء أمة إسرائيل الإثنية، يجعلنا لا نتفاجأ بأنه يخلق صعوبة يتطلب تجاوزها افتراض أن الترابط الديني في إسرائيل قد تم قبل الاستيطان. قصص قادش تعطيه مضموناً قصصياً مستخلصاً من التوراة حول هذا الرابط الديني. ورغم ذلك، فإن أياً من أجزاء سيناريو مايز لا يعتبر ضرورياً أو مرتبطاً تاريخياً بأصول إسرائيل. وإذا كان مايز لم يبين أن نصاً واحداً هو في الواقع سابق للملكية أو يحتمل أن يؤرخ في عصر سابق للدولة، فكيف يمكنه أن يفترض مسبقاً أن الروايات أو علاقة إسرائيل باليهوهية يجب أن تكون مستخلصة من مثل هذه الفترة السابقة؟ والإصرار على هذا السؤال مشروع ما دام مايز يعتزم جعل اليهوهية لا عاملاً مساعداً فحسب، بل دافعاً أصلياً لوجود إسرائيل. مفهوم تماماً أن أي روايات يعود أصلها إلى عصر أصبحت فيه اليهوهية ديانة وحيدة في يهودا والسامرة قد تجعلنا نفترض مسبقاً أن اليهوهية كانت عاملاً أساسياً في وجود إسرائيل المركبة (إسرائيل الكاملة)، ولكن مثل هذا الاعتقاد لا يقدم بذاته بينة تاريخية حقيقية. كما لا يمكن بيان أن مثل هذا التصور عن «إسرائيل الكاملة» قد وجد في هذه المنطقة الجغرافية الواسعة قبل فترة ما بعد السبي. يؤكد مايز وجود أرضية دينية مشتركة لإسرائيل ويهودا ويرى بأن ديانة هاتين الدولتين قد تطورت لنفس السبب، أي لتوحيدهما عرقياً عبر تقيدهما باليهوهية (لأن قصص التكوين ـ الملوك ٢ في فترة السبي وما بعدها قد ذكرت هذا التطور). فعل مايز هذا على أساس تواريخ لاحقة من دون أن يبين أن قصص قادش تتعلق بإسرائيل ويهودا (وليس يهودا وحدها)، أو أن هذه القصص مستخلصة من فترة تسبق في تاريخها أي هيمنة يهودية على الشمال، أو أي فترة سابقة لسيادة اليهوهية في أي من الدولتين. ولهذا تبقى آراؤه دائرية.

يصبح من الواضح أن القيمة التحليلية لكتاب مايز عظيمة، ولكن بناه سابقة لأوانها، ربما أن الوصف الأفضل لها أنها، مع أعمال مازار ودوفوكس، استفزازية، وتظهر الحاجة إلى توجه جديد لبحث أصول إسرائيل. مثل مازار ودوفوكس من قبله، يعتبر مايز، وكيفما

اتفق، تاريخانية روايات العهد القديم من المسلمات، وفي الأقل بالنسبة لبدايات عهد الملكية، وقائمة أيضاً على أساس روايات شفهية سابقة لها. وكما بينا فيما سبق، لقد ضعف هذا الافتراض كثيراً منذ عام ١٩٧٤، وإلى حد كبير بفضل إسهامات مايز نفسه.

عام ١٩٧٦، تضمن دحض الباحث الهولندي سي.هـ .جي. دوغيوس (C.H.G. de Geus) لفرضية نوث عن الجماعة الدينية، مجموعة من البراهين التي ذهبت إلى ما هو أبعد من مسألة ما إذا كانت الجماعة الدينية اليونانية أو لم تكن مثلاً مشابهاً تماماً للرباط الديني الذي وحّد القبائل الإسرائيلية القديمة وأدى إلى تشكيل وعي قومي. أما كونها لم تكن مثلاً مناسباً أو صحيحاً فقد سبق أن بيناه بوضوح. كما حاول دوغيوس أيضاً تحدي تصور الاستقرار كتفسير رئيسي لأصول إسرائيل. وهنا هاجم نظرية ألت الأساسية.

استخدم دوغيوس في تحديه الشامل لتصور نوث عن أصول إسرائيل ثلاثة منطلقات، وبنى استنتاجاته على بحث أركيولوجي وتاريخي سلبي جعله يرى أنه لا يمكن إثبات أي غزو على أسس أركيولوجية. كما برهن على أن أصل الساميين الغربيين القدامى (العموريين) يجب أن يفهم على أنه زراعي مستقر، فلسطيني المنشأ. وأخيراً، برهن دوغيوس على أن توسع الاستيطان في المناطق الجبلية الوسطى لا يقدم دليلاً على غزو من الخارج، بل الأحرى أن يعتبر امتداداً محلياً للثقافة المدينية أواخر العصر البرونزي، أوائل العصر الحديدي.

كما ارتأى دوغيوس، على أساس البنيان الاجتماعي الملاحظ في المرويات التوراتية، أن النظام القبلي الأسرائيلي، الذي جعل الدارسين الأوائل يفترضون أصلاً بدوياً لإسرائيل، هو في الواقع متأخر نسبياً في تاريخ إسرائيل وقد نشأ فعلاً في الحقبة الملكية. واستنتج أن المرويات لا تقدم أي بينة تثبت أصلاً بدوياً لإسرائيل خارج فلسطين، كما أن أقدم هذه الروايات تجد جذورها في تصور «القبائل» ككيانات جغرافية ضمن فلسطين، وليس في أي أصل إثني واقعي، بل إن جذوره تعود إلى البنى والطبقات الاجتماعية والعائلات الكبيرة وأشكال التنظيم الاجتماعي التي تتوافق تماماً مع أصل زراعي لإسرائيل في فلسطين.

وأخيراً، ارتأى دوغيوس على أساس النصوص التوراتية ـ التي حللها بصورة تعسفية إلى حد ما ـ أن التصور التوراتي لإسرائيل غير الأهلية يرتبط بالفترة البطريركية. وقد حدد خلفية الفترة البطريركية مع العموريين في العصر البرونزي الوسيط وتصور أنها لم تكن غزواً لفلسطين بل تطوراً داخلياً في فلسطين نفسها. وحدة إسرائيل المتمركزة في المنطقة الجبلية في العصر البرونزي الوسيط، كانت، بنظر دوغيوس، وحدة إثنية مرتبطة بالعموريين ارتباطاً وثيقاً.

كدراسة مايز، كتب عمل دوغيوس مستقلاً عن المراجعات النقدية لتاريخانية

مرويات الفترة البطريركية والمراجعات الجذرية للتواريخ القديمة لروايات الأسفار الخمسة الأولى، ولهذا السبب كانت الجوانب التوراتية والتاريخية في عمله ضعيفة جداً ولا تعتبر بناء تاريخياً مقبولاً، لأن دراسته الخاصة اعتمدت بكاملها على تاريخية الروايات والقصص التوراتية وقبول تاريخ قديم لها. ولكن هجومه على المفهوم التأويلي للاستقرار والبراهين الاستفزازية العديدة التي أثارها حول الطبيعة المحلية لإسرائيل القديمة كانت إسهامات شائعة في الجدال اللاحق.

ومع نشر سلسلة من المقالات عن التاريخ الإسرائيلي عام ١٩٧٧ في كتاب «التاريخ الأسرائيلي واليهودي» حظي التحول التفكيكي في الدراسات التاريخية للعهد القديم بتركيز حاد. أكثر من نصف هذا المجلد الضخم عالج المرويات التوراتية والفترات التاريخية حتى الملكية الموحدة. هذه المساهمات كشفت إجماعاً على أن المعروف عن أصل إسرائيل هو لا شيء أو قليل، وأن من غير المحتمل أن تضيف المواد غير التوراتية كثيراً إلى ما نعرفه عن التاريخ السابق لأسرائيل، وأن المرويات التوراتية، هي في أفضل الفروض، مصدر غير مناسب للمعرفة التاريخية. مجالات الاختلاف، في الأساليب والاستنتاجات، بين مؤلفي هذا الكتاب، أظهرت بوضوح أن هذا التوافق لا يمكن اعتباره رأي مدرسة واحدة، بل إنه يمثل حركة واسعة الانتشار في هذا الحقل.

حقيقة أن الافتراضات المسبقة المتعلقة بالنصوص التوراتية والمصادر غير التوراتية قد اختلفت كثيراً وأن مؤلفي فصول الكتاب كانوا على خلاف حاد حول استنتاجات وتوجهات محددة تتعلق بمشاكل تاريخ إسرائيل، عززت قوة التقييم السلبي لأي تاريخ تقليدي يتوافق مع الخطوط التي اقترحها ألبرايت وألت.

من المؤلفين السبعة الذين ساهموا في بحث تاريخ إسرائيل السابق، ثلاثة (ميلر، مايز، م .كلارك) طوروا هيكلاً تاريخياً إيجابياً، رغم أنه غير نهائي، يقوم كلياً، تقريباً، على أساس تحليل متجذر في تاريخ المزويات وتاريخانية التوراة. وثلاثة (تومبسون، د .إرڤن، أ .سوغين) نأوا بأنفسهم بشكل حاد عن تاريخ المرويات وتساءلوا عن مدى ملاءمة اعتبار القصص التوراتية مرويات تاريخية، وفضلوا عليها كثيراً قصص التقاليد وأنماط الأدب الخيالي الأخرى. خمس من المقالات عالجت صراحة المصادر الأركيولوجية وغير التوراتية في هذه الفترات (و.جي. ديفر، تومبسون، ميلر، مايز، سوغين)، وكلها كانت مشككة في المحاولات السابقة للتوفيق بين المصادر التوراتية وغير التوراتية. ديفر (Dever) وحده، حاول أن يربط بين المكتشفات الأركيولوجية والمرويات التوراتية، في محاولة للدفاع عن تاريخية الفترة البطريركية. معظمهم، حاول وضع تاريخ غير نهائي قائم على التوراة، للفترات التي بحثوها، فيما أكد تومبسون أن لا قيمة تاريخية لتاريخ سابق لإسرائيل يمكن أن توجد في الروايات التوراتية.

مقالة جي.م. ميلر (J.M. Miller) عن احتلال إسرائيل للأرض، ذات علاقة مباشرة أقوى ببحثنا عن الأصول، وقد انطلقت من الحاجة إلى إعادة بناء أصول إسرائيل بعيداً عن الأسئلة البسيطة حول التاريخانية، وبعيداً عن استخدام البيانات الأركيولوجية والتاريخية لمجرد توكيد أو رفض التاريخانية التوراتية التي تقوم على أساس أشكال معدلة ذات تاريخ لاحق. وبعد مسح واضح ودقيق للمصادر الكتابية والأركيولوجية (الأكمل والأشمل منذ مراجعة ويبرت عام ١٩٦٧)، قدم ميلر ثلاثة استنتاجات مبدئية بلورت بشكل حاد وصحيح الموضوعات التي اهتم بها البحث التاريخي والأركيولوجي منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم: (أ) الطبقات الأقدم لروايات الغزو وقصص سفر القضاة ربطت قبائل إسرائيل، مبدئياً، بالمناطق الجبلية، أي أن هذه كانت مركز استيطانهم. وارتأى ميلر أن السيطرة الإسرائيلية لم تمتد إلى الأراضي المنخفضة في فلسطين ووسط وشمال شرق الأردن، إلا بعد تأسيس الملكية. هذه الملاحظة أصبحت قاسماً مشتركاً في فهم ما كانت عليه إسرائيل قبل الملكية في العديد من الدراسات التي تمت في العقد اللاحق والتي اعتبرت منطقة الاستيطان الجبلية الوسطى في العصر الحديدي الأول مطابقة فعلاً لإسرائيل. ألستروم وحده (وبذكاء) نأى بنفسه عن هذا الرأي. (ب) «لما كانت كل من القبائل ذات أصول خاصة وقد دخلت فلسطين في ظروف مختلفة ـ فعلاً، لأن التحول إلى القبلية نفسه حصل، إلى درجة ما، بعد الاستيطان في الأرض ـ فإننا لا يمكننا تحديد تاريخ للاحتلال الإسرائيلي» هنا، لم يعد ميلر إلى إثارة رأي ألت حول الأصول التي امتدت فترة من الوقت، فقط، بل إنه شكك ضمناً بتركيز الدراسات على أواخر العصر البرونزي ـ أوائل الحديدي، كفترة انتقالية، ويشجعنا على اعتبار العصر الحديدي الأول بكامله فترة انتقالية سابقة لظهور إسرائيل. وهو يضفي على أبحاث الأصول وضوحاً أعظم بقصره ملكية شاؤل على منطقة أفرايم، وبشكه في تاريخية القصص عن الملكية الموحدة في كتابه «تاريخ إسرائيل ويهودا» عام ١٩٨٣. (ج) «لمحات عابرة فقط من التاريخ القديم لكل قبيلة يمكن الحصول عليها من المواد التوراتية». استنتاج ميلر الأخير، هذا، حوّل أبحاث أصول إسرائيل بعيداً عن الحاجة إلى التعامل مع «إسرائيل كاملة» في محاولة إعادة بناء تاريخها، وشجع البحث في دراسات إقليمية وجغرافية. إسرائيل القبائل الاثنتا عشر والتي تشمل كل فلسطين كانت نتيجة حقبة لا تسبق الملكية وربما كانت تنتمي إلى فترة لاحقة لها. دراسة ميلر الموجزة لم تكن الأكثر شمولاً حتى اليوم فحسب، بل وكانت أيضاً ذات تأثير كبير. ومما لا شك فيه أن الأسئلة التي صاغها عام ١٩٧٧ قد سادت الأبحاث خلال الثمانينات وكانت ذات أهمية بالغة لعدد من الأعمال البارزة في هذا العقد.

ما يمكن وصفه بأنه المد المتنامي لدراسة قصص العهد القديم أدبياً خلال السبعينات، مثل دراسة د.م. غون (D.M. Gunn) لقصة داود، وجي. بي. فوكلمان

(J.P.Fokkleman) لقصص يعقوب وصموئيل، أضافت كثيراً لجهود الفصل بين قصص التوراة والتاريخ، إلا أن الاندفاع نحو تفكيك تاريخ التوراة بلغ ذروته عند نشر مراجعات كتاب هايز ـ ميلر عام ١٩٧٧. وبعد أربع سنوات نشر جي.و. رامسي (G.W.Ramsey)، مردداً آراء دوفوكس وتومبسون وميلر، خلاصة مفصلة ميسرة لهذه الحركة وأثرها على الدراسات التوراتية. عدم نهائية أي محاولة إيجابية لإعادة بناء تاريخ أصول إسرائيل كان ظاهراً في كل صفحة من هذا التقرير الجدير بالإعجاب حول الدراسات. ما لم يكن تاريخاً بات واضحاً. وفي الواقع، فإن التمييز في دراسات العهد القديم، بين ما نعرفه عن ماضي إسرائيل وما لا نعرفه، يمكن أن يعتبر تبصراً جديداً كسبناه بصرف النظر عن الإحباط الذي كان باعثاً له. حتى الأساليب والمصادر المتوفرة لتأريخ بناء عن إسرائيل القديمة باتت أوضح مما كانت عليه. ورغم ذلك، لم تبذل جهود باتجاه هذا التأريخ الجديد والثغرة البسيطة التي فتحها في مجال البحث بقيت حتى نشر مجلد هايز ـ ميلر عام ١٩٧٧، وظهور تاريخ سوغين عام ١٩٨٤. أسباب خمسة يمكن ذكرها لإيضاح هذه الفجوة: (أ) رد فعل قوي، وغالباً خبيث، ضد تكييف التاريخ التقليدي في دراسات العهد القديم، وخاصة دراسة قصص العهد القديم. (ب) ظهور رد فعل حاد في الأركيولوجيا التوراتية ضد الخضوع للدراسات التوراتية أو الارتباط الوثيق بها، احتجاجاً على التركيز المبالغ به على محاولات التوفيق مع الدراسات التوراتية للحفاظ على التاريخانية. (ج) نشوب جدال معقد بعيد المدى حول الفرضية الوثائقية أواخر السبعينات، وما زال مستمراً حتى اليوم، وهو هام جداً بالنسبة لفهمنا للتاريخ التقليدي وبالتالي مسألة علاقة القصص التوراتية بالتاريخ. (د) نشر كتاب غوتولد (Gottwald) «قبائل يهوه» الذي أوقع الاضطراب في البحث التاريخي عن بدائل سوسيولوجية أو أنثروبولوجية عند معالجة المسائل التاريخية. وأخيراً، (هـ) مواصلة التركيز، في مجال الدراسات التاريخية على مناهج الروايات والتاريخ الاستنتاجي، رغم الشك الكبير حول مشروعيتها وملاءمتها.

٥ـ البحث عن نموذج جديد لتاريخ إسرائيل

خلال السنوات الخمس الماضية نشر فيض ضخم عن أصول إسرائيل. ومجموعة كبيرة من هذه الدراسات تميزت بالابتعاد الواعي عن الافتراضات في شأن الغزو والثورة، كنمط لأصول إسرائيل، ومعظمها يمكن اعتباره إما مؤيداً لنظرية ألت عن الاستيطان، أو يقدم تعديلاً لما قدمه ألت. الاختلافات بين هؤلاء الدراسين في مجال الأساليب والاستنتاجات كبيرة، ويصعب على المرء أن يزعم وجود ما يشبه التوافق اليوم في هذا الحقل. رغم ذلك، هناك أرضية واسعة مشتركة.

خلافاً لمعظم الدراسات السابقة عن أصول إسرائيل، لا يبدأ هؤلاء بمراجعة مزايا

ومساوىء البدائل الكلاسيكية الثلاثة الموروثة عن الجيل السابق: الغزو، الاستيطان، الثورة، كنماذج لنشوء إسرائيل. وبدلاً من ذلك، اتخذوا نقطة انطلاق لهم، هي الأزمة التاريخية التي ولدها التفكيك المتسارع للتاريخ التوراتي والذي بلغ ذروته في مجلد هايز ـ ميلر «تاريخ إسرائيل واليهودية» عام ١٩٧٧. تاريخية الغزو القبلي المذكور في سفر يشوع، لم تعد معتبرة في أي دراسة من هذه الدراسات، ومعظمها يتجاهله من دون نقاش.

فرضية الثورة، من جهة أخرى، ما زالت تحظى باهتمام كبير. ليمخي شن هجوماً قوياً مدمراً على نظرية الثورة ولم يقصر اعتراضه على الاستخدام التعسفي المبتذل وضعيف التمييز للمواد التوراتية والتاريخية، بل وجه نقده الأشد ضد استخدام مندنهال وغوتولد للسوسيولوجيا والأنثروبولوجيا، وبصورة خاصة تصورهم للرعاة والفلاحين وسكان المدن في الشرق الأوسط. وعمل آخر أحدث، كتاب إي. فنكلشتين «أركيولوجيا الاستيطان الإسرائيلي» يختتم هذا الفصل العجيب السيء الفكرة والتمييز في تاريخانية العهد القديم، إذ بيّن، كما فعل ميلر في مقاله عام ١٩٧٧ أن البينات الأركيولوجية في مستوطنات العصر الحديدي الأول لا تقدم أي دعم لفرضية الثورة، لدى نفس الجماعات التي رآها مندنهال وغوتولد ثورية.

نظرية ألت عن الاستيطان السلمي للبدو من سكان السهوب، وحدها من النظريات الكلاسيكية، استمرت في الأدبيات الحديثة، ولكنها هي أيضاً قيد مراجعة هامة اليوم. هذه الدراسات الحديثة، منذ أواسط الثمانينات، تنحو منحى جديداً يبدو واعداً وينأى بنا بعيداً عن أي تاريخ قائم على أساس النظريات الهشة التي قدمتها الأبحاث التوراتية والأركيولوجية والتي اعتمدت بصورة مبالغة على التاريخية والآراء التوراتية، باتجاه تاريخ مستقل لأصول إسرائيل. ولتحقيق هذا الاحتمال، لم يعد البحث في أصول إسرائيل يهدف إلى التوصل إلى نقطة ما «ضمن تاريخ إسرائيل» يمكن فيها أن يتلاقى البحث التاريخي النقدي أو ينسجم مع تاريخانية التوراة، أي النقطة التي يمكن معها رؤية بحثنا في تاريخ إسرائيل السابق مؤيداً أو مثبتاً ـ ولو نسبياً ـ ما هو في التحليل الأخير تاريخ توراتي. وبدلاً من ذلك، يجب أن يكون هدفنا كتابة تاريخ لإسرائيل مستقل منهجياً عن التأريخ اليهودي لماضيها. ما إذا كانت بعض عناصر تاريخ التكوين ـ الملوك ٢ قد استمرت ضمن القصص الشعبي عن الحوادث السالفة في ماضي إسرائيل الحقيقي، يمكن إثباته إذا توفر لدينا أولاً تاريخ يمكن من خلاله أن نقارن القصص الشعبية وأن نحاول إيجاد مضمونها، إلا أن هذا البناء التاريخي الأساسي يجب أن يتشكل مستقلاً عن ذاك الذي يمكن أن يعطيها مضموناً ما. هذا التصور يشكل افتراقاً كبيراً عن فهم ألت لمهمته.

رغم أن ألت أدرك أن الهجرة البدوية الأصلية قد استمرت طوال العصر البرونزي المتأخر، وأن فترة الاستيطان استمرت طوال عصر القضاة وبلغت ذروتها في حقبة الملكية

الموحدة، فقد ارتأى أن تفسيره يثبت تاريخية عصر القضاة واعتبر أن تاريخ إسرائيل القديم يبدأ في ذلك العصر.

حول هذا الموضوع الرامي إلى التوفيق بين البيانات التاريخية والتاريخ التوراتي، تتركز أكثر المراجعات اليوم، متأثرة بعمق بالمناقشات التي تمت حول التاريخية في السبعينات. ونظرية جي.فان سيتر ومؤلف هذا الكتاب الرافضة لتاريخانية روايات الفترة البطريركية مقبولة لدى هؤلاء الكتاب. وأكثر من ذلك، يبدو أن قبول القول بتأخر الروايات التوراتية الموجودة والشك القوي بتاريخانية الروايات عن موسى ويشوع والقضاة، هو الآن في لب الأبحاث المعاصرة.

٦ـ الملكية الموحدة وأصل إسرائيل

سوغين وميلر، كلاهما يبدأ تاريخه لإسرائيل على أساس النقد التوراتي بالملكية الموحدة، ويجد في نشوء الملكية تناسقاً في القوى السياسية التاريخية كافياً لإيجاد ما يمكن اعتباره إسرائيل التاريخية. كلاهما يشدد على موضوع التاريخانية. سوغين يرى أن حقبة الملكية الموحدة في المرويات التوراتية تشكل حداً فاصلاً بين تاريخ مقبول تاريخياً والتاريخ الأسطوري السابق للروايات التوراتية التي تؤدي إلى الملكية، بينما يرد في تاريخ ميلر ـ هايز، بعد عرض مراجعة نقدية تفصيلية للمرويات القديمة ومواضيع التاريخانية والمعقولية، أن سفر القضاة يعكس «روايات حقيقية» عن أصول إسرائيل. ميلر أكثر شمولاً وانسجاماً في منهجيته النقدية ـ التاريخية من سوغين ويشكك جذرياً بالقيمة التاريخية للتاريخ التوراتي عن الملكية الموحدة، وعلى أسس النقد الأدبي والبنيوي نفسها التي تعامل على أساسها مع روايات الفترة البطريركية وموسى ويشوع والقضاة. مثلاً، يدرج ميلر قصص القضاة ضمن تصور للاستيطان الإسرائيلي في جبال فلسطين الوسطى. وبالفعل، هو بهذا معتمد على المرويات التوراتية وناقد لها، على أساس المعقولية والتاريخ التقليدي، وعلى أساس التوفيق المأمول مع المعلومات التاريخية والأركيولوجية. ميلر، كان بين الأوائل ممن قصروا مملكة شاؤل على الجبال الوسطى في أفرايم وأيدوا السمة الأدبية اللاتاريخية للروايات التوراتية عن نشوء الملكية، كما تبين بوضوح كبير في دراسات نوث وفوكلمان الأدبية الحديثة.

وفيمايرى سوغين وميلر، كلاهما، أن ملكية شاؤل وداود نقطة محوية في موضوع أصول إسرائيل، يبدي كلاهما تناقضاً واضحاً حول الملكية الموحدة، سواء بالنسبة لأصولها أو لطبيعتها، ويشدد على أن انفصال الملكية واستقلال يهودا وإسرائيل، من السمات الهامة والأساسية لهاتين الأمتين. يبدي سوغين هذا الرأي في بداية تعليقه على قصص داود، وكما بينا فيما سبق يشدد ميلر ـ هايز بوضوح على هذا التمايز والاستقلال

في عنوان كتابهما نفسه. وبهذا يلاحظان زيف مفاهيم «المَلَكية الموحدة» و «إسرائيل الكاملة» في مثل هذا الوقت المبكر بالذات، ويريان أن توحيد هذه الدول توسع شبه إمبريالي للمملكة الجنوبية. بهذه المراجعة التاريخية يظهر سوغين وميلر ما أراه تخلياً مفهوماً وهاماً عن قراءتهم النقدية للروايات التوراتية، الجديرة بالثناء فيما عدا ذلك. جهودهم لإعادة بناء تاريخ إسرائيل لم تعد تنطلق من أو تقوم على ما نعرفه، إذ هما في الحقيقة يركزان على إنقاذ عنصر هام في الروايات، أي إسرائيل كبرى، يحكمها داود وسليمان. والحقيقة هي أنه باختفاء شبح الشكل الأدبي والتاريخانية لا تبقى في الروايات التوراتية وحدها أي سمة مميزة تمكننا من تأكيد أي جزء رئيسي فيها. سمات الروايات نفسها ليست تاريخية ولا يمكننا افتراض تاريخانيتها أو حتى ملاءمتها في مجال البحث التاريخي. والبينات الخارجية لم تعد مجرد ترف بل ضرورة لا يمكن بدونها كتابة تاريخ لإسرائيل.

سوغين وميلر، كلاهما يتحدث عن المرويات التوراتية كمصدر أولي لتاريخهما، رغم أنهما حكما بأنها لا يعتمد عليها، وبذلك يعلنان تقيدهما بأسلوب ألت في مجال النقد التاريخي وبنقد نوث لسوء استعمال الأركيولوجيا التوراتية الذي حصل مراراً عبر محاولات خيالية لإعادة بناء تاريخ إسرائيل القديم وأصولها. وبالفعل، قال ميلر مراراً (ويستطيع المرء افتراض موافقة سوغين) بأن تاريخ أصول إسرائيل يمكن أن يكتب فقط على أساس نظرة تاريخية نقدية لتقييم المرويات التوراتية، مفترضين أننا منها وحدها نستطيع فهم ماهية إسرائيل وأن نحدد مدى التاريخ الذي نرغب في كتابته. وبهذا ميلر مصيب من دون شك. ورغم ذلك فقد أوضح ميلر نفسه أن المرويات التوراتية يجب أن تكون نقطة انطلاقنا لفهم كيف كانت إسرئيل التي نريد إعادة بناء تاريخها، إنما هي بالتأكيد مجرد مصدر ثانوي للبناء التاريخي نفسه. موضوع ما إذا كان بالإمكان أن يكتب أي تاريخ لإسرائيل، على الإطلاق، يجب أن يكون مركزياً في الأبحاث المستقبلية. سوغين وميلر يشكان بقدرتنا على قول أي شيء عن أصول إسرائيل اليوم.

يستنتج ميلر وسوغين أن ما يمكن أن نتعلمه من التوراة قليل، ولكنهما يركزان على واحد فقط من المصادر العديدة المحتملة، ذاك الذي يستخلص من الروايات اليهودية. وهناك أسباب عديدة لاستنتاج، بالاستناد لما أورده هذان الدارسان، أن خطوة رئيسية قد اتخذت في الدراسات التاريخية التوراتية المعاصرة، وهي أن المصدر الأساسي الذي اعتمد لدراسة تاريخ إسرائيل القديم (النظرات التاريخية وهيكليات سفر التكوين ـ الملوك ٢) يمكن اعتباره اليوم غير ملائم وذا فائدة محدودة في مجال كتابة تاريخ أصول إسرائيل.

هذا لا يعني إنكار كل علاقة تاريخية لهذه الأدبيات التاريخية المستخلصة من التوراة، لأن بعض عناصرها قد ثبتت فائدته، كما لا أود أن أوحي بأن بعض المرويات

التي ربما كانت أكثر جدوى تاريخياً، هي نفسها من نسج الخيال. والمرويات المتعلقة بالغزو الآشوري للسامرة والأحداث التي أدت إلى سقوط القدس لها أهمية خاصة. وأرغب، بدلاً من ذلك، في التشديد على ضرورة توكيد البينات التاريخية إما من مصدر مستقل عن الرواية نفسها، أو في الأقل، من مصدر معاصر لتاريخ تشكيل الرواية. مثلاً، روايات تعاقب السلالات الحاكمة، إلى المدى الممكن من إعادة بنائها، وربما سنوات حكم بعض الملكيات، تبدو مفيدة في بعض البيانات التاريخية. (رغم أنها ثانوية وتعتمد على مصادر سابقة). وما دام المرء يتذكر أن مثل هذه التاريخانية يصعب تطبيقها على أجزاء المرويات عن شاؤل وداود وسليمان والتي تصورهم كشخصيات أسطورية مؤسسة لسلالات ملكية وحكام عصر ذهبي. وبالمثل، شظايا الروايات عن الملوك الإسرائيليين قبل عمري (Omri)، والذين يقعون خارج إطار الهيكل السلالي، يصعب تاريخياً أن نزعم بأنها تاريخية. كما أن أي علاقة بين مملكة شاؤل والسلالة العمرية التي يسهل تحقيق تاريخها، تبقى موضع شك.

نجاح حركة تحدي التاريخانية يمثل افتراقاً متزايداً للتيار الرئيسي في دراسات العهد القديم التاريخية عن بعض التوجهات المحافظة السابقة التي مثلها س .هيرمان (S.Hermann) وجون برايت فيما كتباه عن تاريخ إسرائيل. وليس نفي سوغين وميلر لتاريخانية الروايات التوراتية المتعلقة بالحقبة السابقة الملكية في تاريخ إسرائيل (وكلاهما لا يفعل ذلك من كل قلبه)، ولا إصرارهما على أن تاريخ إسرائيل يجب أن يبدأ بالملكية (كلاهما، وخاصة ميلر، يشكك بتاريخانية العديد من الروايات عن الملكية الموحدة) ما يظهر هذا الافتراق. الأكثر أهمية هو أن التحول في المفهوم التاريخي ـ النقدي يوجد تعبير عنه في عملهما. وهذا غيّر أسس كتابة تاريخ إسرائيل اليوم.

استعملت تعبير «تفكيك» لوصف المسار الذي أدى إلى هذا التغير، ولتأكيد حقيقة أنه ليست استنتاجات المؤرخين المتعلقة بتاريخ إسرائيل القديم قد أصبحت أكثر نزوعاً إلى النقد فقط، بل إن المنهجية نفسها التي تحكمت بالدارسين الذين تعاطوا بتاريخ إسرائيل، خلال العقد ونصف الماضيين، قد تغيرت. عمل عظيم مثل كتاب دوفوكس «تاريخ إسرائيل القديم» لم يعد مجدياً لا لأن استنتاجاته خاطئة فحسب، بل لأن الأسئلة التي أثارها كانت خاطئة أيضاً. لم يعد واضحاً أنه كتب عن أصول إسرائيل التاريخية، وفي الواقع هو لم يفعل: إنه يتكلم فقط عن معقولية وإمكانية وجود علاقة تاريخية لتقاليد إسرائيل مع المراجع الخارجية العديدة التي تشير إليها. وهذه مهمة، مهما بدت دقيقة، تتعلق بتأويل وتفسير التوراة، وليست كتابة للتاريخ. وأكثر من ذلك، فإن مسائل التاريخانية والأحكام الخاصة بالعلاقة التاريخية والارتباط أساسية بالنسبة لعمل المؤرخين في مجال تقييم المصادر الأدبية، وهي أسئلة نقدية غالباً ما يكون توجهها سلبياً. إنها لا تقدم التاريخ، بل تهيء الأساس له.

٧ـ تركيب أركيولوجيا سوريا ـ فلسطين

د .إيدلمان (D.Edelman)، في أطروحتها، تقصر مملكة شاؤل، كما فعل ميلر، على جبال أفرايم ومنسى. وتحاول نسبة هذه المملكة إلى الاستيطان في العصر الحديدي الأول مباشرة، مقدمة بذلك دعماً أركيولوجياً لقراءة ألستروم للوحة مرنفتاح. دراسة ألستروم، عام ١٩٨٢، عن الديانة الإسرائيلية القديمة، تقدم كذلك دعماً لهذا الفهم لاسم «إسرائيل». والأكثر أهمية مما إذا كانت هذه النظرية بذاتها قابلة للإثبات، هو مدى فائدة فرضية ألستروم في تشكيل تاريخ فلسطين الأكثر تعقيداً، وفي الوعد الذي تحمله بالنسبة لفهم التوراة والديانة الإسرائيلية ضمن تاريخ كهذا لفلسطين. وكما فعل ليمخي عام ١٩٨٥، يشدد ألستروم على الطبيعة المحلية، غير الإثنية، لإسرائيل القديمة. ويمكن اعتبار عمل ألستروم وايدلمان ملحقاً ضرورياً لعمل ليمخي. وكما ورد في عمل ليمخي، فإن مسألة تحديد المكان الذي جاء منه المستوطنون الإسرائيليون بدقة، لم تحل بأي شكل كان، سوى بوصفهم بصورة عامة بأنهم محليون في فلسطين ولا يتميزون عن «الكنعانيين».

نظرية د .إيدلمان القائلة بأن الملكية نشأت عن الاستقرار في الجبال الوسطى خلال العصر الحديدي الأول، تجد جذورها في البحث الأركيولوجي الوارد في أطروحة ي .أهاروني (Y. Aharoni) عام ١٩٧٥ والمسوح التي قام بها في الجليل، وترتكز بصورة أقوى على أعمال م .كوشافي (M. Kochavi) وآي. فنكلشتين (I.Finkelstein) في الجبال الوسطى. الكفاءة التي تعالج بها العديد من مسائل التاريخ والتاريخانية تجعل هذا العمل مفيداً بصورة خاصة في مجال إيضاح فوائد ونقائص عمليات إعادة بناء تاريخ فلسطين القديم على أساس التوفيق بين البينات الأركيولوجية والمرويات التوراتية. وفي تحليل فرضيتها عن ملكية شاؤل القديمة، لا تقوم بعزل بعض حقب المرويات التوراتية فحسب، بل إن البناء التاريخي الذي تعيد تركيبه على أساس الحقيقة التاريخية المحتملة لبعض الهياكل السياسية المقارنة ـ المقتصرة على المرتفعات الوسطى، كما قال جي.م.ميلر منذ وقت طويل، متطور جيداً ومقنع. ولما كانت البينات الأركيولوجية، وخاصة تلك التي توفرها عمليات المسح، يمكن إعادة تركيبها سياسياً وزمنياً بطرق مختلفة، ويصعب تحديد نطاقها جغرافياً، فالآراء التوفيقية هي، في أفضل الفروض، معقولة ـ وهذا ما يلتبس عادة مع «الاحتمالية» التاريخية، حجة إيدلمان تعتمد على قدرتنا على ملاحظة ارتباط وثيق بين أفرايم والعصر الحديدي الأول والروايات الإسرائيلية. ورغم تكلف أبحاثها المتأثرة بالأركيولوجيا، فإن الجدوى النهائية لنظريتها تصمد أو تسقط على أساس المسائل الأبسط [illegible] التأريخية والتاريخانية.

بعض الصعوبات التي تحول في نظري دون الاتفاق مع أيدلمان على أن ملكية قد

نشأت عن الاستقرار في أفرايم في العصر الحديدي الأول هي: ـ (أ) إذا تابع المرء، كما تفعل إيدلمان بصورة عامة، التواريخ الحديثة المحددة لصموئيل ١ـ ٢، يجد فجوة مدتها ثلاثة إلى أربعة قرون تشمل فترة اضطراب سكاني في فلسطين، تفصل بين الروايات التوراتية والحوادث التي يفترض أن الروايات القديمة تشير إليها واعتبارات التقاليد السلالية تجعل هذا الضعف خطيراً. التواصل الضروري لهذه النظرية، بين ملكية شاؤل المفترضة والتطور السلالي في دولة السامرة، وبينهما وبين «إسرائيل» المرويات التوراتية الحالية، هو تواصل مدعم بتواصل خيالي، أو في الأقل متخيل، مع سلالة داود الأسطورية في دولة مجاورة. (ب) رغم توافقها مع ألستروم على رفض التمايز العرقي الكنعاني ـ الإسرائيلي، فإن إيدلمان لا تهرب من المعادلة المفترضة (التي قال بها الدارسون الإسرائيليون من أهاروني إلى فنكلشتين) بين مستوطنات المرتفعات الوسطى فى العصر الحديدي الأول وأصل الدولة التي عرفت بعد فترات طويلة لاحقة في المرويات وفي السياسة الدولية باسم إسرائيل، والتي كانت عاصمتها السامرة. هذه المعادلة، حتى مع الاعتراض على أي تماثل تبسيطي مبالغ فيه بين مستوطنات العصر الحديدي الأول قبل شاؤل مع «إسرائيل» تبقى عرضة لارتباط مزدوج غير مرغوب فيه: شاؤل مع الهياكل السياسية لمستوطنات العصر الحديدي الأول، ومشيخة شاؤل مع دولة السامرة. كلاهما مستخلص من روايات توراتية بدائية منتقاة يصعب اعتبارها مستقلة. (ج) الشكوك التي تثيرها هذه الملاحظات تتعزز عندما نلاحظ أيضاً أننا نفتقر إلى أي بينة مباشرة (وبالتأكيد ضرورية) على مسار الاستقرار الإقليمي في المرتفعات الوسطى قبل تأسيس السامرة خلال العصر الحديدي الثاني. (د) تأكيد وجود كيان سياسي يدعى «إسرائيل»، كما تفعل إيدلمان، في العصر الحديدي الأول (حتى ولو كانت مشيخة أو ملكية) يخلق صعوبات ضخمة في مجال إثبات التواصل السياسي. هذه الصعوبات ذات شقين: تواصل مع دولة السامرة في الحقبة الآشورية والوحدة مع المستوطنات القديمة في الأقاليم الأخرى (مثل جرزيل والجليل الأعلى) وخاصة مع الاستقرار في العصر الحديدي الثاني. ومهما كان التعبير عن هذه الارتباطات حكيماً فإنها تبقى ضمن نطاق الزعم. ونسبة مشيخة داودية مفترضة إلى الخليل وشمال النقب لا تلقي ضوءاً على مشاكل التواصل السياسي رغم ما تقدمه من عون لتجاوز مسألة التاريخانية ومبررات الشمول التي تدعمها المعقولية.

المشكلة الأعظم مع جميع هذه النظريات التوفيقية تثير التساؤل الهام حول التأريخ الحديث لإسرائيل القديمة: العلاقة الانفعالية بين الأدب التوراتي والبحث التاريخي. والمرء لا يستطيع إلا الشك بأي «مجموعة معلومات موثوقة» مزعومة. ما تبقى من نظرية مدرسة ألبرايت في الخمسينات والستينات، تصور دولة أو مشيخة لشاؤل أو داود، مجرد لغو تاريخي، ويحمل قليلاً من الشبه لإسرائيل التي نعرفها من المرويات أو الحقائق التاريخية

التي يمكن استخلاصها من الأركيولوجيا. البنى التاريخية تقوم على الأبحاث وليس على المنهجيات النظرية، ويجب أن تسند إلى البينات الثابتة كي تصبح مقبولة تاريخياً. التاريخ يتعلق بالطبيعة وليس بما وراء الطبيعة. فإذا كان إضفاء التاريخانية على مجمل المرويات التوراتية أو على أي جزء محدد منها ممكناً، وجب علينا أن لا نستجيب لإغراء تبني منظور مستخلص من ذلك الشكل الشامل نظرياً ولا من أي جزء منه لا تثبت تاريخيته بذاتها. هذه البنى المنطوية على مفارقات تاريخية مثل مملكة شاؤل وأنها كانت تمهيداً لملكية داود أو تلك التي وجدت جذورها في المرتفعات الشمالية مرفوضة بالحدس ولا تدعمها أية بينة: وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الفائدة التي نستخلصها من نسبة أي تمركز سياسي يلاحظ في المرتفعات خلال العصر الحديدي الأول إلى شاؤل؟

٨- الإيديولوجيا والتأريخ التوراتي

المسألة ليست نقص البينات ولا ما إذا كان تاريخنا سيكون سميكاً أو رقيقاً. الموضوع الأساسي هو طبيعة المسائل التاريخية نفسها. وهذه لم تعد تسأل عما إذا كان التأريخ التوراتي مما يمكن إعادة بنائه، بل كيف نصف أصول ونشوء إسرائيل التي نعرفها من هذه المرويات. ومثل هذا التاريخ لا يمكن استخلاصه من التوراة نفسها، ويجب أن نفهم المرويات على أنها مسار تاريخي متعرج، هذا التغير في التوجه أثّر كثيراً على الأبحاث الحديثة المتأثرة بالأركيولوجيا والجغرافيا، حول أصول إسرائيل في منطقة المرتفعات الوسطى. ورغم الاعتماد على عمل ألت التأسيسي، والافتراض أن إسرائيل وجدت منذ عهد الملكية الموحدة، يبقى أساس التقييم النقدي منفصلاً عن التوراة، في تاريخ نقوش وحفريات وأقاليم فلسطين. هنا يكمن تاريخ أصول إسرائيل - ويصل ذروته، لا بدايته، في الروايات الإسرائيلية.

عمل جي.غاربيني (G.Garbini) الميسر الحديث يعكس هذا التغير في النظرة ويحاول تأييده وتبريره، ولكنه لا يحاول معالجة المسائل بشمول، فكتابه، قبل كل شيء، مجموعة من المقالات المستقلة عن بعضها في الأصل، كتبت خلال الثمانينات وتتعلق بموضوعات عديدة مختلفة. ورغم أنها نشرت عام ١٩٨٦ (وروجعت عام ١٩٨٨) فقد كانت نقطة انطلاقها أواخر السبعينات أوائل الثمانينات، وأكثر من ذلك، فقد كانت، عن وعي، عمل سامي معني بالتفاصيل اللغوية والتاريخية التي تشير إلى، وغالباً ما تحدد، ولكنها لا تشتمل هي ذاتها على نظرية ما. ورغم ذلك، فالقضايا التي يثيرها غاربيني جعلت الأبحاث حول أصول إسرائيل تتجاوز أعمال سوغين وميلر، وتؤكد على المنهجية اللازمة للانطلاق نحو وضع تاريخ جديد لأصول إسرائيل. ويمكن أن يتعرض المرء لإغراء شديد يجعله ينازع في عرض غاربيني الفظ للدراسات التوراتية الحديثة من نوث إلى

هايز ـ ميلر عام ١٩٧٧، وتفسيره المفرط الحساسية (أحياناً) للمرويات التوراتية وخاصة فيما يتعلق بما يعتبره الدوافع «الإيديولوجية» للأطر المعدلة اللاحقة التي دمج فيها عدد من المصادر المختلفة. ورغم ذلك، لا يمكننا الاعتراف بجدوى توجه غاربيني القائل بإعادة تقييم تاريخ إسرائيل القديم، بمعزل عن الدفاع ذي البواعث الإيديولوجية، عن تاريخ مستخلص من التوراة.

رأي غاربيني القائل بوضع تاريخ لإسرائيل القديمة بالاستقلال عن المرويات التوراتية لا اعتراض عليه. ليس لأنه لا توجد بينات حول أي فترة توراتية قبل عصر الملكية فحسب، بل أيضاً لعدم وجود أي أساس ـ سوى النظري ـ لدعم التسلسل الزمني. يبدو غاربيني منطقياً في معالجته للعصور القديمة المزعومة، ليس لأنه يرفض الفترة البطريركية فحسب، بل ولأنه يعترف، مثلاً، بأنه لا توجد بينات تثبت وجود القضاة ولا بينة مقنعة عن الغزو.

يدعي غاربيني أنه لا يعتبر أي رواية توراتية موثوقة تاريخية ما لم تأكدها بينة أخرى. وعلى أساس الملاحظات التي تسمح بوصف القرن العاشر قبل الميلاد كفترة استيطان وتوطيد للثقافة الفينيقية في فلسطين، وانطلاقاً من الحكم بعدم إمكانية وجود أي حكومة إقليمية قوية في ذلك الوقت، يقدم غاربيني تاريخاً مختصراً عن داود وسليمان، رغم أنه يدرك أن هذا لا يتضمن أي مادة تاريخية موثوقة، ويعتبر، حسب أفضل الفروض، في نطاق الاحتمال.

الفائدة الأكثر أهمية لمقالات غاربيني تكمن في تركيزه الواضح على الهشاشة البالغة التي يتسم بها تأريخنا الحديث لإسرائيل، حتى بحثنا الفترات اللاحقة لحقبة داود. إعادة تقييمه لحكم عمري وفصله حملة شيشنق (Shoshnek) عن التسلسل الزمني التوراتي، وملاحظاته حول بينات النقوش عن ما يدعى باللغة العبرانية المتميزة عن الفينيقية (والتي توحي بتأثر جنوبي لاحق للحقبة الآشورية) ، وإدراكه للتحريفات الضمنية في الملوك ٢، والتقييم الشامل للإصلاحات اليوشيانية ـ كلها تدعو لإضعاف ثقتنا بترجمة أي رواية توراتية تتعلق بالفترات السابقة للسبي، مباشرة إلى تاريخ.

تفكيك غاربيني للتاريخ التوراتي لا يقتصر على ملاحظات سوغين وميلر التي تؤكد أن الملكية الموحدة قد أوجدت قصصياً خلال الفترة التي يدعوها فترة السبي وما بعده، كعصر ذهبي يقارن بعهد آرثر في انجلترا، فهو يقول أيضاً بأن كل تاريخ إسرائيل القديم يجب أن يعتبر هيكلاً مصطنعاً شكلته دوافع لاحقة لأي بينة معروفة عن حوادثه. تاريخ إسرائيل الحقيقي، بنظر غاربيني، يبدأ بشظايا المعلومات المتوفرة لدينا عن سلالة عمري والنقوش القليلة الباقية من القرن الثامن إلى السادس قبل الميلاد. كما لا يجد غاربيني في المرويات التوراتية مصدراً مضموناً لتاريخ موثوق بعد ما يعتبره هو «السبي»: لأن الروايات

المزعومة عن التاريخ الإسرائيلي في الحقبة الفارسية تعتمد هي نفسها على الأوهام الإيديولوجية المستخلصة من فترات متأخرة كثيراً عن الحوادث التي يبدو أنها تعيد سردها. البنيان التاريخي الحاسم، بالنسبة لغاربيني، يجب أن يبدأ بعيداً عن وإلى حد كبير مستقلاً عنها ـ حتى وصولاً إلى الحقبة الهللينية. رغم أن عمل غاربيني أكثر إثارة واستفزازاً، إلا أنه يجب أن لا يصرف أنظارنا عن محاولاته الإيجابية في مجال إقامة هيكلية جديدة لتاريخ إسرائيل، ومعظمها يجب بحثه بجدية في أي دراسة شاملة. انتقى ثلاث مقالات ـ عن إبراهيم وعزرا والديانة الإسرائيلية لإيضاح المسائل التي أعتقد أنها الأهم.

في معالجته لقصص إبراهيم، يتابع غاربيني استنتاجات فان سيتر واستنتاجي بأن الرواية التي وصلتنا تعكس السبي البابلي في القرن السادس، وأكثر تحديداً يمكن تحديد زمانها بحكم نابونيدوس، كما يؤيدني ضد فان سيتر، في القول بأن تحديد الأصول العبرانية بإبراهيم في أور الكلدانية، توحي بوجود قصص عن إبراهيم، سواء كانت شفهية أو مكتوبة، قبل السبي، ويذهب غاربيني أبعد من ذلك ويقول بأن أصل قصص إبراهيم جنوبي، وبمقارنة الدور الذي يلعبه إبراهيم كجد أول لكل إسرائيل مع دور إسرائيل الجد الأول للدولة الشمالية والذي استبدلت قصصه بربط إسرائيل بقصص البطل يعقوب وأبنائه الاثنا عشر، يتضح أنها تعكس مرويات سلفية في نطاق جغرافي أوسع بكثير من فلسطين. استقلال عصر يعقوب عن قصص إبراهيم ـ وهذا معترف به منذ مدة طويلة ـ يمكن ملاحظته الآن بالربط الواهي بين إبراهيم وإسحق ـ ويمكن أن أضيف ـ وبين إسماعيل وعيسو. ويرى غاربيني أن أصل البطل السلفي إبراهيم، هو جد مجموعة قبلية تدعي «راحام» مشار إليها في نقوش موقع سينوس في بيسان والتي تعود إلى القرن الثالث عشر. وسبب دمج الروايات الذي أدى إلى امتياز قصص إبراهيم الجنوبية على قصص إسرائيل ويعقوب، هو تصور اليهود بعد السبي لأنفسهم كورثة سياسيين وثقافيين لجيرانهم الشماليين، ويمكن القول بأن هذا المسار قد بدأ مبكراً خلال حكم حزقيال إلا أن المؤكد أنه تم في عصر يوشيا.

هناك بعض الصعوبات التي تمنع توكيد صحة البناء الذي أعاد تركيبه غاربيني بثقة. الربط بين راحام القرن الثالث عشر وإبراهيم جنوبي في القرن السابع ـ السادس، بصرف النظر عن الدلالات التاريخية لتبني غاربيني لهذا التوازي المزعوم، يعكس أكثر من فجوة عابرة في البينات، الفجوة جغرافية وزمنية، الفجوة الجغرافية هي الأهم إذا أراد المرء أن يؤكد، مع غاربيني، استقلال ثقافة وتاريخ يهودا عن الشمال. وكذلك، فإن الفجوة الزمنية التي تزيد على خمسة قرون، لا يمكن تفاديها إذا كانت علاقة يهودا بالشمال قد بدأت مع حزقيال. وأكثر من ذلك، فالقناعة المتنامية لدى الدارسين بأن قصص إبراهيم هي نسبياً أحدث إنتاجاً من قصص يعقوب وموسى، تشكل أحد مظاهر نظرتهم إلى مرويات الفترة

البطريركية التي تشكل نقطة الانطلاق عند غاربيني الذي سيعاني بدوره من ضغط شديد ليقترح ارتباطاً ثقافياً مناسباً. جهود غاربيني الرامية لإثبات أصل جنوبي لقصص إبراهيم هي، بالتحليل الأخير، موضع شك ـ ولا تزيد إلا قليلاً عن محاولات تحديد مصادر الفرضية الوثائقية جغرافياً بتجاهل علاقة إبراهيم مع المرتفعات الوسطى في قصص رحلة التيه. وأخيراً، فإن وضوح التناقض الصارخ الذي أظهره غاربيني بين قصص إبراهيم ويعقوب يشوهه التعقيد الجغرافي في قصص يعقوب. ارتباط يعقوب مع شكيم لا يمكن إيضاحه بكامله بالافتراضات المتعلقة بتغيير موقع إسرائيل القديمة، وتصور أن الأصل البطريركي كان جنوبيا، نظري. المنهجية التي يعتمدها غاربيني بتركيزه التعسفي على بعض محتويات القصص واعتبارها أصلية لمجرد أنها اكتسبت، مع تراكم الروايات، وزناً أكبر، يجب أن تكون موضع شك، كما ينبغي توجيه نقد مماثل لمعالجته للوصايا العشر في قصص موسى، لأن كونها الآن مقبولة على نطاق واسع لا يخبرنا شيئاً عن تاريخ تأليف القصص، وكون قصص إبراهيم ويعقوب قد أدت إلى توافق يركز على جنوب فلسطين لا يعكس أكثر من النظرة الموجودة في أشكال لاحقة، لأن عدداً قليلاً من قصص الفترة البطريركية ـ وحتى قصص موسى ـ يشتمل على معالم جغرافية تتلاءم مع مضمون القصص.

عدا عن قصة تجوال إبراهيم وأدبيات التيه، تبدو المواقع الجغرافية، بشكل عام، سمة مشتركة لمجموعة من القصص أو تحديداً نهائياً لبدايتها. بعض القصص المحددة جغرافياً تعكس أسماء مواقع مختلفة ضمن منطقة أوسع ـ حران ـ أور، جرار ـ مصر، برية شور في بئر السبع وفدّان آرام ـ فدّان النهرين، وأخرى لا تخضع بسهولة لإيديولوجية غاربيني اليهودية (دمشق سفر التكوين ١٥). بالإضافة لذلك، بعض القصص تأتي بإبراهيم من الجنوب (التكوين ١٤)، إنما بصورة ثانوية وكحصيلة لتواتر الروايات. النظرية الشعبية القديمة عن الارتباط بالمكان، هي كما أعتقد غير ملائمة أبداً لبحث عن قصص إبراهيم، ويمكن بأي حال أن يكون العديد من هذه القصص قد أصبح مرتبطاً بمواقع ومناطق غير مألوفة إلى المدى الذي يمكننا من تحديد مواقع أو مناطق الأصول. وبهذا يخلط غاربيني بين عالم الرواية بعد تطويرها والأصول الفعلية. بهذا البحث العام عن قصص إبراهيم يبلغ غاربيني أقوى حججه عندما يلفت النظر إلى التعقيد البالغ في المرويات، وأضعفها عندما يحاول التوفيق وتحقيق الانسجام بين المرويات التاريخية بواسطة فرضيات إيديولوجية.

معالجة غاربيني لقصة عزرا، ربما كانت الأكثر استفزازاً بين إسهاماته العديدة في هذا الكتاب. وبسبب اهتمام غاربيني بالمهمة الإيديولوجية للمرويات التوراتية حظيت براهينه على الطبيعة الخيالية لسفر عزرا باهتمام مركز. تحديده لتاريخ العمل بعام ١٥٩ قبل الميلاد ومحاولته تعريف «قانون» عزرا بأنه «مخطوط المعبد» حظيت باهتمام كبير كذلك. ولما كان الكثير من هذا الرأي يشكل محاولة لاعتبار إنشاء قمران نتيجة لصراع

طائفي، بدعم من وثيقة دمشق وشظايا المعلومات عن الكاهن الأعلى الكيموس (Alcimus) وإصلاحه اللاهوتي، فإننا نبقى تحت رحمة التأويلات التوراتية التي تقرن بعض المهمين مثل «معلم الحق» و «الكاهن الشرير» مع شخصيات تاريخية. تعريف غاربيني لعزرا بأنه الكيموس خيال ذكي، إلا أنه غير مقنع. البراهين الأقل دقة التي يقدمها لتأخير تاريخ سفر عزرا من جهة، والقدم الأكثر لإيسدراس الأول من جهة أخرى، والتي يمكن مقارنتها ببحثه عن العلاقة بين سفري الأيام والملوك، أكثر قيمة بسبب تصوره لعلاقاتهما كتعديل مستقل إيديولوجياً، وليس رواية مباشرة مستقلة. وبأي حال، فمثل هذه النظرة يجعل تحديد الانحراف الواضح في الرواية، سواء كانت شفهية أو كتابية، مستحيلاً، وأي ربط بين المحتوى والمحيط محيراً. استخدام مثل هذه المواد لإعادة بناء تاريخ الحقبة الفارسية المتأخرة مستبعد تماماً، ولكننا لن نكون على أرضية أكثر ثباتاً عندما نستخدم الملوك ٢ وسفر الأيام لإعادة بناء تاريخ دولة يهودا القديمة وإسرائيل.

أجد تقييم إسهامات غاربيني في تاريخ أصول وتطور اليهوهية صعباً. استنتاجه الأولي يقول بأن عبادة يهوه يجب أن تفهم على أنها تطور محلي ضمن الديانات الفينيقية ـ الكنعانية. وحدانية اليهوهية في العهد القديم تفهم على أنها إنتاج الطبقة الكهنوتية المقدسية في الفترة التالية للسبي، وعبر تخيل للأصول تؤسس إيمانها بنطاق خارج فلسطين وتعتبر ذلك الإيمان منافياً للتقاليد المذهبية الفينيقية لدى السكان الأصليين. هذه الاستنتاجات تذهب بعيداً في مجال إيجاد إطار توفيقي لفهم معظم المرويات التوراتية والبينات الأركيولوجية وآثار النقوش في فلسطين. وفي أي حال، هنا صعوبات تحول دون قبول التبسيط المتناهي على جانبي نظرية غاربيني. من الجهة التوراتية، فإن عرضه «الديانة العبرية» من العهد القديم ككل، يخلق شخصاً من القش، كي يبرهن على أساسه على وجود إيديولوجيا تعكس وبقوة ما هو في الحقيقة تأليف خيالي: «الوحدانية التوراتية». هذا المفهوم نسب بصورة عامة، ومنذ وقت طويل للمرويات في تاريخ التأويل المسيحي واليهودي. توكيده على أن «السبي» يشكل حداً فاصلاً لتطور هام خلال فترة تحول جذري، يبقى مفتقراً للتأييد من هذا الخط الأساسي في مجال التأويل. وهذا يمكن غاربيني من وصف طبقة اجتماعية كهنوتية في القدس بعد السبي، بأنها قوة خلاقة تقف وراء هذا التغيير. ورغم ذلك، لا يمكن تفسير «السبي» مباشرة بأنه حقبة تاريخية ضمن تاريخ إسرائيل، لأنه مفهوم إيديولوجي لإسرائيل عن ذاتها. جهلنا الشامل تقريباً، وحده أتاح افتراض دور رئيسي له في التاريخ. ونحن نركز هذا على أهميته الأدبية واللاهوتية، هذه الأهمية التي أضفاها عليه فلاسفة عظام في الحقبة الفارسية وبدايات الحقبة الهللينية، وهم كانوا كتاب النصوص التوراتية وشروحها.

وتدعونا الحاجة لتوجيه سؤال أكثر تحديداً عما كانه دور السبي في الواقع: في

الماضي الحقيقي كما في الماضي المتصور لأولئك الذين شكلوا المرويات وقبلوها، والماضي المختلق الذي نشأ عن الروايات نفسها. مثلاً، هل كان لفترة السبي دور مؤثر على تشكيل ما يدعى بفترة ما بعد السبي في أي وقت سابق للدمج الشامل للمرويات في أواخر الحقبة الفارسية؟ هذا السؤال هام لأنه افترض أن شمول المرويات أعطى مفهوم السبي القدرة على تحديد معنى جديد لبدايات إسرائيل، وقدم لأول مرة تصوراً لشعب فلسطين كشعب واحد. بدون الإيديولوجيا الوهمية اللاحقة يختفي السبي نفسه من التاريخ كحقبة هامة في تشكيل إسرائيل. وبدونه أيضاً، لا يكون دور اليهود الذين عاشوا فعلاً في بابل جوهرياً أكثر من دور أولئك الذين عاشوا في نينوى أو اليفانتين (Elephantine). وبالفعل، يتوجب على المرء أن يتساءل عما إذا كان مفهوم «العودة» مهماً كواقعة من الناحية التاريخية. وهل كان التعريف الذاتي في تعابير «عودة السبايا» مرادفاً ومزامناً لاعتبار أنفسهم يهوداً، ولذلك فهم «بقايا إسرائيل». بمثل هذا النوع من المضمون، يكتسب اقتراح ليمخي بأن «نشطب السبي»، باعتقادي، مضامين قوية تشجع على بحث تاريخ نقدي لفلسطين وإسرائيل القديمة.

غاربيني لا يدافع، في أي مكان، عن الوحدة الإيديولوجية أو الثقافية للروايات المختلفة التي تشتمل على نظرته إلى «العهد القديم ككل» في أي حقبة مبكرة، وكتابه هو نفسه عن تاريخ تشكيل المرويات يجادل بعنف ضد وجود نواة قديمة لهذه الأرثوذكسية، سواء كان ذلك في الأصول الكهنوتية أو النبوية أو الربانية القديمة (Preto-rabbinic). ويتوجب على المرء أن يتساءل عما إذا كان غاربيني في حماسه لتعريف بعض الإيديولوجيات الدينية ـ السياسية بأنها عوامل نشوء المرويات التوراتية، لم يقدم لنا نظرة مشوشة للعهد القديم ركزها في عقول كهان القدس. مثل هذه النظرة لم توجد ولا يمكن إثبات وجودها (كالكهان أنفسهم) قبل حقبة المعبد الثاني، وربما ليس قبل الحقبة الهللينية، ومع ذلك فإن الكثير من التمركز المذهبي يجب أن يعزى إلى كهان القدس مجاراة ليوشيا سفر الأيام وإزدراس ١، كموطن لنشوء هذه التعابير الدينية المتميزة باعتبارها يهوهية طارئة، إذ لا يمكن وضع حد فاصل بين الهنوثية (عبادة إله واحد مع الاعتراف بوجود آلهة أخرى) والتوحيد الشامل، بصورة حاسمة، رغم أن المرء قد يدعي أن مفاهيم السبي وكهانة القدس قد لعبت دوراً هاماً في مجال تشكيل كل منهما وتطوره. ما يشير إليه غاربيني على أنه «التوحيد اليهوهي» لا يعتبر معلومة تاريخية ثابتة عن الديانة الإسرائيلية معبرة عن «العهد القديم ككل» رغم أنها تظهر كتأويل لاهوتي في دراسات العهد القديم. «التوحيد اليهوهي» (كأن التوحيد الحقيقي يحتاج لمثل هذا التحديد) مستخلص تاريخياً من هذه التوجهات الثلاثة المتميزة، والأفضل أن يعتبر نتاجاً إيديولوجياً للمفهوم اللاهوتي الحديث عن «العهد القديم ككل» بدلاً من اعتباره فهماً للمرويات نفسها. مثلاً، زكريا

١٤:٥، رغم تأخره، ما زال يعتبر نتاج مفهوم هنوثي ونظرة عالمية. وكذلك، التثنية ٣٢: ٨ف. LXX، باعتبارها يهوهية كسفر التثنية و LXX تجعل يهوه تابعاً لإيلوهيم باعتباره ابنه. وهذا يراه غاربيني، من دون برهان، مماثلاً لما يحدث في حلقة بعل في أوغاريت ويقترح ليهوه دوراً مماثلاً لآلهة الأمم الأخرى في محاولة منه لعرض تماثل مع دور يهوه مع إسرائيل. وفي أي حال، إذا قرئت هذه النصوص ضمن إطار «العهد القديم ككل» لأدى ذلك إلى اعتبار يهوهية سفر التثنية وزكريا غير قابلة للتحديد، ما لم تكن مرادفة للتوحيد اليهودي عند غاربيني. وهذا بالطبع ما لا يدعيه غاربيني، ولا أعتقد أن القول بأن الفوضى التي خلقها هنا غير مقصودة، ينطوي على أي ظلم.

لسوء الحظ، هذا يخفي أيضاً مظهراً هاماً للمرويات قد يكون ذا أهمية عظمى في مجال فهم التطور التاريخي للحقبة الفارسية الأولى، والتوحيد. هناك نصوص عديدة في التوراة تعكس درجات مختلفة من التعددية والهنوثية والتوفيقية. وبعضها، كتلك التي في الملوك ٢، خلافاً لما ورد في زكريا ١٤ والتثنية ٣٢، تصور الأفراد والجماعات ـ وحتى إسرائيل ككل ـ يمارسون ويدعون إلى معتقدات دينية تمثل الحد الأدنى من مفاهيم المؤلف الدينية. ونصوص أخرى توحي بأن مفاهيم المؤلف نفسه توحي ضمناً بنظرة عالمية تعددية وهنوثية وتوفيقية. هذه النصوص تعكس التعديلات التي طرأت على المرويات التي تلقيناها، ولا فقرة توضح هذا أفضل من اللاويين ١٦: ٦ـ ١١ عن عزائيل، الإله الصحراوي التابع ليهوه.

وجود مثل هذه النصوص وتلك التي في زكريا والتثنية بحاجة لإيضاح. ويصعب كثيراً أن نبرهن على أن هذه النصوص مجرد «شظايا من الماضي»، أي أنها لم تعد ترسبات وجدانية من الماضي الذي تضمنته الروايات من دون قصد رغم محاولة عرض «إصلاح ديني مثالي، هدفه الوحيد إظهار حقيقة نظرة دينية معينة». فالواضح تماماً أن العديد من هذه النصوص نفسها تهدف لإظهار حقيقة نظرة دينية معينة، وأن مثل هذه التصورات الدينية ظلت مقبولة لدى الجامعين والمنقحين اللاحقين. تعددية التصورات الدينية التي يعكسها العهد القديم ظاهرة لا في المراحل القديمة لميثولوجيا وأدب شعبي قديمين فحسب، بل تكمن في لب المرويات الجماعية، وهذا ما أراه اختياراً واعياً من كتاب الحقبة الفارسية الأخيرة، ولا يمكن لأي جزء أن يساعد على تفسير منشأ التوراة الكاملة، وفي هذه المرحلة المبكرة لا توجد مرويات شاملة تؤيد مثل هذه الوحدة التي تمكننا من الحكم على المرويات نفسها وتصحيحها. الأصح أن تعزى المقاطع التاريخية في تطور الديانة، إلى الغاية التي وضعت المرويات من أجلها، بعد تحقيق وضع معياري.

في وصف ما يدعوه المذهب الإسرائيلي ـ الفينيقي «السابق للسبي» الذي عارضه كهنة «ما بعد السبي» بعنف، يؤلف غاربيني مجالاً يمكن من الحكم بأن المرويات

موضوع الجدال عن الديانة الإسرائيلية، حقيقية. وفي أي حال، ينزع غاربيني الصفة التاريخية عن البينات غير التوراتية عن الممارسات الدينية في فلسطين خلال الحقبة الآشورية والصراعات الدينية المذكورة في التوراة، وينفى أنها ذات معنى في المراحل اللاحقة. التعددية الدينية ظاهرة في هجوم الأنبياء على التوفيقية التي أقر بها دارسون مثل ألستروم منذ وقت طويل. البينات الأركيولوجية وبيانات النقوش الأحدث عن مثل هذه التعددية في فلسطين لا تتوافق كثيراً مع وجود توفيقية إسرائيلية تقدم لنا معلومات تاريخية تمكننا من فهم تطور التوحيد في فلسطين. مع إدراك التعددية هذه نتوصل إلى تصور عدد الذين كانوا في فلسطين، واعتبروا أنفسهم من بقايا إسرائيل القديمة وربطوا أنفسهم بأسلافهم ـ الذين عانوا من الترحيل والسبي ـ وعكسوا في مروياتهم نصوصاً عن الارتداد إلى التوفيقية. تحديد الدافع الإيديولوجي للنص التوراتي، كما حاول غاربيني أن يفعل، لا يشكل بحد ذاته تفسيراً تاريخياً للنص، لأن النص لا يقصر حديثه على دافع إيديولوجي، في وصف ماضٍ حقيقي. فهو أيضاً يخلق رؤية للماضي، وبهذه النظرة إلى ما نعتبره مصدره وشكله الأصلي، نتابع تطور ما يدعى روح الشعب.

كون هذه الرؤيا صحيحة تاريخياً لا أهمية له. كما أنه ليس هاماً أن نؤكد تاريخية إسرائيل معاصرة وموجودة، إلا كمسار أدبي في تاريخ تحققت الرؤيا خلاله. النص يوفر لنا نافذة نطل منها على العالم الأدبي لكتّاب ومنقحي تاريخ المرويات ويمكننا من تصور فهمهم لماضيهم، ولا تدعنا نلمح العالم الحقيقي للكاتب إلا بشكل محدود ومشوش جداً. الأدب لا يترجم رأساً إلى تاريخ لمضمونه أو مرجعه. ورغم كثرة ما يقوله غاربيني عن الإيديولوجيا في الأدب الفلسطيني خلال الحقبة الفارسية، فالمصادر التي يعتمد عليها كأساس أولي لبناء تقديم القليل من التاريخ.

التاريخ المستقل للشعوب والأفكار الدينية المذكورة في التوراة يجب أن يقوم على أسس أخرى. الإيديولوجيا هي أحد دوافع تأليف الأدب، ومن المشكوك فيه أن تكون السبب الأهم. والمؤكد أن تلك الإيديولوجيات التي لعبت دوراً ليست واضحة ولا شفافة بحيث يحق لنا تصور تاريخ ما يدعى بحقبة الهيكل الثاني في فلسطين، كمجرد انعكاس بسيط للنصوص التوراتية. وبدلاً من ذلك، نحن أولاً بحاجة لتاريخ مستخلص بصورة مستقلة قبل أن نتمكن من إدراك طبيعة ومضمون الإيديولوجيات الكامنة ضمناً في النص.


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الرابع
منطلقات جديدة نحو تاريخ مستقل لإسرائيل

١ـ مراجعة أنثروبولوجية لفرضية ألت عن الاستيطان

لكتابة تاريخ مستقل لإسرائيل القديمة، يجب أن نأخذ بالاعتبار ثلاثة أشكال مختلفة عن البينات المباشرة المستخلصة من المصادر الأولية لإعادة بناء تاريخ إسرائيل القديمة: (أ) الحفريات الأركيولوجية وتحليلها، تصنيف وتفسير الحقائق المستخلصة من الأركيولوجيا ونماذج الاستيطان القديمة في فلسطين المعروفة جغرافياً وإقليمياً. (ب) ثروة الآثار الكتابية القديمة المرتبطة مباشرة أو مداورة بفلسطين القديمة: الشعب، جيرانه، اقتصاده، البنى الدينية والسياسية، نمط الحياة والحوادث المعروفة. (ج) المرويات التوراتية التي تعكس صراحة أو ضمناً العصر الذي تشكلت فيه والذي يرسم تصور إسرائيل التي نبحث عن أصلها.

الأصل الأخير مفيد بالطبع، عندما نبحث أصل ديانة إسرائيلية معينة أو تقليداً محدداً. فالنص يقدم في الغالب، شهادة ظرفية مباشرة عن تاريخ إسرائيل في ذلك الوقت الذي تشكلت فيه الرواية أو انتقلت. والضرورة تدعو إلى التمييز بين ما تورده القصص التوراتية كحقائق وما تورده كرواية. مثلاً، هناك اختلاف كبير بين قصص الشعوب التي نعرفها من واقع حياتها السياسية مثل عمون، مؤاب، ادوم، مديان، آرام، والفلسطينيين والمصريين والآشوريين، والتي نعرفها من المرويات مثل الحوريين، والحويين، والجرجاشيين، والفرزيين، وحتى الكنعانيين والعبرانيين، أو الأماكن المذكورة في الروايات مثل عدن، وآرام نهرين، وجرار، وجاسان، وسدوم وعمورة وسالم وحتى حار سيناء، بالمقارنة مع الأماكن المعروفة فعلاً لدى المنقحين مثل القدس وجازر ومجدو وأريحا وعاي.

وكثير مما اعتبر عندئذ واضحاً هو بالفعل غامض. مثلاً، قبائل إسرائيل «الحقيقية» أو «التقليدية» ضمن عالم تشكيل المرويات التوراتية. الموطن له مضمون وشكل تاريخي. بالنسبة للرواة اليهود في القرن الخامس ـ الثالث، هل قبائل إسرائيل الاثنتا عشرة ـ هي بالفعل «إسرائيل» ـ حقيقة آنية أم ماضية؟ وإذا كانت من الماضي فإلى أي مدى كان هذا الماضي معروفاً؟ وهل كانت حقائق الحاضر قائمة على أساس مرويات الماضي وتفسيرها؟ أم أنها مرويات قديمة استحضرت لغايات إيديولوجية آنية، أو ربما لهدف مستقبلي؟ أو هي مثالية: تعكس رغبات وآمال من دون الاستناد إلى أي حقيقة قائمة، ماضية أو حاضرة؟

المصادر المتصلة بالوضع المادي في إسرائيل القديمة وإمكانية إعادة بناء تصور لذلك الوضع، ذات فائدة غير مباشرة في مجال إعادة بناء تاريخ إسرائيل، وتؤمن مع ذلك معلومات أولية مثل: جغرافية فلسطين، معرفة تاريخ وثقافة العالم القديم، وبصورة خاصة تلك المعلومات المتعلقة بالشعوب والحوادث ذات الصلة الوثيقة بنشوء إسرائيل. تقديم بينات ثانوية وغير مباشرة آخذ في التنامي في مجال الدراسات التاريخية والأنثروبولوجية الحديثة التي تتيح إمكانية المقارنة مع شعوب فلسطين القديمة، والدراسات السوسيولوجية التي يمكن أن نفيد منها لإيضاح البنى المتغيرة في المجتمعات القديمة في فلسطين في الألف الأول، ومن الضروري بالطبع أن نتعرف على بعدها الجغرافي والزمني في الحقائق التاريخية التي نحاول وصفها. الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية تقدم لنا نماذج لما قد تكون إسرائيل قد كانت عليه، أي مجرد نماذج وأشكال وليس مادة تاريخية. تقارب هذه النماذج هام جداً منهجياً، وينبغي أن نبحث عن نماذج من الشرق الأوسط، لا سيما من نفس مناطق فلسطين، وإذا أمكن من الحقبة القريبة من وقت نشوء إسرائيل. وكحد أدنى، يجب التحذير من أنه يتوجب علينا فحص مدى وملاءمة كل نموذج في كل حالة على حدة وأخذ نقائصه بالاعتبار عند التقويم.

كتاب ن.بي.ليمخي (N.P. Lemche) «إسرائيل القديمة» هام بالنسبة لهذا الموضوع الحيوي بالذات، ومما له أهمية خاصة، تخلي ليمخي عن نماذج الأنثروبولوجيا التاريخية والأسلوب الشفاف الذي يعرض به البيانات الأنثروبولوجية ليس كأشكال أو قوانين يجب قبولها أو رفضها، بل مجرد عناصر ضمن مجموعة من الاحتمالات التي تمكن من ترتيب معلوماتنا التاريخية الأكثر دقة وأهمية. كتاب ليمخي لا يحاول تقديم حلول للمسائل المتعلقة بأصول إسرائيل، بقدر ما يقدم وسيلة يمكن بواسطتها دخول متاهة عوالم الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا المتعلقة بفلسطين القديمة. غنى كتاب ليمخي لا يمكن أن يبالغ فيه. وأكثر من ذلك، فإن قدرة ليمخي على نقد الأدبيات السوسيولوجية والأنثروبولوجية تثير الإعجاب. وهذا الكتاب هو أول محاولة جدية، منذ مقالة ألت الأولية عام ١٩٢٥، تقول بوضع تاريخ لأصول إسرائيل بالاستقلال عن نظرة التوراة لماضيها، مراجعة ليمخي تعالج العديد من المسائل ذات العلاقة بالموضوع وهذا يستحق الاحترام. وفي الحقيقة، شأنه شأن كتاب ميلر ـ هايز «تاريخ إسرائيل ويهودا» يشكل ذروة مسار طويل في مجال المراجعة النقدية للتأريخ التوراتي. كتاب ليمخي، الذي نشر قبل مجلد ميلر ـ هايز بوقت قصير، يشكل تخلياً واضحاً عن الدراسات التقليدية في اتجاه تاريخ مستقل لإسرائيل.

دراسات كوتي (Coote) ووايتلام (Whitelam) وفنكلشتين (Finkelstein) الحديثة، تقوم هي أيضاً على أساس البينات غير التوراتية، على الأركيولوجيا ونماذج الاستيطان في

فلسطين. ولكن كلا هذين الكتابين ـ مهما قيل عن استخدامهما للبيانات المستخلصة من الأركيولوجيا والبنى التاريخية التي اقترحاها ـ يفترضان مسبقاً وجود إسرائيل المرويات التوراتية، ومثل م.نوث (M. Noth) وجي.أ. سوغين (J.A.Soggin) قبلهما، يبحثان عن إسرائيل التوراتية ضمن نطاق تاريخي وجغرافي محدد سلفاً بالإطار التاريخي التوراتي الذي جاء بعدها بوقت طويل. وهذا أكثر وضوحاً وتحديداً في قولهم (مثل ألت) بأن أصل إسرائيل يعود إلى مستوطنات العصر الحديدي الأول في المرتفعات الوسطى، خصوصاً بالمقارنة مع سكان المناطق المنخفضة من جهة، والأفق الزمني للعصر البرونزي المتأخر من جهة أخرى. جي.ألستروم، شأنه شأن ليمخي، يثير اعتراضات قوية ضد ثنائيات ألت الكنعانية ـ الإسرائيلية والبرونزي المتأخر ـ الحديدي الأول.

كتاب ليمخي مجرد بداية لهذا الاتجاه نحو التأريخ الجديد، وفي بحثه المبدئي لتاريخ أصول إسرائيل يقدم البراهين ضد افتراض مندنهال وغوتولد، غير المحدد وغير القابل للتحديد، بأن مجموعة كبيرة من الروايات يمكن تحديد تاريخها في عصر القضاة، بل ويتساءل: «في أي حقبة من تاريخ إسرائيل ظهور تصور لتاريخ قديم مشترك لدى شعب إسرائيل كله، كدليل للكتابة التاريخية في العهد القديم؟» وبالاستناد للمراجعات المعاصرة للتسلسل الزمني لأدبيات العهد القديم، ودراسات هـ . فورلاندر (H.Vorlander) والنقاد ومراجعي الفرضية الوثائقية المعاصرين، يتوصل ليمخي إلى استنتاج مفاده: «الشروط المسبقة لظهور مفهوم إسرائيل كوحدة، لم تتوفر أبداً قبل عهد الملكية». وأبعد من ذلك: «لا يمكن أبداً أن يكون مفهوم إسرائيل الموحدة قد وجد في أي كتابة تاريخية عن إسرائيل قبل السبي» ليمخي يدافع جيداً عن مواقفه، ورغم ذلك قد يضطر المرء لتعديلها. المرويات التوراتية لا، ولا تستطيع أن تزودنا بأساس واقعي لوجود «ملكية موحدة» في التاريخ. هذه فكرة أو تصور أدبي شائع في روايات «إسرائيل الكاملة» التي نشأت عن مواد روائية مختلفة وتعديلات لاحقة، جمعت لأول مرة في نسخها الأخيرة. وعلى المرء، لتحقيق التناسق التاريخي فقط (مهما بدا ذلك مربكاً في بداية الأمر)، أن لا يفترض مسبقاً وجود ملكية موحدة في الواقع قبل أن تتوفر لديه أولاً بينة مؤيدة ـ وهذا ما يفشل فيه فعلاً ـ أو كحد أدنى، تقييم تاريخي ونقد بنيوي للروايات الموجودة ويؤيد بقوة تاريخانية القصص عن «إسرائيل العهد الذهبي».

ويجب التوكيد هنا على هذا الموضوع المنهجي لأنه يشكل انهياراً للبراهين التي يحدد ليمخي تسلسلها الزمني في الصفحات التي تسبق استنتاجاته. ولست أشارك ليمخي القناعة بأن الأسفار الخمسة الأولى وروايات سفر التثنية بكاملها تقع في حقبة السبي وما بعدها. الاقتناع الثابت في رأي المراجع حول الفرضية الثنائية والنظريات المماثلة المتعلقة بالتاريخ الثنائي المزعوم، وحده يمكن أن يقود المرء إلى مثل هذه الاستنتاجات الشاملة.

رغم أن تحديد تاريخ متأخر نسبياً لعديد من هذه الروايات يبدو ملائماً وضرورياً، فإن أي تاريخ لاحق لسقوط السامرة عام ٧٢٠ قبل الميلاد هو ممكن نظرياً والفترات القريبة من حكم حزقيا ويوشيا تبدو مناسبة لهذه القصص.

ولا أريد في أي حال، جعل خلافي مع ليمخي حول هذا الموضوع الثانوي إلى حد ما، في شأن تاريخ المرويات، يغطي على تأييدي الصادق لمناهجه واستنتاجاته ملخصاً بشكل مركّز في المبدأ الذي صاغه في ختام دراسته: «أنا أقترح أن نرفض أن تقودنا القصص التوراتية، وأن نعتبرها مثل الأساطير الأخرى، غير تاريخية ومجرد مصدر يمكن، على سبيل الاستثناء، أن نتحقق منه في ضوء معلومات أخرى».

ويقدم ليمخي، كبديل للتأريخ التوراتي، مراجعة للتحول من العصر البرونزي المتأخر إلى العصر الحديدي في فلسطين، بالاستناد للمصادر الأركيولوجية. وفي هذه الناحية من توجهه، يبدو واضحاً أن ليمخي يتبع الخطوط الإجرائية العريضة التي رسمها ألت عام ١٩٢٥، وبالتحديد، النظرية المعروفة جيداً والقائلة بأن مقارنة التغيرات التي حصلت في فلسطين بين العصر البرونزي المتأخر والعصور الحديدية، تمكننا من رسم مسار ثقافة الدولة المدينية الكنعانية في العصر البرونزي المتأخر والتحول إلى دولة إسرائيل القومية في العصر الحديدي. تحليل ليمخي قاصر بسبب محدودية المسوح الأركيولوجية المتوفرة ـ خاصة ما تعلق منها بالعصر الحديدي ـ والقصور في التمييز الذي لوّث الأركيولوجيا الفلسطينية خلال الفترات الجزئية في العصر البرونزي المتأخر والعصر الحديدي.

ليمخي يحسن هذا الوضع عبر مراجعة حكيمة لآثار المواقع المحفورة. نماذج الاستيطان في العصر البرونزي، لديه، تقتصر إلى حد كبير على المراجعة العريضة التي قدمتها عام ١٩٧٩، ولسوء الحظ، فالفهم الحالي لنماذج الاستيطان في العصر البرونزي المتأخر قد تحسن قليلاً منذ نشر هذه الدراسة الموجزة، البحث الذي تم أوائل عام ١٩٧٠، وقد جاء معظم هذا التحسن من شرق الأردن، كما يلاحظ ليمخي، والعمل الحالي لإعادة بناء العصر الحديدي، من جهة أخرى، قد تحسن أكثر من أي شيء كان متوفراً له.

فهم ليمخي للتحول من العصر البرونزي المتأخر إلى العصر الحديدي، مثل بحث ميلر المشابه، يعكس الوعي المتنامي في الدوائر الأركيولوجية للتواصل الثقافي المتعدد (رغم اختلاف نماذج الاستيطان) بين فترات العصر البرونزي المتأخر والعصر الحديدي في فلسطين. ويلاحظ ليمخي بدقة أن التمييز الشائع بين ثقافة الكنعانيين والإسرائيليين لا مبرر له في سجل الأركيولوجيا حتى الآن. وهذا قاده إلى استنتاج تاريخي يشاركه فيه عدد من الدارسين وهو أن إسرائيل كانت محلية في فلسطين. وهذا، بحد ذاته، لا يشكل افتراقاً رئيسياً عن ألت كما قد يعتقد البعض عندما يقرأونه من خلال عيون نوث لأن البدو الرعاة

الذين اعتبرهم ألت نموذجة لإسرائيل السابقة، قد عاشوا في منطقة السهوب والمناطق الجبلية في فلسطين منذ بدايات العصر البرونزي المتأخر.

استنتاج ليمخي بأنه ليس هناك ماهو «كنعاني» حتماً في العصر البرونزي أو «إسرائيلي» حتماً في العصر الحديدي اللاحق ـ الملاحظة المقبولة برأي سوغين وميلر، وبصورة خاصة ألستروم ـ يبين بشكل مؤكد أن ثنائيات ألت لا تشكل منهجاً يوجهنا نحو مسألة أصول إسرائيل. هذا الفهم الواضح في دراسته عام ١٩٨٥ هو الذي قاده إلى عدد من التحسينات في كتابه عام ١٩٩١. هذه الملاحظة سبق أن وردت ضمناً في تشكك ميلر البالغ في إمكانية تحديد تلك الأصول بالاستناد لأي من المرويات التوراتية الأساسية. توكيد سوغين، غير الثابت، بأن تاريخ إسرائيل يبدأ بملكية شاؤل وداود، رغم تحذير ميلر، يختصر المسار التأريخي ويتسم بنفس الصفة الخيالية التي اتسمت بها التوكيدات السابقة التي جزمت بأن هذا التاريخ يبدأ بالفترة البطريركية. سوغين يرى أن قصص الملكية الموحدة تشكل علامة تحول في القصص التوراتي من أدب شعبي لا يعتمد عليه تاريخياً قبل قصص شاؤل وداود، والقصص التاريخية الموثوقة عن الملكية. ليمخي، من جهة أخرى، يبرهن بوضوح على الحاجة إلى التأكيدات والبينات غير التوراتية قبل أن تتمكن المرويات التوراتية من تزويدنا بأساس ملائم لإعادة بناء تاريخ إسرائيل.

هذا الموضوع يصبح واضحاً تماماً إذا دققنا في الأسلوب الذي اعتمده ليمخي عندما عالج التاريخ السابق للملكية وخاصة معالجته لِـ «عابيرو» العصر البرونزي المتأخر و «فلسطينيين» العصر الحديدي. قرار ليمخي بأن يأمل من «عابيرو» احتمال أن يكونوا أصل إسرائيل مجرد افتراض واع: فكرة تنتظر البينات. مراجعة م.ليفيراني (M.Liverani) الحديثة لتفسير رسائل تل العمارنة أكدت أن الـ «عابيرو» طبقة دنيا ناقمة ولاجئون، هربوا من القمع الإمبريالي المصري إلى المناطق الجبلية ليعيشوا لصوصاً وقطاع طرق ضد رواد طرق التجارة البرية. ويظهر أنهم استقروا أخيراً في المناطق الجبلية بعد حقبة تل العمارنة وشكلوا ـ بضغط من الفلسطينيين ـ هياكل سياسية من سلالات وعشائر أصبحت فيما بعد إسرائيل بموجب نظريات الترابط القبلي. هذه التغيرات تربط الـ «عابيرو» الذين نجدهم في رسائل تل العمارنة بالاستقرار في المناطق الجبلية أوائل العصر الحديدي، الذي يرتأي ليمخي أنه قد يكون شكل نواة شعب طور بعد وقت لاحق تقاليد قصصية غالباً ما تعرف تطابقاً بين تعبير «إسرائيليين» وتعبير «عبريم» الذي يبدو عرقياً. المهم بالنسبة لهذا التفسير هو الجهد اللازم لإيضاح لا التطور التاريخي من «عابيرو» إلى «عبريم» فحسب، بل التحول اللفظي من «عابيرو» كطبقة اجتماعية إلى «عبريم» العرقي الذي نجده في التوراة. الاعتراضات على بناء أساسه تماثل عابيرو ـ عبريم عديدة. لوريتز (Loretz)، الذي ينتقد بحدة جهود المؤرخين الرامية إلى الربط بين الـ «عابيرو» والـ «عبرانيين»، يبين الخطأ

الفادح الذي تنطوي عليه هذه المحاولات لشرح أصول إسرائيل على أساس هذا الربط. نقده المدمر بسيط ومستقيم: لا توجد بينات تاريخية تربط بين رسائل تل العمارنة في القرن الرابع عشر والـ «عابيرو» المذكورين فيها، مع أصول إسرائيل. ومهما كانت الروابط اللغوية بين هذه التعابير المختلفة جذرياً، لا سبب يدعونا لأن نرى هذا الموضوع اللغوي، مرتبطاً بأي شكل كان بتاريخ أصول إسرائيل. ولا يقل أهمية عن ذلك، البرهان الذي أورده ليمخي في نقده لكتاب غوتولد «قبائل يهوه» ومفاده أن معظم روايات عصر السبي وما بعده كتبت بشكل مستمد بعد قرون من نشوء البنى الاجتماعية في العصر الحديدي في فلسطين، مما يجعل الاعتماد المقصود عليها بهدف استخدامها لإعادة بناء تاريخ العصور الملكية السابقة مشكوكاً فيه. والمسألة ليست مجرد طول الوقت، بل مدى التحول الاجتماعي الذي حصل والذي ميز بين العوالم السابقة للملكية والعوالم اللاحقة للسبي، وهي مختلفة جداً. ليمخي أعطانا أسباباً جوهرية بديهية للشك بأن العالم الأدبي في القرن الخامس إلى القرن الثالث يمكن تأويله بشكل يعطينا نظرة عن حقيقة الوضع الاجتماعي في فلسطين خلال الفترة من القرن الرابع عشر إلى القرن العاشر. ومع لوريتز وليمخي، يمكن أن نضيف أن الأمل ضعيف بأن نجد في النصوص التوراتية أي انعكاس لحقبة تل العمارنة في العصر البرونزي المتأخر، بالنظر للتحولات الاجتماعية الجذرية التي نجمت عن التحول من العصر البرونزي المتأخر إلى العصر الحديدي.

لم يدافع ليمخي عن تاريخانية أي رواية أدبية عن العبرانيين، وبالكاد قصص إبراهيم ويوسف وموسى وداود. وبدون هذه التاريخانية، أين يمكن للمرء، إذا جارى ليمخي، أن يجد جذور الروايات التوراتية عن الـ «عبريم» قبل الحقبة الملكية؟ حتى لو اعتبرنا معادلة عابيرو = عبريم مسلماً بها، وهي معادلة غريبة جداً، فكل ما نستطيع استنتاجه من ذلك هو أنه في الفترة اللاحقة للسبي تعرض هذا التعبير لتحول لغوي هام وأصبحت له دلالة شبه عرقية، واستخدم أحياناً كمرادف لتعبير «إسرائيل». الافتقار إلى بينات تثبت التواصل بين رسائل تل العمارنة والمرويات التوراتية يمنع المؤرخين، في ضوء أعمال ليمخي وليفيراني، من فهم تعبير «عبريم» منفصلاً عن العالم الأدبي الذي يشكل مضمونه.

العنصر الأساسي في فهم ليمخي للحقائق الاجتماعية في فلسطين في العصر البرونزي المتأخر هو تصوره لدور الامبراطورية المصرية القمعي الاستغلالي الذي أدى إلى إفقار سكان فلسطين واقتلاعهم. وهذا لا يتناقض مع البينات القليلة المتوفرة لدينا عن الهيكل الضريبي في الدول المدينية السورية ـ الفلسطينية في العصر البرونزي المتأخر فحسب، بل ومع ما تشير إليه التقييمات الأخيرة للآثار الاقتصادية للحكم الامبراطوري المصري في المنطقة ومفاده أن الوجود الامبريالي المصري ساعد على استقرار العديد من المدن في الوديان الوسطى والسهل الساحلي خلال الاضطراب في الجزء الأخير من العصر

البرونزي المتأخر وأوائل العصر الحديدي الأول، مما مكن بعض المناطق من المحافظة على مستوى من الرخاء الاقتصادي، في الوقت الذي تعرضت فيه معظم مناطق فلسطين لانهيار اقتصادي، ولذلك، يصعب اعتبار ظاهرة الـ «عابيرو» رد فعل مباشر على السياسة الامبريالية المصرية أو حركة تحول عن الاستقرار في المرتفعات الوسطى في محاولة للهرب من القمع الحكومي. وبالإضافة لذلك، فالبينات الواردة في رسائل تل العمارنة عن لصوصية العابيرو تأتي من وقت يسبق بكثير أي انهيار ملحوظ في مدن العصر البرونزي المتأخر وقبل قرون من أي انسحاب ملحوظ للنفوذ المصري من فلسطين. وهذا يجعل قبول القول بأن قلاقل العابيرو قد نتجت عن انهيار سياسي في الدولة المدينية أو وهن في السلطة المصرية على المنطقة صعباً. الربط بين عابيرو العمارنة والاستيطان الجديد خداع تام، لأن نماذج الاستيطان في المرتفعات الوسطى خلال حقبة العمارنة توضح بجلاء وجود فجوة في مسار هذا الاستيطان. وبالفعل، يمكن للمرء بحث إمكانية اعتبار قلاقل الـ «عابيرو» نفسها عاملاً هاماً منع الاستيطان في المنطقة، خلال حقبة العمارنة، لأنه سيكون من الصعب أن تضبطه الدول المدينية أو الفرق الامبراطورية، وعلى هذا في الأقل، لدينا بينات.

افتراض ليمخي بأن قطاع الطرق هؤلاء قد نأوا بأنفسهم إلى حمى المرتفعات الوسطى وعاشوا على نهب التجارة يواجه صعوبات طوبوغرافية وتاريخية. كانت التجارة البرية، خلال الألف الثاني، تسلك السهل الساحلي متفادية، إلى حد كبير، عبور المرتفعات الوسطى (مثلاً، الوصول إلى القدس عبر وادي عيلون وليس عبر مرتفعات يهودا). ومعظم التجارة كان لا يزال بحرياً. وارتباط التجارة عبر المسارات البرية بالرحل تؤيده بينات من هذه الحقبة، إلا أن هذه البينات وجدت على طول ساحل سيناء الشمالي. وبالإضافة لذلك، يبدو أن التجارة الدولية قد تعطلت إلى حد كبير في كل أرجاء شرق المتوسط حوالي ١٢٠٠ قبل الميلاد، أي في نفس الوقت الذي يرتأي ليمخي أن العابيرو كانوا فيه يكمنون للقوافل في المرتفعات. وبالكاد، يحتاج المرء أكثر من أن يذكر الصعوبات الاقتصادية والديمغرافية التي ينطوي عليها افتراض مثل هذه الأعداد الكبيرة من الـ «عابيرو» كتلك المذكورة في رسائل تل العمارنة والتي يضطر لها ليمخي ليبرر الاستيطان الواسع للمرتفعات الوسطى في العصر الحديدي الأول، مع الخروج على القانون. حتى صقلية في القرن التاسع عشر لم تعرف رخاءً يؤمن إعالة هذا العدد من اللصوص.

رأي ليمخي القائل بأن هذا الاسم قد يكون استمر في المرويات التوراتية بشكل «عبريم» مناسب تماماً، ويجعل هذه المشكلة مجرد مسألة أدبية ولغوية، مستقلة تماماً عن مسائل التواصل التاريخي للسكان. ويواجه المرء مشكلة مماثلة مع رأي ليمخي القائل بأن

مسار الاندماج السياسي في مستوطنات المرتفعات الوسطى يجب أن يعتبر رد فعل من مستوطني المرتفعات المستقلين على طموحات الفلسطينيين المتنامية خلال القرن الحادي عشر. تواصل الـ «بيليست pelest» المذكورين في النصوص المصرية والآثار الأركيولوجية من بدايات العصر الحديدي الأول على طول الساحل الفلسطيني مع «فلسطينيين philistines» المرويات التوراتية والسجلات الآشورية يفهم في نطاق شبه - عرقي: كتواصل شعب وليس استمراراً للاسم قبل كل شيء، وضمن نطاق النصوص والتعليل اللفظي (ايتمولوجيا)، وفي هذه الحالة يكون التواصل مفترضاً وليس ثابتاً. برأي معظم مؤرخي فلسطين القديمة وليمخي، فلسطينيو المرويات التوراتية هم الشعب الذي عاش في السهول الساحلية الوسطى والجنوبية في فلسطين، والذي لعب دوراً رئيسياً في التطورات التاريخية في فلسطين في بدايات العصر الحديدي: ليس كمجرد خلفاء للسلطة المصرية في العصر الحديدي الأول، بل وأيضاً في مجال الاستقطاب السياسي والعسكري مع الملكية الموحدة الناشئة، انسجاماً مع قصص سفر صموئيل، معظم التأريخ الحديث لأصول إسرائيل، يعتبر المعارضة الإسرائيلية القديمة للهيمنة الفلسطينية سبب وجود ممالك شاؤل وداود، ويكاد رأي الدارسين يجمع على أن منطقة المرتفعات الوسطى في فلسطين ليست مجرد موطن إسرائيل المرويات التوراتية، بل المحتوى الجغرافي التاريخي لأصولها. هذا التصور لتاريخ الفلسطينيين يبرر للعديدين أن يحيلوا إلى مرتبة ثانوية لا كل سهل «فلسطين» فحسب بل وسهل عكا الساحلي وجرزيل وكل الجليل ووادي الأردن. وهذا منهجياً مقلق لأن سمات أساسية لهذا «التأريخ» تعتمد كثيراً على تاريخانية مرويات معروف أنها أسطورية إلى حد كبير ومتأخرة. وثانية، يواجهنا انقطاع في البينات، ولعدة قرون، بين النصوص المصرية من جهة والسجلات الآشورية والمرويات التوراتية من جهة أخرى. البينات الأركيولوجية، هي أيضاً مشكوك بها إلى حد كبير، لأن ترابطها المنطقي المزعوم يعتمد على المرويات التوراتية وحدها. تاريخ المتناظرات والاسماء الجغرافية المتعاصرة في فلسطين يجعلنا نحذر الجهود الرامية إلى اعتبار الإشارات التوراتية للفلسطينيين تاريخية على أساس تاريخية «بيليست Pelest» أوائل العصر الحديدي. بين «شعوب البحر Sea Peoples» الذين هاجروا إلى فلسطين بعد الانهيار الميسيني كان الـ «دانانو Dananu» وهم أيضاً استمروا في تاريخ فلسطين، لا إثنياً ولا ثقافياً، بل باسمهم فقط. وأي تشابه في الأسماء الجغرافية مع قبيلة «دان Dan» الوارد ذكرها في المرويات التوراتية فيما بعد قد يعطي مصداقية لأسطورة انتقال قبيلة دان من موطنها الأصلي إلى منطقة في الجليل الشمالي عند انهدام وادي الأردن الذي نسب في الرواية لفترة دان. حتى معنى الاسم الشائع تماماً في التوراة «كنعان» الذي يشير أصلاً إلى منطقة في العصر البرونزي (واستنتاجاً السكان) في بعض النصوص التاريخية عن فلسطين، ويبدو في بعض

النصوص (وخاصة لوحة مرنفتاح Merneptah) مقتصراً على الأراضي المنخفضة، قد تحول جذرياً بعد قرون، في المرويات التوراتية حيث استعمل مراراً للدلالة على سكان أسطوريين في فلسطين السابقة لإسرائيل، والذين تعتبرهم بعض النصوص فرعاً من «العموريين» وحتى «اليبوسيين». كون هذه الجماعة قد حققت تماسكاً كالذي يقترن عادة بالإثنية، احتمال ضعيف. ورغم ذلك، يستمر الاسم بشكل معدل كاسم لشعب في الروايات التوراتية. اسم «إسرائيل» نفسه يمكن أن يفهم على هذا النحو، فهو، ايتمولوجيا، يدل على قبيلة من دون شك. ورغم ذلك، فالإشارة المؤكدة الأولى لهذا الاسم في نقوش مرنفتاح، أواخر القرن الثالث عشر، قد تفهم إشارة لاسم منطقة، خلافاً لاسم «كنعان» الجغرافي بشكل واضح. جي. ألستروم، في عرضه لهذه النظرية، برهن أيضاً على أن اسم «إسرائيل» قد استعمل أول مرة للإشارة إلى كيان سياسي عندما أنشئت مملكة شاؤل (التي تشمل، في رأي ألستروم، المناطق الجبلية إلى الشمال من القدس فقط). واسم «يهودا» كان في الأصل أيضاً، اسماً لمنطقة في ذلك الوقت، قرينه الشمالي ليس «إسرائيل» بل «إفرايم» وهو اسم لمنطقة أيضاً. وبناء عليه اعتبر ألستروم، في مراجعته لتاريخ الملكية الموحدة، «يهودا» و «أفرايم» كأجزاء من منطقة أكبر تدعى «إسرائيل» التي تشمل كل المرتفعات الوسطى. الاعتراضات على الافتراضات التاريخية ـ التقليدية التي ينطوي عليها فهم ألستروم للتعبير التوراتي «إسرائيل» هائلة جداً. ويصعب اعتبار هذه الفرضيات من المسلمات. كما يصعب قبول محاولة ألستروم إقامة علاقة بين الاستخدام المصري لهذا التعبير أواخر القرن الثالث عشر والاستخدام التوراتي. وبأي حال، فألستروم لا يقدم تفسيراً متنازعاً عليه للوحة مرنفتاح فقط، بل يقول أيضاً بكل وضوح بأن التعريف التوراتي لتعبير «إسرائيل» كتعبير لاهوتي عن شعب يهوه كان تطوراً متأخراً جداً، مما جعل مملكة يهودا الجنوبية تزعمه لنفسها بعد فترة من سقوط السامرة، ثم أصبح أخيراً يستعمل للدلالة على متحد مذهبي هو إسرائيل الكاملة، ذات الميول الحصرية القوية، في فترة ما بعد السبي.

وفي أي حال، فالنزاع حول لوحة مرنفتاح قد يحل نفسه، «إسرائيل» هو بوضوح اسم دولة عاصمتها السامرة في الحقبة الآشورية. وفي المرويات التوراتية في فترة ما بعد السبي، فإن هذا التحديد لا يستمر في الروايات فحسب، بل أصبح اسم «إسرائيل» يستعمل كاسم لجد عرقي وشعب فلسطين كله أيضاً، مما يعكس الزعم بوحدة إثنية في الإيديولوجيا الدينية للباقين في دولة يهودا.

التحولات اللفظية للأسماء الجغرافية الأصلية مثل يهودا، أفرايم، بنيامين، جلعاد، يساكر، تضعف كذلك محاولات ليمخي الرامية إلى تأريخ الروايات التوراتية عن الفلسطينيين. الروابط الإيجية في بعض نواحي الثقافة المادية في فلسطين الساحلية خلال العصر الحديدي الأول، لا يمكن إنكارها أبداً. فهي بالتأكيد تعكس حقائق تاريخية عن

غزوات للمنطقة من بحر إيجة. ورغم ذلك، فإن القول بأن «الفلسطينيين» يمثلون شعباً غربياً متطفلاً على فلسطين، يجب إنكاره. التأثير الوارد من بحر إيجه جزئي، وعلى أساس البينات المعروفة، كان هامشياً وسطحياً. في اللغة والديانة والأشياء المادية ـ حتى أقدم أشكال الفخاريات المدعوة فلسطينية ـ كانت ثقافة المنطقة الساحلية وطنية تماماً. يمكن القول بأنها متأثرة بحضارة بحر إيجة ولكنها سامية تماماً وذات طابع حضاري فلسطيني. ومنذ جذورها القديمة هي وريثة المدن الساحلية في العصر البرونزي المتأخر، ولفترة قصيرة، ربما كانت الخلف السياسي للمصريين. ورغم ذلك، فإن تشكل وحدة ثقافية سياسية في «فلستيا Philistia» خلال العصر الحديدي الأول، ليس أكثر احتمالاً هنا، منه في أي منطقة أخرى في فلسطين. والأحرى، أن أي شيء يماثل إثنية فلسطينية، يفضل فهمه على أنه تطور حصل خلال العصر الحديدي الثاني كنتيجة للبنى السياسية التي فرضتها الامبراطورية الآشورية التي هيمنت على المنطقة، مباشرة ومداورة، على فلسطين. الأصول الأجنبية لفلسطينيي الحقبة الآشورية. وأصولهم المزعومة في كفتور (Caphtor) مجرد خيال خلقته الروايات التوراتية كقرين لأصول يهودا نفسها. يهودا والفلسطينيون، كلاهما، كيانات ثقافية أهلية في فلسطين، وناتجة عن حضارة وسكان العصر البرونزي، الذين كانوا، خلال العصر الحديدي الثاني، متمايزين في مجموعات إقليمية شبه إثنية، على شكل دويلات تحت حكم امبراطورية خارجية.

٢ـ الزراعة في المرتفعات الوسطى

هذه المسائل المتعلقة بعلاقة إسرائيل والمرويات التوراتية بمحاولات إعادة البناء التاريخية بحثت في عملين حديثين عن الزراعة في مستوطنات المنطقة الجبلية أوائل العصر الحديدي. أولهما، نشر عام ١٩٨٥، وهو أطروحة د .هوبكنز (D.Hopkins) عن البيئة والزراعة القديمة في مناطق فلسطين الجبلية. كتاب هوبكنز يستند جزئياً على أطروحة أو.بوروفسكي (O. Borowski) ويكملها. في الكتابين افتراض مشترك هو أن دراساتهما تتعلق مباشرة بأصول إسرائيل لأنها عن مستوطنات العصر الحديدي في مناطق فلسطين الجبلية. هذا الافتراض مفهوم وشائع لدى الدارسين منذ أطروحة ي .أهاروني (Y.Aharoni) عن المستوطنات التي تعود في الغالب إلى فترة واحدة والمكتشفة حديثاً في جبال الجليل. منهجياً، هذا الافتراض مزعج، لا لأن هوبكنز وبوروفسكي وآخرون يفترضون مسبقاً حلاً لمشكلة أصول إسرائيل وقبل أن تحل هذه المشكلة بالفعل فحسب، بل ولأنهم يعتبرون الاستنتاجات المترتبة على هذا الأسلوب، بينات تثبت وتبرر فرضياتهم. هوبكنز، الذي تتميز منهجيته التأريخية بالتناسق أكثر من منهجية بوروفسكي، يقصر بحثه على منطقة المرتفعات، إلا أن افتراضه بأن الاستيطان القديم في مستوطنات العصر

الحجري هو في الواقع استيطان «إسرائيلي» لا تجد تأييداً له أو دفاعاً عنه في أي مكان، ورغم ذلك، فهو ينطوي على مفارقة تاريخية خطيرة. إذا استثنينا هذه المشاكل، فالدراستان تقدمان، بجدية تامة، معلومات وفيرة عن الزراعة. وهي معلومات هامة، بالنسبة للمسائل المتعلقة بالاستيطان في العصر الحديدي ولفهم الدور الأساسي الذي لعبته الزراعة في الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي في تشكيل إسرائيل في مجرى التحولات التي شهدتها فلسطين في العصر الحديدي.

هناك اختلافات بارزة بين الدراستين. دراسة هوبكنز تتألف من جزئين: الأول عن البيئة الزراعية في المرتفعات الفلسطينية، والثاني مبدع جداً رغم أنه غير منضبط منهجياً، عن استراتيجيات وأهداف الزراعة التي يمكن أن تكون مرتبطة بالاستيطان الزراعي الأولي في المنطقة الجبلية، مما قاده إلى بحث مثير عن «نشر المخاطر» (risk spreading) و «تقليص المخاطر» (risk reduction) كعوامل مؤثرة في اقتصاد المناطق الجبلية التي يعتقد هوبكنز أنها شكلت الأساس المادي للحكم الإسرائيلي. هوبكنز يدافع جيداً عن نظريته الأساسية، وهو، إلى مدى تعلق دراسته بتاريخ الزراعة (رغم ما قد يضطر المرء إلى إدخاله من تعديلات على البراهين)، مقنع. دراسة بوروفسكي، من جهة أخرى، تبحث زراعة المناطق الجبلية، من منظور تكنولوجي على غرار دراسات فوربس (Forbes) ودالمان (Dalman)، مع بحث تفصيلي عن استخدام الأرض وملكيتها والعمل الحقلي وأنواع المحاصيل، ومشاكل الخصوبة وتلف المحاصيل. وبالنظر للطبيعة الموسوعية لدراسته، فالفصل المختصر المعنون «استنتاجات» غير ضروري أبداً ويشوه العمل بكامله، ولا يزيد ما يقدمه عن خلاصة غير مدعمة لبعض الموضوعات التي يعتبرها بوروفسكي هامة. وهنا يحاول بوروفسكي، بحماس قومي وإن كان مضللاً، أن يقرن كل إبداع في الزراعة الفلسطينية خلال العصر الحديدي، مع الإبداع «الإسرائيلي» وبشكل خاص تنظيم المصاطب الذي مكن من سكنى المناطق الجبلية وإزالة الغابات والزراعة الانسيابية، والإبداع في تخزين المياه والأدوات الحديدية واعتماد الدورة الزراعية والتسميد وإراحة الأرض، واختراع معصرة الزيت الخشبية ووسائل التخزين المبتكرة.

هوبكنز، من جهة أخرى، وارثاً هذا الإطار الزمني المزعوم الذي يعتبر التماثل بين ظهور إسرائيل وظهور الزراعة في المناطق الجبلية في العصر الحديدي الأول من المسلمات، يرفض هذا التمجيد للتقدم الزراعي باعتباره سبباً للمسار الاستيطاني؛ وواضح أنه يرى فيه محاولة غير متوازنة للتركيز على التكنولوجيا. وبهذا النقد، الذي لا يضيف أي معلومات جديدة للبحث، يسيء هوبكنز فهم بوروفسكي وآخرين، الذين لم يتقيدوا مثله بالتسلسل الزمني في بحثهم لنشأة الزراعة في المناطق الجبلية في العصر الحديدي. فهم يتعاملون مع المسائل التكنولوجية باعتبارها عناصر أساسية في مسار الاستيطان برأيهم،

متخذين موقفاً موازياً ومكملاً لأبحاث هوبكنز الخاصة عن «دينامية» زراعة المرتفعات و «الصراع من أجل الكفاية»، دينامية وصراع يعود الفضل في نجاحهما، وإلى حد كبير إلى هذه التحسينات التقنية الإبداعية المؤثرة على مدى طويل، إن لم يكن يعود إلى مبتكرات الزراعة الفلسطينية والتطورات التي تدل عليها السجلات الأركيولوجية. جدال هوبكنز ضد هذه الابتكارات التكنولوجية واحتمال ايضاحها للاستيطان الجديد خاطىء التوجه. التوسع في الإفادة من هذه المبتكرات، يبرر مع الزمن، مسارات «تقليص المخاطر» و «نشر المخاطر» التي يقدمها هوبكنز كبدائل لهذا الإيضاح. وإذا كان صحيحاً أن «ابتكاراً واحداً في التقنية الزراعية» لا يمكن أن يكون «مفتاحاً لتفسير التحول في خريطة الاستيطان» فإن الصحيح أيضاً هو أن أحداً ممن يشير إليهم هوبكنز في ملاحظاته لا يزعم وجود مثل هذا الابتكار الواحد، ولا أحد منهم يرى في تطور هذا الإبداع التكنولوجي، أيضاحاً كافياً للتغير في نمط الاستيطان، كما أن استراتيجيات هوبكنز لتأمين الكفاية توضح بحد ذاتها ذلك، بل هي أقدر على إيضاح صعوبات زراعة المرتفعات، إذا نظر إليها المرء بمعزل عن هذه المبتكرات التكنولوجية، ولو نسبياً. استنتاجات هوبكنز هي في الواقع موضع شك كبير، لا سيما عندما تجاري تقليله من أهمية التكنولوجيا.

بعض الابتكارات التي مكنت من استيطان المرتفعات هي: (أ) إزالة الغابات بالنار أو المعول، ورغم أنها كانت تدريجية، فقد كانت عنصراً أساسياً في تنويع الموارد الاقتصادية وفي قيام العلاقة التبادلية بين تكاثر السكان واتساع رقعة الاستيطان، ولازماً لتكاثر وتواصل السكان الذين ساهموا في التطورات السياسية التاريخية اللاحقة في المنطقة الجبلية. (ب) حفر الصهاريج، ويعتبر حتى يومنا هذا، شرطاً مسبقاً لاستيطان المرتفعات في مناطق عدة وسط فلسطين، إذ يؤمن تلبية حاجة حقيقية للماء، وبالطبع، وكمعظم الاحتياجات الإنسانية، يمكن تأمينها باستخدام تقنيات مختلفة مثل: حفر الصهاريج، استخدام محاجر الكلس الفارغة للتخزين، الاستيطان بالقرب من الينابيع والآبار واستخدام البرك لتخزين المياه. وكون حفر الصهاريج غير شائع في مستوطنات المناطق الجبلية لا ينتقص من أهميته بالنسبة لتلك المستوطنات التي لعب دوراً رئيسياً في حياتها. (ج) أجد صعوبة في موافقة هوبكنز على أن استعمال الحديد غير مهم، رغم أني أوافق على أنه ليس شرطاً لازماً ومسبقاً للزراعة في المناطق الجبلية. استعماله على نطاق واسع في المناطق الجبلية اعتباراً من القرن العاشر يترافق مع التوسع الكبير في استيطان المناطق الجبلية الأكثر وعورة، ومع التوسع اللاحق، خلال العصر الحديدي الثاني، في استيطان المناطق الأكثر جفافاً في مرتفعات يهودا ذات الأرض الأفقر. ويمكن فعلاً، أن يكون تزايد استعمال الحديد، مترافقاً مع توسع في إنشاء المصاطب وإزالة الغابات، مما مكن سكان المرتفعات الجنوبية خاصة، في العصر الحديدي الثاني، وغيرهم من سكان المناطق

الهامشية من المجازفة لتحمل الأخطار الناجمة عن توسيع المناطق التي يستثمرونها. (د) وبالمثل، فإنشاء المصاطب ليس عاملاً هاماً في كل المواقع، ولكنه شرط لازم في بعض المناطق التي توسع فيها الاستيطان منذ حوالي ١٠٥٠ قبل الميلاد (القطاع الغربي من المرتفعات الوسطى). وهناك أسباب معقولة تدعو للاعتقاد بأن تنظيم المصاطب أصبح ممارسة شائعة في معظم المناطق في القرن الثامن. وهو ضروري لعلاقته التبادلية مع زراعة الأشجار المثمرة التي تربطه بإنتاج الزيت والخمر والفواكه التي تشكل أسس الاقتصاد الزراعي في مناطق واسعة من المرتفعات، ولذلك، فإنشاء المصاطب كحفر الصهاريج، ذا علاقة مباشرة بأصول الاستيطان في المرتفعات. ولسوء الحظ، لا يبحث هوبكنز الفوارق الزمنية أو الإقليمية في المرتفعات بصورة وافية. (هـ) وأخيراً، التوسع في استخدام العنابر والمخازن لخزن الحبوب كاحتياط لمواجهة القحط، أمن حياة أكثر استقراراً في منطقة لا يمكنها الاعتماد على الأمطار فقط. وهوبكنز هنا مصيب جزئياً في أي حال. هذه المبتكرات لا تشكل بحد ذاتها إيضاحاً ولكنها تعكس استمرار تقنيات فترات الاستيطان القديمة.

حديث هوبكنز عن بعض المفاهيم مثل «نشر المخاطر» و «تقليص المخاطر» مفيد جداً في مجال فهم التطور والاستقرار في زراعة المناطق الجبلية، وخاصة بعض نماذج الاستيطان الشاذة. وهذا بالتأكيد، من أعظم الإسهامات التي تقدمها دراسة هوبكنز، رغم أني أفضل مزيداً من الوضوح في بيان المهمة المتميزة لكل تقنية على حدة. وكذلك، فوصف هوبكنز للعائلة الكبيرة كوسيلة لاقتسام المخاطر مهم جداً، ولكنه يقدم القليل من البينات والقليل من المبررات كي نعرف كيف تصرفت العائلة بالفعل في هذا المجال، ويبقى الأمر عرضة للتساؤل عما إذا كان ذلك مجرد نمط اجتماعي. اعتماده على المرويات التوراتية لدعم ما قاله عن استراتيجيات تأمين موارد الرزق، يبقى، وفي أفضل الفروض، موضع شك. افتراضاته عن تاريخانية «السنة السبتية» (سنة إراحة الأرض من الزراعة) واعتباره لها «مظهراً لأزمة نقص المحاصيل» ترغم على «مرونة في الإنتاج الزراعي» و «تدعم الترابط الاجتماعي» يصعب اعتبارها جدية. هذا «المظهر»، إذا حصل أن وضع موضع التنفيذ عبر المنطقة، سيخلق مجاعة حقيقية ويلغي مفعول تقنيات تقليص المخاطر بتخزين الغذاء والتي نعرف أنها استخدمت. كما أنه يصعب جداً اعتبار السنة السبتية، رمضاناً إسرائيلياً قديماً.

٣ـ السوسيولوجيا ونشوء الملكية

وصف هوبكنز لنشوء الملكية بأنه معارض «لأسس الحياة القروية الإسرائيلية الهادفة لتأمين الكفاية» غير سديد تاريخياً وتحليلياً، ومثل هذا الوصف لاضطراب الزراعة في

المرتفعات عند نشوء الملكية (أو قبيل بداية القرن الحادي عشر) يصعب تأييده بالبينات «الوفيرة» التي يزعم هوبكنز وجودها. اختار هذا الموضوع بالذات للبحث لأنه هام في مجال فهم هوبكنز للزراعة في المرتفعات وعلاقة ذلك برأيه عن ظهور إسرائيل. مثل ألت وغوتولد من قبل (وحتى مثل منقح قصص صموئيل ١) لا يرى هوبكنز أن الملكية هي التي أوجدت إسرائيل إلى مدى يؤدي إلى الانتقاص من سموها.

يرى هوبكنز أن الملكية مسؤولة عن حصول تغير مزدوج في الإنتاج الزراعي: (أ) قبل كل شيء، يرى أن الملكية كانت سبباً مؤثراً في تطوير المحاصيل النقدية (cash crops) مثل الزيت والخمر والحبوب لغايات الضرائب والتجارة، أي أن هوبكنز يرى في تطور نظام زراعي يجاري أنماط الاقتصاد المتوسطي في المناطق الجبلية في فلسطين، إبداعاً ابتكرته الملكية، وأن أصوله كانت مستقلة عن فترة ظهور إسرائيل. كما يرى أيضاً أن هذا الشكل المتوسطي للاقتصاد الزراعي كان ضاراً بالنظام القروي الذي يستهدف تأمين الكفاية بتوزيع المخاطر والإفادة المثالية من العمل عبر تنويع سبل الارتزاق. (ب) ثانياً، وإلى حد كبير، خلافاً للحقائق عن البيئة المتنوعة لموارد الرزق في المرتفعات، يرى أن الملكية القديمة، في أوائل عهدها، قد أوجدت أنظمة زراعية متميزة عن أنظمة العصر الحديدي الأول، أما ماهية تلك الأنظمة في الواقع فمتروك لدراسة لاحقة، ورغم ذلك حددت مهمتها بالقول بأنها وجدت لتعزيز «التخصص والانتظام».

وجود أي بينات، ومن باب أولى «وافرة» لدى هوبكنز عن مثل هده التغيرات في بدايات فترة الاستيطان، موضع شك، بل إن هذا مجرد بحث افتراضي عن آثار الملكية على الزراعة في المناطق الجبلية في فلسطين، يظهر بوضوح أن الاستناد للنظرية «الاجتماعية» من دون تدبر وعناية لمعالجة البنى الاجتماعية والسياسية في إسرائيل القديمة خطر جداً. يفترض هوبكنز أموراً كثيرة لا علم لنا بها. فنحن لا نعرف أن هذه المستوطنات «إسرائيلية»، كما أننا لا نعرف أيضاً أن الروايات التوراتية التي ظهرت بعد قرون تنطبق مباشرة على مواقع العصر الحديدي الأول هذه. هوبكنز نفسه يقدم براهين ثابتة تجعل مثل هذه التأكيدات غير مبررة. وأخيراً، وأكثر أهمية، نحن لا نعرف ما إذا كنا حيال شكل زراعي هدفه تأمين الكفاية، الافتراض الذي يقوم عليه كتاب هوبكنز بكامله، رغم أن لا مبرر له ولا سند في أي مكان في الكتاب. ولسوء الحظ، يهمل هوبكنز وصف أو تعريف هذا التصور عن زراعة تأمين الكفاية، التي يعتبرها مناقضة للزراعة في العصر البرونزي والأراضي المنخفضة التي لا يصفها ولا يعرفها كذلك، ولما يعتبره هوبكنز أشكالاً اقتصادية في عهد الملكية. فلاحة تأمين الكفاية، بأبسط التعابير، تتميز اجتماعياً عن زراعة المنتجات التي تؤمن الاكتفاء الذاتي واستقلال القرى والمزارع (القرى الصغيرة) كما أن لها آثاراً ضارة على العلاقات المتبادلة على مستوى القرية والمنطقة،

لأنها تشكل انتهاكاً دخيلاً على اقتصاد الكفاية. إصرار هوبكنز على هذا الشكل الزراعي بالذات كسمة مميزة للفلاحة في المرتفعات ـ رغم كل ما يمكن أن يقدمه من إيضاح للتاريخ التوراتي ـ بحاجة إلى تبرير بموجب براهين مسندة. رغم أني أعتقد، وقد عبرت عن ذلك مراراً، بأن فلاحة الكفاية كانت منتشرة في معظم أرجاء فلسطين خلال العصر البرونزي (وخاصة في العصر البرونزي الأول وأوائل العصر البرونزي الرابع ـ البرونزي الوسيط الأول) فإنها لم تكن سائدة في كل فلسطين في أي وقت. وكما يبين هوبكنز بحق، تعتبر الخمور والزيوت والحبوب محصولات نقدية. وكحد أدنى، هي تعكس ضرباً من التخصص الزراعي وشيئاً من التجارة الإقليمية، «الفائض» عن فلاحة الكفاية، من جهة أخرى، لا يستلزم تخصصاً أو مركزية في الإنتاج أو التسويق. تنوع الزراعة واحترافها اللازمين لإنتاج المحصولات النقدية، لم يكونا تطورين أنشأتهما قوى سياسية مركزية كالملكية وحدها، وربما كانت هذه المستويات الاقتصادية المعقدة لدى المجتمعات قد شجعت ميول التمركز في السلطة السياسية، وفي نفس الوقت قد يكون وجودها المسبق من مستلزمات تطور الملكية، وقد كانت في أي حال، سمات بارزة لكل نظام اقتصادي متوسطي لأنها كانت على الدوام ضرورية لأي استيطان في مناطق فلسطين الجبلية الأقل ملاءمة للزراعة، أي، أن هناك أسباباً بديهية للاشتباه بأن الزراعة القروية في مرتفعات فلسطين لم تكن على شكل زراعة الكفاية.

تأكيد هوبكنز أن الضرائب كانت السبب الرئيسي للتغيرات الكاسحة في زراعة المناطق الجبلية خلال فترة الانتقال إلى الملكية، ينطوي على افتراضات لا برهان عليها مفادها أن الاستيطان الأولي القديم قام به بشكل ما أفراد مستقلون وكل على حدة ـ وهذا افتراض واسع الأبعاد بالنظر لاتساع مجال هذا الاستيطان وطبيعته السريعة ـ كما يوحي ضمناً بأن الضرائب التي فرضها الملوك الإسرائيليون المفترضون الأوائل كانت قمعية ومرهقة بحيث استلزمت المحافظة عليها تحولاً شاملاً في مجمل النظام الاقتصادي في كل أرجاء المناطق الجبلية والتخلي عن زراعة الكفاية، كون أي ملكية قد كانت لها مثل هذه السلطة، في أي وقت وأي مكان، هو بالتأكيد قابل للمنازعة فيه. معروف أن فلسطين العصر الحديدي السابق للملكية كانت متحررة من الضرائب، ومن غير المحتمل وجود أي سياسة ضرائبية متناسقة وإلزامية خلال العصر الحديدي قبل الحقبة الآشورية. وما نعرفه فعلاً هو أن الدول المدينية في أوغاريت وساحل سوريا الشمالي (وبنظر هذه المدرسة السوسيولوجية الجديدة في دراسات العهد القديم الأميركية، لا شيء أكثر قمعاً وإرهاقاً من ملك دولة مدينية كنعانية، أو ماهو أكثر «كنعانية» من أوغاريت) كانت تجبي ضرائب على المحاصيل تعادل (بمستويات هذه الأيام) نسبة ١٠٪، وهي نسبة عالية بما فيه الكفاية للشكوى منها، ولكنها بالكاد كافية لإحداث تغيير اقتصادي كبير. رغم أن النظام الضرائبي

في مملكة إسرائيل ويهودا غير معروف، فإن نظام العشر ـ شكل من الضريبة المحددة بنسبة ١٠٪ كذلك ـ مذكور في المرويات التوراتية اللاحقة، بعد وقت طويل. هذا الجهد، السيء الطالع، لتطوير هياكل نظرية لتاريخ إسرائيل القديم، على أساس افتراضات نظرية لا أساس لها حول المجتمعات والاقتصاديات القديمة، من دون بذل جهد منظم لجمع بينات كافية، يؤدي مباشرة لإيجاد سيناريوهات تاريخية خيالية لا مبرر لها سوى البلاغة التي سخرت لتأييدها.

وإذا كان كتاب هوبكنز مشوهاً بالافتراضات غير المدعمة والتعميمات السوسيولوجية، فإن كتاباً حديثاً من تأليف آر. كوتي (R.Coote) وك. وايتلام (K.Whitelam) يذهب بهذه المنهجية إلى مدى إبعد. إذ رغم ما يعد به أولاً، وخاصة بسبب التوكيد على مرونة التحولات في الاقتصاد الفلسطيني وتراوحه بين الزراعة القروية والرعي الأقل استقراراً، يبعث في النهاية على الإحباط لأنه يهمل المضامين التاريخية لهذه التحولات في الفترات الانتقالية البارزة أوائل العصر البرونزي الرابع ـ البرونزي الوسيط الأول، ولأنه يعزل مظهراً من مظاهر هذه التغيرات الاقتصادية ويعتبره سبباً لها. أود أن أختار موضوعين أساسيين في كتاب كوتي ووايتلام، قد يساعدا في إيضاح المشاكل التي أراها هامة في قبول افتراضهما بأن نشوء وانهيار التجارة الدولية تشكل مفاتيح استثنائية لفهم أصول إسرائيل. هذه الملاحظات عن الاعتراضات على الفرضيات التي لا برهان عليها والتي يشاركهم فيها عديدون، وهي أن أصول إسرائيل تنعكس بشكل ما في التحولات والتغيرات التي حصلت خلال فترة الانتقال من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي الأول في فلسطين. كما أن هذه الملاحظات لا تتعلق بالافتراض المعقد (وتناقضه الواضح يوجب التوقف في الأقل) بأن أصل إسرائيل هو من فلسطين ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بمصير مستوطني أوائل العصر الحديدي في المرتفعات الوسطى وليس بتطورات السكان المدعوين كنعانيين في الأراضي المنخفضة.

(أ) كوتي ووايتلام يوجهان أسئلة صعبة ولكنها هامة: «هل وجد البدو في فلسطين قبل ظهور إسرائيل؟» جوابهم يعتمد إلى حد كبير على بحث ثانوي وخاصة قراءتهم لمفهوم م.ب. روثون (M.B. Rowton) عن «البداوة المحصورة» وأطروحات جي.ت.لوك (J.T. Luke) وفي.ماثيو (V.Mathew) عن أشكال البداوة المشار إليها في ألواح أوغاريت. ولسوء الحظ، فهما لا يعتمدان كثيراً على دراسات م. وهـ. ويبرت ون.بي. ليمخي وإي.أي. كنوف السوسيولوجية والأنثروبولوجية التاريخية وهي أرفع ثقافة وأكثر ملاءمة. ونقر بأن موضوع البداوة صعب بسبب محدودية وتفرق البينات عن البداوة في العالم القديم. ومحاولة اعتبار عدة أشكال من البداوة في فلسطين مشمولة بتعبير مطاط مثل «البداوة المحصورة» (enclosed nomadism) ليس أكثر فائدة من ملاحظة لوك الشائعة

والمتكررة بأن تربية الحيوان قد نشأت عن الزراعة. ومنذ وقت طويل، توفرت لدينا بينات وفيرة عن أشكال عديدة من البداوة في فلسطين خلال العصر البرونزي وأوائل العصر الحديدي، وهذا التعبير الغامض «البداوة المحصورة» لا ينطبق حتى على ماري (Mari). السوتيون (Suteans) بالكاد كانوا كذلك، واليامنيين (Yaminites) كانوا كذلك هامشياً فقط. ومن المشكوك فيه أن ينطبق هذا التعبير على الهانيين (Haneans) لمجرد أن بعض مضامينه قد استخلصت من نصوص تشير إليهم. وأخيراً، فإن وصف بدو ماري يمكن بالفعل استخدامه بالقياس مع التفسير التوراتي (كما اقترح كوبر - Kupper - وكلنجل Klengel وم.ويبرت M.Weippert منذ وقت طويل) إلى المدى الذي يعكس فيه وصفاً لمجموعات الرعاة الآخذة بالاستقرار، ولا أرى سبباً جوهرياً لإنكار أن مثل هذا الاستقرار كان مساراً مستمراً لعدة مجموعات رعوية في ماري خلال القرن السابع عشر قبل الميلاد. أعتقد أن هذا القياس أكثر ملاءمة لوصف مسار الاستقرار شرقي الأردن خلال العصر الحديدي الأول، وبهذا الموقف أتفق جزئياً مع كوتي ووايتلام.

(ب) الفكرة الأساسية في تصور كوتي ووايتلام لأصول إسرائيل هي أن بدايات الاستيطان في المرتفعات والسهوب، أوائل العصر الحديدي جاءت نتيجة لانهيار التجارة أواخر العصر البرونزي، وأن انتعاش التجارة مجدداً في العصر الحديدي الأول «أمسك بزمام النمو التجاري الذي قاد إلى تشكيل دولة إسرائيلية تحت حكم داود وسليمان» ويذكران أن المبدأ الحاكم هو أن «تركيز الاستيطان بتحوله إلى قرى المرتفعات والسهوب، خلال فترات تناقص أو انهيار التجارة الإقليمية، هو وسيلة لتقليص المخاطر باعتماد اقتصاد الكفاف الرعوي الذي يقدم أملاً أقوى بالبقاء بعيداً عن الأراضي المنخفضة المعرضة للمخاطر» ويبدو أن ظهور إسرائيل يتلاءم مع هذا لنموذَج.

كثيرة هي الأشياء التي يمكن قولها اعتراضاً على هذا التفسير:

(١) القول بأن «تركيز الاستيطان يتحول إلى قرى المرتفعات والسهوب» هو ببساطة زائف. هذه المناطق توجد فيها مواقع كثيرة جديدة ولكن معظم السكان ما زالوا يسكنون الوديان والأراضي المنخفضة، والمواقع الجديدة في المرتفعات قليلة وصغيرة وهشة.

(٢) ليس واضحاً أن هذا الاستيطان الجديد آتي نتيجة انهيار في التجارة أواخر العصر البرونزي. ليس لأن هذا التسلسل الزمني غير سليم فحسب، بل ولوجود عوامل مؤثرة أخرى مثل دور الامبراطورية المصرية في دعم التجارة ودور الدول المدينية الفلسطينية، والتقنيات الجديدة والاستقرار السياسي والاقتصادي في المرتفعات.

(٣) الاستيطان الجديد لم يقتصر على المرتفعات والسهوب، فقد وجد أيضاً في السهل الساحلي وجرزيل، منذ أواخر العصر البرونزي وحتى في العصر الحديدي.

(٤) استيطان المرتفعات والسهوب لم يحصل دفعة واحدة وفي وقت واحد، فهو ببساطة تدريجي ويعتمد كثيراً على التجارة الإقليمية. وكتوسع في الموضوع، يبدو أن تاريخ الاستيطان الجديد في كل منطقة مستقل وله تسلسل زمني منفصل عن غيره، منذ أواخر العصر البرونزي وحتى العصر الحديدي الثاني، مما يوحي بأن ترافق الاستيطان الجديد مع انهيار التجارة في نهايات العصر البرونزي ـ أوائل العصر الحديدي هو إلى حد ما مصادفة وليس سبباً ونتيجة.

(٥) كوتي ووايتلام يختاران فترة التحول أواخر العصر البرونزي الرابع ـ العصر البرونزي الوسيط الأول كقياس ناجع مع انهيار العصر البرونزي الأخير والاستيطان في المرتفعات أوائل العصر الحديدي، لأنه يفسر تعميمها ذا السند السوسيولوجي القائل بأن نماذج الاستيطان تتحول من الأراضي المنخفضة إلى المرتفعات والسهوب في فترات الضعف والانهيار. ولكن قياسهما فاشل لأن نماذج الاستيطان إثر انهيار العصر البرونزي القديم تختلف تماماً عنها في العصر الحديدي. مناطق المرتفعات والسهوب الغربية في فلسطين تخلو من أي استيطان يستحق الذكر خلال أوائل العصر البرونزي الرابع ـ البرونزي الوسيط الأول. ورغم أن كوتي ووايتلام قد يكونا مصيبين في وصف تغيرات نماذج الاستيطان خلال هذه الفترة بأنها تطور محلي (وهما بالتأكيد مصيبان بالقول بأنها ليست نتيجة هجرة عمورية) لأن نماذج الاستيطان لا يمكن في الحقيقة مقارنتها، فيما عدا ذلك، بتغيرات أواخر العصر البرونزي ـ أوائل العصر الحديدي وتوزعها الجغرافي. وخلافاً لما تم في العصر البرونزي القديم والبرونزي الوسيط الثاني، عندما كانت المنطقة الجبلية المجاورة للأردن تؤوي سكاناً كثيرين، فإن فترة العصر البرونزي الرابع ـ البرونزي الوسيط الأول أكثر شبهاً بفجوة في مسار استيطان فترة العصر البرونزي المتأخر، أكثر مما تشبه الاستيطان في العصر الحديدي الأول. بعض مظاهر التحول في العصر البرونزي القديم ـ المتوسط في فلسطين الغربية يمكن مقارنتها بالتحول خلال فترة البرونزي الوسيط ٢ج ـ البرونزي المتأخر التي جاءت إثر انهيار كبير في الزراعة في المناطق الجبلية في العصر البرونزي الوسيط الثاني، ومن جهة أخرى، فإن مستوطنات النقب خلال فترة العصر البرونزي الرابع ـ البرونزي الوسيط الأول ومستوطنات المناطق الجبلية شرقي الأردن خاصة بهذه الفترة. ونناظرها مع فترات استيطان أخرى في هذه المنطقة، كالعصر النحاسي أو الحديدي الثاني، لأنها تشكل جزءاً من إطار أوسع للتحول في نماذج الاستيطان، يساعد أيضاً على إيضاح النوعية المختلفة لردود الفعل التاريخية الرصينة على الأزمات الاقتصادية المتميزة.

(٦) رغم أننا نفتقر إلى البينات للتمييز بين إثنية مستوطنات المرتفعات والمستوطنات المعاصرة لها في الأراضي المنخفضة، ويتوجب علينا من دون شك، أن نعتبر فترة

أوائل العصر الحديدي كفترة تطور محلي هام، لم تتوفر لدينا بعد بينات على أن هذه التغيرات تفسر حصراً بأنها تحول سكاني من الأراضي المنخفضة إلى المرتفعات، هناك أسباب عديدة تدعو للقول بأن أصول سكان المرتفعات في العصر الحديدي الأول لا يمكن ردها لأي أصل واحد.

(٧) افتراضات كوتي ووايتلام في شأن الفروق بين اقتصاديات المرتفعات والأراضي المنخفضة ليست ثابتة. التأكيد أن «اقتصاد الكفاية الزراعي الرعوي يقدم أملاً أكبر بالبقاء بعيداً عن الأراضي المنخفضة المعرضة للأخطار» غير مقبول لعدة أسباب: لا يوضحان أبداً طبيعة الأخطار التي يتعرض لها السكان المستقرون في الأراضي المنخفضة، كما لا يبينان، أن الأراضي المنخفضة كانت في العصر الحديدي الأول، تحديداً، عرضة لخطر ما، كي نتمكن من اعتبار تعرض زراعة الأراضي المنخفضة للأخطار، سبباً رئيسياً للاستيطان في المرتفعات. تصوري الخاص لمستوطنات الأراضي المنخفضة في هذه الفترة، أن معظمها لم يكن محصناً، مما يجعلني أعتقد أن في هذا دلالة واضحة على أن الخطر العسكري لم يكن كبيراً. وبالإضافة لذلك، فإن اقتصاديات الأراضي المنخفضة تعتمد أيضاً على الزراعة الرعوية، مع زراعة الأشجار المثمرة في بعض المناطق، وهي بمفاهيم الاحتمالات الزراعية أقل تعرضاً للخطر من المرتفعات الوسطى. ويصعب اعتبار اقتصاد المرتفعات خلال العصر الحديدي الأول مشتملاً على أكثر من فلاحة الكفاية. الانتشار الجغرافي الواسع لعديد من مظاهر الثقافة المادية في العصر الحديدي الأول، يوحي بأنه رغم انقسام فلسطين إلى مناطق خلال هذه الفترة، فقد تمت المحافظة على حد أدنى من التجارة الإقليمية وعبر الأقليمية في الأراضي المنخفضة والمرتفعات، وواضح أن الانهيار اعترى التجارة الدولية وليس الإقليمية. ولا يستطيع المرء أبداً أن يزعم بأن التجارة الدولية كانت سبب وجود مستوطنات الأراضي المنخفضة، مهما بدا أنها تسهم في رفاهيتها. وجود هذه القرى والمدن يعزى بوضوح إلى الإمكانيات الزراعية في هذه المناطق التي وجدت فيها. انهيار التجارة قد يكون عمق الركود الاقتصادي في العصر الحديدي الأول، وشجع على الرحيل من المدن، ولكن هذا يجعل من انهيار التجارة الدولية عاملاً مساعداً في تحولات هذه الفترة وليس سببها المبدأي.

(٨) كما لا يمكن اعتبار التزايد السريع في سكان المرتفعات نتيجة مباشرة لتقدم التجارة الدولية كما اقترح كوتي ووايتلام: مثل هذه التجارة لم تكن هامة حتى العصر الحديدي الثاني. ورغم ذلك فقد كان تزايد السكان مستمراً باندفاع أواخر العصر الحديدي الأول، ويبدو أن هذا الاندفاع استمر طوال الجزء الأول من العصر الحديدي الثاني. ويمكن ربط هذا مباشرة بالتوسع الذي صاحبه في مجال زراعة الأشجار

المثمرة وإنشاء المصاطب في المنطقة. ويبدو واضحاً أن التجارة الدولية عادت إلى وضعها في العصر الحديدي الثاني نتيجة رفاه اقتصادي وتمركز في السلطة السياسية. كوتي ووايتلام مبكران بمدة ١٥٠ـ ٢٠٠ سنة في إعطاء دور رئيسي للتجارة الدولية في اقتصاد منطقة المرتفعات.

(٩) نشوء ملكية أو مشيخة محدودة، كالتي يصفها ميلر وايدلمان (Edelman) مثلاً، في المرتفعات الوسطى، يبدو ممكناً أواخر العصر الحديدي الأول وبداية العصر الحديدي الثاني. ورغم ذلك، فإن وجود مثل هذه الوحدة السياسية الصغيرة التي يفترض وجودها في مرتفعات أفرايم في هذه الحقبة القديمة، يبدو مستقلاً تماماً عن أي توسع في التجارة الدولية. وفي الأقل، لا علم لي في أي بينة عن مثل هذه التجارة، وتأكيد كوتي ووايتلام أن التجارة الدولية هي السبب المباشر لنشوء الملكية، يبقى محيراً.

(١٠) وأخيراً، فالتزايد الدرامي في عدد السكان في المرتفعات أواخر العصر الحديدي الأول وأوائل العصر الحديدي الثاني بسبب علاقته بزراعة الأشجار المثمر وإنشاء المصاطب، يستلزم افتراض استقرار لمدة طويلة، في المنطقة. افتراض كوتي ووايتلام ـ ويشاركهم فيه كثيرون ـ وجود صراع عنيف وحرب مفتوحة بين الأسرائيليين والفلسطينيين في هذا الوقت المبكر غير محقق ويقوم على أساس انعكاس تاريخي مشوش لمرويات توراتية لاحقة.

في الفصل الافتتاحي لكتاب كوتي ووايتلام، يعرف المؤلفان بعزمهما على كتابة شكل جديد من تاريخ إسرائيل، مستقل إلى حد كبير عن المرويات التوراتية، وقائم على أساس الجغرافيا التاريخية ونماذج الاستيطان في فلسطين، كما تعكسها الأركيولوجيا الفلسطينية. وحاولا تفسير البيانات التي توفرها الأركيولوجيا بقصد «إلقاء الضوء على تاريخ الاستيطان والديمغرافيا والعلاقات السياسية والاقتصادية». أما في الجزء الرئيسي من الكتاب فنماذج الاستيطان والعلاقات التاريخية والاقتصادية والسياسية مفترضة منذ البدء. الأركيولوجيا والجغرافيا التاريخية، استخدما في حالات نادرة كمجرد إيضاح للأنماط السوسيولوجية والأنثروبولوجية والأيكولوجية المستخلصة إلى حد كبير من خارج فلسطين وبمعزل عن البينات التاريخية.

كوتي ووايتلام لا يتقدمان بالبحث عن أصول إسرائيل كثيراً عن أوصاف ألت المماثلة للتغيرات الجذرية في نماذج الاستيطان خلال فترة أواخر العصر البرونزي ـ أوائل العصر الحديدي الانتقالية، مسألة ما إذا كان الأصل الأول لمستوطني منطقة المرتفعات يقع خارج فلسطين ليست مهمة بالقدر الذي يبدو لأول وهلة، لأن ألت نفسه أرتأى أن نماذج الهجرة الداخلية الأصلية التي مارسها البدو الرعاة الذين استقروا خلال العصر الحديدي قد ثبتت لأول مرة منذ وقت مبكر كالفترة الانتقالية من العصر البرونزي

الوسيط ـ العصر البرونزي المتأخر، عندما كانت مناطق واسعة من المرتفعات خالية من أي استيطان دائم. هـ .ويبرت (Weippert) تعرض نفس البيانات التي اعتمدها كوتي ووايتلام كأساس لكتابهما، وتقدم نظرية أكثر دقة من حيث البيانات وأكثر استقلالاً عن أي سبب منشيء بحد ذاته. ومما يثير الاهتمام بصورة خاصة، بحثها عن الأواني «الفلسطينية شبه الميسينية» (submycenean) وبيوت منطقة المرتفعات القائمة على أعمدة، وتحديدها الواضح لكامل العصر الحديدي الأول كفترة انتقالية من العصر البرونزي المتأخر إلى العصر الحديدي الثاني. رأي كوتي ووايتلام، الذي يشاركهم فيه هـ .ويبرت وفنكلشتين (Finkelstein) وإيسي (Esse)، القائل بأن الانهيار الدوري والعودة إلى الاستيطان كان مساراً متكرراً ومزمناً في مناطق فلسطين الأكثر هامشية، هو رغم الحاجة الملحة للتدقيق فيه، تصور كبير الأهمية ويجب، بالتأكيد، أن يواصل لعب دور مستقبلي في الأبحاث عن المستوطنات الجديدة والبداوة، إلا أنه لا يكفي بحد ذاته لإيضاح أصل مستوطني المرتفعات في العصر الحديدي الأول والثاني، كما ينبغي أن لا يعتبر بديلاً من الإيضاحات الأخرى، بل يجب النظر إليه كقرينة لتفسير الأسباب التاريخية المحددة للتشكلات الإثنية الجديدة في فلسطين في العصر الحديدي الأول والثاني. كما يجب تتبع اتصالات بعض مستوطنات المرتفعات مع المدن المستقرة في المرتفعات والأراضي المنخفضة. وبالإضافة لذلك، هناك سبب وجيه ومعقول للاعتقاد بأنه بالإضافة إلى سكان فلسطين الكبرى الأصليين، شهدت فلسطين في العصر البرونزي الوسيط ٢ج ـ أواسط العصر الحديدي الثاني، تدفق عناصر سكانية جديدة من بحر إيجة وسوريا والأناضول والمجموعات السامية الغربية والعرب الذين ينسبون إلى مناطق شرق وجنوب فلسطين.

في مقال مشترك حديث، ركز أعضاء مشروع سهول مادبا، على ما وصفوه بأنه «دورات تكثيف وتخفيف الاستيطان واستخدام الأراضي». بمثل هذه التعابير، يمكن للمقارنات بين تحولات العصر البرونزي الوسيط ٢ ج ـ الحديدي الثاني وأوائل البرونزي ٢ـ ٣ـ الوسيط ٢، أن تتواصل بوضوح وقناعة أكثر، لأن مثل هذه الدورات الأوسع في استخدام الأرض يمكن بحثها على أساس المقارنة. هذا الفهم الأشمل والأكثر تعقيداً يدعم أيضاً نظرية س .ريتشاردز (S.Richards) المماثلة التي تقترح ما تشير إليه بأنه «التصور المنظم للانهيار الحضري، فالانحطاط، والانبعاث المتجدد» لفهم التحول في خربة اسكندر أوائل العصر البرونزي الرابع، بدلاً من اعتبار مثل هذه التحولات انتقالاً بسيطاً من الزراعة المستقرة إلى البداوة الرعوية، كما فعل كوتي وواايتلام وفنكلشتين. مثل هذه الآراء الهامة تفسح في المجال لوصف أكثر تعقيداً للتغير الحاصل عبر الزمن ضمن الأقاليم وعبرها؛ فالذي حصل في خربة اسكندر مثلاً، ليس مجرد تغير في التخصص من

الفلاحة إلى الرعي، بقدر ما هو تلاؤم منظم مع التغيرات المناخية والديمغرافية والتكنولوجية.

٤ـ الأركيولوجيا وتاريخ مستقل لإسرائيل

أشار ألت إلى حقل التنقيب الأركيولوجي والحفريات الجديدة، منذ عام ١٩٢٥، كمصدر أدبي (وإن غير كاف) لازم لوضع تاريخ أصول إسرائيل على أساس وطيد. وتكراراً ما عبر المؤرخون عن هذا الإحباط منذ نشر دراسة ألت النموذجية، لأنه أصبح واضحاً تماماً كم هو هائل ومعقد ما تتطلبه هذه النظرية ميدانياً. الطبعة الإنجليزية المعدلة من كتاب فنكلشتين «أركيولوجيا الاستيطان الإسرائيلي»، المنشورة عام ١٩٨٦، تسد أخيراً هذه الثغرة بمسح للآثار الأركيولوجية المتعلقة بأصول إسرائيل. وقد كان باهراً في شموله وحصيفاً ونقدياً في مناقشته. كتاب فنكلشتين يقدم نظرة جديدة أعتقد أنها تغير توجهاتنا في بحث أصول إسرائيل جذرياً. لدينا الآن، وصف مركب للآثار الأركيولوجية من العصر الحديدي الأول، وهو جيد العرض ويتيح فرصة دراسة تاريخ هذه الفترة، بالاستقلال التام عن التأريخ التوراتي وموضوعاته التي كانت سائدة. مسح فنكلشتين يوضح بجلاء أن نظرية «الغزو» قد ماتت. وبالإضافة لذلك، أضيفت عدة ملاحظات على نعي ليمخي لنموذج «الثورة». والمؤكد هو أن نموذج ألت عن الاستيطان، إلى مدى تعديله بدراسة فنكلشتين، سيكون موضوعاً للنقاش في المراجعات.

النقطة الرئيسية الأهم في موضوع البحث عن أصول إسرائيل اليوم، تكمن في السؤال عما إذا كانت مستوطنات المرتفعات في العصر الحديدي مرتبطة بأي شكل كان بمدن المناطق المنخفضة المدعوة كنعانية. ما أصبح واضحاً بشكل مشجع هو نظرة فنكلشتين التي تقارن بين مستوطنات المرتفعات ومستوطنات المناطق المنخفضة المعاصرة لها، ويميز كل طراز بأنه يعكس وحدات اقتصادية متميزة إقليمياً، وليس كيانات متوالية زمنياً كما يقول الرأي التبسيطي تماماً.

رغم أن نشر كتاب فنكلشتين يقدم كثيراً من البيانات الأركيولوجية التي طلبها ألت، ويعرضها بشكل سهل وميسر، فإن كتابه ذا علاقة غير مباشرة فقط بمناهج ألت وأسئلته. فنكلشتين نفسه يدعو لإيجاد بديل من نظرية ألت منطلقاً من النظرة التي توصل إليها ألت، أي، فرضية أن الاستيطان في المناطق الجبلية في العصر الحديدي كان في جوهره استيطاناً إسرائيلياً. هذه الفرضية الأساسية في عمل ألت السابق تعتبر من المسلمات عند فنكلشتين، وتقدم تلطيفاً باعتبارها افتراضاً إجرائياً يفسح في المجال لإلقاء الأسئلة عن الأصول في السجلات الأركيولوجية، ربما عبر تصور مشكوك فيه بأن هذه المستوطنات الجديدة تشكل كياناً تاريخياً واحداً ضمن مسار معقد. مثلاً، مطالبة فنكلشتين لنا بأن

نوافق على أن مستوطنات المرتفعات تلك التي أصبحت تشكل إسرائيل فيما بعد هي بحد ذاتها إسرائيلية، بخلاف مدن وبلدات الأراضي المنخفضة، يمكن قبولها فقط في حال سبق افتراض مسلمته. فنكلشتين لا يعتقد، بخلاف ألستروم مثلاً، بأن من يعتبرهم سابقين لإسرائيل متميزين تاريخياً عن سكان الأراضي المنخفضة والكنعانيين المعاصرين لهم فقط، بل إنه يعتبر أن هذا التناقض الهام يفقد أهميته عندما يفكر المرء بأن جرزيل ومعظم مناطق السهل الساحلي قد (أصبحت) فيما بعد إسرائيلية، لا لأنه لا يمكن استثناء هذه المناطق وغيرها عند البحث عن إسرائيل الناشئة فقط، بل لأنه يصعب تصور وحدة سياسية اقتصادية تضم المرتفعات الوسطى والجليل بدون جرزيل، ووحده الافتراض الذي يصر على التأريخ التوراتي القائل بضرورة التمايز الإثني بين الإسرائيليين ومعاصريهم الكنعانيين، يمكن من استثناء جرزيل من أي إطار عملي لإسرائيل الكبرى خارج مرتفعات أفرايم. ورغم تلك، يستثني فنكلشتين المستوطنات الجديدة في العصر الحديدي الأول في هذه المناطق تحديداً من «إسرائيل». وكذلك، ولكن بمنطق أضعف وتناسق أقل، يميز فنكلشتين بين المستوطنات الجبعونية (Gibeonite) وتلك التي يود اعتبارها إسرائيلية في منطقة بنيامين. هذا المبدأ الأساسي الذي يوجه تعريف فنكلشتين لإسرائيل القديمة سيصبح تعسفياً ومتناقضاً تماماً إذا كان على المرء أن يعتبر ـ وأشك أن فنكلشتين يفعل في النهاية ـ أن تلك المستوطنات التي أصبحت إسرائيلية تماماً عند نشوء الملكية هي تلك التي يجب تصنيفها بأنها إسرائيلية في التاريخ السابق لفترة الاستيطان لأننا، كما سنلاحظ فيما بعد، يصعب علينا تطبيق هذا المعيار على أجزاء عديدة واسعة من المنطقة الجبلية التي يعتبرها فنكلشتين «إسرائيلية». وأكثر من ذلك، يؤكد فنكلشتين من دون دليل، وعلى أساس ظاهر مرويات توراتية لاحقة غير مدققة، أن أصول إسرائيل توجد في مجموعات محددة من المستوطنات الجديدة في المرتفعات الوسطى والجليل. مؤكد أن نماذج الاستيطان التي يفحصها ذات أهمية كبير، ولكن لا سبب يدعونا للزعم بأن سكان المناطق الجبلية، أو المستوطنين الجدد في تلك المنطقة مرتبطون بشكل متميز بإسرائيل الناشئة. في تقييم دراسة فنكلشتين، تصبح مسألة تحديد ما يجب إدراجه ضمن مفهوم إسرائيل، في أي مدى زمني محدد، صعبة لأن معيار فنكلشتين نفسه يبدو تعسفياً تماماً، حتى أن المرء يقاد إلى الشك بصحة عنوان كتاب فنكلشتين «أركيولوجيا الاستيطان الإسرائيلي» وثقته هو به. أليس الأولى والأفضل أنه يتعامل مع أركيولوجيا مستوطنات العصر الحديدي الأولى في فلسطين الوسطى، تاركاً للآخرين مسألة أصول إسرائيل؟ ما يقدمه فنكلشتين عن هذه المستوطنات الجديدة يمكن اعتباره خطأ جواباً بديلاً من الأسئلة المتعلقة بأصول إسرائيل. دائرية براهين فنكلشتين لا تغيب عن نظر القارىء اليقظ بسهولة.

فنكلشتين يخالف نظرية ألت عن البداوة الرعوية، بالقول بأن أصل مستوطني المرتفعات محلي، وبنسبتهم لا إلى المدن المعاصرة (أو الكنعانية) في الأراضي المنخفضة التي انهارت في العصر البرونزي الوسيط ٢ج، وتحول سكانها إلى بدو رعاة يعيشون في مرتفعات وسهوب المناطق المتاخمة لهم وأقامتهم علاقة تكافلية مع العناصر المستقرة في الإقليم في العصر البرونزي الأخير. وهو يقدم أيضاً تسلسلاً زمنياً عن تطور المستوطنات في المنطقة الجبلية على ثلاث مراحل خلال الفترة من ١٢٠٠ إلى ١٠٠٠ قبل الميلاد، مؤدياً مباشرة إلى «الملكية الموحدة» في العصر الحديدي الثاني، ويدافع عنه بحرص. ويمكن أن نلاحظ أن طبيعة بيانات المسح الذي قام به وعدم تناسق التسلسل الزمني مع نقوش الخزف، تجعل مراحل فنكلشتين الثلاث غير مؤكدة أكثر بكثير مما نرغب فيه. ورغم ذلك، يسجل فنكلشتين تقدماً كبيراً هنا. دراسة فنكلشتين تتوافق كثيراً مع البنى التي أعاد تشكيلها ميلر وتماشي تاريخ سوغين بصورة جيدة، وكذلك دراسات ليمخي وألستروم وإيدلمان والنواحي الفنية في دراسة بوروفسكي، ويمكن أن يكون التوفيق بينها وبين تلك الدراسات، مع بعض التعديلات البسيطة، مفيداً. ولكنها تختلف كثيراً عن أعمال كوتي ووايتلام وهوبكنز، رغم أن تطوير هوبكنز لتقنيات زراعة المرتفعات ـ وخاصة مفاهيم «نشر المخاطر» و «تقليص المخاطر» يمكن أن يفيد كثيراً من البيانات الأساسية الصحيحة التي يقدمها فنكلشتين، وكذلك أيضاً كوتي ووايتلام اللذان يبديان اهتماماً أكبر بالمسائل المتعلقة بانهيار العصر البرونزي ونشوء الملكية، معتبرين مسائل الاستيطان نفسه من المسلمات ـ كما يمكن الاعتماد على تاريخ ميلر ـ هايز لتصحيح مسار محاولات فنكلشتين المحدودة في مجال تأويل التوراة، لأن إمكانياته النقدية التاريخية الأقوى، تساعد على تجاوز الأخطاء القليلة الهائلة في بناء فنكلشتين التاريخي لبدايات إسرائيل، والناتجة عن تأثره البالغ بالتوراة.

عمل فنكلشتين، هو قبل كل شيء كتاب أمين، أي أنه يعرض صورة مفصلة واضحة عن المعلومات والبيانات الأركيولوجية التي يستند إليها في تفسيراته، وهو يقود القارىء عبر حججه من البيانات إلى الفرضية، فالاستنتاج، وصولاً إلى النتيجة السعيدة ـ مهما رغب المرء في مناقشة خطوات محددة في هذا المسار ـ بأن الكتاب يبقى مصدراً أولياً لمسائل تاريخية معقدة وصعبة جداً، وتوجهاً يلقى الترحيب.

ولهذا السبب، يشكل كتاب فنكلشتين علامة فارقة في البحث الأركيولوجي التوراتي، الذي أخذ مؤخراً يخرج من الأزمة التأريخية حول أصول إسرائيل والتي عانى منها هذا الحقل الدراسي خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. كما يشكل، بالنسبة لنا جميعاً، أساساً صلباً لبدء تاريخ صحيح مفصل وسليم منهجياً لإسرائيل وأصولها بالاستناد للسجل الأركيولوجي، على الرغم من أن المسرح والحفريات الأركيولوجية تبقي أموراً

أساسية موضع شك، وليس تحديد الإثنية أقلها صعوبة، وأعتقد أن كتاب فنكلشتين قد أوضح بجلاء أن كتابة تاريخ لإسرائيل بعيداً عن السجلات الأركيولوجية لم يعد مشروعا، رغم تلك الشكوك والشكوك الأقوى بخصوص التسلسل الزمني المستند لنقوش الخزف والقائم على أساس توراتي أكثر مما هو تاريخي. ومن المهم أن نؤكد أن هذا الكتاب قد برهن على أنه يجب علينا ويمكننا استخدام البيانات التاريخية الأولية في كتابة تاريخ لإسرائيل، وعلى أن التوفيق بين البيانات والفرضيات التفسيرية ضروري. وبالفعل، فالمحتوى التفسيري ما زال ضرورياً لعملنا كما كان. وفي أي حال فقد أظهرت دراسة فنكلشتين الأولية الطبيعة الوصفية للنظام التاريخي. وبالاستناد إلى أنجح الدراسات الإسرائيلية والأميركية والألمانية يقدم فنكلشتين منطلقاً جديداً لدراسة أصول إسرائيل القديمة.

ورغم ذلك، هناك عدد من المسائل المنهجية التي تسبب قلقاً بالغاً عند قراءة كتاب فنكلشتين. وهي مسائل مختلف عليها أيضاً في تواريخ هوبكنز وألستروم وكوتي ووايتلام وميلر ـ هايز. خمس منها تبدو لي هامة ومحورية لفهم تاريخ أصول إسرائيل وسأبحثها بتفصيل أوفى في الفصول ٥ـ ٧. (أ) استخدام مفهوم زراعة الكفاية لوصف اقتصاد المستوطنات القديمة في المرتفعات الوسطى، كان افتراضاً سائداً في كتابات هوبكنز وكوتي ووايتلام. كما أثر كثيراً على تصور ليمخي وفنكلشتين لطبيعة إسرائيل القديمة. (ب) التحديد الإثني لتعابير «إسرائيلي» و «كنعاني» الشائع تماماً في الدراسات المعاصرة يشكل أساساً هيكلياً لكتاب فنكلشتين، والضرورة تدعو إلى التدقيق فيه بجدية في ضوء الاعتراضات التي أثارها جي. ألستروم وهـ . ويبرت وبشكل خاص ن.بي. ليمخي. (ج) الكشف عن التواريخ الإقليمية الذي كان منتجاً وقوي الأثر ولعب دوراً هاماً في دراسة فنكلشتين لنماذج الاستيطان في المرتفعات الوسطى، تدعو الضرورة لا إلى دمجه بالبيانات التاريخية الأخرى فحسب، بل وإلى تطبيقه على فلسطين الكبرى بكاملها. (د) المعلم الجديد «الملكية الموحدة» الذي وجه معظم الدراسين منذ سوغين أبحاثهم عن أصول إسرائيل نحوه، والذي معظمهم يفترض الآن أن تاريخ إسرائيل الصحيح يمكن أن يبدأ بوصول شاؤل إلى السلطة في المرتفعات الوسطى أو توحيد داود للمناطق في محاولة لإيجاد سلطة مركزية، ينبغي فحصه لا على أساس تاريخانية المرويات التوراتية المناسبة، بل في ضوء مبررها التاريخي ومبدأ قابليتها للتحريف. (هـ) الموضوع المحوري والأكثر أهمية هو النزاع حول السمة المحلية أو الأهلية لأصول إسرائيل، ما زال بحاجة إلى مزيد من الأبحاث الأشمل التي تتناول البينات التاريخية والأركيولوجية. رأي فنكلشتين الذي يقتفي أثر أصول الاستيطان في المرتفعات في العصر الحديدي الأول عند رعاة السهوب الذين تعود جذورهم إلى السكان المضطربين في العصر البرونزي الوسيط ٢ ج،

يضيف كثيراً إلى أبحاث ألت وكوتي ووايتلام وإيسي وهـ . ويبرت. وهو موضوع ما زال، على كل حال، بعيداً عن الحل وبحاجة للبحث في ضوء البيانات المتوفرة من كل فلسطين والمعلومات المتعلقة باضطراب وتنقلات السكان في المنطقة، من العصر البرونزي الوسيط ٢ج وحتى العودة إلى الاستقرار خلال العصر الحديدي الثاني.

أعتقد أن هذه المراجعة لأدبيات الدراسات تجد ما يقاربها في عملين رئيسيين حديثين في هذ الحقل: كتاب هـ . ويبرت «أركيولوجيا فلسطين قبل العصر الهلليني» وكتاب جي. ألستروم «تاريخ فلسطين القديم». كلاهما يمثل تركيباً جامعاً لآثار فلسطين ويقدم نظرة شاملة من العصر الحجري حتى الحقبة الهللينية. كلا الكتابين مكتوب بوضوح وعلى أساس نزعة نقدية ويعتمد مستويات جديرة بالإعجاب في مجال البحث التاريخي. دراسة ويبرت تقدم خلاصة مكثفة جيدة بشكل مدهش، عن جميع المواقع والحفريات والمسوح ذات الأهمية بالنسبة لتاريخ فلسطين. رغم أن مئات المسائل الهامة قد أثيرت، إلا أن الكتاب يتسم بمنظورين هامين نادراً ما ظهرا في كتاب بهذا الحجم. ويبرت تذكّر القراء مراراً بأن مفهوم «فلسطين» كإقليم منفرد متماسك، مضلل. ليس فقط لأن فهم أركيولوجيا المنطقة يستلزم الإشارة المستمرة إلى ما هو خارج حدودها، وإدراك أنه لا يوجد موضوع أركيولوجي واحد هو فلسطيني تحديداً أو بصورة متميزة، بل أيضاً لأنها توضح بجلاء أن فلسطين نفسها منقسمة إلى مناطق منفصلة ومتميزة، وضمن فلسطين الكبرى، لدينا عدد من التطورات المادية المستقلة. وهذه القضية من القوة بحيث تجعل البحث الأركيولوجي التقليدي، الذي يفترض مجموعات متناسقة وخطوطاً مستقيمة من التطورات في الأشكال المادية، عملاً تشويهياً بصورة أساسية. المنظور الهام الثاني الذي يكافىء قارىء هذا الكتاب، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما سبق: أي فهمها للتسلسل الزمني. إبان قراءة هذه الدراسة، يتزايد إدراك المرء المؤلم للهشاشة المتناهية في مجال تحديد تواريخ الآثار الأركيولوجية في سوريا ـ فلسطين، وليس فقط تلك التواريخ المحددة على أساس تسلسل زمني مصري يفترض أنه مركز، بل وأيضاً تلك التواريخ المرتبطة بتسلسل زمني توراتي مصطنع لاحق في تاريخه، ومحدد بدوافع أدبية، إلا أنه يتضمن فعلاً عدداً قليلاً من الروابط مع الحقائق التاريخية. التسلسل الزمني الأركيولوجي الناشىء عن مثل هذا التفكير يقدم القليل مما يمكن استعماله. دارسون قلائل أدركوا هذا مثل ويبرت. وهي لا تستهين بالقضية، فهي توصي بالحذر عند تحديد الأركيولوجيين الميدانيين للدمار في حقبة دبورة أو داود أوعند تحويل المباني الإدارية والتحصينات إلى سليمان، وتذهب أبعد من ذلك إذ تثير أسئلة أخطر عما إذا كان مثل هذا التفكير وهذه اللغة ينتميان إلى حقل الأركيولوجيا، على الإطلاق. ويبرت توجه اهتمام القارىء إلى البيانات الأركيولوجية المتراكمة خلال القرن الماضي وأساسيات التفسير التاريخي للآثار

الأركيولوجية. كتابها تأريخ جيد للأركيولوجيا في فلسطين، وهو حالة نادرة.

هذان المنظوران: الإقليمية الجغرافية وهشاشة التسلسل الزمني وغموضه، مجتمعان بوضوح في إبحاثها عن التسلسل الزمني المناسب. ومما يثير الاهتمام بصورة خاصة معالجتها لتطورات النشوء التي يظن بأنها متعاصرة، وخاصة خلال الفترات الانتقالية كتلك الفترة بين العصر البرونزي المتأخر والحديدي الأول أو بين الحديدي الأول والحديدي الثاني. وتقدم ويبرت مبدأ يجب أن يكون موضع اهتمام أي شخص معني بالمسائل التاريخية المتعلقة بأكثر من منطقة فرعية في فلسطين. وهي تشير إلى هذا المبدأ بأنه «معاصرة ما هو متعاصر» ولا شك أنه مبدأ حكيم. خلال فترات التغير السريع في المنطقة المركزية، تقبل المناطق البعيدة عنها والهامشية هذه التطورات والتغيرات في التكنولوجيا والأشياء المادية بوتائر مختلفة، وغالباً عبر مسار تطوري مختلف عن ذاك الذي تم في المركز الخلاق، وفي فلسطين يتضاعف هذا بسبب وجود عدة مراكز خلاقة. آثار هذا المبدأ على نظرية الأركيولوجية خطيرة. مثلاً، الدراسات العديدة المتعلقة بالتطورات عبر المناطق، وبدراسة النقوش والمصنوعات والوثائق القديمة، المشهورة جداً أواخر الستينات وأوائل السبعينات، أصبحت إلى حد كبير، بلا جدوى على الإطلاق، وتحثنا على إبداء مزيد من الاهتمام بالتسلسل الزمني والدلالات التاريخية للتوجهات الجديدة والعناية التامة بالأركيولوجيا الإقليمية.

كتاب ألستروم «تاريخ فلسطين القديم»، شأنه شأن نظرية ويبرت، يركز على الاختلافات الإقليمية ضمن فلسطين. ما يميزه عن عدد كبير من التواريخ السابقة، ليس فقط تركيزه على الإقليمية، بل وقدرته على العمل تاريخياً ـ عند التعامل مع إسرائيل ـ مستقلاً عن التاريخ التوراتي. هذا أمن للدراسة المرونة اللازمة لبحث الاتجاهات التاريخية الأقل اعتماداً على موضوعات التاريخانية، أكثر مثلاً، من أعمال كوتي ووايتلام وفنكلشتين. ألستروم يظهر بوضوح إمكانية كتابة تاريخ «علماني». ورغم ذلك، وكمعظم التواريخ الحديثة، ما أن يدخل ألستروم الحقبة الملكية (سواء كان يبحث «الملكية الموحدة» تحت حكم داود وسليمان، أو دولتي يهودا والسامرة المنفصلتين، أو النزاعات مع الفلسطينيين وغيرهم من الجيران) حتى يصبح تاريخه تقليدياً، تسود فيه مسائل حول التاريخانية ومحاولات لخلق توفيق متناسق بين الأدبيات غير التوراتية والقصص التوراتية. ورغم أن السمة النقدية لهذا البحث بارزة تماماً، وتقدم من وقت لآخر تصحيحات قيمة، فإن صحة التاريخ التوراتي تبقى مسألة مركزية، وما في الروايات التوراتية يبقى معقولاً ويمكنه بعد بحث نقدي أن يجد مكاناً بارزاً في التاريخ.

مقالتان حديثتان تضيفان إسهامات محددة إلى هذا الاتجاه الجديد في البحث التاريخي. إي، أي، كنوف (E.A. Knauf) في دراسته عن روايات إسماعيل يثبت بجلاء

أن بعضها يعود إلى الحقبة الآشورية وذلك لاقتران أسماء بعض الشعوب المذكورة في هذه الروايات بأسماء قبائل عربية وجدت في الفترة ما بين القرن التاسع والقرن السابع قبل الميلاد. وليس احترامه لتحديد تاريخ مراجع هذه الرواية فقط، ما يميز هذا العمل عن الجهود المماثلة لمدرسة ألبرايت، بل إن تركيزه على المضمون التاريخي للمرجع المذكور في الرواية، من دون أن يفترض بسبب ذلك تاريخانية الرواية التوراتية نفسها، يتيح المجال لنقد المؤثرات على الأشكال القصصية التي تختلف تماماً عن أي شكل تاريخي. وفي دراسة أخرى حديثة يرتأي كنوف أن الإشارات التاريخية إلى سام وحام في سفر التكوين ١٠، تشير إلى كيانات جغرافية وقبلية في القرن التاسع ـ السابع في الأمبراطوريتين المصرية والآشورية.

في هذه الأبحاث، قام كنوف بالتحول الضروري والهام عن مسائل التاريخانية إلى المسائل الأكثر أهمية من الناحية التاريخية والمتعلقة بالمحتوى والمحيط اللذين تستمد منهما القصص. هذا الأسلوب في التحليل يحتمل أن يكون قيماً بصورة خاصة في مجال تحديد ما إذا كانت روايات محددة أو بعض عناصرها (سواء كانت مكتوبة أو شفهية) تعود أصلاً إلى فترة تسبق بكثير الفترة المفترضة في النصوص التوراتية. وبهذا يثير كنوف مسألة تاريخية القصص التوراتية: العلاقة الصعبة والدقيقة بين محتوياتها وتحديدها. يبقى كنوف ضمن نطاق المنهج الكلاسيكي في الدراسات التوراتية النقدية، وهو يفهم قصص العهد القديم بأسلوب لا يختلف كثيراً عن أسلوب فان سيتر وغاربيني، فهو يرى فيها شكلاً من التأريخ الخلاق المعبر عن أيديولوجيات كتابها وتحريفاتهم وتعكس صورة عن العالم السياسي والصراعات السائدة عند نشأتها وانتقالها. ومع فان سيتر وغاربيني، يتصور كنوف عالم القصص انعكاساً لعالم حقيقي محدد يمكننا التعرف عليه، إلا أن ذلك ليس وارداً، لا صراحة ولا ضمناً، في تحليل كنوف، وقوله بأن من المناسب فهم القصص على هذا النحو ليس مدعماً ببيان معقولية مثل هذا التأريخ بترجمة نصوصها بتعابير محتوياتها التي تلقيناها.

مسألة ما إذا كانت القصص التوراتية تاريخية في الواقع، أثارها مؤخراً بوضوح ن.بي. ليمخي في دراسته الحديثة عن «الكنعانيين». ما قاد ليمخي إلى هذه المسألة هو استنتاجه أن وصف المرويات التوراتية عن «الكنعانيين» لم يشر إلى أي إثنية في العالم الحقيقي لإسرائيل القديمة أو أي كيان تاريخي ـ سياسي محدد. وهذا لم يقد ليمخي إلى التساؤل عن مدى ملاءمة استخدامنا للمفاهيم الحديثة عن الجماعات الإثنية والأمم عندما نحاول فهم التوراة فقط، بل حدا به أيضاً إلى أن يتساءل عما إذا كانت التوراة تريد عكس الماضي الحقيقي على الإطلاق، أو هي تحاول عمل شيء مختلف تماماً. ورغم أن فهم ليمخي لمهمة القصص والتقاليد التوراتية يشدد على سمتها كانعكاس لإيديولوجيا الحقبة

الفارسية مماثل لفهم كنوف وغاربيني، فإن وصفه للمرويات بأنها «قصص» يجعل مسائل المرجعية تبتعد كثيراً عما يستطيعه التاريخ. وليس الانحياز الإيديولوجي وحده ما يميز القصص الخيالية والخرافات عن التاريخ. التأريخ أحد ضروب القصص الأدبي، وحتى في العالم القديم، يميز نفسه بأنه يهدف إلى عرض ما يعتقد أو يعتبر تقليدياً، العالم الحقيقي في الماضي. عوالم الروايات ليست، في أي حال، عوالم الماضي الحقيقي ولا العوالم السياسية واللهجات المعاصرة لها، هي بالأحرى، عوالم قصص وشظايا تقاليد ماضيه، عوالم برز فيها اللاهوت والفهم الذاتي، مع بعض التعديلات الطارئة في وقت لاحق. وبتعابير الأنواع الأدبية، المرويات التوراتية أقرب إلى روايات الأصول، منها إلى التاريخ. وبهذا، يقدم كتاب ليمخي، الصغير الحجم، مساهمة رئيسية في أبحاث الأصول التوراتية.

صحة برنامج ألت لفهم أصول إسرائيل على أنها تحول من فلسطين الكنعانية في العصر البرونزي المتأخر والمحكومة من الدول المدينية في الأراضي المنخفضة، إلى دولة قومية إسرائيلية في المرتفعات الوسطى في العصر الحديدي، كإطار لتاريخ إسرائيل قائم بالاستقلال عن التاريخ التوراتي، تلقت تحديات خطيرة، ومن عدة جهات. الفصل التالي سيتولى مراجعة نموذج ألت على أساس يجعلنا أكثر قدرة على فهم ظهور شعوب فلسطين واقتصادهم ولغاتهم وتنظيماتهم السياسية والاقتصادية، وصولاً لتطوير روح شعبية يمكننا في النهاية اعتبارها أساساً تاريخياً لِـ «إسرائيل» المرويات التوراتية. ونأمل في أن يكون المسح الأدبي السابق، رغم أنه غير كامل ولا كاف تماماً، قد ساعد على إظهار ما أعتقده الاحتمال الكامن في الأبحاث الدراسية المعاصرة الرامية إلى فهم المسار التاريخي المعقد الذي أدى إلى إكساب إسرائيل التي نعرفها من التوراة حضوراً طاغياً في تاريخ فلسطين. دراسات ربع القرن الماضي لم تتحسن من ناحية التأويل فحسب، بل أوجدت أساساً يمكن لتاريخ إسرائيل أن يتطور على أساسه مستقلاً عن الدراسات التوراتية. المنشورات الحديثة تبين بوضوح أن تاريخاً لأصول إسرائيل، يمكن أن يكتب الآن بأسلوب وصفي موضوعي نسبياً، بعد تصنيف المسائل المتعلقة بالتاريخانية وعلاقة المرويات التوراتية المتأخرة. بين النماذج الثلاثة التي عرضت تقليدياً كأصول لإسرائيل: الغزو، الثورة، الاستيطان السلمي، يبدو اثنان هما الغزو والثورة خارج نطاق أي تحليل وصفي للمستوطنات ونماذج الاستيطان في فلسطين العصر البرونزي والعصر الحديدي، ونموذج ألت الاستيطاني يحتاج لمراجعة عميقة.

قدرتنا المتنامية على إعادة بناء تاريخ مفصل للأصول الإسرائيلية، تجعل التخلي عن استخدام التأريخ التوراتي كمصدر صالح لكتابة التاريخ أكثر ضرورة، لأن مثل هذه البنى تبقى من دون أساس تاريخي شرعي. ويجب أن نكون مستعدين لأن نغير جذرياً، وأن نتأى بأنفسنا، وعن وعي، عن الافتراضات المسبقة التي فرضها علينا التفسير التوراتي.

ومما لا شك فيه أن مثل هذا التوجه سيكون مربكاً وذا نتائج لا يمكن توقعها، لأن عرض الأسس التاريخية لهذا التحول التدريجي سيجعل كل شيء يبدو مشكوكاً فيه لبعض الوقت، (وهذه الدلالات ما زال فهمها صعباً حتى الآن) حتى التسلسل الزمني للأركيولوجيا، الذي لعب دوراً مركزياً في الثورة التأريخية الحاضرة. سلسلة أهدافنا الطويلة لإعادة بناء تاريخ نقدي سليم لإسرائيل وأصولها، ضمن الجغرافيا التاريخية لفلسطين، لا يمكن تحقيقها بسرعة وسهولة، ولا يجب أن تتم كذلك.

كل واحد منا، بأسئلته الخاصة، وضمن مسائله الخاصة المعقدة، يساهم في المهمة الأكبر التي تشمل حقلاً كاملاً من الأبحاث. لن يقدم لنا عمل بمفرده جواباً على أصول إسرائيل وتاريخها. الأحرى هو أن نقوم معاً بوضع تصوّر ومحتوى يمكن من خلالهما أن ننظم كتابة تاريخ لإسرائيل. وبهذا العمل نضع أساساً لتاريخ جديد لإسرائيل. ولغاية إقامة قاعدة واقعية يمكن لعملنا أن يسير على أساسها بثقة، تتسم عملية تفسير البيانات بدقة بأهمية بارزة. الأعمال التي تمت مراجعتها، قدمت جميعها مساهمات هامة ستشغلنا لعدة سنوات.

في مثل هذا المحيط، تصبح مسألة ما إذا كان أحدنا مصيباً أو مخطئاً في موضع ما، قليلة الأهمية. ما نقوم ببنائه هو نظرة شاملة بديلة لإسرائيل القديمة، ليتحقق فيها لا تفسيرنا فقط، بل والهدف من تفسيرنا وإثباته وبيان أساسه. وكل هذا في نطاق تنهار فيه كل الافتراضات المسبقة في بحثنا. بعضنا سيأتي لأبحاثنا ببيانات جديدة، وآخرون سيعرضون فرضيات تأويلية جديدة، وبعض ثالث سيتحدى الافتراضات المسبقة التي قام عملنا على أساسها. بهذا الأسلوب سنتعلم الكثير من التواضع. لم يعد حقلنا في أزمة ويمكن أن يبقى منتجاً إذا ذكرنا على الدوام، الثورة التي تجتاحه الآن.

الفصل الخامس

أصول السكان ومستوطنات الساميين الغربيين في فلسطين الكبرى

١ ـ أصل الساميين في الصحراء الخضراء

الشكر لنصوص المملكة القديمة إلى الجنوب من منطقتنا وتلك الواردة من إيبلا (Ebla) في الشمال، لأنها تبقي لدينا القليل من الشك بأن سكاناً ساميين غربيين قد استقروا في فلسطين وكل المشرق الجنوبي منذ أوائل العصر البرونزي في الأقل. تواصل الثقافة المادية وأنماط الاستيطان طوال الألف الثالث، ذو أهمية خاصة، ويوحي بأن أصول كل السكان، لا بد وأن تعود، كحد أدنى، إلى بدايات العصر البرونزي القديم الثاني، وربما قبل ذلك، إلى العصر النحاسي المتأخر.

والمؤكد أنه يصعب كثيراً أن نحدد بوضوح انقطاعاً في التواصل الثقافي لسكان فلسطين ككل قبل الفجوات الظاهرة في السجلات الأركيولوجية اعتباراً من أواخر الألف الخامس والرابع (التاريخ المحدد هو ٤٥٠٠ـ ٣٥٠٠ قبل الميلاد)، وحتى عندئذ، يبدو أن القول بأن غزوات قام بها سكان جدد تماماً قد تمت، مما أدى إلى اقتلاع مزارعي ورعاة العصر الحجري، ينطوي على شيء من التعسف، سيما وأن التفسيرات الأكثر محافظة متاحة لنا.

الدراسات الحديثة في مجال اللغويات المقارنة، مع تنامي معرفتنا بتاريخ التغيرات المناخية الرباعية، تقود إلى تعديلات هامة في تصورنا للتغيرات والتقلبات في سكان سوريا ـ فلسطين، الذي كان سائداً منذ ثلاثين سنة، لأن س .موسكاتي (S.Moscati) مثلاً، الذي أيد النظرية السائدة بأن الساميين السابقين شكلوا شعباً واحداً موطنه العربة، وقد انتقلوا عبر هجرات متتالية من الصحراء إلى محيطها مشكلين الحضارات السامية في وادي الرافدين وسوريا وفلسطين عبّر عام ١٩٦٩ عن شكوك قوية بأن البنى العربية الشفوية قد اندثرت بالفعل، وأقر بأن هذه الملاحظة تضعف افتراضه بأن الساميين السابقين هم أقرب إلى العرب من الأكاديين أو الأوغاريتيين أو عرب الجنوب. نظريات أو.روسلر (O.Rossler) السابقة، التي تهاجم استقلال اللغات السامية، على أساس التشابه الملحوظ بين اللغات الأكادية والبربرية، لقيت تأييداً كبيراً خلال الستينات، وأهمه ماورد في دراسة آي.م.دياكونوف (I.M.Diakonoff) التي عبدت طريق الدراسات المقارنة للغات السامية مع الفروع المسماة حامية من أسرة اللغات الأفرو ـ آسيوية، أي المصرية ـ القبطية،

والبربرية ـ الليبية والكوشية والتشادية. هذا بدوره شجع على دراسة اللغات السامية الأحدث تاريخاً في نطاق التاريخ الشامل للعائلة اللغوية الأفرو ـ آسيوية. الأساس المعجمي اللازم لهذه الدراسات المقارنة وضع على أساس راسخ في دراسات بي. فرونزارولي (P.Fronzaroli) البالغة الأهمية أواخر الستينات، وقد ضمنها تاريخاً تفصيلياً للسمات اللغوية المشتركة. وحتى في دراسته الأولى، فقد ارتأى فرونزارولي (Fronzaroli)، أن موطن الساميين لم يكن الصحراء العربية، بل الأراضي الزراعية في سوريا ـ فلسطين نفسها، وذلك بالاستناد إلى أركيولوجيا ما قبل التاريخ. وانطلاقاً من شبه القاموس الذي وضعه فرونزارولي، أيد تيلوك (Tyloch) ـ رغم عدم موافقته على نظرية فرونزارولي حول الأصول السورية ـ الفلسطينية ـ تصوره لأصل الساميين بأنهم شعب مستقر يعرف الزراعة جيداً. إحدى نقاط قوة هذا الاتجاه الجديد في اللغويات المقارنة هي تأثرها بالتاريخ وإقراره بضرورة ربط النظرية اللغوية بالسجلات الأركيولوجية وفق أحكام التاريخ الأثنو ـ أركيولوجي.

وبسبب روابط هذا المنظور الجديد في اللغويات التاريخية مع الأركيولوجيا واللغات التاريخية المحددة في المقارنة، فقد يمكن فهم الساميين السابقين (والأفرو ـ أسيويين السابقين أيضاً) كمفهوم تاريخي بدل أن يكون نظرياً مجرداً. بيرني (Burney) شدد على ضرورة الإقرار بوجود تداخل، مع التأكيد على استقلال تطور الأصول والمظاهر اللغوية والثقافة المادية، كما شدد فرونزارولي على وجوب اعتبار السامية السابقة لغة تاريخية، فقد وجدت، وتدعو الضرورة إلى اعتبارها سلسلة لغوية متميزة قبل انفصال الأكادية.

عام ١٩٨١، وبالاستناد لشبه القاموس الذي وضعه فرونزارولي، حاول دياكونوف وضع الخطوط العريضة لأصول اللغات السامية المشتقة من اللغات الأفرو ـ آسيوية نتيجة هجرات من شمال إفريقيا بين الألف السادس والألف الرابع إثر جفاف الصحراء. ويحدد دياكونوف فترة الانحلال الأولى للهجات الأفرو ـ آسيوية إلى أسر لغوية بين الألف التاسع ـ السابع قبل انتشار الكثبان الرملية في شمال إفريقيا. أواسط الثمانينات، اقترح بي.بيرنز (P.Behrens) تصحيحاً رئيسياً للهيكلية التي أعاد دياكونوف بناءها، معترضاً على تحديده لموطن اللغات الأفرو ـ آسيوية بأنه «الصحراء الخضراء» (Green Sahara)، مقترحاً بدلاً منه إقليم كردفان ـ دارفور في السودان، قبل ٦٠٠٠ قبل الميلاد، عندما انتقلت اللغة البربرية إلى الصحراء قبل أن يعزل توسعها شمال إفريقيا عن اللغات البربرية السابقة إلى الجنوب الشرقي. تصحيح بيرنز لمقولة دياكونوف جذاب بصورة خاصة، لأنه يحل مشكلة انعزال اللغات البربرية جنوب وشمال الصحراء، ولكنه رغم ذلك، يعتمد على صحة تصوره لتطور جفاف الصحراء، ولا يبدو أنه يقدم تصوراً مناسباً لتطور اللغات الأفرو ـ آسيوية الأخرى في الشمال.

خلال المراحل الأولى من العصر الهولوسيني (Holocene) الذي تلا العصر الجليدي (حوالي ٩٠٠٠ـ ٧٠٠٠/ ٦٥٠٠ق.م.) ارتفعت مستويات مياه البحر بنسبة كبيرة، وساد الأرض مناخ أكثر دفئاً وأغزر أمطاراً، وطالت فصول الشتاء، وازدادت الأمطار الموسمية الصيفية بشكل عام. وخلال الألف السابع ق.م.، واصلت درجات الحرارة ارتفاعها، ولكن المناخ أخذ يجف تدريجياً. أركيولوجياً، هذا يتوافق مع الاستقرار الزراعي في العصر الحجري في شمال إفريقيا والعصر الحجري «ب» في فلسطين، (أريحا) والأردن (البيضاء) حوالي ٦٠٠٠ق.م.، أو قبل ذلك بقليل. تراجعت البحار وابتدأت فترة جفاف شديد، امتدت حتى أوائل الألف الرابع وربما استمرت حتى ٣٥٠٠ق.م.، وقد وصل الجفاف أوجه حوالي ٤٠٠٠ق.م.. هذا الجفاف، أدى إلى جفاف الصحراء في شمال إفريقيا تدريجياً وانتشرت الكثبان الرملية في المنطقة بكاملها، وخاصة في الصحراء الليبية، مما أدى إلى فصل وعزل اللهجات المصرية السابقة في الشرق، عن البربرية في الغرب. وينبغي أن يكون التحول الثقافي للغات الأفرو ـ آسيوية قد حصل في هذه الفترة عبر الهجرات إلى مصر شرقاً، ثم سوريا وفلسطين شمالاً. أما متى حصل هذا التحول بالضبط، فغير معروف. انتقال الساميين التدريجي إلى سوريا ـ فلسطين، يمكن اعتباره قد بدأ في أي وقت خلال هذه الفترة واستمر إبانها، رغم أن عبور الدلتا (التي كانت في ذلك الوقت بحيرات ومستنقعات) لا يبدو محتملاً خلال القرون الأولى من فترة الجفاف، أو ملائماً للرعاة والفلاحين. وإذا أراد المرء أن يعتبر أن الانتقال قد بدأ مبكراً، فالمسار عبر النيل وفي اتجاه وادي الحمامات معقول أكثر. أما التاريخ اللاحق، الأقرب إلى ٤٠٠٠ق.م.، فهو مناسب أكثر لإيضاح انعزال المصرية السابقة، لأن انخفاض منسوب المياه في الدلتا وتقلص فيضانات النيل في ذروة الجفاف، يجعل مساحات واسعة في الدلتا ووادي النيل صالحة للزراعة، فيما أخذت مصر، في الوقت نفسه، تنعزل عن الغرب بسبب تضخم الكثبان الرملية في ليبيا (الوقت الأنسب هو ٤٠٠٠ ق.م.)، ويحتمل أن يكون الجفاف المعاصر في النقب وسيناء وصحراء مصر الشرقية قد قطع الاتصالات مع المجموعات الأفرو ـ آسيوية في سوريا ـ فلسطين، مما أتاح للغة المصرية أن تستقل عن السامية المتمركزة في هذه الفترة (٥٠٠٠ـ ٤٠٠٠ ق.م.) في سوريا ـ فلسطين. كما يتوجب أن يكون قد تم في هذه الفترة أيضاً (فترة ذروة الجفاف، أي حوالي ٤٠٠٠ ق.م.) انفصال السامية الغربية عن اللهجات السامية الشمالية التي انتقلت إلى وادي الرافدين، مما جعلها تتصل بالسومرية خلال الألف الرابع. والمرحلة التالية القليلة الأمطار في سوريا ـ فلسطين والتي دامت من ٣٥٠٠ـ حوالي ٢٣٥٠ق.م. (فترة تطور الزراعة الكثيفة في العصر البرونزي القديم)، أدت أيضاً، في مجرى الاستقرار الكثيف في المنطقة، إلى الانعزال اللغوي وتفرد اللهجات السامية المتمركزة في الشمال والتي نجدها في

نصوص أواخر الألف الثالث والألف الثاني. هذا التغير اللغوي في سوريا ـ فلسطين، أواخر العصر الحجري الحديث وأوائل العصر النحاسي، يجب أن لا يعتبر غزواً كثيفاً أو اقتلاعاً للسكان المحليين. إبان العصر الحجري الحديث كان الخليط الإثني في فلسطين قد أصبح معقداً، ولا معلومات لدينا عن أي تطورات هامة خلال فترة الانتقال إلى العصر النحاسي. وأكثر من ذلك، فإن وجود مستويات ثقافية مادية لدى السكان المحليين، ووجود قرى ومدن ذات حجم كبير، ونظام اجتماعي، تفوق أي شيء يمكن توقعه في إفريقيا، يجعل من الصعب أن نتصور سوريا ـ فلسطين عرضة لغزو قام به عدد، لا بد أن يكون صغيراً، من الفلاحين والرعاة الساميين الذين انتقلوا من شمال إفريقيا إلى المنطقة، خلال هذين الألفين من السنين. الأحرى، هو أن السكان المحليين استمروا، وأن التغير كان لغوياً وتدريجياً. وفي مجرى هذا التفاعل الثقافي ونتيجة للاستقرار والتكامل (ربما بعد انتشار الأكادية شرقاً في وادي الرافدين)، أصبحت السامية الغربية السابقة لغة ثانية ـ ومع تكثف الاستقرار في العصر النحاسي الأخير والعصر البرونزي القديم، تحولت إلى لهجات سائدة، وربما بالتالي لغة وحيدة للسكان المحليين في سوريا ـ فلسطين، قبل ظهور إيبلا بمدة طويلة.

٢ـ العصر البرونزي القديم وتطور الاقتصاد المتوسطي

مهما كانت هذه الهيكليات التاريخية احتمالية فإنها توحي بوضوح بأن السكان الأصليين في فلسطين لم يتغيروا كثيراً منذ العصر الحجري. وخلال فترة الألف السادس ـ الرابع قبل الميلاد أصبحت فلسطين سامية (بمفهوم لغوي) وخلال العصر البرونزي القديم أقامت نمطاً استيطانياً واقتصادياً بقي من خصائص المنطقة حتى الحقبة الآشورية، في الأقل.

نشأت الأنماط الأساسية للزراعة الفلسطينية، بما في ذلك زراعة الحبوب والأشجار المثمرة والكروم وتربية الحيوان خلال العصر النحاسي الأخير، عندما وصل التوسع الزراعي الإقليمي درجة لم يتجاوزها قبل العصر الحديدي الثاني. ومما دعم هذا التوسع في الزراعة وازدياد عدد السكان بنسبة كبيرة وتكثف الاستقرار الذي ميز النمط الزراعي المتوسطي، التغير المناخي الكبير الذي بدأ في المنطقة حوالي ٣٥٠٠ق.م. واستمر حتى ٢٣٥٠ق.م. تقريباً؛ هذه الفترة الطويلة التي شهدت تزايداً في كميات الأمطار وانخفاضاً في درجات الحرارة في معظم أرجاء المنطقة. خلال الحقبة الأولى من هذه الفترة المثالية للزراعة، تواصل انخفاض مستوى مياه البحر وجفت مناطق واسعة من المستنقعات وأصبحت حقولاً خصبة، صالحة للزراعة لأول مرة. دخول الزراعة إلى منطقة بيسان ووادي الأردن الشمالي وانخفاض بحيرة بيسان إلى المجال الحالي لبحر الجليل (بحيرة

طبريا) وجفاف مستنقعات العصر النحاسي، أفسح في المجال لتطور منطقة كانت، خلال معظم العصر البرونزي، إحدى أكثف المناطق سكاناً في فلسطين. وفي الوقت نفسه، فإن سعة منطقة المستنقعات لا بد أن تكون قد منعت زراعة قسم كبير من جرزيل الأسفل والسهل الساحلي المنخفض إلى الشرق من الكثبان الرملية قبل الألف الرابع، والتي أصبحت قابلة للزراعة تدريجياً خلال العصر النحاسي فقط. التوسع في الزراعة، خلال العصر النحاسي وأوائل العصر البرونزي أدى إلى نقص كبير في الغابات، لأن مساحات واسعة زرعت زيتوناً وأشجاراً مثمرة أخرى وكروماً. فترة الاستقرار والتوسع الزراعي، التي شهدت استقراراً كثيفاً، شهدت أيضاً من دون شك، تنوعاً إقليمياً في اللغات السامية، كما اتجهت إلى إقامة بنى سياسية هامة، جعلت العديد من الدارسين يتحدثون عن «مدنية» في فلسطين خلال العصر البرونزي القديم. ورغم أن هذا التصور قد يناسب بعض المواقع الكبيرة الحجم في سوريا (وأولها تل مرديخ ـ إيبلا)، فإن الافتقار إلى السلطة الإقليمية وبدائية التكيف مع الزراعة، حتى في أكبر المستوطنات، وغياب سلع الرفاه والكتابة ـ دعائم البيروقراطية المدنية ـ يجعل من الصعب الافتراض أن أياً من المدن الأكبر (وبعضها كانت كبيرة تماماً) قد شهدت حياتها تعقيداً يزيد عما يلزم لتجارة إقليمية ودفاع مشترك وممارسة الطقوس الدينية. ما إذا كان يتوجب على المرء أن يتحدث عن ملكيات صغيرة أو مشيخات، أو ببساطة أكثر عن مخاتير، ربما كانت بسبب الافتقار إلى النصوص نقطة لا أهمية لها. سي.س. ستيل (C.S.Steele) دافعت عن وجود شكل من المشيخات المتقدمة في إطار تصور للمستوطنات التي توحدت إقليمياً إذ قامت علاقات بين مركز ومحيطه في فلسطين. كثير من حججها يبدو مهماً لتشكيل تصور للوضع في فلسطين في العصر البرونزي القديم، مهما بدا ضرورياً أن نصرف النظر عن التجارة الضئيلة الحجم (مع مصر وما يترتب على ذلك من روابط سياسية)، واعتبارها هامة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني. لا يحتاج المرء للخروج من فلسطين وسوريا لتفسير الرفاه وتعقيد الحياة لدى سكان فلسطين الزراعيين في ذلك الوقت. التجارات المتخصصة والمحاصيل النقدية (وأهمها الثمار وتربية الحيوان والحبوب أيضاً) وبضائع الرفاه (وأولها المعادن) والتجارة الإقليمية وعبر الإقليمية (وهي مظهر هام في أي زراعة متوسطية متقدمة)، بالإضافة إلى نخبة قليلة العدد، كهنوتية وسياسية وربما عسكرية أيضاً، وجدت، ويسهل تصور إعالتها لنفسها ضمن إطار الاقتصاد الداخلي والمجتمع في فلسطين. التجارة الدولية وجدت وجلبت بعض الثروة والنفوذ الأجنبي، ولكنها كانت هامشية بالنسبة للاقتصاد المحلي.

بالمثل، لا نحتاج لتصور انهيار في التجارة الدولية لإيضاح الانهيار الذي حصل خلال الثلث الأخير من الألف الثالث. تصور فلسطين كجسر بري بين مصر في الجنوب، وسوريا والأناضول في الشمال، ووادي الرافدين إلى الشمال الشرقي، قد يكون عاملاً هاماً

في تقدير أهمية فلسطين بالنسبة للدول الأخرى في المنطقة - رغم أنها بالكاد كانت أكثر من جسر بري خلال العصر البرونزي. هذا الموقع الاستراتيجي جيوبوليتيكيا كان تأثيره الإيجابي على الاقتصاد الفلسطيني ضئيلاً، فقد كان على الدوام، تقريباً، يؤمن الاكتفاء الذاتي وغير متأثر بالتجارة الدولية التي تعبر الحدود. ويصعب تماماً أن نصدق أن انهيار التجارة الدولية في نهاية العصر البرونزي القديم «ب»، وخلال العصر البرونزي الأخير قد أدت إلى نتائج ضارة واسعة النطاق على الاقتصاد الفلسطيني، بحيث تؤدي إلى اضطرابات شاملة في كافة أرجاء المنطقة، وخاصة في عدد من المناطق الفرعية (مثل المنطقة الجبلية وشمال النقب) التي كانت بعيدة ولا تتأثر إلا هامشياً بطرق التجارة البرية، حتى وهي في ذروة نشاطها. فلسطين، لم تكن أبداً مندمجة في الحضارات الكتأبية «الأرقى» في وادي الرافدين ومصر وحتى سوريا. الانهيار الاقتصادي الذي شهدته فلسطين في العصر البروزي أواخر الألف الثالث، في بداية الفترة الانتقالية من العصر البرونزي القديم الرابع - العصر البرونزي الوسيط الأول، لم ينجم عن ركود تجاري أو مالي دولي، بل نتج بشكل ما عن اضطراب سياسي في مصر في الحقبة المتوسطة الأولى، أكثر مما نجم عن الغزوات المتكررة وأعمال النهب التي قام بها العموريون البدو. والأحرى، هو أنه بالنظر لأن رفاه العصر البرونزي القديم المتميز بكثافة الاستيطان في كل المناطق الزراعية المتوسطية والسعي المثلث الأهداف لتكثيف زراعة الحبوب وتربية الحيوان، وبشكل خاص التوسع الكبير في زراعة الأشجار المثمرة، يجدر بنا أن نرى أن الركود الكبير في العصر البرونزي القديم الرابع، كانت نتيجة ركود زراعي داخلي، مما جعل سكان فلسطين يستمرون عبر تحول كبير واسع الانتشار نأى بهم عن الأشكال الاقتصادية الأكثر استقراراً. وكان هذا واضحاً جداً في مناطق الأطراف وبعض المناطق ذات المناخ غير الملائم مثل تلال يهودا وحوض آراد والسهل الساحلي الجنوبي. جذور الكارثة التي حلت بفلسطين في العصر البرونزي القديم كامنة في الحقبة نفسها، في مدنها الكبيرة وقراها وسكانها الكثيرين. رفاه العصر البرونزي القديم الثاني ليس مجرد نقيض لفقر فترة العصر البرونزي القديم الرابع - البرونزي الوسيط الأول، بل ربما كان أحد أسبابه الأساسية.

٣- التحول والتشرد في العصر البرونزي القديم الرابع ــ البرونزي الوسيط الأول

حوالي ٢٤٠٠- ٢٣٥٠ق.م. انتهت فجأة المرحلة المناخية القليلة الأمطار التي سادت العصر النحاسي والبرونزي القديم وتلتها فترة جفاف ارتفعت فيها درجات الحرارة تدريجياً ودامت حتى ١٩٥٠ق.م. تقريباً. قصر فصول الشتاء وطول فصول الصيف الحارة وانخفاض منسوب المياه وقلة الأمطار، وفي مصر عدم كفاية فيضانات النيل، أدى

كله إلى انهيار زراعي بحجم كارثي، يشبه الذي جرى خلال الفترة الأقصر في الألف الخامس.

خلال فترة القحط تناقص سكان السهول الواطئة والوديان كثيراً. واختلف أسلوب مواجهة السكان للتغيرات المناخية من منطقة إلى أخرى. المدن الرئيسية في سوريا ولبنان، الغنية بموارد المياه، بقيت مستقرة طول هذه الفترة. أما على أطراف المناطق الزراعية وخاصة في منطقة السهوب السورية فقد ظهر تزايد في الرعي مع زراعة بعض الحبوب، لا سيما في المرتفعات الأفضل مناخاً مثل جبل بشري. وثائق مسمارية عديدة من وادي الرافدين تشير إلى تحول تدريجي من هذه المنطقة إلى الشرق وهجرة جزئية للساميين الغربيين إلى شمال وادي الرافدين، وحتى إلى الجنوب.

في فلسطين، تمكن سكان معظم المدن الرئيسية في وديان الأراضي المنخفضة من الاستمرار، ويلاحظ أن معظم هذه المستوطنات اقتصرت على مناطق فيضان الأودية الكبيرة والأنهار (مثل المناطق التي تتوفر فيها مصادر المياه مثل بيسان ووديان شمال الأردن)، وأن حجمها قد تقلص كثيراً. في جبال السامرة ووادي الفارعة، اقتصرت معظم المستوطنات على الأماكن التي تتوفر فيها مصادر مياه دائمة. وبالإضافة لذلك، هجرت مواقع عديدة في العصر البرونزي القديم، في مناطق المرتفعات الوسطى الغربية الأكثر ملاءمة لزراعة الأشجار المثمرة. هذا يتوافق تماماً مع انهيار زراعة الزيتون حول الجليل في هذه الفترة، والذي لاحظه باروخ (Baruch) وهوروفيتش (Horowitz). المناطق الزراعية في المناطق الوسطى والشرقية استمرت، مع وجود مؤشرات إلى عدم القدرة على زراعة الأشجار المثمرة والتركيز على زراعة الحبوب والرعي. ويبدو أن أطراف المناطق الزراعية في المرتفعات، لا سيما في يهودا، قد تخلت عن الزراعة المستقرة، كما يبدو أن مثل ذلك حصل أيضاً على طول الساحل الجنوبي للمتوسط وفي بئر السبع وحوض آراد. وخلافاً لما جرى في هذه المنطقة من جنوب فلسطين، التي أمنت في العصر البرونزي القديم دعماً قوياً لفلاحي المنطقة باعتبارها مراعي، وهجرت الآن إلى السهوب والصحراء، تحولت معظم منحدرات النقب الأوسط خلال العصر البرونزي القديم الرابع ـ البرونزي الوسيط الأول إلى الرعي الموسمي مع بعض الزراعة المستقرة. الوضع في شرق الأردن يتشابه مع معظم المواقع الزراعية التي تجاوزت القحط والتي وجدت على الأطراف وفي السهوب والصحراء إلى الشرق، بعيداً عن المناطق الوعرة الأكثر قابلية لزراعة الأشجار المثمرة في الغرب، مما يشير إلى حصول انهيار جزئي كبير أرغم المستوطنين على هجر المنحدرات غير المستوية في الغرب والتركيز على زراعة الحبوب والرعي.

ويجب أن لا نتجاهل أن النقص الحاد في عدد السكان والتحول إلى اقتصاديات الرعي الأكثر جدوى قد أدى، من دون شك إلى هجرة البعض بعيداً عن فلسطين، كما

حصل في سوريا. (وهذا تؤكده المصادر المسمارية). قرى ومزارع ومخيمات جنوب شرق الأردن والنقب الأوسط بصورة خاصة، يمكن أن تعتبر دليلاً على تحركات واسعة قام بها الساميون الغربيون للابتعاد عن فلسطين، أي، أنه فيما تمكن الساميون الغربيون الأساسيون من المحافظة على الاستقرار في المنطقة الزراعية داخل سوريا وشمال فلسطين وشرق الأردن (وإن بأعداد أقل كثيراً)، بعد التلاؤم مع المناخ الأكثر جفافاً، أصبحت مناطق الأطراف الزراعية مضطربة تماماً، مما أرغم مجموعات عديدة على التحول إلى اقتصاد شبه مستقر، يعتمد على زراعة الحبوب والرعي، وأجبر عديداً منها على عبور سهوب شرق الأردن إلى العربة. خلال فترة العصر البرونزي القديم الرابع ـ البرونزي الوسيط الأول، بقي التواصل اللغوي بين فلسطين والعربة، رغم أن التسلسل الزمني الموثوق لهذا التواصل يبقى غير مؤكد، بالاستناد إلى نقوش الأواني الفلسطينية التي لا يمكن الوثوق بها.

بنهاية حقبة المناخ الجاف حوالي ١٩٥٠ق.م.، أتت فترة رطبة دامت حتى ١٧٠٠ق.م. تقريباً، شهدت تزايداً في عدد السكان وتوسعاً في الاستقرار في معظم أطراف فلسطين، بما في ذلك، مساحات واسعة من تلال يهودا، خلال العصر البرونزي الوسيط الثاني. مع التوجه الجديد نحو الزراعة القروية، هجرت المستوطنات الهامشية في النقب الأوسط وسيناء وجنوب شرق الأردن، مما أدى إلى تواصل لغوي بين المجموعات اللغوية السامية الهامشية في الجنوب والشرق (أسلاف العربية) واللهجات السامية الغربية المستقرة منذ وقت طويل في سوريا ـ فلسطين والتي نجدها في النصوص الأيبلية والعمورية والكنعانية القديمة والأوغاريتية من الألف الثالث والثاني.

خلال السنوات العشرين الماضية، تركزت محاولات تطوير منظور تاريخي لماقبل التاريخ والتاريخ القديم في فلسطين، بصورة متزايدة على ثلاث فترات انتقالية، كنا نعرف القليل عنها أوائل الستينات. ويشار إلى هذه الفترات، بشكل عام، بأنها «عصور الظلام»: (١) الفترة الواقعة بين العصر الحجري الحديث والغزوني أو النحاسي المتأخر (٥٠٠٠ـ ٣٥٠٠ق.م.). (٢) فترة العصر البرونزي القديم الرابع ـ البرونزي الوسيط الأول، من نهاية البرونزي القديم ٢ـ ٣ إلى بداية العصر البرونزي الوسيط (حوالي ٢٤٠٠ـ ١٩٥٠ق.م). و (٣) الانتقال من العصر البرونزي الأخير الثاني إلى العصر الحديدي (القرن الثالث عشر إلى العاشر).

هذه الفجوات الثلاث في تصورنا لتاريخ فلسطين، تمت معالجتها خلال الخمسينات والستينات، بمساعدة نظريات مقبولة على نطاق واسع عن تدمير السكان والهجرات ونظريات الغزوات البدوية التي لا تثبت أركيولوجياً بصورة خاصة. بالنسبة

للفترتين الأخيرتين، تم فوراً التوفيق بين الدراسات المسمارية والمصريات والدراسات التوراتية والمعلومات الأركيولوجية القليلة المتوفرة لدينا، مما أدى إلى تصور انقطاع جذري وتغير في السكان وتحول إلى الدول المدعوة مدينية أوائل العصر الحديدي، وهي معروفة بصورة أفضل، وامبراطورية الهكسوس، ثم الملكيات الإسرائيلية، على التوالي. هذا التكييف لتفسير «عصور الظلام»، من المهم أن نلاحظه جيداً، باعتباره مقدمة لفترات لاحقة معروفة بشكل أفضل، لأن الاهتمام كان في الحقيقة مركزاً على، ويهدف إلى التعرف على هذه الفترات اللاحقة. اعتبار أن «عصور الظلام» أمنت القاعدة السكانية للثقافات التالية، جعل عصور الظلام هذه تعتبر فترات انتقالية، من دون مضمون تاريخي خاص بها. مفهوم البدو الغزاة ساعد في تحديد نهاية الفترة السابقة بموعد يجعل صفحة تاريخ فلسطين بيضاء، وابتداء فترة تالية لسكان يمكن أن ننسب إليهم ثقافة تاريخية، أي، وبالتحديد، ثقافة نعرفها، مما يمكننا من التقدم بلا عوائق من العصر الحجري الحديث إلى البرونزي القديم فالوسيط فالحديث وأخيراً إلى العصر الحديدي.

رغم أن تصورنا لعصور الظلام الثلاثة في فلسطين ما قبل التاريخ قد تغير كثيراً خلال العقدين السابقين، تبدو فترة الانتقال من حضارات العصر البرونزي القديم والبرونزي الوسيط أكثرها قابلية للتأريخ اليوم، لأن هذه الفترة قد تم التدقيق فيها بحد ذاتها، ونجم عن ذلك تغير سريع في تصورنا لها. وبالنظر لأن قدرتنا على استخلاص تناسق ثقافي من بيانات الفترة الانتقالية نفسها قد تزايدت، فقد أصبحنا قادرين على فصل أسئلتنا التاريخية عن انهيار ثقافة العصر البرونزي القديم عن الأسئلة الأخرى المتميزة كلياً والمتعلقة بنشوء الأفق الثقافي في العصر البرونزي الأخير (ويفصل بينهما مدة خمسة قرون).

السير في اتجاه تأريخ الفترة الانتقالية من العصر البرونزي القديم الرابع ـ البرونزي الوسيط الأول وتقسيمها إلى حقب، كان مثيراً للاهتمام، فقد استلزم اطّراح الخرافات التاريخية عن الفترات نفسها والتشويهات الكثيرة عن العصر البرونزي القديم والوسيط كذلك. وكان كذلك، مساراً ينطوي على تقدم كبير في مجال المنهجية التاريخية المتعلقة بفترات ما قبل التاريخ، مما جعلنا نقترب كثيراً من التوصل إلى تصور متناسق للتطور الاجتماعي ـ السياسي والتقلبات في الاقتصاد الزراعي في العصر البرونزي في فلسطين منذ حوالي منتصف الألف الرابع إلى القرن التاسع قبل الميلاد، تقريباً، عندما وجدت فلسطين نفسها على عتبة الامبراطورية الآشورية، حيث يجد التاريخ السليم جذوره الثقافية والسياسية.

على مدى ألف عام من الإقامة في فلسطين، توسع الانتشار الجغرافي للسكان وتقلص واختلف مجموع عدد السكان اختلافاً كبيراً، وتفاوت التناسب بين سكان المدن والقرى والسهوب، فيما عانت بعض المناطق من الهجرة أحياناً والازدحام بالسكان أحياناً

أخرى. ورغم ذلك، فقد كانت هذه التغيرات والتقلبات تنوعا في حياة ما كان شعباً واحداً بكل وضوح، تجمعه ثقافة مشتركة معقدة عبر مسار زمني طويل. كانت الاضطرابات والقلاقل الاقتصادية والسياسية والتاريخية أمراً شائعاً لأنها كانت أرضاً لم تعرف أبداً دولة أهلية تضم أقاليمها إلا في مستقبل غيبي غير متحقق، أما السكان أنفسهم فقد كانوا ثابتين بشكل مدهش.

تهافت الفكرة الثابتة عن موجات البدو المنطلقين، يحدوهم الجوع إلى الأرض، من العربة لاجتياح المشرق، يمكن الآن ملاحظته (ويا للعجب) في تحليل جي.إي. رايت (G.E.Wright) لأشكال الأواني في العصر البرونزي القديم، التي تربط المخزون الخزفي في هذه الفترة مع بعض نماذج الأواني التقليدية الأكثر أهمية وديمومة في العصر البرونزي القديم، وهذه ملاحظة دقيقة ولا يمكن دحضها وتتناقص تماماً مع افتراضات التدمير البدوي لثقافة العصر البرونزي القديم والأصل الأجنبي لخلفائها في العصر البرونزي القديم الرابع ـ البرونزي الوسيط الأول.

وربما كان مفيداً ثقافياً أن نلاحظ أن بعض أشد دعاة الفرضية العمورية البدوية حماساً (مثل رايت)، كانوا هم أنفسهم مسؤولين عن تبيان بعض التناقضات الأساسية في النظرية، مما قاد في النهاية إلى رفضها. ت.غلويك (N.Glueck) مثلاً، الذي كانت تحرياته السطحية على طول هضبة شرق الأردن وصحراء النقب الجنوبي، ذات أثر كبير في الأوصاف القديمة لثقافة العصر البرونزي القديم الرابع ـ البرونزي الوسيط الأول، بأنها سهوبية السمة بشكل متميزة، كان أيضًا أحد الدارسين القلائل الذين كتبوا عن هذه الفترة خلال الأربعينات والخمسينات، وأكدوا سمة الاستقرار في مستوطنات شرق الأردن في الأقل. ربما كانت كي. كنيون (K.Kenyon) أعند المحامين وأكثرهم منطقية في الدفاع عن اعتبار المستوطنات البدوية في العصر البرونزي القديم الرابع ـ البرونزي الوسيط الأول غزواً عمورياً، وقد ميّزت بوضوح، إثر حفرياتها في موقع الواحة المتميز في أريحا، بين هذه الفترة والفترة التي سبقتها وتلك التي تلتها، الأمر الذي يدعو إلى ازدواج الفرضية العمورية كي تفسر التحول من العصر البرونزي القديم وكذلك التغير الجذري في العصر البرونزي الوسيط. تصورها لهذه الفترة بأنها فترة «وسيطة» متميزة، شجع على كل حال، على اعتبارها (رغم الوصف العجيب لها بأنها عصر ظلام انتقالي)، فترة ثقافية لها مزاياها الخاصة وظروفها الخاصة، باستقلال عن فترات البرونزي القديم الثاني والبرونزي الوسيط الثاني. هذا أدى بالنتيجة إلى تحدي فرضيات الغزو والبداوة في تفسيرها الخاص لنتائج حفريات تلميذها كي. براغ (K.Prag) والذي أظهر السمات الزراعية المحلية المستقرة في هذه الفترة، والتي أوردتها في نشراتها، أواسط السبعينات.

وأخيراً، كان و.جي.ديفر (W.G.Dever)، تلميذ جي.إي.وايت، أحد آخر الدارسين

العاملين على دراسة هذه الفترة، ويتخلون عن الفرضية العمورية البدوية، وفي تحليله لأشكال أواني العصر البرونزي الوسيط الأول الذي أظهر تعدد العائلات الثقافية الإقليمية، والذي حاول فيه شرح التسلسل الزمني للغزو العموري المفترض ومساره، دمج أخيراً، ملاحظات أستاذته عن العلاقة الوثيقة بين هذه الأواني وأشكال العصر البرونزي القديم، مع معظم البينات الأركيولوجية عن البنى الاقتصادية والاجتماعية، وهذا أدى إلى تقويض فرضيات الغزو الخارجي، تحديداً. وأخيراً، فأبحاث وحفريات ديفر في النقب أدت إلى القبول، جزئياً، بسمة الاستقرار خلال الجزء الأكبر من هذه الفترة والأكثر أهمية، في أي حال، هو أن ملاحظاته الخاصة بحدود المناطق في دراساته للأواني، توضح الضرورة إلى اعتبار هذه الثقافة في فلسطين، نتيجة خليط من التطورات المنفصلة والمتميزة والواضحة تماماً، وتشير إلى سمة أخرى لفلسطين ما قبل التاريخ. سبق أن وصفت فلسطين بأنها «موطن القرى» بسبب العوامل الإقليمية التي حددت نوعية وشكل المجتمع، والافتراضات في شأن تاريخ جامع لأقاليم فلسطين، قبل العصر الامبراطوري والهيمنة الآشورية في القرن التاسع، أصبحت بالكاد مقبولة الآن.

وعندما نحاول اليوم تشكيل تصور للعصر البرونزي القديم الرابع ـ البرونزي الوسيط الأول، في فلسطين، يبدو التوجه الوصفي لثقافة المنطقة واعداً تماماً. السمة الأهلية للسكان لم تعد موضع تساؤل الآن، لا بسبب تزايد وضوح جذور الثقافة المادية في العصر البرونزي القديم والظاهرة في الأواني والأدوات والبناء وطقوس الدفن وحتى أنماط الاستيطان في عدة مناطق، فحسب، بل وبسبب الاعتراف على نطاق واسع بالسمة الأهلية السامية الغربية لثقافة العصر البرونزي القديم. فرضية الغزو العموري من السهوب السورية أو العربة أو وادي الرافدين لم تعد توضح شيئاً. والمعترف به الآن هو أن أساس اقتصاد فلسطين يكمن في الجمع بين الزراعة ورعي الماعز والأغنام، مع الاستيطان في الوديان الرئيسية ومناطق زراعية والتمركز في قرى ومزارع شبه دائمة، مع بداوة رعوية في مناطق السهوب مثل مرتفعات النقب الأوسط. ورغم أن الاختلاف الكبير بين أنماط الاستيطان الإقليمي لا يشجع على الإشارة إلى أي نظام اقتصادي محدد بمفرده كنظام سائد في فلسطين، فقد تم التخلي عن فرضية البداوة كنظام سائد، لصالح هذه الأوصاف الأكثر تعقيداً.

السيناريو القديم عن الغزو البدوي كسبب للدمار المفاجىء في مدن وقرى العصر البرونزي القديم، تخلى عن مكانته للإيضاحات المناخية والإيكولوجية للانهيار التدريجي لحضارة العصر البرونزي القديم. ومما ساعد كثيراً على هذا، قدرتنا على تحديد المرحلة شبه الماطرة في مناخ المتوسط الشرقي من حوالي ٣٥٠٠ إلى ٢٣٥٠ق.م.، التي دعمت التقدم الكبير في الزراعة والنمو السكاني في العصر البرونزي القديم. هذه الحقبة القليلة

الأمطار تلتها فترة جفاف حاد أثرت على فلسطين منذ حوالي ٢٣٥٠- ١٩٥٠ق.م.، تقريباً، شاملة فترة العصر البرونزي القديم الرابع ـ البرونزي الوسيط الأول، وتزامنت تماماً مع الفترة الوسيطة في مصر وهذا أدى، في المناطق الزراعية الهامشية في فلسطين، إلى فائض كبير في السكان واضطراب النمط الزراعي المتوسطي في معظم الأقاليم، مما أدى بالتالي إلى انخفاض حاد في عدد السكان واعتماد متزايد على الاقتصاديات المقاومة للجفاف مثل زراعة الحبوب والرعي وانتشار السكان على نطاق واسع في مناطق السهوب القليلة السكان في شرق الأردن والنقب الأوسط. المناطق الأكثر أمطاراً في لبنان وسوريا الساحلية (خلافاً لمعظم مناطق فلسطين) تمكنت من المحافظة على الشكل التقليدي لزراعة المدن والقرى المتوسطية. تواصل الاستيطان في سوريا ولبنان طوال هذه الفترة وإبان العصر البرونزي الوسيط، يتيح فرصة إيضاح الانتقال إلى ثقافة العصر البرونزي الوسيط، بأنه انتشار ثقافي تكنولوجي من الشمال إلى فلسطين، حتى أطرافها.

مستوطنات العصر البرونزي القديم الرابع ـ البرونزي الوسيط الأول، في جنوب شرق الأردن والنقب الأوسط، ينبغي اعتبارها لا بدايات استيطان شبه مستقر، شبه بدوي، وافد من العربة إلى فلسطين، بل تحولاً في اتجاه الشرق من فلسطين إلى العربة، خلال فترة سابقة لاكتمال ثقافة العصر البرونزي الوسيط، وهو مسؤول في النهاية عن إضفاء السمة السامية على العربة.

معرفتنا المحدودة بفلسطين ما قبل التاريخ، جعلت نظرتنا إلى المسار التاريخي والتغير في فلسطين قاصرة ومركزة على الفترات الثقافية التي نعرفها بصورة أفضل: العصر البرونزي القديم الثاني، والبرونزي الوسيط، والبرونزي الأخير الثاني، والحديدي الثاني، ولذلك، تركزالتاريخ على المدن الرئيسية التي نتج عن حفر طبقاتها معلومات واسعة عن هذه الفترات المعروفة جيداً. أنماط النمو والتطور والملاحظات الأكيدة عن التطور الثقافي عبر الأقاليم (والتي تعلمنا تصورها من هذه الفترات المتقدمة المتماسكة) استخدمت أساساً لتفسير الأوضاع الإقليمية والتسلسل الزمني خلال الفجوات التي بقيت في معارفنا.

استمرار ونقد التلال الأثرية الكبرى في فلسطين وتواصل آثارها المتراكمة في طبقات البرونزي القديم الثاني والبرونزي الوسيط الثاني والبرونزي الأخير الثاني والحديدي الثاني، لم يعد يفيدنا تصورها معياراً لتاريخ فلسطين ما قبل التاريخ الجلي، فهي مجرد جزء من الصورة. التواصل الثقافي الشامل في فلسطين الذي تعرضه (وتقدم هذه المواقع) يعكس حقباً متميزة بالاستقرار السياسي، مما دعم التجارة الإقليمية والتجارة الدولية التي ساهم الداخل الزراعي الفلسطيني بحصة صغيرة منها، بالنسبة للحضارات القديمة العظيمة في وادي الرافدين ومصر. وفي أي حال، لم تكن فلسطين قادرة على تحقيق هذا المستوى الثقافي العالي بإمكانياتها الذاتية. وحتى النظرة إلى التلال الكبرى، إبان ذروة

تقدمها، التي يبدو فيها ما يدعى دولة ـ مدينية، تشكل تشويهاً للحقائق التي تفصح عنها الحفريات، لأن حقيقة ما كانته هو أنها تجمعات فلاحين يسكنون قرى ومزارع ومدن تجارية صغيرة لا يتعدى سكانها الآلاف القليلة، مع شظايا ثقافة عالية مستمدة من الحضارات المصرية والسورية. المدن التي تمكنت من مواصلة الاتصال مع العالم الأكبر، خلال فترات البرونزي القديم الثاني، والبرونزي الوسيط الثاني والحديدي الثاني، تظهر مواقعها آثاراً تدل على تطور ثقافي ومسارات تتيح المجال لتحديد أوصاف تقدم تاريخي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحقب الزمنية، مما يسمح بإسناد مظاهر التطور والتقدم إلى العلاقات الإقليمية والدولية التي تشكل بؤرة تواريخ العالم القديم. ورغم ذلك، لا يمكن في أي حال، دمج باقي فلسطين، وباقي التاريخ الفلسطيني ـ وخاصة عصور الظلام المزعومة ـ في مثل هذه التواريخ على أساس تطورات إقليمية ودولية، لأنها، وبكل بساطة، لم تؤثر كثيراً في تحولهم. فبالنسبة لهذه المناطق (وبالنسبة لكل فلسطين خلال الفترات التاريخية الأقل وضوحاً)، ليس التسلسل الزمني ولا التطور هو ما يؤمن لنا إطاراً تاريخياً عملياً، بل التركيز المتزايد على تقسيم زمني عريض (مقترناً بتدقيق التغيرات الثقافية المحددة إقليمياً)، الذي يمكنه أن يفسح في المجال أمام فهم أكثر دقة لتاريخ فلسطين. التلال الكبرى العائدة للعصر البرونزي الثاني والبرونزي الوسيط الثاني تزودنا بعلامات زمنية ثابتة، إلا أن البعد الثقافي التاريخي الذي يفصل بين هذه المراحل لا يمكن تتبعه رجوعاً بشكل واضح سواء كان من الناحية الثقافية أو التسلسل الزمني. الافتقار إلى التماسك والتواصل في الطبقات (في المنطقة بكاملها وفي مواقع محددة) لا يعتبر نقصاً في المعلومات بقدر ما يتوجب اعتباره عاملاً تدعو الضرورة إلى فهمه وتفسيره.

فترة العصر البرونزي القديم الرابع ـ البرونزي الوسيط الأول، في فلسطين، لم تكن مجرد فترة انتقالية بين العصور البرونزية القديمة والمتوسطة، كما لم تكن، ولا ذات مفهوم واحد يعبر عن ثقافة، تشمل كل فلسطين. هي أولاً وقبل كل شيء حقبة زمنية (حوالي ٢٣٥٠ـ ١٩٥٠ق.م) تمت فيها تغيرات عديدة، مناخية وثقافية واقتصادية، محددة إقليمياً إلى حد كبير، وحصلت حوادث جعلت المنطقة تعاني من ركود زراعي وتلجأ إلى وسائل عديدة ومختلفة لتأمين البقاء، قام بها سكان فلسطين. كثيرون ماتوا، وكثيرون استمروا، وكثيرون غيروا النمط الاقتصادي لحياتهم، وكثيرون عاشوا في فقر مدقع، لأنهم فقدوا الكثير من قدرات أسلافهم الثقافية والتكنولوجية.

وأخيراً، فالأوصاف التاريخية للتطور الثقافي الداخلي خلال فترة العصر البرونزي القديم الرابع ـ البرونزي الوسيط الأول في فلسطين، وإلى حد ما في المنطقة بكاملها خلال الحقبة التاريخية السابقة للامبراطورية الآشورية، يمكن أن تكتسب مزيداً من الوضوح إذا تجنبنا المبالغة في الاعتماد على تطورات متسلسلة زمنياً على خط مستقيم

وتتسم بطبيعة تتجاوز الأقاليم، وإذا نظرنا بجدية أكثر إلى انقسام فلسطين إلى مناطق جغرافية ومناخية متمايزة وأقاليم فرعية ذات ثقافة مختلفة. هذه التغيرات التي طرأت على مرتفعات النقب الأوسط، بالكاد أثرت على المسار الثقافي الحاصل في هضبة شرق الأردن، كما أن صداها في بيسان ومنطقة بحر الجليل كان ضئيلاً، وأقل منه في مرتفعات فلسطين الوسطى، أو على طول ساحل المتوسط الأكثر عرضة للمؤثرات الثقافية.

كل منطقة كان لها تاريخها الخاص، فيما يتعلق بالتطور والتغير، ورغم تداخله مع تاريخ جيرانها، حافظ على استمراريته ووحدته الاقتصادية، ونادراً ما تمكنت سلطة إقليمية في فلسطين، قبل الحقبة الآشورية، من ممارسة نفوذها، سوى جزئياً وبشكل غير كامل، على هذه المناطق المتباينة، إلى مدى يجعلها تسير معاً في تواصل ثقافي.

وقد يساعدنا قليلاً في هذا المسار المحير لصنع تاريخ ما قبل التاريخ الجلي، أن نتأمل للحظة التعارض الظاهر في مفهوم ألماني أقحم على الأركيولوجيا الفلسطينية في كتاب «أركيولوجيا فلسطين قبل العصر الهلليني» الذي نشرته مؤخراً هـ .ويبرت (H.Weippert). وهذه الفكرة قد تساعدنا على أن نقاوم بمهارة أقوى فيض التناقضات التي يقع في شراكها كل مؤرخي فلسطين عندما يتعاملون مع التسلسل الزمني، نسبياً أو بصورة مطلقة. مشكلة التسلسل الزمني والتطور عبر الزمن، ليست مسألة جانبية قليلة الأهمية. والأحرى، هو أنها تكمن في لب كل مشكلة صعبة وكل اختلاف حاد في الرأي، نواجهه في هذا المجال اليوم. مشكلة التفسير التي تركز عليها ويبرت لخصتها بأنها «تعاصر ماهو غير متعاصر». هذه المشكلة تتعلق باختلاف التسلسل الزمني للتطور الثقافي في مناطق عديدة من فلسطين، كما تتعلق أيضاً بالاضطرابات الإقليمية في مسارات الانتقال والانتشار الأكثر محلية. هذه المسائل أقل تناقضاً، إلا أنها تبقى مشاكل إذا أوردنا أمثلة لإيضاحها. المستوطنات التي يظهر فيها نمط ثقافي كلاسيكي يعرف بنمط العصر البرونزي القديم الثالث، قد تكون، وهي بالفعل، معاصرة لبعض مستوطنات الفترة المسماة بالعصر البرونزي القديم الثاني، وهذا واضح حتى عندما تظهر مستوطنات العصر البرونزي الثالث تطوراً من، وتواصلاً مع إقامة في نفس الموقع في حقبة العصر البرونزي الثاني. مستوطنات العصر البرونزي القديم الرابع، قد تتلو، ومن دون انقطاع، إقامة في مستوطنات العصر البرونزي الثاني، فيما تسود في المناطق الأخرى من فلسطين، ثقافة العصر البرونزي الثالث. وبالمثل، قد تكون مستوطنات العصر البرونزي القديم الرابع (أ)، (ب) أو (ج) متعاصرة، حتى عندما تصنف هذه الحقب بصعوبة على أنها متتالية بالاستناد لدراسة طبقاتها والخزف الباقي منها. وقد أقر عدد من الدارسين، ومنذ مدة طويلة، بأن معظم العصر البرونزي الوسيط ٢أ، معاصر للعصر البرونزي القديم الرابع ـ البرونزي الوسيط الأول، ولا بينات لدينا على أن مسارات التطورات الثقافية من العصر البرونزي القديم الثالث

(أ) و(ب)، والبرونزي القديم الرابع (أ) و(ب) و(ج)، والبرونزي الوسيط ٢ (أ)، مجرد خطوات اتبعت في الواقع في أي منطقة بعينها في فلسطين. وأكثر من ذلك، نحن نعرف أن هناك افتقاراً للترابط بين المناطق، وبعض البينات توحي بأن في مناطق وادي الأردن الشمالي، وربما جرزيل، ما يمكن أن نصفه بأنه دورة زمنية أسرع مما يمكن أن يوجد في المناطق الأكثر انعزالاً مثل المرتفعات وهضبة شرق الأردن. آن أوان الاعتراف بضرورة قبول تسلسل زمني تاريخي في فلسطين، أكثر تعقيداً مما اعتدنا عليه. تدعونا الحاجة للتساؤل حول ثقتنا بالتاريخ الشامل الكاسح لفترة العصر البرونزي القديم الرابع، البرونزي الوسيط الأول، والذي يتصور فلسطين بلداً يجتاحه بدو السهوب الآتين من الصحراء، فيما تبقى مناطق فلسطين الزراعية الداخلية مهجورة، وفي نفس الوقت تكون مناطق هضبة شرق الأردن والنقب الأوسط مزدحمة بسكان مزارعين ورعاة. الخروج من هذه التناقضات يكون بمضاعفة الاهتمام بالتواريخ الإقليمية لعدد من الثقافات المتميزة التي نجمت عن الاستثمار الزراعي لفلسطين، على مدي آلاف السنين، عبر قرى استوطنها فلاحون ورعاة، لا ملوك وأباطرة.

٤ـ العصر البرونزي الوسيط الثاني وبدايات تطور الدول

أولى البينات الواضحة، من دون أي لبس، عن أشكال دولة مستقرة في فلسطين، ظهرت في فترة العصر البرونزي الوسيط الثاني، وفي الأقل في المناطق الواطئة وعدد قليل من المدن في الوديان الجبلية الأكبر في المرتفعات الوسطى والجليل وشكيم وحاصور. ويبدو من النصوص المصرية، لا سيما «كتابات اللعنة «Execration Texts» (حوالي ١٨١٠- ١٧٧٠ق.م.)، أن قيادات سلالية لأمراء وشيوخ محليين قد نشأت بعدة أشكال محتملة. وإذا افترضنا تواصل الهياكل السياسية حتى حقبة العمارنة بعد مدة طويلة (ويبدو سليماً أن نفترض أن الامبراطورية المصرية لم تدخل تغييرات جذرية على الهياكل السياسية المحلية)، يبدو أن مناطق واسعة في فلسطين قد اتبعت نظام الدولة المدينية القائم منذ مدة طويلة في سوريا ولبنان، مما أدى إلى وجود نوع من النخبة السياسية والفكرية، وإن كانت قليلة العدد. التحصينات القوية التي تحمي معظم المدن الكبيرة، ونقوش الأواني، وسمات الثقافة المادية، تؤكد وضع فلسطين على الحافة الجنوبية للعامل السياسي والثقافي الأرقى في سوريا. هذا لا يعني أن المدن الفلسطينية المحصنة تماماً، باستثناء حاصور، قد قاربت في حجمها وسلطتها، المدن الشمالية المعاصرة لها. نحن لا نعرف شيئاً عن نفوذ هذه المدن خارج نطاق محيطها المباشر، وحجمها لا يستلزم مهمة تتجاوز المراكز الفرعية اللازمة لنشوء الحرف والأسواق والدفاع المحلي. وإذا تمكن المرء من استعمال نموذج مستخلص من السوسيولوجيا لوصف فلسطين أوائل الألف الثاني، أمكنه

الاستفادة من نموذج المشيخات المتقدمة، في مدينة مركزية وبعض القرى الثانوية المحصنة، مع اقتصار الصلات بين المركز والأطراف، إلى حد كبير، على مناطق زراعية محدودة. القرى والمزارع الصغيرة العديدة التي وجدت بعد الضواحي المباشرة للمستوطنات الأكبر، يستحسن اعتبارها مستقلة اقتصادياً وكيانات مكتفية ذاتياً، وفي الأقل إلى المدى الذي تظهر فيه دلائل زراعة الكفاية المتأثرة بظروف الإقليم. فالمستوطنات التي تسود فيها صناعات المحاصيل النقدية (cash crops)، مثل تربية الحيوان وإنتاج الزيتون والخمر، عرفت بالضرورة أطر عمل سياسي أكبر، تشجع على إيجاد شبكة تجارة إقليمية داخلية. ورغم أن بعض أشكال التبعية والسلطة الهرمية القائمة على تحالفات عائلية وتخصص اقتصادي وهيمنة تجارية وعسكرية على مناطق أوسع، لا بد وأن تكون قد ظهرت، إلا أن هذه الأحلاف، مهما بدت هرمية، لا يبدو أنها، مع بعض الاستثناءات القليلة مثل حاصور، قد أخذت شكل مؤسسات الدولة ذات النطاق الإقليمي الأوسع. وحتى في حقبة متأخرة، مثل حقبة الامبراطورية المصرية، التي سيطرت على المنطقة لمنافسة الحثيين في الشمال، لم تكن البنى السياسية المحلية متقدمة بيروقراطيا بشكل يتجاوز الشكل البدائي للطغيان الشرقي ذي الأثر الضعيف على الاجتماع والسياسة والاقتصاد. ويتوجب على المرء أن يدرك أن «ملوك» و «مجالس» هذه الدول المدينية، وعلى أفضل الفروض، تعني مخاتير وشيوخ وملاكين يعتمدون على نفوذهم الشخصي واتساع أراضيهم أكثر مما يعتمدون على بيروقراطية مدنية أو هيكل طبقي لسلطتهم.

قصة سنوحي (Sinuhe) المعروفة جيداً، مفيدة في هذا المجال، فعدا الإشارة إلى بيبلوس (جبيل)، تصور هذه القصة الخيالية كل أرض ريتينو (Retenu) العليا (فلسطين) كأرض فلاحين ورعاة، و «أميرهم» لم يكن ملك مدينة كبيرة أو امبراطورية صغيرة، بل شيخ قبيلة أو عشيرة. حتى رسائل تل العمارنة المتأثرة بالمدن في العصر البرونزي الأخير، لا تصور بيروقراطية كبيرة، بل صغيرة، ومشيخات صغيرة مستقلة، يمكن أن يحميها (ويحكمها) عدد قليل من الجنود.

رغم التقدم النسبي في فترة العصر البرونزي الوسيط الثاني، فإني أعتقد أنه بالتأكيد من الخطأ أن نتوسع في تفسير إشارة كاموس ستيل (Kamos stele) عن أبوفيس (Apophis) السلالة الخامس عشرة بأنه «أمير ريتينو» لتصبح نظرية عن إمبراطورية هكسوسية في جنوب فلسطين، ومن باب أولى، عدم اعتبارها تدعم تصور الحكم المدعو هكسوسياً لمصر كتوسع لامبراطورية في جنوب فلسطين. أ.كامبينسكي (A.Kempeinski) يرتأي أن امبراطورية السلالة الخامس عشرة المصرية تمركزت في جنوب فلسطين والدلتا، ونافست مملكة حلب في سوريا على السيطرة على جنوب المشرق، وقد سبقت مباشرة سيطرة السلالة الثامن عشرة على فلسطين بالتنافس مع الحثيين، مع المسارعة إلى ترجمة

العلاقات اللغوية والثقافية والتجارية إلى نفوذ سياسي وعسكري مباشر. ومهما كانت أهمية دعاية السلالة الثامن عشرة ضد أسلافها في مصر، فالعلاقات اللغوية السامية الغربية بين فلسطين ومصر، لا تبرر مثل هذا التفسير الامبراطوري. قاعدة السلطة السياسية للسلالة الخامس عشرة، كانت بكاملها مصرية، وإن تأثرت بالدلتا ومحيطها والهزء من بعض حكامها بوصفهم بأنهم «أجانب» لا يزيد إلا قليلاً عن انعكاس لنزعة السلالة الثامن عشرة في طيبه (Thebes) إلى استثناء سامبي الدلتا مما كانوايشعرون بأنه مصري حقيقي. هذه السيطرة «الأجنبية» خلال حكم السلالة الخامس عشرة والسادس عشرة، قلصت مصر إلى منطقة محصورة بين آسيوبي أفاريس (Avaris) في الشمال والإفريقيين السود في الجنوب. والنيل يبقى آسيوياً حتى كوساي (Causae) (٢٥ ميلاً إلى الجنوب من هيرموبوليس) والدلتا أو مصر العليا، يشار إليها أيضاً بأنها «أرض الآسيويين». هذه السيطرة الآسيوية المزعومة سقطت عندما أحكمت طيبة سيطرتها على مصر وطردت «الآسيويين» من مصر العليا بقيادة أحمس الأول. الصلات بين هزيمة أفاريس هذه، على يد مؤسسي السلالة الثامن عشرة، وإنشاء الامبراطورية المصرية في آسيا، هي في الأقل بعيدة، لأن حملة تحوتمس الأول على ريتينو حصلت بعد أكثر من جيل مر بعد غزو أحمس الأول لأفاريس وشاروحين (Sharuhen).

هذه الحملة التي دامت ثلاث سنوات ضد شاروحين بعد سقوط أفاريس، جعلت بعض الدارسين يبحثون عن هذا الموقع في جنوب فلسطين، بالاستناد إلى الإشارات التي وردت لاحقاً عن شاروحين في يشوع ١٩:٦ وتحديده إما في تل الفارعة الجنوبي، أو تل العجول. والظاهر أن النصوص المصرية تقول ضمناً بأن القتال لم يكن في ريتينو (فلسطين) على الإطلاق، بل في منطقة الدلتا أو بالقرب منها. بالفعل، هناك بينات كثيرة على نفوذ مصري في جنوب فلسطين، وفي موقع تل العجول، اعتباراً من فترة المملكية الوسطى الثانية. وفي أي حال، فإن مدى النفوذ وكمية الآثار المادية المصرية (بما في ذلك وجود أختام ملكية)، بالكاد يوازي ما وجد في مسارات التجارة في فلسطين، منذ فترة السلالة الثانية عشرة القديمة. افتراض سيطرة سياسية وعسكرية مباشرة، بالاستناد إلى هذه البينات المحدودة، في الوقت الذي تشكل فيه العلاقات التجارية تفسيراً أفضل، لا مبرر له. وحيثما حددت النصوص المصرية موقع شاروحين، فمعارك أفاريس وشاروحين تبدو عسكرياً، جزءاً من سياسة السلالة الثامن عشرة، الرامية إلى توحيد المناطق المصرية تحت حكم طيبة، والتي استلزمت أيضاً حملات على مناطق إلى الجنوب من طيبة بقيادة أحمس الأول وأمنحوتب وتحوتمس الأول. بعد أن أحكمت طيبة سيطرتها السياسية واحتكرت السلطة في مصر كلها، وبعد قرن من حكم أحمس الأول، راودت السلالة الثامن عشرة طموحات إنشاء امبراطورية في فلسطين. كون بعض فراعنة السلالة الخامس

عشرة والسادس عشرة قد حملوا أسماء سامية غربية، أمر ينبغي توقعه بسبب انتشار الشعوب التي تتكلم لغات سامية غربية في الدلتا منذ عهد الملكية القديمة، في الأقل، وربما قبل عصور السلالات، بالإضافة إلى النشاط المصري في مجال استغلال مناجم النحاس والفيروز في سيناء، والسمة المحلية الظاهرة للمجموعات السامية الغربية، لا في الدلتا فحسب، بل وفي صحراء مصر الشرقية. وبالمثل، فالعلاقات الدينية والثقافية العديدة بين مصر وفلسطين، يصعب اعتبارها مبرراً لافتراض وحدة سياسية، لأننا نتعامل مع جارين قريبين، كان لكليهما علاقات تكافلية مع الشعوب التي تتكلم لغات سامية تجوب العربة والنقب وسيناء وصحراء مصر الشرقية ـ وفي الواقع، وبالنظر للجوار الجغرافي، لا يمكن توقع عدم وجود تواصل ثقافي، إلا في فترات غير عادية (مثل القحط الشديد في نهاية العصر الحجري الثالث). البينات المباشرة على التواصل الثقافي المادي بين فلسطين والدلتا متوفرة بكثرة منذ العصر النحاسي الأخير وطوال الحقبة البيزنطية، سواء كانت ثمة صلات سياسية أو عسكرية، أو حدود فاصلة، أو لم تكن. أهمية التجارة وأشكال الاتصال والتبادل الأخرى، بين مصر وفلسطين، تؤيدها بقوة مستويات الحفريات، وتلاحظ بصورة خاصة خلال فترة السلالة الثانية عشرة والوسطى الثانية، على الجانبين المصري والآسيوي من سيناء. إثر انهيار التجارة المصرية ـ الفلسطينية الذي دام طوال القحط خلال فترة السلالة الوسطى الأولى (البرونزي القديم الرابع ـ البرونزي الوسيط الأول)، عادت التجارة البرية إلى الازدهار خلال فترة حكم السلالة الثانية عشرة، وتواصلت طوال ما تبقى من العصر البرونزي وحتى حكم رمسيس الرابع، في الأقل. التجارة بين فلسطين ومصر، خلال العصر البرونزي الوسيط، ظاهرة لا يمكن تفسيرها بصورة مناسبة بافتراض حكم سوري ـ فلسطيني لمصر، أو وجود امبراطورية مصرية في آسيا، والأحرى، أن لا نعتبر البينات عن التعاون الوثيق وأشكال التبادل المختلفة، معبرة عن أكثر مما يجب توقعه من التعامل التجاري العادي بين جيران تختلف اقتصادياتهم اختلافاً كبيراً. وبالتأكيد، لا تعكس كل هذه المبادلات علاقات جيدة أو دعماً أو مصلحة مشتركة. بل على العكس، بعضها يوحي بالفعل بمجابهات وعداوة صريحة أو ضمنية، تؤكد ضرورة اعتبار هذين الاقليمين منفصلين سياسياً وعسكرياً. مثلاً، السور العظيم الذي بناه أمينيس (Amenes) الأول، وظاهر أنه تمت المحافظة عليه طوال فترة حكم السلالة الثانية عشرة، في الأقل، بني رغم ضخامة تكاليفه لحماية مصر من غزو السيتيين والحوريين الآسيويين، أو ضبط دخول وهجرة الآسيويين إلى مصر. مثل هذا الحاجز المادي، يحدد الحدود الشرقية لدلتا مصر بوضوح، ويضعف كثيراً زعم كامبينسكي وغيفون (Giveon) عن هيمنة امبراطورية مارستها السلالة الثانية عشرة على جنوب فلسطين. المرء يحتاج لما هو أكثر من الحملات التأديبية الصغيرة ووجود ممثلين تجاريين، قبل الحديث عن امبراطورية.. وإذا كان الرفاه

والاستقرار في فلسطين، خلال معظم الفترتين الهامتين في العصر البرونزي الوسيط، معتمدين على امبراطورية فلسطينية آسيوية في جنوب فلسطين، فالوضع في فلسطين ومصر، إثر سقوط الهكسوس المزعومين، سيبدو بالتأكيد شاذاً. حكم أحمس الأول، والحرب التي نشبت ضد الدلتا والجزء الجنوبي من مصر، لا يدل على أي تحول جذري في هذه المناطق، لا في نمط الاستيطان ولا في تطور الثقافة المادية. وأكثر من ذلك، فاعتياد الأركيولوجيين الفلسطينيين على تحديد التحول من العصر البرونزي الوسيط إلى العصر البرونزي الأخير بسيطرة أحمس، لا يوجد دليل عام واحد يؤيده، سوى الرغبة في التوفيق بين نقوش الخزف في فلسطين مع التراتب الطبقي في المواقع الرئيسية الفلسطينية وافتراض تسلسل زمني أفضل، على أساس تعاقب السلالات الحاكمة في مصر. مثل هذا التسلسل الزمني في فلسطين، يمكن أن تزداد أهميته في الحقيقة، إذا كان مستقلاً ومتماسكاً بالاستناد لمسار خاص به. وهذا، لسوء الحظ، لا يتلاءم لا مع نقوش الخزف في فلسطين والتي كانت في هذه الفترة العنصر الوحيد المتماسك، إلى حد ما، ضمن تسلسل زمني محدد، ولا مع تواصل الطبقات المتراكمة، والذي يعتمد من وقت لآخر على التسلسل الزمني للخزفيات وحده، أو حتى بعض التشابه الصناعي والمعماري الذي يوثق به بنسبة أقل. هذه الصورة المتشائمة باعترافنا، ربما كانت ملائمة بصورة خاصة لهذا التحول من البرونزي الوسيط إلى البرونزي الأخير، عندما اعتبر التزامن بين مصر وفلسطين قائماً منذ مدة طويلة، تعسفياً. اقتراحات كامبينسكي الوثيقة الصلة بالموضوع، والرامية إلى فصل التسلسل الزمني في فلسطين كلية عن السياسة المصرية، مما يؤدي إلى تقديم تاريخ بداية العصر البرونزي الأخير إلى حوالي ١٦٠٠ق.م.، لها مبررات كثيرة، لأنها تفسح في المجال لتداخل بين السنوات الأخيرة من حكم السلالة الوسطى الثانية في مصر، وبداية العصر البرونزي الأخير في فلسطين.

خلال العصر البرونزي الوسيط الثاني، نجد آثار نفوذ مصري في معظم المواقع الرئيسية في النصف الجنوبي من فلسطين. ولكن هذا الوضع لا يشمل، في أي حال، كل إقليم فلسطين. في مناطق الأراضي المنخفضة الشمالية، وخاصة على طول الشريط الساحلي، تشير سمات عديدة للثقافة المادية في العصر البرونزي الوسيط، إلى أن المؤثرات الأجنبية السائدة التي يمكن تمييزها، أتت من سوريا والأناضول، وكان الأمر كذلك، لمدة طويلة. وهذا أشد ما يكون وضوحاً في أشكال المخزون الخزفي القديمة من العصر البرونزي الوسيط الثاني (أ)، ويتواصل إبان حقبة ماري. في الحقيقة، التشابه واضح جداً، مما جعل العديد من الأبحاث القديمة تتصور أن سكان العصر البرونزي الوسيط الثاني قد هاجروا من الشمال، حاملين معهم ثقافة سورية عريقة إلى فلسطين، عن طريق جبيل. تفسير كي.كنيون، الذي كان سائداً خلال الستينات، تصور فترة التحول من العصر

البرونزي القديم الرابع إلى العصر البرونزي الوسيط الأول على أنها حقبة في تاريخ فلسطين، ابتدأت بهجرة كثيفة أو غزوات سامية غربية «عمورية» من السهوب السورية. وتصورت أن الانتقال إلى العصر البرونزي الوسيط حصل نتيجة لتحركات السكان «الكنعانيين» من الساحل الشمالي قرب جبيل، جنوباً حتى داخل فلسطين. ولیام ديفر، في أطروحته ومنشوراته القديمة التي تلتها، حافظ على هذا التصور لغزو «عموري» لأنه يفسر المظاهر الشاذة في التحول من العصر البرونزي القديم الرابع إلى البرونزي الوسيط الأول، وفي العصر البرونزي الوسيط الذي تلاه أيضاً. بحلول منتصف السبعينات، وربما لتأثره بالاعتراضات المتزايدة على فرضية كنيون، أكد ديفر تصور أستاذه جي.إي.رايت لمخزون الخزف في العصر البرونزي القديم الرابع بأنه محلي، ورأيه القائل بتواصل ثقافي مع حقبة العصر البرونزي القديم السابقة، ورأيه بأن سمة الآثار المادية لفترة العصر البرونزي القديم الرابع ـ البرونزي الوسيط الأول محلية إلى حد كبير أيضاً. رغم محاولته الحفاظ على علاقات الغزوات العمورية، مع التأكيد الغريب على أن الموجتين العموريتين جاءتا من منطقة السهوب نفسها، الأولى في العصر البرونزي القديم الرابع جاءت من ثقافة «شبه بدوية» ولذلك، لم تجلب معها أي ثقافة متميزة، بل تبنت ثقافة فلسطين، فيما الثانية (المسؤولة عن بداية العصر البرونزي الوسيط) كانت «مدنية كلياً أو جزئياً» قبل دخول فلسطين، من دون أن يحاول إيضاح إسباب «تمدن» السهوب السورية، أو تقديم سبب لهجرة هذه الجماعات المستقرة، نأى ديفر بنفسه، وبشكل أكيد، عن تفسير كنيون السائد، وبحلول عام ١٩٨٢، انضم إلى الإجماع المتنامي الذي لم يرفض نظرية الغزو العموري في العصر البرونزي القديم الرابع ـ البرونزي الوسيط الأول فحسب، بل واعتبرها محلية ومستقرة. ويقر هذا الإجماع بوجود عدد من أشكال البداوة الرعوية، مما يشكل مظهراً هاماً في اقتصاد العصر البرونزي القديم الرابع ـ البرونزي الوسيط الأول، وقد كان الشائع تصورها على شكل الارتحال المؤقت، في منطقة النقب، في الأقل.

ما زال هناك خلاف بسيط بين الدارسين في شأن التحول من العصر البرونزي القديم الرابع ـ البرونزي الوسيط الأول، البرونزي الوسيط، بي.غيرستنبلث (P.Gerstenblith) وجي.توبس (J.tubbs) يفسران التغيرات التي طرأت على خزفيات العصر البرونزي الوسيط بأنها نتيجة تطور تكنولوجي يعكس استئناف التجارة مع سوريا، فيما لا يزال ديفر يرى انتعاش ثقافة الأراضي المنخفضة المستقلة مرتبطاً بشكل ما مع الهجرات العمورية، وهذا لم يعد مهماً. مغالاة ديفر في الاعتماد على نقوش الخزف كمؤشر يدل على التغير الإثني والثقافي في فلسطين، تبدو غير مناسبة، ولا سبب يدعونا لمجاراته في هذا الاتجاه. معالجة غيرستنبلث الشاملة تختتم هذا النقاش بشكل مناسب. والظاهر اليوم هو أن الأسباب الداعية للنزاع حول تواصل مدنيات العصر البرونزي القديم والوسيط

واهية. ويبدو أن الأفضل هو تفسير فترات العصر البرونزي القديم الرابع ـ البرونزي الوسيط الأول والبرونزي الوسيط ٢(أ)، في ضوء السمات الفلسطينية المحلية. ويمكن للمرء أن يفهم التغير الجذري في أنماط الاستيطان والديمغرافيا، في ضوء استراتيجيات البقاء في فلسطين، والتي تحولت دورياً من نمط الاقتصاد المتوسطي الذي يركز على المحصولات النقدية مثل الحبوب والزيت والثمار والخمر وتربية الحيوان، إلى اقتصاد محدود إقليمياً ومتأثر بالبيئة المحلية، وعرفت فترات انهيار وتحولات في الاقتصاد أدت إلى الاعتماد بصورة رئيسية على زراعة الحبوب والرعي.

بسبب اعتماد الاقتصاد المتوسطي على المحصولات النقدية، فإن مثل هذا التصور الشامل لاقتصاد المستوطنات في فلسطين يوجه الانتباه إلى العلاقات الدولية والإقليمية باعتبارها عنصراً هاماً في رفاه فلسطين بكاملها. وهذا له أثره على فهمنا للتطور وظروف الاستقرار في البلدات والمدن (وخاصة على طول مسار طرق التجارة) والتغيرات السياسية في المناطق والأقاليم. التشابه الكبير بين أواني العصر البرونزي الوسيط الأول وأواني مواقع أخرى في سوريا يعطي الدليل الواضح على العلاقة الوثيقة، واعتماد شمال فلسطين، في الأقل، على التجارة مع سوريا الأكثر تقدماً. وتطور صناعة البرونز (التي تستلزم استيراد التنك) في فلسطين، بشكل خاص وكل المبتكرات التكنولوجية في العصر البرونزي الوسيط، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأواني والعمارة والتحصينات تجد مبررها في نمو التجارة مع وادي الرافدين، وقد شجعت على تطور الأشكال السياسية في المدن والدول المدينية. بحلول العصر البرونزي الثاني، احتلت فلسطين مكانها الثابت ضمن شبكة التجارة الدولية وواصلت الإسهام في التطور الثقافي والحضاري لعالم المسماريات طوال ما تبقى من العصر البرونزي، حتى بعد فتح تحوتمس الثالث لفلسطين وخضوعها سياسياً وعسكرياً للامبراطورية المصرية خلال العصر البرونزي الأخير.

تقدم فلسطين خلال العصر البرونزي الوسيط، وهذا موضع إجماع شامل، (ويقابله في مصر صعود السلالة الثانية عشرة التي طورت العلاقات التجارية مع جبيل وعلى طول الإقليم الساحلي في جنوب ووسط فلسطين وجرزيل) عكس انتشار الحضارة السورية ـ الرافدية جنوباً لتعم معظم مناطق المشرق الجنوبي. هذا التقدم أدى إلى زيادة في عدد السكان، يدل عليها تطور المدن الكبيرة المحصنة في كل أرجاء الأراضي المنخفضة وانتشار القرى الصغيرة المستقرة والمزارع في المناطق الصالحة للزراعة. ولم تتأثر بهذا التقدم المناطق الواطئة الغنية بالأمطار فقط، بل وكذلك عدد كبير من المستوطنات المنتشرة في وديان المرتفعات، وهناك بعض البينات على إقامة موسمية، في الأقل، في المنحدرات الشرقية للمرتفعات الفلسطينية وأطراف الصحراء السورية الكبرى. يبدو أن هذا النمو السكاني والاقتصادي قد استمر حوالي ثلاثة قرون (حتى ١٦٠٠ق.م. تقريباً). رغم

أن تزايد المؤثرات الأجنبية ونمو العلاقات التجارية الدولية تزامنا مع هذا التقدم والنمو (وبالتأكيد ساعدا عليهما وحددا سمات الثقافة المادية في هذه الفترة)، فلا النشاط التجاري ولا التدخل العسكري الخارجي يكفي بحد ذاته لأن يكون سبباً لهذه التغيرات، كما أنه لا يبدو لنا، وكما بينا فيما سبق، وجود أي بينات تثبت تدفقاً سكانياً من خارج فلسطين على شكل الهجرات السامية الغربية «العمورية» القديمة، سواء كانت وافدة من مناطق مستقرة أو بدوية. قبل أن نبحث جدياً في الهجرة كأساس لإيضاح التطورات التي حصلت في فلسطين خلال العصر البرونزي الوسيط الثاني، يتوجب علينا أن نوضح تحركات الخروج من المناطق الزراعية في سوريا ولبنان، أو الهجرات التي نتجت عن كثافة السكان في السهوب السورية (مثل منطقة جبل بشري). كما يبدو أيضاً أن السهوب الواقعة على أطراف الصحراء السورية الكبرى شهدت تقدماً لم يسبق له مثيل، الأمر الذي انعكس في لوحات ماري التي تتحدث عن تطور الأنظمة القبلية في السهوب الواسعة والتي كانت تعيش بانسجام مع المجتمعات المستقرة في المناطق الزراعية على طول مجرى الفرات، اعتباراً من القرن الثامن عشر ق.م.، في الأقل.

السبب الرئيسي لهذه التغيرات في الاقتصاد وأنماط الاستيطان خلال العصر البرونزي الوسيط، كان التغير الجذري في المناخ والآثار العديدة التي ترتبت عليه. ويبدو أن هذا التغير قد عم المشرق كله. تتوفر اليوم بينات هامة تساعد على تصور التغير المناخي الإيجابي بعد ٢١٠٠- ٢٠٠٠ق.م. والذي أدى إلى نظام أكثر رطوبة وأمطار تفوق معدل الأمطار في فلسطين اليوم، من حوالي ١٩٠٠- ١٧٠٠ق.م.، وهذا يتوافق مع البينات المصرية عن ارتفاع مناسيب فيضان النيل من ١٨٤٠- ١٧٧٠ق.م. واعتباراً من القرن السادس عشر ق.م.، كان مناخ فلسطين أكثر جفافاً، كما هو اليوم تقريباً وربما أكثر جفافاً بقليل. رغم أن هذه التحولات المناخية كانت معتدلة نسبياً، فقد كانت آثارها على اقتصاد فلسطين وأنماط الاستثمار الزراعي في المنطقة الغربية من حوض المتوسط كبيرة، مما أدى إلى فترة تقدم وتوسع في استثمار الأراضي من جهة، ومجاعة في أراضي الأطراف وهجرة منها. ويمكننا إيراد مثلين عن تحولات في الاقتصاد والاستيطان نتيجة لتغير المناخ: (أ) نمط استثمار الزيتون يشير إلى أن إنتاج العصر البرونزي الثاني قد تزايد كثيراً، واستمر كذلك طوال هذه الفترة في الجزء الشمالي من فلسطين، مما يناقض بحدة الانخفاض الظاهر في مستوى الإنتاج خلال العصر البرونزي الأخير. (ب) أنماط الاستيطان في مواقع تلال عرون (Iron)، حيث كان الاستيطان واسع النطاق خلال العصر البرونزي الوسيط، تشير إلى نقص حاد في المياه خلال الصيف في هذه المنطقة (مما أدى إلى جفاف الآبار والينابيع حتى في أفضل السنوات)، حال دون الاستيطان خلال العصر البرونزي المتأخر، الأكثر جفافاً.

٥ـ العصر البرونزي المتأخر: الضيق الاقتصادي والانهيار الإقليمي

ربما كانت أكثر التغيرات شمولاً في تاريخ التحول من العصر البرونزي الوسيط إلى المتأخر، قد اعترت أنماط الاستيطان. هذه التغيرات تتزامن تماماً مع ارتفاع تدريجي لدرجات الحرارة وتحول نحو الظروف الجافة من حوالي ١٦٠٠ق.م.، وحتى ١٣٠٠ق.م.، أو بعد ذلك بقليل. وبخلاف الانتشار الجغرافي الواسع للزراعة خلال العصر البرونزي الوسيط إلى عدة مناطق هامشية على طول أطراف منطقة المتوسط المناخية (وبشكل خاص الشريط الساحلي الجنوبي والمرتفعات الوسطى وتلال يهودا وشيفيلة (Shephelah) أدى فقر المناخ خلال العصر البرونزي المتأخر إلى اضطراب ملحوظ في زراعة هذه المناطق الهامشية. وهذا أوجد فجوة كبيرة في الاستيطان دامت خلال القسم الأكبر من فترة العصر البرونزي، في عشرات من المناطق الهامشية الفرعية في فلسطين. وأكثر ما يلاحظ الاضطراب والتخلي في المرتفعات الوسطى. هذا الاضطراب والانهيار الهامشي يرتبط بنهاية العصر البرونزي الوسيط الثاني (ج). ولغايات التعليل التاريخي، من المهم أن نقر بأن مسار هذا التغير بدأ قبل وقت طويل من السيطرة العسكرية (خلال القرن الخامس عشر) التي مارستها السلالة المصرية الثانية عشرة على سهل فلسطين الساحلي ووديان الأراضي المنخفضة الوسطى. الاندفاع الأمبريالي المصري نحو فلسطين، لم يكن مجرد حملة تأديبية، بل يعزى إلى المحاولات المصرية الرامية إلى تنظيم وحماية خطوط التجارة البرية مع وادي الرافدين وسوريا. الحضور الامبريالي المصري في فلسطين، لم يتم على حساب الأمن والرفاه في مستوطنات الأراضي المنخفضة، ويصعب بشكل خاص ربط هذا التدهور الطويل المدى في فلسطين بشكل عام، بمصر أو بدمج المنطقة في «الامبراطورية» المصرية. الأحرى، هو أن الركود الاقتصادي الداخلي الذي ابتدأ من قبل والانهيار الجزئي، قد أديا إلى ضعف عسكري مما خلق وبالتأكيد، وضعا في القرن الخامس عشر، كانت فيه فلسطين عرضة لأي هجوم من الخارج ومهيأة للخضوع لسيطرة مصر الطامحة التي استعادت حيويتها، عسكرياً كان في فلسطين القليل مما يضطر المصريين إلى مقاومة الإغراء، وربما كان تمركز الحثيين في الشمال قد عجل في هذا الاحتلال. ويجب أن نؤكد هنا على أن الدور الاقتصادي الفلسطيني الذي يعتبر عادة مرتكزاً على التجارة والجغرافيا السياسية، كجسر بري يصل بين الحضارات الأقوى والأكثر تقدماً في مصر وسوريا والأناضول، هو دور لعبته فلسطين بعد الغزو المصري، وليس قبل ذلك. وهو دور يتميز تصميمه بالسمات الامبريالية، ولا يمكن اعتباره فلسطينياً ذاتياً، من وجهة نظر تاريخية. معظم التجارة القديمة بين مصر والدول الكبرى في آسيا لم تكن برية، بل بحرية عن طريق فينيقيا والسواحل السورية. فلسطين الجنوبية كانت سوقاً هامشية لمصر، وتعود أهميتها إلى المصالح المصرية في

مجال التعدين في سيناء. أما الاهتمام بالأخشاب وزيت الزيتون والخمر، فقد كان في بداياته. أما شمال فلسطين فيقع على أطراف العالم المسماري في سورية ووادي الرافدين. تزايد مشاركة فلسطين مباشرة بالتجارة الدولية خلال الجزء الأول من العصر البرونزي الثاني، وتبعية الإقليم سياسياً لمصر، ربما كان أثره إيجابياً على الاستقرار الاقتصادي، رغم أنه لا يظهر أنه أدى إلى توسع اقتصادي وطيد حتى القرن الرابع عشر والثالث عشر ق.م.، الفترة التي توسع فيها الاستيطان في المواقع الرئيسية في فلسطين كثيراً. انتعاش الأراضي المنخفضة خلال حقبة تل العمارنة، من الركود الاقتصادي والاضطراب الديمغرافي خلال فترة الانتقال من البرونزي الوسيط ـ البرونزي المتأخر، يؤكد الأثر الإيجابي للوجود المصري خلال العصر البرونزي الأخير الثاني، ويشجع على اعتبار السكان الأقل عدداً في فلسطين، خلال هذه الفترة مرفهين نسبياً. الآراء الواسعة الانتشار بين المهتمين بالدراسات التوراتية والتي تعتبر أن المدن الكبيرة كانت، في حقبة تل العمارنة، تمر بمرحلة انحلال داخلي وصراع فيما بينها، تحت حكم اسمي للامبراطورية المصرية المتراخية، تحتاج لمراجعة شاملة، إذ يبدو من غير المحتمل وجود أي اتصال بين السلطة المصرية والمناطق الهامشية في المرتفعات الفلسطينية خلال القرن السادس عشر، الذي يبدو أن معظم الاضطرابات الحادة في مجال الاستيطان، قد حصلت فيه.

وما أن تم فصل التحول من العصر البرونزي المتوسط الأخير إلى البرونزي الأخير عن ما دعي بحكم الهكسوس في مصر وعن الطموحات الامبراطورية للسلالة الثانية عشرة، حتى أصبح واضحاً تماماً أنه يصعب تحديد سبب أجنبي لهذه التغيرات في أنماط الاستيطان، وخاصة بسبب الطبيعة الإقليمية للاضطرابات التي رافقت التحول من العصر البرونزي الوسيط إلى المتأخر. وفي مناطق عديدة، لا سيما تلك التي لم تهتم بها مصر خلال الحقبة الامبراطورية، يبدو التواصل ظاهراً، ويمكن وصف التغيرات التي حصلت فيها بأنها نتيجة ركود اقتصادي وتراجع لعبت فيه المدن الأكبر دوراً بارزاً. وفي مناطق أخرى، أدت التغيرات إلى انهيار الزراعة الإقليمية والتخلي عنها، وواضح أنه بقدر ما كانت المنطقة معزولة، كان تأثير التغيرات على الاقتصاد المحلي أكثر خطورة. تأويلنا لهذه التغيرات يعاني من عدم وجود معيار للتسلسل الزمني يمكن أن نطبقه على كل فلسطين. وهناك أسباب كثيرة تدعونا للاعتقاد بأن هذا التحول الذي استغرق فترة طويلة من العصر البرونزي الوسيط ٢ (ج)، إلى العصر البرونزي الأخير ٢، لم يحصل في كل المناطق في وقت واحد.

الهجرة من عدة قرى زراعية ومزارع منفصلة ومعزولة في المرتفعات الوسطى في العصر البرونزي الوسيط، تتوافق مع التغيرات الواضحة التي حدد زمنها نسبياً، في السجلات الأركيولوجية لطبقات المواقع التي استمرت بعد التحول وهي تظهر نمطاً متميزاً

(رغم احتمال الانتشار العشوائي للثقافة المادية) من تقلص النشاط الزراعي وقلة السكان، إثر زوال الاستقرار وتوقف التقدم الذي ميزا لعصر البرونزي الوسيط في كل مناطق فلسطين. وفي تلال يهودا الحساسة زراعياً، مثلاً، كان انهيار سيطرة السكان المستقرين على المنطقة كاملاً تقريباً. هذا الانهيار كان بداية فترة إفقار طويلة لم تنته حتى بداية الاستيطان الجديد في العصر الحديدي الثاني، بعد خمسة قرون. وألمت كارثة مماثلة، إلا أنها محدودة، بالجليل والمرتفعات الوسطى والساحل الجنوبي، ومناطق واسعة في شرق الأردن ومعظم مناطق الأطراف في فلسطين. لا السياسة الدولية ولا التجارة كانت سبباً رئيسياً لهذه التغيرات، وكان تأثيرها على بداياتها ضعيفاً جداً. الأسباب، تبدو محلية خاصة بفلسطين وذات طبيعة اقتصادية وزراعية. كون المناطق الأكثر تأثراً بهذه التغيرات هي نفس المناطق التي تحولت عن الاستقرار خلال الجفاف الأشد أواخر الألف الثالث ق.م.، يشير بوضوح إلى عوامل مناخية وجفاف كسبب كاف للانهيار في العصر البرونزي الوسيط الثاني (ج)، وأيضاً إلى عدم قدرة السكان المستقرين في العصر البرونزي الأخير، على العودة إلى السيطرة على هذه المناطق ذات المناخ المضطرب في فلسطين.

وكما سبق أن ذكرنا، تواصل الاستيطان في الأراضي المنخفضة، التي تأثرت وافتقرت طوال العصر البرونزي الأخير، وقد قدم العديد من التلال الأثرية في الأراضي المنخفضة والوديان الجبلية الكبرى، بينات عن تواصل ملحوظ خلال العصر البرونزي الوسيط. مدن العصر البرونزي الأخير، كانت على كل حال، أصغر حجماً وأفقر مادياً، وفي الغالب غير محصنة، وربما كان ذلك نتيجة للسياسة الأمبريالية المصرية التي وجدت أن التعامل مع دول تابعة غير محصنة أفضل لها عند التعامل مع ثورات معادية محتملة. الحضور المصري في فلسطين استمر طوال العصر الحديدي الأول حتى حكم رمسيس الرابع في الأقل، عندما بدا ظاهراً أن المصريين انسحبوا من جرزيل. وبالاستناد للوحات تل العمارنة، يحق لنا أن نرتأي أن هذا الحضور لم يؤد إلى حكم مصري مباشر للمناطق الفلسطينية، بل دعم حكماً سلالياً محلياً تمركز في المدن الأكبر، على أساس نظام تبعي يدعمه جنود مصريون، ويتصل بالبلاط المصري. يبدو أن قاعدة سلطة هؤلاء الحكام، رغم استقوائهم بالتحالف مع مصر، كانت مرتبطة بملكية الأرض وتحالف سياسي بين العائلات وعندما وهنت القاعدة الاقتصادية، كما حصل بصورة حادة في نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الثاني عشر، أخذت القوة السياسية بالانحلال أيضاً. فلا حكم المصريين ولا انسحاب السلطة المصرية أخيراً في حكم الفراعنة الرمسيسيين، كان سبب هذا الافتقار والانحطاط. والأحرى، اعتبار الحكم المصري عاملاً على تأخير الانهيار، والانسحاب نتيجة للتدهور الاقتصادي الذي أصاب لا فلسطين وحدها، بل كل عالم المتوسط الغربي. ومن وجهة نظر تأريخية، وعلى المدى الطويل، فحضور القوات المصرية

وحماية التجارة الدولية الاقتصاد الزراعي الذي أفاد منه، مع الاستقرار السياسي الذي وطد الحكم السلالي المحلي في المدن، مكن السكان المستقرين في معظم مناطق فلسطين الخصبة من البقاء رغم الضائقة الاقتصادية الخطيرة، وأمن حداً من الاستقرار والتمدن خلال معظم فترة العصر البرونزي الأخير، عندما كان سكان المناطق الأقل حظاً قد اقتلعوا كلية.

عدا عن المناطق الخاضعة مباشرة للمدن الرئيسية، شهدت مناطق واسعة من المرتفعات الوسطى ويهودا (باستثناء المناطق المحيطة مباشرة بمدن حاصور وشكيم والقدس) تحولاً عن الزراعة المستقرة إلى أنماط اقتصادية هامشية مختلفة خلال فترة العصر البرونزي الوسيط الثاني (ج)، وفي الواقع، تفتقد القرى والمزارع كلياً تقريباً، خلال الفترة التالية من العصر البرونزي المتأخر، في كل مناطق فلسطين النائية. وبالنظر لطول هذه الفترة التي تلت التحول عن الاستقرار وسعة هذه المناطق، يمكن للمرء أن يتوقع اختلافاً في السكان وتطوراً تدريجياً للجماعات والثقافات الفرعية مما يعكس تمايزاً إثنياً. البينات المباشرة عن ظهور مثل هذه الجماعات في المناطق الهامشية خلال العصر البرونزي الأخير في فلسطين محدودة جداً. البينات الأركيولوجية المباشرة عن أشكال البداوة الرعوية مفقودة أو نادرة. ورغم ذلك، لدينا بينات كتابية محدودة عن هذه الحقبة، في النصوص المصرية، وأبرزها أرشيف تل العمارنة. آر.غيفون (Givon) وأو.لوريتز (O.Loretz)، قدما مؤخراً دراسات ممتازة لعدد كبير من النصوص التي تشير إلى جماعات الـ «عابيرو apiru» والـ «شاسو Shasaw» غير المستقرة والمرتبطة بمناطق السهوب والمرتفعات في فلسطين. لقب عابيرو (لا سيما في ألواح تل العمارنة) يستعمل لوصف تصرفات قطاع الطرق، ويبدو أنه يشير إلى طبقة اجتماعية أو جماعات متنازعة مع بعض حكام العصر البرونزي الأخير، ولكنه لا يستعمل في أي حال، للإشارة إلى أي مجموعة إثنية معينة في فلسطين. والأحرى، هو أن هذه النصوص تشير إلى أناس دفعوا، بسبب الفقر أو كارثة شخصية أخرى، إلى أطراف المجتمع، ففقدوا وضعهم المعتاد وعاشوا مشردين، كمرتزقة وعمالة مأجورة ولصوص. لم يكونوا فلاحين ولا رعاة، لا هم بدو ولا هم مستقرون، بل عاشوا بعيداً عن النمط المألوف والمعايير الاجتماعية. الخطر الذي شكلوه على النظام الاجتماعي المستقر في العصر البرونزي الأخير يعكس شيئاً عن عمق الضائقة الاقتصادية وعدم قدرة السكان المستقرين على السيطرة على المناطق الهامشية خارج المناطق الزراعية مباشرة. تعبير «شاسو» (ربما كان مرتبطاً بالاسم المسماري سوتو Sutu) من جهة أخرى، يشير إلى مجموعات سامية غربية عاشت في منطقة جغرافية واسعة تشمل شرق الأردن وأطراف الصحراء العربية وسيناء، وبعض المناطق الهامشية في فلسطين. انتشار الـ «شاسو» على هذا النطاق الواسع وارتباطهم من حين لآخر بالبداوة

الرعوية، يوحي بأن من المعقول وصفهم بأنهم سكان سهوب، يقيمون في المراعي وأطراف المشرق من أطراف وادي الفرات حتى صحراء مصر الشرقية. لا النصوص المصرية ولا اللوحات المسمارية من الألف الثاني، تبدي وضوحاً في وصف إثنيات محددة، والإشارات إلى شاسو وسوتو تشمل عدداً من الوحدات لغوياً وإثنياً وقبلياً. ويبدو واضحاً أن غيفون قد أظهر أنهم ساميون غربيون ووثيقوا الصلة لغوياً، وربما تاريخياً، بشعوب الألف الأول التي أقامت دولاً إثنية - إقليمية في شرق الأردن. وبخلاف الـ «عابيرو» الطبقة الدنيا في لوحات تل العمارنة، يبدو أن الـ «شاسو» لم يأتوا مباشرة من، ولا كانوا محليين في المناطق الزراعية الداخلية في فلسطين العصر البرونزي الأخير، بل يبدون مرتبطين إلى حد ما، بمناطق الأطراف الواسعة التي تشكل حدود فلسطين. وما إذا كانت أعداد كبيرة منهم قد نشأت أصلاً نتيجة للاضطراب الاقتصادي في العصر البرونزي الوسيط، وكانوا بالتالي سكاناً مقتلعين، كما يرتأي فنكلشتين وآخرون، أو كما أظن أنه الاحتمال الأقوى، كان أصل مثل هذه الجماعات البدوية يرجع في النهاية إلى فترات سابقة من تطور الاقتصاد الهامشي في السهوب، والتي تجد ما يشير إليها في الآثار الأركيولوجية من العصر النحاسي والبرونزي القديم الثاني والبرونزي القديم الرابع - البرونزي الوسيط الأول، إلا أن تحديده بدقة صعب تماماً لأننا لم نتحقق بعد من تواصل الاستيطان في السهوب، خلال هذه المدة التي تزيد على ألفي سنة. وجود الرعي على طول أطراف فلسطين، والذي أدى إلى وجود بنى اجتماعية مستقلة إلى حد كبير عن السكان المزارعين المستقرين، قد يعود إلى فترة العصر الحجري الحديث، عندما كانت المراعي والسهوب ومساحات واسعة في العربة الداخلية قادرة على إعالة سكان رعاة قبل بداية الجفاف في الألف الخامس. تواصل الثقافة المادية، عندما نعلم عنه بشكل ما، يبدأ بالإشارة إلى السكان المستقرين فقط. التنوع الكبير في الاقتصاديات المعروفة (التعدين، الحرف المعدنية، التجارة، الرعي، زراعة الحبوب، زراعة الأشجار المثمرة في الواحات، الصيد) إذ يظهر احتمال قدرة هذه المناطق الهامشية على إعالة عدد كبير من السكان، يمارسون عدداً من الأنماط تتراوح بين البداوة والاستقرار، فهو يشير أيضاً إلى الشعوب المتمايزة إقليماً وزمنياً، بحيث يبدو تعسفاً القول بأن أي عامل محدد أسهم في قيام البنى الاجتماعية غير المستقرة كان سبباً منشئاً. والمؤكد، هو أنه إذا كان الجفاف، في نهاية العصر البرونزي الوسيط الثاني (ج)، قد أدى إلى ضائقة حادة واقتلاع السكان الزراعيين من المرتفعات، ومن القرى والمزارع الأصغر في كل فلسطين، فيجب أن نتوقع أن تكون المراعي الجنوبية والشرقية، وكل منطقة السهوب في المشرق، قد عانت من ضائقة أشد، لا لسبب سوى قابليتها الأقوى للتأثر بالجفاف وهشاشة اقتصادياتها. وفي الوقت الذي يتحقق فيه للمرء تنوع أوسع في الاقتصاد الزراعي ليشمل استراتيجيات أكثر مقاومة

للجفاف وتؤمن البقاء مثل الرعي، يمكن للمرء أن يتوقع لجوء سكان السهوب، والبدو الرعاة منهم بشكل خاص، إلى غزو مناطق الغابات والمنطقة الجبلية في وسط فلسطين ويهودا، كرد فعل على تخلي المزارعين عن هذه المناطق. التغير المتكرر في نمط استغلال الأراضي ـ الذي يمكن اعتباره تخلياً عن الاستقرار ـ والذي حصل في فترات تاريخية أحدث، أثر لا على المنطقة الجبلية فحسب، بل على مناطق عديدة من الأراضي المنخفضة كذلك. جميع الفترات المعروفة شهدت بعض الغزو من السهوب. ويبدو من غير الملائم أبداً اعتبار أن مثل هذا التحول السكاني قد حصل في منطقة فرعية محددة. يجب على المرء أن يشمل بالبحث لا المناطق المتوسطية من فلسطين فحسب، بل السهوب الواسعة على أطرافها أيضاً. وبالنظر لطول الفجوة في التسلسل الزمني لمسار الاستغلال الزراعي للمرتفعات الوسطى وعدد من المناطق الفرعية في الأراضي المنخفضة والتي دامت حتى العصر الحديدي الثاني، لا تجد الجهود المبذولة للربط بين السكان المقتلعين خلال العصر البرونزي الوسيط الثاني (ج)، والتحول نحو هجر الاستقرار أواخر العصر البرونزي الأخير وخلال العصر الحديدي الأول، مبرراً مناسباً. كون مثل هذه الجماعات البدوية والرعوية كانت أهلية في فلسطين الكبرى، وشكلت جزءاً من السكان، الأمر الظاهر في التنوع الإثني والإقليمي في فلسطين في العصر الحديدي لم يعد موضع شك، وكون عوامل سكانية أخرى قد أثرت، جائز أيضاً.

الفصل السادس
الانتقال من العصر البرونزي الأخير ـ العصر الحديدي

١ـ انهيار حضارة العصر البرونزي الأخير في المتوسط الغربي

منذ فترة ١٢٠٠ـ ١٠٠٠ق.م.، تقريباً (فترة القرنين التي شهدت تغيرات جذرية عديدة في كافة مناطق شرق المتوسط)، هناك بينات وفيرة تؤيد حصول جفاف طويل الأمد ومجاعات توجت الانهيار الاقتصادي والسياسي في العصر البرونزي الأخير. التدهور الواسع النطاق في الحوض الساحلي للمتوسط توافق مع تغير مناخي عالمي. خلافاً للنظام المناخي السائد بعد ١٠٠٠ق.م.، جاءت فترة جفاف نقصت فيها الأمطار بنسبة ٢٠٪ تقريباً وارتفعت الحرارة حوالي ٢٠ـ ٣٠ درجة مئوية فوق المعدل، وقد أصبحت حادة تماماً حوالي ١٢٠٠ق.م.. خلال أوائل الألف الأول عاد الطقس الأبرد والأرطب إلى أوروبا، وعادت معدلات الأمطار في الشرق الأدنى إلى مستوى يقارب مستواها في الوقت الحاضر. بنهاية العصر البرونزي الأخير (حوالي ١٢٠٠ق.م.) حصل تزايد حاد في الجفاف عم الشرق الأدنى. فترة الجفاف هذه، مشابهة إلى حد كبير، لفترة الجفاف الأقل انتشاراً والتي سادت فلسطين في الجزء الأخير من القرن الثالث بعد الميلاد، وكانت مسؤولة جزئياً عن تدهور اجتماعي ـ اقتصادي شمل هذا الجزء من الامبراطورية الرومانية.

آثار حتى الجفاف البسيط على المناطق الهامشية القريبة من منطقة الجفاف كانت كارثية. أما آثاره في المناطق التي توفرت فيها مياه أكثر فقد تجلت في نقص الغذاء في المناطق الجنوبية والشرقية من فلسطين (الواقعة على حدود منطقة الجفاف التي فصلت بين المناطق الزراعية والسهوب)، وحتى التذبذبات المناخية الأقل، إذا استمرت أو تكررت على مدى سنوات، يمكن أن تؤدي إلى اضطراب إيكولوجي واقتصادي، ذي نتائج سياسية واجتماعية جذرية. وآثار الجفاف أكثر وضوحاً في المناطق التي لا تستخدم الري. ورغم أن تناقص كميات الأمطار قاسي الأثر على السهوب والمناطق الهامشية مثل السهل الساحلي الجنوبي وبئر السبع وتلال يهودا، فإن المناطق الزراعية أصلاً، مثل الوديان النهرية الوسطى والمرتفعات ذات معدل الأمطار العالي أبدت مقاومة أشد لمثل هذا الجفاف، وبالتالي كان الاستقرار الاستيطاني فيها أرسخ. وفي سنوات الجفاف الحاد، عندما يهبط معدل الأمطار بنسبة ١٥ـ ٢٠٪ تحت المعدل في الجليل الأعلى، يبقى ما يهطل كافياً لمعظم المزروعات البعلية، وإن تدنى مستوى الإنتاج، إلا أن مثل هذه الدورة المناخية قد

تخفض معدل الأمطار في حوض بئر السبع بنسبة قد تصل إلى ٥٠٪ أو أكثر، مما يؤدي إلى جفاف المراعي. وإذا دام القحط على مدى سنوات، تحولت الأرض الزراعية إلى سهوب، والسهوب إلى صحراء. في الأراضي القاحلة والسهوب (حيث الرعي هو النظام الاقتصادي السائد) يتأثر السكان بالقحط بشكل حاد عندما تتسبب حدته وطول مدته بانخفاض منسوب المياه ونقص الأعشاب، مما يقود إلى المبالغة في رعي الأعشاب الموجودة وبالتالي تآكل التربة، فيحصل تدهور إيكولوجي قد لا تتجاوزه المنطقة، إلا على مدى قرون.

وحتى في تلك المناطق الأكثر استقراراً التي يسودها في العادة شكل من الاقتصاد المتوسطي، قد يؤدي تغير معدلات الأمطار لمدة طويلة، إلى تغيرات جذرية قوية الأثر على الحياة النباتية. مثلاً، دراسة الفحم الخشبي من المواقع الأركيولوجية في منطقة المرتفعات إلى الشمال من النقب، تشير إلى تحول دائم من النباتات المتوسطية إلى النباتات الصحراوية: هذا التغير في نمط الحياة النباتية، يتزامن مع التحول من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي. وفي مناطق أخرى، حيث استمرت زراعة السقي أو كانت الأمطار وفيرة في العادة، يمكن أن تكون بداية فترة الجفاف مدمرة، وبالتالي ذات أثر بعيد المدى على معدل الحياة بسبب عدم وجود نباتات محلية أكثر مقاومة للجفاف في المناطق المجاورة لها مباشرة. وتناقص المياه والرياح يضاعفان ظروف الجفاف بحدة بالغة أيضاً.

التكيف البشري مع الجفاف (والذي يمكن أن يكون مدمراً أو معمراً للبيئة) يؤثر أيضاً على الاقتصاد الزراعي وذلك بالاستيطان في مناطق جديدة أو بالتخلي عن المستوطنات أو تقليصها في مناطق أخرى. في مقالة حديثة عن مستوطنات العصر الحديدي الأول في منطقة منسى (Manasseh)، برهن أ.زيرتال (A.Zertal) جيداً على أن هذه المواقع استصلحت للزراعة نتيجة استخدام حفر مطوقة لتخزين المياه، كوسيلة للتلاؤم مع ظروف الجفاف ذات النتائج البعيدة الأثر على الاستقرار في مناطق عديدة في المرتفعات الوسطى. وفي منطقة شيفيله (Shephelah)، الأقرب إلى حدود منطقة الجفاف، يبدو أن غزواً متوسط الحجم قد حصل على المناطق الزراعية البعيدة عن الوديان الرئيسية في العصر الحديدي الأول، ويبدو أنه ضاعف تدهوراً حاداً في الحياة الطبيعية أدى إلى زوال غابات المناطق المرتفعة، مما شكل بداية لتآكل حاد. ويمكن أن يكون هذا التدهور قد نتج عن توسع في الرعي. خلافاً لما تم في فترة العصر البرونزي الأخير والجزء الأول من العصر الحديدي، عندما كانت أشجار الزيتون وفيرة العدد في مناطق هامشية عديدة في فلسطين، أدى استمرار الجفاف لمدة طويلة جداً إلى تناقص حاد في الزيتون الذي كان موجوداً في هذه المناطق قبل نهاية العصر الحديدي الأول.

البينات الأكثر وضوحاً على قحط طويل الأمد من حوالي ١٢٥٠- ١٠٥٠ق.م.،

نجدها في مؤشرات على انخفاض منسوب مياه البحر يتزامن مع نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الثاني عشر. ورغم أن رسوبيات من البحر الميت لا تتوفر فيها بينات تتزامن مع هذا التغير في مستوى سطح البحر خلال فترة الانتقال من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي الأول، فإن قياس تموجات البحر الميت، قد لا يتأثر كثيراً خلال فترات التغير الأشد عنفاً. وخلافاً لذلك، تتوافق مستويات المحيطات مع التغير في الحرارة ومعدلات الأمطار.

عام ١٩٦٠، ارتأى آر. كاربنتر (R.Carpenter) أن تغيراً مناخياً عالمياً كان سبب انحطاط وانهيار الحضارة الميسينية (Mycenaen) بنهاية العصر البرونزي الأخير في منطقة بحر إيجه. ولدى مراجعة هذه الفرضية، أكد بي.ألن (P.Alin) قدرة نظرية كاربنتر على تفسير التدهور الواسع النطاق في الثقافة الإقليمية، ولكنه يستنتج أن الفرضية لا تفسر أسباب التدمير نتيجة الحريق، الواضح في الحفريات. أطروحة د.ل.دونلي (D.L.Donley) أكدت وجود تغير مناخي (حوالي ١٢٠٠ق.م.)، أدى إلى ظروف الجفاف التي افترض كاربنتر وجودها في ميسينيا، وتزامنت في كل أرجاء نصف الكرة الأرضية. حدد ستيبنغ (Stiebing) ذروة هذا الجفاف بين ١٢٠٠ و١١٩٠ ق.م.، واستند بذلك، إلى إشارات على جفاف ومجاعة في الامبراطورية الحثية، وردت في النصوص المصرية التي تتحدث عن إرسال الحبوب إلى الأناضول وأوغاريت أثناء فترة حكم مرنفتاح (Merneptah). وأخيراً، وفي أطروحة دقيقة، برهن ف.آر.دوبونت (F.R.Dupont)، بصورة مقنعة، على أن حضارة أوغاريت، رغم ضعفها البالغ نتيجة لآثار القحط، الذي أدى إلى ضائقة خطيرة في كل المنطقة، لم يدمرها القحط نفسه ولا غزوات «شعوب البحر» الآتين من منطقة ميسينيا. الأحرى، هو أن استمرار ظروف القحط لمدة طويلة، أدى إلى افتقار واسع الانتشار في أوغاريت، مما أدى بالتالي إلى ضعف نظامها السياسي ومنع سكانها من إعادة بنائها بعد أن دمرها الزلزال عام ١٩٨٢ق.م.، هذا المسار الذي يقترحه دوبونت جذاب لأنه يشير بوضوح إلى أن التغير المناخي وحده - في منطقة زراعية غنية بالمياه مثل أوغاريت - كان أحد العوامل التي أدت إلى نهاية هذا المجتمع المتقدم. كان القحط مسؤولاً عن تناقص قدرة مجتمع أوغاريت على إعادة البناء بعد أن حصل التدمير، ولكنه لم يكن السبب الوحيد للدمار. بالإضافة إلى التحول المناخي (والمقارنة مع ميسينيا هنا ملائمة)، هناك حوادث تاريخية محددة أخرى سببت دمار مدن العصر البرونزي الأخير، وهذه يجب تحريها في كل منطقة فرعية متميزة في حوض المتوسط.

سواء كان ذلك بسبب الحريق أو الزلزال أو القوة العسكرية أو الثورة أو انهيار البنى الاقتصادية والسياسية فقد دمر العديد من مدن العصر البرونزي الأخير في المناطق الزراعية الأصلية في فلسطين، إبان القرنين الثالث عشر والثاني عشر. بعضها، مثل حاصور، عاد

الاستيطان إليها في ظروف تتسم بالفقرالشديد وتغير كبير في البنى السياسية. بعضها هجرت، فيما حافظ بعض آخر، مثل مجدو على البقاء واستمرار الاستيطان، خلال هذه الفترة الانتقالية الصعبة. وفي ظل هذا المناخ المتسم بتدهور كبير في الأراضي الزراعية الداخلية في فلسطين، يبتدىء وجود مستوطنات جديدة في الأراضي المنخفضة الغنية بالمياه ووديان المرتفعات الرئيسية، وفي بعض المناطق الهامشية الفرعية التي كان سكانها في السابق قليلي العدد، ذلك لأن السكان بحثوا عن مناطق أوسع لتأمين غذائهم بعد أن تناقص الإنتاج. ويبدو أن أقدم هذه المستوطنات الجديدة قد تمركزت في السهل الساحلي، وعلى طول مسار الطرق التجارية. وضمن تواصل ثقافة العصر البرونزي الأخير، تزاوج التقلص الحاد في حجم المدن الأكبر، مع ازدياد عدد المستوطنات الصغيرة في السهل الساحلي بمعدل أربعة أضعاف، الأمر الذي يدل على نقص في العدد الإجمالي للسكان وتفرقهم (بسبب عجز المدن الأكبر عن إعالة سكانها) إلى وحدات زراعية أصغر وأقدر على تأمين اقتصاد ناجع. بحلول القرن الثاني عشر (ويتزامن ذلك مع تطور أشكال الأواني في العصر الحديدي الأول) حصل مثل هذا التغير في وادي جرزيل ووادي بيسان. والظاهر أن تفرق السكان في المناطق الأكثر هامشية قد تواصل، لا في المناطق الواطئة فحسب، بل وفي المناطق المعزولة في الجليل وتلال أفرايم كذلك. التغير الجذري في نمط الاستيطان في هذه المناطق المرتفعة، أدى إلى تطور بعيد المدى في الكيانات الاجتماعية والسياسية والثقافية: بعيداً عن سيطرة مراكز المدن، تم التطور تدريجياً في اتجاه مجتمعات منظمة إقليمياً، هذا التطور هو الذي سيؤدي إلى تحول في الهياكل السياسية في سوريا ـ فلسطين.

٢ـ التلال الوسطى في أفرايم ومنسى

كما بينا في الفصل الرابع، حاول زيرتال وفنكلشتين في دراساتهما الإقليمية للمستوطنات القديمة في أفرايم ومنسى تقديم وصف لأصول إسرائيل في ضوء أنماط الاستيطان في المرتفعات الوسطى. العنصر الأساسي في آرائهم هو تتابع الاستيطان حسب التسلسل الزمني الذي وضعاه. فنكلشتين حسّن ما ارتآه زيرتال أصلاً: مسار الاستيطان الأولي على طول أطراف السهوب الشرقية للمرتفعات الوسطى خلال العصر الحديدي الأول، يدل على استقرار أشباه البدو تدريجياً حتى أصبحت المنطقة مأهولة على نطاق واسع بالاعتماد على زراعة الكفاية. حسب ما قاله زيرتال وفنكلشتين اشتمل هذا المسار المحدد زمنياً على «تحول عن الحبوب إلى إنتاج الزيتون والكروم».

ترديداً لمقترحات ألبريخت (Albrecht) وألت (Alt) وكوتي (Coote) ووايتلام (Whitelam)، ظهرت آراء تؤيد فرضية زيرتال وفنكلشتين في شأن نشوء مستوطنات

المرتفعات الوسطى نتيجة استقرار السكان المحليين والرعاة من سهوب فلسطين. وبالمثل، توضح دراسات د .هوبكنز (D.Hopkins) ول .ستاغر (L.Stager) حول المرتفعات، بجلاء جهود زيرتال وفنكلشتين لتحديد ما اعتبروه اقتصاد الكفاية في المرتفعات الوسطى في العصر الحديدي الأول. زيرتال وفنكلشتين، كلاهما يحاول (بصورة غير ملائمة إلى حد ما) ايضاح نشوء هذه المستوطنات في ضوء عودة الرعاة من أشباه البدو الذين يعود أصلهم إلى العصر البرونزي الوسيط الثاني (ج)، حصراً. هذا، ناتج جزئياً عن التركيز الشديد الضيق على المرتفعات فقط. وما هو أكثر مدعاة للشك، ما يبدو انتقاء تعسفياً لمستوطنات أطراف السهوب في القطاع الشرقي من المرتفعات، باعتبارها أقدم مستوطنات العصر الحديدي الأول، هذا، إذا ضربنا صفحاً عن ذكر افتراضهم (على أساس حجم كل موقع فقط) بأن التوسع الاستيطاني تحرك من الأطراف إلى الأراضي الزراعية الأغنى في المنطقة الوسطى.

مهما كان الاستيطان في عزبة سرطه (Izbet Sarta) مختلفاً، يذكرنا جي.ألستروم بأنه نتيجة لحفريات فنكلشتين ذاته في الموقع، وجدت لدينا واحدة من أقدم مستوطنات المرتفعات هذه، وهي من حيث الجغرافيا والثقافة المادية، وثيقة الارتباط بمستوطنة عفيق (Aphek) الواقعة على حافة السهل الساحلي. وأرى، بالاتفاق مع ألستروم، أن رأي فنكلشتين القائل بأن عفيق كانت قد دمرت تماماً عندما أنشئت عزبة سرطه، غير مقنع. معروف أن عفيق استمرت حتى ١٢٣٠ق.م.، معظم أواني عزبة سرطه تشير إلى عودتها إلى العصر البرونزي الأخير، وتشابهها لا مع أواني عفيق فقط، بل مع أواني بيسان ٤ والعصر الميسيني المتأخر ٣ب، أيضاً. وأكثر من ذلك، عزبة سرطه لم تستمر حتى الفترة التالية في العصر الحديدي الثاني، لأن نشوءها واندثارها تما إبان هذه الفترة الانتقالية المضطربة.

مستوطنة العصر الحديدي الأول في التل (et-Tell) (التي حدد آخر من حفرها تاريخها بالحديدي الأول أ، مع بعض التوسع وتغير في البناء في بدايات فترة العصر الحديدي الأول «ب»: حوالي ١١٢٠- ١١٢٥ و ١١٢٥- ١٠٥٠ق.م. على التوالي) اتبعت نمطاً مماثلاً. ورغم أن تفسير الآثار الأركيولوجية في التل قد تعرض للتشويش من وقت لآخر بسبب محاولات ربط هذه المستويات والدمار مع قصة يشوع عن عاي، يبدو أن هناك القليل من المبررات الناشئة عن الحفريات سواء لتوكيد تاريخية يشوع ٧- ٨، أو تحديد إثنية سكان عاي. الخلفية الزراعية لمستوطني التل، يؤيدها بقوة استخدام المصاطب والصهاريج الصخرية لتخزين المياه (مع حفر امتصاصية وشباك تصفية) الملحقة بوحدات السكن القروية. وبالإضافة لذلك، فأشكال الأواني تشير مباشرة إلى التقاليد الإقليمية التي نجد انعكاساً لها في مستويات العصر البرونزي المتأخر في بيتين

(Beitin) القريبة منها. ومن دون شك، تبدو جهود كالاوي (Callaway) الرامية إلى ربط هذه المستوطنة مع سكان فلسطين المزارعين المستقرين من العصر البرونزي، مبررة تماماً. ومهم أن نلاحظ، في أي حال، أن مسألة ما إذا كانت «التل» في العصر الحديدي الأول، يجب أن تصنف «إسرائيلية» أو «كنعانية» (حوية (Hivite)، لا تؤثر على ارتباطها الواضح (مثل عزبة سرطه) بالمزارعين المحليين.

فنكلشتين نفسه، يختلف مع زيرتال ويميز كثيراً بين مستوطنات منسى ومستوطنات أفرايم. ويقوم التمييز، إلى حد كبير، على أسس إيكولوجية، ويتوسع إلى مسائل تاريخ الاستيطان كذلك. خلافاً لأفرايم (وبالتناقض مع التخلي الشامل تقريباً عن أفرايم) شملت منسى ودياناً خصبة مروية جيداً، أعالت عدداً كبيراً من السكان في العصر البرونزي الأخير. وبالتوافق مع هذا، يرتأي فنكلشتين تواصل مستوطنات منسى في العصر الحديدي الأول من العصر البرونزي الأخير، مع تزايد في الاستيطان الجديد في هذه المنطقة من جانب السكان المحليين المستقرين في فلسطين. وهذا ما أعتقده تصحيحاً سليماً لآراء زيرتال. ورغم ذلك، فهو يثير صعوبات خطيرة ضد فرضية فنكلشتين الخاصة باعتبار المرتفعات الوسطى وأفرايم منطقة واحدة. وإذا كان التمييز بين الإثنية الكنعانية مرسلاً إلى حد كبير، كما يفعل فنكلشتين بالنسبة لمنسى، فما هي الأسس المعقولة لتطبيقه على مناطق أخرى، وخصوصاً أفرايم المجاورة؟. وبالإضافة لذلك، إذا كان زراعيون مستقرون أصلاً قد استقروا في منسى زيرتال في العصر الحديدي الأول، فلماذا بقي هؤلاء الفلاحون الرواد ـ وكان هناك عدد كبير منهم ـ خارج إقليم أفرايم الأكثر قابلية للزراعة؟ ألم تكن منسى بوضوح، إحدى أكثر المصادر المحتملة للمستوطنين الجدد في أفرايم؟.

نحن بحاجة لا إلى معالجة المسائل الإثنية والخلفيات الاقتصادية لأقدم مستوطني المرتفعات في العصر الحديدي فحسب، بل علينا، عندما نتحول إلى حفريات شيلون (Seilun) في العصر الحديدي، أن نتشكك بجوهر التسلسل الزمني القديم الذي وضعه فنكلشتين وتمكن بالاستناد إليه من تحديد اتجاه الاستيطان من الشرق إلى الغرب. ما دامت جرار التخزين المطوقة العائدة للعصر الحديدي الأول (وهي الأساس الوحيد، تقريباً، لتحديد التسلسل الزمني للخزف خلال العصر الحديدي الأول) موجودة في كل مراحل هذه الفترة وفي كل أرجاء أفرايم ومنسى، فالواضح أن محاولات فنكلشتين لتحديد تاريخ هذه المستوطنة في النصف الثاني من القرن الثاني عشر بدلاً من نهاية القرن الثالث عشر، لم تقم على أساس معيار التسلسل الزمني للخزف. الأحرى، أنه فسر بنى شيلون المعمارية باعتبار[١٦] «مباني عامة» من منظور سبق افتراضه ومؤداه أن المجموعات الرعوية شبه البدوية قد أقامت معبداً مركزياً هناك. وبهذه الطريقة، تمكن من فصل هذا المبنى الديني عن المستوطنة الزراعية المستقرة في شيلون، التي ينتمي إليها بكل وضوح. وبالإضافة لذلك،

تصوره لموقع على أنه معبد ديني لا يعتمد، بصورة كاملة، على آثار فترة العصر الحديدي الأول، بل يعتمد بالتحليل الأخير، على وجود معبد سابق في العصر البرونزي الثاني، أدى ما تصوره دوراً مماثلاً في ذلك الموقع. وفي معرض وصف هشاشة حجة فنكلشتين يلاحظ د.جي.شلي (D.G.Schley) أن البحث في المعبد الديني يقوض فعلياً معادلة العصر الحديدي الأول = مستوطنة إسرائيلية. وبمعزل عن التفسير المشوش لمهن السكان الاقتصادية، ورغم الفجوة في إشغال الموقع، ما تظهره آثار شيلون، هو أن هذه المستوطنة تعكس أيضاً تواصلاً مع الإشغال الأقدم للمنطقة في العصر البرونزي.

هناك موقعان رئيسيان في المرتفعات الوسطى، بيتين وتل بلاطة (Tell Balatah)، هامان لفهم طبيعة المستوطنات في هذه المنطقة. التقارير عن حفريات بيتين، بصورة خاصة، يصعب تقييمها نقدياً. مدن العصر البرونزي الأخير دمرها الحريق وعاد إليها الاستيطان بعد ذلك بقليل. هذا الاستيطان في العصر الحديدي الأول كان أصغر حجماً وأفقر بكثير. أواني ومباني هذه الفترة (بالمقارنة مع حفريات تل بيت مرسيم ب ١ Tell Beit Mirsim B1) تظهر تواصلاً مباشراً محدداً مع مدن العصر البرونزي الأخير الثاني السابقة. المرحلتان الأوليان من العصر الحديدي الأول، المحدد تاريخهما بنهاية القرن الثالث عشر والقرن الثاني عشر، دمرتها الحرائق أيضاً، والمستوطنات لا تكشف عن استقرار في الإقامة حتى المرحلة الثالثة (وربما المرحلة الرابعة) عندما أخذت القرى في التوسع وأصبحت مدناً رئيسية في فترة العصر الحديدي الثاني. مستويات دمار الحرائق في العصر البرونزي الأخير الثاني وبدايات العصر الحديدي، تعكس فترة تواصل فيها الاضطراب، وتشابه ما نجده في أماكن أخرى، في المرتفعات الوسطى، ومعظم مناطق فلسطين، وكل المتوسط الغربي. هذه البينات، لا تؤيد في أي حال، فرضية فنكلشتين عن مدى فترة استقرار الرعاة واستيطانهم سلمياً. الأحرى، هو أن الاضطراب المستمر في الأراضي المنخفضة، أثر أيضاً على المرتفعات.

الفضل للحفريات التي قامت بها المدرسة الأميركية للأبحاث الشرقية بعناية تامة خلال الفترة من ١٩٥٦ـ ١٩٥٩ في موقع شكيم القديمة (تل بلاطة)، والتي تعطينا صورة واضحة عن التغيرات التي داهمت سكان المرتفعات، في هذه المنطقة الهامة الواقعة في المرتفعات الوسطى الشمالية، في الأقل. بلاطة العصر البرونزي الأخير الثاني دمرت بنهاية القرن الرابع عشر أو أوائل القرن الثالث عشر، وتواصلت العودة إلى الاستيطان (بحجم أصغر وفقر أشد) في هذا الإقليم الغني زراعياً طوال فترة العصر الحديدي الأول. الآثار المادية والخزفية تكشف عن تواصل ملحوظ مع فترة العصر البرونزي، وفي المراحل الأولى من العصر الحديدي في الأقل. يشبه هذا النمط من الاضطرابات الكبرى والاستيطان الجديد المتسم بانخفاض المستوى الاقتصادي، تماماً ما حصل خلال نفس

الفترة في الأراضي المنخفضة. وكما حصل في شيلون وبيتين، انتهى استيطان شكيم في العصر الحديدي الأول بحريق كبير. السكن في الإقليم، تواصل، على كل حال، طوال فترة العصر الحديدي الأول، ولهذا يصعب تمييز مستوطنات المرتفعات في تلك الفترة.

قامت جامعة حيفا، بحفر موقع البرناة (al-Burnat) الكبير على منحدرات جبل عيبال القريبة، الذي يحيط به سور كبير وظهرت فيه بينات وافرة عن نشاط زراعي. كشفت الحفريات عن سكن على مرحلتين (تؤرخان بحكم رمسيس الثاني ورمسيس الثالث) من نهاية القرن الثالث عشر وخلال القرن الثاني عشر. هذا الموقع أيضاً، ظهرت فيه عناصر تواصل من نهاية العصر البرونزي القديم الثاني والمراحل الأولى من العصر الحديدي الأول. رغم الاضطراب الشديد في الثقافة المادية، والتغير في أنماط الاستيطان والبنى الاقتصادية لسكان المرتفعات خلال هذه الفترة الانتقالية الطويلة، فالظاهر أنه لا مبرر أبداً لميل الأركيولوجيين والمؤرخين، وعلى المستوى العالمي تقريباً، إلى افتراض انقطاع حاد بين العصر البرونزي المتأخر والعصر الحديدي، الذي تحدوهم إليه ضرورة إيجاد محتوى تاريخي لإسرائيل، بدلاً من الاهتمامات التأريخية المشروعة المرتبطة بالبينات.

ورغم ذلك، فآراء زيرتال وفنكلشتين وتأييدهما للفرضية القائلة بأن مستوطني العصر الحديدي رعاة عادوا إلى الاستقرار ومجادلتهم بأن المستوطنات القديمة الأولى، كانت في السهوب على أطراف المرتفعات، يمكن مناقشتها، إلا أنه يصعب دحضها كلياً، لا سيما عندما يقصرونها على منطقة أفرايم. وبالفعل، فالعنصر الرعوي بين المستوطنين الأوائل في هذه المنطقة، وفي الأقل من طراز البداوة الرعوية، موجود.

هيكل تحليل فنكلشتين لأنماط الاستيطان، والذي يشكل أساس تفسيره لمسار الاستيطان كحركة مضطردة من السهوب الشرقية إلى المنحدرات الغربية ومن الرعي إلى زراعة الأشجار المثمرة، يستند إلى افتراض زائف ولا يمكن الدفاع عنه، مفاده إن الاقتصاد الجديد الذي مارسه سكان المرتفعات في العصر الحديدي الأول كان «زراعة الكفاية» بدلاً من اقتصاد السوق. هذه المشكلة تؤثر لا على تصورنا للتسلسل الزمني للمستوطنات فحسب، بل وعلى العلاقات الإقليمية المتبادلة التي قامت بين المستوطنين المتعاصرين، وصلة مستوطنات المرتفعات التي قامت بين المستوطنين المتعاصرين، وصلة مستوطنات المرتفعات مع تجارة المرتفعات والأراضي المنخفضة، طوال مسار التوحد التدريجي في مستوطنات منطقة المرتفعات وتطويره البطيء لقاعدة اقتصادية تؤدي إلى المركزية.

الحديث، الذي أصبح الآن ثابتاً تماماً، عن التفاعل بين الزراعة القروية وتربية الحيوان في فلسطين، يتحدى جذرياً القبول الآلي للقول بأن اقتصاد المرتفعات كان على أساس «زراعة الكفاية» واستخدام مفهوم مزدوج مثل «فلاحة الكفاية القروية ـ الرعوية»

(كما يفعل هوبكنز) لا يحل هذا الإشكال، بل يلفت انتباهنا إلى ضعف مثل هذا الافتراض. اقتصاديات الرعي لا تقوم بذاتها، وكذلك الاقتصاديات القائمة على زراعة الأشجار المثمرة، واقتصاديات التكامل، (مهما كان وصفها) هي تحديداً ليست اقتصاديات كفاية مستقلة. هي اقتصاديات مختلطة أساسها السوق، مرتبط بالمقايضة بحكم الضرورة، ويعتمد على التجارة والاعتماد الاقتصادي المتبادل. هذا التصور أكثر أهمية بالنسبة لعلاقة تلك الأقاليم الواقعة على أطراف منطقة السهوب، حيث يحتمل أن يكون التمايز الإثني واللغوي عامل ربط بين الخيارات الاقتصادية المستقلة، حيث يتوجب على المرء أن يتحدث عن علاقات تجارية بين الفلاحين والبدو (وبالنسبة للفترات القديمة مع أخذ الفوارق بالاعتبار). الوقت ما زال مبكراً أيضاً، للقفز إلى افتراض «مزدوج» كوصف اقتصادي ملائم لمستوطنات المرتفعات من دون أن تتوفر لدينا بينات واضحة عما نتعامل معه تثبت كون الاقتصاديات المزدوجة، التي ربما وجدت في العصر البرونزي الوسيط على ضفاف الفرات الأعلى، لأنه لا يدعم تصورنا لمناطق جغرافية مختلفة وفي زمن آخر، في فلسطين. فالزمان والمكان لهما أسلوبهما في تغيير الحقائق الاقتصادية والاجتماعية.

ارتأى فنكلشتين، أن لدينا أساساً أركيولوجياً للافتراض بأن اقتصاداً مختلطاً يجمع بين الرعي وزراعة الحبوب قد وجد في منطقة أُفرايم خلال العصر الحديدي الأول، وبأن هذا الشكل من الاقتصاد واضح، بصررة خاصة، في الحقبة الأولى من هذه الفترة الاستيطانية. وفنكلشتين، بالفعل، لا يرى أن أنماط الاستيطان التي تكشف عنها الأركيولوجيا تفترض الازدواجية. فهو بدلاً من ذلك، يرى أن أنماط الاستيطان تشير إلى اتجاه إقليمي نحو تطور استيطاني جديد في المرتفعات. وهذا قاده إلى استنتاج أن المستوطنين، الذين هم وبكل وضوح، سكان محليون في فلسطين الكبرى، قد أتوا من بيئات بدوية ورعوية وباشروا الاستيطان على أطراف الصحراء الشرقية والسلسلة الوسطى والمنحدرات الشمالية، ويرى أيضاً أن المستوطنين اتجهوا تدريجياً نحو الغرب، مما أدى إلى توسع في استيطان السفوح على طول المنحدرات الجنوبية بنهاية العصر الحديدي الأول، وقد وصل استيطان هذه المناطق ذروته خلال العصر الحديدي الثاني.

يقيم فنكلشتين تفسيره على أساس منحنى إحصائي مزعوم يمثل تزايد الاستيطان والسكان من الشرق إلى الغرب: من الأطراف إلى وسط المرتفعات، فالمنحدرات الأكثر وعورة في الغرب والجنوب الغربي. ويفهم هذا التحول على أنه تطور اقتصادي من اقتصاد أساسه الرعي وزراعة الحبوب، إلى اقتصاد لاحق يتسم بالطراز المتوسطي الذي يخلط بين الحبوب والزيت والخمر والمكسرات. والأكثر أهمية، هو توصل فنكلشتين إلى الاستنتاج التاريخي البالغ الأهمية، ومفاده أن هذا المنحنى لمسار الاستيطان في أفرايم في العصر الحديدي الأول، يجب أن يعتبر بينة على أن الاستيطان لم يبدأ من مرحلة أولية تم فيها

إنشاء المصاطب، بل على أطراف الصحراء غير المسطحة وشمال السلسلة الوسطى وهضبة بيثيل (Bethel). والمستوطنون، يجب أن يعتبروا، وفقاً لذلك، لا مزارعين من الأراضي المنخفضة والمناطق المستوطنة خلال العصر البرونزي الأخير أصلاً، بل رعاة، كانت السهوب موطنهم: أي بدوا مستقرين، لجأوا في وقت لاحق إلى تنظيم المصاطب وزراعة الأشجار المثمرة في المرتفعات. وبهذا يقدم فنكلشتين صورة تشبه فرضية ألت، مختلفاً معه حول الأصل الأول لهؤلاء الرعاة فقط. إضافة ما يبدو تسلسلاً زمنياً أكثر تعقيداً لأنماط الاستيطان في دراسة فنكلشتين، واستفادته من آثار المواقع المحفورة، إذا لم يكن مبنياً على الحدس والتخمين إلى حد كبير، يعتبر تحسناً ملحوظاً، يميزه عن الدراسات السابقة، ويؤدي، إذا ثبت، إلى اضفاء مزيد من المصداقية على هذه الفرضية. ورغم ذلك، وشأنها شأن آراء هوبكنز (التي قامت على أساس دراسات سابقة حول تحديد تواريخ أنماط الاستيطان في منطقة المرتفعات) ففرضية فنكلشتين، وإلى مدى تعلقها بأصول المستوطنين، مرتبطة كثيراً أو قليلاً، بعدد من الافتراضات الأخرى، وأكثر هذه الافتراضات أهمية قوله بأن المستوطنات القديمة في المرتفعات كانت، إلى حد كبير، قرى ومزارع مستقلة تعتمد على ما يعتبره اقتصاد الكفاية.

ملاحظات فنكلشتين حول الفروق الإقليمية الفرعية ضمن منطقة أفرايم المتميزة إقليمياً هامة ومقنعة، ويجب أن تشكل جزءاً من أي إيضاح شامل لأنماط الاستيطان في هذه المنطقة. المنطقة التي يدعوها فنكلشتين أطراف الصحراء (السهوب الشرقية الواقعة على الحدود الشرقية لسلسلة المرتفعات الوسطى) منطقة جافة يسودها الرعي مع زراعة بعض الحبوب. المنطقة الزراعية الأولى في مرتفعات أفرايم يقصرها على السلسلة الوسطى والجزء الشمالي من المنحدرات الغربية، حيث سادت زراعة الحبوب والمحصولات الحقلية، مع بعض الرعي وزراعة الأشجار المثمرة على نطاق ضيق. ملاحظات فنكلشتين القائلة بأن المنحدرات الجنوبية، بمصادر المياه القليلة فيها، هي في غالبيتها غير صالحة للزراعة ولا (بسبب الأحراش) تلائم الرعي، تفصل هذه المناطق عن المنحدرات الشمالية والسلسلة الوسطى، التي يعتبر أنه يحتمل أن تكون قد انتشرت فيها زراعة الأشجار المثمرة (الزيتون والكروم ومختلف الفواكه والمكسرات)، وهي منطقة تعتمد في زراعتها على المصاطب أيضاً.

سكان المناطق الفرعية في تلال أفرايم توسعوا بشكل ملحوظ خلال العصر البرونزي الأول. وعلى أطراف الصحراء وفي السلسلة الوسطى تضاعف عدد السكان، أما في المنحدرات الغربية (الشمالية والجنوبية) والسفوح حيث كان السكان أقل بكثير، فقد تضاعف عدد السكان بمعدل ٢,٥ـ ٥ مرات. والاحتمال القوي، هو أن هذا يعكس مساراً استيطانياً كان في بداياته في هذه المنطقة بطيئاً بسبب المشاكل الإيكولوجية

المتعلقة بقلة مصادرالمياه وتنظيف الأراضي وإنشاء المصاطب. وما أن توطد الاستيطان جيداً في كل منطقة فرعية، بنهاية العصر الحديدي الأول، حتى بدا أن الطاقة الإيكولوجية قد حدت من نمو الاستيطان وتزايد السكان. كان هناك نمو ضئيل وتزايد سكاني قليل، نسبياً، على طول أطراف الصحراء والمناطق الوسطى الجنوبية. الزيادة الكبيرة حصلت في المناطق الأصلح للزراعة في شمال السلسلة الوسطى والمنحدرات الشمالية. استيطان المنحدرات الجنوبية والسفوح شهد تزايداً كبيراً أيضاً، والمحتمل أن هذا يعكس تنامي أهمية الزيت والخمر كمحاصيل نقدية، ساهمت في انتعاش التجارة الدولية في العصر الحديدي الثاني.

التسلسل الزمني الذي يعتمده فنكلشتين، أتاح له وضع مخطط عريض لتطور الاستيطان في العصر الحديدي الأول على طول أطراف الصحراء الهامشية والمنحدرات الجنوبية في العصر الحديدي الثاني. وهذا شجعه على استنتاج أن نمط المستوطنات القديمة يعكس استيطان رعاة في طريقهم إلى الاستقرار، والتزايد اللاحق في استيطان المنحدرات الجنوبية والسفوح، يعكس اتجاهاً نحو المركزية، ثم الدعم الملكي الذي أمنته الملكية الموحدة للتجارة في العصر الحديدي الثاني. كلا التفسيرين يعتمد على مضمون تاريخي مفترض (البداوة الرعوية والملكية الموحدة)، علاقته بالتركيب الأركيولوجي لأنماط الاستيطان غير مباشرة وليست واضحة. تفسير آثار المواقع القديمة في العصر الحديدي الأول محاولة لقراءة السجلات الأركيولوجية في ضوء فرضية تقول بدورة تكررت في فلسطين: انهيار الاستقرار ثم العودة إلى الاستيطان، مع تحولات ديمغرافية كبيرة، من انتشار الزراعة الكثيفة والأشجار المثمرة (البرونزي الوسيط الثاني)، إلى انتشار زراعة الحبوب والرعي (أوائل العصر الحديدي الأول). مضمون تفسير آثار مواقع العصر الحديدي الثاني في المنطقة الجنوبية الشرقية قائم على افتراض تأثير الملكية الموحدة على الاستيطان، وهذا يفترض مسبقاً، لا التأريخ التوراتي عن «الملكية الموحدة» فقط، بل يشتمل أيضاً على افتراض سياسي ـ اقتصادي مفاده أن الملكية المركزية أنشأت التجارة، فوائد مثل هذه الافتراضات الظرفية عظيمة، لأنها تحاول دمج التغيرات في التلال الوسطى مع التغيرات المعاصرة لها، لا في فلسطين وحدها، بل وفي عالم التجارة الدولية الأكبر، الذي يحتل فيه إنتاج الزيت والخمر في فلسطين مكاناً أبرز. الصعوبة هنا منهجية: افتراض أن السبب المنشيء للتوسع الاستيطاني منفصل عن استراتيجيات المستوطنين أنفسهم لضمان بقائهم. نمو المحصولات النقدية (وزيت وخمر وأخشاب المرتفعات الوسطى محصولات نقدية هامة لها قيمتها ضمن الأسواق الفلسطينية ولدى الشركاء التجاريين الخارجيين) سبب أهم بكثير لعودة فلسطين إلى عالم التجارة الدولية (والتطور اللاحق في اتجاه المركزية في المنطقة) من أي من هذه الأسباب.

تفسير فنكلشتين لآثار العصر الحديدي الأول، يستند جزئياً، إلى تأويل مشوه لإحصائياته. من المناطق الفرعية الثلاث التي يدرسها فنكلشتين، كانت منطقة أطراف الصحراء، خلال العصر الحديدي الأول، أكثر هذه المناطق استقراراً في السكان، رغم أن المواقع المحددة للمستوطنات تختلف كثيراً. جفاف المناخ يجعل هذه المنطقة منطقة زراعة حبوب بصورة دائمة، ويحتمل أن تكون الحياة قد اعتمدت على اقتصاد الرعي بالإضافة لذلك. زيادة السكان في العصر الحديدي الثاني كانت معتدلة تماماً. وبالإضافة لذلك، إذا بحث المرء في الاحتياجات الاقتصادية على أساس البقاء فقط، كما فعل فنكلشتين، وفي ضوء الإمكانيات الاقتصادية المحتملة في كل منطقة فرعية على حدة (والإمكانية المحدودة جداً في أطراف الصحراء)، والاحتياجات الاقتصادية لمنطقة أكبر بالنسبة لمنتجات كل منطقة فرعية، يتضح أن معدل النمو في منطقة أطراف الصحراء لا يدل على تغير كبير في الاقتصاد، سواء كان ذلك في المنطقة الفرعية ذاتها أو ضمن المرتفعات الوسطى بصورة عامة، من بدايات العصر الحديدي الأول وفي العصر الحديدي الثاني، والأحرى، هو أن الاستقرار في هذه المنطقة الفرعية يوحي بتواصل اقتصادي من العصر الحديدي الأول إلى العصر الحديدي الثاني.

في المرتفعات الوسطى الشمالية، نجد الاستيطان مركزاً في الوديان الداخلية الخصبة، حيث يمكن قيام اقتصاد زراعي مختلط، ومستوطنات جديدة عديدة، يتجاوز الاستيطان فيها هذه الوديان إلى مناطق يمكن أن تشكل زراعة الحبوب ورعي الماعز قسماً أكبر من اقتصادها. ويلاحظ نمط استيطاني متوسع مماثل في مستوطنات العصر الحديدي الثاني الجديدة في منطقة المنحدرات الشمالية والسفوح التي تزيد فيها نسبة المراعي أكثر من أي منطقة أخرى، عدا منطقة أطراف الصحراء.

وإذا بحثنا في اقتصاد المرتفعات الوسطى بكاملها، نلاحظ أن منطقة إنتاج الحبوب والمواشي تتوسع بالتناسب طرداً مع تزايد سكان المنطقة بكاملها. زراعة الأشجار المثمرة، من جهة أخرى، شهدت بوضوح نمواً لا يقاس ـ خاصة خلال العصر الحديدي الثاني ـ ، إلا أن هذا النمو لا يلاحظ، كما فعل فنكلشتين، عندما ندرس المنحدرات الجنوبية. وهذا يشير، من دون شك، إلى استقرار أوطد، واستثمار عمالي في إنشاء المصاطب وزراعتها. وبالنظر لأن مناطق الأشجار المثمرة، في منطقة المرتفعات الوسطى هذه، بالكاد تقوى على الاكتفاء بزراعة الكفاية أو المختلطة فقط، لأنها أكثر قابلية لإنتاج المحصولات النقدية مثل المكسرات والفواكه والخمر والزيت، فلا بد أن يشتمل تطورها على تجارة إقليمية، كحد أدنى. توسعها الكبير خلال العصر الحديدي الثاني، يوحي بتطور اقتصادي أكبر نحو التجارة عبر المناطق، ومعه اتجاه نحو مزيد من المركزية. هذا يؤيد رأي فنكلشتين جزئياً، وفي أي حال، فالتوسع في زراعة الأشجار المثمرة وزراعة المصاطب، يعتبر تواصلاً لتقنية كانت

موجودة حتى في أقدم مستوطنات العصر الحديدي الأول. هذا النمو في القدرة الاقتصادية، خلال العصر الحديدي الثاني، يرث سببه من سابقه. وهذا يوحي بوجود تجارة (ضمن المرتفعات الوسطى في الأقل) وشيئاً من التكافل والتمركز منذ فترات الاستيطان القديمة.

على أساس هذه الملاحظات المتعلقة بالأقاليم الفرعية، أقترح أن نحاول تصور الخلفية الاقتصادية لأنماط الاستيطان في بدايات العصر الحديدي الأول، على أساس اقتصادي إقليمي واسع يشمل السوق وتبادل البضائع، بدلاً من الاعتماد على آثار مواقع محددة أو مناطق فرعية. لا مبرر للافتراض بأن المناطق الهامشية، مثل أطراف الصحراء والسفوح والمنحدرات الجنوبية ـ وخلال فترة الاستيطان القديمة في العصر الحديدي الأول بصورة خاصة ـ قد اعتمدت اقتصاد الكفاية. مناطق صغيرة في الوديان الجبلية فقط، تبدو قادرة على ذلك. أطراف الصحراء، باقتصادها القائم على رعي الماعز والأغنام وزراعة الحبوب كعنصر ثانوي ومساعد للرعي، لا يحتمل أن تكون قادرة على الاكتفاء أكثر من السفوح التي تعيش على تربية الحيوان. الأفضل بكثير، فيما أرى، أن نفترض أن هذه المناطق زودت السكان الأكثر باللحم والصوف ومنتجات الألبان، مما يشكل لا اقتصاد كفاية، بل اعتماداً متبادلاً على علاقة تكافلية مع المنطقة الوسطى. وبالمثل، مستوطنات المنحدرات الجنوبية التي عرفت المصاطب وزراعة الأشجار المثمرة، لا يجوز تصور أن اقتصادها قائم على أساس الكفاية فقط، بل الأفضل تصورها (كما نتصور الاستيطان في كل تاريخ فلسطين) منتجة للمحصولات النقدية وتعيش معتمدة على عدد أكبر من السكان، في منطقة أوسع.

بدل افتراض اقتصاد على أساس زراعة الكفاية في المرتفعات الوسطى في فلسطين، يمكن للمرء أن يتصور زراعة هذه المناطق باعتماد معايير مثل «نشر المخاطر» و «تقليص المخاطر»، كما اقترح هوبكنز. ولا يبدو الأمر شاذاً عندما نجد مواقع بدايات العصر الحديدي الأول منتشرة في مناطق هامشية ومواقع ملائمة تماماً. كما ينبغي أن لا نصر على أن الاستثمار الزراعي القديم وتربية الحيوان توحي بخلفية بدوية أو رعوية للمستوطنين ما قبل التاريخ. الأحرى، أن الاستيطان في المرتفعات الوسطى، منذ فترته القديمة، يبدو قائماً على اقتصاد ثلاثي الأبعاد، ارتكز كل واحد منها على المحصولات النقدية، مما أفسح في المجال أمام القيام بدور حيوي للمقايضة والتجارة الإقليمية وغير الإقليمية وهي: تربية الحيوان في الأطراف الشرقية، وزراعة الحبوب والمنتجات الحقلية في الداخل، وزراعة الأشجار المثمرة على طول المنحدرات الجنوبية الغربية الوعرة. هذه الزراعة المتداخلة، المحدودة إقليمياً، تعكس نظاماً اقتصادياً ساد معظم مناطق المتوسط منذ أواخر العصر النحاسي، حتى الآن. هذا المفهوم الثقافي عن «الاقتصاد المتوسطي» أفضل بكثير من أي «زراعة كفاية» غير محددة ولا واقعية.

هذا الشكل المتوسطي للاقتصاد يفيد أيضاً في مجال تفسير البيانات عن أنماط الاستيطان، بشكل أفضل من تفسير فنكلشتين القائل بالتطور من الاقتصاد الرعوي في الحدود الشرقية إلى زراعة الأشجار المثمرة المعتمدة على المصاطب في الغرب. محدودية عدد المستوطنات البعيدة على طول أطراف الصحراء والمنحدرات الغربية، يمكن من اعتبارها ثانوية ومرتبطة اقتصاديا بعدد مماثل من المواقع، تقريباً، في السلسلة الوسطى. تزايد السكان أدى إلى تكثف أسرع وأوسع في الاستيطان، في المنطقة الوسطى الأكثر ملاءَمة من الناحية الإيكولوجية، منه في مناطق الرعي والأشجار المثمرة، أي معنى حقيقي للانفجار السكاني في اتجاه حدود المنطقة الزراعية في السلسلة الوسطى والمنحدرات الشمالية، بالكاد يلحظ قبل بداية العصر الحديدي الثاني.

التسلسل الزمني لهجرة استيطانية من الشرق إلى الغرب، هو أيضاً موضع شك. ليس واضحاً على الإطلاق أن مستوطنات منطقة أطراف الصحراء والسفوح والمنحدرات الجنوبية، وجدت على مدار السنة حول القرى الدائمة. مبدئياً، قد تكون أنماط البداوة الرعوية مذ اعتمدت مع الاستيطان الدائم في القرى الرئيسية، وبمضي الوقت فقط، ونتيجة للتوسع السكاني وتكثف الزراعة، يمكننا أن نتوقع استقراراً في هذه المناطق. الأنماط الاجتماعية التي تحراها ن.بي.ليمخي وسي.هـ .جي.دوغيوس، مثل العائلة الكبيرة والعشيرة تجد مبرراً لها في مثل هذه الأنظمة الاقتصادية التكاملية والقائمة على الاعتماد المتبادل.

في بدايات العصر الحديدي، كانت كل المناطق الثلاث المتميزة إيكولوجياً في المرتفعات الوسطى مأهولة. ويبدو ممكناً أنه تم في فترة الاستيطان الأولى في هذه المنطقة، استثمار الأشكال الاقتصادية الثلاثة (فصلياً أحياناً)، من جانب نفس العائلات التي مارست الرعي والزراعة. مثل هذا السيناريو يقدم مضموناً اجتماعياً للمواقع الهامشية الأقل ديمومة والتي وجدت في بدايات فترة الاستيطان على طول السهوب الشرقية والمنحدرات الغربية الوعرة. ومع تزايد السكان خلال العصر الحديدي الأول، قد تكون هذه المواقع الانتقالية تحولت إلى قرى مستقرة دائمة. خلال العصر الحديدي الثاني، وتوسع التجارة إلى ما وراء إقليم المرتفعات الوسطى، حصل تكيف اقتصادي أشد في اتجاه التخصص، ويمكن أن نتوقع تطوره باضطراد مع وجود المصالح عبر الإقليمية، ثم الدولية في منطقة المرتفعات، بدلاً من اعتبارها مقتصرة على توازن الكفاية في المرتفعات الوسطى وحدها. وتجدر ملاحظة أنه، بسبب الحاجة إلى الاعتماد المتبادل في الاقتصاد الأوسع، نشأت المستوطنات الدائمة على أطراف الصحراء وفي منطقة زراعة الأشجار المثمرة، بالتناسب مع تزايد السكان في المنطقة بكاملها، واستقرار قاعدتها الاقتصادية تدريجياً، وهذا بالطبع، شرط مسبق لنشوء تجارة عبر الأقاليم وبدايات الدولة. هذا يؤيد الاستنتاج بأن هياكل التمركز السياسي الناشئة، بدل أن تكون قد تسببت في تغير جذري في البنى الاقتصادية

والاجتماعية في المنطقة، كانت هي نفسها نتيجة للالتزام بالاقتصاد المتوسطي المؤدي بحد ذاته إلى التوسع وداعمة له. الملاحظات المتكررة حول عدم التأكد من مدى الاعتماد على المصاطب، قبل العصر الحديدي الثاني، سليمة تماماً. ولا يحتمل أن نستطيع افتراض أن سكان هذه المناطق قد اعتمدوا على المصاطب، أكثر مما اقترحه فنكلشتين، وأن يكون مجموع السكان في أفرايم، خلال العصر الحديدي الأول، قد تجاوز الآلاف العشرة. وبالتأكيد يبدو هذا العدد مبالغاً فيه كثيراً. ولم يصل الاستيطان في منطقة المرتفعات الوسطى ذروته قبل العصر الحديدي الثاني. ويستطيع المرء أن يفكر مرتاحاً بأنه في هذه الفترة حصل توسع في المصالح السياسية والعسكرية إلى خارج منطقة المرتفعات الوسطى نفسها.

تزايد الاستيطان في المرتفعات الوسطى، خلال العصر الحديدي الأول، يصعب اعتباره نتيجة للتزايد الطبيعي في سكان منطقة المرتفعات الوسطى وحدها خلال العصر البرونزي الأخير، كما لا يمكن تبرير تنامي وانتشار الاستثمار الزراعي بصورة متواصلة في المرتفعات، خلال العصر الحديدي الثاني، على أساس النمو المحلي وحده. وبالإضافة لذلك، فالاضطراب المستمر والفقر في المستوطنات خلال العصر الحديدي الأول، لا يشجع على اعتبار هذه الفترة ناجمة عن تقدم كبير. الأحرى، هو أن العصر الحديدي الأول كله، يجب أن يعتبر امتداداً للفترة الانتقالية من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي، وابتداء الانتعاش والتقدم حوالي ١٠٥٠ق.م.. أصول هؤلاء المستوطنين في العصر الحديدي الأول والثاني، يجب أن نتحراها خارج منطقة المرتفعات الوسطى نفسها، كما ينبغي تحديد أسباب ازدياد التوسع في العصر الحديدي الثاني. البينات على التواصل الثقافي في مواقع العصر البرونزي الأخير في الأراضي المنخفضة وعدد من مدن المرتفعات التي تجاوزت ضائقة العصر البرونزي الوسيط الثاني (ج)، وخاصة في منطقة منسى، توحي بأن قسماً كبيراً من المستوطنين الجدد قد جاء من أو كان مرتبطاً بأسواق السكان الزراعيين المحليين في فلسطين، رغم أن هذه البينات بالكاد تسمح لنا بأن نكون أكثر تحديداً. مسار إزالة الغابات وإقامة اقتصاد متوسطي يقوم على الزراعة الكثيفة والرعي والحبوب والأشجار المثمرة، يتيح المجال للقول باضطراد التوسع الداخلي للسكان الذين توسعوا في إنشاء المصاطب، أولاً في مواقع العصر الحديدي الأول مثل ردانا (Raddana) والتل، ثم إلى مناطق واسعة عديدة خلال العصر الحديدي الثاني. ويبدو كذلك محتملاً أن بعض المستوطنين الجدد كان من البدو الرعاة في سهوب فلسطين الذين تحولوا إلى الاستقرار. رغم الافتقار لبينات مباشرة على هذا الاستقرار في المرتفعات الوسطى في العصر الحديدي الأول، ينبغي أن نتوقع قيام علاقة تكافلية وثيقة بين الزراعيين والرعاة في هذه المرتفعات، وفي الأقل، كقاعدة اقتصادية لهذا الاستقرار، إن لم يكن سبباً كافياً له.

يبدو من غير المحتمل أن يكون التحول الجذري المفترض في استقرار المجموعات الرعوية، التي كانت قبل ذلك بدواً أو رعاة، قد حصل من دون سبب ضروري محدد. رأي فنكلشتين القائل بأن عودة السكان الذين اقتلعوا أصلاً، خلال انهيار زراعة المرتفعات في العصر البرونزي الوسيط الثاني (ج)، إلى الاستقرار، رغم أنه جذاب بسبب محاولته تأكيد أصل محلي أو رعوي لإسرائيل، يعود في الأرجح إلى تزايد الرعي في العصر البرونزي الأخير، لكنه لا يقول شيئاً عن العودة إلى الاستقرار بعد ثلاثة قرون كاملة. الشذوذ الخطير، إلى حد ما، في رواية فنكلشتين للتاريخ، ينقص كثيراً من القيمة الإيضاحية لافتراضه. الموضوعات المتعلقة بدورات التحول عن الاستقرار والعودة إليه في فلسطين، لا تؤيد تماسك أو تواصل أي مجموعة سكانية مرتبطة بمنطقة معينة ضمن فلسطين، فضلاً عن منطقة ضيقة مثل أفرايم. كما أن إمكانية قيام أي مجموعة محددة بالمحافظة على التقنية الزراعية وأشكال الاستقرار خلال مدة طويلة من الزمن، أكثر احتمالاً. نحن بالأحرى، نتعامل مع تغير جوهري تماماً في أشكال الاستثمار الاقتصادي والبنى الاجتماعية التي تدعم هوية المجموعات. التحول عن الاستقرار ثم العودة إليه، يفترض ضمناً اعتماداً لا على استراتيجيات البقاء فقط، بل انحلال وتشكل أشكال جديدة محددة للمجتمعات. التحول عن الاستقرار الناشيء عن الانهيارات الإقليمية الكارثية في العصر البرونزي الوسيط الثاني (ج)، أدى إلى تشريد السكان وإعادة تنظيمهم. رعاة فلسطين الكبرى في نهاية العصر البرونزي الأخير، إلى المدى الممكن بسبب كونهم زراعيين مستقرين في المرتفعات الوسطى في العصر البرونزي الوسيط أصلاً، تجاوزوا الاضطراب في فلاحة القرى إذ نجحوا في اعتماد أنظمة اجتماعية أخرى تختلف عن الزراعة المستقرة. وبالإضافة لذلك، فالتغيرات التي يعكسها التحول من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي، هي تغيرات حصلت كرد فعل على القحط والانحلال الاقتصادي، ولا يمكن تصورها بأي شكل كان، بأنها عودة إلى الرفاه، الأمر الذي يؤكده فنكلشتين وآخرون. ولذلك، فالقول بأن الاستيطان في بدايات العصر الحديدي الأول، كان مبدئياً، نتيجة تحول عن الاستقرار يحتاج إلى إيضاح، لأن الأسئلة الجوهرية المتعلقة بفترة التحول تبقى من دون جواب.

ليس محتملاً أن يكون عدد كبير من البدو الرعاة قد استثمروا هذه المنطقة، لسبب وحيد هو أن الطبيعة الرعوية المناسبة محدودة جداً هنا، وقد وجدت أصلاً في المنحدرات الشرقية للمرتفعات. القطاعات الغربية من المرتفعات الوسطى، خلال العصر البرونزي الأخير، قد تكون عرفت الرعي في الوديان الجبلية الصغيرة، إلى المدى الذي تكون فيه غير مكسوة بالغابات. وفي أي حال، لا بد أن يكون عدد هؤلاء الرعاة محدوداً. وبالإضافة لذلك، ما أن يستقر السكان الزراعيون المهاجرون من الأراضي المنخفضة في

كل أرجاء المنطقة، حتى يصبح البدو الرعاة مهددين بالاقتلاع، وسيلاقون القليل من التسامح الكافي لإقامة تكامل مع الاقتصاد الزراعي. الضغط السياسي والاقتصادي على مجموعات البدو الرعاة كي تستقر، يمكن أيضاً توقعه. الإشارات الواردة في لوحات تل العمارنة والملكية المصرية الجديدة، إلى مثل هذه المجموعات الرعوية المستقلة، تبرر القول بوجودها هنا، وافتراض تأثرها بالضائقة الاقتصادية التي حلت أثناء الفترة الانتقالية من العصر البرونزي إلى العصر الحديدي الثاني. ومع بداية القحط في نهاية العصر البرونزي، لا بد وأن يكون الضغط على الرعاة كي يبتعدوا عن السهوب إلى المناطق المرتفعة، حيث تتوفر المياه بصورة أفضل والاستقرار فيها، قد تواصل، وقد يكون أدى إلى تحول في استراتيجيات البقاء بعيداً عن الأنماط الرعوية في اتجاه أشكال الحيازة والسيطرة الأكثر استقراراً وإلى تغيير في سمات الاقتصاديات القائمة على الاستقرار في الأرض والتي تؤدي تدريجياً إلى الاعتماد على الزراعة. الدلائل على تزايد سكان المرتفعات الوسطى بوافدين من شمال فلسطين محدودة جداً. كما يبدو من غير المحتمل أن هجرات من شعوب بحر إيجة والأناضول قد توجهت مباشرة إلى المرتفعات بأي طريقة واضحة. ورغم ذلك، فاقتلاع معظم السكان الساحليين في العصر البرونزي، نتيجة القحط والغزوات من شمال المتوسط، قد يكون سبباً في تزايد المستوطنات الجديدة في المرتفعات في العصر الحديدي الأول، نتيجة تحول السكان المقتلعين من السهل الساحلي إلى المناطق الهامشية في المرتفعات.

٣- الجليل وتلال الكرمل

المستوطنات القديمة في منطقة المرتفعات الواسعة في الجليل إلى الغرب والشمال الغربي من بحيرة طبريا، أصبحت موضوعاً ضمن الأبحاث حول أصول إسرائيل، لأول مرة، إثر التحريات السطحية التي قام بها ي.أهاروني (Y.Aharoni) أواسط الخمسينات. مبدئياً، نسب أهاروني عدداً من المواقع القديمة في العصر البرونزي إلى العصر البرونزي الأخير، ذلك لأنه وجد أيضاً قطعاً خزفية في عدة مواقع من العصر الحديدي الأول أثناء مسحه في الجليل الأسفل، وحدد تاريخ بداية الاستيطان الجديد في مرتفعات الجليل بالمراحل الأخيرة من العصر البرونزي المتأخر، في وقت ما خلال القرن الثالث عشر. تفسير أهاروني لآثار هذه المواقع وتحديد تاريخها ارتبط بصورة وثيقة بالتسلسل الزمني الذي ارتآه للطبقات المحفورة ١٣ و١٢ في حاصور. المسوح الأحدث في هذه المنطقة قام بها ز.غال (Z.Gal)، وعلى طول الحدود مع لبنان، آر.فرانكيل (R.Frankel) وآي. فنكلشتين. الهيكل المعاد بناؤه للتحول التاريخي في هذه المنطقة يختلف كثيراً. وإلى حد ما، نشأت الاختلافات في التفسير عن تنافس الجهود الرامية إلى نسبة الدراسات الأركيولوجية إلى

وتوفيقها مع، إما لإعادة تصور غزو يشوع كما فعل ألبرايت، أو الاستيطان السلمي المذكور في سفر القضاة، تأييداً لفرضية ألت.

الاستيطان في الجليل، خلال العصر البرونزي الأخير، كان مقتصراً على عدد قليل من المواقع المتناثرة في كل أرجاء هذه المنطقة الواسعة. في الجليل الأعلى، خمسة تلال أتربة رئيسية فقط كشفت عن استيطان: تل روش، الخربة، قدس، حاصور، تل دان (تل القاضي)، وثلاثة منها ترتبط بحوض الحوله. وبالمثل، ففي معظم أرجاء الجليل الأسفل، وجدت مستوطنات تعود إلى العصر البرونزي الأخير في عدد قليل من التلال الأثرية في المناطق الخصبة جداً وبالقرب من سهل البطوف(Biq'at Beit Netofah). على جبل الكرمل، لم توجد مواقع تعود إلى العصر البرونزي المتأخر حتى الآن، وفي التلال السفلى من سلسلة الكرمل فقط، نقع على مستوطنتين صغيرتين عائدتين للعصر البرونزي المتأخر، إحداهما وجدت في وادي ناحال توت (Nahal Tut) والأخرى على بعد خمسة كيلومترات إلى الجنوب، إلى الشمال من منطقة ناحال تانينيم (Nahal Taninim) الزراعية الغنية. ونجد انتشاراً واسعاً للاستيطان في منطقتين فرعيتين صغيرتين فقط، على طول هضبة رامات يساكر (Ramat Yissakhar) المطلة على وادي بيسان من الشمال، وفي السفوح الواطئة على طول الطرف الشمالي الغربي لجرزيل بين الوادي وناحال سيبوري (Nahal Sippori). باستثناء تل روش والخربة في أقصى الشمال، ترتبط مستوطنات العصر البرونزي المتأخر في الجليل، بكل وضوح، كما في المناطق الأخرى من فلسطين، بالمناطق الأوفر ماءً والأغنى زراعياً والأكثر جدوى.

المواقع الرئيسية التي حفرت في كل منطقة الجليل هي حاصور (على بعد ١٥ كيلومتراً إلى الشمال من بحر الجليل) وتل دان (إلى الشمال من حافة حوض الحولة). وأي تشكيل تاريخي جديد للفترة الانتقالية من العصر البرونزي الأخير ـ العصر الحديدي الثاني في هذه المنطقة، يعتمد إلى حد كبير على مقارنة تاريخ الاستيطان في هذين الموقعين. ومما يسعد، أن الحفريات زودتنا بمعلومات وافرة. وبشيء من التوسع، يمكن أن تشكل المعلومات المتوفرة من هذه الحفريات أساساً لإيضاح أنماط الاستيطان في المنطقة الأوسع التي نعرف عنها من التحريات السطحية. ولسوء الحظ، في أي حال، يبدو أن موقع حاصور لم يكن مأهولاً باستمرار خلال الفترة الانتقالية الطويلة من العصر البرونزي الأخير الثاني وحتى العصر الحديدي الثاني. وبالإضافة لذلك، فالنزاعات حول التسلسل الزمني لطبقات حاصور يجعل الإفادة من هذا الموقع باعتباره نموذجاً لمواقع المرتفعات والمواقع الكائنة على طول الحافة الشمالية لجرزيل، صعبة جداً. والأكثر من ذلك، انعزال تل دان وحاصور، نسبياً، عن معظم مواقع الجليل يؤدي إلى التردد في قبول تلك الحفريات بشمولها أساساً لتفسير نتائج هذه المسوحات، ما دامت الصلة التاريخية

بين دان وحاصور وباقي الجليل ليست مباشرة ولا واضحة.

متابعة لتقرير يادين (Yadin) الشهير عن حفريات حاصور، يظهر الاستيطان في مستوى العصر البرونزي الأخير (الطبقة ١٣- ١أ) علامات كثيرة تدل على الافتقار عندما تقارن بالطبقات الأسبق. آنئذ، كان موقع العصر البرونزي الأخير في المدينة السفلى والعليا (الأكروبوليس) مهجوراً وآثار الدمار الناجم عن الحريق في الطبقة ١٣- ١أ، ظاهرة في كل مكان تقريباً. يحدد تاريخ التخلي عن الموقع عادة في ١٢٣٠ق.م.، بالاستناد لآثار الأواني الميسينية. تاريخ دمار حاصور يمكن تحديده بموعد أسبق إذا جارينا توفنيل (Tufnel) وفنكلشتين، اللذين يحددانه في النصف الأول من القرن الثالث عشر. وقد شغل الجزء الأعلى من حاصور خلال العصر الحديدي الأول (الطبقة ١٢). يحدد فنكلشتين تاريخ هذه الأواني بنهاية القرن الثاني عشر وبداية القرن الحادي عشر. وهذا يدل على وجود فجوة في استيطان حاصور دامت أكثر من قرن ونصف، كما يبدو الاستيطان محدوداً جداً في مستوى العصر الحديدي القديم، في الطبقة ١٢. وقد تم الكشف عن عدد كبير من حفر التخزين. وهناك بينات قليلة عن هياكل معمارية كبيرة. البينات الواضحة عن تطور مدينة العصر الحديدي وجدت في الطبقة ١١ (المؤرخة في القرن الحادي عشر)، وقد تواصل الاستيطان في هذه المدينة في كل طبقات العصر الحديدي.

وجود انقطاع في استيطان حاصور بنهاية العصر البرونزي، لا نزاع حوله، ويبدو أن لا مجال للمنازعة فيه بالاستناد لمقارنة أواني حاصور في العصر البرونزي الأخير. ولكن مدة هذا الانقطاع تبقى غير مؤكدة في أي حال. التشابه الشديد بين أواني العصر الحديدي القديم التي وجدت في حفر الطبقة ١٢ في حاصور وأواني العصر الحديدي في مواقع الجليل التي كشف عنها مسح أهاروني والمسوحات اللاحقة، يوضح بجلاء أنه إذا كانت هناك علاقة تاريخية بين المواقع التي تم مسحها وتل حاصور، فقد كانت مع الاستيطان الجديد في العصر الحديدي الأول (الطبقة ١٢) ومن غير المحتمل أبداً أنه كانت هناك علاقة تاريخية بين الدمار الشامل الناجم عن الحريق في حاصور ١٣ وأي من المستوطنات الجديدة في العصر الحديدي الأول والجليل، وحتى الاستيطان الثاني في حاصور. وفي الواقع، إذا اعتمدنا التسلسل الزمني الذي وضعه فنكلشتين، يصبح من الضروري أن نستنتج أن منطقة الجليل بكاملها قد شهدت فجوة في الاستيطان الزراعي، لمدة قرن كامل.

ولما كان هذا غير محتمل، فاعتبار العصر الحديدي قد بدأ هنا يتوافق مع فرضية فنكلشتين عن التسلسل الزمني. وبالإضافة لذلك، يبدو أن تحديد فنكلشتين لتاريخ حاصور ١٢ بحوالي ١١٠٠ق.م.، لا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحليل آثار مجموعات الأواني،

لا في حاصور ١٢ ولا الأواني التي تقارن بها في المواقع الأخرى في منطقة الجليل، كما يرتأي هو في محاولاته إثبات علاقة عبر إقليمية بين مستوطنات العصر الحديدي القديم في الجليل ومستوطنات مرتفعات أفرايم ـ منسى. هذه العلاقات غير المحتملة، والتي تتضمن افتراضات لا دليل عليها، هي امتداد لمحاولات فنكلشتين لإثبات أن مستوطنات المرتفعات في العصر الحديدي الأول منفصلة عن انهيار ثقافة العصر البرونزي الأخير، لأنه إذا نجح فنكلشتين في إثبات هذا الفصل بين مستوطنات العصر الحديدي الأول والعصر البرونزي الأخير، أصبح رأيه القائل بأن الاستيطان في العصر الحديدي الأول نشأ عن عودة الرعاة إلى الاستقرار في أراض سبق أن هجرت، أكثر معقولية.

رأي فنكلشتين القائل بأن أواني الطبخ في حاصور ١٢ ذات طراز متأخر عن طراز تلك التي وجدت في مواقع العصر الحديدي الأول القديمة (حيث التواصل مع طراز أواني الطبخ في العصر البرونزي الأخير ظاهر)، لا يكفي بحد ذاته لتقديم تاريخ الطبقة ١٢ إلى ١١٠٠ق.م. ومن الممكن، بالإضافة لذلك، أن نحدد تاريخ مواقع الاستيطان القديمة في العصر الحديدي الأول في المرتفعات الوسطى في أواخر القرن الثالث عشر، إذا لم نتقيد تماماً بالتسلسل الزمني الذي وضعه فنكلشتين. فنكلشتين نفسه، قال مراراً بأن مجموعات أواني العصر الحديدي الأول ذات طابع محلي تماماً. وإذا كان هذا صحيحاً، فهذا الترابط الخزفي عبر الإقليمي يستلزم (كما يستلزم تقديم فنكلشتين لتاريخ حاصور ١٢) اعتماد عامل مختلف تماماً لتحديد التسلسل الزمني، بالتقديم أو التأخير.

شكل أواني حفر حاصور ١٢ من العصر الحديدي الأول، ومواقع الجليل بصورة عامة، يختلف كثيراً عن شكل أواني المرتفعات الوسطى، والاختلاف كبير لدرجة تجعل من الصعب علينا أن نشارك فنكلشتين ثقته في تقييم آثار حاصور أو الجليل على أساس التسلسل الزمني لأواني المرتفعات الوسطى. براهين فنكلشتين الخزفية والزمنية، تبدو معتمدة إلى حد كبير على افتراضات تاريخية، لم يبرهن عليها بشكل واف، والبينات التي تؤيدها ضئيلة، اثنية ـ تاريخية تؤكد سبق المرتفعات الوسطى في نشر ثقافة مرتفعات العصر الحديدي الأول. الحقيقة هي أن مخزون الجرار ذات الطوق (السمة المميزة لأواني المرتفعات الوسطى خلال العصر الحديدي الأول) نادر جداً في الجليل (تل دان). وكما يلاحظ فنكلشتين نفسه، فإن الخوابي الجليلية هي السائدة في حاصور ١٢. وهذا الطراز مستمد مباشرة من أشكال أواني حاصور ١٣ في العصر البرونزي الأخير، ولم يوجد هنا فقط، بل في كل مواقع العصر الحديدي الأول في الجليل. وهذا يمكن اعتباره بينة خزفية هامة تنفي الفجوة التي قال بها فنكلشتين، وتؤيد تواصل السكان والثقافة المحلية. الطراز الآخر من الخوابي الذي وجد أثناء مسح هذه المنطقة هو «صوري» ـ نسبة إلى مدينة صور ـ (تل دان ـ الطبقة ٤)، ووجود هذا الطراز يشير إلى التأثير الفينيقي والساحلي

في كل أرجاء المنطقة خلال هذه الفترة الانتقالية القديمة. وهذا التأثير من الساحل كان سمة لمستوطنات العصر البرونزي الأخير في الجليل كذلك.

ارتباط أواني الجليل الأعلى مع فينيقيا وساحل فلسطين الشمالي (بدلاً من السامرة ويهودا) هام تاريخياً. فالثقافة المادية والترابط الاقتصادي، مثل اللغة والروابط الدينية والجوار الجغرافي والبنى الاجتماعية، هي من أهم المعايير لتحديد الإثنية. اختلاف الثقافة المادية في الجليل عن ثقافة مستوطنات المرتفعات الوسطى والجنوبية في العصر الحديدي، تؤيده أيضاً ملاحظتنا لاستقلال التطورات التقنية المتعلقة بإنتاج الزيتون في الجليل الأعلى. استخدام المعاصر اللولبية لإنتاج زيت الزيتون في كل أرجاء الجليل، يشير إلى تناقص حاد في ارتباطات هذا الإقليم الاقتصادية عن تلك التي كانت في منطقة مرتفعات يهودا وشيفيلة، حيث كانت تستخدم معاصر «الإطار المباشر». كما كانت الثقافة المادية في الجليل مستقلة ومتميزة عن ثقافة السفوح في منطقة الجليل الأسفل إلى الجنوب، ذات العلاقة الأوثق مع جرزيل. العلاقات الثقافية في مرتفعات الجليل الأعلى تشير لا إلى الجليل الأسفل ولا إلى المرتفعات الوسطى، بل إلى الساحل الفينيقي إلى الغرب ومرتفعات لبنان إلى الشمال. الأفضل هو تصور أن مستوطنات العصر الحديدي الأول في الجليل الأعلى قد تطورت اقتصادياً كمنطقة فينيقية خلفية.

بقايا الأواني والخصائص المعمارية في حاصور الطبقة ١٢ مماثلة لتلك التي وجدت في تل دان الطبقة ٤، التي حفرها أ.بيران (A.Biran). وبالإضافة إلى ذلك، طبقة العصر البرونزي الأخير، رقم ١٣ في حاصور، توازي بوضوح أيضاً، بقايا الحفريات المحدودة في تل دان العصر البرونزي الأخير، الطبقة ٧، والتي يحدد تاريخها في البدايات الأولى للقرن الثاني عشر ق.م.، والطبقة ٦ في تل دان لا تظهر أي فجوة في الاستيطان المتواصل من الطبقة ٧، مما يناقض بوضوح كبير الطبقة ١٣ التالية في حاصور. التطورات اللاحقة في حاصور ١٢ و١١ توازي ثانية طبقات دان ٤ و٥. الترابط الوثيق بين الآثار المادية في هذين الموقعين الرئيسيين، يوحي بوجود نمط استيطاني موحد ومتماسك يشمل المنطقة، مما يؤدي إلى تطور تاريخي مشترك.

افتراض هذا التطور المشترك في المنطقة، يجعل بينات تحديد تاريخ انتقال دان من ٧ إلى ٥ في بدايات القرن الثاني عشر، يستلزم تحديد تاريخ حاصور ١٢ في أوائل القرن الثاني عشر كذلك. وهذا يبقي فجوة مدتها ٣٠ سنة في حاصور، من دون أي فجوة طويلة على مستوى المنطقة. بالنسبة للجليل الشرقي عامة، يمكن توقع أن يكون التحول من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي الأول قد حصل حوالي ١٢٠٠ق.م.

الآثار المعمارية من المستوطنات القديمة في العصر الحديدي الأول محدودة جداً في تل دان وحاصور. حفريات الإنقاذ في المواقع الثلاثة: سعسع (Sasa)، وهارأدير

(Har Adir) وهورفات أفوت (Horvat 'Avot)، كشفت عن بعض الهياكل المعمارية، وفي أدير تم الكشف عن تحصين للغرف. محاولات تصور حاصور ١٢، مخيماً بدوياً أو رعوياً جذابة ومضللة، لأنها تقدم التصور التاريخي لأنماط الاستيطان على أساس وسائل محيرة ولا تتوفر إلا شظايا منها فقط. الأكيد هو أن الأمثلة العديد، من كل أرجاء فلسطين، عن محدودية وفقر المستوطنات في مواقع عديدة من العصر الحديدي الأول، تشكل مسألة محورية في تصورنا لهذا التحول من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي الأول، وتدعونا الضرورة إلى التساؤل تحديداً عما إذا كانت عودة الآثار الهشة والدالة على الفقر في الطبقات القديمة جداً في مستوطنات العصر الحديدي الأول، يجب أن تعتبر مؤشراً على سمة رعوية للاقتصاد أو ماضٍ بدوي للسكان، كما تقترح الأدبيات التاريخية والأركيولوجية، عامة. الافتقار الواسع الانتشار لا يعتبر بحد ذاته دليلاً على أن المستوطنين قد أتوا من اقتصاد كفاية رعوي أو بدوي قبل استيطانهم في حاصور أو أي مكان آخر. هذا التفسير السائد يفترض روابط عديدة بعيدة عن الشرعية: لا مجرد ارتباط الافتقار بالبداوة أو الرعي، بل وأيضاً العلاقة بين البداوة والرعي نفسهما، الحقيقة، هي أن هذه المواقع لا تقدم أي بينة عن النظام الاقتصادي أو الاجتماعي لهؤلاء المستوطنين الجدد قبل هجرتهم إلى المنطقة، بل فقط، بينات عن النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي ساروا عليه بعد استيطانهم. ففي حاصور ـ مهما بدت المستوطنة فقيرة ـ كان هؤلاء المهاجرون مستقرين، وسمة اقتصادهم زراعية تحديداً، وفي تل دان، لا سبب يدعونا لافتراض أنه كان هناك مهاجرون على الاطلاق.

وتدعو الحاجة إلى تحري إمكانية أن لا يكون الفقر نفسه عاملاً رئيسياً وأساسياً في دفع الهجرة إلى مرتفعات الجليل. ويضطر المرء لأن يلتفت مع فنكلشتين إلى مستوطنات العصر الحديدي الأول للتحري عن التحول من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي في الجليل الشرقي. العلاقات بين حاصور ودان، هي نفسها مفيدة أيضاً. مدينة حاصور ١٣ في العصر البرونزي الأخير، انتهت مثل أوغاريت بدمار شامل وحريق. ومثل أقرانهم في أوغاريت، لم يكن سكان الطبقة ١٣ في حاصور قادرين على إعادة البناء والاستمرار في الموقع بعد الدمار. وبالفعل، تشير الفجوة في الموقع إلى أن أرضهم لم يأخذها منهم عدو عنوة (وفي أفضل الأوقات كانت حاصور مدينة مزدهرة)، بل إنها هجرت. رغم وجود سلسلة من الأسباب المحتملة التي أدت إلى هذا الاقتلاع الجذري لعدد كبير من السكان، فلا الغزو ولا التوسع الاستثماري، يحتمل أن يكونا بينها. وبالفعل، عدم قدرة السكان على إعادة البناء لا تستتبع، بل توحي بضائقة حادة وفقر واضطراب سياسي. المستوى المعاصر في تل دان المجاورة (الطبقة ٧) لم يهجر، إلا أن الفقر المدقع في دان ٧ يتيح المجال للقول بأن سكان دان صمدوا وتجاوزوا أزمة مماثلة للتي

عاناها سكان حاصور. دان ٦ لا تشير إلى انتعاش وعودة الرفاه ولا إلى سكان جدد، بل إلى استمرار السكان الزراعيين تحت ضغط متواصل، مع ابتداء عودة التوسع والتقدم في الطبقة ٦ـ ٥. وبالتوافق مع هذا، تشير مستوطنة حاصور ١٢ إلى وجود موقع معاصر لدان ٦، والآثار المادية توحي بعودة سكان زراعيين إلى الاستيطان ليعيشوا في فقر حاد وضائقة مستمرة حتى الطبقة ١٢ـ ١١، وأحياناً حتى القرن الحادي عشر. مع بداية العصر الحديدي الثاني، وصل مسار التوسع والعودة إلى الاستقرار الكثيف نقطة اللارجوع وشهدت المنطقة بكاملها دورة تقدم جديدة.

يذكر غال أن عدداً قليلاً من مواقع العصر الحديدي الأول كان مأهولاً أيضاً (مع تل روش والخربة) خلال العصر البرونزي الأخير. كما وجد عدد أكبر من مثل هذه المواقع على هضبة يساكر (Issachar) المطلة على وادي بيسان، كانت هي أيضاً مأهولة في العصر البرونزي الأخير، وقد وجدت أربعة مواقع في الأقل، كانت مأهولة خلال العصر البرونزي الأخير والعصر الحديدي الأول في منطقة الجليل الأسفل، إلى الشمال من الناصرة مباشرة. ويلاحظ فنكلشتين، وهو مصيب بكل تأكيد، أن وجود أواني العصر البرونزي الأخير والعصر الحديدي الأول في هذه المستوطنات لا يعني بالضرورة تاريخاً مشتركاً لإشغال هذه المواقع كلها، إلا أن هذه الإمكانية لا يجوز تجاهلها على أساس انقطاع مفترض بين سكان العصر البرونزي الأخير والعصر الحديدي فقط. هذه المواقع لا تغذيها الينابيع، ولا يوجد سبب واضح لهذا النمط الاستيطاني سوى التواصل الإقليمي للسكان. القناعة بمثل هذا التواصل يؤيدها ترابط آثار الثقافة المادية، الآتية عن طريق فينيقيا في فترتي العصر البرونزي الأخير والعصر الحديدي. أما الشك بمثل هذا التواصل فيأتي من مصدرين: (أ) المساحة الجغرافية الواسعة للمنطقة وتباعد المواقع فيها و(ب) الالتزام الأيديولوجي الديني المسبق لدى المؤرخين والأركيولوجيين للربط بين العصر الحديدي وإسرائيل من جهة والعصر البرونزي الأخير وكنعان المتميزة إثنياً من جهة أخرى. حصول الاستيطان في عدد كبير من المواقع في منطقة هضبة يساكر المحدودة والمتصلة جغرافياً في كل من العصر البرونزي الأخير والعصر الحديدي الأول والثاني يوحي، رغم ذلك، بتواصل في السكن الموقعي والإقليمي في هذه المنطقة في الأقل، مهما كانت الأحكام المسبقة على الموضوعات التاريخية.

الجليل الأعلى، الواسع جداً والمأهول بنسبة كبيرة، كان منطقة مرتفعة وعرة في العصر البرونزي الأخير والعصر الحديدي الأول. الاستيطان الشامل لم يحصل حتى العصر الحديدي الثاني. وأياً كان التاريخ الذي نحدده لذلك التطور (ربما متأخراً حتى نهاية القرن العاشر أو التاسع)، فالسؤال الواجب طرحه لم يعد ما إذا كان قد حصل تغيير في إثنية المنطقة بكاملها، بل عما إذا كانت قد توفرت لنا أي بينة عن مجتمع متجانس (إثنياً)

في طور التشكيل في الجليل، على الإطلاق. كما يجب أن نسأل عما إذا كانت هناك أي روابط يمكن تحديدها مع المناطق الأخرى الأقل انعزالاً، وكلا السؤالين لا يوجهنا نحو المرتفعات الوسطى. فإذا كان لم يحصل، على الإطلاق، أي تحول أو انتقال في روابط الجليل الغربي الأعلى، بعيداً عن الساحل الفينيقي منذ العصر البرونزي الأخير وحتى نهاية العصر الحديدي الثاني، وإذا كانت روابط الجليل الشرقي تراوحت في الواقع بين اتصالات مع فينيقيا وجرزيل، ومع آرام إلى الشمال الشرقي، ووادي الرافدين إلى الشمال، فما هي البينات التاريخية أو الأركيولوجية المتوفرة لدينا لقبول القول بالارتباط مع المرتفعات الوسطى أو مع إسرائيل التي ما زالت تبحث عن تعريف؟ وإذا كانت منطقة الجليل الأعلى قد ارتبطت قط بإسرائيل، فإننا لا نستطيع اعتبار هذا الارتباط من المسلمات. جغرافياً، لا يمكن توقع مثل هذا الارتباط. أركيولوجيا، البينات المحدودة المتوفرة تبرهن على عكسه. اجتماعياً ـ سياسياً، السيطرة على الجليل الأعلى تتطلب موارد كبيرة ونظرة امبريالية عالمية من جهة، ورغبة في قبول عوائد قليلة وعدم توقع مكاسب، في المدى المنظور.

المنطقة التي توفر معلومات كثيرة عن تاريخ التحول من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي الثاني، في الجليل الأسفل، هي منطقة صغيرة في سفوح الطرف الشمالي الغربي من جرزيل، التي تحيط بقريات تيفون (Qiryat Tiv'on). وجد عدد كبير من المواقع التي تعود إلى العصر البرونزي الأخير في هذه المنطقة، ومعظمها يوحي بتواصل سكاني من فترات سابقة. تقع هذه المستوطنات بين ناحال كيشون (Nahal Qishon) والسفوح المرتفعة بين بيت شيعاريم (Bet She'arim) وقريات تيفون. وفي كل موقع من هذه المواقع، توجد بينات على الاستيطان منذ بدايات العصر الحديدي الأول. شمال وشرق قريات تيفون، حيث وجدت خمس مستوطنات من العصر البرونزي الأخير في مواقع أقل قابلية للزراعة، ولم يتم تحديد تاريخ الاستيطان بأنه من العصر الحديدي الأول، المرء مضطر للاستنتاج بأن الاستثمار الزراعي في المنطقة بكاملها، ربما كان متواصلاً منذ العصر البرونزي الأخير، وبأن عدداً من المواقع القروية في المناطق الزراعية الهامشية قد تم التخلي عنه لأسباب محلية خاصة بهذه المنطقة.

بالإضافة لذلك، تفيد المسوحات السطحية بأن كل مواقع العصر الحديدي الأول في المنطقة المحيطة بقريات تيفون، عدا واحداً، تظهر بينات على سكن في العصر الحديدي الثاني. ولهذا السبب، يمكن الزعم باستقرار سكاني في هذه المنطقة، رغم عدم تواصل الأشغال في بعض المواقع القروية في القطاعين الشمالي والشرقي. في منطقة التلال الأكثر هامشية التي تحد هذه المنطقة الصغيرة، تظهر آثار سكن خلال العصر الحديدي الثاني في سبعة مواقع جديدة. هذا يوحي بأن سكان الوادي المحليين قد توسعوا شمالاً

في الجليل الأسفل فور انتهاء فترة القحط في العصر الحديدي الأول. وفي هذه المنطقة المحدودة جداً، حيث تتشابه أنماط الاستيطان مع قرائنها في هضبة يساكر، أصبح عدد من الموضوعات واضحاً: (أ) هناك تواصل سكني واضح في المنطقة منذ العصر البرونزي الأخير حتى آخر العصر الحديدي الثاني. (ب) تواصل الاستيطان الزراعي. (جـ) هذه المستوطنات الجديدة في المرتفعات، تعود أصولها إلى وديان الأراضي المنخفضة. (د) تواصل الاستيطان ذو سمة إقليمية، لا موقعية فردية. (هـ) انتشار الاستيطان الجديد في المرتفعات له سببان متميزان في الأقل: اقتلاع حاد للسكان المستقرين بنهاية العصر البرونزي الأخير أو بدايات فترة العصر الحديدي الأول، ونمو واسع النطاق وتقدم بعد بداية العصر الحديدي الثاني.

وهناك نمو مماثل في نمو الاستيطان، وربما كان أكثر درامية خلال العصر الحديدي الثاني (خلافاً للاسنيطان الضيق النطاق جداً في فترة العصر البرونزي الأخير ـ الحديدي الأول)، يميز أيضاً منطقة تلال عيرون (Iron) ويؤيد ضرورة مراجعة تفسيرنا. هذه المسوحات في الجليل الأسفل والتلال المحيطة بجرزيل، توحي بشكل لا يقبل النقض بأن تركيز فنكلشتين (على المواقع الجديدة في المرتفعات أولاً، ومواقع العصر الحديدي الأول وحدها ثانياً) يؤدي لا إلى محدودية البحث فحسب، بل ويشوه مفهومنا لأصول وأسباب الاستيطان الجديد. وبالإضافة لذلك، يعمينا عن مدى الفترة الانتقالية هذه، التي امتدت، وبوضوح كبير في الجليل الأسفل، إلى بدايات العصر الحديدي الثاني، أي بعد انتهاء العصر الحديدي الأول.

مراجعة تحليل فنكلشتين تستلزم منا بكل وضوح أن ننظر إلى عدة مناطق في فلسطين، لا تدور حولها مزاعم توراتية محددة تدعي ارتباطها بأصول إسرائيل القديمة مثل أفرايم ومنسى ويهودا والجليل. ظاهرة الاستيطان الجديد في العصر الحديدي الأول لا تقتصر على المرتفعات أو على فترة العصر الحديدي الأول فقط، وأصول هؤلاء المستوطنين الجدد لا يبدو أنها تتجه بنا إلى أي مصدر واحد، مهما كانت الإثنية السابقة التي نفترضها. الأسباب التي أدت إلى حركة نشطة في استيطان المرتفعات لم تقتصر على المناطق المرتفعة فقط. الأحرى، أنها أدت إلى تغيرات حصلت على مدى فترة طويلة دامت حوالي أربعة قرون وتركت إثاراً وجدت في كل أنحاء فلسطين الكبرى. كما يجب أن نلاحظ هنا أنه لا يوجد سبب تاريخي شرعي، مهما كان، يثبت أن هذه التغيرات في نمط الاستيطان، أو حتى الانتقال من العصر البرونزي إلى العصر الحديدي، لها أي علاقة مباشرة بالموضوعات التي تكتنف أصول إسرائيل.

٤ـ وديان الأراضي المنخفضة

وادي جرزيل أكثر المناطق الزراعية في فلسطين استقراراً. فهو محظوظ بمناخ

معتدل ومياه جوفية وفيرة ومعدل أمطار مناسب، خاصة في الجزء الغربي من الوادي حيث الأرض غرينية عميقة والتربة حمراء، مما جعل الإنتاج الزراعي في هذه الأراضي المنخفضة الوسطى الواسعة، يشكل سلة غذاء شمال فلسطين. الأراضي المرتفعة والتلال في أقصى الزوايا الشمالية الشرقية والجنوبية من الوادي، عانت من تآكل حاد ابتدأ مع بداية إزالة الغابات أوائل العصر البرونزي. وهنا أيضاً، تنتشر الأراضي السمراء الخام نسبياً في بعض المناطق. الينابيع القليلة والجفاف النسبي (٤٠٠مم) جعلا هاتين المنطقتين أقل قابلية للزراعة. ورغم ذلك، كانتا أرض مراع مستقرة تسهم جيداً في اقتصاد الوادي بكامله. وخلافاً لذلك، فارتفاع منسوب المياه وكثرة الينابيع والأراضي المسطحة تماماً (الانحدار بمعدل يقل عن ٠,٢٪) في وسط وغرب الوادي (الذي يتطلب صيانة منتظمة لنظام الصرف لضبط الفيضانات والملوحة) ساعد على استقرار الزراعة حتى في سنوات القحط. عدم ملاءمة وسائل الصرف الطبيعية في الأطراف الجنوبية الغربية والشمالية الغربية من الوادي تسبب أحياناً في انتشار المستنقعات في هذه المناطق، ما لم يتركز الاهتمام على الصرف.

هذه الصيانة الضرورية لأنظمة الصرف، خاصة على طول ناحال كيشون (Nahal Qishon)، كانت بلا شك سبباً هاماً وكافياً لنشوء تنظيم سياسي إقليمي يشمل عدداً من المواقع. وبالإضافة لذلك، فأهمية وادي جرزيل بالنسبة للتجارة الإقليمية والدولية لا مثيل لها في فلسطين، لأن جرزيل يصل بين منطقة الساحل الوسطى والساحل الفينيقي ووادي الأردن والمرتفعات الوسطى والجليل الأسفل. لعب جرزيل دوراً محورياً، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وكان عرضة لمطامع عدد من القوى الأجنبية من وقت لآخر.

البحث الأركيولوجي الحديث في منطقة وادي جرزيل، بدأ منذ مدة طويلة، وجرت حفريات شاملة في عدة تلال أثرية كبرى في المنطقة، أبرزها تل يوكنيام (Tel Yoqneam) وتل تعنيق (Tel Ta'anek) ومجدو وبيسان. كما جرت حفريات في موقعين أصغر (تل قيري (Tel Qiri) في جرزيل الغربي وتل ينعام (Tel Yin'am) في وادي يافنيل (Yavneel) المجاور على بعد ٨كيلومترات إلى الجنوب من طبريا، وهي أيضاً تقدم معلومات هامة تساعدنا على فهم طبيعة القرى الزراعية الأصغر في العصر الحديدي الأول والثاني والتي وجدت في كل أرجاء وديان جرزيل وبيسان والأردن الأوسط. المسوح الأركيولوجية أضافت هي أيضاً كثيراً من البيانات التي تساعد بصورة خاصة على تحديد مدى انتشار الاستيطان ضمن وادي جرزيل نفسه، وفي التلال المجاورة له مباشرة.

الحفريات الأولى التي قام بها معهد شيكاغو للدراسات الشرقية في مجدو أدت إلى التباس خطير دام على مدى سنوات بسبب عدم تحديدها الدقيق للموقع. هذا الالتباس حال دون ربط الأواني بالطبقات الأركيولوجية بشكل واضح، مما أدى إلى لبس شديد

حول التسلسل الزمني في موقع مجدو. والأهمية الكبرى لموقع مجدو بالنسبة للتاريخ السياسي للوادي ككل، أذكت حدة النقاش. وفي أي حال، فالحفريات الأحدث في تعناخ (Ta'anach) إلى الشرق ويوكنيام إلى الغرب (وقرى تل قسيس وتل قيري) حسنت الوضع وساعدت كثيراً على فهم تاريخ الوادي. تماثل وتواصل الأواني المحلية في المنطقة، الذي كان يبدو غامضاً جداً في الماضي بسبب التركيز على خزفيات مجدو الأوفر والمزخرفة بشكل أفضل، ظاهران في كل هذه المواقع. دور مجدو المتميز كمركز إداري مصري خلال العصر البرونزي الأخير ـ الحديدي الأول، ينعكس في الطراز غير المألوف لهذه الأواني. أواني مجدو النموذجية تعكس، في كل حال، تواصلاً واستقراراً سكانياً ضمن منطقة مجدو وفي الموقع نفسه. مقارنة الخزفيات الشائعة مع قرائنها في الجوار تؤكد تواصل السكان رغم التغيرات المعمارية الكبيرة التي تعكس تحولاً سياسياً واقتصادياً كبيراً في مجدو.

الطبقة ٧ب في مجدو (والتي يحدد تاريخها عادة بنهاية القرن الثالث عشر، وربما استمرت حتى بداية القرن الثاني عشر) تظهر تواصل تقدم السكان خلال العصر البرونزي الأخير. بعض الخزفيات المحلية التي وجدت في هذه الطبقة تشير إلى صلة هذه الطبقة ببداية العصر الحديدي الأول في جرزيل. الطبقة ٧أ تمثل مرحلة تجديد كبير في بناء القصر والمعبد، إلا أن التغيرات الممكن ملاحظتها في تخطيط المباني كانت قليلة جداً، ولا دلائل على أي تغير في دور المدينة كمركز إداري. ويبدو أن الأواني الميسينية والقبرصية قد استوردت خلال هذه الفترة. وهذا يعكس توقف هذه الواردات في كل أرجاء المشرق الجنوبي، ويؤيد الإجماع الشامل في شأن الانهيار الواسع النطاق في تجارة غرب المتوسط خلال القرن الثاني عشر.

استمرار المبنى الإداري والمعبد في الطبقة ٧أ وارتباط هذه الطبقة المحتمل بلوحات رمسيس الثاني (١١٨٤ـ ١١٥٣ق.م.) والتمثال البرونزي المحفور الذي يربطها مع رمسيس السادس (١١٤٢ـ ١١٣٥ق.م.) يوحي بأن المدينة بقيت تحت السيطرة المصرية حتى ١١٤٠ـ ١١٣٠ق.م.، في الأقل. استمرار السيطرة الإدارية المصرية في وادي جرزيل (هنا في مجدو وفي بيسان إلى الشرق) ذو أهمية تاريخية كبيرة لتصور مستوطنات هذه الوديان في الأراضي المنخفضة في العصر الحديدي الأول. ضبط وتوزيع الأراضي الملحقة والقرى البعيدة جداً عن المراكز الإدارية مذكور في رسالة من تل تعناخ في العصر البرونزي الأخير. ن.نعمان (Na'aman) بحث هذا النص وعلاقته بالإشارات إلى الإدارة المصرية في عدد من رسائل تل العمارنة. الطابع الإداري لمعظم المساحات المحفورة في طبقة بدايات العصر الحديدي في مجدو يوحي بسيطرة إدارية إقليمية على عدة مستوطنات في جرزيل خلال العصر الحديدي الأول، مما يربط المدن مع هذه

المستوطنات الجديدة في الوادي في العصر الحديدي الأول ويؤيد الاستنتاج بأنه كان هناك ارتباط بين هذه المستوطنات الجديدة والإدارات الاقتصادية المتمركزة في مجدو وبيسان. تحليل الأواني الشائعة في مشروع يوكنيام الإقليمي الذي قام به م.ل.هنت (M.L.Hunt) يؤيد الرأي القائل بتواصل وتماسك الاقتصاد الزراعي في جرزيل خلال فترة الانتقال من العصر البرونزي إلى العصور الحديدية. الارتباط بين الاقتصاد والبنى السياسية في تعناخ يمكن اعتباره موجوداً رغم التغير الجذري في شكل الاستيطان هناك، من مدينة كبيرة إلى حد ما إلى قرية بسيطة غير محصنة، ووجود فجوة في السكن في الموقع والتغير البطيء في أشكال الأواني بدءاً من العصر الحديدي الأول وطوال القرن العاشر.

الانتقال من الطبقة ٧ إلى الطبقة ٦ب في مجدو، يتوجب كذلك فهمه ضمن هذا المحتوى الإقليمي. الطبقة ٧ في مجدو تنتهي بدمار كبير. هذا الدمار قد يشكل نهاية السيطرة المصرية في كل أرجاء المنطقة، حوالي ١١٣٠ق.م.، وبالإضافة لذلك، مباني الطبقة ٦ب لا تعتبر استمراراً لمباني الطبقة ٧ على الإطلاق، كما أنها تشير إلى تدهور كبير في تقدم الموقع. وبعضها، يوحي فعلاً بوجود انقطاع في السكن في هذه المنطقة. مجدو الطبقة ٦ب يمكن وصفها بأنها قرية غير محصنة وأفقر نسبياً، وتتناقض بحدة مع المركز الإداري في الطبقة ٧. وفي أي حال، يتوجب على المرء أن لا يسارع إلى افتراض أن هذه التغيرات تعكس أي تغير ملحوظ في إثنية السكان. وكما في تعناخ (Ta'anach) التغيرات في مجدو التي انعكست في التحول من الطبقة ٧ إلى الطبقة ٦ب، كانت ذات أثر عميق على نمط الاستيطان، وأدت إلى تحول في البنى السياسية والاقتصادية. ولا شك في أن تحولاً جذرياً في النظام الاقتصادي قد حصل. ورغم ذلك، فتواصل سكان الإقليم منعكس في استمرار شكل أواني الطبقة ٧ إلى الطبقة ٦ب في مجدو، ويلاحظ مثل هذا التواصل في تل تعناخ وتل قيري أيضاً. مجدو الطبقة ٦ب يمكن تصورها فترة انتقالية افتقر فيها السكان بعد انهيار المركز الإداري المصري في الطبقة ٧، وقبل أن تعود مجدو مركزاً إدارياً في الطبقة ٦أ، التي استمرت خلال القرن الحادي عشر. ونلاحظ فترة إعادة تنظيم مفتقرة في الطبقة ٥ب، بعد تدمير كارثي في الطبقة ٦أ. تواريخ حالات الدمار هذه غير معروفة. محاولات ربط التحول الأخير بغزو داودي مفترض واستيطان إسرائيلي لاحق، لا يمكن تأكيدها بالبينات. وتكرر نمط الاستيطان، وحتى وجود فجوات في السكن بعد دمار كبير، يمكن إيضاحه جيداً باعتباره نتيجة مباشرة للكوارث الكبرى، مهما كان سببها المباشر. ولا يحتاج المرء للتفكير بأن السكان الذين عادوا إلى الاستقرار هم قادمون جدد أو إسرائيليون.

تمت حفريات محدودة في مواقع بيسان إلى الشرق من جرزيل وعلى طول الأردن جنوباً إلى البحر الميت، على الضفة الشرقية من الأردن، الاستثناءات هي مواقع تل

السعيدية (حفره جي.بي.بريتشارد J.B.Pritchard)) وتل دير علا (حفر هـ .جي.فرانكين H.J.Franken). مستويات العصر الحديدي الأول، لم يتم التوصل إليها في تل السعيدية. في المقبرة المجاورة العائدة للعصر البرونزي الأخير وأوائل العصر الحديدي، يلاحظ بريتشارد افتقاراً جديداً في مدافن العصر الحديدي الأول. في دير علا، تم حفر معبد العصر البرونزي الأخير. هذا المبنى دمره زلزال أوائل القرن الثاني عشر. بعد التدمير (خلال العصر الحديدي الأول) كان الموقع مأهولاً، ويصفه فرانكين بأنه «مخيم شتوي» يقوم اقتصاده على خليط من الزراعة والرعي. خلال العصر الحديدي الثاني توسع الاستيطان وتحول الموقع إلى قرية مسورة.

تقارير مسوح عديدة، تخبر عن وجود آثار كثيرة من فترة العصر الحديدي الأول في وادي بيسان وعلى جانبي وادي الأردن. دقة نسب أواني هذه المواقع غامضة جداً. يرتأي فنكلشتين أنه يحتمل أن بعض هذه المواقع في وادي الأردن سكنها الرعاة موسمياً فقط. وهذا ربما كان صحيحاً. ورغم ذلك، فالتناقض بين تكرار المواقع خلال العصر الحديدي الأول ومواقع العصر البرونزي الأخير المعروفة في المنطقة، يوحي بأن وادي الأردن، ووادي بيسان بصورة خاصة، قد تأثرا بالضغط المناخي خلال فترة الانتقال من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي الأول بشكل يشبه الذي أدى إلى الاضطراب الاقتصادي والاقتلاع في جرزيل. انتشر السكان لاستثمار منطقة أوسع من مستوطنات العصر البرونزي الأخير، وأنشئت عدة قرى صغيرة جديدة، ومخيمات ومزارع عرف سكانها المستقرون الاستقرار والرفاه خلال العصر الحديدي الثاني. موقع بيسان نفسه، وهذا ما يجب أن نذكره، تواصل الاستيطان فيه، منذ فترة العصر النحاسي. آثار النفوذ المصري في المدينة، توازي آثاره في مجدو، ويبدو أن الاستيطان بقي متواصلاً حتى نهاية فترة الطبقة ٦ (البرونزي الأخير ـ الحديدي الأول) في الأقل، وربما حتى نهاية فترة الطبقة ٥ (الحديدي ١ـ ٢). ويبدو أن المستوطنة بنيت وفق مخطط مختلف في الطبقة ٦ (الحديدي الثاني)، ولم تعد تستعمل فيه منطقة المعبد.

غموض معالجة فنكلشتين لوديان الأراضي المنخفضة وخاصة جرزيل، يؤكد ثقته القائمة على أساس توراتي بأن الآثار الأركيولوجية من فترة الانتقال من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي الأول في هذه المنطقة تبقى هامشية الأثر على المسائل المتعلقة بالاستيطان الإسرائيلي القديم الذي يركز اهتمامه عليه. والظاهر هو أن الافتراضات التعسفية هي أساس هذا القرار المنهجي: (١) تصور فنكلشتين أن «إسرائيل» في هذه الفترة السابقة لنشوء الدولة تقتصر على المناطق التي يتصور أنها (من دون اعتماد منطق تاريخي نقدي) شكلت فيما بعد مملكة شاؤل حوالي ١٠٠٠ق.م. والتي حدد حدودها بقراءة صموئيل ١ (الذي يعتبره مرجعاً تاريخياً) مع قليل من النقد. متأثراً بشدة بضرورة

التوفيق بينه وبين سفر يشوع والقضاة (رغم أنه يشكك بتاريخيتهما بشكل عجيب). (٢) وربما، تأثر بالمصطلحات الإسرائيلية المنطوية على مفارقات تاريخية تعتبر فترة العصر الحديدي الأول الأركيولوجية حقبة «إسرائيلية» وفترة العصر البرونزي حقبة «كنعانية» وافترض فنكلشتين، بالإضافة لذلك، أن «إسرائيل القديمة» تشكل جزءاً من سكان فلسطين الآخذين بالاستقرار. (٣) وأكثر من ذلك، فهو يدافع عن رأي تاريخي مسبق مفاده أنه (بخلاف المرتفعات الوسطى) لم يكن هناك استيطان إسرائيلي في جرزيل قبل القرن العاشر ق.م.، وهذا أتاح له بحث استيطان الأراضي المنخفضة في بدايات العصر الحديدي الأول بمعزل عن أي نطاق جغرافي أو زمني أوسع قد يوحي بارتباطه مع الاستقرار في المرتفعات. هذا قاده، لسوء الحظ، إلى استنتاج محدد سلفاً هو أن المفتاح إلى وأصول مسار الاستقرار في العصر الحديدي الأول، يجب البحث عنه في المرتفعات حصراً. وهذا فصله عن كنعانيي المرتفعات في العصر البرونزي الذين تواصل استيطانهم للتلال حتى أوائل العصر الحديدي، وفق ما تؤدي إليه حجته بالضرورة. رغم أن تعمق فنكلشتين الأركيولوجي يبقى قوياً ومثيراً للإعجاب، إلا أن منطقه التاريخي ضعيف ودائري.

اعتماد فنكلشتين الفكري الواضح على النتائج الأساسية التي توصلت إليها مقالة ألت المنهاجية عام ١٩٢٥، على أساس التوفيق بين سجلات الحملات المصرية والتاريخ الإقليمي المحلي المتأثر بالتوراة، مثل الثنائية السياسية الإثنية الصلبة بين المرتفعات والأراضي المنخفضة، وبين العصر البرونزي الأخير والحديدي الأول، وبين الكنعانيين و «الإسرائيليين» المزعومين، يجعل استنتاجات مشروع فنكلشتين بكاملها، موضع شبهة. ورغم ذلك، فبحث فنكلشتين الأركيولوجي الخاص المتماسك تماماً، يضعف جدوى هذه الثنائيات! إذ يفضح مرة وأخرى التحديد التعسفي والدور الحصري للتاريخ الذي يعيد بناءه. ويتوجب على المرء أن يستنتج أنه، بالتحليل الأخير، ليست البينات الأركيولوجية، بل تصوره المسبق المتأثر بالتوراة قد تحكم في (وشوّه) تأريخ فنكلشتين. وتدعو الضرورة إلى فهم مسار الاستيطان في المرتفعات في العصر الحديدي الأول ضمن المحيط الجغرافي الأوسع للتغيرات في كل أرجاء فلسطين، وضمن المدى الزمني الأعرض للتحول التاريخي والأركيولوجي الذي أخذ في التدهور اعتباراً من العصر البرونزي الثاني واستمر حتى الاستقرار الجديد في الاستيطان وانتشار الاستثمار الزراعي في فلسطين خلال العصر الحديدي الثاني. وهذا ما ينبغي عمله قبل التوسع في بحث مسائل التحول التاريخي والسياسي والإثني بين الألف الثاني والألف الأول ق.م.، والمسائل الأصعب المتعلقة بأصول إسرائيل. هذه مشاكل منفصلة، ولها أهميتها واستقلالها الكياني الخاص، ويجب أن تعالج بموضوعية ومن دون أحكام مسبقة.

أهمية فصل تحليلنا التاريخي عن الاعتماد على التأريخ التوراتي، وتاريخانية التوراة

لا تبدو واضحة أكثر منها في مراجعة أركيولوجيا الفترة الانتقالية من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي في الأراضي المنخفضة، وخاصة في جرزيل. لم تلعب أي منطقة محددة في فلسطين مثل هذا الدور المحوري سياسياً وعسكرياً واقتصادياً في تاريخ فلسطين منذ العصر البرونزي القديم، كما أداه وادي جرزيل وامتداده شرقاً في سهل بيسان بسبب غناه الزراعي واستقراره وكثرة سكانه، مما جعل وادي جرزيل يعتبر أول إقليم يقيم ويحافظ على التواصل الجغرافي اللازم دوماً لافتراض أي وحدة إثنية أو سياسية في شمال فلسطين.

المرتفعات الوسطى، من جهة أخرى، تشكل إقليماً متميزاً محصوراً تاريخياً، حققت وحدة سياسية متواضعة ومركزية عبر سيطرة وتقدم المدن القليلة الأكبر في الوديان الجبلية، والمثل الأفضل عليها هيمنة شكيم خلال العصر البرونزي الوسيط وحقبة تل العمارنة. وأي توسع يتجاوز المنطقة، تمارسه هذه السلطة السياسية المحدودة في المرتفعات في اتجاه مدن الشمال في جرزيل وهي أكثر سكاناً وأهم سياسياً، يستدعي بالضرورة تحييد جرزيل. وفي أي حال، لم تكن المرتفعات الوسطى مركزية بطبيعتها (ولذلك يتوجب عدم افتراض أي اندفاع سياسي من المرتفعات الوسطى) قبل نشوء السامرة في العصر الحديدي الثاني. وأكثر من ذلك، لا نعرف أن أساساً لاتحاد بين المرتفعات الوسطى ومنطقة الجليل الأعلى البعيدة جغرافياً قد وجد، باستثناء ما يمكن استخلاصه من قراءة انتقائية متحيزة تماماً للمرويات التوراتية التي جاءت بعد قرون لتؤكد وحدة إسرائيل التي وجدت أصلاً في سيناء قبل أي استيطان في فلسطين. أي تأريخ لأصول إسرائيل ينطلق من التاريخ التوراتي لا بد وأن يفترض ضمناً إمكانية وجود مسار بديل للوحدة. مستوطنات المرتفعات في العصر الحديدي الأول لا يمكن اعتبارها «إسرائيلية» وتعميم هذا التصنيف على المستوطنات المعاصرة في الجليل من دون اعتبار جرزيل جزءاً من المعادلة، وببساطة، تجاوز تاريخ جرزيل في العصر الحديدي الأول باعتباره غير مهم، لا يجدي، والاعتماد على شجاعة داود الأسطورية لتحييد الأراضي المنخفضة بعد قرنين، متأخر تماماً.

كما لاحظنا من قبل، يصعب اعتبار مستوطنات العصر الحديدي الأول في الجليل الأعلى جزءاً من مسار الاستقرار في المرتفعات الوسطى، حتى ولو كان ارتباط بعض المواقع مع مدن العصر الحديدي الأول مثل حاصور ودان ممكناً. الاستيطان الجديد في الجليل الأعلى يبدو استيطان جيوب متناثرة، وثقافة مادية متميزة عن ثقافة المرتفعات الوسطى ومتأثرة بشكل أكثر وضوحاً بالمدن على طول الساحل الفينيقي. والمشكلة الأكثر وضوحاً عندما نتوجه إلى وحدات جغرافية أصغر مثل منطقة الجليل الأسفل إلى الغرب من الناصرة وهضبة يساكر وتلال عيرون: المناطق التي لا يمكن تجاهلها إذا أردنا فهم فترة

الانتقال من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي في فلسطين. اعتماد فنكلشتين على أولوية الاستيطان في أفرايم ومنسي بالنسبة لأصول إسرائيل حجة مفترضة مسبقاً، ولذلك لا يمكن اعتمادها. وبالاستناد لأنماط الاستيطان، المستوطنات المبحوثة فيما سبق في منطقة الجليل الأسفل (على طول الحافة الشمالية الغربية لوادي جرزيل بجوار قريات تيفون) تعكس (بالمقارنة مع المواقع الجديدة في الجليل وعلاقتها مع فينيقيا) تواصلاً في العصر البرونزي المتأخر، ويتوجب ربطها مع استيطان جرزيل نفسه بدلاً من الجليل الأعلى أو المرتفعات الوسطى. وعلى أساس التسلسل الزمني، الأفضل هو ربط مستوطنات يساكر وتلال عيرون، بتوسعها البارز تماماً عند الاستيطان الجديد في بداية العصر الحديدي الثاني، مع أنماط الاستيطان في وديان الأراضي المنخفضة بدلاً من المرتفعات الوسطى.

وإذا كان الدفاع عن اتجاه هذه الفرضية ممكناً، فمن الضروري أن نعيد صياغة السؤال المتعلق بالأهمية الخاصة لموجة الاستيطان الجديدة في العصر الحديدي الأول والثاني في الأراضي المنخفضة وغيرها من مناطق فلسطين. وبالإضافة لذلك، وحتى عندما يمكن تصور القرى الجديدة من منظور تاريخي ـ إثني، لا يمكن اعتبارها «إسرائيل» بعد، لأن مثل هذا التصور، هو من دون شك، نتاج روايات لم تكن قد وجدت بعد، وهذا صحيح بصرف النظر عن الصور المختلفة لهذه الروايات. ورغم أن مسار تأريخنا يجب أن يقودنا إلى «إسرائيل» المرويات التوراتية، لأن هذا هو التصور الذي أصبحنا نعرفه لإسرائيل، فإن تطور تأريخنا يجب أن يكون منفصلاً عنه وموجهاً نحوه.

٥ـ السهل الساحلي

آثار القحط الطويل الأمد، حوالي ١٢٠٠ق.م.، كانت حادة في السهل الساحلي بصورة خاصة. الافتقار الواسع النطاق الذي أحدثه عقب حصوله على طول ساحل المتوسط من بحر إيجة وشرقاً، كان مدمراً وباعثاً على الثورة. مثلاً، عجز أوغاريت عن إعادة البناء بعد دمار ١١٨٢ق.م.، أنهى السيطرة السياسية المركزية في إقليم كامل مما جعله عرضة لانحلال القوى المتلازم مع الانهيار السياسي والاقتصادي والمجاعة أيضاً جنوب أوغاريت، الاضطرابات التي سببها القحط وتدفق المهاجرين من الشمال خاصة، إثر انهيار ميسينيا، جعل كل الساحل الفينيقي الممتد من مدينة تل سوكاس (Tell Sukas) في أقصى الشمال إلى عكا في الجنوب، يعاني من اضطراب وتحول اجتماعي بعيد الأثر. ورغم ذلك، ولأسباب مختلفة، تجاوزت المدن الفينيقية الرئيسية هجوم القحط الأول بدون انهيار واسع النطاق. الانعزال الجغرافي، نسبياً، لهذه المدن على طول الساحل اللبناني المتباين التشكيل، جعل هذه المدن، وعلى الدوام، مستقلة سياسياً واقتصادياً، الأمر المفقود في المناطق الأوسع والأكثر تماسكاً. هذا جعل المدن تطور موارد سياسية ومادية

ذاتية تساعدها على البقاء. والواقع، وعلى المدى الطويل، ورغم أن المواقع الجنوبية في تل عكا وتل كيسان (Tell Keisan) تعكس اضطراباً كبيراً، فالدول المدينية الفينيقية الساحلية ـ وخاصة صيدا وصور ـ غنمت كثيراً من التغيرات السياسية والاقتصادية التي حصلت في أماكن أخرى في فلسطين.

بخلاف أوغاريت إلى الشمال، والتي كانت عام ١٢٠٠ق.م.، على طرف الامبراطورية المصرية وضمن نطاق العالم الحثي الآخذ في الانهيار، فقد بقيت المدن الفينيقية، وخاصة جبيل وصور وصيدا (في بداية الفترة الانتقالية، في الأقل) ثابتة ضمن المجال التجاري المصري، رغم الاحتمال القوي بأنها كانت مستقلة سياسياً عن مصر، واستفادت من الاستقرار الذي جلبته هذه العلاقات التجارية، كما فعلت المدن الأكثر استقلالاً في جرزيل، وخاصة على طول الساحل الجنوبي في فلسطين وشيفيله. انهيار أوغاريت، أزاح في الحقيقة منافساً مسيطراً عن التجارة البحرية في شرق المتوسط، مما شجع الموانىء الفينيقية، بعد انحسار النفوذ المصري على مسارات التجارة البحرية، على ملء الفراغ الذي خلفته القوى الكبرى في مجال التجارة البحرية. خلال أوائل القرن الثاني عشر، كان المنافس الخارجي الوحيد على الموارد التي تسيطر عليها فينيقيا، هو دولة «أمورو» (Amurru) الإقليمية الأصغر نسبياً، والتي نافست المدن الساحلية على السيطرة على الداخل الجليلي. وفي أي حال، كان هذا الخطر عابراً وإن كان متكرراً، لأن بؤرة اقتصاد المدن الساحلية كانت الاتجاه لا نحو الشرق والزراعة، بل إلى الغرب والتجارة والبحر، وعلاقاتها مع مستوطنات الجليل كانت تكافلية أكثر منها استغلالية.

بحلول عام ١١٠٠ق.م.، كان المصريون قد انسحبوا من فلسطين وتلاشى النفوذ المصري على التجارة وصناعة الخشب، وفي هذا الوقت أيضاً قام تغلات بلاسر (Tiglathpileser) الآشوري بحملته الأولى إلى الساحل بحثاً عن الخشب. حولياته تزعم تحصيل إتاوات من أرادوس (Aradus) وجبيل وصيدا. بحملة تغلات بلاسر هذه ابتدأت علاقة فلسطين الساحلية بالأمبراطورية الآشورية التي (عبر سياسات الإخضاع والتعاون وبقيادة الدول المدينية التي توسعت بحرياً في القرن العاشر واحتكرت تجارة شرق المتوسط، تقريباً) أتاحت للمدن الفينيقية فترة طويلة تميزت بالاستقرار السياسي، والتقدم.

المدن الفينيقية الساحلية لم تشكل وحدة لا سياسية ولا قومية. مظاهر عديدة في ثقافتها حالت دون هذا، وليس آخرها النفوذ السياسي الآشوري. هذه الاختلافات والتباينات بين الدول الفينيقية تعود إلى انعزالها الجغرافي. ورغم أنها جميعاً تقع على ساحل المتوسط، وتقوم إما على جزر أو رؤوس ناتئة في البحر، فهي تقع في الشريط الساحلي الضيق بين البحر وجبال لبنان، والشريط الساحلي هذا ليس متواصلاً أو سهل التوحيد، إذ تقطعه أنهار تنساب غرباً مستنزفة مياه الجبال إلى الشرق، كما تبرز بعض

الرؤوس التي تصل إلى البحر وتعرقل الاتصالات بين الشمال والجنوب، على طول الساحل. وبالإضافة لذلك، فالموقع الطبيعي للمدن في الجزر وأشباه الجزر على طول الساحل، ساعدها على حماية استقلالها من المنافسين المحليين والأجانب. وأخيراً، شجعت الطبيعة الاستثمارية للتجارة عبر البحار على الاستقلال الذاتي، بشكل يمكن مقارنته بما تمتعت به المراكز التجارية الإيطالية بعد أكثر من ألفي عام.

وإلى الجنوب، في سهل شارون (Sharon)، ارتبطت الفترة الانتقالية من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي الأول، تقليدياً بوصول الجكر (Tjekker)، الذين يذكر أنهم سكان دور (Dor) في لوحان ون ـ آمون (Wen-Amon) المصرية العائدة للقرن الحادي عشر، إلا أن الحفريات الأخيرة في دور كشفت عن ميناء ومرسى يعود تاريخهما إلى القرن الثالث عشر. الأعمال الحجرية المرتبطة بهذه المنشآت متميزة في فلسطين، ويمكن ربطها بمباني مشابهة تماماً في أماكن أخرى في منطقة إيجة. وواضح تماماً، كما يبين ألستروم، أن مخططي إعادة بناء الميناء كانوا مهاجرين من مكان آخر في المتوسط. وإذا كان هؤلاء هم الجكر ـ سيكيل (Tjekker-Sekel) فالظاهر أنهم عملوا ضمن الاقتصاد والثقافة الراسخين في العصر البرونزي الأخير، داعمين لها ومضيفين إليهما. المبتكرات التقنية الجديدة أدت في المدى الطويل، إلى تحسينات في الصناعة البحرية. وفي بعض المواقع الأبعد إلى الجنوب، توحي البينات الأركيولوجية بأن المهاجرين الجدد إلى دور لم يتسببوا في تغير جذري أو اقتلاع لسكان الساحل. الأحرى، هو أن المهاجرين اندمجوا سلمياً مع السكان الساحليين المحليين. وكذلك، حفريات م.دوثان (M.Dothan) في عكا، توحي بأنه بعد أن دمر رمسيس الثالث المدينة عاد السكان إلى استيطان الموقع على نطاق أضيق وبدون تحصينات. بعض المنشآت الصناعية تشير إلى استيطان مهاجرين من الغرب: إما من كليكيا (Cilicia) أو إيجة. دوثان، تقترح بصورة معقولة، أن يعتبر هؤلاء المهاجرون شردين (Sherden)، إلا أن الشردين شكلوا جزءاً من جيش رمسيس الثاني في معركة قادش (Qadesh)، ويحتمل أنهم تأقلموا في المنطقة قبل التدمير. وكذلك أيضاً، الميناء البحري في يافا في العصر البرونزي الأخير، (وإلى المدى الممكن استخلاصه من الآثار الأركيولوجية) تلته قرية كبيرة غير محصنة. (تشبه إلى حد كبير تل زيرور (Tel Zeror وتل برغاتا (Tell Burgata) في سهل شارون). والظاهر أنها لم تتجاوز الضائقة الاقتصادية التي سببها القحط إلا مع بداية العصر الحديدي الثاني، في الأقل. وجود الخزف «الفلستي» (Philistine) الصغير، كما يقول ألستروم، لا يشير إلى أن المهاجرين من الغرب كانوا مجهولين هنا. وبالتحليل الأخير، فوجود أو عدم وجود مثل هذه الأواني لا يدل على إثنية السكان. وبالإضافة إلى ذلك، فآثار تل قصيل (Tel Qasile)، حيث أنشىء ميناء على نهر يركون ومجمع معابد، تقدم دلائل عديدة على روابط مع كليكيا أو

إيجة. وجود كميات كبيرة من الخزف الثنائي اللون، مع مستوردات من مصر وأخرى محلية من فلسطين، يشبه ما وجد في يافا. رأي ألستروم القائل بأن ميناء يافا، قد يكون انتقل إلى القصيل معقول، وإذا ثبت، فإننا نرى أن تعبير «فلستي» لا دلالة إثنية له على الإطلاق، إذ هو بالأحرى يشير إلى اندماج المستوطنة في شبكة اقتصاد المنطقة، أي أنه يعبر عن ارتباط تجاري واقتصادي.

سهل شارون، لسوء الحظ، ليس معروفاً أركيولوجياً بصورة جيدة. الشريط الغريني الممتد على طول الجزء الشرقي من السهل الساحلي، كان مزروعاً وبكثافة، على مدى قرون. المسوح المحدودة والسريعة، أدت إلى تحديد مواقع سكن قليلة خلال العصر البرونزي الثاني والحديدي الأول، إلى الغرب من الشريط الغريني. وفي كلا الموقعين المحفورين، كان الانتقال من فترة العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي الأول، متشابه النمط. يبدو أن حياة مدن العصر البرونزي الأخير قد انتهت وتلتها طبقة هامشية فقيرة جداً استخدمت فيها الحفر لتخزين الحبوب، وبقيت الأواني كما كانت عليه في العصر البرونزي. مواقع العصر الحديدي الأول التي شملها المسح تبدو كأنها مزارع صغيرة أو مخيمات ثم استيطانها حديثاً. مستوطنة مدينة تل زيرور انتعشت خلال العصر الحديدي الأول (القرن الحادي عشر)، مع بناء قلعة وسور محصن بأبراج مراقبة ومتاريس وعدد من البيوت الجيدة البناء. كثرة الأواني «الفلستية» تشير إلى أن هذه المدينة كانت معاصرة لمدينة دور ومرتبطة معها ومع المواقع الأخرى إلى الجنوب من تل زيرور.

بالاستناد للتقارير المحدودة جداً عن حفريات تل دور، ليس مؤكداً ما إذا كانت هذه المستوطنة قد شهدت فترة ركود اقتصادي حاد واضطراب سكاني في بداية العصر الحديدي الأول، أو أنها حافظت على نمط أكثر استقراراً مثل المدن الفينيقية إلى الشمال. الرأي القائل بأن الطبقة العائدة إلى العصر الحديدي الأول في تل زيرور وتل برغاتا يمكن وصفها بأنها إسرائيلية أعقبها احتلال فلستي والذي قال به أولاً كوشافي (Kochavi) وغوفنا (Gophna)، وذكره فنكلشتين مؤيداً، يبدو تعسفياً. لا لأنه فيما يبدو يعطي مخازن الحبوب والأواني الفلستية دلالات إثنية فحسب، بل ولأنه يتجاهل العناصر الواضحة الدالة على تواصل (أكثر وضوحاً في أواني البرونزي الأخير ـ الحديدي أ والحديدي الأول أ ـ الأول ب) عدد قليل من السكان. ويظهر هذا التواصل في كل مواقع سهل شارون أيضاً. شهدت تل دور هجرة شعوب آتية من الغرب منذ القرن الثالث عشر. الانتقال إلى طبقات أوائل العصر الحديدي الأول في زيرور وبرغاتا يشير إلى افتقار واضطراب وهجرة من المواقع. المستوطنات الجديدة في العصر الحديدي الأول تعكس محاولة السكان المستقرين التكيف مع ظروف افتقار المدن باستصلاح أراضٍ جديدة للزراعة. بناء تل

زيرور مجدداً كمدينة خلال القرن الحادي عشر لا يشير بوضوح إلى وصول شعب جديد، بل عودة سكان المنطقة إلى الاستقرار.

نمط الاستيطان في الفترة الانتقالية من العصر البرونزي الأخير إلى الحديدي الأول، الذي نجده في سهل شارون، يتكرر مع بعض الاختلاف الكبير في السهل الساحلي إلى الجنوب. هذه المنطقة تعرف باسم سهل فلسطين، وتاريخها خلال الفترة من القرن الثالث عشر إلى القرن العاشر يقرن بتاريخ شعب بهذا الاسم في هذه المنطقة، إلا أنه حصل خلال العقدين الأخيرين تغير كبير في تصورنا لأصول هؤلاء المدعوين فلستيين وطبيعة ومدى الحضور المصري في المنطقة. الكثير من الفهم التاريخي لهذه المنطقة وتفسير التقارير الأركيولوجية يعتمد مباشرة على القيمة الإيضاحية للأواني وتصورنا بأنها تحدد الإثنية ومما يسعد أن المؤرخين قد أحرزوا تقدماً في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة. منذ عام ١٩٦٣، أشارت روث أميران (Ruth Amiran) إلى الطبيعة المعقدة للخزف المدعو فلستياً، واعتبرت أن المخزون الفلستي هجين يضم عدة أشكال وتقنيات ونقوش مستمدة من التقاليد الميسينية. وكما أشار آي. سنغر (I.Singer) يتوجب فهم تعبير «ميسيني» على أساس طوبوغرافي، لا يعني أي أصل محدد، لأن مثل هذه الأواني قد وجد في مواقع عديدة في إيجة وعلى طول الساحل الكليكي. وفي أي حال، فالواضح هو أن الأواني نفسها صنعت في فلسطين وتواصلت أشكالها وزخارفها في العصر الحديدي الأول كأوان محلية مستمدة من أشكال وزخارف الأواني الفلسطينية في العصر البرونزي الأخير. أشار تي.ل.مكليلان (T.L.McClellan) في دراسته لأواني تل الفارعة (Tell el Far'ah) عام ١٩٧٩، إلى أنه لا توجد علاقة واضحة بين الأواني الفلسطينية ووصول الفلستيين إلى فلسطين أو وجودهم هناك. وفي سلسلة طويلة من المنشورات، أوضحت تي.دوثان، بصورة مقنعة، العلاقات بين الخزف الفلسطيني والأواني الميسينية ٣ج، واعتبرتها امتداداً فلسطينياً لتقاليد صناعة الأواني المستوردة من ميسينيا والتي تعرف عليها في.هانكي (V.Hankey) في بيسان. تي.دوثان تعرفت على خزف ميسيني ٣ج، أحادي اللون في أشدود وارتأت أنه من نفس الطراز الذي تعرف عليه هانكي ويمكن اعتباره ما تدعوه «الحلقة المفقودة» بين الخزف المستورد والخزف الفلسطيني المصنوع وفق التقاليد الفلستية. كما وجد خزف ميسيني مماثل في قبرص. كون هذا الخزف الميسيني (٢ج ١ب) قد صنع محلياً، ثبت نهائياً بتحليل تنشيط النيوترون في أشدود عام ١٩٧١ وتأكد بالنسبة لأواني مماثلة في تل مقنة (Tel Miane).

وبصورة خاصة، على أساس الروابط والتوكيد المتبادل بين آثار تل أشدود وتل مقنة، تمكنت دوثان من تأكيد تصورها لأصول الخزف «الفلستي» المحلي، وأكدت بصورة مقنعة، بأنه مستمد من وتعود أصوله إلى الأواني الميسينية التي انتقلت تقاليدها إلى

قبرص وسوريا وفلسطين الساحلية وأماكن أخرى. الأواني الميسينية (٣ج ١ب) تظهر لأول مرة في الطبقة ٧ في تل مقنة ضمن مستوطنة جديدة محصنة بنيت بعد دمار مدينة العصر البرونزي الأخير في الطبقة ٨أ. وفي الطبقة ٧ لا تظهر الأواني الميسينية (٣ج ١ب) لأول مرة فقط، بل ويتوقف وجود الأواني المستوردة في الموقع. في الطبقة ٦، تعرفت دوثان على طراز متميز من الأواني الميسينية (٣ج ١ب) وتصفه بأنه «الطرازالمعقد» بالمقارنة مع «الطراز البسيط» في الطبقة ٧. وفي وقت معاصر، وبالارتباط مع هذا الطراز المعقد، ترى دوثان ظهور الخزف الفلستي الثنائي اللون الذي يزدهر في الطبقة ٥ ويتواصل حتى الطبقة ٤. وفي أي حال، ترغب دوثان في تحديد تاريخ ظهور «الطراز المعقد» في بدايات حكم رمسيس الثالث، وترى أنه «مرتبط بالظهور الأول المسجل تاريخياً، للفلستيين». كلا هذين الارتباطين التاريخيين تعسفي، مهما بدا ضرورياً لتصور أن الخزف الثنائي اللون يدل على إثنية فلستية. يبدو أن دوثان تعتصر البينات، من دون حق، بالتأكيد على سبق ظهور «الطراز البسيط» الميسيني (٣ج ١ب)، على أساس البينات الطبقية في تل مقتة فقط. وبهذا، تميز زمنياً بين هذا الطراز الميسيني للأواني والخزف الفلستي وتميز تاريخياً، إلى حد كبير، في تصورها بأن «الطراز البسي» يعود بأصوله إلى هجرة متميزة أدت إلى ظهور «الطراز المعقد» فقط على أساس تعاصر الخزف الثنائي اللون الذي ربطته مع الفلستيين وحددت تاريخه بعد رمسيس الثالث. وبالمثل، يربط دارسون آخرون ظهور الفلستيين مع الربع الثاني من القرن الثاني عشر (بعد رمسيس الثالث)، ويميزونه بظهور الخزف الوحيد اللون (٣ج ١ب)، والخزف الثنائي اللون المعاصر له عن قرب.

هناك نقاط ضعف عديدة في آراء دوثان ومعارضيها وتأويلاتهم التاريخية:

(أ) الإشارات إلى نزاع رمسيس الثالث مع الـ «بيليست» (Pelest) والـ «جكر» (Tjekker) في برديات هاريس ونقوش مدينة حابو (Medinet Habu) لا تحدد السنة الثامنة من حكم رمسيس الثالث تاريخاً لوصول هذه الشعوب إلى فلسطين. مثل هذه النصوص يجب أن لا تعتمد لتحديد تاريخ لا الخزف الميسيني (٣ج ١ب) ولا الأواني الثنائية اللون، كما لا يجوز اعتمادها كأساس للتسلسل الزمني للطبقات. لقد سبق أن توفرت لدينا أسباب لرؤية تأثير المهاجرين الغربيين على مواقع في الساحل في مستويات العصر الحديدي الأول ومستويات العصر البرونزي الأخير. الغزوات البحرية، على الساحل الشمالي في سوريا، وأوغاريت وعلى طول الساحل الكليكي في القرن الثالث عشر، هي أيضاً بينة واضحة على أن هجرات إلى منطقة شرق المتوسط قد بدأت قبل حكم رمسيس الثالث. ويتضح ظهور نزاع «شعوب البحر» مع مصر، خلال حكم مرنفتاح، ومن ضمن هذه الشعوب ذكر الـ «شريدن» والـ «جكر». ادعاء

رمسيس الثالث بأنه انتصر على هذه المجموعات وغزاها كلها، يجب أن لا يعتبر سبباً محدداً لهجرة «شعوب البحر» هؤلاء إلى الساحل الفلسطيني، رغم أن هذه هي أقدم الإشارات إلى الـ «بيليست». قبل كل شيء، مفهوم النصر الكامل بحاجة إلى تلطيف بسبب الإشارات الدالة على سماح المصريين لهذه الشعوب بالإقامة على الأراضي المصرية وحصولهم على غذاء وكساء. الحقيقة، هي أن صدهم لم يتم في السنة الثامنة من حكم رمسيس الثالث، مما اضطرهم لمهاجمة الساحل الفلسطيني الأضعف، ويصعب أن نتصورهم بصدق، غزاة جعلوا مصر بحاجة لقوة رمسيس الثالث العسكرية الغاشمة لحمايتها. بعضهم يصورون في لوحة انتصار رمسيس آتين في عربات تجرها الثيران محملة بالأمتعة العائلية. وأكثر من ذلك، يمكن حتى أن يشك بأن هذه الشعوب هاجمت مصر نفسها في ذلك الوقت، وفي الأقل لم تصل الهجرات البرية إلى أبعد من جنوب فلسطين. الإشارة إلى خط دفاع رمسيس الثالث في «أرض دجاتي» (Djati) ـ فلسطين ـ ، توحي بأن شعوب البحر هؤلاء كانوا في فلسطين قبل أن يتحركوا في اتجاه مصر. واحتمال أن يكونوا قد وجدوا هناك منذ بعض الوقت، تدل عليه إشارة مدينة حابو إلى الـ «بيليست» بأنهم «المختبؤن في مدنهم». هذه النصوص يمكن أن تؤيد التفسير القائل بأن هجرة شعوب البحر (بما في ذلك البيليست والجكر والشريدن والدانانو) إلى مناطق فلسطين الساحلية سبقت حكم رمسيس الثالث، وتمت في وقت ما في القرن الثالث عشر.

(ب) عدا نقوش مدينة حابو، هناك مؤشرات عديدة توحي بأننا نتعامل مع هجرة سلمية وليس غزواً، وبأننا يجب أن نتصورها اندماجاً تدريجياً للوافدين الجدد مع سكان مستقرين نسبياً، بدلاً من القول باقتلاعهم للشعب. والوجود المصري لا يبدو أنه كان مهدداً خلال فترة العصر البرونزي الأخير ـ الحديدي الأول الانتقالية في كل أرجاء المنطقة من غزة إلى بيسان، بل إن بناء ميناء تل دور، وإعادة بناء عكا بعد حملة رمسيس الثالث التأديبية، والاستيطان في تل مور (Tel Mor) في أشدود، كلها تؤكد التفاعل السلمي بين المصريين والمهاجرين والسكان المحليين. دمار مدن العصر البرونزي الأخير مثل عسقلان وأشدود وتل زيرور لا يمكن اعتباره نتيجة غزو مدمر.

(ج) رغم أن أهمية الصلات الانتقالية مثل طراز الأواني «البسيط» و «المعقد» الميسيني (٣ج ١ب)، يصعب الاقلال منها لأنها أثبتت أن أصول الأواني الثنائية اللون تعود جذورها إلى تقاليد الأواني الميسينية، فإن مجموعات الأواني بطرازها وتقاليدها (كما في تل أشدود وتل مقنة) تظهر أن الخزف الثنائي اللون لا يعكس بحد ذاته هجرة خزافين محددين. التقنيات المستوردة مستخدمة في الطرازين «البسيط» و «المعقد» الميسيني (٣ج ١ب)، وعلى هذا الأساس بالذات يحسن اعتبارها مغايرة للأواني

الثنائية اللون. الأواني المدعوة فلستية تظهر بشكل واضح أنها نتيجة تطور في الأسلوب يختلف كثيراً عن عمل الخزافين المهاجرين الذين عملوا وفق التقاليد الميسينية الغربية المستوردة. ورغم أن الأواني الثنائية اللون تعكس أصولاً تعود إلى التقاليد الميسينية، فهي تعكس بوضوح أيضاً افتراقاً كبيراً عنها واندماجاً كلياً مع التقاليد الخزفية الفلسطينية، كاشفة بذلك عن التقاليد الخزفية المعاصرة، وعن أصول تقاليد العصر البرونزي في فلسطين. الأواني الفلستية، بكل بساطة، لا تعكس وجود شعب فلستي. كما لا يوجد أي مبرر لاعتبار هؤلاء الخزافين مهاجرين أو أحفاد مهاجرين، مهما كان ذلك قد يعكس التاريخ الشخصي لبعضهم. الأحرى، هو أن هذه الأواني، تعكس توفيقاً بين تقاليد خزفية لأكثر من مجموعة سكانية، مقدمة الدليل على سرعة تأقلم «شعوب البحر» مع سكان الساحل المحليين. هذه الأواني المختلطة تشير إلى اندماج نمطين متميزين من الخزف. ولا يستطيع المرء تحديد إثنية الخزاف، ومن باب أولى، إثنية المستوطنات التي وجد فيها الخزف.

(د) الارتباط الوثيق بين الـ «بيليست» وهجرات شعوب البحر واندماجهم بسكان الساحل الفلسطيني، شأنهم في ذلك شأن، شريدن ودانانو وجكر (سيكيل) ومجموعات أخرى، تأكد بالاستناد لمصادر كتابية وأركيولوجية. الربط المباشر بين الـ «بيليست» هؤلاء، وإلى مدى أقل المجموعات الأخرى مثل جكر وشريدن، و «الفلستيين» المذكورين في المرويات التوراتية أو الآشورية، لا يأتي بصورة مباشرة، ولا يحق لنا، بالاستناد إلى هذه المرويات التي أتت بعد قرون، أن نتحدث عن أي كيان إثني مسيطر على ساحل فلسطين الجنوبي، ومن باب أولى، فمن غير المشروع أن نعتبر طراز الأواني وسيلة ناجعة لتحديد المدى الإقليمي للسلطة السياسية ونفوذها. رغم أن اسم «بيليست» يستمد بصيغة معدلة «فلستين»، كما استمر اسم دانانو بالاسم التوراتي «دان» وشريدن بالاسم سردينيا، فالمعنى التاريخي المحدد لأسماء بيليست وفلستين متميز ومحيّر بصورة حاسمة.

كلمة فلستين لا تستعمل لوصف مهاجرين من إيجة وكليكيا، كما أنها لا تستعمل لوصف العناصر المشاغبة في الأمبراطورية المصرية الأخيرة، فقد استعملت في وقت متأخر جداً كاسم لشعب السهل الساحلي الجنوبي وجماعة تنتسب إلى سكان الدول المدينية في فلستيا. سكان السهول الساحلية الفلسطينية كانوا من أصول مختلفة، معظمها من الساميين الغربيين الأهليين في فلسطين، من حيث ثقافتهم المادية ولغتهم ودياناتهم. تعبير «فلستين» يشير مبدئياً إلى حقيقة جغرافية، وفي القصص التوراتية يكتسب سمة إثنية محددة خيالية، كمناهض رئيسي لظهور «شعب» إسرائيل، كما في قصص القضاة وصموئيل ١ـ ٢. الفلستيون لم يوجدوا كشعب

إلا في المنظور العرقي التوراتي اللاحق. إشارات النصوص الآشورية إلى «بي ـ ليس ـ تي» مثل الإشارات إلى «آ ـ يو ـ دي» جغرافية تناقض الإشارات الإثنية.

(هـ) افتراض جي.إي. رايت بأن شعوب البحر المهاجرين قد وطدوا أنفسهم على الساحل الفلسطيني كمستعمرات مرتزقة، حيث أصبحوا وكلاء ثم خلفاء للسلطة المصرية في فلسطين، لا بد من مراجعته بصورة شاملة لأن تصورنا للدور المصري في هذه المنطقة خلال القرن الثاني عشر صار أوضح. كما لاحظنا من قبل، الأواني نفسها تشير إلى أن اندماج «شعوب البحر» مع السكان المحليين، لم يكن اقتلاعاً ولا تأسيساً لإثنية جديدة. انتشار الخزف الثنائي اللون في جرزيل ووادي الأردن وفي أماكن أخرى في فلسطين، لا يعكس توسعاً لسلطة جماعة إثنية محاربة جديدة في فلسطين، بل تواصل الدور المصري لشبكة التجارة في الأراضي المنخفضة، بصورة أكثر تواضعاً. البنى السياسية في المدن الرئيسية في الساحل الجنوبي تعتبر امتداداً لتقليد كان موجوداً منذ العصر البرونزي الوسيط في الأقل، وهو متميز في كل الساحل الفلسطيني. التغيرات التي حصلت على طول الساحل خلال القرنين الثاني عشر والحادي عشر، رغم ترافقها مع تدفق سكاني واضح في إيجة والأناضول، تعود أسبابها إلى القحط الذي عم المنطقة والانهيار الاقتصادي للزارعة والتجارة.

الانتعاش السريع نسبياً في المدن الساحلية، بخلاف ما تم في معظم المناطق الأخرى في فلسطين، الأفضل أن نعزوه إلى الجهود الامبريالية المصرية الرامية إلى المحافظة على السيطرة على الأراضي المنخفضة في فلسطين وطرق التجارة البرية عبر شمال سيناء. وبسبب هذه الطرق التجارية كان الساحل الفلسطيني الجنوبي مركز اهتمام مصر. وإذا اعتنينا، لا بعناصر التغير في الفترة الانتقالية من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي فقط (مثل اضطراب حياة المدن في العصر البرونزي الأخير واقتلاع السكان والهجرة)، بل وبالعناصر التي تؤكد الاستقرار والتواصل خلال هذه الفترة الانتقالية، لتحسن تصورنا التاريخي لهذه الحقبة بصورة كبيرة جداً.

عندما ضم تحوتمس الثالث فلسطين وسوريا إلى امبراطوريته (١٤٨٢ق.م.)، أقام عدداً من المراكز العسكرية والإدارية. المركز الإداري الرئيسي لجنوب فلسطين، كان في غزة. هذا النظام حقق قدراً كبير من الاستقرار في فلسطين، لا سيما في السهل الساحلي الجنوبي والأراضي الفلسطينية المنخفضة ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية بالنسبة للمصريين. حقبة العمارنة، بدل أن تكون حقبة اضطراب وتدهور في السيطرة المصرية على فلسطين، الأصح أن نتصورها فترة تقدم في فلسطين، (الجزء الأخير من العصر البرونزي الأخير ٢أ)، تقدم لم تشهد مثله منذ فترة العصر البرونزي الوسيط الثاني (ب). التجارة المصرية والتحركات العسكرية من وإلى فلسطين عبرت ساحل شمال سيناء طوال

حقبة المملكية الجديدة. وعلى مدى عقد، ومنذ ١٩٧٢ أشرف إي.أورين (E.Oren) على سلسلة من الحفريات والتحريات على الساحل، أدت إلى اكتشاف حوالي ٨٠ موقعاً على طول هذا المسار. هذا المسار التجاري الهام يعكس مدى الأهمية التي أولتها مصر لفلسطين، ولا سيما المنطقة الساحلية الجنوبية خلال حكم السلالتين التاسع عشرة والعشرين. وفي هذه الفترة بالذات (القرن الثالث عشر والثاني عشر) حصل تغير كبير في السياسة المصرية، حيال طرق التجارة والسيطرة على فلسطين.

باشرت مصر في فلسطين توجهاً ثلاثي الأبعاد، وصل ذروته في حكم رمسيس الثالث، مؤدياً لما وصفه آي.سنغر بأنه «تمصير» كامل لجنوب فلسطين. هذه السياسة المصرية الثلاثية الأبعاد تضمنت التدخل العسكري، ودمج المصريين بالاقتصاد وسياسات المدن وطرق التجارة، وضبطاً إدارياً نشيطاً للأراضي المنخفضة. السياسة العسكرية لفراعنة السلالة التاسع عشرة (لا سيما سيتي الأول ورمسيس الثاني ومرنفتاح) تتوافق زمنياً مع التدهور الإيكولوجي والزراعي في المتوسط الغربي خلال القرن الثالث عشر. هدفت هذه السياسة إلى صد غزوات الحثيين المتجهة جنوباً، وإخماد الثورات على الحكم المصري، ومنع أوتقليل غزوات الـ «شاسو» على الساحل الجنوبي. الجهود العسكرية المصري شملت الاحتلال العسكري وإقامة القواعد المحصنة في المراكز الإدارية والاستراتيجية. وتدخل في نطاق هذه السياسة حملة مرنفتاح على فلسطين (عام ١٢٠٨ق.م.) والمسجلة في لوحة «إسرائيل». مدن عسقلان وجازر (Gezer) وينوعام (Yeno'am) هوجمت. أسماء حاتي، كنعان، حورو كلها تعابير جغرافية عامة أطلقت على سوريا ـ فلسطين أو سكانها. إسم «إسرائيل» فقط، المماثل لاسم دولة «إسرائيل» التي قامت في المرتفعات بعد قرون، و «إسرائيل» التوراة، تعترض تفسيره بعض الصعوبات. ومؤخراً قرأه ل.ستاغر (K.Stager) على أنه مقترن باسم «حورو» (Hurru) واعتبره جي.ألستروم ود.إيدلمان (Edelman) تعبيراً جغرافياً استعمل بتواز متقاطع مع «كنعان» ليدل على جزء كبير من فلسطين أو سكانها. رغم أن كلا التفسيرين ممكن، فإن كليهما يبدو متكلفاً. النص المصري يصف «إسرائيل» كشعب هزمه مرنفتاح. تفسير ف.يوركو (F.Yurco) الأخير لمشاهد المعركة في الكرنك (المنسوبة سابقاً إلى رمسيس الثاني) التي تعرض حملة مرنفتاح، يلاحظ أن الفنانين المصريين يرسمون «إسرائيل» بنفس الأسلوب الذي يرسمون به سكان عسقلان وجازر وينوعام. إذا جارينا يوركو هنا، وهذا يبدو ممكناً رغم أن ستاغر وألستروم يستشهدان به بتأييد متحفظ، توجب على المرء أن يقبل بأن حملة مرنفتاح قد تركزت على أربعة أعداء وبأن حاتي وكنعان وحورو يجب أن لا تفهم بنفس التحديد الذي أسبغ على المدن الثلاث وشعب «إسرائيل». تفسيرات ستاغر وألستروم ـ إيدلمان مدفوعة بالرغبة في تأييد تاريخانية بعض مظاهر «إسرائيل» التوراتية. ستاغر يفعل

هذا بالربط بين اللوحة وتاريخ لاحق غير ممكن لِـ «أغنية دبورة» في القضاة ٥. وبمرافعة أكثر تعقيداً، يدافع ألستروم وإيدلمان عن ارتباط جغرافي مبدئياً مع مستوطني أفرايم في العصر الحديدي الأول، الذين لم يكونوا قد وجدوا بعد، والذين أصبحوا في النهاية يدعون «إسرائيل»، والذين شكلوا في النهاية، في رأي ألستروم وإيدلمان، نواة إقليمية لمشيخة شاؤل والملكية الموحدة في «إسرائيل» التوراتية. كلاهما وستاغر، في كل حال، يؤكد أكثر مما نعرفه أو يمكننا أن نستنتجه بصورة معقولة. مجموعة «إسرائيل» التي هزمها مرنفتاح ليست «إسرائيل» ستاغر المذكورة في القضاة ٥، ولا «إسرائيل» إلستروم وإيدلمان في مرتفعات أفرايم. هم بالأحرى، مجموعة محدودة تماماً ضمن سكان فلسطين تحمل الاسم الذي يرد هنا لأول مرة، وفي مرحلة لاحقة متأخرة من تاريخ فلسطين، أصبح يحمل معنى مختلفاً إلى حد كبير.

ويبدو التدخل المصري في الحياة المدنية والاقتصادية في فلسطين، أكثر ما يكون وضوحاً في آثار السلالة التاسع عشرة، مبدئياً، وبالطبع، وجدت البينات الأوفر على هذا في المواقع التي تمركز فيها الاحتلال المصري. وينشتاين (Weinstein) يدافع جيداً عن وجود كمية كبيرة من الأواني المصرية المنتجة محلياً والمستخدمة لأغراض منزلية، ويلاحظ وجود مثل هذه الأواني في بيسان وتل الفارعة ودير البلح وتل الشريعة وتل مور ولخيش (Lachish) وجازر وبيت شيمش (Beth Shemesh) وأشدود وتل دير علا وتل السعيدية. وبينما تؤكد الأواني وجود خزافين مصريين في فلسطين، تشير السمات المعمارية للمعابد في بيسان ولخيش وشكيم إلى وجود مجموعة أكبر من الحرفيين المصريين، ناشطة في فلسطين وبعض النقوش المحفورة توحي بإمكانية وجود معابد مصرية أو معابد مكرسة لآلهة مصرية في غزة وعسقلان وعفيق. معابد مواقع التعدين في تمنه (Timne) وسرابة الخادم (Serabit al-Khadim) توحي بأن استعمال هذه المراكز الدينية لم يقتصر ولم يقصد به أن يكون مقتصراً، على المصريين. فهي بالأحرى، تدل على نفوذ مصري بين السكان الأهليين العاملين في المنطقة والذين يعيشون فيها. مدى تمصير سكان الساحل الجنوبي يأتي من حفريات قام بها أي.أورين في خروبة (Haruba) وتي.دوثان في دير البلح. في خروبة اكتشفت ورشة أواني مصرية كاملة، وأنتجت أواني مصرية الطراز. الهياكل العظمية المكتشفة في قلعة خروبة تدل على أن غالبية سكان القلعة المصرية كانت من سكان سيناء وفلسطين المحليين. وبالمثل، كشفت حفريات تي.دوثان في دير البلح، بالقرب من غزة، عن أكفان بشرية في مقابر الملكية الجديدة وتدل آثار الهياكل بوضوح على الطبيعة المحلية الفلسطينية للمسؤولين في هذا المركز الإداري.

بؤرة الحضور المصري في شيفيلة والساحل الجنوبي في فلسطين، ومصدر التمصير في المنطقة، والاستقرار الطويل الأمد الذي نعمت به، كان الحكم الإداري المباشر الذي

أقيم هنا عبر بناء عدد من المراكز الإدارية المصرية. عدا عن المقر المركزي الإداري والعسكري في غزة، أقام المصريون مراكز إدارية وحصوناً في الجنوب. ويذكر م.وينشتاين العقدة في تل العجول، و «سكن» تل الفارعة، والمبنى العمومي في الطبقة ١٠- ٩ في تل الشريعة وقلعة في الطبقة ٨- ٧ في تل مور والطبقة ٦- ٥ في مجدول والمبنى الحكومي في عفيق. ولهؤلاء، يمكن للمرء أن يضيف المبنى العمومي في تل حيسى (Tell Hisi) الذي حفره بليس (Bliss) وحدد أورين تاريخه بنهاية العصر البرونزي الأخير. النصوص الإدارية المحفورة باللغة الهيرية (السابقة للهيروغليفية) وجدت في تل الشريعة (تل شراع 'Tel Sera) ولخيش، وهناك شك ضعيف بأن تكون لخيش قد شكلت مركزاً إدارياً مصرياً، وربما كانت تل جمة (Tell Jemmeh) كذلك.

معظم الدارسين، يحددون الآن تاريخ انسحاب الوجود المصري من فلسطين في الربع الثالث من القرن الثاني عشر، أثناء حكم رمسيس الرابع (١١٤١- ١١٣٤ق.م.) أو بعد ذلك بقليل. أورين يستنتج أن البينات من شمال سيناء والأماكن الأخرى تظهر بوضوح أن المصريين حافظوا على حضور قوي في كنعان طوال حكم سيتي الثاني والملكة توسريت (Twosret). وهذا، كما أعتقد، يجب أن يمتد إلى حكم رمسيس الثالث (١١٥١ق.م.) عندما كان النشاط المعماري المصري لا يزال قوياً. السبب المباشر للانسحاب المصري من فلسطين، والذي تم خلال فترة قصيرة بعد حكم رمسيس الثاني، والذي عكس سياسة اعتمدت على مدى قرن أو يزيد، ما زال غير مؤكد. الحرب الأهلية في مصر هي بالتأكيد سبب محتمل. أي تهديد بالحرب الأهلية أو حصولها فعلاً، لا بد أن يؤدي إلى صعوبات تواجه المصريين في مجال المحافظة على الإدارة الباهظة التكاليف في الخارج. والوضع سيكون أصعب بكثير إذا شهدت البنى الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، ومعها إنتاج فلسطين من الحبوب والخمر والزيت، تدهوراً متواصلاً، مما يؤدي إلى تقلص أو تلاشي عائدات الاستثمار المصري. وبالتأكيد، يمكن للمرء أن يرتأي أن الجهود التي بذلتها السلالة العشرون، كان دافعها الرغبة في تأمين مصدر للمنتجات الزراعية الرخيصة، ومع التضخم، الملازم بالضرورة للقحط الطويل الأمد (حوالي ١٢٠٠ق.م.)، بات تحقيق هذا الهدف صعباً جداً.

٦- شيفيلة وشمال النقب

إلى الشرق من السهل الساحلي، قدمت تلال شيفيلة الدليل على اتساع وتواصل في الاستيطان (مقترناً بنمط من التدهور الاقتصادي والاضطراب الشديد) خلال فترة العصر البرونزي الأخير وبدايات العصر الحديدي الأول. معظم معلوماتنا عن هذه المنطقة تأتي من الحفريات، وخاصة حفريات تل بيت مرسيم (Tell Beit Mirsim) وتل الدوير (Tell ed-

(Duwer) وبيت شيمش. وكذلك من جازر وتل الحويليفة (Tell Huwellifeh) على حافة منطقة شيفيلة.

الضغط الشديد على سكان العصر البرونزي الأخير، كان قد بدأ أواخر القرن الرابع عشر مع دمار الطبقة (٩ب) في تل حويليفة، التي تلاها ما يصفه جي.سيغر (J.Seger) بأنه «سكن مؤقت متواضع، يستخدم جزئياً مباني الطبقة ٩ب». الطبقة ٨ تقدم الدليل على وجود «مجمع تخزين كبير» وجد في كل المناطق التي حفرت في الموقع. هذه الطبقة تدل على سكن محدود في القرن الثالث عشر، استمر طوال العصر الحديدي الأول (الطبقة ٧). مستويات العصر الحديدي الثاني تظهر توسعاً كبيراً في استعمال الموقع حتى نهاية القرن الثامن. مسح المنطقة المحيطة بالتل مباشرة يؤكد نتائج الحفريات على التل. النشاط المبكر الأكثر أهمية في الموقع حصل في فترات السكن خلال العصر البرونزي القديم والحديدي الثاني. وبالمثل، تقييم غرينبرغ (Greenberg) لحفريات تل بيت مرسيم يدل على تواصل بين طبقة ألبرايت (ج) ـ العصر البرونزي الأخير ـ وطبقته ب ١ـ ٢ (الحديدي الأول)، على شكل عودة إلى استيطان مفتقر كثيراً، تواصلت فيه تقاليد الخزف من فترة العصر البرونزي الأخير، مع تقارب وثيق مع تل الدوير بشكل خاص. وثانية، في تل بيت مرسيم، كما في تل حويليفه، أوضح ما تكون العودة إلى الاستيطان في العصر الحديدي الثاني. الطبقة ب ٢ كشفت عن وجود بعض الأواني «الفلستية» في الموقع، إلا أن الكمية تبدو غير كافية لجعل الحافرين يرتأون وجود أي ارتباط إثني أو سياسي بين السكان وشعوب البحر. ونرى صورة مماثلة في بيت شيمش، إذا جارينا رايت في رأيه القائل بأن حفر التخزين وعنابر الحبوب المحفورة في طبقة العصر البرونزي الأخير (٤ب)، أظهرت أوان مماثلة لأواني تل بيت مرسيم (ب ١) ويجب أن يحدد تاريخها بعد الطبقة (٤ب). استمرار سكان العصر البرونزي الأخير (بشكل متقلص ومفتقر إلى حد كبير) مؤكد في بيت شيمش كذلك. وهذا يحصل قبل توسع كبير في استيطان الموقع خلال العصر الحديدي الثاني. وكما في المواقع الأخرى المحفورة في المنطقة، تبدو مجموعات الأواني في بدايات العصر الحديدي الأول في بيت شيمش محلية، بالنسبة للمنطقة بكاملها في الأقل، وأنها تطورت قبل ظهور أي كسر فخارية. وفي لخيش (تل الدوير)، الموقع الأساسي المعتمد للتأويل في هذه المنطقة، تظهر حفريات دي.أوسيشكين (D.Ussishkin) الحديثة، أن سكن العصر البرونزي الأخير تواصل في القرن الثاني عشر حتى حكم رمسيس الثالث، وبعدها هجر الموقع لمدة طويلة. وثانية، أصبحت لخيش مدينة ذات عدد كبير من السكان وتحصينات كبرى في بدايات العصر الحديدي الثاني. وفي جازر، في الحافة الشمالية الغربية المطلة على شيفيلة نجد دماراً حصل بنهاية العصر البرونزي الأخير وفجوة في السكن، وبعدها نجد الكسر الفخارية الفلستية. جازر ٨ (القرن

العاشر) تدل على توسع كبير في هذا الموقع يقارن بتوسع لخيش ٥.

نتائج مسوح شيفيلة لم تتوفر بعد، ولكن فنكلشتين يفيد بأنه لم تتوفر بعد بينات واضحة عن قرى العصر الحديدي الأول الجديد في المنطقة، وإذا كان هذا الوصف سليماً بالفعل، فالظاهر أن التحقيقات الأركيولوجية تشير إلى ضائقة حادة ألمت بالاقتصاد الزراعي في العصر البرونزي الأخير، منذ بدايات القرن الثالث عشر، وتم التخلي جزئياً عن المنطقة خلال المراحل الأولى من العصر الحديدي الأول، ومسار استيطاني متسارع منذ أوائل العصر الحديدي الثاني. وهذا يوحي بأن الرد الزراعي على الضائقة والتغير كان في هذه المنطقة مماثلاً لما حصل في بنيامين والمناطق الأكثر تقدماً في يهودا. وأفضل تصور لهذه الردود هو اعتبارها تأقلماً مع التغيرات الكبيرة في المناخ. ويبدو أن تزايد السكان بانضمام وافدين من خارج المنطقة كان نتيجة توسع زراعي شامل في عدة مناطق في كل أرجاء المرتفعات خلال العصر الحديدي الثاني، لا من حوادث مقصورة على شيفيلة. والمصادر المحتملة للزيادة في سكان شيفيلة في بدايات العصر الحديدي الثاني هي مناطق السهوب إلى الجنوب ومنطقة الساحل الجنوبي إلى الغرب. وزيادة السكان في هذه الفترة، تتجاوز بوضوح، أي تكاثر طبيعي محتمل لسكان شيفيلة المحليين. انهيار العصر البرونزي الأخير والاستيطان الهامشي مؤشرات على اضطراب اقتصادي دام فترة طويلة، لا بد وأن يكون قد استمر طوال فترة القحط من ١٣٠٠ إلى ١٠٠٠ق.م.، في منطقة عرفت تاريخياً بتعرضها لتغيرات مناخية. أي نظريات قائمة على أساس الغزو والفتح والاقتلاع، تبدو من جهة أخرى، مستبعدة، لا سيما بسبب وجود فجوة دامت قروناً قبل العودة إلى الاستيطان في المنطقة.

ويظهر نمط استيطان مختلف كثيراً، في منطقة السهوب الواسعة في النقب الشمالي، وحتى اليوم، لم تكتشف أي مستوطنة تعود إلى العصر البرونزي الأخير في حوض بئر السبع. يبدأ الاستيطان هنا من نهاية القرن الثالث عشر أو بداية القرن الثاني عشر. وتأويل آثار الاستيطان في هذه المنطقة موضع خلاف شديد. وبينما يتركز النزاع حول ما إذا كان موقع خربة المشاش (Khirbet el-Meshash) يجب أن يعتبر «إسرائيلياً» ويشكل امتداداً لاستيطان المرتفعات ويمثل بداية الاستيطان في العصر الحديدي الأول في المنطقة كلها، تتناول المسائل المختلف عليها التسلسل الزمني والارتباط عبر الإقليمي والمعاصرة، وكذلك تحديد الإثنية وأصل وتطور ما دعي بالبيت الإسرائيلي. في.فريتز (V.Fritz)، بشكل خاص، اعتمد على حفريات خربة المشاش لوضع تفسير للاستيطان الإسرائيلي في كل فلسطين. الاعتراضات التي يثيرها فنكلشتين تقوم على أساس جيد. من الصعب جداً إيضاح أصول إسرائيل بصورة مقنعة على أساس يعتمد كلياً، تقريباً، على تصور ما هو، بالتحليل الأخير، موقع فريد تميزه سماته المدهشة جداً، وتعميمه على مستوطنات عديدة

أخرى تعود إلى العصر الحديدي الأول. ومن جهة أخرى، يذهب فنكلشتين بعيداً باستبعاد خربة المشاش من تحليله لأصول إسرائيل، بفصله إيضاحه للموقع عن المواقع الأخرى في حوض بئر السبع. تميز المدينة التي أقيمت في خربة المشاش، يعزى إلى موقعها الجغرافي على الحدود حيث تلتقي السهوب الفلسطينية مع المنطقة الزراعية.

وبالتأكيد، يصعب ربط التجديد المعماري المتطور على مدى قرنين في فلسطين، والموصوف بأنه بيت «مدعم» أو «ذو أربع غرف» مع الخيمة الواسعة الحجرات، كما يرتأي فنكلشتين وفيتز وآخرون، إلا بصورة خيالية. هذا الهيكل المعماري المبتكر خلال العصر الحديدي الأول، يقوم إلى حد كبير، على تحسن كبير ملحوظ في تقنيات البناء وتبسيط عملية إقامة الجدران، ويصعب تصوره قائماً على عدد رمزي للغرف، أو أي تقيد مفترض عشوائياً بأعمدة الخيمة. ومثل استعمال وتوزيع جرار التخزين ذات الحافة المطوقة في بدايات العصر الحديدي الأول، تتناسب البيوت المدعمة الواسعة الغرف، جغرافياً ومضموناً (اقتصادياً وإيكولوجياً) مع منطقة المرتفعات التي وجدت فيها. وكما استعملت الحفر في صدوع الصخور الكلسية لتخزين الحبوب والماء في المرتفعات الوسطى، فهذا الطراز من البيوت يلائم الشعوب الزراعية الملتزمة بتربية الحيوان، ويمكن منطقياً اعتباره محلياً، في منطقة تسهل طبيعتها الجيولوجية حفر مثل هذه الأعمدة الضخمة، أي في المرتفعات حيث يسهل الوصول إلى الصخور الكلسية. وليس فقط لأن البدو لا يحتمل أن يكونوا في أي وقت مبدعين في صناعات البناء، ولا لأن حوض بئر السبع لا يحتمل أن يكون المنطقة الأصلية لنشوء هذه البيوت المبنية من مثل هذه المواد، يبدو تصور فريتز لتنوع مخططات أراضي البيوت في تل إيسدار (Tell Esdar) وخربة المشاش، على أنها طوبوغرافيا مستمدة من الخيام، لا صلة له بمسألة أصول هذه المباني ولا بتطورها. طوبوغرافيا فريتز تربط بين مظاهر هذه المباني ذات الوظائف المتميزة، ولا تقدم سبباً لا للتغيرات ولا للتطورات في مواد البناء وتقنيات الإنشاءات، ولذا يجب اعتبارها غير ذات صلة بمسائل الأصول والتطور التي تتصدى لها. وبالإضافة لذلك، تعبر طوبوغرافيته عن سلسلة كبيرة من التغيرات في الشكل. وجود هذه التغيرات في موقع واحد بمفرده، وموجود في نفس الطبقة الأركيولوجية التي يعتمد عليها فريتز، يجعل تفسيره للتطور تعسفياً إلى حد كبير. هذا التعسف، يتأكد ثانية، عندما يعتمد على بعض البينات المحدودة عن وجود مثل هذه المباني خارج منطقة المرتفعات في فلسطين، وخارج المناطق المعتبرة تقليدياً «إسرائيلية». ويجب على المرء أن يأخذ بالاعتبار أيضاً، الدلالات الأركيولوجية والمعمارية على أن تطور البيت «المدعم» قد بدأ قبل بداية العصر الحديدي الأول، أي قبل بداية الاستيطان في خربة المشاش.

ومن جهة أخرى، اعتبار فريتز وكامبينسكي (Kempinski) لخربة المشاش في

العصر الحديدي الأول، مستوطنة تعكس العلاقة التكافلية بين سكان فلسطين المحليين المستقرين (مرتبطة بعلاقات مع السهل الساحلي الجنوبي والاحتلال المصري للشريط الساحلي) والبدو الرعاة في السهوب، وذات تأثير كبير على التجارة مع العربة وشمال غرب الجزيرة العربية، هام جداً في مجال التفسير وهو أيضاً يتناسب مع الموقع الجغرافي والمحتوى الأركيولوجي لخربة المشاش: تميز وأهمية خربة المشاش مرتبطان بصورة وثيقة مع موقعها الجغرافي: على ضفاف وادي غزة (ناحال بيسور)، على طول الطريق التجاري الذي يربط الجزيرة العربية بالسهل الساحلي، وسهولة وصولها إلى مصادر المياه الوفيرة على عمق أمتار قليلة تحت السطح، مما جعل خربة المشاش قريبة من نقطة التقاء منطقتين متميزتين أيكولوجيا: المنطقة المتوسطية الزراعية وسهوب شمال سيناء الواسعة المناسبة للرعي. الطبقات القديمة في هذا الموقع تعكس نفس مظاهر الاضطراب والفقر بين المستوطنين، والتي نجدها في كل المستوطنات الجديدة في العصر الحديدي الأول في أماكن أخرى في فلسطين، تقريباً. وبالإضافة لذلك، أواني هذه الطبقة تعود، بكل وضوح، إلى فترة العصر البرونزي الأخير وترتبط ارتباطاً وثيقاً بساحل فلسطين الجنوبي. احتياجات خربة المشاش من المياه تأمنت من عدد كبير من الآبار. وفي النصف الثاني من القرن الثاني عشر تطورت المستوطنة وأصبحت مدينة كبيرة: إحدى أكبر مدن فلسطين في هذه الفترة. المباني العامة ذات السمات المصرية الواضحة تشير إلى الروابط الاقتصادية والسياسية مع الساحل. كسر الخزف المدعو أيدومي (Edomite) توحي بوجود علاقة تجارية مع العربة. وجود كميات كبيرة من عظام البقر يشير بوضوح إلى اقتصاد متوسطي، خلافاً لاقتصاد السهوب حيث تسود تربية الماعز والأغنام. محاولة فريتز وكامبينسكي اعتبارها سوقاً ذا علاقة تكافلية مع مراعي السهوب، تبدو بالتأكيد ناجحة. وبالفعل، يبدو أن هذه العلاقة التكافلية كانت سبب وجود هذه المستوطنة. ومما لا شك فيه، أن بعض السكان مارس بعض أشكال الرعي. وفي أي حال، هذا النمط من الاستيطان التكافلي مقتبس من فلسطين الزراعية، فهي مستوطنة سوق تجارية مستقرة تشكل جسراً بين الصحراء والمناطق الزراعية. كل الدلائل تشير إلى أننا نتعامل مع موقع متقدم في السهل الساحلي الجنوبي.

رغم وجود شك كبير في شأن التسلسل الزمني للأواني، يحدد الراغبون في رؤية خربة المشاش «إسرائيلية» تاريخ الطبقة ٢ب مع مواقع أخرى في المنطقة مثل خربة عرعرة (Khirbet Ar'ara) وخربة الغرة (Khirbet el-Garra) وخربة غازي (Khirbet Gazze) وتل الملح، حتى تل عراد (Tell 'Arad) وتل السبا (Tell es-seba) في بداية العصر الحديدي الأول. دارسون آخرون مثل فنكلشتين وهرزوغ (Herzog) يؤخرون الاستيطان «الإسرائيلي» إلى نهاية القرن الثاني عشر، وحتى إلى القرن الحادي عشر، وبالاستناد لذلك،

يحددون تاريخ المواقع الأخرى. بالكاد تدعونا الحاجة إلى القول بأن عدم وجود بينة قوية على التسلسل الزمني في العصر الحديدي الأول، يضلل الباحثين هذه الأيام حتى باتت التواريخ المعاد بناؤها عرضة لتأثير التفسيرات المختلفة ونزوات كل مشرف على الحفريات. التاريخ الأقدم نسبياً لخربة المشاش تؤيد السمات الواضحة المميزة للعصر البرونزي المتأخر والروابط العديدة مع المدن الساحلية. المواقع الأخرى في حوض بئر السبع، والتي ربما كانت معاصرة لها، كانت مستوطنات صغيرة جداً، تأخر تطورها وتوسعها بعد خربة المشاش حتى أواخر العصر الحديدي الأول، أي أواخر القرن الحادي عشر. هذا التاريخ المتأخر لهذه المواقع وضع على أساس ميول تعسفية حديثة لتحديد بداية العصر الحديدي الأول ـ مهما كان ما يدل عليه هذا المفهوم ـ في أواسط القرن الثاني عشر، والذي لا يتوافق مع التاريخ المتأخر الذي يحدده فريتز لخربة المشاش.

مع إدراك الشكوك حول التسلسل الزمني والتعابير (!!). قد يمكن القول بأن ثقافة السوق التكافلي في خربة المشاش سادت ما كان أصلاً توسعاً لمنطقة مراعي السهوب، في الأقل، حتى أخذ استيطان بئر السبع دوراً مشابهاً ومنافساً في النصف الثاني من القرن الحادي عشر ق.م.، وقبل ذلك الوقت، كان سكان حوض بئر السبع المتناثرين خليطاً من مزارعين مقتلعين من الساحل الجنوبي ورعاة من السهوب.

مع بداية العصر الحديدي الثاني، حصلت تغيرات هامة. الطبقة (١) في خربة المشاش، لا تتواصل فيها المباني العامة، ولا يبدو ظاهراً أنها حافظت على كونها مركزاً تكافلياً، كما كانت في الطبقة (٢)، بل تستمر كمستوطنة متقلصة حتى منتصف القرن التاسع. ويعاصر هذه المنطقة قلاع كبيرة شيدت في عراد وبئر السبع وتل ملحاتا (Tel Malhata). كما بنيت منشآت عسكرية أو قلاع في خربة رابود (Khitbet Rabud) في شيفيلة وقادش البرانية (Kadesh Barnea) ومواقع أخرى عديدة في النقب الأوسط. وهي تقارن بمنشآت القرن السابع العسكرية في خربة أبو طبق وخربة السمرة وخربة المقاري (Khirbet el-Maqari) في صحراء يهودا، ومواقع النقب الأوسط شملت مزارع صغيرة مارست أشكالاً من الزراعة الصحراوية. وبالفعل، وجد في بداية العصر الحديدي الثاني عدد كبير من هذه المستوطنات، والظاهر أن قادش البرانية كانت أهمها: وجود هذه المزارع والمنشآت العسكرية يعني ضمناً استقرار بدو هذه المناطق. ويمكن للمرء أن يربط بين التوسع الكبير في الاستيطان في حوض بئر السبع (والقلاع المنشأة حديثاً هناك) والجهود المبذولة للاستقرار. الاستقرار في شمال النقب ـ مع عودة الظروف المناخية في فلسطين إلى طبيعتها ـ أدى إلى انهيار القواعد المتميزة التي قام عليها اقتصاد خربة المشاش، وأصبحت المنطقة بكاملها مفتوحة لاقتصاد مختلط، نجح بي.بريانت (P.Briant) بدعوته «زراعوي»، النظام الذي أصبح سائداً لا في شمال النقب فحسب، بل

وفي معظم أرجاء مرتفعات يهودا أيضاً. السيطرة شبه العسكرية على السهوب الفلسطينية الجنوبية، ممثلة في هذه المستوطنات والقلاع، تدل على سياسة نشيطة وحازمة تحمي وتشجع الاستيطان الجديد، مع ضبط وتنظيم تحركات المجموعات الرعوية والبدو عبر الحدود الجنوبية.

ومما لا شك فيه أن مصالح المدن النامية في النقب الشمالي والمستوطنات التي أقيمت في السهل الساحلي الغربي وشيفيله قد انتعشت كثيراً نتيجة الأمن المستتب في هذه المناطق، مما جعلها تدعم الطرق التجارية الجديدة التي تربط بين الساحل الفلسطيني والعربة. وفيما يتعلق بعودة الظروف المناخية الطبيعية وما تلا ذلك من تقدم في كل أرجاء المشرق الجنوبي، يمكن للمرء أن يعزو الأمن والاستقرار في النقب الشمالي والأوسط إلى توسع الاستيطان في شيفيلة خلال العصر الحديدي الثاني وبداية الاستقرار الكثيف في كل أنحاء مرتفعات يهودا. وهذا يعني أن التفسير الأفضل لمسألة أصول سكان النقب الشمالي ومرتفعات يهودا هو أنهم نتيجة نشاط السكان المستقرين للسيطرة على القطاع البدوي وتأييدهم وتشجيعهم وفرضهم للاستقرار.

إثر الاستقرار، يمكن للمرء أن يتوقع تطور سكان قرى مرتفعات يهودا، تدريجياً، من اقتصاد مختلط يقوم على زراعة الحبوب والمحاصيل الحقلية والرعي، إلى اقتصاد أكثر اتساماً بالسمات المتوسطية وميزته الكامنة في الاستثمار في مجال المحاصيل النقدية مثل الزيتون والزيت والعنب والخمر، بعد إنشاء المصاطب بصورة تدريجية. ومع اندماج السكان بالاقتصاد المتوسطي وإثره اندمجوا في الشبكات التجارية الإقليمية، مما أدى إلى جذب الاستثمارات والمصالح والسيطرة السياسية والعسكرية للمدن.

٧ـ بنيامين ويهودا

أنماط الاستيطان في مناطق المرتفعات في بنيامين ويهودا خلال الفترة الانتقالية من العصر البرونزي الأخير ـ العصر الحديدي الثاني يختلف كثيراً في تسلسلها الزمني وطوبوغرافيتها وأصولها عن مستوطنات أفرايم ومنسى، مما يستلزم إيضاحاً تاريخياً مختلفاً لها. التلال الواصلة بين مرتفعات أفرايم ويهودا إلى الجنوب من بيتين (Beitin) وإلى الشمال من القدس، إذا قبلنا نتائج مسوح ز .كالاي (Z.Kallai)، هي إحدى المناطق المعروفة بشكل أفضل في فلسطين. المسوح الأركيولوجية تشير إلى أن منطقة تلال يهودا بين القدس والخليل كانت مهجورة تماماً خلال فترة العصر البرونزي الأخير، مع وجود آثار مستوطنات في القدس وخربة رابود وربما بيت زور (Beth Zur) فقط. تواصل السكن في هذه المواقع خلال فترة العصر الحديدي الأول. وجدت في المنطقة مواقع قليلة تعود إلى العصر الحديدي الأول، ومعظمها وجد بالقرب من مستجمع المياه على طول الحافة الشرقية من صحراء يهودا.

الحكم على أساس نتائج حفريات المواقع الأكبر في جيلوح (Giloh) - وهو موقع صغير من العصر الحديدي الأول جنوب غرب القدس - يؤدي إلى أن أواني مستوطنات المواقع القليلة في العصر الحديدي الأول، تشير إلى تواصل ملحوظ مع سكن المنطقة في العصر البرونزي الأخير. حفريات قرية رابود توحي بإمكانية تواصل الاستيطان من نهاية العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي الأول، مشابهة بذلك مستوطنة بيت زور والخليل. افتراض ارتباط هذه المستوطنات الجديدة الصغيرة جداً على طول هامش المناطق الأكثر قابلية للزراعة، بالرعي جذاب جداً، سواء تصورنا أو لم نتصور هذا المسار التاريخي تطوراً من مواقع أكبر تقلصت إثر القحط الذي أدى إلى توسيع مناطق السكن واعتماد تربية الحيوان. تصور وجود هذه المستوطنات، مع فنكلشتين، نتيجة استقرار بدو رعاة، رغم أنه ممكن، صعب. السبب الكافي لاستقرار الرعاة في هذه الأراضي الهامشية غير واضح. إبان العصر الحديدي الثاني، توسع الاستيطان في مرتفعات يهودا، وخاصة خلال الفترة الأخيرة منه، حيث تم الاستيطان الواسع في مرتفعات يهودا لأول مرة. التوسع السريع في الاستيطان خلال العصر الحديدي الثاني، بالكاد رافقه اقتلاع واضح لسكان بدائيين في المنطقة. وعلى العكس، واضح أن الثقافة المادية في العصر الحديدي الثاني أ والحديدي الثاني ب محلية وذات سمات إقليمية ومتواصلة من مستوطنات العصر الحديدي الأول، وتراث العصر البرونزي الأخير قبل ذلك. الأفضل، هو تصور أن التوسع الجديد في الاستيطان، خلال العصر الحديدي الثاني، في كل أرجاء مرتفعات يهودا قد نجم عن التزايد التدريجي المباشر لسكان فترة العصر البرونزي الأخير - العصر الحديدي الأول، وهجرة كبيرة من المناطق الزراعية الجنوبية في فلسطين، مما أضاف إلى عدد السكان المحليين المحدود.

الموقع الجغرافي لمرتفعات يهودا بين صحراء يهودا على حدودها الشرقية وسهوب حوض بئر السبع إلى جنوبها والسهوب الساحلية الجنوبية على حدودها الجنوبية الغربية، جعل مستوطنات المنطقة تقيم علاقات تكافلية طبيعية مع الرعاة على طول الحافة الجنوبية للمنطقة الزراعية في فلسطين. البينات المباشرة على هذه الأشكال التكافلية خلال العصر الحديدي الأول تأتي من خربة المشاش في حوض بئر السبع، والتي سبق بحثها، وتل جمة في السهل الساحلي الجنوبي. حقيقة أن الزراعة في تلال يهودا شديدة التأثر بالظروف المناخية، جعلت اهتمام هذه المنطقة بتربية الحيوان طبيعياً، كوسيلة لتخفيف تأثير تعرض المنطقة المزمن للقحط، وجعلتها أيضاً مفتوحة للاستيطان في الفترات التي يشجع فيها مناخها على الزراعة، كما حصل في فلسطين حوالي ١٠٠٠- ٧٠٠ق.م. (خلال فترة العصر الحديدي الثاني).

انفتاح يهودا على منطقة السهوب الأوسع التي تحدها من ثلاث جهات، والطبيعة

الهامشية لزراعتها، وهشاشتها الأيكولوجية، والخطر الناجم عن تقلص سريع في الغابات، وانتشار رعي الماعز والأغنام ضمن اقتصاد متوسطي تلا الاستقرار في العصر الحديدي الثاني، وتوطد هذا الاستقرار في هذه الفترة، كلها توحي بأن قسماً كبيراً من السكان الجدد الذين تدفقوا إلى منطقة مرتفعات يهودا خلال العصر الحديدي الثاني، كان في الأصل مجموعات رعوية من السهوب، ارتبطوا مع الزمن، مع الـ «شاسو» في الجنوب والجنوب الشرقي وسكان الصحراء إلى الجنوب. فالاستقرار في يهودا كان مساره مشابهاً لما جرى في ادوم، وليس لتاريخ الاستيطان في المرتفعات الوسطى.

وخلال العصر الحديدي الثاني أيضاً، وخاصة القرن التاسع، أقامت المناطق الزراعية في فلسطين الكبرى أنظمة حكم إقليمية مركزية إل حد كبير (مثل فينيقيا، فلستيا، إسرائيل، آرام، عمون، ادوم)، وأخذت التجارة البرية التي يسيطر عليها العرب تحدث أثراً اقتصادياً هاماً على عواصم هذه الدول الناشئة. هذان العاملان أديا، من دون شك، إلى جعل المزارعين المستقرين يبذلون الجهد للسيطرة على البدو والرعاة، لضبط هذا الجزء الهام من الاقتصاد. وظهور نظام القلاع في سهوب النقب الشمالي وشرق الأردن دليل واضح على هذه الجهود، والدلالة التاريخية لها واضحة ومباشرة أيضاً. السبب الذي أدى إلى تحول سكان مرتفعات يهودا عن البداوة الرعوية خلال العصر البرونزي الأخير والحديدي الأول، إلى شكل زراعي متوسطي مستقر، يجب أن يعزى إلى سياسة توطين إلزامية، شجع عليها توسع النفوذ السياسي لمدن شمال النقب وشيفيلة والساحل الجنوبي في فلسطين.

التوسع الكبير في مستوطنات يهودا خلال العصر الحديدي الثاني، يتوافق زمنياً مع انتعاش الاستيطان الجديد في المرتفعات الوسطى إلى الشمال، ونشوء السلطة السياسية الموجهة مركزياً في السامرة: تجمع هذه العناصر، يوحي بأنه في وقت لاحق، وخلال العصر الحديدي الثاني، وجدت القاعدة السكانية لسيطرة القدس الإقليمية في العصر الحديدي، عندما جعل التوسع في الاعتماد على اقتصاد المحصولات النقدية والرعي وزراعة الأشجار المثمرة، المرتفعات الوسطى تعتمد على المراكز التجارية الرئيسية كأسواق لها. محاولات السيطرة على هذه السلع التجارية، شجع بدوره القدس على منافسة المدن الجنوبية في منطقة يهودا: مباشرة مع الخليل والمدن الكبيرة في شيفيله مثل لخيش بوصفها السوق المركزية للمرتفعات الجنوبية. توسع نفوذ القدس السياسي جنوباً في محاولة لتوسيع أراضيها خارج نطاق وادي عيلون وهضبة القدس نفسها، لا نجد له تأييداً واضحاً في الحفريات الأركيولوجية في مرتفعات يهودا في أي فترة قبل القرن السابع ق.م.، وربما ليس قبل منتصف القرن السابع، عندما شهدت القدس انفجاراً سكانياً وتطوراً في بناها وقواها مما جعلها مدينة للمرة الأولى، وإثر تدمير لخيش على يد الآشوريين،

أصبحت الزراعة في شيفيلة تنمو في عدة قرى صغيرة قريبة من خط المياه في يهودا، مما يسهل وصول القدس المزدحمة بالسكان إليها. زمنياً، يمكن أن نتوقع أن يكون تطور القدس سياسياً إلى دولة إقليمية مسيطرة على مرتفعات يهودا، قد تأخر كثيراً بعد اندماج المرتفعات الوسطى إلى الشمال، أما القدس نفسها فقد حافظت، بالطبع، على سيطرتها على وادي عيلون خلال الفترة الانتقالية من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي الثاني. خلافاً لتطور نشوء الدولة في المرتفعات الوسطى، يعكس تطور الدولة الاقليمية في مرتفعات يهودا نمطاً يشبه توسع سيطرة الدولة المدينية التي تحاول فرض سلطتها على المنطقة إمبريالياً، منافسة بذلك مراكز أخرى أقل قدرة، تقع على أطراف المرتفعات مثل لخيش والخليل. والأفضل هو تصور السامرة خلفاً لشكيم العصر البرونزي الأخير، إلا أنها بعكس شكيم، نشأت عن تمركز مجموعات إقليمية معقدة شملت كل أرجاء المرتفعات الوسطى، ولذلك، كانت السامرة عاصمة للمنطقة كلها. قاعدة السلطة في القدس التي لم تكن كبيرة قبل مضي فترة من القرن السابع، كانت مرتبطة بالمدينة نفسها. دولة يهودا نشأت عن إخضاع المرتفعات لسيطرة القدس المتوسعة، الغريبة عن المرتفعات.

السؤال التاريخي الأكثر أهمية والناشيء عن تماسك أنماط الاستيطان في شيفيلة: هو عن علاقة المدن الرئيسية في المنطقة أوائل العصر الحديدي الثاني مع القدس ومع الاقتصاد الزراعي القروي الذي أخذ في الظهور في مرتفعات يهودا. إقامة عدة مدن إقليمية في بدايات العصر الحديدي الثاني، وخاصة في لخيش وجازر ومواقع أخرى أيضاً، يشجع على اعتبار هذه المدن مستقلة، إلى حد كبير، عن القدس والخليل، وأنها نافست القدس في مجال السيطرة الاقتصادية على قرى ومزارع المرتفعات. ويبدو محتملاً أيضاً أن العديد من هذه القرى الجديد قد نشأ كتابع لمدن مستقرة أكبر. علاقات مدن شيفيلة مع القدس، كعلاقاتها مع الخليل، تقع ضمن نطاق الصراع ضد الهيمنة والإخضاع، وليس التطور المشترك، وذلك بسبب استقلال وتنافس الأنظمة الاقتصادية والسياسية في كل منها. وإلى المدى الذي نجحت فيه القدس من توحيد السلطة في المرتفعات ـ ومبررات افتراض أنها فعلت قليلة جداً ـ كان عليها التعامل مع أنظمة اقتصادية مختلفة في المنطقة الأوسع. سياسياً، هذا يوحي بوجود ميل قوي في يهودا، خلافاً لهيكليات الدول الأكثر مركزية في المرتفعات الوسطى، في اتجاه الإلحاق المتعدد المراكز، وتنوع في التبعية، مع احتمال قوي لحصول التمزق ونشوء كيانات سياسية مستقلة في مراكز إقليمية فرعية، لكل منها مصالحه الاقتصادية المستقلة. يبدو أن التاريخ الأفضل لسيطرة القدس على مرتفعات يهودا (كي لا نقول شيئاً عن السيطرة على النقب الشمالي وشيفيله اللتين فاخرتا بوجود مماثل للقدس وربما متفوق عليها) هو دمار لخيش في بداية القرن، وليس قبل ذلك.

٨- شرق الأردن

المعلومات الأركيولوجية المتوفرة عن شرق الأردن قليلة جداً، بالمقارنة مع فلسطين الغربية. وفي أي حال، فبعض أفضل وأحدث الأعمال في شرق الأردن تناولت آثار المنطقة من منظور إقليمي يهدف إلى دمج المسوح السطحية بالحفريات. وأكثر من ذلك، فقد عكس ربط الدراسات الأركيولوجية في شرق الأردن مع الدراسات التوراتية ودراسات الشرق الأدنى القديم، في الأغلب مستوى نقدياً أعلى مما طبق بشكل عام في دراسات فلسطين الغربية. وبسبب هذه الأبحاث، يبدو من الممكن تماماً أن نتوصل إلى بعض الاستنتاجات العامة حول شرق الأردن، والتي يمكن فهمها عن طريق المقارنة مع الأقاليم التي تتوفر عنها معلومات أفضل في فلسطين الغربية.

جلعاد، منطقة شمال شرق الأردن الواقعة بين وادي الزرقاء واليرموك، تتألف من ثلاث مناطق متميزة: عجلون وجرش وسهل اربد. مسح س.ميتمان (S.Mittmann) لمنطقتي عجلون واربد يصحح كثيراً من معلومات ويملأ فجوات المسح السابق الذي قام به ن .غلويك (N.Glueck). وكما يمكن للمرء أن يتوقع، استقر معظم سكان العصر البرونزي الأخير المستوطنين (١٢ من ١٥ موقعاً) في منطقة سهل اربد المروي جيداً والغني زراعياً. وفي تلال عجلون الوعرة، وجد استيطان قليل في هذه الفترة. ولهذا، يمكن اعتبار نمط الاستيطان في العصر البرونزي الأخير في هذه المنطقة مشابهاً لنمط استيطان المرتفعات الوسطى في فلسطين الغربية. وفي المرحلة التالية من تصورنا، يبدو أن منطقة اربد قد شهدت في الفترة الانتقالية من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي الأول استقراراً أفضل مما شهدته منطقة المرتفعات الوسطى في فلسطين الغربية، في تلك الفترة. معظم مواقع العصر البرونزي الأخير، تواصل فيها الاستيطان، ربما في ظروف متدهورة. بالإضافة لذلك، وسعت عشرون مستوطنة جديدة من نطاق المناطق المستثمرة في معظم أرجاء سهل اربد. وفي منطقة عجلون، يذكر ميتمان حوالي أربعين موقعاً جديداً، معظمها صغير جداً وقليل الآثار. هذا التناقض الجذري يبدو أقرب شبهاً بنمط الاستيطان في أفرايم. التغيرات الأكثر اعتدالاً في سهل اربد يمكن مقارنتها بمنطقة منسى. خلال فترة الانتقال إلى العصر الحديدي الثاني، تجد في منطقة اربد ما يمكن أن تصفه بأنه تواصل وتكثف في الاستيطان، يعكس استقراراً وطيداً ونمواً. وفي عجلون، إثر توسع الاستثمار الإقليمي، بعد القحط في كل أرجاء المرتفعات في العصر الحديدي الأول، تتشابه مستوطنات العصر الحديدي الثاني ثانية مع نمط الاستيطان في مرتفعات أفرايم إلى الغرب. ونجد أن عدد المستوطنات في هذه المنطقة قد تناقص وتمركز السكان في قرى أكبر في مناطق تساعد طبيعتها الإيكولوجية على اعتماد زراعة المصاطب، وتسهل مواقعها الوصول إلى مصادر المياه. تواصل الاستيطان من العصر البرونزي الأخير وحتى نهاية العصر

الحديدي الثاني ظاهر أيضاً في أواني الطبقات وتطورها. تظهر الأواني تطوراً محلياً وإقليمياً، مع غياب المؤثرات الأجنبية كلياً تقريباً، منذ بداية العصر الحديدي. رغم أن المؤكد أنه لا يمكن، من دون حفريات واسعة، وصف الانتقال من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي الأول بالافتقار والركود الاقتصادي، مع ظهور القسم الأكبر من المستوطنات الهامشية، وتزايد نفوذ سكان السهوب، إلا أنه يبدو مبرراً. يبدو أن هناك القليل مما قد يؤيد اقتلاعاً للسكان، سواء بسبب الغزو أو الاستيطان الإسرائيلي، أو بسبب الهجرة الآرامية. الأحرى، هو أنه يتوفر لدينا الدليل على تطور جذري في استيطان شمال شرق الأردن، ولكنه تحول ذو طبيعة محلية وإقليمية، أسهم في الاضطراب الثقافي والاقتصادي الكبير في الإقليم، الذي تلاه انتعاش واسع النطاق في العصر الحديدي الثاني.

في منطقة عمون القديمة، التي تحدد بالمنطقة الواقعة بين وادي الزرقاء ووادي الموجب، نحن نتعامل مع منطقة بالغة التعقيد عاشت فيها غالبية سكان شرق الأردن. المنطقة الوسطى من هضبة شرق الأردن خضعت لهيمنة المنطقة المحيطة بعمان. ورغم ذلك، فالقسم الشمالي الغربي من منطقة عمون ـ وادي البقعة، كان خاضعاً لهيمنة خربة أم الدنانير. مراكز البقيعة على تل صافوت والقطاع الشرقي من عمون في سحاب، والجنوب في تل العميري وتل حسبان، تشكل مركز المنطقة المحيطة بوادي حسبان. مشروعات البحث في المنطقتين هامة بصورة خاصة لتصور الانتقال من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي: مشروع الحفريات في تل حسبان ومسوح المنطقة المحيطة به، ومشروع وادي البقعة وحفريات خربة أم الدنانير. السكن في تل حسبان يبدأ في العصر الحديدي الأول، ويزداد ويتوسع في أواخره، ويصل ذروته في أواخر القرن الثامن أو أوائل القرن السابع. مسح المنطقة المجاورة يوحي بنمط استيطان كثيف مماثل. فترة العصر البرونزي الأخير شهدت استيطاناً محدوداً جداً في أربعة مواقع. خلال العصر الحديدي الأول، هناك ما مجموعه ٢٨ موقعاً، معظمها تم استيطانه في نهايات هذه الفترة. في بدايات العصر الحديدي الأول، كان الاستيطان متناثراً وقد أخذ في التوسع أواخر القرن الحادي عشر أو في القرن العاشر. وهذا ما زال ينتظر تقييماً نقدياً منهجياً على أساس الدراسات الإقليمية الشرق أردنية. في العصر الحديدي الثاني هذا، وخاصة الحديدي الثاني (ج) ـ أواخر القرن الثامن إلى القرن السابع ق.م ـ أخذت المنطقة المحيطة بحسبان بالتحول إلى الاستقرار الكثيف الذي يميز الزراعة المتوسطية، ووجدت فيها ٥٩ مستوطنة.

منطقة حسبان تقع على حدود منطقة الجفاف مباشرة. ويبدو أن التحول في أنماط الاستيطان خلال الفترة الانتقالية من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي الثاني قد

تأثر بصورة خاصة بالتحول في استراتيجيات الكفاية من الرعي إلى الزراعة الكثيفة والأشجار المثمرة، ويتبع نمطاً يشكل رد فعل على التغير المناخي، يشبه بشكل ملحوظ ما جرى في مرتفعات يهودا. وفي الوقت الذي أدى فيه الاستقرار السياسي وانتعاش التجارة خلال الحقبة الآشورية، بالتأكيد، إلى تزايد الزراعة المستقرة، فالظاهر هو أن أسباب التحول في اقتصاديات الكفاية من العصر البرونزي الأخير حتى العصر الحديدي الثاني، ترتبط إلى حد كبير ومباشرة بالإيكولوجيا والمناخ، بدلاً من التجارة أو التطورات السياسية. رغم أن دراسة أو.لابيانكا (O.La Bianca) تثير بعض الأسئلة الهامة جداً، إلا أن الغموض الشديد في أسلوب فهمه التاريخي ـ الاجتماعي يجعل معظم استنتاجاته لا تتلاءم مع دراسة إقليمية لمنطقة حسبان. مثلاً، هو يعتمد كثيراً على دراسة موهلي (Muhly) لتطور تقنيات استعمال الحديد، ولكنه يتجاهل تماماً دراسات وادي البقعة المتعلقة بدخول الحديد إلى منطقة شرق الأردن. تحليليه التوراتي غير النقدي، بصورة مذهلة، مقترناً بإهماله لدراسات المناطق الأخرى في شرق الأردن، يجعلان منطقة حسبان محاطة، بصورة خيالية، بأمم معادية، منهم العموريون والمؤابيون والأدوميون وإسرائيل.

عندما نلتفت إلى مشروع وادي البقعة، نجد تحليلاً (رغم محدوديته وعدم اكتماله حتى الآن) يساعد كثيراً على وضع تخطيط لتاريخ هذا الانتقال في شرق الأردن. الاستنتاجات الناشئة عن هذا المشروع تتوافق تماماً أيضاً مع معظم البينات المكتشفة في مسوح وحفريات حسبان. رغم أن آثار العصر الحديدي التي اكتشفت في أم الدنانير محدودة جداً، فقد أدت الحفريات إلى إثبات خمسة معايير (اتساع المدافن، استعمال الخبز، المواشي الكبيرة، أمراض المفاصل والأسنان، تناسب الحقول الخصبة مع ظروف البيئة، الينابيع الدائمة وكلها من خصائص الزراعيين المستقرين) لافتراض وجود مدينة. كهف المدافن الكبير جداً في العصر الحديدي الأول أ، يثبت استمرار هذه المدينة طوال العصر الحديدي الأول. وبالفعل، فالمنهجية التي اعتمدها هذا المشروع خلقت القدرة على إظهار تواصل واضح في الثقافة والتكنولوجيا طوال الفترة الانتقالية من العصر البرونزي الأخير، حتى العصر الحديدي الثاني. الصورة المنطقية التي أمكن تكوينها بالاستناد لهذه المسوح، تشمل فترة ركود وافتقار بنهاية العصر البرونزي الأخير، وتوزع السكان في الريف خلال العصر الحديدي الأول، مع توسع وانتعاش في الزراعة الكثيفة خلال العصر الحديدي الثاني. بي.إي.مكغفرن (P.E.McGovern) يجد أيضاً علاقة تكافلية بين الزراعيين والبدو الرعاة شجعت على تنامي الاستقرار. وثانية، في الهيكل المعاد بناؤه لتاريخ هذه المنطقة، يظهر تواصل كبير في سكان العصر الحديدي والعصر البرونزي. الانهيار الاقتصادي أدى إلى تحول سريع عن الاستقرار وفترة ضيق طويلة نسبياً، تلاها انتعاش أدى إلى قيام مجتمع زراعي متقدم خلال العصر الحديدي الثاني (حوالي القرن

الثامن ـ السادس). يو.هوبنر (U.Hubner)، في أطروحته عن العمونيين في الألف الأول يصف هذا التحول مستخدماً تعابير اقتصادية: انهيار المتوسط الشرقي والشرق الأدنى اقتصادياً أدى إلى زوال نظام الدولة المدينية المحلي في هضبة شرق الأردن الوسطى. الركود الاقتصادي الذي نجم عن ذلك شمل انهياراً تجارياً، مما أدى أخيراً إلى زوال الثقافة العالية في العصر البرونزي الأخير. سكان المنطقة واصلوا العيش فيها (وإن في مستوى اقتصادي أدنى)، وتحولوا إلى الزراعة القروية، وأقاموا علاقة تكافلية مع رعاة السهوب. الهجرة المدعوة آرامية، لا أثر لها على النقوش أو الأركيولوجيا. الأحرى، هو أن سكان هضبة عمون يبدون محليين تماماً وقد طوروا نظاماً لدولة ومجتمع، معقد جداً، خلال فترة طويلة، انتعش من القرن الثامن إلى القرن السادس ق.م.، بعد أن تجاوزوا الضغوط المناخية والاقتصادية الشديدة. هذا الوصف المستقل الذي يطلقه هوبنر على العمونيين، يمكن إطلاقه، بعد إدخال التعديلات المناسبة على كل منطقة هامشية في فلسطين.

حتى وقت قريب، كان العمل الأركيولوجي الحديث في منطقة مؤاب محدوداً جداً. عام ١٩٧٨، أشرف جي.م.ميلر (J.M.Miller) على مسح للمنطقة من وادي الموجب حتى وادي الحسا، اعتمد فيه مستويات عالية في منهجيات البحث، ثم في النشر عنه. خلال الموسمين الأولين، تحرى المسح منطقة مؤاب الوسطى، وفي الموسم الثالث، تم تحري منطقة مؤاب الجنوبية. تقع الهضبة بالقرب من منطقة الجفاف وتتراوح كمية الأمطار فيها بين ١٠٠٠م و ٥٠٠م في العام. ورغم اتساع مناطق الأراضي الوردية اللون، توجد أراضٍ غرينية ضحلة جداً. وتشكل المنطقة أرضاً صالحة تماماً للرعي. المستوطنات الزراعية المستقرة، كانت في الغالب قرى صغيرة جداً قريبة من مصادر المياه الدائمة، وعلى مسافة قريبة من الأراضي الصالحة للزراعة. ويمكن توقع وجود زراعة بعلية منتجة تتركز على القمح والشعير مع نسبة كبيرة من الرعي، في المناطق التي وجدت فيها المستوطنات، ووجود الفواكه والزيتون والكروم على طول الجرف المطل على البحر الميت والمصاطب فوق وادي الحسا. يرتأي ميلر قيام علاقة تكافلية وثيقة جداً بين فلاحي القرى والبدو الرعاة في المنطقة. كما يشير إلى الدور القوي جداً الذي لعبته الحكومات للتوسع في الزراعة و (يمكن للمرء أن يضيف) استقرار البدو. وكخلاصة لمسح ميلر لفترة التحول من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي الثاني، يلاحظ المرء أن تواصل الاستيطان من العصر البرونزي الوسيط إلى العصر البرونزي الأخير واضح تماماً. (٧١٪)، أما خلال الانتقال إلى العصر الحديدي الأول، فالعدد الإجمالي للمواقع يتناقص كثيراً (٦٢٪). ٥٨٪ من مواقع العصر الحديدي الأول، كانت مأهولة خلال العصر البرونزي الأخير، مما يشير إلى تواصل في السكان أيضاً. التحول في أنماط

الاستيطان يشير إلى اضطراب اقتصادي وانهيار محلي. مواقع العصر الحديدي الثاني تشير إلى استمرار معظم مستوطنات العصر الحديدي الأول (٦٥٪)، مع تزايد كبير في حجم المواقع وعددها الإجمالي، مما يشير بوضوح إلى عودة الرفاه. مسح ميلر في منطقة مؤاب يظهر أن نمط الاستيطان فيها، مثل المناطق الأخرى في شرق الأردن، يمثل نمط تواصل محلي في مستوطنات العصر البرونزي الأخير ـ العصر الحديدي الأول، عانى من ضائقة حادة وعدم استقرار خلال العصر الحديدي الأول، ثم شهد انتعاشاً قوياً وتقدماً في العصر الحديدي الثاني. الآثار الأركيولوجية هنا وفي كل أرجاء شرق الأردن تؤكد إلى حد كبير نمط الضائقة الاقتصادية ثم الانتعاش التي أوحت بهما الآثار الأركيولوجية في كل هذا الجانب من الأردن.



الفصل السابع
إسرائيل والإثنية في فلسطين

١ـ التنوع في فلسطين

رأي فنكلشتين القائل بأن استيطان العصر الحديدي الأول في أفرايم نشأ عن استقرار سكان زراعيين من المرتفعات يفترض أنهم تحولوا عن الاستقرار إلى اقتصاد البداوة الرعوية في العصر البرونزي الوسيط الثاني ج موضع نزاع في هذه الدراسة لصالح رؤيا أكثر تعقيداً. النظريات التي قدمها ستاغر وإبراهيم وليمخي وألستروم وكالاوي وكوتي وويايتلام، التي تربط بين الثقافة المادية في العصر البرونزي الأخير ومعظم فترة العصر الحديدي في فلسطين، تبدو هامة إلى حد كبير. أقر بتميز استيطان مرتفعات أفرايم الذي لاحظه فنكلشتين. هذا وضع جغرافي متميز تماماً، ولكنه يعكس الاختلافات الاقليمية والوظيفية التي تطورت، مع بعض الفروقات، في كل أرجاء المناطق الفرعية في فلسطين. مثلاً، التمايز بين تقاليد الأواني في مستوطنات العصر البرونزي الأخير والحديدي الأول، يبدو أقل بروزاً في مناطق مثل شيفيلة وتلال بنيامين ووديان جرزيل وحاصور، لأن الاستيطان تواصل بصورة أقوى في هذه المناطق أو في مواقع محددة في المرتفعات الوسطى. مستلزمات التشكيل الجغرافي المتميز، وما نتج عنه من تنوع في أشكال الزراعة والحياة القروية والبداوة الرعوية، والاضطرابات الزمنية التي ربما كانت ملازمة للاستيطان الجديد في منطقة كانت في هذه الفترة حدودية، كانت بشكل يجعلنا نتوقع إبداعاً أقوى في أشكال الثقافة المادية، يفوق ما نلاحظه في المناطق والمواقع التي تمكنت من المحافظة على التواصل من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي الأول. الانتقال من العصر البرونزي إلى العصر الحديدي ملحوظ في كل أرجاء فلسطين، بأساليب إقليمية متميزة. وديان الأراضي المنخفضة المروية جيداً ضمن المنطقة المناخية المتوسطية، مثلاً، تعرض نمطاً نموذجياً يوحي بأن هذا القطاع من فلسطين عانى من خسارة عدد من القرى والمزارع في بداية العصر البرونزي الأخير. الانتقال إلى بدايات العصر البرونزي الأخير، يبدو أنه تميز بحدة الركود الاقتصادي والتدمير وانتشار سكان المناطق المنخفضة على نطاق واسع، في منطقة أوسع، وفي عدد أكبر من المستوطنات الأصغر بكثير، تقدم مؤشرات واضحة على تواصل الثقافة المادية في المدن.

مرتفعات هذا الإقليم المتوسطي، كان ردها على الضائقة المناخية متميزاً وخاصاً بها. هنا نجد انهياراً شمل المنطقة، وتخلياً عن الزراعة القروية المستقرة طوال حقبة العصر

البرونزي الأخير واستيطان جديد معقد في قرى صغيرة جديدة خلال العصر الحديدي الأول في المرتفعات الوسطى، مع تأخر استيطان مناطق عديدة أكثر هامشية قبل سلسلة الكرمل وهضبة يساكر حتى العصر الحديدي الثاني. وكما يمكن للمرء أن يتوقع، ففي تلك المناطق التي شهدت فجوات في الإشغال على مدى فترة طويلة، كان للاستيطان الجديد في العصر الحديدي طابع أكثر تميزاً، لا سيما في بعض مظاهر الثقافة المادية التي تعكس استراتيجيات كفاية، جديدة.

على حدود الإقليم المناخي المتوسطي في فلسطين، حيث تأقلمت القرى الزراعية المستقرة، بصورة عامة مع السهوب إلى الجنوب والجنوب الشرقي، كان اضطراب فترة الانتقال من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي أكثر وضوحاً. فالتخلي عن الزراعة المستقرة كان أكثر انتشاراً وشمل المنطقة كلها، والعودة النهائية إلى الاستقرار في المناطق الأكثر هامشية تأخر كثيراً عن الاستقرار في الشمال. ورغم ذلك، يلاحظ في جنوب فلسطين (كما في الشمال) تواصل مادي أقوى بين طبقات العصر البرونزي الأخير الثاني والعصر الحديدي الأول، في أي موقع محدد أو منطقة معينة حيث أمكن الحفاظ على التواصل من العصر البرونزي إلى الحديدي. وهذا حقيقي بصرف النظر عما إذا كنا نتعامل مع منطقة يفترض أنها إسرائيلية سابقة، أو مع المناطق التي غالباً ما يفترض أنها مناطق غير إسرائيلية، مثل جنوب شرق الأردن وشيفيله أو السهل الساحلي. وأكثر ما يكون التواصل ملحوظاً في المناطق التي كان النفوذ المصري فيها أقوى.

بناء على هذه الملاحظات العامة، يجب أن نكون أكثر حذراً في بحثنا قبل أن نربط التطورات التي طرأت على أشكال الاستيطان والاقتصاديات والمبتكرات في الآثار المادية، مع التغير في الاثنية. هذه العوامل ليست سمات إثنية، مهما كان ما يمكن أن تقدمه الثقافة المادية من أساس للتشكل الإثني.

مهما كانت المسافة بين مدينة عفيق على حافة السهل الساحل، وقرية عزبة سرطة الصغيرة، على الحافة الغربية للمرتفعات، فالبيئة الجغرافية وأشكال النشاطات الاقتصادية المختلفة في هاتين المستوطنتين، تنعكس في ردود فعل متباينة تماماً على الظروف الإيكولوجية والمعاشية الإقليمية. هذه العوامل أكثر تأثيراً في الثقافة المادية من البعد أو الانفصال الإثني ـ السياسي أو فارق قصير في الفترة الزمنية.

رأي فنكلشتين القائل بأن بعض مستوطنات أفرايم في العصر الحديدي الأول، في الأقل، تعود بأصلها إلى الرعي، وبشكل خاص بحثه لتطور السكان البدو في العصر البرونزي الوسيط الثاني ج ، نتيجة للتأقلم مع ظروف الركود الاقتصادي، يحاول الإجابة على أسئلة هامة جداً. الارتباط المحتمل بين هذا الرأي ومصادر النقوش المصرية التي تشير إلى مجموعات غير مستقرة في فلسطين خلال العصر البرونزي الأخير، يضيف إلى

جاذبية هذه الفرضية. وبالإضافة لذلك، استقرار السكان المستقرين في الأراضي المنخفضة بنهاية العصر البرونزي الأخير وطوال العصر الحديدي الأول بحيث يفسر كل أو حتى معظم ما يجب اعتباره توسعاً كبيراً للسكان حصل في كل أرجاء فلسطين بنهاية القرن الثامن ق.م.، ومشروع للمرء أن يبحث عن زيادة في السكان المحليين المستقرين. وفي أي حال، رأي فنكلشتين، الذي يشاركه فيه كوتي ووايتلام وهـ . ويبرت، لا يصمد بحد ذاته وهو بحاجة لتطوير وتفصيل، لأنه ملائم أكثر كتفسير مباشر لما حصل لسكان العصر البرونزي الوسيط الثاني ج، في هذه المنطقة (أي، إيضاح لمسار التخلي عن الاستقرار)، بدلاً من تفسير مسار العودة إلى الاستقرار بعد أربعة قرون. ولا يمكن للمرء أن يدعي التواصل الإثني هنا، بين الزراعيين والرعاة والسكان الجدد في العصر الحديدي الأول إذا دمجنا ما يرد في نصوص تل العمارنة والملكية الجديدة عن الشاسو والعابيرو (ولا يمكن تصور أي منهما كمجموعة إثنية) مع هذه النظرية. كما لا يستطيع المرء أن يسارع إلى افتراض تواصل السيطرة الإقليمية لأحفاد سكان العصر البرونزي طوال هذه الفترة الزمنية الطويلة. بالأحرى، يجب على المرء أن يسأل مجدداً عن مسار التشكل الإثني خلال العصر البرونزي الأخير والعصر الحديدي لا في المرتفعات الوسطى فحسب، بل في فلسطين كلها.

الوصف الكامل الملائم للانتقال من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي محير. مثلاً، بعض الاستيطان الجديد كان قد حصل في القرن الثالث عشر، لا سيما على طول الشريط الساحلي الجنوبي، على شكل مزارع صغيرة متناثرة. ونحن بحاجة للتساؤل، فقط، عما إذا كانت هذه المستوطنات الجديدة تعكس توسع السكان المحليين أو تدفق مهاجرين. هذا يتضمن الافتراض الذي لا يمكن، في الغالب، الدفاع عنه، ومفاده أن المستوطنات الجديدة تقدم الدليل على زيادة في السكان، والنتيجة غير المحتملة أبداً والقائلة بأن الاستيطان الجديد (خاصة في العصر الحديدي الأول) يعكس انتعاشاً وعودة الرخاء. الإيضاح الأكثر ملاءمة هو أن هذه المستوطنات الجديدة لا توحي بأي نمو أو رخاء، على الإطلاق، قبل فترة العصر الحديدي الثاني. المرحلة الأولى من التغير كانت مسار تحول عن الاستقرار واضطراب جاء نتيجة تحول عن استراتيجيات الكفاية كرد فعل على فترة الجفاف الجديدة التي حرمت كل السكان المستقرين من الاستقرار واضطرتهم للهجرة بعيداً عن مدن العصر البرونزي الأكبر.

كوتي ووايتلام، يرتأيان، في محاولة لإيراد حجة مماثلة لرأي فنكلشتين، أن التغير الاقتصادي «العادي» في استيطان فلسطين، اشتمل على تغيرات خلال فترة اضطراب التجارة والركود، من الاستقرار الكامل في الأراضي المنخفضة إلى الطراز الرعوي في المناطق الهامشية. وهما يشيران إلى فترة الانتقال من العصر البرونزي القديم الرابع إلى

العصر البرونزي الوسيط الثاني، باعتبارها مشابهة تماماً لفترة الانتقال من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي القديم. معلوماتنا عن الانتقال من العصر البرونزي القديم إلى المتوسط، تبقى في أي حال، غير مؤكدة، والوضع الحقيقي ومدى انتشار البداوة الرعوية المحلية في بدايات العصر الحديدي الأول، ما زالا غير واضحين إلى حد كبير، وتدعو الحاجة إلى مزيد من التحريات عنهما. المصادر الإضافية الهامة الأخرى عن أصول الإسرائيليين هي الهجرات الثابتة لشعوب البحر الذين لعبوا دوراً هاماً في تشكيل إسرائيل القديمة، والتي غالباً ما ذكرت بالإشارة إلى اسم قبيلة دان. لسوء الحظ، الروايات التوراتية اللاحقة عن الصراعات مع الفلستيين شجعت على تبديد الجهود المبذولة لتعريف المسار الذي أدى إلى استيعاب مهاجري إيجة وساحل الأناضول، ضمن سكان فلسطين عموماً. أسماء العصر البرونزي الأخير، توحي هي أيضاً، بوجود تدفق ولو محدود جداً، أو نفوذ لشعوب من مناطق الحثيين والحوريين، ولكن حتى الأسماء لا تدل على الإثنية. وبالإضافة لذلك، استمرار مسار الاستيطان إلى القرن التاسع ـ الثامن، يجب أن يفسح في المجال أيضاً لتسرب كبير قامت به شعوب غير مستقرة من مناطق الأطراف وخاصة من مناطق السهوب، ومن ضمنهم الشاسو والسوتو الذين لا شك بأنهم لعبوا دوراً بارزاً إلى جانب دور العابيرو. مسار اندماج هذه الأصول العديدة المتميزة، مع ظهور الانقسامات شبه ـ الإثنية في فلسطين، على شكل ظهور دول ثانوية في الحقبة الآشورية، لا بد وأن نقتفي أثره. وفي أي حال، يمكننا أن نفترض أنهم وجدوا منذ فترة العصر الحديدي الأول، حتى في المنطقة الساحلية ووديان الأراضي المنخفضة، الأكثر استقراراً.

بالنظر لانفتاح فلسطين جغرافياً للهجرة من الشمال والجنوب والبحر، والاضطرابات الدولية التي حصلت في كل أرجاء فلسطين ومنطقة شرق المتوسط بكاملها، في بداية الألف الأول، لا بد وأن يكون سكان، لا الدول المدينية في الساحل الفينيقي والفلستي فحسب، بل وأيضاً تلك المناطق التي أصبحت أخيراً دولاً إقليمية في إسرائيل ويهودا والتي ظهرت في منطقة المرتفعات خلال فترة العصر الحديدي الثاني في القرنين التاسع والثامن، قد استوعبوا أكثر من السكان المحليين في فلسطين وسهوبها. هذه المناطق، بما في ذلك المرتفعات الوسطى، لا بد وأن تكون قد استوعبت جماعات مقتلعة هاجرت إلى فلسطين من خارجها. الوحدة الإثنية، ليست عاملاً محتملاً في مجال إعادة بناء تاريخ التشكل القديم لأي من هذه الدول، حتى أن تعبير «شبه ـ إثني» هو الأكثر ملاءمة للوحدات السياسية التي نشأت بدءاً من القرن التاسع رداً على توسع الامبراطورية الآشورية إلى الغرب والجنوب الغربي.

ويبدو أن الضرورة تدعو لبيان أن المؤرخين لم يثبتوا التواصل بين المجموعة المسماة «إسرائيل» والتي يزعم مرنفتاح أنه دمرها ومجموعة السكان شبه الإثنية في دولة

السامرة السياسية في القرن التاسع، والمعروفة لدينا في النصوص التوراتية وغير التوراتية باسم «إسرائيل». وبالإضافة لذلك، لا يبدو في الحقيقة غريباً أن لا يعكس التقرير المصري عن حملة شيشنق (Shoshenk)، أواخر القرن التاسع، على المدن الرئيسية وطرق التجارة في فلسطين، فلسطيناً تحت حكم إمبريالي مركزه القدس. فلا يهودا ولا إسرائيل ولا القدس أو أي عاصمة أخرى محتملة في المرتفعات الوسطى تستدعي اهتمام شيشنق في محاولاته لأخضاع فلسطين، سياسياً واقتصادياً، لمصر. القدس، كانت مدينة جبلية صغيرة في ذلك الوقت. وجود إسرائيل أو يهودا في مثل هذا التاريخ المبكر، لا تؤيده المعلومات المتوفرة عن فلسطين في تلك الفترة. البينات المستخلصة من البيانات الأركيولوجية والكتابية تقدم بكل تأكيد، دليلاً ضد أي توكيد لوجود أي بنى سياسية عبر إقليمية في المرتفعات. ونستبعد تماماً أي معنى منطقي لوحدة السكان خلال العصر الحديدي الأول أو في بداية العصر الحديدي الثاني، قبل بناء السامرة.

أطروحة ف .آر. براندفون (F.R.Brandfon) عام ١٩٨٣، تقدم مسحاً شاملاً للآثار الأركيولوجية في فلسطين، وتقدم أيضاً دعماً جيداً لمضمون أوسع لمراجعة فنكلشتين التاريخية والأركيولوجية للمستوطنات الجديدة في العصر الحديدي الأول في مرتفعات أفرايم ومنسى الوسطى. يتابع براندفون الميل المتنامي لدى معظم الأركيولوجيين الميدانيين اليوم، إلى إعادة النظر في التسلسل الزمني والطبقي للفترة الانتقالية من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي الأول، ليظهر فترة تداخل طويلة بين مخزون العصر البرونزي الثاني وبداية الاستيطان الجديد في عدة مناطق في فلسطين، مع ارتباط نهاية العصر البرونزي القديم الثاني مع المراحل النهائية للوجود المصري في جرزيل خلال حكم رمسيس السادس: أي بعد منتصف القرن الثاني عشر. الآثار الأولى للعصر الحديدي، مرتبطة في كل حال، مع سكنى القرى الجديدة، التي يرتأي براندفون أنه يبدأ في كل منطقة، قبل دمار مدن العصر البرونزي الأخير.

الصعوبات التي تواجه ربط الصبغات المحفورة في المدن الأكبر، مع المستوطنات الجديدة، التي تم مسح معظمها جزئياً فقط، ربما كانت أعسر مما يظن براندفون. ورغم ذلك، يجب اعتبار رأيه الأساسي حول ظهور الاستيطان الجديد ظاهرة واسعة الانتشار، ومعاصرة لا لاحقة لتدهور ثقافة العصر البرونزي الأخير، الذي يبدو مراجعة هامة ومشروعة للبيانات الأركيولوجية التي تؤيد دراسات زيرتال وفنكلشتين الأكثر تفصيلاً عن المرتفعات الوسطى. قبل حصول الدمار الأكثر بروزاً في العصر البرونزي الأخير الثاني، في مجدو وأشدود وجازر وبيسان وتل مور ويافا وتل أبو حوام (Tell Abu Hawam)، الذي يشكل نهاية فترة العصر البرونزي الأخير في فلسطين، كان مسار الاستيطان في قرى بدايات العصر الحديدي، قد بدأ في بعض المناطق. إعادة بناء هذه المدن بعد الدمار، تشيرإلى

تواصل مفتقر في استيطان العصر البرونزي الأخير في القرن الثاني عشر. بدايات القرن الثاني عشر شهدت تدميراً أكثر ما يكون وضوحاً في تل بيت مرسيم وحاصور، ولكن عدة مواقع هامة في الأراضي المنخفضة مثل مجدو وأشدود وبيسان وربما جازر أيضاً، في السفوح على طول السهل الساحلي استمرت حتى منتصف القرن الثاني عشر. وهي بكل وضوح معاصرة للمستوطنات الأولى في العصر الحديدي الأول في هذه المناطق. ورغم ذلك، يجب أن يفهم هذا الانتقال تاريخياً، فالدمار ومسار العودة إلى الاستيطان، وانهيار التمركز حول المدن وظهور الاقتصاد المرتكز على القرى المتناثرة، كلها ردود فعل مترابطة على أزمة أثرت على كل سكان فلسطين. الأفضل هو اعتبار هذه التغيرات تكميلية لا محورية، لأنها مشابهة من نواح عديدة للتحول السابق من الاقتصاد المتنوع في القرى والمدن في العصر البرونزي الوسيط الثاني ج ، إلى الاقتصاد القائم بشكل حصري تقريباً، على أساس المدن في زراعة العصر البرونزي الأخير.

الأواني شبه ـ الميسينية ٣ج ، يتزايد الاعتراف الآن بأنها إنتاج محلي فلسطيني بتأثير إيجي ملحوظ، وتوحي أيضاً بأنه مهما كانت الأسباب المباشرة للانتقال من العصر البرونزي الأخير إلى الحديدي الأول، لا يمكن اعتبار الاضطراب والاقتلاع ناتجين عن هجرة كبيرة من «شعوب البحر»، إذا تحرينا الدقة. لم تكن الهجرات وحدها مسؤولة عن الاضطرابات، بل يجب اعتبارها عنصراً من عناصر التحول واقتلاع السكان اللذين أثرا على منطقة شرق المتوسط بكاملها، بما في ذلك، كل فلسطين، في المراحل الأخيرة من العصر البرونزي الثاني حتى توطد استقرار الاستيطان الجديد في وقت ما خلال العصر الحديدي الأول. دمار المدن يمكن أيضاحه في ضوء حوادث الحرب وما تجلبه من افتقار. ويمكن أن يكون هذا الدمار قد حصل نتيجة زلزال أو حريق أو وباء. الافتقار الشديد، في المجتمع بكامله ـ وامتداده لما وراء حدود أي منطقة بمفردها ـ مقترناً بعجز المجتمع عن إعادة البناء وتنظيم نفسه ضمن المدن بعد هذه الكوارث، لا يمكن، إلا بصعوبة بالغة، ايضاحه في ضوء أحداث فردية منكودة الطالع. ولما كانت هذه الاضطرابات بين السكان متميزة تماماً بالتحول إلى أشكال اجتماعية واقتصادية جديدة، فلا يمكن إيضاحها في ضوء أسباب سياسية واقتصادية ثانوية (وأحياناً هامشية) مثل السياسية الامبريالية المصرية أو انهيار التجارة الدولية. أسس الاقتصاد الفلسطيني كانت محلية وزراعية، وانهياره جاء نتيجة لانهيار القاعدة الزراعية. في الحقيقة، الحضور المصري، والتجارة التي ساعد هذا الوجود على تأمينها، جلبا معهما قدراً ضئيلاً من الاستقرار خلال القرن الثاني عشر في المناطق الهامة بالنسبة للمصالح المصرية: وادي جرزيل ووادي بيسان والسهل الساحلي الجنوبي. عجز مدن العصر البرونزي الأخير (التي ضمت كل السكان المستقرين تقريباً) عن إعالة نفسها زراعياً، أدى إلى دمار وافتقار

وهجرة متكررة وتفرق السكان واعتماد أشكال اقتصادية أجدى لتأمين الكفاية بإنشاء القرى والمزارع في مناطق أوسع، والضغط على حدود المناطق والأراضي الهامشية، وزيادة الاعتماد على أشكال اقتصادية مقاومة للقحط كالزراعة وتربية الحيوان، وخاصة رعي الأغنام والماعز وزراعة الحبوب، والصيد على طول السهل الساحلي.

أحد أكبر موانع فهم تاريخ فلسطين هو الافتقار إلى أي وحدة طبيعية في منطقة فلسطين بكاملها. فلسطين، في فتراتها القديمة، مفهوم مصطنع، وليس سياسياً ولا ثقافياً. وحتى جغرافياً، فقد كانت منقسمة وبحدة إلى مناطق عديدة مختلفة تفصلها عن بعضها حواجز مادية وسياسية ـ اجتماعية عجيبة. وإذا كان علينا اليوم أن نلتفت إلى تاريخ فلسطين بالاستناد لقواعد اجتماعية وأركيولوجية، فهذا الاختلاف في جغرافية فلسطين الطبيعية والبشرية يحتاج إلى مزيد من العناية. مسار الاستيطان الجديد المرتبط ببداية العصر الحديدي الأول مختلف تماماً في كل من المناطق العديدة المتمايزة تماماً في فلسطين. الاستيطان الجديد لم يكن مقتصراً على أفرايم ومنسى، اللتين كانتا محور اهتمام دراسة فنكلشتين. كما أنه بحد ذاته لا يجيب على الأسئلة المتعلقة بأصول إسرائيل. مستوطنات العصر الحديدي الأول في الجليل والسهل الساحلي وشيفيلة وحوض بئر السبع وجرزيل، وخاصة تلك التي في شرق الأردن، تشبه مستوطنات المرتفعات، وتثير نفس المشكلات الخطيرة التي تواجه أي وصف تعسفي للمستوطنات بأنها، إسرائيلية.

٢ـ إسرائيليون وكنعانيون

كلا التعبيرين معروف لدينا من السجلات التاريخية والتوراة، ولكل منهما معان مختلفة، وقد أصبح من المضلل أن نتحدث عن «إسرائيلي» من منظور أركيولوجي في فلسطين العصر الحديدي الأول. من منظور الآثار الأركيولوجية من العصر الحديدي الأول، يصعب على المرء استخدام تعبير «إسرائيلي» لوصف المستوطنات الجديدة في أفرايم ومنسى وتلك التي في الجليل. مستوطنات الجليل يجب أن تعتبر منفصلة ومستقلة إلى حد كبير عن تلك التي وجدت في المرتفعات الوسطى. عدا عن استخدام تعبير «إسرائيلي» لوصف المرتفعات الوسطى في أفرايم، وهو مثير للإشكال، فهو لا يلائم أي منطقة في فلسطين قبل العصر الحديدي الثاني. وحتى عندئذ، لا يمكن إطلاقه بثقة، إلا على تلك الدولة الإقليمية المدعوة «إسرائيل» والتي كانت عاصمتها السامرة. الإشارة إلى لوحات مرنفتاح لا تقدم، في الحقيقة، عوناً في هذا المجال. هذا الاسم القبلي في قائمة مرنفتاح لا يتوافق مع استعمال الاسم للإشارة إلى الدولة التي قامت في الحقبة الآشورية، أي اسم قبيلة (شريل) ـ Shr'l ـ الوارد في لوحة السامرة، أو استعمال أي تعبير توراتي. ولا يستطيع المرء أن يؤكد وجود إسرائيل التوراة، بالاستناد إلى لوحة إسرائيل وحدها.

تعبير «كنعاني» أساءَ استعماله معظم العاملين في الأركيولوجيا ودراسات الشرق الأدنى القديم اليوم. عفيق ومجدو ليستا أكثر «كنعانية» من «إسرائيلية» بتيل وعزبة سرطة. تعبير «كنعاني» كما هو مستعمل في الأركيولوجيا التوراتية، اسم قبلي تعود أصوله إلى مرويات العهد القديم خلال مرحلة ما بعد النفي، الهادفة لمحاربة عبادة بعل. فهو القطب المضاد لِـ «إسرائيل»، وفي العصر الحديدي الأول، لا يبدو مناسباً أبداً. إطلاق «كنعاني» على ثقافة الدولة المدينية في السهول والوديان الرئيسية مثير للاعتراض. هذا ليس لأنه تعسفي في تحديداته فحسب، بل لأنه يفترض وحدة إثنية ـ سياسية ومادية هي ببساطة، لا تتوافق مع أي حقيقة نعرفها، حتى خلال العصر البرونزي. وتعبير «كنعاني» ليس اسماً جغرافياً فحسب، ولا يعرف كاسم قبلي في هذا التاريخ المبكر، بل إن إطلاقه على الأراضي المنخفضة في فلسطين كمنطقة يسود فيها نظام الدولة المدينية في العصر الحديدي الأول، مثير للسخرية. الزراعة القروية اللامركزية وزراعة الأشجار المثمرة وتربية الحيوان، كانت سائدة في كل أرجاء فلسطين. الحدود الواضحة التي يجعلها استعمال تعابير «إسرائيلي» و «كنعاني» ممكنة لا مبرر لها أبداً وغير ملائمة.

وإذا كان التمييز بين كنعاني وإسرائيلي غير ممكن عندما نتحدث عن التقاليد الثقافية المختلفة في العصر الحديدي الأول، فهل لدينا بالفعل أسس كافية لاعتبار هذه الفترة متميزة، كفترة ظهور إسرائيل؟ وهل مسألة أصول إسرائيل تتعلق بحوادث الانتقال من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي الأول، أم أن ذلك الانتقال عامل من عدة عوامل تتعلق بالتاريخ القديم لشعب شكل بعض أحفاده في وقت لاحق جزءاً من إسرائيل؟ المؤكد هو أن مسح أنماط الاستيطان في العصر الحديدي الأول لا تقدم وصفاً تاريخياً لإسرائيل، ولا حتى في السامرة في المرتفعات الوسطى، فموجة الاستيطان الجديد لم تصل ذروتها حتى مضي وقت من العصر الحديدي الثاني، عندما يصبح من الصعب فهم أصول إسرائيل في ضوء جدة الاستيطان فقط.

وفق الروايات التوراتية والدراسية، أسس شاؤل «المملكية الموحدة» حوالي ١٠٢٠ق.م.، واستمرت خلال حكم داود وابنه سليمان، وتطورت إلى ما يمكن وصفه بأنه «العصر الذهبي» لإسرائيل. ووفق هذه المرويات، بعد فترة طويلة تنامت فيها الثروة والفتوحات الإقليمية وتزايد النفوذ، انقسمت هذه «المملكة الموحدة» إلى دولتين منفصلتين مستقلتين هما «يهودا» في الجنوب (تحت حكم سلالة داود حتى سقوط القدس عام ٥٨٦) و «إسرائيل» في الشمال (التي بعد توالي عدة ملكيات في بينيول (Penuel) وترزة (Tirzah)، توطدت أخيراً تحت حكم سلالة عُمْري في السامرة أوائل القرن التاسع). ورغم ابتلائها بالصراعات السلالية، بقيت السامرة عاصمة للدولة حتى ابتلعتها الأمبراطورية الآشورية عام ٧٢٠ق.م.، هذه هي الروايات.

بالنظر لتناسق صورة نواة الاستيطان الثابتة في مرتفعات السامرة ووادي جرزيل خلال العصر الحديدي الأول، وتوافقها مع مسار استيطاني لم يصل ذروته حتى مضي مدة من العصر الحديدي الثاني، فقد يحسن بالمرء أن يرى أن مملكة إسرائيل لم تكن قد وجدت بعد. وهناك، بالإضافة لذلك، القليل مما يمكن اعتباره أساساً لتأكيد وجود دولة يهودا في الجنوب. ولم يصبح سكان يهودا مستقرين بشكل كاف لإقامة وحدة سياسية إقليمية شاملة، إلا بعد فترة طويلة من الوقت بعد التاريخ الذي تحدده المرويات لنشوء «الملكية الموحدة». وهذا يجب أن يكون قد حصل خلال القرن التاسع، وليس قبل ذلك. الاستيطان الأخير في مرتفعات يهودا، يصعب إيضاحه بمجرد اعتباره توسعاً في مستوطنات العصر الحديدي الأول في أفرايم. بداية العصر الحديدي الأول في فلسطين، لا تشكل انعكاساً للرفاه والاستقرار والنمو. الأحرى، عندما نبحث فلسطين بكاملها، كانت فترة العصر الحديدي الأول وبداية الاستيطان الجديد فترة انتقال وعدم استقرار. بحلول العصر الحديدي الثاني، تغير الوضع في فلسطين جذرياً، وانتشار المستوطنات الجديدة خلال هذه الحقبة له سبب مختلف كثيراً عن ذاك الذي حصل قبل قرون في بداية العصر الحديدي الأول. لا توجد بينات تاريخية تمكننا من أن نربط تاريخياً بين البينات الأركيولوجية عن الاستيطان في أفرايم في العصر الحديدي الأول، والاستقرار في المرتفعات اليهودية، الذي تم بعد فترة طويلة. كما لا يمكننا أن نبرهن على أن هذه المستوطنات كانت بأي شكل كان معتمدة على أو مشتقة من الشمال. الاستيطان الزراعي في هاتين المنطقتين المختلفتين كثيراً، وتميزهما بفروقات إيكولوجية واضحة، والقرون التي تفصل بين استيطان كل منهما، يحتاج لإيضاح مختلف.

السلالة العُمْرية التي حكمت السامرة، كانت بالتأكيد تاريخية، ولكن يصعب اعتبار العمريين خلفاء الملكية الشاؤلية. الأكيد أنه في بدايات القرن التاسع، مع بناء السامرة، هناك مبرر أركيولوجي كاف للحديث عن إسرائيل تاريخية تعرف بدولة إسرائيل. قبل تلك الفترة (ولعدم وجود تحقيق تاريخي عن الوراثة السلالية)، يبدو من المشكوك فيه أن يتمكن المرء من الحديث عن إسرائيل بتعابير سياسية. وأي افتراض بأن «ملكية موحدة» كانت عاملاً في مجال أصول إسرائيل، يجب أن يعتبر بعيد الاحتمال، وربما أفضل للمرء أن ينشغل بتصور «الملكية الموحدة» ـ مع المرويات الأخرى المتعلقة بإسرائيل جامعة (aol Yisrael) أصلية ـ كجهد لاحق بذلته القدس، بعد فترة طويلة، لتبني تقاليد إسرائيل واعتبارها خاصة بها.

الآراء التي قدمها عدد من الدارسين مثل ل .ستاغر، م .إبراهيم، ن.بي.ليمخي، جي.ألستروم، جي.إي. كالاوي، وآر.بي. كوتي وك.و.وايتلام، لربط الثقافة المادية لمعظم مستوطنات المرتفعات في العصر الحديدي مع ثقافة فلسطين المحلية في العصر

الحديدي والعصر البرونزي الأخير، تبدو هامة، ولكنني أرغب في رؤية تميز مستوطنات المرتفعات الذي لاحظه فنكلشتين، أكثر من مجرد تنوع إقليمي ووظيفي لردود الفعل على حوادث أثرت على كل فلسطين. هذا التميز يبدو أقل وضوحاً في المناطق ـ مثل شيفيله والمستوطنات إلى الشمال من القدس، ومستوطنات منطقة حاصور ـ حيث كان تواصل الاستيطان أكثر وضوحاً. ومهما كانت المسافة بين عفيق وعزبة سرطة، فالنشاطات الاقتصادية في هاتين المستوطنتين على حافة المرتفعات الوسطى، مختلفة تماماً. ولهذا السبب، يتوجب على المرء أن يتوقع اختلافات مماثلة في ثقافتهم المادية. وهذا، في أي حال، لا يتعلق بموضوع الإثنية، على الإطلاق. الإيضاح الوافي لتنوع المستوطنات في المرتفعات الوسطى، هو أنه ناجم عن اعتماد السكان المحليين، المزارعين والرعاة، لاستراتيجيات كفاية مختلفة. كانت هذه المستوطنات قد توطدت خلال العصر الحديدي الأول، وعاد إليها الازدهار مع تحسن المناخ في العصر الحديدي الثاني ونمو الاقتصاد التجاري المرتكز على قطاع الأشجار المثمرة.

أصل سكان المرتفعات الجنوبية، تطور في وقت لاحق، والاحتمال الأقوى هو أنه كان مرتبطاً بمسار استقرار من البداوة الرعوية ضمن مدى زمني امتد من أواخر القرن العاشر وحتى القرن التاسع. التواريخ الإقليمية لأصول شعوب فلسطين الذين أصبحوا أخيراً يدعون «إسرائيل»، على أساس التصور المستخلص من الجغرافيا والأركيولوجيا، تفصل نفسها إلى حد كبير عن الآراء التاريخية التي قدمت على أساس الروايات التقليدية عن أصول إسرائيل. في الحقيقة، الاثنان متناقضان. روايات الأصول التي تشكلت ضمن مفهوم موجود أصلاً، ليست متأثرة بالمسائل التاريخية لا ضمناً ولا مباشرة، وهي بالأحرى، تتعلق بالمسائل المحيطة بمعنى وأهمية إسرائيل،التي أصبحت فيما بعد تشكل مصدراً لهذه الروايات.

المسائل التاريخية المتعلقة بأصول إسرائيل تتعلق بشكل خاص بالماضي الحقيقي للشعوب التي أصبحت تدعو نفسها بذلك الاسم، وتقتصر على ما نعرفه ويمكننا أن نعيد بناءه، عن ذلك الماضي. وأساسي بالنسبة لفهم المسألة التاريخية المتعلقة بأصول إسرائيل، الإقرار بأن المسألة تتعلق بأصل الشعوب والمستوطنات نفسها، التي أصبحت الروايات التوراتية، فيما بعد، تعتبرها إسرائيل. هذه المسألة بسيطة ومباشرة. وهي أيضاً، بدون نزاع، منعكسة في البحث التاريخي الأركيولوجي، وعرضة لأجوبة وصفية واقعية. الاستيطان الأولي في منطقة المرتفعات الوسطى (التي اعتبرها قسم كبير من الروايات مهد إسرائيل)، هو بالتأكيد عنصر أساسي في أي توفيق مأمول مع التأريخ التقليدي. ورغم ذلك، فأصول شعوب ومستوطنات المناطق الأخرى، عدا المرتفعات الوسطى، هام كذلك، لأنها تشكل هي أيضاً أصلاً جوهرياً بالنسبة لإسرائيل الروايات. وبالإضافة لذلك، ومع تزايد الوضوح في

استيطان فلسطين، فإن سكن واستثمار مناطق مختلفة قد نشأ وتطور منفصلاً ومتميزاً عبر التاريخ، وأي مسألة تتعلق بظهور إسرائيل لا تأخذ طابع البحث في التطور التاريخي لهذه الأقاليم المنفصلة فحسب، بل وأيضاً تحليلاً لمسار وحدتها واندماجها سياسياً وثقافياً وإثنياً، مع ترك مسألة تطور الوحدة كأيديولوجيا وتقليد عن إسرائيل حقيقية، لمجال آخر. ورغم ذلك، وبسبب النوعية الإيديولوجية والروائية والأدبية للمفهوم التوراتي عن إسرائيل، فإن قرن هذا المفهوم مع أي حقيقة تاريخية عن إسرائيل، عدا عن النص نفسه، يصعب افتراضه.

البحث عن أصول ومستوطنات الشعب الذي أصبح إسرائيل المرويات، لا يمكن، من باب أولى، أن يبدأ ببحث الانتقال من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي. استيطان بعض مناطق فلسطين لا تبدو فيها مظاهر استيطان محلي متواصل قبل فترة الانتقال من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي، ومناطق أخرى (تربطها المرويات بإسرائيل) لم يتم الاستيطان فيها إلا بعد قرون، بما في ذلك بعض المناطق الأساسية، مثل يساكر ومرتفعات يهودا. ولا يوجد دليل واضح (حتى في ضوء التأريخ التوراتي) لتصور اقتران الاستيطان الإسرائيلي القديم مع مستوطنات العصر الحديدي الأول. كما لا يوجد سبب واضح لاعتبار بدايات ذلك الاستيطان، بداية لإسرائيل. وفي أي حال، إذا كانت مروياتنا التوراتية انعكاساً لماضٍ حقيقي، فالحاجة تدعو لربط إسرائيل كشعب مع اتحاد واندماج المرتفعات الوسطى مع وديان الأراضي المنخفضة ومرتفعات يهودا وشيفيلة والجليل وجلعاد في شرق الأردن، والسهوب الجنوبية، وهذا لم يحصل في التاريخ قبل الحقبة الفارسية، في أقل تقدير. لذلك، فتاريخ أصول إسرائيل يجب أن يوجد في نشوء مثل هذه الوحدات في مناطق فلسطين وتوافق هذه النتيجة وتماسكها بكاملها منطقياً مع «إسرائيل المرويات». أصول شعب إسرائيل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتواريخ هذه المستوطنات الإقليمية المتميزة بشكل واضح. وبهذه الملاحظة، تندمج أصول إسرائيل بتاريخ فلسطين. وهي مندمجة بالفعل.

٣ـ الاقتصاد المتوسطي في فلسطين الكبرى

البحث في مسألة أصول إسرائيل ضمن تاريخ فلسطين، ومحاولة تحديد المحتوى الذي من ضمنه حققت إسرائيل وحدة ظهرت كحضور طاغ في فلسطين، يصعب قصره على العصر الحديدي الأول. الأحرى، أنه تم في العصر الحديدي الثاني، وبشكل خاص، العصر الحديدي الثاني ب ـ ج (الحقبة الآشورية من القرن التاسع إلى القرن السابع)، التي حصل فيها اضطراب سكاني في بعض مناطق فلسطين الفرعية (متوافقاً مع نشوء الدول الثانوية في الكيانات الاقليمية المتماسكة ضمن النفود الآشوري في فلسطين) وقد أخذ

طابعاً اجتماعياً ـ سياسياً واضحاً لأول مرة، بحيث أصبح مؤيداً لوجود أشكال إثنية قديمة. لتحري التطورات الأولى للدول والجماعات شبه الإثنية في منطقة مثل فلسطين، من المهم أن ندرك أن الميول نحو المركزية والاندماج ارتبطت مع الازدهار وتوسع السكان، وانتعاش في التجارة الإقليمية والدولية، والتنظيم العسكري للقوى الإقليمية، ولم تكن مهيأة لنمو تطوري مباشر ومستقيم (كما حصل منذ أواخر القرن الثاني عشر حتى أواخر القرن العاشر)، حتى في الوضع الذي أدى إليه انهيار الامبراطورية الحثية والامبراطورية المصرية، مما خلف فراغاً في السلطة في المنطقة. بل على العكس، فقد كانت البنى الاقتصادية المحلية في فلسطين بطبيعتها لامركزية، مجافية لأي اندماج سياسي أو شبه إثني خارج نطاق وحدات فرعية صغيرة محدودة جغرافياً. انهيار التجارة الدولية وانسحاب القوات المصرية من المنطقة جعل المدن القليلة الباقية في القرن الثاني عشر في وضع حرج. هذه المدن التي كانت، بالدرجة الأولى، مراكز تجارية واجهت ركوداً اقتصادياً مدمراً ولم تنتعش إلا بعد أكثر من قرن. المدن الأخرى، الأكثر ارتباطاً بالإنتاج والتوزيع الزراعي قاومت عدم الاستقرار والاضطراب اللذين سببهما القحط الطويل الأمد والمجاعة، ولم تأخذ بالانتعاش حتى منتصف القرن الحادي عشر. عدد قليل من هذه المدن، يحتمل أن يكون قد تطلع إلى التوسع الاقتصادي خارج حدودها الخاصة.

وبالإضافة لذلك، فاقتصاديات المدن التجارية القائمة على أساس التنوع والتعدد اللغوي، لم تكن بطبيعتها مؤدية إلى تطوير نوع من الوحدة الشعبية التي قد تدعم مفاهيم وحدة الهدف والمصير المشترك، الضرورية لأي تشكل إثني، إلا ضمن حدودها المباشرة. وحتى في مدن الساحل الأوسط والجنوبي في فلسطين، فافتراضات الدارسين القائلة بأن الفلستيين حلوا بانتظام محل السلطة المصرية، تعتمد إلى حد كبير على القصص التوراتية، وهم لا يتجاهلون فقط، المشكلات الاقتصادية التي واجهتها الزراعة في ذلك الوقت، ولا يعالجون بشكل واف الاضطرابات الاقتصادية التي نجمت عن تدهور وانهيار التجارة على الطرق البرية، بل ويعتبرون الرؤيا التوراتية في شأن الوحدة الإثنية من المسلمات. ما نعرفه تاريخياً عن المنطقة، يستوجب في كل حال، أن نأخذ بالاعتبار لا التنوع الكبير في السكان المحليين فحسب، بل والإقرار بوجود جماعات متمايزة ضمن المجموعة الكبيرة من السكان المهاجرين. الأواني والآثار المادية والنصوص المصرية توحي بأن مسار الاندماج قد استمر لمدة تزيد على قرن. الأحرى من نشوء شكل جديد من السلطة السياسية المركزية، ذات الطبيعة الغربية أساساً، هو قيام كيانات محلية تنافس الدول المدينية خلال العصر الحديدي الثاني. وبالاستناد إلى النصوص الآشورية الأولى المتعلقة بهذه المنطقة، نرى أن توطيد السلطة الآشورية لم يكن موجهاً ضد عواصم شعب فلسطين، بل ضد دول مدينية مستقلة في عسقلان وغزة والعالي (el alii).

عودة أشكال الدولة المدينية إلى الظهور في هذه المنطقة وعلى طول الساحل الفينيقي في الألف الأول، توحي هي أيضاً، بأنه في هذه المناطق، في الأقل، نشأ التمايز بين السكان عن انعزال الأنظمة الاقتصادية مثل زراعة القرى الصغيرة والبداوة الرعوية والرعي في السهوب مما يشكل استمراراً للعلاقات التكافلية القائمة منذ مدة طويلة. ومهما كان ما نقدر على قوله حول نشوء السلطة العسكرية والتجارية في مناطق فينيقيا وفلستيا في بدايات العصر الحديدي الثاني والحقبة الآشورية، فسكان هذه المناطق لا يعكسون تجانساً واشتراكاً في الهدف، اللذين يمكن للمرء بحق أن يربط بينهما وبين استعمال تعابير إثنية مثل فينيقي وفلستي. الجغرافيا والاقتصاد والبنى السياسية المحلية القائمة على أساس العشائر والمدن، تخلق محتوى تاريخياً لا يتلاءم أبداً مع تشكل بنى إثنية مشتركة.

الاستراتيجيات الاقتصادية التي سادت في فلسطين على مدى قرون، كانت تؤدي إلى اللامركزية، لا المركزية. السلطات المركزية المحلية في فلسطين، مثل صور وحاصور ومجدو وجازر ولخيش وبئر السبع وعسقلان وغزة وتل المشاش والقدس وشكيم، استندت سلطتها مبدئياً على الروابط الاقتصادية المحلية المقتصرة على مناطقها. ظهور سلطات عبر إقليمية مثل توطيد القدس لنفوذها خارج وادي عيلون وهضبة القدس، ليشمل مرتفعات يهودا وبعدها شمال النقب وشيفيلة، ودمج السامرة الظاهر للمرتفعات الوسطى المتنوعة إلى حد كبير، وتوسيع مصالحها ونفوذها إلى المناطق الغنية زراعياً والكثيفة السكان في جرزيل ووادي الأردن الشمالي، وبالتالي حتى البحر إلى الغرب وشرق الأردن إلى الشرق، يستلزم إيضاحاً تاريخياً لهذه التوسعات باعتبارها حالات شاذة في تاريخ فلسطين. التصور يجب أن يتجاوز (رغم أنه قد يشمل) ظهور أفراد أقوياء يحملون سيوفاً حادة. التأريخ التوراتي الذي يركز على الحروب مع الفلستيين باعتبارها عامل توحيد وبناء أمة ويعتمد على استقامة قيادة كارزمية، مثل شاؤل وداود، يدخل في نطاق الأدب الرائع. ولكنه، في أي حال، لا يشرح شيئاً تاريخياً. الافتقار للحاجة الواضحة لمجال حيوي، وأي أساس جوهري للصراع بين هذ المناطق، لا يترك للمرء إلا سيناريو، وليس أيضاحاً. وحتى هذا السيناريو يفترض مسبقاً، وبالضرورة، وجود وحدة في الأقاليم الفرعية واستقطاب خارجي يفترض أن حالة الصراع أوجدته. يبدو من العدل أن نستنتج بأن تساؤل ألت عن ظهور الدورة الإقليمية التي تمركزت في المرتفعات الوسطى في فلسطين، لم يجد جواباً في ما كشفت عنه الحفريات عن الانهيار في العصر البرونزي الأخير والانتقال إلى العصر الحديدي الأول. الدراسات الجغرافية والانثروبولوجية والأركيولوجية. توضح، رغم ذلك، مسار تشكل الدولة، إذا تجاوزنا الحدود الزمنية التي يضعها ألت.

منذ بدايات العصر النحاسي الأخير، إذا لم يكن منذ الاستقرار الأولي والثورة الزراعية وتدجين الحيوان في العصر الحجري الحديث، كانت فلسطين مأهولة بما

يوصف منهجياً بثلاثة أنماط من الاستيطان، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتوزع الجغرافي والإمكانيات الاقتصادية التي تقدمها البيئة: (١) مدن صغيرة مخططة أو غير مخططة معمارياً، انتشرت في الغالب، في الأراضي المنخفضة الوسطى المروية جيداً، والوديان الجبلية، وعلى طول مسار الطرق التجارية الرئيسية، سادت فيها أنظمة اقتصادية متنوعة (بما في ذلك التجارة الإقليمية والدولية)، وأنواع مختلفة من الحرف (وخاصة البناء وصنع الأواني وإنتاج القماش والأعمال المعدنية)، والديانات ومظاهرها الطائفية العامة، واقتصاد متوسطي أساساً، يقوم على زراعة الحبوب والخضر البستانية مع زراعة الأشجار المثمرة مثل العنب والزيتون والفواكه، بالاعتماد على الظروف المناخية المختلفة، من خليط محدد جغرافياً من تربية الحيوان مثل الأغنام والماعز والبقر والخنزير والدواجن. (٢) قرى ضمن منطقة المناخ المتوسطي، تضم مجموعات من البيوت الأسرية غير المحصنة، وبيوت كبيرة ومزارع، تظهر زراعتها تنوعاً واسعاً يشمل المحصولات النقدية من الأشجار المثمرة وزراعة الحبوب وتربية الحيوان، بالاعتماد على الظروف المناخية الخاصة بكل منطقة فرعية محلية. وتظهر عادة في هذه القرى، حرف بسيطة، وخاصة صنع الأواني وإنتاج الزيت والخمر والقماش، وبعض التخصصات الزراعية مثل الأشجار المثمرة والرعي. (٣) قرى ومزارع ومخيمات مختلفة الأحجام في منطقة سهوب فلسطين، وجدت أصلاً إلى الشرق والجنوب من المنطقة المناخية المتوسطية، ويقوم اقتصادها أساساً على الرعي، مع زراعة الحبوب في بعض المناطق ـ تلاحظ بوضوح في النقب، ومناطق السهوب في الساحل الجنوبي ـ يدعمها من وقت لآخر الاشتغال بالتعدين والصناعات المعدنية في المناطق المصرية من سيناء والطرق التجارية الدولية من مصر، وخلال العصر البرونزي الأخير أو بدايات العصر الحديدي، في الأقل، من الجزيرة العربية. ويجب على المرء أن يأخذ بالاعتبار أيضاً، لا تربية الجمال وتنظيم القوافل فحسب، بل وأيضاً النشاطات الاقتصادية الفرعية مثل الغزو والتهريب والارتزاق التي تميزت بها الجماعات الأقل استقراراً لمدة طويلة، والتي نشأ عنها، من دون شك، مفهوم السكان المستقرين الذين عبروا عنه بوصف البدو الرعاة بأنهم «محاربون». هذا الوضع المعقد الذي وجد منذ القديم لا يمكن الاعتماد عليه لتجاهل مظاهر البداوة الكاملة واعتبارها مجرد فوضى. المسائل المتعلقة بتحول الأراضي الهامشية في فلسطين الكبرى وسيناء والجزيرة العربية إلى البداوة، يتابعها إي.أي.كنوف (E.A.Knauf) بنجاح عبر حقب متتالية: «سابق للبداوة (الألف الثالث والثاني ق.م.)» و «بدوي قديم» (القرن الخامس عشر ق.م. إلى القرن الثالث ب.م.) و «بدوي كامل» الذي يستمر حتى العصور الحديثة. تدجين الجمل يعود إلى النصف الثاني من الألف الثالث ق.م.، في الأقل، وقد شاركت قوافل الجمال في التجارة في فلسطين منذ فترة العصر البرونزي الأخير، إن لم تكن فعلت قبل ذلك. الإطار الزمني

لحقبة «سابق للبداوة» الذي يحدده كنوف يجب إرجاعه إلى الألف الرابع في الأقل. ولدينا بينات على أن مثل هذه البداوة في سيناء، وجدت بعيداً عن فلسطين، واعتمدت المعادن والرعي والصيد وزراعة محدودة. كما نعرف أيضاً عن مجموعات أخرى تنسب إلى الطريق في شمال سيناء في العصر النحاسي والعصر البرونزي القديم الأول والثاني. كما أننا لا نستطيع اعتبار حتى هذه الفترات القديمة أقدم الفترات التي نشأت فيها البداوة في فلسطين الكبرى ولدينا الأسباب الكافية للاعتقاد بأن مجتمعات الصيد وجمع الغذاء قد وجدت باستمرار منذ العصر الحجري الحديث، والثورة الزراعية في المنطقة الخصبة. وبالإضافة لذلك، الاحتمال قوي بأن يكون تدجين الأغنام والماعز قد حصل بالفعل كمظهر من مظاهر الاقتصاد الزراعي المتوسطي، والسهوب السورية الكبرى وامتدادها على الأطراف الشرقية والجنوبية من فلسطين صالحة تماماً لإقامة سكان رعاة يرتبطون هامشياً وتكافلياً مع الشعوب المستقرة في الهلال الخصيب. والمؤكد هو أنه مع توسع الصحراء من ٦٠٠٠ـ ٤٠٠٠ق.م.، دخل الرعاة إقليم فلسطين الكبرى. وفيما أدى المناخ الوافر الأمطار أواخر الألف الرابع وفي الألف الثالث إلى استقرار كثيف في كل أرجاء الشرق الأوسط، فقد أدى أيضاً إلى تحسن وضع القطاع البدوي أيضاً. كنوف يميز بوضوح بين أنماط البداوة والرعي والبداوة الرعوية في المعيشة، وبهذا يجعل احتمال تفهمنا لتطور مجموعات السكان شبه الإثنية التي وجدت على أطراف فلسطين، قوياً.

العلاقات المتبادلة بين هذه الأشكال الثلاثة من السكنى والاقتصاد المتوسطي في فلسطين، تعكس تكافلاً هامشياً على طول أطراف أنماط الاستيطان المنفصلة تماماً وإنما غير مستقلة كلياً، بل محددة إقليمياً. كانت متميزة تماماً سواء في موقعها الجغرافي أو أسلوب حياتها، بالقدر الكافي لنشوء، ثم استمرار انقسامات شبه ـ إثنية هامة تاريخياً واقتصادياً في فلسطين الكبرى (تشابه الانقسام إلى مدني، فلاح، بدوي في القرون الوسطى وبداية العصور الحديثة في الشرق الأوسط). وتحديد إثنية واضحة في أي منطقة في فلسطين لا بد وأن يعتمد على نصوص كتابية أو نقوش تثبت وجود جماعات منفصلة من جهة، أو على عدد من التخمينات تتعلق بتطور اللغات السامية الغربية من جهة أخرى. مثل هذه البينات، حيثما وجدت، توحي على خط مستقيم بنوع من التمايز يمكننا أن نصفه بأنه تنوع إثني في مجموعات عديدة ضمن فلسطين منذ نهاية العصر البرونزي القديم في الأقل، وربما قبل ذلك. المسائل المتعلقة بهذه الدراسة، والمتصلة بظهور إسرائيل كمجموعة مهيمنة في فلسطين، لا بد وأن تأخذ بالاعتبار المسارات التاريخية لتشكل عبر الزمن في فلسطين. وهذه المسألة تشكل مدخلاً إلى مشاكل تاريخية أكثر تحديداً تحيط بموضوع نشوء الدول الإقليمية، التي لعبت دوراً رئيسياً في النظرة التوراتية لإسرائيل، وبالتالي في تصور إسرائيل لنفسها كشعب.

فنكلشتين يدافع جيداً عن رأيه القائل بأن أصول إسرائيل يجب تتبعها إلى الرعاة المحليين في فلسطين ـ وبصورة خاصة البدو الذين نتجوا عن الركود الاقتصادي في العصر البرونزي الوسيط الثاني ج في منطقة المرتفعات الوسطى ـ ويربط بين أنماط الاستيطان الأركيولوجية والمجموعات العديدة من النصوص المصرية التي تشير إلى مجموعات غير مستقرة، عرف عنها ارتباطها بهذه المنطقة الفرعية في فلسطين. وبالتأكيد، تدعو الضرورة المرء إلى البرهنة على أن السكان المحليين في فلسطين الكبرى لم يقتصروا على السكان الزراعيين الأكثر استقراراً، وغياب شيوع القرى في المرتفعات طوال العصر البرونزي الأخير يجب أن يشجع على اعتبار الرعي والبداوة الرعوية جزءاً من الزراعة. كوتي ووايتلام، يقدمان أيضاً رأياً مشابهاً لرأي فنكلشتين، وهما يرتأيان أن التطور الاقتصادي «العادي» للمستوطنات في فلسطين يتضمن بوضوح تغيرات تتراوح بين الاستقرار الكامل والنمط الرعوي في مناطق الأطراف، لا سيما في فترات الاضطراب التجاري والركود. وهما يشيران إلى فترة الانتقال من العصر البرونزي القديم الرابع إلى العصر البرونزي الوسيط الأول، باعتبارها موازية تماماً للتحولات الاقتصادية التي حصلت خلال الفترة الانتقالية من العصر البرونزي الأخير إلى العصر الحديدي الأول. أشكال البداوة المحلية في العصر البرونزي الأخير والعصر الحديدي الأول في فلسطين، تشكل حسب هذا الرأي، عاملاً هاماً في بحث أصول إسرائيل. وهذا تفسير سليم تماماً. هذه الفترة الانتقالية الطويلة، التي انهارت فيها معظم البنى الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، تحت ضغط الضائقة، جعلت سكان فلسطين يشهدون تحولاً جذرياً. بالنظر لانفتاح فلسطين جغرافياً على السهوب، والاضطرابات الدولية الحادة التي حصلت في كل أرجاء العالم المتوسطي في بداية الألف، ضمت دول إسرائيل ويهودا الإقليمية التي نشأت خلال العصر الحديدي الثاني، كجزء من النظام الجديد الذي فرضته الامبراطورية الآشورية، من دون شك، في فترة استقرارها الأصلية، مجموعات عديدة مختلفة من السكان المحليين الباحثين عن ملجأ وبديل عن التدهور والانهيار الاقتصادي في الأراضي المنخفضة والوديان الجبلية في فلسطين، واستوعبت أيضاً مجموعات عديدة من الرعاة وسكان السهوب الآتين من مناطق أكثر تأثراً في المرتفعات ومناطق الأطراف الجنوبية والشرقية للمنطقة الزراعية، ومن دون سؤال مجموعات عديدة من اللاجئين الأجانب أيضاً، اقتلعوا من مواطنهم وهاجروا إلى فلسطين من أجزاء مختلفة من حوض المتوسط الشرقي.

عند بحث العناصر المنشئة لدول إسرائيل ويهودا في الحقبة الآشورية، تدعونا الحاجة إلى النظر لأكثر من مزارعي المرتفعات الذين تحولوا عن الاستقرار خلال العصر البرونزي الوسيط الثاني ج . الرعي والبداوة لعبا، وعلى الدوام، دوراً هاماً في حياة سكان فلسطين الكبرى، وشكل البدو الرعاة جزءاً من السكان المحليين قبل نهاية العصر

البرونزي الوسيط بمدة طويلة. تواصل القطاع الزراعي من سكان فلسطين منذ الحقب النحاسية الأخيرة، عندما أنشأ الفلاحون مستوطنات قروية في كل أرجاء الأراضي المنخفضة وعدد من مناطق المرتفعات الصالحة للزراعة، لا مجال للمنازعة فيه، إلا خلال الفترات الانتقالية التي حصلت فيها تغيرات جذرية، والتي يصعب تحديده أركيولوجياً. تواصل الاستيطان خلال العصر الحديدي ملحوظ بصورة خاصة. وصف الفترة الانتقالية الطويلة من العصر البرونزي القديم الثاني ـ الثالث والعصر البرونزي الوسيط الثاني، كان موضع خلاف بين الأركيولوجيين والمؤرخين لبعض الوقت. ورغم ذلك، تم مؤخراً التوصل إلى توافق عام في شأن تصورنا لانهيار مدن العصر البرونزي القديم. وفي بداية الفترة الانتقالية من العصر البرونزي القديم الرابع إلى العصر البرونزي الوسيط الأول، أدى القحط الطويل الأمد وانهيار التجارة الدولية، وما ترتب على ذلك من اضطرابات سياسية وعسكرية، إلى ما ربما كان أفضل وصف له هو تحول جذري في استراتيجيات الكفاية، بعيداً عن زراعة المحصولات النقدية التجارية في الاقتصاد المتوسطي، إلى اقتصاد أقل استقراراً بنسبة كبيرة يقوم على زراعة الحبوب والرعي. الإيضاحات الأولى للفترة الانتقالية من العصر البرونزي القديم الرابع إلى العصر البرونزي الوسيط الأول، واعتبارها حقبة ساميين غربيين «أموريين» من السهوب السورية، تخلى عنها معظم الدارسين. السمة المحلية وحتى المستقرة لهذه الفترة لم تعد موضع نزاع. خلط الرعي مع الاقتصاد معترف به كمظهر أساسي في اقتصاد العصر البرونزي القديم الرابع ـ البرونزي الوسيط الأول، ومعترف به كنمط من البداوة الرعوية في منطقة النقب، في الأقل. ومن ناحية أخرى، طابع المدينة الذي وسم معظم مستوطنات العصر البرونزي القديم الثاني، لم يعد ظاهراً في أي مكان في هذه الفترة الانتقالية. وما زال هناك بعض الخلاف حول الانتقال من العصر البرونزي القديم الرابع إلى العصر البرونزي الوسيط الأول، إلى العصر البرونزي الوسيط، لأن غيرستنبلث (Gerstenblith) وتوبس (Tubbs) يبرران التغيرات التي طرأت على الأواني في العصر البرونزي الوسيط الثاني بتطور تكنولوجي، وانعكاس لعودة التجارة مع سوريا، بينما ما زال ديفر (Dever) يتصور أن هذا الانتعاش في ثقافة الأراضي المنخفضة كان نتيجة للهجرات. اعتماد ديفر المبالغ فيه على نقوش الأواني كمؤشر على التغير التاريخي والإثني في فلسطين، يبدو غير ملائم، ولا توجد أسباب كافية تبرر مجاراته في هذا المجال. ويمكن للمرء، لذلك، أن ينظر إلى التغيرات الجذرية في أنماط الاستيطان بين العصر البرونزي القديم الثاني والعصر البرونزي الوسيط الثاني، باعتبارها تؤيد تصور اقتصاد لفلسطين الكبرى يتحول دورياً من اقتصاد تجاري متوسطي يسود المنطقة، ويرتكز على المحصولات النقدية مثل الحبوب والزيت والفواكه والخمر وتربية الحيوان، إلى استراتيجيات إقليمية محدودة ـ تشمل انهياراً دورياً للمدن الكبيرة، مما يؤدي إلى تحول

اقتصادي في اتجاه الاعتماد على زراعة الحبوب والبحث عن المراعي. هذا المنظور الاقتصادي الشامل يشكل أساس تصورنا للتغيرات الطارئة على أنماط الاستيطان في فلسطين، كرد فعل على تطورات محلية. وعلى كل حال، يجب بحث فلسطين الكبرى بكاملها عند دراسة هذه التحولات.

محدودية دراسة فنكلشتين، المقتصرة زمنياً على مستوطنات العصر الحديدي الأول، وجغرافياً على المرتفعات الوسطى، تجلب معها خطر قصر النظر. ولا نستطيع شرعاً أن نقصر تحليلنا على هذه المنطقة أو هذه الفترة دون توسل مسألة أصول إسرائيل نفسها، التي كرست دراسات هوبكنز وفنكلشتين لإيضاحها. كما تدعونا الحاجة إلى فحص عدة اختلافات إقليمية في كل أرجاء فلسطين الكبرى مع تنوع ردود الفعل على التغيرات المناخية والديمغرافية والتكنولوجية. اقتراح فنكلشتين بأن نفهم الفجوة في استيطان المرتفعات الوسطى خلال فترة العصر البرونزي الأخير، باعتبارها تحولاً لسكان العصر البرونزي الوسيط الثاني ج عن الاستقرار والعودة إلى الاستقرار في العصر الحديدي الأول، سليم جوهرياً، إلا أنه مع ذلك مضلل. ولا تدعونا الحاجة إلى التفكير في اتجاه واحد لسكان فلسطين من وإلى الزراعة المستقرة والبداوة الرعوية في فترات محدودة. البداوة والاستقرار هما أيضاً من ردود الفعل المعاصرة والملازمة للتحديات المعاشية في أي منطقة محددة في أي فترة زمنية. وضمن محتوى انهيار العصر البرونزي الوسيط الثاني ج، يتوافق التحول عن الاستقرار مع تمركز سكان العصر البرونزي الأخير ـ بعيداً عن الزراعة القروية ـ في مدن أكبر. التخلي عن الزراعة في عدة مناطق في المرتفعات يجلب معه بعض النمو في مساحة الغابات، وازدياد الرعي والبداوة المتزامن معه سيؤدي إلى زيادة السكان الموجودين في السهوب، وتوسع السهوب إلى المناطق الهامشية مناخياً ـ وأبرزها مرتفعات يهودا. لا شيء مما نعرفه عن فترة العصر البرونزي الأخير يقصر سكان المرتفعات السابقين في العصر البرونزي الوسيط الثاني ج على المرتفعات الوسطى، أو يؤيد افتراض تواصل مباشر لتلك المجموعات السكانية في مسار «التحول عن الاستقرار» في العصر الحديدي الأول. في الحقيقة، مسار الاستيطان الأولي في بدايات العصر الحديدي الأول في أفرايم ومنسى، يوحي بتبادل اقتصادي إقليمي، لا سيما في بداية العصر الحديدي الأول، وضع القاعدة السياسية للعائلات الكبيرة والعشائر، الذي شكل أخيراً قاعدة تطور المنطقة سياسياً إلى دولة، بدل أي أشكال إثنية وجدت سابقاً. وإذا أمكن عزو سمة شبه إثنية للمنطقة، على الإطلاق، فالظاهر أنها كانت مظهراً للاتجاه نحو المركزية الذي أدى إلى بناء السامرة، وليس أي وحدة محلية للسكان.

كما أن تصور فنكلشتين لا يرد بصورة مناسبة على الآراء العديدة المؤيدة للسمة المحلية لطبيعة مستوطنات المرتفعات في العصر الحديدي الأول والتي أثارها مندنهال

وغوتولد وكالاوي وآخرون، ولا يقدم أي بديل من نموذج ألت، بل يمثل حلاً وسطاً بين هذين التصورين، مقدماً مضموناً لعنصر البداوة والرعي في مسار الاستيطان في العصر الحديدي الأول. وهذا ليس بديلاً من تصور الدافع إلى الاستيطان ناشئاً عن الانهيار الزراعي في الأراضي المنخفضة، بل يضيف عنصر البداوة والرعي إلى هذه التغيرات. وهو بالتأكيد، يثير مسألة القحط الميسيني واقتلاع السكان وتأثيره على القطاع البدوي المحلي من سكان فلسطين. وحصول المرء بذلك، على تفسير واف لاستقرار هذا القطاع من السكان، ليس مباشراً في أي حال، لأن الرعي نمط بديل للكفاية، وهو مثل الزراعة، يميل إلى التوسع عند عودة الظروف المناسبة، لا الاستقرار. ما تقترحه فرضية فنكلشتين هو أنه في الانتقال من العصر البرونزي الأخير إلى الحديدي الأول، نحن نتعامل (في المرتفعات والأراضي المنخفضة) لا مع مساحات فارغة، بل ـ وفي الأقل في المناطق الفرعية المروية جيداً والأكثر قابلية ـ مع مناطق رعي يقيم فيها عدد لا بأس به من السكان ويحتمل أن تنافس (خلال فترات التدهور الإيكولوجي) جهود الاستقرار الزراعي. لم تكن العودة إلى الرخاء، بل تزايد جفاف المراعي في مناطق السهوب الكبرى خلال القحط الميسيني، هو الذي ضغط بصورة متصاعدة على السكان لتغيير استراتيجيات معاشهم في اتجاه استثمار أكثف للأراضي، باللجوء إلى الزراعة. الغزو المتزامن معه، الذي قام به سكان الأراضي المنخفضة المقتلعون للمرتفعات أدى إلى الوصول لتسوية في شأن الموارد المتدهورة في كل أرجاء فلسطين الكبرى. وبالمثل، انهيار المدن ودفاعاتها، مع التوسع في زراعة الكفاية في مناطق أوسع في الأراضي المنخفضة، أغرى البدو الرعاة بغزو هذه المناطق، مما أدى لا إلى النزاع فحسب، بل وإلى تسوية واستيعاب. بينما مثّل العصر البرونزي الأخير تكافلاً ثنائي القطبية بين المدينة الزراعية وأشكال الرعي، أدت التحولات التي فرضت على كل قطاعات الاقتصاد وحولت القسم الأكبر من السكان، قبل النصف الثاني من القرن الحادي عشر، إلى مزيج معقد يشمل زراعة قرى صغيرة وزراعة رعوية وتربية المواشي والرعي في السهوب. استقرار السكان لم يحصل إلا بعد عودة الظروف الملائمة، بعد القحط، في النصف الأخير من القرن الحادي عشر. وأكثر ما يكون الانتعاش وضوحاً في الأراضي المنخفضة. ويتوجب على المرء أن يعتبر أي انتعاش للتجارة مرتبطاً بزيادة قوة المدن في كل أرجاء المناطق المنخفضة.

الاستيطان القديم في المرتفعات الوسطى أقام أنماطاً من البداوة الرعوية (المرتكزة على زراعة القمح ورعي المواشي) والزراعة الرعوية (المرتكزة على الزراعة الكثيفة والأشجار المثمرة في المصاطب) في ثلاث مناطق متمايزة إيكولوجيا في السهوب والأراضي الوردية في الجبال والمنحدرات الغربية الوعرة. المرحلة الأخيرة من العصر الحديدي الأول وبداية الاستقرار في مرتفعات يهودا، حصلت بعد توطد الاستقرار أواخر

القرن الحادي عشر وعودة الرخاء إلى كل أرجاء فلسطين. ومع التوسع في زراعة المصاطب على طول المنحدرات الغربية الوعرة وما نجم عنه من توسع في تجارة المنطقة، بدأ الاستيطان بالانتشار إلى المناطق الخالية في فلسطين. إثر ركود المنطقة المناخية الواقعة بين المتوسط ومناطق السهوب جنوباً، ومع تحسن الظروف الإيكولوجية، بدأت القرى الصغيرة تتشكل في مرتفعات يهودا. وفي ذلك الوقت، انتعشت لخيش مع باقي منطقة شيفيلة، والمجتمع المزدوج في خربة المشاش، تراجع أمام تزايد السكان في النقب الشمالي، والذين تمركزوا في مدن مثل بئر السبع وعراد. سكان هذه المناطق تضاعفوا عدة مرات. يبدو أن عاملين قد أديا إلى الاستقرار في مرتفعات يهودا: احتكار المدن في جنوب فلسطين للسلطة السياسية والعسكرية، وتطور الاقتصاد إلى نمط تأثر تماماً بعودة التجارة الدولية إلى المنطقة التي كانت آخذة في التحول من الرعي إلى زراعة الأشجار المثمرة. ورغم أنه ما زال من غير الممكن أن نعيد بناء التحولات في ميزان القوى السياسية بين شمال النقب (وربما الخليل) والمدن الرئيسية في شيفيلة، وتحديد المنتصر أخيراً في هذا الصراع: القدس إلى الشمال، يمكن للمرء أن يحدد بعض عناصر هذا الصراع الديمغرافية والاقتصادية.

خلال القرن العاشر وأوائل القرن التاسع شهدت مرتفعات يهودا تحولاً من اقتصاد وسكان يعتمدون على الرعي وبداوة السهوب إلى حد كبير، إلى قرى زراعية تعتمد أساساً على زراعة الأشجار المثمرة وتربية الحيوان. القرنان التاليان شهدا تزايداً كبيراً وسريعاً في السكان حولاها في النهاية إلى منطقة موحدة بزعامة القدس السياسية. الظروف المناخية كانت ملائمة لهذا التحول. بناء القلاع في صحراء يهودا وشمال النقب يصعب اعتباره مجرد استثمار اقتصادي للأماكن المحددة التي وجدت فيها هذه القلاع. كونها قد اتخذت شكل المستوطنات شبه العسكرية على طول حدود منطقة الجفاف، يوحي بارتباطها مع مراكز السكان المستقرين (مثل بئر السبع وعراد وتل جمة ولخيش وتل خويليفة والخليل) لتأمين استقرار المنطقة من أجل الزراعة، ويمكن اعتبار القلاع دليلاً على محاولات القطاعات الزراعية من السكان، لإرغام قطاع البدو الرعاة على الاستقرار. التحول إلى الزراعة الكثيفة أدى، مع ما أمنه من رخاء، إلى الاعتماد على شبكة أسواق تجارية إقليمية ودولية لعبت فيها المحصولات النقدية الفلسطينية (الزيت والخمر واللحم وأخيراً الخشب) دوراً بارزاً.

ويحتمل أن تكون مدن النقب الشمالي قد واصلت تأدية مهمتها كأسواق للسهوب، بعد أن ورثتها عن مستوطنة خربة المشاش السابقة. وفي كل حال، مع تزايد السكان الزراعيين المستقرين في حوض بئر السبع، خلال العصر الحديدي الثاني، أخذت هذه المدن طابع مدن السوق في فلسطين. ويمكن للمرء أن يتصور تحولاً تدريجياً في هذه

المنطقة، من اقتصاد يغلب عليه طابع البداوة الرعوية في العصر الحديدي الأول، مع علاقات تكافلية مع عدد قليل من مدن الأسواق، إلى اقتصاد مختلط عريض في العصر الحديدي الثاني، مستقر إلى حد كبير، يعتمد كثيراً على زراعة الحبوب وتربية الحيوان، وخليط من السكان ضم البدو المستقرين حديثاً والسكان المستقرين منذ مدة طويلة في مستوطنات العصر الحديدي الأول، يعيشون في مدن رئيسية وعدد قليل من القرى الزراعية الصغيرة في مناطق محددة من السهوب، حيث يرتفع منسوب المياه الجوفية قريباً من سطح الأرض.

وفي مرتفعات يهودا إلى الشمال من السهل، حافظت الخليل، التي لم تكن كبيرة جداً أبداً، على مركزها طوال فترات العصر البرونزي الأخير والحديدي الأول (ربما مثل خربة المشاش)، كنقطة حدودية للسكان المستقرين مؤمنة طريقاً للبضائع من وإلى السهوب. خلال العصر الحديدي الثاني، ومع الاستقرار في مرتفعات يهودا، نمت الخليل كسوق زراعي بسبب سهولة الوصول إليها من جانب السكان المنتشرين على طول سلسلة المرتفعات إلى الشمال من الخليل. جغرافياً، كانت الخليل سوقاً طبيعياً جاهزاً للمستوطنات الجديدة في تلك السلسلة. منطقة جنوب شيفيلة لعبت كذلك دوراً بارزاً في هذا التحول. الدور الذي لعبته شيفيلة في تهدئة واستقرار هاتين المنطقتين السهوبيتين الواسعتين نسبياً، أي مرتفعات يهودا وحوض بئر السبع، كان لا شك كبيراً. سكان مدن شيفيلة مثل لخيش وتل خويليفة، لم يتجاوزوا فترة العصر الحديدي الأول الانتقالية فحسب، بل ومع عودة الرخاء إلى شيفيلة وشروع السكان في التوسع مشكلين جيوباً صغيرة من القرى الصغيرة في أرجاء السفوح الجنوبية، اتسمت منطقة شيفيلة بطابع المنطقة الانتقالية أو العازلة بين السهل الساحلي (الذي تحكمت به مراكز تجارية كبرى إلى الغرب، مثل عقرون وعسقلان وغزة) والمرتفعات السهوبية. الاقتصاد الذي تطور تدريجياً في المرتفعات وتركز على المحاصيل النقدية كالزيت وتربية الحيوان، احتاج إلى أسواق، يمكن للمدن القائمة على التلال تأمينها منافسة بذلك الخليل ومشكلة حائلاً دون هيمنتها المحتملة. الاستقرار في السهوب السابقة جلب لمنطقة شيفيلة ما هو أكثر من المزايا التجارية والأراضي الجديدة لمدنها المركزية، فقد جلب الأمن أيضاً. ومع انحسار حدود الجفاف إلى حافة صحراء يهودا إلى الشرق ومرتفعات النقب الأوسط إلى الجنوب، أدى استقرار السكان ضمن هذه المناطق إلى انتشار الاقتصاد المتوسطي (وما ترتب على ذلك من احتمالات) شرقاً وجنوباً، مما جعل الاقتصاد النامي في منطقة شيفيلة آمناً ضمن المناطق الزراعية في جنوب فلسطين.

وغير محتمل، في فترة الاستيطان القديمة هذه خلال العقود الأخيرة من العصر الحديدي الأول وبدايات العصر الحديدي الثاني، أن يكون أي مركز إقليمي منفرد في

جنوب فلسطين، قد حاز قوة أو كثافة سكان كافية للسيطرة على مراكز السكان الأخرى التي نشأت هناك. توسع حدود تزايد السكان يؤكد مرور فترة طويلة من الاستقرار والرخاء، شهدت تنافساً اقتصادياً وليس صراعاً حاداً على الموارد القليلة. القدس تقع في أقصى شمال سلسلة يهودا. تاريخياً، كانت طوال العصر البرونزي مركزاً تجارياً وحرفياً مسيطراً سياسياً على عدد من المدن الصغيرة المستقرة زراعياً في هضبة القدس. مصالحها المتعلقة بالطرق التجارية من السهل الساحلي وجهت مصالحها السياسية غرباً عن طريق وادي عيلون، وقد أدت هذا الدور كمدينة تجارية هامة. رغم أن اقتصاد القدس ومنطقتها، الذي تركز منذ أوائل العصر الحديدي الثاني على الزراعة والتجارة، تجاوز اضطرابات وقلاقل القحط الميسيني وأسهم إسهاماً كاملاً في عودة الرخاء والنمو، فإنها لم تكن قد أصبحت مدينة كبيرة بعد، ولا يستطيع أي خيال واسع أن يتصورها أكثر من بلدة. انعزالها النسبي حمى استقلالها في فترة لم توجد فيها أي قوة سياسية كبرى في فلسطين. هذا الانعزال نفسه قصر نفوذها وسلطتها على منطقتها الخاصة وبعض المناطق الفرعية الصغيرة المجاورة لها. الحفريات المحدودة التي تمت في القدس تؤكد هذه الصورة لمركز تجاري إقليمي صغير بعيد عن طرق التجارة الدولية ومراكز قوتها.

توجه مصالح القدس جنوباً في يهودا جاء نتيجة توسع وطموح تجاري وليس لهدف سياسي أو عسكري، لأن التجارة، والتجارة الإقليمية تحديداً، كانت جوهر وقاعدة اقتصادها. مصالحها الزراعية توسعت بعيداً في وادي عيلون، بأراضيه الغنية المروية جيداً والجيوب الزراعية الخصبة في هضبة القدس إلى الشمال من المدينة. وبالتأكيد، لا بد وأن تكون مصالح القدس قد دعتها لدعم الاستقرار في سلسلة المرتفعات، إلا أنه مبدئياً في الأقل، كانت دواعي الأمن التي تستلزم بذل الجهد لإبعاد حدود منطقة السهوب هي التي دفعتها لذلك، وليس الحاجة إلى مزارع جديدة أو المزايا التجارية الأخرى. امتداد سلطة القدس السياسية في يهودا جاء بعد لا قبل الاستقرار في المرتفعات. وما أن توطد الاستيطان في سلسلة يهودا خلال العصر الحديدي الثاني، حتى أدى إلى تزايد إنتاج الزيت والمواشي وجعل المنطقة مصدراً رئيسياً للبضائع التجارية الموردة إلى أسواق الخليل ومدن شيفيلة والقدس أيضاً. هذا قاد القدس إلى منافسة مباشرة مع جازر ولخيش والخليل والأسواق الأخرى في التلال الجنوبية، مما أدى أخيراً (والاحتمال الأقوى في منتصف القرن التاسع) إلى بذل الجهد للسيطرة المباشرة سياسياً على قرى مرتفعات يهودا. هذه الحركة، نحو مزيد من المركزية وتدعيم المصالح الاقتصادية استلزم إخضاع المراكز التجارية التي تنافس القدس. وهذا التوجه لاحتكار الإنتاج الزراعي هدد استقلال مدن شمال النقب. ومن دون أي تغير أساسي في القواعد التجارية والاقتصادية للمجتمع في المنطقة، كانت القدس قادرة على إقامة شبكة من العلاقات المتبادلة ضمن المنطقة، مما

دعم أمن ورخاء القدس وسيطرتها. ورغم ذلك، هناك أسباب تدعو للشك بحصول أي تغير جذري في البنى السياسية في المنطقة. ولم تأخذ القدس ببعض مظاهر الدولة الإقليمية المسيطرة إلا في الربع الأخير من القرن الثامن، وخاصة في النصف الثاني من القرن السابع. حجم مدينة القدس أخذ في النمو خلال العقود الأخيرة من القرن الثامن، عندما بدأت السيطرة الآشورية إلى الشمال، وباشرت القدس دوراً ثانوياً على حافة العالم الآشوري. ولم تأخذ القدس طابع العاصمة الأقليمية وحجمها إلا بعد تحرك آشور ضد الجنوب في نهاية القرن الثامن، وتدمير لخيش، وتنظيم الآشوريين للتجارة الساحلية حوّل مركز إنتاج الزيت في عقرون. الوضع السياسي المتغير جذرياً في فلسطين، والحاجة إلى استيعاب تدفق اللاجئين ضمن سكانها، حوّل القدس من دولة إقليمية زراعية صغيرة، تشبه مؤاب وادوم في شرق الأردن، إلى مجتمع طبقي ونخبة مسيطرة (وربما معبد يكرس دين الدولة)، ودولة عازلة بين القوتين الامبرياليتين الرئيسيتين: مصر إلى الجنوب وآشور إلى الشمال. هذه التغيرات والتبدل الجذري في الخريطة السياسية في فلسطين، جلب ـ بالنسبة للنخبة الجديدة في القدس في الأقل ـ نمواً ملحوظاً في الثروة والهيبة، مما شكل عنصراً في الدور العنيف أحياناً والمحفوف بالمخاطر دائماً، والذي لعبته القدس خلال القرن التالي. هذا التنامي في ثروة ورخاء نخبة القدس، وانخراط القدس تدريجياً في سياسات التجارة الدولية، قادها في النهاية إلى مواجهة مباشرة مع الجيش الآشوري، مما أدى إلى تدميرها وتفكيكها من جانب البابليين. هجمات الآشوريين والبابليين على القدس وكل يهودا وشمال النقب، دمرت لا القدس فقط، بل معظم المدن الرئيسية. الدمار نفسه أدى إلى افتقار في جنوب فلسطين، وركود اقتصادي مدمر. سياسات الآشوريين والبابليين العسكرية والسياسية في الإدارة دمرت وبانتظام البنى التحتية في المنطقة، وأدت إلى انهيار المجتمع بكامله.

٤ـ تماسك السكان وشبه ـ الإثنية

مسار الاستيطان الجديد خلال العصر الحديدي الأول والثاني في مرتفعات غرب الأردن، يوحي باختلافات كبيرة في أصول السكان. وفيما يعود أصل سكان المرتفعات الوسطى إلى مدن المرتفعات المحلية في العصر البرونزي الأخير، وجزء من سكان الأراضي المنخفضة في فلسطين الذين اقتلعهم القحط، والبدو الرعاة من السهوب، وربما بعض المهاجرين الذين أتوا أصلاً من الساحل السوري والأناضول وإيجة، كان سكان سلسلة يهودا أكثر تجانساً، لا لأنهم أتوا بعد وقت طويل في العصر الحديدي الأول فقط، بل لأنهم مبدئياً، نتيجة استقرار رعاة السهوب والتوسع الزراعي ذا الطابع التجاري من شيفيلة.

سكان الدول الإقليمية في يهودا وإسرائيل خلال حقبة السيطرة الآشورية، وحتى بعد ذلك، لم يكونوا أقل اختلافاً. ثانية، سكان يهودا تحت حكم الدولة، شملوا سكاناً من شيفيلة تعود جذورهم إلى العصر البرونزي، وبعض الخليط من ساحل فلسطين الجنوبي، وسكان السهوب، وتجار المدن، والعرب المهتمين بالتجارة البرية عبر شمال النقب، وسكان محليين مقيمين منذ مدة طويلة من هضبة القدس ووادي عيلون، وسكان القدس ذوي الثقافات المتعددة. سكان يهودا، حافظوا على تجانس أقوى فيما بينهم بسبب انعزال المنطقة واستقلالها عن آشور. ورغم ذلك، فالبنى الأساسية في نظام الدولة المدينية ونظامها السياسي عزلت سكان العاصمة عن منطقتها الداخلية المتوسعة في الجنوب. تزايد السكان إثر سقوط السامرة ولخيش، ضاعف من دون شك، عزلة نخبة القدس عن الزراعيين الهامشيين والرعاة في مرتفعات يهودا.

عند بناء السامرة أو بعد ذلك بقليل، لا بد وأن يكون سكان المرتفعات الوسطى، رغم اختلاف أصولهم، قد حققوا اندماجاً ملحوظاً. عدم وجود مدن مهيمنة، والطابع العام والعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين سكان زراعيين أساساً، وعزلة معظم السكان عن طرق التجارة الدولية أو النفوذ الخارج عن نطاق الإقليم، كلها شجعت على الاندماج الاقتصادي والوحدة السياسية في المنطقة. طبيعة البنى السياسية في الدولة ذات القاعدة الإقليمية، توحي بأن الاندماج كان قد حصل قبل ظهور أشكال الدولة. إسرائيل بداية القرن التاسع في المرتفعات الوسطى أدت إلى ترابط سياسي واقتصادي وإثني يقارن بما كانت عليه الدول الجديدة في العصر الحديدي في شرق الأردن مثل آرام وعمون ومؤاب، وفي القرن الثامن، ادوم. مع توسع السامرة خارج نطاق المرتفعات الوسطى، أصبحت الدولة في المرتفعات، وبسرعة، متصلة بالسكان المستقرين منذ مدة طويلة في الساحل الفينيقي وجرزيل وشرق الأردن. ورغم ذلك، فالأسباب الداعية للاعتقاد بأن أي اندماج هام بين السكان قد حصل، بخلاف بعض العلاقات المحدودة المرتبطة بالنخبة السياسية والعسكرية والتجارية، قليلة. ويستطيع المرء أن يتوقع القليل من الاندماج بين سكان إسرائيل من جهة وسكان المناطق التي خضعت لها مؤقتاً، منافسة بذلك صور ودمشق ومؤاب. ورغم ذلك، لا بد وأن نفوذ إسرائيل ومنافسيها على هذه المناطق كان قوياً.

الاعتراف بتمايز مناطق المرتفعات في إسرائيل ويهودا عن باقي فلسطين، يجد بعض التأييد في اللغويات السامية الغربية. وإذا كانت الجغرافيا والاقتصاد ونمط الاستيطان هي العوامل الأساسية الأهم لإيجاد التمايز الإثني، فاللغة هي أبرز علامات التمايز الإثني ظهوراً. الفروقات اللغوية وارتباطاتها في لغات ولهجات فلسطين في الألف الأول معقدة. آثار الاستقرار على تشكل وانتشار اللغات السابقة للسامية على شكل متحدات لغوية رئيسية، والمنعكسة في كل النقوش المكتشفة في فلسطين ـ سوريا العصر البرونزي، تستمر في

تفرق المجموعات اللغوية في الألف الأول. جريت محاولات لإيضاح تميز عبرانية التوراة (مع تشوه تشكيلها الظاهر) عن عبرانية الألف الأول ق.م.، وبذلت جهود لعزل عبرانية الروايات التوراتية عن مجموعة اللغات المكتشفة في النقوش. هذا يميز لغة النصوص التوراتية كنموذج أدبي مصطنع خلال الحقبة الفارسية. كنوف، مثلاً، يحدد أصل هذا النموذج الأدبي من دمار دولة يهودا عام ٥٨٦ق.م.، وهو لا يرى أنه جاء نتيجة لأي نموذج مترابط محدد، بل نموذج يمكن تتبعه من نصوص الحروف الصوتية في منتصف القرن الأول ق.م.، مع جذور في «يهودا» القرن الثامن ـ السادس ق.م.، حتى لفظها المازوريتي (Masseretic) في منتصف القرن الأول ب.م.، لسوء الحظ، فإن عدداً من مقالات الثمانينات التي تعالج النقوش السامية الغربية المكتشفة، والمتأثرة تأثراً قوياً بالدراسات التوراتية، فشلت في تمييز لا الإقليمية الجغرافية للنصوص على أساس لغة أي منطقة جغرافية محددة فحسب، بل وأيضاً في التوفيق بين مثل هذه التمايزات الأساسية في الدراسات السامية، كالفرق بين «اللغة» و «اللهجة»، في محاولة للمحافظة على الصلة الوثيقة بين «إسرائيلي» و «يهودي» واعتبار اللغات الكنعانية الشرقية آرامية معدلة. وهذا تم تحت مظلة التوكيد المسطح لوجود تواصل في اللهجات بين «الكنعانية» و «الآرامية». وما زال آخرون يصرون على منظور مستخلص من التأريخ التوراتي للعبرانية، يعتبرها ميشبراشي (Mischsprache) الحقبة الملكية، وجذور لها في استيطان الحقبة الملكية السابقة. هذه اللامبالاة بالمبادىء المنهجية في هذا الحقل بكامله، قادت بعض الدارسين إلى المحافظة، من دون أدنى تحد، على المناهج الساذجة والميكانيكية التي تمت على أساسها تحليلات الأجيال السابقة. رغم أني أتردد في افتراض اقتران كامل بين الفروقات اللغوية والجغرافية والأشكال القديمة لدولة، تبقى أهمية اللغة في التطور الإثني ونشوء الهوية «القومية» بالغة. مهما كانت أوجه القصور في تحليلنا الحالي للغات فلسطين الكبرى في الألف الأول، لا يمكننا أن ننفي دور اللغة في إيجاد وحدة وتجانس الإثنية في الإقليم بسهولة. استنتاجات بي.هالبرين (B.Halpern) تشجعنا، بصورة مقنعة، على أخذ تأثير الجغرافيا والرموز الدينية والسوسيولوجيا في تحديدنا للمجموعات اللغوية القديمة. وإذا تذكرنا أن المرحلة الحالية من الدراسات في مجال اللغويات التاريخية ليست مستقلة بالقدر الكافي عن الآراء والمبادىء المتعلقة بها، فإن تصنيف كنوف للغة «الكنعانية» إلى «كنعانية غربية» (فينيقية، إسرائيلية، يهودية) و «كنعانية شرقية» (أمورية، مؤابية، ادومية) يقدم الكثير. عندما يميز كنوف أيضاً بين هذه اللغات وعبرانية التوراة الأدبية، وكذلك، بين جوهر الكنعانية (المتمثل في الفينيقية واللهجات الإسرائيلية) و «الكنعانية الثانوية» (اليهودية والأمورية والمؤابية والادومية) ويتفق على هذه التمايزات، فاحتمال الإفادة من مواد النقوش (لدعم استنتاجات مستخلصة بصورة مستقلة من البراهين التاريخية والاقتصادية والجغرافية)

لفهم تطور المجموعات شبه الإثنية في فلسطين في الحقبة الأشورية، يتعزز كثيراً. وبهذا، تستدعي تمييزات كنوف تتبع الانتقال من مجموعات السكان شبه ـ الإثنية في الحقبة الآشورية، الإسرائيلية (القرن الثامن) واليهودية (القرن الثامن ـ السادس) من خلال عبرانية التوراة في سفر التكوين ـ القضاة ٢ وجذورها في يهودية القرن الثامن ـ السادس إلى العبرانية الوسيطة في القرن الثالث مثل الكوهيلية (Qohelet). وهذه تبقى مسألة تاريخية أساساً وتتعلق مباشرة بموضوع تواصل سكان فلسطين الذين أخذوا خلال الحقبة الفارسية ينسبون أنفسهم، لا مباشرة إلى يهود القرن الثامن ـ السادس، بل إلى «أمة إسرائيل» في الروايات المؤلفة.

٥ـ دمار إسرائيل ويهودا: السياسات الإمبريالية في مجال نقل السكان

المسار أو المنحنى التاريخي من كيانات إسرائيل ويهودا شبه الإثنية في الحقبة الآشورية إلى إسرائيل المرويات لم يكن بسيطاً ولا مباشراً ولا يمكن وصفه بمفاهيم الاستيعاب المتواصل أو البقاء. تعبير «شبه ـ إثني» بدلاً من «إثني قديم» أو ما شابه، ملائم بصورة خاصة لهذه الكيانات السياسية لأن التطورات الداخلية في فلسطين على مدى أربعة قرون تقريباً، تميزت بحدة باضطراب السكان لا بتواصلهم. وحدة سكان دولة المرتفعات في السامرة مع سكان الأراضي المنخفضة والمناطق الأخرى في فلسطين الكبرى، والتي حاول ملوك إسرائيل السيطرة عليها، لم تتم أبداً. تدخلت آشور بشكل حاسم لا يقبل النقض وضمت دولة إسرائيل السابقة إلى إقليم السامرة الذي من خلاله سيطرت على عدد من المناطق التي اشتهتها إسرائيل وأخضعتها كلها لسلطة إقليمية، كما دمرت آشور بشكل منظم ترابط السكان الذي أمن للمنطقة قوتها. يهودا التي كانت شبه إثنية تكمن في التجانس النسبي بين سكان مرتفعات يهودا وشمال النقب، أكثر منها على شكل دولة فرضتها القدس، ولذلك كانت أكثر نجاحاً. ورغم أنها تجاوزت تدمير الجيش البابلي للقدس نهائياً، فقد خسرت مع القدس قواعدها الاقتصادية والتاريخية.

السياسات والممارسات الامبريالية للسيطرة على السكان ولا سيما سياسات التهجير والتوطين التي باشرها جيش آشور وإدارتها المدنية لم تكن مقتصرة على الآشوريين. كانت مظهراً شائعاً في كل حروب مصر القديمة وبابل والعالم الحثي منذ بدايات الألف الثاني. كما اعتبرت قاعدة للسياسة الامبريالية البابلية والفارسية بعد انهيار آشور بوقت طويل. تحت الحكم الآشوري، كانت هذه السياسات أكثر تنوعاً وتعقيداً، وترتبت عليها نتائج خطيرة في الأراضي الخاضعة لها في كل زاوية من زوايا الامبراطورية. يبدو أن السياسة المعتمدة تجاه الشعوب الخاضعة لم تكن مجرد سياسة براغماتية واقعية، فقد قامت على أساس مفاهيم إيديولوجية تتعلق بما يمكن أن يكون أفضل تصور له على أساس المقارنة

هو «حق الفتح» ملطفاً ببعض المفاهيم الثيولوجية عن واجبات الملك بوصفه خادماً للإله آشور. كراع لهذه الأمم والشعوب، كان هدف الملك الآشوري أن يمثل الرحمة، وأن يخضع شعوب زوايا العالم الأربع لسلطة آشور الكونية. السياسة الآشورية قامت على الاعتقاد بأن المهزومين لا حقوق لهم، إذ هم بالأحرى غنيمة للملك. رغم أن المرء يجب أن يؤيد بحزم رأي ساغس (Saggs) القائل بأن صموئيل ١٥ يلخص إيديولوجيا الشرق الأدنى القديم في شأن «حق الفتح»، عليه أيضاً أن لا يخلط بين شكل من الإيديولوجيا الاثنوغرافية والسياسة التاريخية الحقيقية. مضمون الإيديولوجيا الآشورية كان يرتكز على ثيولوجيا الامبراطورية، التي تقتصر خبرة المرويات التوراتية فيها على مفهوم الخاضعين. تصور ساغس لعدالة السياسة الآشورية من وجهة نظر إثنية بحاجة إلى تعديل بسبب الطابع الاستغلالي للسيطرة الآشورية على المناطق والشعوب التي خضعت لها، وبسبب العناصر المدمرة في سياساتها السكانية. رغم أن النصوص المصرية القديمة تبرر اعتبار أسر العبيد وأعمال السخرة في المشروعات المصرية والتجنيد العسكري ومختلف التدابير العقابية كأهداف إدارية هامة للامبراطورية، فقد كانت السياسات الاقتصادية المصرية تحافظ على وتدعم البنى الاقتصادية والاجتماعية للشعوب المحكومة. أما في آشور، فقد كان النظام المتبع منذ حكم تغلات بلاسر الثالث يشكل قاعدة أساسية في سياسة الامبراطورية. ورغم أن النصوص التي سجلت فيها العديد من القرارات المتعلقة بهذه السياسات دعائية بكل وضوح، فهي رغم ذلك تكشف عن النوايا الآشورية، آثار مثل هذه السياسات على المناطق المحكومة تنتج بالضرورة عن طبيعة هذه السياسات والتشدد في تطبيقها.

بي.أوديد (B.Oded) في دراسته الموسعة عن سياسة التهجير الجماعي الآشورية، يوضح نمطين مختلفين متمايزين من السياسات الآشورية الرامية للسيطرة على السكان: (أ) رغم أن أقل من نصف ١٥٧ نصاً آشورياً موجوداً تتعلق بحالات نقل السكان على نطاق واسع، تشير إلى المنطقة التي ينقل إليها السكان، فإن نسبة ٨٥٪ منها تشير إلى اتجاه واحد للتهجير هو إلى آشور وبالتحديد آسور (Assur) وكلح (Calah) ونينوى ودورساروكين (Dur Sarrukin). (ب) التهجيرات الأخرى تمثلت في نقل السكان المقتلعين من أحد أجزاء الامبراطورية لتوطينهم في مناطق أخرى تم تهجير سكانها أيضاً. كما تم نقل سكان من منطقة لتوطينهم في مناطق مختلفة.

يصعب تحديد حجم عمليات التهجير هذه بشيء من الدقة. المدى الجغرافي للمناطق التي تأثرت بهذه السياسات كان واسعاً، فقد وصلت كل أرجاء الشرق الأدنى القديم من عيلام والخليج الفارسي إلى جبال طوروس والساحل الفينيقي، وجنوباً حتى مصر. حتى ولو قصرنا تصورنا على النصوص التي وجدت، كما فعل أوديد في دراسته، لتوفرت لدينا معرفة واضحة عن ١٥٠ حالة نقل سكان في الحقبة الآشورية الجديدة

(Neo-Assyrian) فقط. النصوص التوراتية تذكر ٣٦ حالة تهجير. وبالإضافة لذلك، الحالات المعروفة في الحقبة الآشورية وعددها ١٥٧ حالة، يشير معظمها إلى تهجير من منطقة بكاملها، كالنصوص التي تشير إلى أمورو ويهودا. ومن غير الممكن تقدير العدد الحقيقي للسكان الذين شملهم الاقتلاع، بصورة واقعية. وفيما يتحدث العديد من نصوصنا عن نقل السكان جميعهم، هناك أيضاً مؤشرات تدل على أن هذه مبالغة. وبالمثل، في ١٣ من ٤٣ نصاً يعود فيها السكان، شمل التهجير أكثر من ٣٠,٠٠٠ شخص في كل مرة، بما في ذلك تهجير سنحاريب لحوالي ٢٠٨,٠٠٠ شخص من بابل. وفي أي حال، حتى ولو استبعدنا مثل هذه الأعداد غير المعقولة أبداً، لتوجب على المرء أن يعتبر رقم مئات الآلاف مجموعاً معقولاً لعدد الذين تأثروا بهذه السياسات الآشورية، وهناك بينات كثيرة تؤيد عدداً إجمالياً يزيد على المليون.

أوديد يوجز عدداً من الأسباب التي جعلت الآشوريين يعمدون إلى هذا التغيير السكاني في البنية السكانية في الامبراطورية. وأهداف هذه السياسات كانت مختلفة، فقد استخدم التهجير كعقاب على المقاومة أو الثورة، كما تم اللجوء إليه للقضاء على المنافسين المحتملين وعلى إمكانيات المقاومة والعصيان. سياسات التوطين هذه هدفت إلى إيجاد جماعات تعتمد على السلطة الآشورية ضمن الشعوب المحكومة، ولذا تبقى مخلصة لها. معظم هذه السياسات كان موجهاً نحو التجنيد العسكري، والسيطرة على الزعماء السياسيين والنخبة واحتكار اقتصادي للحرفيين والعمال المهرة والسخرة وتجارة عبيد محدودة. بعض المستوطنات الجديدة أقيمت لأغراض استراتيجية، وشملت عدداً كبيراً من المستوطنات الحدودية شبه العسكرية. بعض السكان نقلوا في محاولة لإعادة بناء المدن المفتوحة، واستيطان الأراضي الخالية. ويمكن للمرء أيضاً أن يضيف أهداف السيطرة على البدو الجامحين وتوطينهم، بالاعتماد على عون الدول التابعة. في فلسطين، يجب أن يفكر المرء لا بالمجموعات العربية التي استوطنت منطقة السامرة فقط، بل وفي إخضاع سنحاريب لحزقيال وتهجير سكان ٤٦ مدينة وقرية، بلغ عددهم ٢٠٠١٥٠ (كذا)، وتقسيم أراضي يهودا على ملوك أشدود وعقرون وغزة التابعين لآشور لمساعدتهم في صراعهم ضد القدس. إخضاع حزقيال، وجعل القدس دولة تابعة لآشور، ميز فترة تقلصت فيها سلطة القدس السياسية، إلا أنها كانت رغم ذلك، فترة رخاء دام طوال القرن السابع. ربط التهجير بسياسة دعم الدول التابعة ظاهر أيضاً في حملات تغلات بلاسر الثالث (٧٤٤- ٧٢٧) في شمال فلسطين. رغم أن التسلسل التاريخي لهذه النصوص غير المؤرخة ليس مؤكداً، فقد كان الآشوريون ينظمون المناطق التي كانت فيما سبق تابعة إلى رصين (Rezin) دمشق، على طول الحافة الشمالية للسامرة، بما فيها الجولان وجلعاد والجليل، تحت السيطرة المباشرة للامبراطورية. س.أي.إرفين (S.A.Irvine) يرتأي أن نص

ND ٤٣٠١ و٤٣٠٥ (إذا أمكن إعادة اسم يهوشع في السطر العاشر)، لا يتعلق فقط بتثبيت حدود آشور على طول حدود بيت عمري (السامرة) الشمالية والصراع مع صور، بل وبتعيين يهوشع ملكاً للسامرة بدلاً من فقح. وفي أي حال، يبدو أن إرفين يوفق هذا بصورة وثيقة مع نص R ٣ ١٠- ٢٠، الذي يشير إلى ضم مناطق آرام، ضمن الحدود الآشورية، وفي السطور ١٥- ١٩، يقول:

«أرض بيت عمري... كل شعبه (مع ممتلكاتهم) قادتهم بعيداً إلى آشور، عزلوا ملكهم بيقح وعينت يهوشع ملكاً عليهم».

السطور ١- ٩ في ND ٤٣٠١ - ٤٣٠٥، لا يبدو أنها تشير ولو ضمناً إلى اشتراك بيت عمري في هذه الحملة. الصراع بالأحرى، كان على حدود السامرة، حتى ولو كان السطر العاشر يتحدث عن يهوشع (وأقمت يهوشع ملكاً عليهم)، فلا ضرورة تدعو لاعتباره يشير إلى إسرائيل. النص، بالأحرى، يوحي بأن يهوشع عين على مناطق حيرام في صور. والواضح أن بيت حزائيل وصور وبيت عمري لها حدود مشتركة. وإذا كانت السطور ٥- ٨ من R٣ ١٠- ٢٠ تشير بالفعل إلى غلعازة (Gal'aza) وأبيل (= أبيل - عكا)، فلا تكون المنطقة التي حكمها رصين (Rezin) دمشق سابقاً تشمل جلعاد وعكا فقط، بل واحتمال قوي أيضاً أنها شملت معظم الجليل، بل ويمكن قراءة النص، كما هو مؤرخ فيما بعد في ND ٤٣٠١ - ٤٣٠٥، على اعتبار أنه يشير ضمناً إلى أن يهوشع الذي عين ملكاً على السامرة في R٣ ١٠- ٢٠ قد سبق له أن أعطي بعض مناطق صور الواقعة على الحدود الشمالية للسامرة، أي جرزيل، وبأنه مع تعيين يهوشع ملكاً على السامرة، إسرائيل (لأول مرة؟!)، يكتسب، بدعم الآشوريين، حقاً لا ينازع على جرزيل (مع مناطق عكا والجليل وجلعاد الواقعة ضمن حدود آشور). وبالتأكيد، هذا يقدم مضموناً لهجوم آشور على السامرة، وتهجير سكانها تأييداً لحكم يهوشع التابع لهم. ضم مدينة السامرة والإطاحة بفقح، وما تلا ذلك من خيانة وتهجير للسكان، لا يتعارض، بأي شكل كان، مع سياسات الآشوريين. وهو، وفي أي حال، أحد مظاهر مفاوضات الحصار. وهذا بالطبع، معروض بسرور على شكل قصة في الملوك ١٨- ١٩، عن إذلال يهوه لسنحاريب. ما يثير الاهتمام هنا، هو أن ملك آشور، في حديثه إلى أهل القدس، يعد بأنهم إذا ثاروا، فسيكافئهم بالتهجير.

هذا المظهر من سياسة التهجير الآشورية - إيجاد الولاء ودعم السكان ضد حكامهم الذين يعارضون السياسة الآشورية والحكم الآشوري عند إعادة استيطانهم - مهما بدا هزلياً، فقد كان بالفعل مؤثراً جداً. التهجير معروض في بعض النصوص لا كعقاب أبداً، بل كبديل من العقاب على مقاومة السلطة الآشورية. وبالفعل، بعض النصوص تذهب بعيداً إلى حد وصف الآشوريين بأنهم يتصرفون نيابة عن الشعب، ويرعون مصالحه،

ويحمونه وينقذونه من طغيان حكامه. لم يكن المهجرون يوعدون بالأرض والرخاء عندما يعيد الآشوريون توطينهم فحسب، بل كانوا أيضاً يوعدون بالدعم ضد السكان المحليين، الذين كانوا بالطبع، يعتبرونهم متطفلين ومغتصبين. أوديد يلخص هذا جيداً:

«المجموعات المنفية لعبت دوراً مشابهاً لدور الحاميات الآشورية التي تمركزت في كل أنحاء الامبراطورية الآشورية، أو دور المواطنين الآشوريين الذين استقروا في البلدان المفتوحة إما كسكان مدن أو فلاحين أو موظفين. هذا يوضح المعاملة الطيبة التي تمتع بها المهجرون بصورة عامة، والاهتمام الكبير الذي أظهره الحكام الآشوريون برفاههم».

وحتى في مدن آشور الكبرى. خدم المهجرون كقوة يعتمد عليها ضد القلاقل والثورة. وبالفعل، كان هذا أحد أبرز الأسباب التي دعت إلى جلبهم بأعداد كبيرة إلى المدن الآشورية.

الأهمية الاقتصادية والمدنية لسياسات إعادة التوطين بالنسبة للمدن الآشورية موضحة جيداً في نصوص آشور بانيبال الثاني، ومنها نص أدبي يتعلق ببناء العاصمة الجديدة في كلح. تشابه هذه القضية مع نص إدريمي (Idrimi) ملك ألالاخ (Alalakh) في القرن الخامس عشر، مذهل، مما يؤيد الطابع الدولي لهذه السياسات واستمرارها. وكما استخدم إدريمي ـ الذي يصف نفسه بأنه «خادم آداد» ـ الأسرى الحثيين لبناء قصره في ألالاخ وأجبر السوتيين (Sutean) على الاستقرار وإعادة البناء في عدة مدن، عمد آشور بانيبال الثاني «كبير كهان آشور» و «راعي» كل البشر، لا إلى توطيد امبراطوريته بواسطة الفتوحات وأخذ الرهائن فقط، بل وفي إعادة بناء عاصمته ونقل الشعوب المغلوبة (الذين يدعي أنهم ملك خاص له) وإعادة توطينهم في كلح، وبالاعتماد على عملهم حفر قنوات الري لإرواء المناطق الزراعية الجديدة وغرس الحدائق في وادي دجلة. ويبني لأول مرة، معبداً للآلهة نينورتا (Ninurta) وإنليل (Enlil) ويعيد بناء المخازن والقصور في كل أرجاء منطقته، باختصار، فهو «أضاف أرضاً إلى أرض آشور وشعوباً عديدة إلى شعبها».

السياسات الامبريالية المتمثلة في نقل وتهجير السكان لم تتوقف عند انهيار الامبراطورية الآشورية في الربع الأخير من القرن السابع. عدد النصوص المتوفرة لدينا عن الحملات العسكرية البابلية الجديدة والفارسية، ليس أقل بكثير فقط، بل ومختلفاً إلى حد كبير. وبالإضافة لذلك، فالنزعة الإيدلوجية للنصوص القليلة التي لدينا، وذات العلاقة بنقل السكان، تجعلها دعائية بشكل واضح. بعض أكثرها أهمية لم يكتب لغايات إدارية أو لكسب دعم الجيش أو تأييد شعب بابل أو فارس، بل هو موجه إلى الشعوب المحكومة، وكتب لهدف واضح هو تشجيعهم على قبول التغير الجذري الذي أدى إليه تغير الامبراطورية، أولاً إلى بابلية، ثم إلى إدارة فارسية. البابليون والفرس كانوا ورثة امبراطورية

آشورية راسخة. أهدافهم البعيدة الأمد، رمت بالتالي إلى إيجاد الولاء والدعم بين المجموعات والشعوب المحكومة في امبراطوريتهم، بدلاً من الفتح. ولذلك، كانت المهمة الدعائية لهذه النصوص مبدئية.

زوجان من النصب التذكارية، التي تعود إلى بدايات الحقبة الفارسية، على نسق النصوص البابلية، وربما كانت أصلاً في معبد سين (Sin) في حران، تعيد سرد قصة بناء نابونيد (Nabonidus) للمعبد. وكلاهما يصف نابونيد بأنه خادم مطيع للإله سين، ملك كل الآلهة الذين يقيمون في السماء. نابونيد يتصرف بناءً على تعليمات مباشرة من سين لبناء معبد إيهولكول (Ehulkul) في حران، ليقرب موعد عودة سين إلى المدينة، ليعيد بناء ماضي حران العظيم. نابونيد يدعي أنه أحضر شعوباً من بابل ومن سوريا العليا، ومناطق بعيدة كحدود مصر (الذين عهد سين، ملك الآلهة، بهم إليه). وبعد إنجاز المعبد أحضر سين ونينجال (Ningal) ونيرسكو (Nirsku) وسادرنونا (Sadernunna) من بابل إلى حران. هذه النصوص، تصف نابونيد بأنه أعاد الإله سين إلى مدينة حران الإقليمية، معيداً بذلك المدينة إلى وضعها المناسب السابق. رغم عدم الادعاء بأن السكان المنقولين عائدون (فهو يصفهم بأنهم معهود بهم إليه بوصفهم مهجرون)، فإن تجديد عبادة سين وتجديد المدينة، يجعل من الواضح تماماً أننا حيال إيجاد مجتمع جديد مركزه معبد سين الذين يخدمه الامبراطور نابونيد. في مثل هذا النص، نجد مدخلاً إلى ما أرادت الامبراطورية من السكان المهجرين والمقيمين فهمه من التغيرات الحاصلة: المهجرون كوسيلة للإعادة، والسكان المحليون كمستفيدين، وكلهم تحت رعاية لا إله جديد، بل إله «حقيقي» و «أصيل» هو إله حران وإله العالم كله.

وجد نص رسولي (messianic) أقدم في نقش وادي بريسا (Wadi Brisa). هنا، يقدم نبوخذ نصر الثاني (٦٠٥- ٥٦٢ق.م.)، نفسه بأنه هو الذي أعاد الأمن إلى قرى لبنان وحرر البلد من الاضطهاد الأجنبي (غير البابلي)، و «قاد الشعب إلى مستوطناتهم وجمعهم وأعاد توطينهم». هنا، مفهوم «العودة» مفهوم إيديولوجي أساسي في سياسة التهجير وإعادة الاستيطان البابلية. وبالمثل، القصص الحولية البابلية عن سقوط نينوى على أيدي التحالف البابلي المندياني (Mandean) تشير إلى تدمير المدينة (إلى تلال خرائب) وتهجير جماعي، وكذلك إلى إمكانية إعادة توطين مهجرين من روسابو (Rusapu). طوال حمله نبوبلاسر ضد رشور، واصل الميديون (Medes) والبابليون تهجير السكان والآلهة.

التحول المثير للاهتمام في الإيديولوجية الإمبريالية يمكن رؤيته في نصب بازلتي يعود تاريخه إلى حكم نابونيد. هنا أيضاً يظهر ملك بابل في الدور الرسولي كمعيد للآلهة، وبأنه سمح لها بالعودة من المنافي، والتهجير هنا ليس مغلفاً بتعبير «إعادة الاستيطان» بموجب أوامر وتوجيهات مردوك فقط، بل إن مسؤولية بابل عن تدمير ديانة آشور، منفية.

وعوضاً عن ذلك، ألقي اللوم عن هذه الأفعال البربرية على خلفائهم السابقين «قطعان ملك ماندا»، البابليون هنا يحتلون المركز الأعلى كحماة لسكان الامبراطورية الآشورية السابقة، وهم الذين أعادوا بناء المدن والمعابد القديمة التي وضعها مردوك بين يديه، (نيريجليسر Niriglissar) وبين هؤلاء الذين أعيد توطينهم ٢٨٥٠ سجيناً من هومي (Hume)، كرسهم الملك لخدمة المعبد.

هذه المحاولات الإيديولوجية أتقنها الفرس. نابونيد، حبيب أمه المطيعة لسين، ملك كل الآلهة، معيد الشعوب والديانات المنسية خلال فترات الحرمان الآشورية، ينظر إليه الآن من منظور آلة دعائية أقوى بكثير، ذات دعاية ما زالت تحدد تصورنا للسياسة الامبريالية الفارسية. نص أخبار الأيام الثاني ٣٦: ٢٢ف وعزرا ١: ١ـ ١١ يطابق بين الإله الفارسي إيلوهي شامايم (elohe shamayim) الذي أعاده قورش، والإله المحلي الفلسطيني الذي أهمل لمدة طويلة، يهوه. سفر الأيام يرى أن قورش قد أعطي كل ممالك العالم من جانب الإله الأعلى الذي يأمره، وفق نبؤات إرميا، ببناء معبده في القدس (كما بنى نابونيد معبد سين في حران، إثر اتصاله المباشر معه). عزرا يصور قورش كبان للهيكل ومعيد لما أخذه الآشوريون. وأكثر من ذلك، عزرا يشدد على سمة يهوه المحلية كإله لإسرائيل. (وهكذا بالمثل، أم نابونيد).

قصة النصر وتدمير بابل على يد الفرس، تصف الملك البابلي نابونيد، لا كخادم إلهة بابل، بل الشخص الذي يسمح بإهمال احتفالات وخدمات المعبد. كما يصور نابونيد أيضاً، بأنه الوحش الذي اقترف مجازر بحق شعبه نفسه. وعلى النقيض من ذلك، أعاد قورش وقمبيز الطقوس الدينية ورحب بهم شعب بابل. الفرس لا يفرضون السلام فحسب، بل ويعيدون كل الآلهة إلى المواضع المناسبة لهم. النص الفارسي الأكثر أهمية والذي يتعلق، بشكل ما، بنقل السكان من الامبراطورية هو أسطوانه قورش. إنها دعاية، فحاكم بابل المخلوع قد دمر سلامة الأديان، وبدل الآلهة الحقيقيين مما أدى إلى عبادة نسخ منهم، والطقوس والقرابين والصلوات كانت كلها خاطئة، وحتى عبادة مردوك انحرفت. دمر شعبه بأعمال السخرة الدائمة والمستوطنات كانت خراباً و «السكان كلهم أصبحوا كالأموات»، والآلهة حملت من بابل وهجرت من المدينة. مردوك برحمته، بحث عن الحاكم المناسب وأخيراً دعا قورش الذي، بعد أن أصبح حاكم العالم كله «عامل بعدل أصحاب الرؤوس السوداء» الذين جعله (مردوك) يهزمهم. مردوك أمر قورش بالزحف على بابل لأنه كان طيباً ومستقيماً. قورش، بالطبع، وقد حاز على مردوك كصديق حقيقي له، لم يستعمل السلاح. لم يكن بحاجة لذلك، فقد رحبوا به باعتباره قد ساعد الشعب على «العودة إلى الحياة من الموت». قورش ملك سومر وأكاد لأن آلهتهم وشعوبهم أرادته حاكماً لها. ويدعي قورش، بعدئذ في هذا النص، أنه ألغى السخرة، كما ينسب لنفسه أنه

أعاد بناء أحياء الفقراء (مدهش). قورش وفرقه (العديدة) التي يتكرر ذكرها كانوا في بابل في مهمة سلمية!! كل العالم رحب بتولي قورش للسلطة، كما أنه صور نفسه مشغولاً بإعادة الآلهة والشعوب إلى الأماكن المناسبة، حيث يمكن أن يكونوا سعداء.

النصوص الفارسية تقدم قورش وكأنه يعتبر إعادة الملوك والشعوب المهمة الأولى لامبراطوريته: سياسة أدبية، وإن لم تكن تاريخية، استمرت تحت حكم خلفائه أحشويرش (Xerxes) وداريوس الثاني. خلال حكم داريوس، بذل الفرس جهوداً لإحكام سيطرتهم الإدارية على الامبراطورية بواسطة موظفين فرس كانوا، في أدائهم لوظيفتهم، مضطرين للتعامل مع لغات مختلفة في كل أرجاء الامبراطورية، وباشروا تركيز وترشيد الأنظمة القانونية والاقتصادية التي حكم الفرس بواسطتها. فعلوا ذلك بتطبيق «قانون الملوك» الذي «بفضل أهرومازدا» أعاد الأعراف القانونية للشعوب المحكومة. التاريخ الشعبي يزعم أن داريوس أمر، عام ٥١٩ق.م.، بتدوين الأعراف القانونية في مصر: «قانون فرعون والمعبد والشعب». واتباعاً لهذه السياسة طبقت القوانين الفارسية في كل أرجاء الامبراطورية تحت شعار إحياء الأعراف المحلية. الفرس لم يكوّنوا، بالضرورة، شكلاً من الحكم الذاتي بواسطة هذه التدابير. الأحرى، هو أنهم كانوا يقيمون إدارة مركزية حازمة، تفسرها الدعاية باعتبارها حكماً ذاتياً، تعتمد على نطاق واسع على الأعراف المحلية لجذب التأييد المحلي.

فعالية كل هذه السياسات الفارسية الرامية إلى الإقناع، لم توضح في أي مجال، بشكل أفضل من شرحها في المرويات التوراتية المتعلقة بعودة السبايا من بابل، بناء على أمر مباشر من قورش الذي أوصى به يهوه، مع تعليمات تقضي بإعادة بناء هيكل عبادة يهوه في القدس. ويمكن للمرء أيضاً أن يهمل القانون الذي نشره عزرا برعاية الإدارة الفارسية. التأخر في بناء الهيكل لما بعد مدة طويلة من حكم قورش يجب أن يلقي شكوكاً على تاريخية القرار نفسه. وبالمثل، الدراسات المتعلقة بآرتحشتا (Artaxerxes) وداريوس في عزرا ٤ـ ٦، لا تعكس أكثر من الصعوبات الإدارية المزمنة التي تواجه سياسات إدخال عناصر سكانية جديدة وديانات مركزية في منطقة ما، حيث يوجد سكان مستقرون ذوي علاقات وسلطات ذاتية طويلة الأمد. التوتر والصراع يعكس بعض ردود الفعل البغيضة التي ينبغي أن نتوقعها، بسبب الطبيعة الطفيلية لسياسات إعادة التوطين الفارسية، وآثارها على سكان المناطق الذي حددت بناهم السياسات الآشورية والبابلية السابقة. بالنسبة لهذه الشعوب، كانت سياسة الديانة المركزية، وفرض الأنظمة القانونية والاقتصادية، تحت حكم القدس المنتعشة ثانية، لم يساعد إلا على تصور الخطر على النظام القائم، وهذا بالضبط ما تحتج عليه قصة عزرا.



الفصل الثامن
تقاليد إسرائيل: تشكيل الإثنية

١ـ طبيعة المرويات الأدبية وتاريخيتها

المسائل المتعلقة بتاريخية المرويات التوراتية محدودة الأهمية في مجال إعادة البناء التاريخي لأصول إسرائيل في بداياتها الأولى. بينات المصادر غير التوراتية (من النصوص الكتابية والأركيولوجيا) تقدم تأييداً لتاريخية إسرائيل السامرة، أكثر مما تقدمه المرويات الإسرائيلية، وهذا عامل هام في مجال إعادة بناء التاريخ، لأن إسرائيل السامرة، كما تصورها إيديولوجيا المرويات في مجملها، هي «إسرائيل» مزورة وغير شرعية. وبالفعل، فإسرائيل المرويات تؤكد تصور من يعتبرون أنفسهم خلفاء لبقايا إسرائيل القائمة على أساس توكيد التواصل التاريخي لدولة يهودا، التي لم تعد موجودة، مع التركيز على القدس. فهم الترابط المنطقي للمرويات التوراتية، كما نشأت لدى النخبة الثقافية في الحقبة الفارسية يتسبب في صعوبات كبرى تحول دون توكيد أي تاريخية لإسرائيل المرويات، ويوحي بدلاً من ذلك، بأننا نتعامل مع كيان أدبي وثقافي مخلوق حديثاً تعود بدايته إلى تعديلات الروايات وجمعها في وقت متأخر من الحقبة الفارسية. الموضوع الجامع المتكرر في الروايات المركبة والممتد من سفر التكوين إلى الملوك ٢، ونسخته المعدلة في الأيام ١ـ ٢، لا يحتاج إلا القليل من التقديم. مفهوم الأصول ظاهر لقارىء الكتاب المقدس.

من وجهة نظر محتوى القصص وموضوعها الرئيسي، تبرز مسألة الأصل، سببه وبداياته، في القصص التوراتية بدءاً من سفر التكوين حتى صموئيل ٢. الأجزاء الرئيسية من هذه الأسفار والنقطة المركزية المتعلقة بالأصول، تجيب بشكل أو بآخر عن كيفية وجود إسرائيل وعالمها. سفر التكوين نفسه، تحليل مترابط لكيفية وجود عالم إسرائيل ومظاهره السياسية والإثنية والفيزيائية. كما نجد مجموعة كبيرة من المرويات في أسفار الخروج والعدد واللاويين تضم روايات مختلفة تعتمد على الفكرة الرئيسية في أو تتعلق بموضوعات: أصل إسرائيل كأمة، توحيد يهوه لإسرائيل، أصول المفاهيم الإيديولوجية الأساسية والمؤسسات مثل الفصح والتوراة والنظام الكهنوتي وتابوت العهد الأسطوري ومعبده، والعقد الذي أبرمه إله إسرائيل مع إسرائيل كأساس لوجودها. سفر التثنية يكرر العديد من مقولات الأصول في سرده لخطب موسى الثلاث عن شروط اتفاق إسرائيل مع يهوه وشرعية امتلاكهم لأرض كنعان.

مرويات الأصول لا تتوقف في الأسفار الخمسة الأولى، رغم أنها أكثر ما تكون وضوحاً وصراحة فيها: يشوع والقضاة تعيد سرد قصة تأسيس إسرائيل ضمن قصص عن الغزو والاستيطان بأسلوب شعري واضح جعل العديد من المؤرخين المعاصرين يتجهون مخلصين لاعتبار هذه المرويات ذكريات تاريخية عن البدايات الأولى للأمة. وهذا، من دون شك، يتوافق مع المقولات الخاصة للمرويات التوراتية وأهدافها، لأنه في هذه القصص تشكلت إسرائيل كأمة تملك أرضاً لها، وتم تكييف علاقاتها القبلية والإثنية والسياسات الأولى التي شكلت قاعدة نشوئها. وفي أسفار صموئيل تبلغ مسيرة المرويات درجة النضج بما ترويه عن الملكية المنكودة الحظ، وبقاء تصور إسرائيل لنفسها كأمة برعاية الله: وهو بالفعل سرد لأصول تدميرها لذاتها والذي يعاد تاريخه بكل إصرار في سفر الملوك ١- ٢.

نظام تعاقب المرويات الأكبر لا يعتبر في أي حال، منطقياً أو منهجياً، تماماً. وإذا قرئت بصورة متواصلة، يلاحظ المرء الفجوات المتكررة في تواصلها. والتنافر البارز يلاحظ في مفاصل المجموعات الكبرى للمرويات التي تشكل قصة أصول إسرائيل. والأكثر وضوحاً، هي تلك الجسور غير الملائمة التي تصل بين مرويات العهد البطريركي وقصة يوسف، وخاصة بين قصة يوسف واستعباد إسرائيل في مصر. قبل هذا التنافر والتضارب ظاهر بكل وضوح في الانتقال من قصة أصل التوراة في سفر الخروج ١٦- ٢٣، والروايات العديدة المختلفة عن قصص التيه الطويل التي تلي قصص الخروج والعدد. والاستقلال الكامل لسفر اللاويين والتثنية علامة مميزة للفرضية الوثائقية. ويمكن ملاحظة تنافر مماثل في الفكرة الرئيسية والحبكة في التحول من يشوع إلى القضاة ثم إلى صموئيل. تحريف الأفكار والأهداف ليس مجرد بينة على أننا نتعامل مع مرويات عديدة معقدة، فهذا واضح بما فيه الكفاية بالاستناد لأسباب أخرى، ولا حاجة تدعو للبرهنة عليه في هذا المجال، فقد تمت البرهنة على أن هذه الفجوات في الروايات، تجعل من الصعب جداً، وبشكل مبرر تماماً، افتراض أو تأييد الافتراض بوجود وصلات في الروايات السابقة تردم هذه الفجوات، كما فعل التصور التقليدي للفرضية الوثائقية. وبالفعل، يستطيع المرء أن يبرهن جيداً على أن إيجاد مثل هذه الجسور الواصلة، كان المهمة الأساسية للنظرية الأدبية التي أثرت على الدارسين لمدة تزيد على قرن، لأن المرويات وحدها لا تقدم دليلاً على هذا التواصل.

وهناك استنتاج مباشر آخر يستخلص من ملاحظتنا لهذه الفجوات في تطور القصص: تأليف الأسفار الخمسة الأولى وتطور القصص بعدها وحتى نهاية الملوك ٢، يتسم بوحدة لا يمكن افتراضها أو إثباتها على أساس تطور مترابط للفكرة أو التوسع في الموضوع الرئيسي للقصة، كما ادعى مؤيدو الفرضية الوثائقية ونقاد ويلهاوزن الذين

يؤكدون وحدة قصص الأسفار الخمسة الأولى. الأحرى، هو أن ترابط الأسفار الخمسة الأولى والقصص المدعوة تثنوية وحتى قصص الملوك ٢، ليس قائماً على تطور الهدف أو الفكرة الرئيسية. مسار تطور هذه المرويات القصصية هو، ببساطة ومن باب أولى، وكما يمكن للمرء أن يتوقع ويقول، يظهر ارتباطها بمجموعة من المفاهيم الأثرية والروائية في وقت لم يسبق الحقبة الفارسية، ويحتمل أن يكون متأخراً حتى الحقبة الهللينية. أي أن ارتباط النماذج الأدبية المتوالية يقدم تصوراً لتسلسل زمني، سواء كان هذا التسلسل الزمني مرتبطاً بطبيعة العمل الذي تم جمعه أم لا. فهذا نظام ومبنى استخلصه النسخ التوراتي من المرويات نفسها. الانشغال بالأنساب والأصول يسم الأسفار الخمسة الأولى ويشمل كل سفر التكوين. وبالاستناد إلى مسار التسلسل الزمني ذاك، تتواصل مرويات «الأسفار الخمسة الأولى ـ التثنوية» متوسلة تعاقب القادة العظام. آدم، قايين، نوح، إبراهيم، يعقوب، يوسف، موسى، يشوع، تم تعاقب القضاة من يهودا إلى صموئيل الذين خلفهم شاؤول وداود وسليمان وتتواصل في الملوك ٢ متوسلة التوفيق بين السلالات والروايات.

هذا المسار التأريخي للأبطال ثانوي في جوهره، فهو مفروض ينظم ويقسر ويعطي المعنى لتعاقب قصص المرويات. بجمع الروايات عن كل بطل بالترتيب، والقصص المختلفة المختلطة الأصول، يتم الجمع بين الفكرة ومحيطها فيما يصبح إطاراً زمنياً يجعلها متوقعة أو ممكنة ومتتابعة: علاقات لا وجود لها بعيداً عن هذا المحيط الثانوي. بالمثل، ينتج عن هذا المسار التدريجي روايات مقدمة عبر سلسلة من عمليات نسخ وتحوير الفكرة الرئيسية والموازاة معها، حتى إذا ما اجتمعت نسخ الرواية حول أبطال بعينهم، أو ارتبطت بأبطال آخرين، وجدت نفسها مستقرة في مرحلة منفصلة من ماضي إسرائيل. ومع ذلك، توسع نسخ أخرى من القصص بعد أن تصبح منسجمة عبر تطوير تصورات المراحل أو الحقب في ماضي إسرائيل. بعض أكثرها وضوحاً: الحقبة البطريركية، العبودية في مصر، الخروج، التيه في البرية، الشرائع، دخول الأرض، الفتح والاستيطان، تعاقب القضاة، الحروب مع الفلستيين، قيام الملكية الموحدة، وحروب الخلافة.

وفي أي حال، فالتسلسل الزمني لا يخلق بحد ذاته تاريخية، لأنها بالأحرى، تتعلق بأهداف الرواة والناسخين. قراءة النصوص كقصة متواصلة توضح بجلاء أقوى أن البنى الخارجية الناشئة ثانوية تماماً وتنتج في أغلب الحالات عن الموقع وحده مع تعديل في القصة ذاتها من وقت لآخر. قصة ما تحدد الوضع ضمن التعاقب ومساره في نطاق إشارة ملحوظة إلى الزمن، وهي في معظم أجزائها لا علاقة لها البتة بالجوهر أو الفكرة الرئيسية التي تنتمي بكليتها إلى المرويات المجموعة. وبدلاً من ذلك، يجد المرء أن النص الذي تلقاه يسير على مستوى قصصي مزدوج: أحدهما مستوى الوحدة القصصية نفسها، والآخر

هو مستوى النسخ والتنقيح. وأي جهد يبذله القارىء لدمج هذين المسارين المتمايزين في القصة، إما أن يدمر وحدة الهدف الذي يلقى التأييد في قصص متتابعة، أو يخلق تضارباً قصصياً في الرواية المنقحة. هذه السمة المميزة للمرويات ملحوظة أيضاً في بعض أجزاء النص التي يجب على المرء أن يشك بأنه قد قصد منها، في أي وقت، أن تقرأ كوحدة متكاملة. وثانية، يقاد المرء إلى ضرورة تمييز هذا النهج في جمع المرويات عن أشكال التأريخ.

إحدى نتائج فرض هذه البنى الثانوية على مرويات الأصول هي تبدل الفكرة الرئيسية في بعض القصص بحيث أصبحت في محتواها الزمني الحاضر قد تبدو بداية مقتلعة. هكذا مثلاً، التكوين ١٧ وبحثها القصصي عن الختان، والخروج ١٢ والتعليمات المتعلقة بالفصح والتيه تنسب أصولاً للتقاليد الاجتماعية الأساسية، إذ هي تقدم أفكاراً مكانها الطبيعي روايات التيه ووضعها في مكانها الحالي يخدم غايات تتعلق بالتحرير: التكوين ١٧ كقصة إيضاحية محورية في سيرة إبراهيم والخروج ١٢ في إطار أصول قصة الخروج. وبالمثل، الأفكار الرئيسية في قصص الفتح توجد في مرويات مستقلة عن الفتح في يشوع والقضاة. والأكثر وضوحاً قصص تدمير شكيم في التكوين ٣٥ والعماليق في الخروج ١٨. وهذه نالت مركزها بسبب ارتباطها بالبطاركة وموسى على التوالي. ويمكن للمرء أن يشتبه بتحريف مماثل في قصة فتح عوج (Og) وباشان (Bashan) في سفر العدد (بالنظر لوضعها الحالي ضمن التيه في البرية)، ناشىء عن دمج التثنية والقصص المتعلقة بجغرافية الاستعدادت للغزو وفتح فلسطين، في تحول تحريري (editorial) من التيه إلى الغزو.

فرض هيكلية حقب تعاقب الأبطال والفترات الأصلية المتوالية لم يكن شاملاً ولا متناسقاً. والأكثر تضارباً هو الوضع غير المنطقي أبداً ليهودا في بداية القضاة وقصة فتح موطنه بمساعدة إخوانه. والدور الذي يلعبه يشوع في قصص التيه والخروج والعدد، قبل توليه القيادة خلفاً لموسى، يبدو أقل تضارباً، ألا أن التضارب فيه بارز. في هذا المثل، دور يشوع في تجليات التوراة سهّل تحقيق بعض الانسجام. التشويهات المماثلة في القصص، حيث التوفيق لم يكن ناجحاً؛ توجد في مقولات الفتح والحروب مع الفلستيين والتعاقب المنظم ضمن الإطار الزمني للفتح والقضاة والملكية.

هذه الصعوبات الروائية ليست مفاجئة إذا أخذ المرء بالاعتبار مهمة جامعي الروايات الضخمة. فهم لم يهدفوا فقط إلى تنظيم المرويات كحوادث متتابعة تعتبر ماضياً لشعب كل «إسرائيل» الموحد تحت قيادة قائد واحد، فقد هدفوا أيضاً إلى دمج حوادث قصص عديدة مختلفة في ذلك التعاقب، من مرويات مشابهة أو موازية. سلسلة هذه الروايات المختلفة طويلة جداً، وكلها، بالضرورة، تقع ضمن نطاق تعاقب القصص:

(أ) الاختلافات القصصية: عديد من القصص الفردية تكشف عن وجود اختلاف الدافع أو النهاية أوالفترات الزمنية عما ورد في القصة التي وصلتنا. هكذا مثلاً، من الاختلافات التي تثير الاهتمام استعمال اسم الإله يهوه في بحث أصل اسم إسماعيل في التكوين ٢١، الذي يمكن إيضاحه بافتراض وجود نسخ عديدة من القصص، وعندما تكون القراءات المختلفة واسعة المدى كالذي نجده في قصة التكوين ٦ـ ٩ عن الطوفان، يبدو نسخ القصص مؤكداً وملحوظاً بالتفصيل. وبالإمكان إبداء ملاحظات مماثلة عن قصص صراع يعقوب ـ عيسو، عندما يلاحظ المرء التعديل المدهش لأسباب رحيل يعقوب عن البيت. في هذه القصة، ظاهر أن الرواية المختلفة للقصة تبتعد كثيراً عن الخط الرئيسي لها، وهو عزم عيسو على قتل يعقوب. القصة المعدلة تقول أن يعقوب أبعده والداه ليبحث عن زوجة مناسبة. وهناك اختلافات مماثلة، وإن كانت أقل جذرية، في قصة عودة يعقوب، حيث يمكن للمرء أن يلاحظ ثلاثة اختلافات روائية أو أكثر. وأود تصنيف هذه الشواذات في الرواية كاختلافات قصصية روائية، لأنه يبدو واضحاً أن الجامعين أو الناسخين القدماء رأوها متصلة ببعضها أو أن الرواية المركبة تعرضها على شكل قصة منفردة مع إمكانية اختلاف في السرد.

(ب) الاختلافات الوظيفية: شكل ثان من اختلاف القصص يظهر عندما تعتبر المرويات قصصاً مستقلة ومتمايزة، متقارنة وبالتالي يعاد سردها بصورة متتالية وتعطى دوراً معادلاً لدورها الوظيفي في الرواية الكبرى. هناك مثلان واضحان جداً على هذا النهج: ربط قصة برج بابل مع قصة نسب سام وحام ويافث، كقصتين متمايزتين تؤديان نفس الدور الوظيفي في المرويات: أصل انتشار المجتمع البشري في الأرض. والمثل الثاني هو ربط خمسة أنساب متمايزة أو قوائم سلالية في قصة عيسو في سفر التكوين ٣٦: ٩ـ ٤٣. التعديلات الوظيفية شائعة على نطاق واسع جداً في الأدب التوراتي، وظاهرة بصورة خاصة في سفر التكوين. العلاقات بين مثل هذه الروايات المختلفة تعكس تقنيات تحريرية بدلاً من أصل أو المغزى الأصلي للرواية المنفصلة المعنية. مثّل هذا الإطار الثانوي، يجب أن يفترض أن لا علاقة لها.

(ج) الروايات المختلفة: ويجب تمييزها تماماً عن الاختلافات الروائية (التي يمكن رؤية نواة روائية مشتركة بينها)، وهي تشكل تلك الحالات الهامة جداً من تحريف المرويات والتي نتج عنها افتراضات تاريخية زائفة، بحيث تصبح القصة سرداً لحوادث أخرى أو سلسلة منتظمة من الحوادث. وهذه من وجهة نظر أدبية، إذا أردنا الصدق، ليست مجرد تحويرات. الأحرى أنها قصص وروايات منفصلة ومتميزة تماماً. وفي أي حال، هي تتعلق بما يعتبره عامة مستمعيها القدماء والمحدثين حوادث متكررة، ويمكن أن تشجع على الاعتقاد بنمط تتكرر فيه الأحداث التاريخية

بإرادة الإله أو الآلهة. مثل هذا التنويع في المرويات جذب، لسوء الحظ، اهتمام مؤرخي إسرائيل لأنه يقدم مدخلاً مباشراً إلى مسائل التاريخانية، التحويرات قد تكون بسيطة أو تنطوي على تعقيدات كبيرة. ويمكن أن نفهم تنوع روايات الفتح في ضوء هذا، وخاصة، التناقض الكبير الذي بالغ المؤرخون في توكيده بين يشوع ١- ١٢ والقضاة ١. وهذا أيضاً تصنيف مناسب لتنوع الروايات المتعلقة بأصل موسى وظهوره ودوره البارز في نشوء إسرائيل. وبالتأكيد، يمكن لهذا التصنيف أن يساعد كثيراً في تحليل العديد من القصص التاريخية وشبه التاريخية مثل فتح القدس، التي تتوفر منها ثلاث روايات منفصلة في الأقل: فتح يشوع في يشوع ١٢:١٣، وفتحها على يد يهودا في القضاة ١ والقصة الرائعة عن فتح داود للقدس، التي تشكل بحد ذاتها نسخاً متعددة. التقنيات التحريرية المعتمدة تضمنت إدخال مثل هذه القصص المتعددة كجهد تنقيحي يهدف إلى إيجاد ارتباط منطقي معقول. وهذه بالطبع، اعتبرت في مراحل التطوير اللاحقة وفي شكلها النهائي سرداً لقصص حوادث تاريخية متميزة.

(د) الاختلافات الروائية: هناك شكل ثالث من الاختلافات، ربما كان أفضل ما يشار إليه به، أنه اختلاف روائي. هذا الشكل مشابه للاختلافات القصصية المبحوثة فيما سبق، لكون نقاط الاختلاف تعكس علاقة أساسية ومتلازمة مع تأليف الروايات. وهنا نواجه سرد نفس المرويات تقريباً، إلا أنها تتميز عن الشكل (أ) بأنه هنا أيضاً لا يبدو ظاهراً، في السرد أو التحوير، إدراك أن هناك علاقة قوية بين النصوص المختلفة، أقوى من مجرد تماثل الوظيفة. الأكثر إثارة للدهشة، تجليات التوراة في سفر الخروج ١٩- ٤٠ والعدد، وكذلك تلك الاختلافات التي ترتبط ببعضها عبر إدخال مستوى المجموعات «المذهبية» و «القانونية» في اللاويين والتثنية.

(هـ) اختلافات الفكرة الرئيسية والفترة الزمنية: شكل خامس من الاختلافات القصصية نجد مؤشرات إليه في تلك القصص المستقلة التي يلاحظ فيها المرء استخداماً شائعاً للأفكار الرئيسية والفترات الزمنية، وكذلك في النماذج القصصية التي تعكس أشكالاً مختلفة ومتنوعة من القصص. مثلاً، الفكرة الرئيسية في قصة الخروج والتيه هي أن إسرائيل تستهدي بعمود من النار ليلاً وبسحابة نهاراً، أما قصة عبور البحر الأحمر فالسحابة لا تعود دليلاً بل وقاية، فهي تتحرك خلف الإسرائيليين وتحجبهم عن أنظار المصريين. واختلاف آخر في الفكرة الرئيسية نجده عند بناء تابوت العهد وخيمة الاجتماع، فعمود السحب هنا يستخدم دليلاً على وجود يهوه في المخيم. جميع هذه المغازي والوظائف المختلفة لهذا الموضوع، لا تتقيد بالقصص التي وجدت فيها أصلاً. كما لاحظ الدارسون أن اختلاف الفترات الزمنية،يعكس تقنية إخبارية

تجعل الفترات الشائع ذكرها في قصص متنوعة تذكر على أساس نمط تقليدي وأكثر الفترات شهرة في القصص التوراتي هي نماذج الميلاد البطولي وإيفاد الرسل ودعوة النبي أو المخلص.

(و) اختلاف القصص: القصص المختلفة ذات البنية الروائية المشتركة ولا تنتمي إلى نفس الطراز القصصي، يصعب تحديدها كثيراً، وغالباً ما يكون تحديدها موضع جدال حاد. وربما كانت أكثر اختلافات هذا النوع لفتاً للنظر هي سفر التكوين ١٩ والقضاة ١٩ وقصة يهودا ـ تامار وكتاب راعوث. وهذا النمط من التحريف يجب أن لا يلتبس مع الروايات المختلفة للقصة الواحدة، مثل قصتي الطوفان، اللتين كان التحوير فيهما على مستوى المقولة والفكرة الرئيسية. كما يجب أن نميزها عن اختلاف الفترات والتحوير في الفكرة الرئيسية والحبكة. لا برهان على الوعي عند استخدام هذه الاختلافات. الازدواج هنا على مستوى سرد القصة. تقنيات القصة هي موضع التساؤل بدلاً من النية والمعنى والغاية من سردها، كما يشمل التساؤل موادها الخام. هناك بعض الأمثلة على أن تحويرات من أنواع مختلفة تصبح صريحة وعن وعي بحيث يصبح التحوير نفسه عنصراً في الهدف الأساسي من القصة. الأمثلة الواضحة على هذا النهج هي استخدام فكرة المجاعة سبباً للتيه البطولي في التكوين ١٢ و٢٠ (ويمكن إيجاد مجرد تغيير تقني طائش في راعوث). وهنا يبدو واضحاً تماماً أن الاختلافات في استخدام الموضوع مقصودة وتمت عن وعي وإدراك. ومثال آخر على الاستخدام الواعي لاختلاف الدافع نجده في عبور إسرائيل للبحر في الخروج ١٤ ولنهر الأردن في يشوع ٢.

(ز) التكرار: مجال تكرار النصوص واسع، وهو شكل معروف منذ مدة طويلة كعامل هام لفهم تطور الروايات. هنا ستة أنماط بارزة للتكرار (أ) نسخ قصة كلمة فكلمة عن قصة أخرى أو من مصدر مشترك. (ب) رواية قصة سابقة بصورة مختصرة. (جـ) التوسع. (د) الاقتباس. (هـ) إشارات موجزة (عوج في يشوع). (و) إشارات ضمنية للعالم الأدبي أو الواقعي خارج نطاق القصة المعنية.

(أ) أمثلة التكرار الروتيني موجودة في يشوع ١٣:١٦ مكررة في يشوع ٩:١٣ والإعادات التي لانهاية لها في الملوك ١ـ ٢. حتى ولو كان التكرار دقيقاً. فهذه الازدواجية متغير يمكن تماماً تصنيفه تحويراً وظيفياً، ففي كل مثل، يجري تحوير بارز لمحتوى القصة. في يشوع ٣ يختلف النظام القواعدي. وفي مثل هذه الأمثلة، التي تبدو أحياناً تكراراً يفتقر إلى الذكاء، يجب أن يتوخى المرء الحذر في التأويل، ويجب أن يفهم كل مثل في ضوء تركيبه ومحتواه. العلاقة المباشرة مع الأصل ربما كانت غير ضرورية، لأن كلا النصين قد يكونا مستمدين من مصادر مختلفة. مثل هذه

النصوص تقدم لنا مدخلاً إلى موضوع عفوية وأصالة القصة.

(ب) التكرار المختصر يشارك التكرار الروتيني في سمات عديدة. ويمكن للمرء، في أي حال أن يسأل عن سبب الاختصار أو الدافع له. المثل الجيد على التحوير بالاختصار هو قصة فتح شرق الأردن في سفر العدد والتثنية. والصعوبة التي تواجه تكراراً في مجال تفسير الصياغة الجديدة أو النسخ المنقحة، تنشأ عن عدم التيقن من أن الخلاصة تعود إلى نص معين نفترضه مرجعاً لها. الأكثر إفادة في هذا المجال هو تلخيص الخروج ١٥ لأغنية النثر في قصة الخروج ١٤ عن عبور البحر الأحمر. الإشارة الموجزة إلى قصة عدن في حزقيال ٢٨: ١٣- ١٩، من جهة أخرى، تشير إلى تعديل كبير في قصة الحديقة كمرجع لها بدلاً من القصة التي نجدها في سفر التكوين.

(جـ) فيما تروي الصياغة المعادة أو المختصرة القصة بشكل موجز أو معدل، هناك مؤشرات عديدة تتيح لنا الحكم بأننا نتعامل مع نفس القصة وإن معدلة بشكل واضح. القصص الموسعة تضيف تفصيلات ومقولات وأفكاراً جديدة. وأكثر الأمثال شيوعاً من هذا الشكل من التغيير تتمثل في التوسع بالأنساب وإضافة أفكار ثانوية والأمثلة المحددة على التغيير بالتوسع توجد في التكوين ٤ (توبال قايين) والتكوين ٦: ١- ٤. والإغراء في مجال الدراسات الوراتية، حيث يبقى العديد من الموضوعات التاريخية من دون جواب وغير قابل للإجابة، بحيث يدفع إلى تأويل مثل هذا التحوير الهيكلي والتحريري بشكل يقود إلى أحكام منقحة تبقى، مهما بدت منطقية، غير تاريخية أو في النادر مبررة تاريخياً.

(د) الاقتباس في القصص يجب أن يعتبر نوعاً من التحوير المزدوج، ولو بسبب أن النص الجديد الذي يتضمن الاقتباس قد يدخل عليه تغييراً كبيراً، فقط. هناك أنواع عديدة من الاقتباسات، والعديد منها منسوب لأصله صراحة مثل الاقتباس عن مرسوم قورش في الأيام ٢٣:٣٦ وعزرا ٤:٢ أو رسائل داريوس إلى عزرا ٥: ٧- ١٥. هذه الاقتباسات الصريحة والتشابهات المقارنة لها كالتي نجدها مثلاً في كتاب ياشر في يشوع ١٠- ١٣ أو في كتاب حروب يهوه في العدد ١٤:٢١، تدعو الحاجة إلى تقييمها نقدياً في سياق جملة الاستشهادات والاقتباسات التي تشمل الدافع الأدبي والتحقق الزائف الذي يشكل علامة فارقة في التأريخ القديم والقصص الشعبي، مشكلاً أحياناً حجة مقصودة لإثبات التاريخانية في القصة وأحياناً أخرى مضموناً خيالياً أو حتى ختاماً تجميلياً. اقتباسات عديدة هي محاولات عمدية لنسبة معنى العبارات المقتبسة إلى القصة المحددة التي تستخدم في نطاقها. وهذه بوضوح هي حالة استشهاد التكوين ٢ «هذه عظيمة عظمتي». الإفادة من معظم القصائد والأمثال

ضمن القصص النثرية له أساس واضح في هذه الاقتباسات، فهي ليست تأليفاً أصلياً في النص الحالي، وتقدم لنا مدخلاً رئيسياً إلى البيئة الأدبية التي نشأت فيها النصوص.

(هـ) الأسلوب الخامس للاستعمال المتكرر للروايات يتم عن طريق الإسناد. الأمثلة على الإشارة إلى روايات ومقاطع سابقة في نفس الرواية كثيرة. الإسناد يتم إلى نصوص وحوادث ماضية هامة. الأسفار الخمسة الأولى ويشوع والقضاة تشير من وقت لآخر إلى شخصيات وحوادث وتأويلات ماضية. وهناك أيضاً إشارات إلى قصص وروايات لا وجود لها في أي مكان في القصص التوراتية التي تلقينا، مثل «حملتني على أجنحة النسر» التي توحي للقارىء الحديث بأنها إشارة إلى إينانا (Inanna)، لا لشيء معروف لدينا من الأدب العبري. وبالمثل، إشارة سفر التثنية ٥:٢٦ «آرامي تائه كان أبي وقد نزل إلى مصر»، يحتمل أنها تشير إلى رواية أو نسخة مفقودة بدل روايات التكوين التي تلقيناها، وبعكس ذلك مثلاً، إلى سيراخ ٢١:٤٤ المقتبسة من الروايات البطريركية الباقية. إسنادات أخرى، رغم أنها تنسب إلى روايات معروفة أو يمكن التعرف عليها، تشير لا إلى قصة معينة موجودة، بل إلى نسخة مختلفة عنها. وهكذا، يشوع ٩:١٤ تشير إلى قصة إخلاص كالب (Caleb) المسرودة في العدد، وبذلك تقتبس وعداً أعطاه موسى له، ورغم أنها مماثلة لقول موسى المروي في العدد ٢٤:١٤ إلى حد كبير، ألا أن كلمات يشوع ٩:١٤ لا تمثل بوضوح، إعادة لصياغة النص بل اقتباساً مباشراً من نسخة مختلفة لوعد موسى لكالب.

(و) وأخيراً، الإشارات الضمنية العريضة لمرويات سابقة وثيقة الصلة بالاقتباسات والإشارات المباشرة الأوضح التي سبق ذكرها. وبالنظر لمحدودية عدد القصص الباقية في المرويات التي تلقيناها، والعدد الكبير من المرويات المكتوبة وحدها والتي يبدو أنها فقدت، أصبح التحديد الدراسي للإشارات منحازاً غالباً ومضللاً أحياناً. مثلاً، الإشارة إلى «إله إبائنا ـ أبائك» لا يجب أن تعتبر بالضرورة إشارة إلى «إله إبراهيم» أو حتى «إله إبرهيم وإسحق ويعقوب» لأنها يمكن أن تكون وأحياناً هي بالفعل، إشارة إلى إله آباء آخرين غير الآباء العظام في الروايات الكنسية، كما في يشوع ٢٤:١٤. كما يتوجب إجراء تقييمات نقدية مماثلة بخصوص الإشارات المتعددة المختلفة إلى عدد من الوعود والمواثيق المشار إليها في المرويات النبوية والقصصية. تدعو الحاجة إلى وجود بينات قبل أن نتمكن من تحديد الإسناد المحدد. كما يجد المرء من وقت لآخر إشارات سوية أو مخبوءة عمداً، كما في إشارة التكوين ١٤:١٤ إلى رجل محارب لاستغلال غموض اليعازر في التكوين

٢:١٥ وتوريات إسحق في التكوين ١٨ و٢٠.

هذه الخلاصة الموجزة للتقنيات الأدبية والقصصية المستخدمة في تشكيل وتأليف التكوين ـ الملوك ٢ تتعلق مباشرة باستنتاجات الفصل الثالث المذكورة فيما سبق، ومفادها أن المسائل المتأثرة بتاريخانية المرويات التوراتية تؤدي دوراً جذرياً مختلاً في مجال الدراسات الحديثة الرامية لإعادة بناء أصل تاريخي إيجابي لإسرائيل. أولاً، وقبل كل شيء، مسائل التاريخية ذات نزعة سلبية قوية، أي أن الإجابة على هذه المسائل غالباً ما تكون أكثر وضوحاً وإقناعاً عندما يكون الجواب سلبياً. وبالإضافة لذلك، حتى مثل هذه الأجوبة السلبية، نادراً ما تكون حاسمة، بل تعزى إلى نقص أو عدم كفاية البينات التي تؤكد التاريخية. إجراء تحليل مستقل للمرويات التوراتية في نطاق التقاليد المركبة في الشرق الأدنى القديم لا سيما في الحقبة الفارسية والهللينية، وإعادة تشكيل تاريخ لإسرائيل في نطاق الجغرافيا التاريخية في فلسطين الكبرى، يعطي أملاً بتحديد مسائل التاريخانية والجهود المبذولة للتوفيق بين المواد التوراتية وغير التوراتية، وتوجيهها نحو ما يمكن أن يكون مجدياً ومبرراً تاريخياً. على أساس الوضع الحالي للدراسات والأبحاث، معظم الأطر القانونية والمنقحة لقصص المرويات التوراتية، لا يمكن أن يجتاز أي فحص تاريخي دقيق. ورغم ذلك، لا يمكن إطلاق هذا على وحدات عديدة من المرويات التي تمت هيكلتها باعتماد أسلوب تنقيح التشكيل الروائي. وبالفعل، عندما يتم بوضوح عزل بعضها عن المحيط الخيالي الذي يغلفها، وتؤخذ بالاعتبار موضوعات التاريخ القديم ونوعية المراجع التاريخية، يمكن غالباً إظهار أن تاريخانيتها معقولة ومحتملة. قوائم السلالات وقصص الأنساب تبرز، مثل النصوص العديدة الموسومة بالنزعة المنحازة والدعائية بوضوح كبير، أو يمكن اعتبارها كتزوير شفاف. وبالإضافة لذلك، هناك قوانين عديدة وأنظمة مذهبية وطقوس وقصائد نبوية وأغان وأمثال وحكم تنسب واقعياً إلى ماض يحتمل أن يعاد بناؤه. القيمة التاريخية لمثل هذه المواد تبقى في كل حال، محدودة جداً ما لم يتوفر لدينا أولاً فهم للأسلوب الذي حافظت به المرويات على انعكاسات الماضي الذي تنقله، وكذلك ما يثبت تاريخية المراجع المختلفة إلى حد كبير والبيئات التاريخية التي تشكلت هذه المرويات ضمنها وحافظت على معناها. المهمة المقترحة صعبة، ولكنها بالكاد مستحيلة.

٢ـ التسلسل الزمني التوراتي

التوافق العام وافتراض وجود نظام توراتي مترابط منطقياً للتسلسل الزمني في التوراة بمجملها، وبحيث يمكن ربطه بالترتيبات الزمنية الثابتة لدى المؤرخين يعود تاريخه إلى أواخر الحقبة الهللينية والحقبة اليونانية ـ الرومانية، وقد أتيح في نسخه المتعددة التي تعود

أصولها إلى التنقيحات العديدة في نص التوراة، منذ أواخر العصور القديمة. هذا التشويه القائم على أساس تأريخي تواصل رغم المحاولات العديدة لإجراء مراجعة نقدية، حتى العصور الحديثة، ويواصل تأثيره على تصور تاريخ إسرائيل وعلى التسلسل الزمني للأركيولوجيا الفلسطينية والنصوص غير التوراتية. وفي أي حال، ورغم العناصر والموضوعات العديدة التي يمكن تحديد تاريخها، لا تتسم القصص بأي نظام ذاتي للتسلسل الزمني، والمحاولات القديمة التي فرضت على المرويات بكاملها، كتلك المستخدمة في المرويات الماسوريتية (massoretic) هي بكل وضوح متأخرة، ويمكن عقلاً الحكم بأنها ثانوية. مفهوم تسلسل الحوادث المروية على خط مستقيم، يستند إلى مستلزمات السرد اللاحقة، وتصور أن هذا يشكل تسلسلاً يحتمل أن يكون مترابطاً منطقياً، أملته الرغبة في التوفيق في المرويات بين تتابع الأبطال والقادة العظام والحوادث الدورية التي شكلت بذاتها نظاماً تسلسلياً مستقلاً من المرويات التوراتية المنفصلة أصلاً.

هذا التصور لتسلسل زمني داخلي شامل في المرويات، تعرض هو أيضاً لتعديلات جدية، وخاصة منذ القرن التاسع عشر. نشوء نقد تاريخي للمرويات، واهتمامه بالمصادر والأشكال والتنقيح والتاريخ الروائي قوض بانتظام معظم محاولات تحديد تاريخ المرويات في عصر مراجعها ضمن تاريخ خارجي محتمل، وسعى بدلاً من ذلك، إلى وضعها ضمن المحيط الإبداعي المناسب إما لعصر تأليفها أدبياً (خاصة تاريخ إشعيا الثاني التثنوي الإيلوهيمي اليهوهي) أو الفترة التي تتناسب إيديولوجياً مع عصرها ونظراتها (وهنا يجب على المرء أن يفكر، قبل كل شيء، بالمرويات والتنقيحات المرتبطة بمفاهيم الإصلاح التثنوي والمصالح الكهنوتية بعد النفي). نتائج هذا النقد التاريخي كانت هشة إلى حد كبير. رغم أن التقليد الدراسي الذي أرساه ألبرايت وألت حاول توكيد المراجع التاريخية لمظاهر عديدة في المرويات التوراتية عبر الأركيولوجيا والنصوص غير التوراتية (وخاصة محاولاتهم لإثبات تاريخانية الحقبة البطريركية والفتح وعصر القضاة)، فقد أدى الفشل في هذا المجال إلى عدم توكيد نتائج نقد المصادر والتنقيح أو أي مظهر تاريخي للمرويات. والأحرى، هو أن محاولاتهما أوضحت مدى اعتماد المناهج التقليدية في النقد التاريخي على البراهين الدائرية الداخلية، العائدة إلى نظرية ترى تاريخ ومجتمع إسرائيل معتمداً أساساً على النظرة التأريخية التوراتية لماضي إسرائيل.

تطور الدراسة النقدية التاريخية بخصوص مسائل التسلسل الزمني انطلق من مقدمات زائفة إلى حد كبير. مثلاً، افتراض أن المرويات المنقحة أو الثانوية لا بد وأن يكون لها مضمون أصلي يسبق تاريخه تاريخ تلك النسخ المعدلة أو الموسعة، مقنع فقط على أساس افتراض أن الروايات الأدبية الموجودة لدينا كانت الوسيط الأساسي الحاسم لنقلها عبر التاريخ. ومثل هذا الافتراض يصعب توكيده في أي حال. ويقوم النقد التاريخي التقليدي

كذلك على أساس افتراض زائف مفاده أننا نتعامل مع مرويات نشأت ضمن مسار يتزايد ترابطه المنطقي، وأن أصلها يعود إلى مقوم موحَّد المعنى وموحِّد، وهذه إيديولوجيا. مثل هذه الافتراضات ليست واضحة في الروايات التي وصلت إلينا. الطبيعة الجماعية التي تغلف الهيكل الأدبي لأسفار توراتنا مثل مواليد (Toledoth) سفر التكوين وخطب الوداع في موسى التثنية، وحتى الدروس الأخلاقية المتتابعة في الملوك ١ـ ٢، والمجموعات التي يهيمن عليها الأسلوب في اللاويين والقضاة والحكمة والمزامير (هذا عدا عن المرويات المعقدة غير المترابطة التي نجدها مثلاً، في الخروج ٣ـ ٩، كوهيليت [سفر الجامعة] (Qohelet) وأيوب)، تفضح دافعاً هو بطبيعته تاريخي بقدر ما هو إيديولوجي. الافتراضات العقلانية الملازمة للنقد البنيوي مضللة لاعتقادها بأننا نستطيع كشف الدوافع التي أدت إلى تشكيل وتحويل المرويات من دون حاجة لأي مضمون تاريخي يمكننا الحكم عليها من خلاله. والأمر لا يقتصر على تنامي إدراكنا للتناقضات الضخمة الموجودة في أي مطابقة للتأريخ التوراتي مع القليل الذي نعرفه عن تاريخ فلسطين، بل يتعدى ذلك إلى أن ما نستطيع توكيده هو مجرد هيكل لحقبة سابقة للسبي وأخرى لاحقة للسبي في أي تأريخ قديم لإسرائيل. وأكثر من ذلك، حتى مجرد وجود فترة «سبي»، وعلاقتها بأي من الفترتين السابقتين، عرضة لتحد خطير جداً. ما نعرفه هو أن تصورنا لهذه الفترات يعتمد على تصورات لا بد لها بطبيعتها من أن تعتمد على المرويات المؤلفة التي تلقيناها والتي تعتبر «السبي» مفهوماً محورياً خلاقاً. هذا المفهوم اللاهوتي المحوري يقدم الكثير في مجال ايضاح الدراسات التأريخية الحاضرة التي تواصل الإفادة من تواصل مفترض للقصص، عندما ينظر إليها بمجملها. رغم أننا كنا نعلم على الدوام أن نقل الروايات كمجموعة متأخر جداً.

منهجيات التاريخ التقليدي والتاريخ البنيوي، هي أيضاً تنطوي على خلل خطير لاعتمادها على قاعدة بيانات غير كافية أبداً. وإلى مدى وجود جذور لمعظم المرويات التي وصلت إلينا في الحقب الفارسية والبابلية الجديدة والآشورية، فهي قائمة على أساس وجود مرويات شعبية كتابية أو شفوية، مهما كان حكمنا بأنها تاريخية صحيحاً ومهما كان مدى الدقة في تعريفنا لها. ومهما كان مدى شفوية هذه المرويات، فالكتابية تعكس فقط ما يتوجب أن يكون عرضاً غير ملائم لها، إذا كنا نرمي إلى استخلاص أي شيء من مضمونها التاريخي الأصلي. لسوء الحظ، نحن لا نملك القدرة على تحديد درجة التحول الذي طرأ على المرويات الشفوية حتى تحولها إلى مرويات كتابية. وحتى لو أن هذه المصادر كانت مكتوبة أصلاً، ينبغي أن نبقى غير متأكدين من مدى تحول نصها الحالي في العمل الواصل إلينا. إمكانية احتواء المرويات على مثل هذه العناصر الأدبية من دون أي تحول ذي دافع إيديولوجي أو جذري قوية جداً، لا بإضافة قوائم جغرافية ومجموعات من

النصوص القانونية وبقاء شظايا قصصية لا مغزى لها إلا في نطاق حقبة آشورية فحسب، بل وأيضاً لاحتواء المرويات على عدد كبير من القصص والروايات الإيديولوجية المتناقضة من دون أي مراجعة إيديولوجية ذات مغزى أو محاولة للتوفيق فيما بينها. بعض ما يثير الدهشة البالغة نجده في المراجعة التثنوية المزعومة أو الصيغة النهائية لقصة أيوب. وبالتأكيد يتوجب على المرء أن يشكك باستمرار التثنية ٣٢ واللاويين ١٦ أو كوهيليت ١ ـ ٦، وكذلك المجموعة الكبيرة من القصص في سفر التكوين ١ ـ ١١.

بعض الاستنتاجات تترتب على هذه المحاولات. ومهما كان حجم الدور الذي لعبته الإيديولوجيا في تشكيل رواية بذاتها أو نص ما، لا يبدو أن الإيديولوجيا كانت العامل الوحيد أو السائد، الذي حدا إلى تشكيل المرويات بمجموعها. وفيما يمكن للمرء أن يرى سيطرة كمية لهذا التصور أو ذاك في الروايات المتتابعة، فالنص النهائي وخاصة للأسفار التوراتية الأكبر يمثل خليطاً متنافراً، إلى حد كبير، من اللاهوتيات والإيديولوجيات المتناقضة بحدة. ويحسن المرء إذا شك بأي تفوق إيديولوجي أو لاهوتي للقبول الجماعي للنسخ الأخيرة أو الروايات ككل. تعدد النصوص التي لدينا واضح لدرجة تدعو المرء للتفكير، في الأقل كتساؤل، بإمكانية إدراك جامعي المرويات للمغازي المتعددة للمرويات التي جمعوها. خط هذا النقاش يقودنا إلى ملاحظات أخرى. الأولى بدهية: جوهري بالنسبة لنشر أي شكل كتابي لأي جزء محدد من المرويات التوراتية ككل ذي مغزى، ضرورة أن تكون عناصر الوحدة الروائية (شفوية كانت أم كتابية) قد وجدت وحققت مغزاها في وقت واحد. وهذا يعني أن المرويات المجموعات ضمن الأطر التنقيحية، سواء كانت في الأسفار الخمسة الأولى أو التاريخ التثنوي المزعوم أو الأسفار النبوية أو أي عمل مجموع في «الكتابات»، ذات قيمة لدى الجامعين، حتى ولو كانت هذه القيمة والمغزى مقتصرين على الماضي.

المرء مضطر لإثارة سؤال جدي عما إذا كان هذا النوع من الكتابة في حقبة تشكيل المرويات الأكبر، ذا هدف خلاّق أساساً، أو أن المهمة الأولى للكتابة هي التحويل؟ هذا الموضوع أساسي بالنسبة لفهمنا للمرويات كما وصلتنا. لماذا ـ لأي هدف أو غاية ـ كتبت هذه النصوص؟ جواب هذا السؤال قد لا يكون واحداً أو أحادي المعنى لمعظم الروايات. وهذا، في كل حال، يضاعف أهمية وتعقيد الجواب. والصعوبة في السؤال تتكشف أكثر عندما نتساءل مباشرة وببساطة عما إذا كانت هذه النصوص قد كتبت لتقرأ. وما أن يوجه السؤال حتى يتبخر الجواب الواضح ونباشر التعليق على مرويات توراتية مكتوبة محددة، وجه السؤال عنها. فهم مئات الشواذات في المرويات والتي أوجدت نقطة انطلاق النقد التاريخي المعاصر، على المحك. من سيغامر اليوم بالتأكيد، من دون تحفظات جوهرية، أن التكوين ٦ ـ ٩ والخروج ٣ ـ ٩ والخروج ١٤ ـ ١٥ أو

اللاويين ١٩ـ ٤٠ أو حزقيال أو سفر الحكمة، كانت قابلة للقراءة في أي وقت. هذا ذو مغزى، لأنها إن لم تكن كذلك (ونحن هنا نشير إلى عدد قليل أكثر وضوحاً من بين شواذات لا تعد ـ وقليل منها بايماءة من هوميروس ما)، وجب علينا أن نسأل مجدداً، لم لا؟ وافتراض تأليف إبداعي بدوافع إيديولوجية غير ملائم بكل أسف، رغم شيوعه. ومؤكد أيضاً أن تصور نظرة توراتية للتاريخ في كل مروية توراتية على حدة يعطيها مغزى ما، سخيف بامتياز. وبالإضافة لذلك، أي سؤال عن مغزى هذه المرويات في مجال إعادة بناء تاريخ شعب إسرائيل، يجب أن يعنى بتحولات هذه المرويات، ويجب أن لا يكتفي بأي بينة لا تأخذ هذه التحولات بالاعتبار جدياً، لأنه لا يبقى ولا توكيد تأريخي واحد ذي قيمة في المرويات، مترابطاً منطقياً أو ذا معنى في أي من النصوص الموجودة.

إذا قبل المرء هذه الشواذات على أنها مفتاح رئيسي لتفهم نقدي لتشكيل المرويات التوراتية، فعليه أن يرفض إيضاحات غاربيني (Garbini) القائلة بشيوع إيديولوجية موحّدة في «المرويات ككل»، منذ البدء. فإذا كانت القراءات المتباعدة والمؤثرات الهللينية تحول المروية إلى توحيد كوني حصري، فالظاهر أن المرويات الكبرى في النسخ اليونانية والعبرية لم تتجاوب مع هذه القراءة الأحادية المعنى. ومهما كانت رغبة الإنسان في قراءة خطب ارميا الساخرة، كمعيار للتأويل، فلا يمكنه أن يقرأ زكريا والتثنية والتكوين وكوهيليت وأيوب، عبر عيون ارميا. ومهما كانت «المرويات ككل» ـ ينبغي الإقرار بأنه في ضوء المرويات التي لدينا ـ فهي لا تعرض إيديولوجيا ذات بواعث لاهوتية شائعة فيها بصورة مؤكدة. التعددية تخلق صعوبة شديدة تحول دون توكيد وجود منظور واحد شائع في بعض النصوص العاطفية ذات السمة الإيديولوجية.

الدراسات التقليدية الحديثة غالباً ما أكدت على أن المرويات التي تعكس إدراكاً لحقبة السبي أو ما بعد السبي أو الملكية الموحدة أو المنقسمة، أو حتى ـ في ضوء الأسفار الخمسة الأولى ـ الاستقرار في أرض كنعان، يمكن أن يحدد تاريخها وفقاً لذلك. الربط المناسب بين النصوص والحقبة المتزامنة معها في تاريخ إسرائيل كان على الدوام وسيلة بارزة لعزل جوهر الرواية عن التوسعات اللاحقة. وهذه لم تكن المنهجية التي اعتمدها ألت في تمييزه بين ديانة كنعانية و «إله آباء» إسرائيلي خلاق، وقوانين إسرائيلية قطعية وأخرى كنعانية هزلية فحسب، بل كانت أيضاً المنهجية التي بررت تأكيد التمايز بين اشعيا ١ و٢ ومزامير ما قبل السبي وما بعده. القاعدة الأساسية لهذه الآراء كانت في افتراض إمكانية تمييز النصوص القديمة من اللاحقة بتحديد الإشارات الضمنية فيها ومراجعها في نطاق تاريخ إسرائيل «المعروف» أو المتصور. الضرر في هذا، تمثل في قبول تلك المرويات التي يظهر أنها أصلية، على أنها كذلك، ما لم توجد بينات معاكسة. وتمسكت مثل هذه الآراء، بصورة خاصة، بمجموعات القصائد النبوية سواء نسبت إلى

عاموس أو يهوشع أو اشعيا أو ارميا أو حزقيال. وبالتوكيد البسيط، بأنه ما دامت هي نفس كلمات الشخصية الرئيسية في هذه الأعمال الأدبية، فقد اعتبرت ـ لعدم وجود بينات مناقضة ـ بينة كافية على صحتها. وهذا أدى إلى وضع مؤسف، إذ قبلت قصص مثل قصة يوم القيامة باعتبارها قديمة وحقيقية لأنها لا تضم إشارة محددة إلى ما اعتبر علامة مميزة لحقبة السبي أو الحقبة الفارسية مثل إشارات للندامة والخلاص. قلائل تساءلوا عن سبب تسجيل نبؤات القيامة وبقائها. وتعليل ذلك بأنها بقيت لتقديم شرح الظروف دمار إسرائيل ويهودا، فيه حد أدنى من الجاذبية، إلا أنه لا يقنع.

نبؤات الدينونة ـ والقصص التقليدية في الملوك ٢ـ لا تقدم نفسها على أنها ذات معنى إيديولوجي، سوى الإدراك الضمني لما هو عكس الدينونة. هذه المفاهيم ـ التي أصبحت مألوفة لدينا من يهوشع وعاموس واشعيا ـ عن الإدانة الكاملة لإسرائيل بسبب جريمة لا تغتفر (الخروج ٢٣)، يقتصر معناها كرواية متوارثة على رحمة يهوه الذي يغفر ما لا يغتفر، ويبدو أن هذه الإشارات إلى جرائم إسرائيل التي لا تغتفر تشير ضمناً إلى إدراك للعفو بعد السبي، وبخلاف ذلك، ليس فيها مغزى أو ما يستحق البقاء. جميع عناصر النصوص، توازي منحنى تاريخياً يشير ضمناً إلى مضمون تاريخي لاحق للهدف الأخير للمنحنى نفسه. روايات الغضب الشديد والإدانة، يمكن فهمها تعبيراً عن نجاح ما لا أمل في نجاحه أصلاً. كما أن توافق هذه الدوافع النبوية مع الأفكار الرئيسية في القصص، لم يكن مجرد صدفة. كلها تعكس صوراً للرب الغفور. فإذا كانت إيديولوجيا الملوك ٢ـ الخروج ـ العدد واشعيا وعاموس ويهوشع متناسقة مع إيديولوجيات اشعيا الثاني وارميا وحزقيال وعزرا ـ نحميا، فما هو الأساس الذي نقيم عليه التسلسل الزمني الذي يستند إليه النقد التقليدي والتنقيحي؟

٣ـ التأريخ

منذ أواسط القرن التاسع عشر، وتحت تأثير تاريخية هيردر (Herder) وهيغل (Hegel) وكرد فعل على تجريبية الدراسات الفرنسية والإنجليزية، تزايد استعمال تعبير «التأريخ» لوصف القصص التوراتية. ورغم أنه عبر تاريخ استعمال هذا التعبير في مجال الدراسات التوراتية، والعرف الحديث بصورة عامة، غالباً ما يشير التعبير من دون تدقيق إلى أي من أنواع القصص النثرية، وحتى الحكايات والقصص، سواء كانت خيالية أو واقعية، فالتأريخ القديم وخاصة اليوناني الكلاسيكي استعمله للدلالة على ما هو أضيق نطاقاً، وبمعنى أكثر تحديداً. هذا المعنى المتميز ما زال معتمداً في الحاضر، أي كمذهب أدبي محدد يتعلق بالأوصاف والتقييمات النقدية للحقائق والحوادث الماضية، خلافاً لمعظم أنواع النثر الخيالي الأخرى. ومثالاً على ذلك، إن مظهراً أساسياً في النصوص التأريخية

الحثية القديمة هو حقيقة التقارير عن العصور التاريخية أو الأسطورية تؤكد صراحة أو تنفي. مفاهيم الحقيقة والواقعية والتاريخانية تشكل تصوراً محورياً في كتابه حوليات هاتوسيلي الأول، وخاصة مورسيلي الثاني. وبالمثل، سلسلة الحوليات البابلية (٧٤٧ـ ٥٣٩ق.م.)، خلافاً مثلاً للحوليات الآشورية ذات النزعة الدينية، يبدو أنها تعتبر التاريخية قيمة أساسية. والمؤكد في هذه الحوليات أن التأريخ في الشرق الأدنى القديم، كان في بداياته الأولى منفصلاً ومستقلاً عن الروايات القصصية الملحمية والأدبية الخيالية.

ونشأ ضمن التقاليد الأدبية اليونانية اهتمام مماثل بالتاريخانية بين «كتاب النثر» الذين اعتبروا أن مهمتهم الأولى هي «البحث» الهادف لتقديم نسخة صحيحة وحقيقية من الماضي التقليدي والميثولوجيا. أول من قام بنقد وتقييم منهجي عقلاني ومنطقي للقصص الشعبي اليوناني هو هيكاتوس ميليتوس (Hecateus of Miletus) ذو الخبرة الواسعة في الأسفار والمعرفة الهامة في مجال الجغرافيا والأنثروبولوجيا، وفيما كانت معظم أعمال خلفائه، ومن بينهم هيرودوت، ذات طبيعة أنثروبولوجيا، أرشيفية، أثرية، أصبح النهج النقدي الذي صنعه هيكاتوس في «التاريخ» (Historia) العامل الأساسي فيما كتبه ثيوكيديدس (Thucydides) عن حرب البيلبونيز. المؤرخون اليونانيون القدماء، مثل أقرانهم في الشرق الأدنى القديم، طوروا مفهوم التاريخ كبحث نقدي عقلاني وكعلم للتقييم، بخلاف الروايات الخيالية الأدبية أو الشعرية في الملاحم والأساطير. معيار هذا المنهج التأريخي هو التاريخية: حقيقة الحوادث المسرودة.

بتناقض حاد مع التقليد التأريخي الشائع في اليونان منذ القرن الخامس ق.م.، وإلى حد ما، لدى الحثيين في حقبة سابقة أقدم كثيراً، لا تقدم المرويات التوراتية أي نتاج تأريخي نقدي قبل جاسون الكيريني (Jason of cyrene) في الحقبة الهللينية، والذي يعترف اثنان من المكابيين بتلخيصه (المكابيين ٢٣:٢). الثابت، أنه منذ حقبة الأمبراطورية الآشورية، احتفظت البلاطات السياسية الصغرى في سوريا ـ فلسطين، وفي السامرة والقدس، بنوع من القوائم والنقوش والحوليات وربما بعض التواريخ من النوع الذي نجده في سجلات أشور وما بين النهرين. وفي أي حال، نحن نعرف هذه الأشكال التاريخية القديمة عن طريق الإشارات اللاحقة إليها، ومثل هذه الإشارات إما أن تكون مخترعة أو ربما مثل كتب ياشر (يشوع ١٣:١٠) وحروب يهوه (العدد ١٤:٢١) وتصرفات سليمان (الملوك ٤٠:١١) ونشوء النوع البشري (التكوين ١:٥) وقوانين موسى(يشوع ٣١:٨)، كانت مصادر غير تأريخية بالنسبة للمرويات التوراتية.

ورغم أنه من الشائع اليوم أن نشير إلى «الكتب التاريخية» و «التاريخ التثنوي وحتى اليهوهي» وإلى «سير الآبار القدماء» و «تاريخ بلاط داود» فلا وجود لكلمة تعادل كلمة «تاريخ» في العبرانية، ويصعب بصورة خاصة ربط أي نوع من التأريخ مع النثر القصصي

المجموع في التوراة العبرية. ويبدو من غير المحتمل أن يكون التأريخ الأصولي قد شكل جزءاً من الثقافة الأدبية في فلسطين قبل الحقبة الهللينية. المكابيان ويوسيفوس يقعان كلياً ضمن تقاليد التأريخ اليوناني، بتناقض مدهش مع النثر القصص العبراني. دور التأريخ في الأدب التوراتي موضوع خلاف واسع النطاق بين دارسي التوراة، وقد اتخذ النقاش اتجاهات متمايزة تماماً، إلا أن ارتباطها وثيق: تعريف التأريخ تم التوسع فيه ليشمل سلسلة أوسع من النثر القصصي. الأمثلة البارزة على هذا التوجه هي المفهوم الشائع عن القصص التوراتية باعتبارها تقريراً عن ماضي إسرائيل منتظم زمنياً، وتبني تعريف جي.هويزنجا (J. Huizinga) النظري للكتابة التاريخية بأنها «نموذج ثقافي تقدم فيه الحضارة تقريراً لنفسها عن ماضيها». هذه النظرات الأوسع للتأريخ الإسرائيلي القديم سمحت للعديد من الدارسين الحديثين بأن يعتبروا المصادر الوثائقية للأسفار الخمسة الأولى، والنسخ الأخيرة من «الأنبياء السابقين» وتجميعات الأيام ١ـ ٢ وعزرا ونحميا تأريخاً، والتحدث عن كتابها كمؤرخين. وبهذا هم يعرِّفون نوعاً يتناقض مباشرة مع تقاليد التأريخ في وادي الرافدين ولدى الحثيين واليونان والتي يسمها التعليق النقدي بعلامة فارقة، بخلاف الأنثروبولوجيا وجمع القصص الشعبية والروايات وأدب البطولات.

ويرتبط وثيقاً بهذا المفهوم الواسع للتأريخ، تصور التأريخ التوراتي كتقليد ثقافي يقوم على شرح أخلاقي وديني نقدي لماضي إسرائيل، وينعكس في النصوص التوراتية. هذا التقليد الثقافي المرتكز بكل وضوح على مقولات «الوعد» و «الميثاق» ومختلف أشكال «العناية الإلهية» اعتبر موجهاً لسلسلة واسعة من النماذج الأدبية. وفي ضوء «تاريخ الخلاص» اعتبر أنه يشكل لب الأسفار الخمسة الأولى، وخاصة اللاهوت اليهوهي المزعوم. كما أثر بقوة أيضاً على محتوى وجمع الأسفار النبوية، واعتبر القوة الأساسية الدافعة إلى والكامنة وراء تشكيل التاريخ التثنوي المزعوم. كما يلاحظ هذا التوجه اللاهوتي في كل القصص العبرية تقريباً: في راعوث ويونس والأيام وعزرا ونحميا. الإقرار بالاهتمام المتجدد بماضي إسرائيل وتقييمه ملحوظ تماماً في هذه الدراسات حتى أنها تشترك في تصور دين إسرائيل ديناً تاريخياً. هذه النظرة إلى «التأريخ» كنظرية أو فلسفة تاريخية تجعل من التأريخ التوراتي حالة ذهنية أكثر منه مذهباً أدبياً، وبذلك تطمس الحدود بين الأسلوب الذي كان على قدر من الأهمية في العصور القديمة، وتختلط المحاولات المعاصرة لفهم المهام المتنوعة المتمايزة جداً التي أثرت على تشكيل الأدب القديم.

هذه الاتجاهات نحو تصور أن التأريخ قد لعب دوراً حاسماً في شكل (نوع) ومحتوى (مقولات) المرويات التوراتية، تأثرت تأثراً كبيراً بتطورين متصلين في مجال الدراسات النقدية: حركة «اللاهوت التوراتي» التي بقيت حتى الستينات تعتبر «تاريخ

الخلاص» لا كفرع أدبي ضمن التقاليد، بل نظرة تاريخية جدية لماضي إسرائيل، وركزت جوهر المحتوى اللاهوتي للتوراة على افتراضات في شأن المقصد التاريخي والتأريخي للمرويات. وبالمثل، المحاولات القديمة العهد في مجال الدراسات التاريخية النقدية منذ ويلهاوزن وماير، والرامية إلى إعادة بناء تاريخ نقدي حديث لإسرائيل، باستخدام القصص التوراتي كمصدر رئيسي. القصص النثري، سواء كان تاريخياً أو خيالياً، يتميز بمتابعة تصرفات أو حوادث متتالية، أي أنه يتحدث وفق تسلسل زمني. القصص التاريخية والخيالية تتحدث عن المضمون التاريخي لما يعتبره الراوية قد وجد، سواء كان حقيقياً أو متخيلاً، أي أنها تتحدث عن الماضي. ما يميزها ويميز التأريخ عن الأساليب القصصية الأخرى ليس مضمونها ولا أسلوب حديثها، وبالتأكيد ليس المسائل العرضية كمعقوليتها أو واقعيتها، بل مراجعها كما فهمها مؤلفها. مرجع التأريخ يكمن ضمن عالم من الماضي يعتبر حقيقياً وواقعياً، ومحتملاً في ضوء البينات. مرجع الأدب الخيالي، من جهة أخرى، يكمن ضمن عالم متخيل، يعتبر قائماً وممكناً لدى المؤلف الذي صنعه. الفارق بين الإثنين يكمن في قصد المؤلفين وافتراضاتهم المتعلقة بواقعية الماضي الذي كتبوه. وإذا كان قصد المؤلف واضحاً وصريحا أصبح التمييز بين التأريخ والأدب الخيالي ممكناً ولا يواجه إلا صعوبة بسيطة، وهذه الحالة نادرة جداً في الأدب التوراتي. وبالإضافة لذلك، عندما تقدم المرويات التي تلقيناها نفسها في وحدات متشابكة بالغة التعقيد، وتنشر نفسها على مدى فترات زمنية طويلة، يؤدي تفاعل دوافع المؤلفين المتعددين إلى استبعاد إمكانية تحديد بسيط أو شامل للنوع الأدبي على أساس مقاصد المؤلفين. تبني الدارسين التوراتيين لتعريف هويزنجا للتأريخ، يصنف التأريخ في خمس فئات مبدئياً، مدرجاً الأشكال القديمة من التأريخ في الشرق الأدنى القديم مثل القوائم والنقوش والحوليات وما شابه ضمن فئة لا التأريخ بل الأرشفة، محتفظاً بفئة التأريخ للتاريخ المؤول. هذا التعريف يتجاهل أيضاً أصول التأريخ اليوناني والحثي باعتباره نهجاً نقدياً على وجه التحديد، ويطمس التمييز بين مختلف الموضوعات الأدبية والقصصية، من علم الأصول حتى الدعاية. تبني هذا التصور للتأريخ بالنسبة للروايات التوراتية يعتمد على مفهوم يرى المجموعات الأكبر من القصص النثري وحدة، إلى حد كبير، تتأثر بالدوافع التأريخية وإنتاج المؤلفين الأدبيين، ويتجاهل الطبيعة الجزئية (واحتمال وجود جذور شعبية شفهية أو كتابية) للوحدات الأصغر التي تدخل في نطاق المضامين الأدبية للأطر الأوسع. وبالإضافة لذلك، فالانحياز الأخلاقي والإيديولوجي واللاهوتي، الذي يشكل سمة شائعة في الأطر الأكبر التي تجمع مرويات إسرائيل، وتصور مثل هذه النظرات الأدبية تعبيراً عن سعي إسرائيل لفهم ذاتها، لا يشوش الوضع فحسب، بل وينسب إلى بعض التأريخ العرضي الذي يتسم بالسطحية، جوهر الموضوع نفسه. مثل هذا التعريف المرتكز على فهم إسرائيل

لذاتها، أكثر ملاءمة للأنثروبولوجيا والسلالات والقصص الإنشائي وقصص الأصول، ويتعلق بالميثولوجيا أكثر مما يتعلق بالتأريخ.

لتعريف موضوع التأريخ، تدعو الضرورة المرء لأن يميز في روايات القصص النثري عدداً كبيراً من الأشكال المتميزة، رسمياً. ويجب على المرء أيضاً أن يميز بين القصص البسيطة والمركبة، وبين هذه والأشكال العديدة من سلاسل القصص. وبالمثل، القصص التأريخانية العرضية (التكوين ١٤؟) يجب أن تميز بوضوح عن ذات القصد التأريخي المتعمد والواضح الذي شكل جوهر مسار جمع ونقل المرويات، (الخروج ١ـ ١٥)، وكلا هذين عن تلك الأعمال الأدبية الكبرى في مجال جمع المرويات والتي قد تكون أو لا تكون افترضت أن مصادر المرويات قد عكست ماضياً حقيقياً أو مجرد ماضٍ يمكن استغلاله. عندما نتعامل مع المرويات التوراتية على مستوى وحدات معينة منها، نجد أن موضوع التأريخ فيها نادر. القصص العبرانية التي تتضمن تأريخاً على مستوى أولي، قليلة جداً. وأكثر ما يلاحظ هذا النوع في النسخ الموسعة والأشكال النهائية. وحتى هناك، على كل حال، فالمنظور النقدي ذي الدافع التأريخي لا يظهر على السطح إلا عرضياً في أدبياتنا (التكوين ١١: ٢٦ـ ١٢:٥؟) وليس سائداً في أي مكان.

ملاحظة أن تقنيات التنقيح التي اعتمدت في المرويات بمجملها تعكس الجهود القديمة التي كان دافعها الفضول والحرص، ذات أهمية كبرى. وأثر هذا القصد على التأريخ، بشكل خاص، طفيف جداً. المؤرخون يسألون عن التاريخية ويميزون بين مصادرهم ويقيمونها. هم «يستنتجون» التاريخ ولذلك ينزلقون أحياناً نحو الانحياز الإيديولوجي أو اللاهوتي. الأثري، من جهة أخرى، يظهر الدوافع المتعددة الشائعة لدى أمناء المكتبات: التصنيف، الربط، تنظيم التراث الأدبي، وهذا عمل يفوق كثيراً عمل أي جامع وأفضل من أي شرح تأريخي منفرد. وهكذا، على سبيل المثال، نلاحظ في مجموعات المرويات الأكبر، أن تطور القصص يتسم بمظهر التسلسل الزمني فقط. فالمسار بالأحرى، يتسم بالخطوط العريضة، كما في قصة التوراة في الخروج ١٦ـ ٢٣ وبصورة أكثر وضوحاً في قصص أسفار إبراهيم والانتقال من قصة إلى أخرى، مما أفسح في المجال، ضمن أشياء أخرى، لأن تكون سارة امرأة عجوزاً في التكوين ١٨ و٢١ وشابة جميلة في سن الزواج في التكوين ١ـ ١٢. سرد هكذا مقاطع مثل التكوين ٦ـ ٩ والخروج ١ـ ١٢ والخروج ١٤ـ ١٥، وبشكل خاص، الخروج ١٩ـ ٢١، التي يبدو أنها تضم قصصاً عديدة منقحة وغير منسجمة، مخالف للقصص التأريخي، لأن هذه المجموعات لا تقدم تقارير (نقدية أو غير نقدية) عما يعتبر أحداثاً ماضية، بل هي بالأحرى، تروي انحرافات موجودة ضمن المروية، وبوعي ذاتي تقدم قصصاً (لا حوادث) ماضية، وبهذا العمل، تعكس بوضوح قصد الجامع أو المنقح: المحافظة على ما هو قديم

وهو قصد أثري يتسم بالتعددية والموضوعية على طريقته الخاصة. ويلاحظ أيضاً دافع لا ـ تأريخي مماثل في بعض الروايات الإنشائية في النسخ المنقحة الأوسع. وهكذا، على سبيل المثال، يشتمل تركيب قصة المواليد في سفر التكوين على هذا التوسع الإنشائي عبر قولبة الحقب (مشاهد فراش الموت، الدفن، الأنساب... إلخ) وصيغ للبداية والخاتمة وتضمينات تلي المقدمة، وكذلك عبر وصل الأفكار الرئيسية (الخروج ١٦ـ ١٧) والمقولات (التكوين ١٠ و١١: ١ـ ٩) وقصص موازية لا تالية (خمسة أنساب لعيسو: التكوين ٣٦: ١ـ ٥، ٩ـ ٤٣). وبالفعل، فالانفصال ظاهرة شائعة فيما يبدو مجرد تقدم عبر تسلسل زمني من سفر التكوين إلى الملوك ٢، بحيث يتوجب على المرء أن ينظر إلى ظهور هذا التطور والتغير التاريخي (إن لم يكن مجرد مصادفة)، على أنه لاحق وثانوي.

كما برهنا سابقاً، هذه المرويات الموسعة مشكلة داخلياً كتتابع لسير بطولية، من دون تدقيق. وفي أي حال، رغم ظهور هذا التركيب، فهو بوضوح يقف على مسافة من القصص نفسها. وفي معظم أجزائه مجرد تنظيم لاحق للقصص التي تنفرد مستقلة تماماً عنه. خارجياً، التكوين ـ الملوك ٢ مركب كتتابع لحقب عظيمة. ويصعب جداً أن نرى أي هدف محدد خارج نطاق التصنيف العام والفهرسة. والمغزى السطحي التالي للتأليف الإنشائي لتسلسل النصوص، يستثني بالضرورة، هذا المظهر في المرويات من أي موضوع أدبي واع لذاته، كالتأريخ. تفهم التقليد الثقافي للأحكام والملاحظات النقدية على المرويات الإسرائيلية المنعكسة في المرويات التوراتية، ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالجهود الدراسية الرامية لتتبع تاريخ تشكيل التوراة وتحديد النزعات الإيديولوجية واللاهوتية في المصادر الإنشائية الأكبر ضمن أسفار التوراة المتعددة. وتركز هذا البحث على إيضاح ما اعتبر نظرة توراتية خاصة لماضي إسرائيل، يشار إليها بشكل عام بأنها «تاريخ الخلاص». مفهوم «تاريخ الخلاص» كان مسألة رئيسية على جدول أعمال حركة اللاهوت التوراتي. وفي أي حال، فقد أدى استخدامه لتحديد النظرة التوراتية للتاريخ (كانحياز بدافع لاهوتي في نظرة إسرائيل لماضيها)، ومفهوم للرؤيا (اعتبار تاريخ إسرائيل نفسه خلاصياً)، إلى تشويش كبير. بهذا الفهم اللاهوتي اللاحق، فقد هذا التصور مصداقيته إلى حد كبير لأنه، كنظرة للتاريخ وتوكيد للماضي عرضة، بكل طريقة كانت، للبحث التاريخي النقدي، ولا يمكن مساواته بالوحي أو اعتباره موضوعاً إيمانياً فقط. وبالإضافة لذلك، بربط الرؤى بحوادث تاريخ إسرائيل، عنى هذا الاتجاه ضمناً، أن حركة اللاهوت التوراتي ترفض ضمناً اعتبار التوراة مصدراً للاهوت التوراتي، وذلك بتصور التوراة «إلهامية» ضمن حدود سردها للحوادث التاريخية الخارجية الماضية التي اعتبر أن الإلهام حصل فيها، فقط.

وكتصور للنظرة التوراتية للتأريخ، يمكن اعتبار مفهوم «تاريخ الخلاص» تلخيصاً

لمظهر بارز في المفهوم الثقافي لإسرائيل القديمة، بالنسبة لتقاليدها. وفي هذا المنظور، تركز البحث الدراسي في «تاريخ الخلاص»، قبل كل شيء، على تحديد ووصف الانحياز اللاهوتي لجامعي ومنقحي القصص التوراتية، وأكثر ما يلاحظ هذا في اعتبار اليهوهي (في الفرضية الوثائقية للأسفار الخمسة الأولى) كلاهوتي طور قصصه عن أصول إسرائيل والبشرية جمعاء، في إطار تأريخي متأثر باللاهوت، منطلقاً من الخطيئة إلى العفو ومن الوعد إلى التحقيق. هذا التفسير نشأ عن تصور اليهوهي كمؤرخ. ورغم ذلك، فقد تعرض تصور اليهوهي كلاهوتي ومصدر مستقل للأسفار الخمسة الأولى، لنقد شديد خلال العقد الماضي، وما زال موضوع نقاش حاد حتى اليوم.

وارتبطت كذلك بصلة وثيقة باستخدام حركة اللاهوت التوراتي لمفهوم «تاريخ الخلاص»، محاولة لإيجاد قيمة خاصة بتاريخ إسرائيل باعتباره متميزاً في تاريخ الشرق الأدنى القديم، سواء في ضوء المفاهيم التوراتية للزمن، أو في علاقة إسرائيل، التي لا مثيل لها، مع إلهها، وخاصة رعاية يهوه لمصير إسرائيل ودوره الفاعل والمهيمن في تاريخها. التصور الإسرائيلي للزمن، كان يعتبر دينامياً ومستقيماً، ومنظوراً تاريخياً في أساسه، حصلت الحوادث فيه محدثة سلسلة من النتائج غير المتكررة عبر الزمان، وخلافاً لذلك، كان تصور الشرق الأدنى القديم يعتبر جامداً ودائرياً وأسطورياً لا تاريخياً، يخلق تصوراً للماضي على أنه يتكرر دوماً في الحاضر. مثل هذه النعوت السلبية للشرق الأدنى القديم والفكر التوراتي فقدت مصداقيتها تماماً اليوم، فمن المعترف به على نطاق واسع الآن أن أجزاء كبيرة من فكر الشرق الأدنى القديم فهمت سير الزمن المستقيم ووضعت تواريخ كثيرة موجهة أحياناً. وأكثر من ذلك، فتصور الزمن دائرياً لم يعد سمة لأدب الشرق الأدنى القديم، أكثر منه سمة للتوراة. الأحرى، هو أن المرويات التوراتية قد تقاسمت طرازاً مفهومياً طقسياً. وغالباً ما وصف كتابها الماضي ومروياته بتعابير نمطية عن التكرار، تقنية تجعل مروية أو حادثة تعليقاً على أخرى، مما يعطي معنى للكل. وبالمثل، الفكرة المتكررة عن هداية الله لإسرائيل وقيامه بدور نشط في الحوادث التاريخية وسيطرته على تاريخ العالم، لم تكن في أي حال فكرة خاصة بإسرائيل، لأنها وصف نموذجي للعمل الإلهي وجد في السجلات التاريخية في كل أرجاء الشرق الأدنى القديم، كما كانت فكرة سائدة في الأدب منذ الحقبة الآشورية، وبعدها. وأخيراً، يصعب اعتبار مفهوم فكرة «تاريخ الخلاص» في الأسفار الخمسة الأولى نظرة ثقافية لماضي إسرائيل. خلافاً لروايات التثنية والأيام، ففي الأسفار الخمسة الأولى روايات متكاملة لا تتخذ مرجعاً لها أي إسرائيل من الماضي بل إسرائيل معاصرة لوقت تأليفها، وكروايات عن الأصول تعرف جوهر إسرائيل وأهميتها بأنها متحد إثني مؤمن. أفكار الوعد والوفاء ليست عناصر من تاريخ ماض، بقدر ما هي تأكيدات ذات معنى في العالم المعاصر للرواية نفسها.

ولذا، فهدف الأسفار الخمسة الأولى ليس تأريخياً، بل تعتبر قصصاً إنشائية وفرعاً معقداً من علم الأصول الذي يستخدم القصص والروايات عن الماضي بأسلوب إيضاحي نموذجي.

النقطة المركزية فيما يمكن وصفه بأنه نظرة توراتية لماضي إسرائيل هي التعليق الانتقادي على العالم والماضي الذي تجده في المجموعات والنسخ النبوية. إيضاحاً للتقليد السامي الغربي الذي يعود لأكثر من ألف عام، والذي يعتبر النبي أو العراف ناقداً سياسياً للحكومة والسكان، تجمع أسفار الأنبياء التقليديين قصائد وتنبؤات قديمة تدين حكومات إسرائيل ويهودا والدول المجاورة وسكانها كذلك، بسبب جرائم رئيسية مختلفة مثل فظائع الحروب والظلم واللامبالاة الأخلاقية والهرطقات الدينية. هذه المجموعات اعتبرت تدمير الآشوريين والبابليين لدولة إسرائيل ويهودا عقاباً إلهياً، ووضعت الأساس لتصور ديني مستقبلي عن الرحمة الإلهية والغفران. المرويات النبوية ترسم مساراً متجهاً إلى قدس جدية للسلم والعدالة تحقق فيه إسرائيل أخيراً المصير الذي اعتبر وفقاً لذلك محدداً من جانب يهوه في مرويات الماضي المنسية والمتقطعة والمفقودة. تاريخياً، اهتمام الروايات النبوية لم يكن موجهاً بوضوح نحو أي ماضٍ حقيقي إلا إلى المدى الذي يشكل فيه مبرراً لإعادة تكييف المرويات مع العالم الفارسي أخلاقياً ومذهبياً. كون هذه الأحكام النقدية الواردة في هذا الأدب تنسب إلى ضروب التفسير الديني والإيديولوجيا والدعاية، بدلاً من التأريخ، يؤكده التأثير المثالي والطوباوي الذي أدخله الناسخون على المسار التاريخي. أما المضمون التاريخي لهذه المجموعات ذات الدوافع الايديولوجية، فلم يكن الماضي أبداً، بل الحاجات المعاصرة. ويشبه إيثار قصص الأسفار الخمسة الأولى لماضٍ بطولي، إيضاحاً لمعنى إسرائيل عند نشوئها، نسخ الحقبة الفارسية من النبؤة الفلسطينية القديمة التي ابتدعت مستقبلاً ثورياً بإشارتها إلى ماض باهت كنموذج لمجد غابر.

الافتراض الثقافي الذي يشكل جوهر المرويات النبوية السياسية الغربية، والذي واصلته التنبؤات التوراتية، هو أن الآلهة يتدخلون في شؤون البشر ويتحكمون بحوادث التاريخ السياسية والعسكرية، وكذلك مذهب الخصب والمظاهر الأخرى للواقع، ويكافئون ويعاقبون رعاياهم عن الخير والشر. بمساعدة هذا المفهوم الشائع في الشرق الأدنى القديم، تمكن جامعو القصائد النبوية من إيجاد تصور لاهوتي وهوية ذاتية عن طريق استعادة مرويات الماضي. ملاءمة فتوح الآشوريين والبابليين وأسلافهم وما تلاها من إذلال، عرضت كعقاب من يهوه الغاضب الحانق، ومناسبة دور قورش باعتباره المسيح، مخلص البقية المضطهدة، ليست انعكاسات تاريخية تحلل ما حصل في ماضي إسرائيل، بقدر ما هي تعبير عن التقوى وعرض لمطالب مستقبلية. هذا الحكم على الماضي لم يستخلص من تأمل حوادث ماضية. الأحرى، هو أن المرويات جمعت وفسرت لتكون تحذيراً

وأساساً لإثنية في المستقبل. هذا المستقبل، باعتباره إسرائيل الحقيقية، هو الذي حدد الماضي الذي أعيد إلى الذاكرة.

ونجد تأويلات ورعة مماثلة، عرضاً، في الأسفار الخمسة الأولى: التحقيق كتوكيد للوعد مطروح أيضاً في المستقبل (التكوين ٢٢: ٧٧- ١٨ و١٣:٢٨ ب - ١٥) واستخدام أفكار الهمس في البرية كنموذج متكرر في تاريخ إسرائيل (الخروج ٢٤: ٢- ٨) وكذلك المفارقة التاريخية العمدية في احتفال الفصح (الخروج ٣:١٢، ١٤، ١٧، ٢٤، ٢٦- ٢٧)، وحتى الأكثر تكراراً في مجموعات مرويات يشوع - الملوك ٢، حيث إدانة إسرائيل لفسوقها وظلمها وعدم تمسكها بمذهب التوحيد، تصبح فكرة سائدة متكررة. مفاهيم تحكم يهوه بمصير إسرائيل، وغضب يهوه الغيور على عدم وفاء إسرائيل، والحاجة المتجددة للإصلاح، كانت مواعظ أخلاقية لاهوتية، تنعكس على مرويات الماضي المجموعة عشوائياً، أحياناً. إنها تردد أفكاراً من نقش ميشا (Mesha) والنصوص الآشورية، إلا أنها تنتمي إيديولوجيا إلى دوائر الحقبة الفارسية التي طورت الأمثال في الأعمال النبوية. وبدلاً من الحكم النبوية، استخدمت القصص القديمة والحكايات التقليدية في المجموعات النثرية كقصص موضحة للايديولوجيا واللاهوت. ورغم أن الوعي القومي الذاتي الذي ما زال البعض يزعم أنه أساسي بالنسبة للتأريخ، كان في لب هذا الأدب (القصصي والنبوي)، فهذا التقليد الثقافي بمجمله لا يقدم تاريخاً ولا يهتم بالحادثات التاريخية باستمرار. وهو بالأحرى، يتعامل مع ما يمكن أن يكون أفضل وصف له هو «الأصول الأنثروبولوجية»، التي تعكس واقعاً أدبياً يشكل سمة للأعمال الأدبية في الحقبة الفارسية، في كل أرجاء العالم القديم.

٤- مسائل المحيط والمراجع

رأي ويلهاوزن القائل بأن الوثيقة التوراتية تعكس البيئة التاريخية المعاصرة لتشكيلها نفسه، وليس البنية الاجتماعية التي تشير إليها في الماضي البعيد، بالكاد تمكنت من تجاوزه أي من المحاولات التي بذلت للتوفيق بين التاريخ التقليدي والبحث الأركيولوجي خلال القرن الماضي. رغم التغيرات الجوهرية، ما زالت القوة الدافعة لبدهية ويلهاوزن ماثلة أمامنا باستمرار، موضحة الضرورة لمنظور يفهم المرويات التوراتية من خلال محيطها التاريخي. ولما كانت الدراسة التاريخية المتأثرة بالأركيولوجيا قد عدلت أخيراً من افتراضها بأن الأبحاث التوراتية وغير التوراتية قابلة للتوفيق المباشر والتوكيد المتبادل والانسجام الحدسي، فقد أصبح إحراز تقدم كبير في كتابة تاريخ علماني لفلسطين في العصر البرونزي والحديدي ممكناً. وبالإضافة لذلك، فالافتراضات شبه التاريخية عن وجود مضمون تاريخي في المرويات التوراتية وضعت قيد البحث وتم التخلي عنها تدريجياً،

وهذا الاتجاه وجد قيمته ومشروعيته باعتباره مظهراً لنظرية تركيبية، كما أصبح نهجاً ناجعاً في مظهر هام في تاريخ إسرائيل. تطور المرويات يعكس المسار التاريخي التشكيلي الهام الذي بموجبه أوجدت «إسرائيل» من شظايا المرويات الشعبية الفلسطينية والأدب الذي تجاوز الكوارث السياسية والتاريخية التي أنزلها بها الآشوريون والبابليون الجدد. تشكيل القصص التوراتي ـ مسار خلق إثنية في ضوء اللاهوت الذي أدى إلى إسرائيل ـ تعود جذوره القديمة إلى حقبة السيطرة الآشورية على فلسطين. وعلى أقل تقدير، إسرائيل التي نعرف من المرويات جاءت إلى الوجود في الحقبة السابقة للفترة الهللينية. بعد تدمير دول السامرة والقدس وخلال البعث الناشيء عن إعادة تنظيم الفرس للمناطق التي فتحوها. قدمت إسرائيل المرويات نفسها إلى التاريخ، مثل الفينيق، وتحديداً على شكل إسرائيل مولودة من جديد، يكمن جوهرها الحقيقي ومغزاها ـ وضمناً مجدها المقبل ـ في قصص الآباء الأوائل والتيه والقضاة والأساطير الكبرى عن العصر الذهبي للملكية الموحدة. العواطف المثالية عن رسولية مستقبلية تدوي في كل نواحي المرويات المنسوخة مع تكرار التوكيد على شعب واحد وإله واحد. هذا الإله، هو وحده الملك الحقيقي والامبراطور الذي سيحكم فعلاً بالنهاية من عرشه في المعبد في قدس المستقبل، وهو الذي سيجذب جميع الأمم إليه بواسطة البقية المختارة. هذه هي إسرائيل المرويات.

لتصور تكيف هذا الأدب مع أي عالم حقيقي في التاريخ، تدعو الحاجة مجدداً للتركيز على محيط ومرجع النص. لا يمكن فصل النص عن محيطه التاريخي من دون خسارة أو تشويه خطير. وبالتأكيد، كان استنكاف النقاد الأدبيين، وعلى مدى أجيال، عن بذل أي محاولة جدية لإجراء نقد تاريخي كارثة ضخمة، قلصت الدراسات التوراتية بسبب الجهل المتنامي بالعالم الذي جاءت منه النصوص. لا نص يفهم بمعزل عن محيطه. جميع البنى ذات المعنى، وإلى مدى قابليتها للترجمة، تتضمن احتمالاً أو محتوى تاريخياً لا بد من كشفه إذا أردنا امتلاكها. المعنى لا يعبر عن ذاته بمعزل عن محيط تاريخي حقيقي أو مفترض. وفي أي حال، فالشكل النهائي لمعظم النصوص التوراتية نادراً ما يفيد بأنها وحدة متكاملة بذاتها. الدوافع الانتقائية والتأريخية والأرشيفية والوظيفية شائعة تماماً حتى أن مغزى الكثير مما يجمعه الشكل الباقي يحمل معنى مستقلاً تماماً عن المحيط الذي جمعت فيه، وبصورة ثانوية فقط، يبدو عنصراً في محيط أوسع. هذه الخصوصية المميزة لعدد كبير من وحدات المرويات التوراتية، كانت نتيجة جمعها باعتبارها مرويات ذات مغزى. وهي أصوات بمعزل عن الجامع والمؤرخ والمؤرشف، فقد تحدثت إليهم، وهي تتحدث لنا، من الماضي،

الأسلوب المحدد الذي نجد فيه المحيط التاريخي والعالم المفهومي الذي تعكسه المرويات، يحتاج لمزيد من البحث. لسوء الحظ، دراسات الأسفار الخمسة الأولى والنقد

الأدبي شبه التاريخي عامة، لم تصل بعد إلى نقطة تمكننا من إعادة بناء التاريخ من المرويات مباشرة. مشكلة التأويل المتعلقة بالتغيرات التاريخية التي حدث بشعب فلسطين القديمة إلى صياغة نوع من الإثنية، واحدة يصعب التعامل معها بمعزل عن فهم التشكيل الأولي والتطور الذي طرأ على المرويات والإيديولوجيات التي عبرت عن هذه الإثنية لأول مرة. هذه المرويات والنظرات ذات الدوافع الإيديولوجية ليست انعكاساً لماضي إسرائيل القديمة بقدر ماهي نفسها في جوهرها، وإلى حد كبير قوى دافعة في تطوير ما نعتبره اليوم، رغم استقلالنا عن هذه المفاهيم، إسرائيل. وكما برهن ماكس ميلر بوضوح وإقناع، فإن أي تدقيق في أصول إسرائيل مجبر على التحرك بخطى مقيدة لتدقيق تطور المرويات الإسرائيلية. بمعزل عن المرويات التوراتية لم توجد إسرائيل هذه أبداً كحقيقة تاريخية قابلة للبحث والحكم التاريخي المستقل. في تشكيل المرويات ـ لنعيد تعبير مالامات (Malamat) ـ أصبحت إسرائيل التوراتية التي نعرفها ولأول مرة، حقيقة بارزة في تاريخ فلسطين القديمة. ومن هذا المنظور، يجب على المرء أن يوافق على قناعة ميلر بأن المرويات الإسرائيلية هي، لأسباب جذرية وأساسية، نقطة انطلاقنا إلى تاريخ إسرائيل. بدونها، لا نستطيع كتابة تاريخ إسرائيل، لأنها، في نطاق البعث الفارسي، جعلت المرويات نفسها من سكان فلسطين (إسرائيلا) ناتجاً من رماد الامبراطوريات الآشورية والبابلية.

المرويات التوراتية تتعلق بتاريخ إسرائيلي عندما تستخدمها غائياً لفهم إسرائيل كنتيجة نهائية لمسار أدبي. وإذا استخدمنا المرويات كبينة تاريخية على تاريخ سابق للبينة التاريخية للمروية نفسها، لصعب على هذا التاريخ أن يتجنب كونه في جوهره مفارقة تاريخية. ورغم ذلك، عندما تفهم غائياً، تعطي المرويات توجهاً لبحثنا وتركزه، لأن إسرائيل المرويات هي التي نحتاج لشرحها تاريخياً. القصص الواردة ضمن هذه المرويات الواسعة، تحمل بصورة عامة سمة «القصص التقليدي» الذي يقف بعيداً عن التأريخ والتاريخ. الأيام وعزرا ونحميا أيضاً ليست في موقف قريب من «تاريخ» يمكن استعادته، لأنها هي أيضاً أخذت شكلها بعد مدة طويلة من الحوادث التي تتحدث أو يظن أنها تتحدث عنها. المراجع المزعومة لهذه الأعمال المتأخرة هي أيضاً متميزة عن محيطها. كما أن القصد من جمعها ليس تأريخياً واضحاً، مهما كان بناؤها قائماً على أساس تسلسل زمني. وأي قالب تأويلي قد يدفعنا الإغراء لاستخلاصه من القصص التوراتي نفسه، سيقدم لنا بينات وحوادث وأوضاع تاريخية افتراضية، يبدو أنه بموجبها فقط تأخذ نصوصنا معنى كردود فعل أدبية. والقاعدة، تبقى في كل حال مغمورة بنظرة أدبية لا تاريخية. وخطر هذا التفسير الذاتي جدي بصورة خاصة بسبب وجود افتراضات مماثلة للتأريخ القبلي الذي توهمه إيسفيلت، حيث تعتبر القصص الخيالية إيماءات منعكسة عن نضالات سياسية واجتماعية يفترض أنها حقيقية. وكما هو الحال مع أشكال التأويل المجازي

الأخرى، تتجاهل هذه المحاولات كل تقييم نقدي. والتيار الرئيسي للتأويل لنقدي التاريخي مشمول بهذا النقد أيضاً. مثلاً، حاولت الجهود الدراسية الحديثة ربط مجموعة الروايات الأساسية مثل العدد ١٦ـ ١٨ مع صراع لاوي مفترض في حقبة ما قبل السبي أو هيمنة هارونية (Aaronide) متوهمة كذلك، بعد السبي، على المعبد. كلا الخيارين خيال محقق، ناشيء كلياً عن المرويات نفسها. وكلها تشترك في الخطأ المطلق المتمثل في افتراض أن ما يريدون إعادة بنائه هو التاريخ الحقيقي. وبالمثل، الإغراء المتزايد شيوعه لربط قصص تجوال إبراهيم أو قصص الخروج، مع بيئة تاريخية في «منفى» وتأويل هذه القصص كتأملات ضمنية عن «عودة» ووعي المنفيين لذواتهم، كلاهما موضع شبهة، لا لسبب سوى أن لغة «المنفى» التي يستعملونها ليست تاريخية بقدر ما هي تقليدية. ولا حتى قصة العجل الذهبي في الأسفار الخمسة الأولى وقصة بناء بصلئيل (Bezalel) للفلك والخيمة، يمكن، بأي اطمئنان معقول، نسبتها إلى أي إطار تاريخي مزعوم يجعلها صورة مرتجعة لأوصاف موثوقة مفترضة لبدع مذهبية أدخلها يربعام وسليمان في الملوك ٢. روايات الملوك ٢ هي أيضاً قصص وليست تاريخاً وكقصص وردت في المرويات تعادل تماماً نسخها التي تبدو أقدم تاريخاً. ويحسن المرء إذ يتأمل الطبيعة المتميزة والمعاني المتعددة لعدد كبير من المرويات التي توجد ضمن التأريخ التوراتي. وعدا عن فقدان العديد من المرويات التي لم تعد متوفرة لنا، فالتعقيد البالغ الذي ينطوي عليه تاريخ المرويات الباقية وحده، يوجب على أي دارس أن يتوقف قبل اعتماد منهج في البحث التاريخي يفضل عنصراً من المرويات باعتباره أكثر نفعاً تاريخياً من غيره. بدون بينة خارجية واقعية، لا يكون هذا التفضيل الانتقائي نقدياً. وما دمنا نواصل العمل مع بيئة تاريخية ليست قائمة على بينات مستقلة، لا يمكننا اعتبار المعقولية والاحتمالية معياراً مقبولاً للتاريخانية. المعقولية والاحتمالية سمات يمكن نسبتها إلى الخيال الجيد. المعقولية سمة للضروب الخيالية من الأدب، لا التاريخية. التاريخ ومعرفتنا له يقومان على البينات لا التعليل.

وعندما نتعامل مع مرويات وحيدة المعنى وبدون نسخ مختلفة باقية، لدينا وسائل قليلة ثمينة تمكننا من التعرف على وتوكيد إشارة إلى ماض حقيقي إيجابياً، أو تقدير مدى، وبأي أسلوب ذي مغزى، تعكس هذه المروية بيئتها التاريخية الخاصة. الاستنتاجات السلبية المشروعة عديدة وتراود الذهن فوراً، وهي بالتأكيد لا تحتاج إلى توكيد. وفي أي حال، فالتعرف على وإيضاح المراجع الصريحة والضمنية والمحتوى المفهومي، لا يحدد الإسهامات الإيجابية المتوقعة من دراسة العالم التاريخي لقصصنا. ويماثله في الأهمية، الإدراك المتنامي بأن التقنيات التنقيحية في مرويات الأسفار الخمسة الأولى في جملتها، والمرويات المدعوة تثنوية، وتنويعاتها في الأيام ـ عزرا ـ نحميا تعكس لا مجرد المقاصد

التأريخية العرضية للناسخين، بل وأيضاً وأكثر أهمية بالنسبة لمحاولات إعادة بناء عالم فلسطين الماضي، محاولات الحذلقة والفضول والمحافظة ذات الدوافع الأثرية. وهذه ليست متميزة عن التأريخ فحسب، بل هي أحياناً مضرة به. بدلاً من الإيديولوجيا الموجهة سياسياً في التأريخ، أحرى بنا أن نبحث عن نشاط جماعي يقوم به الأنثروبولوجيون وأمناء المكتبات. الخيار هام. مقاطع عديدة في الأقسام القصصية في الأسفار الخمسة الأولى والمرويات المدعوة تثنوية والأيام ـ عزرا ـ نحميا لا تقرأ في أي شكل كان على أنها تواصل قصصي مستقيم، أو تطوير للحبكة أو ترابط منطقي زمنياً أو تأريخياً (مثلاً، قوائم ادوم الخمسة في التكوين ٣٦، نداء وتعليمات موسى في الخروج ٣ـ ٦، وأصل النظيف والنجس في اللاويين ١٠). العديد من هذه المقاطع، وخاصة الخروج ٣ـ ٦، تقع على مفارق طرق المرويات حيث، لو كانت نسخاً تأريخية، يحق للمرء أن يتوقع تنافراً معقداً في الأقل. وإذا لم تكن تأريخية، أمكن للمرء أن يفكر بإمكانية أن تكون هذه المقاطع تشير إلى أن النصوص المتوفرة لدينا لم تكن قد كتبت لتقرأ ـ في الأقل ليس بأسلوب قراءتنا للقصص التأريخي.

المؤرخون يوجهون الأسئلة التاريخية ويميزون بين مصادرهم ويقيمونها نقدياً. هم يتصورون التاريخ، ولذا ينزلقون مراراً نحو لاهوتيات وإيديولوجيات منحازة ـ وهكذا كان ثوكيديس. الأثري، من جهة أخرى، يشارك في الدوافع التعددية لأمين المكتبة (ليس من دون تمييز واضح وضبط نقدي من وقت لآخر)، في تصنيف وربط وتنظيم التراث الأدبي، وهو أهم من الجامع وأي إيضاح تأريخي منفرد ـ وهكذا ربما كان هيرودوتس وفيلو الجبيلي، وبالتأكيد الأسفار الخمسة الأولى.

أبحاث جي.غاربيني (G.Garbini) وأي.كنوف (A.Knauf) وبشكل خاص د .جيمسون ـ دريك (D.Jamieson-Drake) الحديثة عن مهنة الكتابة القديمة ومختلف المسائل المتعلقة بتشكيل الكتب وجمع المكتبات، اتفقت كلها على أننا لا نستطيع أن نبحث عن أصل الأدب في فلسطين قبل القرن الثامن، وربما القرن السابع، وهذا أفضل. هذا التاريخ يتصل لا بالعالم المتصور لرواة القصص التوراتية فحسب، بل وكذلك، وبنفس القوة بالعالم الذي بدأ يجمع هذه القصص. وأي تاريخ سابق لأواخر الحقبة الآشورية لقيام مثل هذا النشاط في فلسطين، لا يمكن التفكير فيه جدياً اليوم وحتى هذا التاريخ مبكر جداً بالفعل. في عالم يعرف المكتبات، لا تجد مهنة الكتابة غير النفعية مجالاً للازدهار والانتشار فحسب، بل ويتعرض أسلوب الأدب لتغير بنيوي. فالحكايات تربط وتصبح سلسلة من القصص، وهي بدورها يمكن أن تمتد نظرياً إلى سلاسل متتابعة لامتناهية. ضمن المفهوم العريض لمكتبة، يخرج التسلسل الزمني والتعاقب المستقيم لمسلسلات الأشخاص البطوليين أو الفترات العظمى وحقب الماضي من نطاق الفروق الخفية للماضي

والحضارة والمستقبل وتقدم نظاماً وهيكلاً خارجياً متميزاً للأدب نفسه. هذا التسلسل الزمني، خاصة لأنه خيالي وتبريري، يصبح قادراً على جمع عدد من ضروب الأدب ضمن إطار شامل. وفي العالم الثقافي لفترة إعادة التنظيم الفارسية نجد، لأول مرة، مناخاً لتشكيل مرويات كبرى شاملة، انعكس في أسفار الأنبياء ومجموعة من القصص النثري من سفر التكوين إلى الملوك ٢، توسعت أيضاً في أواخر الحقبة الفارسية أو أوائل الحقبة الهللينية مع الأيام وعزرا ونحميا، وربما بعد ذلك مع مجيللوث (Megilloth). العديد من المرويات الموسعة الموجودة في هذه المكتبة تجاوزت الاضطرابات المتوالية لأنها وجدت صدى ومعنى في حياة محترفيها وحفنة الجامعين وعدد محدود ممن يستخدمون الكتب للمتعة. بالنسبة لهم، كانت هذه المرويات ذات علاقة بعالمهم السياسي والاجتماعي، وغالباً ما تقدم لهذه العوالم ذات الخبرة المجزأة محتوى تأويلياً خاصاً بها. ويجب أن لا يفترض المرء أن موطنها هو موطن حياة الشعوب. الأحرى، أننا نتعامل مع دارسين من محبي الكتب فقط.

لا نستطيع افتراض أن المرويات المجموعة بطبيعتها تعكس مباشرة وصراحة ظروف عالم محترفيها وجامعيها. فهي ذات معنى لذلك العالم في ضوء الاهتمام المعاصر أو بالنسبة لتصورات ثقافية ترنو لمستقبل بعيد. موضوع مصادر المؤلفات الأخيرة والمجموعات ذو أهمية حيوية لفهم النصوص المتوفرة لدينا. ففي نطاق كون المرويات المتمايزة نفسها من الماضي، نجد انفسنا، للمرة الأولى، نتعامل مع مغزى إنشائها في محيطها التاريخي. تصورنا لجامعي وناسخي المرويات مثل مؤلف المواليد (Toledoth) في سفر التكوين أو جامع قصص التيه الموجودة في النصف الثاني من سفر الخروج وفي سفر العدد، لا يزودنا بالمضمون الأولي الذي يمكن أن يعتبر قاعدة تاريخية للرواية. كما أن عالم مثل هؤلاء الجامعين لا يمكن اعتباره مرجعاً للمرويات، أي، الأوضاع والأحداث التي تتحدث عنها المروية. الأحرى، هو أن البحث في المحيط التاريخي لهذه النسخ، وحتى النسخ الأخيرة، يقدم استعمالاً ومنظوراً ثانوياً، أي عالماً أصبح فيه لمروياتنا معنى وفائدة. من منظور عالم الجامعين، لا نفهم المرجع التأريخي للقصة أو القصيدة المجموعة، كما لا نستطيع توقع إعادة بناء محيط تاريخي أو اجتماعي ـ سياسي محدد لا بد وأن يكون قد انعكس بشكل ما في هذه المرويات سواء كانت قد تجزأت أو تحولت في النصوص الثانوية أم لا. وبالإضافة لذلك، كلما ازدادت قناعة الراوي أو الجامع لمثل هذه الروايات المؤلفة، بأن «حقائق» هذه المرويات تعكس الماضي البعيد أو حادثات أقرب، أو بأنها ذات مغزى من وجهة نظر عالمه، تقلصت قدرته على فهم علاقة مصادره بالمحيط والمغزى الأصلي. ومن جهة أخرى، إلى مدى عدم تحولها بضمها إلى هذه «المكتبة» وبربطها بأعمال أخرى منفصلة تحيط بها ـ مع احتفاظ كل منها بمحيطها

ومرجعها وقصدها ـ إلى ذلك المدى، تصبح المرويات قابلة للتحليل التاريخي ـ النقدي لكل من المحيط الذي نشأت فيه وتاريخيتها، كما تصبح قابلة للفهم حسب نصوصها ومعانيها ومغازيها، بعيداً عما جُعلت تعنيه أثناء التراكم في بيئات محترفيها المتميزة.

موضوعات ما إذا كانت المرويات التوراتية في سفر التكوين ـ الملوك ٢ والأيام ـ عزرا ـ نحميا موحدة أدبياً، تتعامل مع ماضٍ إسرائيلي مجدداً، وما إذا كانت أصلاً منحازة إيديولوجياً و/أو نسخاً لاهوتية تأريخية للمرويات، وما إذا كانت شفهية أم كتابية، وما إذا كانت من جمع محب للكتب أو أمين مكتبة، ذات أهمية تاريخية بالغة. كونها من الماضي أو عنه، هو في أي حال، السبب المبدأي المبرر لضمها إلى المرويات المتكاثرة. كم فيها من الماضي خاضع للفحص في كل مروية مجموعة متميزة يمكن التعرف عليها. طبيعة أسلوب الإنشاء والانحياز التأريخي تجعل التعرف على المصادر التاريخية المستقلة وتمييزها صعباً جداً. ما نستطيع معرفته محدود إلى حد كبير بعالم المروية في عصر نموذج كتابتها. وحتى عندما يزعم مؤرخ دعي مصدراً أقدم، فإن حكمنا على صحة مثل هذه المزاعم يجب أن يستخلص بكامله من العالم الذي نعرف أنه معاصر لوقت إنشائها كمروية. تتبع تقليد شعبي محدد يجب أن يكون بالضرورة مقصوراً على تحليل التغيرات الملاحظة في النص تحديداً. وحتى مثل هذه التحولات الملحوظة قد تعكس تصورات متنوعة معاصرة بدل تطور قد يقودنا، نظرياً، إلى التاريخ السابق للنص. الافتراض غير المبرهن عليه بأن الأسفار الخمسة الأولى تأريخية ومن صنع يد أدبية واحدة ـ ربما تعرضت لمراجعات وعمليات نسخ متعاقبة حررها كتاب لاحقون ـ يمكن أن يعبر فقط عن البيئات الثانوية المتوالية التي وجدت فيها المرويات المتتالية موطناً لها. وبأسلوب محدود فقط يمكن أن يعبر عن منشأ الروايات أو مراجعها الهامة. مثل هذه البنى الثانوية، سواء كانت مقاصدها تأريخية أم لا، يجب أن ينظر إليها على أنها غير ذات علاقة بإعادة بناء التاريخ النقدي. البيئات التاريخية للافتراضات والنظرات المتعاقبة لمثل هذه المراجعات والنسخ مقفلة أمامنا أساساً. كما نفتقر لأي معيار لتحديد تسلسل زمني نسبي أو مطلق للأطوار ضمن الرواية. الافتراض أن «جي» مثلاً، يجب أن يؤرخ في فترة «سبي» لأن من الأسهل تأويله في ذلك النطاق، لا صلة له بتاتاً بأي تقييم تاريخي نقدي لأن مثل هذه الفترة لم يعرف وجودها بمعزل عن الرواية. ومهما كان القدر الذي يمكن افتراضاً أن يعكسه تشكيل هذه المروية عن عوالم الناسخين أو الجامعين، بحقائق كل منها سياسياً واجتماعياً ودينياً، فإنه يصعب استخدامه مباشرة لإعادة بناء هذه العوالم المشار إليها والتي نجهلها إلى حد كبير.

المروية، في نطاق دلالات ألفاظها، تعيش ضمن عالم واقعي وأدبي. وبدون تصور

تفصيلي مستقل للبيئة التاريخية التي تكون المروية ذات صلة بها، تكون قدرتنا على تمييز أو حتى تحديد البيئة التاريخية للمروية ضعيفة واهية الأثر. وأكثر من ذلك، فاهتمامات التاريخي والأثري، اللذين سعيا إلى المحافظة على المرويات بعد انهيار النظام القديم، لا تتظاهر بعرض أي حقيقة أحادية المعنى، مترابطة منطقياً، عن الماضي. وفي أي حال، فالمحتوى المحدد للقصص التي فصلت عن زمانها الخاص واعتبرت ذات معنى لدى تقليديي الحقبة الفارسية، لا تعكس مباشرة أوضاع الحقبة الفارسية الأخيرة أو الهللينية الأولى والتي أخذت المرويات شكلها النهائي خلالها. كما أن المرويات لا تعكس حتى عالم ما بعد التدمير الذي تحاول يائسة بعثه وإبقاءه. مثل قصص يافنه (Yavneh) لا تعكس المرويات التوراتية سوى بقايا دور خيالي غير مترابط من ماضٍ تمكن الذين استمروا بعد الدمار وسلالتهم من جمعها وإعطائها معنى في العوالم الجديدة المختلفة جذرياً والتي وجدوا أنفسهم فيها. وأهميتها كتعبيرات مجدية عن نظام قديم، يعطي الأمل والتوجه نحو الجديد، كانت عاملاً مؤثراً في المحافظة عليها، وليس اعتمادها لحفظ وقائع ماضية باعثة على الألم الشديد وعديمة الأثر حيث وجدوا. كلا شكل ومحتوى الماضي المحفوظ قد تأثرا بقوة ـ وأتردد باستخدام تعبير تحددا ـ بحاجة مستقبلية. ومفهوم أن حقائق الماضي غالباً ما اعتبرت ذات أهمية أقل.

لا نزاع حول أن عناصر عديدة في المرويات الحالية تعكس مقتضيات الحقبة الآشورية. وهناك عناصر أخرى أيضاً تشير إلى ما أصبح ماضياً أدبياً أو خيالياً. أمثلة واضحة عن تعابير ماضية في الخروج ١٥: ٢٦د و٢٣:٢١. التوسل إلى «يهوه شافيكم» في ١٥: ٢٦د يخرج عن سياق القصة في ١٥: ٢٢ـ ٢٦ لأن يهوه لا يقوم وليس مدعواً لأن يقوم بدور الشافي. كما أن هذا اللقب المقدس لا يستخلص من أي محتوى أكبر في الخروج ١ـ ٢٣، حيث يهوه يزود ويحمي ويرشد وينقذ، ولكنه لا يشفي أبداً. ومن جهة أخرى، الرواية القريبة الشبه والموجودة في العدد ٢١: ٤ـ ٩، تصف إلهاً يمكن أن تنسب إليه فكرة الشفاء. ونسخة أخرى في التثنية ٧: ١٢ـ ١٥، لا تصف يهوه بأنه شاف فحسب، بل وتشير إلى قصة مفقودة الآن عن حقبة في مصر، عانت فيها إسرائيل مرضاً ما. وجدير بالملاحظة أن شفاء يهوه معروض كمكافأة على طاعة أوامره في الخروج ١٥:٢٢ ف ف والتيه ٧: ١٢ـ ١٥. مسار الإيماء الأدبي، لا الإشارة التاريخية، واضح هنا. والأكثر إدهاشاً، حديث يهوه إلى موسى في الخروج ٢٣. ففي سياق المروية الإنشائي القديم في الخروج ١ـ ٨:٢٤، يشير حديث يهوه، الذي سيرسل ملاكه ليقود موسى وشعبه ضد أعدائه «في المكان الذي أعده» إلى خطيئة مستقبلية، لن يغفرها يهوه. النص الأصلي المباشر (٢٣: ١ـ ٨:٢٤) يوضح تماماً أن الخطيئة التي لا تغتفر التي يشير إليها الحديث هي دخول إسرائيل في مواثيق مع شعوب وآلهة أرض إسرائيل. فالإشارة إذن

تاريخية وخارج نطاق الرواية. العقوبة المهدد بها لهذه الخطيئة التي لا تغتفر تشير إلى تدمير القدس أو السامرة، وفهمت لاهوتياً وإيديولوجياً بأن إلههم ذاته تسبب بها نتيجة خطيئة إسرائيل الموثقة هنا. البيئة التاريخية الموحى بها في القصة الأصلية هي بوضوح فترة ما بعد التدمير، أي القرن السابع أو السادس. ضمن إطار الأسفار الخمسة الأولى بكاملها يغير إطار الخروج ٢٣: ٢٠- ٢٤:٨ مضامينه. فحديث يهوه لم يعد يعكس مباشرة استعدادات لغزو فلسطين. وهو بالأحرى، يعتبر مقدمة للتيه في البرية. كتاب الميثاق الذي كتبه موسى (الخروج ٢٤: ٤- ٧) سرعان ما يستبدل بلوائح يهوه (الخروج ١٢:٢٤) التي هي نفسها استبدلت بنسخة موسى (الخروج ٣٤: ٤ف ف - ٢٧ف ف)، فيما كان يصعد الجبل وينزل عنه في المرويات المختلفة المتوالية في الخروج ١٩ و٢٠. ضمن بيئته الذاتية، المرجع أدبي وداخلي. إنها خطيئة مواصلة التذمر والشكوى وخطايا مريم وهارون وموسى، في خليط من القصص المتكاثرة، تفسر دخول جيل جديد إلى أرض الميعاد بدلاً من الجيل الذي خاطبه يهوه في الخروج ٢٣. البيئة التاريخية لهذه الإشارة الأدبية هي بكل وضوح حالة في الحقبة الفارسية تدعم فيها المروية أمل جيل جديد بفلسطين، وقد حددوا هويتهم الروحية بالعودة من «تيه» المنفى إلى أرض الميعاد. هذا الأمل، والوعود بتحقيقه في حياتهم، وجدت في الحقبة الفارسية.

رغم أن العديد من العناصر الأولية في المرويات يعكس البيئة التاريخية لفترات أقدم من بيئات تشكيل المرويات التي تلقيناها، فسياقها القصصي، الأدبي والثانوي، يفترض سياقاً تاريخياً من المستوى الثانوي المعقد للمرويات. وهذا بدوره يوحي بأن جمع المرويات الباقية، في ضوء التاريخ الثقافي، متميز بوضوح عن مصادره. هذا التمييز بين المحيط التاريخي الأصلي (الخلفية التاريخية) والمحيط التاريخي الثانوي، يغدو وثيق الصلة بالموضوع عندما نتعامل مع مرويات يبدو، إلى حد كبير، أن لا علاقة لها بالمحيط الذي تلقيناه والذي يفترض المحيط الثانوي استخلاصه من ماضٍ عتيق. هنا يحسن بالمرء أن يفكر باللاويين ١٦، وربما أيضاً بالحكايات المدمجة في قصص أكبر عن طريق «الضم الاستهلالي اللاحق» مثل التكوين ١٢: ١٠- ٢٠ والتكوين ٢٦، والتكوين ٣٨. وضروري أيضاً للناقد التاريخي أن يفرز المراجع الأدبية والتاريخية المميزة وبيئات القصص التي تبدي انسجاماً تأريخياً أو أدبياً (مثلاً، التكوين ١١: ٢٦- ٤:١٢) أو المداخلات التحريرية في النسخ المتعاقبة لما كان في الأصل معتبراً مجرد حكاية أو حادثة عرضية (مثلاً، التكوين ٦- ٩، الخروج ٥- ١٣، والخروج ١٤).

بالنظر لأن الأسلوب المعقد الذي أدت المرويات بموجبه مهمة أدب البقاء، فإن قدرتنا على نسبة البيئة التاريخية للحظات الصياغة إلى أواخر الحقبة الآشورية أو بدايات الفترة الفارسية أو ما بعدها، لا يساعدنا كثيراً في الوصول إلى المحيط الثقافي أو التاريخي

المحدد للشكل الذي تلقيناها به أو، أخيراً، الخلفية الاجتماعية ـ التاريخية المحددة لأصولها، إلا بأكثر التعابير عمومية. وكأدب بقاء، تقدم المرويات تصوراً إيديولوجياً مركباً لهذه الفترات. المرويات لا تتضمن الكثير مما يعتبر انعكاساً مباشراً أو إشارة إلى فترات أصولها وتأليفها، بقدر ما هي إيضاح يعطيها معنى. أي أن الانحياز الإيديولوجي واللاهوتي في المرويات الباقية التي وصلتنا، ومدى تكيفها مع عالم المراحل النهائية من تشكيلها، يمكن أن يجعلنا نستبعد استخدامها في أي بناء تاريخي على أساس أنها حوادث مفترضة من ماضٍ سحيق، لأن مثل هذه العوالم المنعكسة من النسخ هي هياكل عوالم معاصرة للنسخ. وبالفعل، تقع خارج أي مجال للمراجع التاريخية باستثناء التاريخ الثقافي. الأهمية التاريخية للمرويات التي وصلتنا، منظوراً إليها بكليتها، تكمن مبدئياً في وظيفتها الثنائية كأدب ذي معنى وكمكتبة في العصور التي تلت التأليف. ويتوجب على المرء، بالفعل، أن يميل إلى الحقبة الفارسية كبيئة تاريخية يكون فيها لقصصنا معناها كروايات عن إسرائيل. وفي مثل هذا التاريخ، تكون أجزاء كبيرة من القرائن المتضمنة في النص الأصلي للمرويات قد فقدت الكثير من صلتها الذاتية بالموضوع. وبينما أعيد تقييم هذه المرويات خلال مسار انتقالها واكتسبت معنى أوسع من معناها الذي حملته كانعكاسات عن عالم بيئتها التاريخية الأصلية التي غالباً ما يكتنفه الغموض، فقدت أيضاً الكثير من الترابط مع أصولها الماضية المحددة.

بخلاف المشاكل التي تكتنف البيئة التاريخية لوحدة أدبية، مشكلة التعامل مع مقاصدها المتعمدة، تشمل مواجهة درجات عديدة مختلفة من المقاصد الخيالية والتأريخية، وكذلك مع موضوعات الدقة والتاريخانية المتأثرة بما هو خارجها. داخلياً، يميز المرء بالضرورة عدداً من فئات الأشكال المنفصلة باعتبارها ذات علاقة: (أ) الأصوليات. (ب) الحكايات التقليدية. (جـ) التاريخ العائلي. (د) التاريخ القبلي. (هـ) حكايات الأنساب. (و) القصص الرومانسية. (ز) الأوصاف الأنثروبولوجية. (ح) التأريخيات. أهدافها المقصودة تميزها. فالأصول تختلف عن التأريخ في أن الهدف المقصود من بحث في الأصول هو حقيقة ما معاصرة حصراً، فيما التأريخ يشير إلى ماض مفهوم. القصص التأريخي يتميز عن الحكايات التقليدية التي غالباً ما تشابهه أدبياً، باحتواء التأريخ على تعليق نقدي على المصادر لفهم الماضي بقصد عرض حقيقة ذلك الماضي، فيما يحتفظ بالحكايات التقليدية إما بدافع أثري (بسبب أنها من الماضي) أو بسبب قيمتها التأويلية أو الإيضاحية بالنسبة للمحترف. الدعاية، والأدب المنحاز إيديولوجياً من جهة أخرى، هي أصلاً معادية للنقد، لأنها تهدف إلى تشويه أو خلق ماضٍ لأسباب عرضية. قصص التاريخ العائلي والقبلي والأنساب وأهميتها الناشئة عن جاذبيتها بالنسبة للمحترفين، هي كلها منوعات فرعية من التأريخ والدعاية والخيال. القصص الرومانسية

تتميز عن الحكايات التقليدية بأنها تواريخ خيالية وتعبيرات أدبية عن الهالة التي تحيط بأبطال وأحداث الماضي. بالتأكيد، التكوين ١٤ تناسب هذه الفئة وربما أغنية دبورة (Deborah) في القضاة ٥، ومع قليل من الشك، الأغنية الواردة في الخروج ١٥. عدد قليل جداً من القصص الإسرائيلية تتضمن تأريخاً في المستوى المبدأي من الرواية. هذا الضرب، أكثر ما يلاحظ حضوره في النسخ الموسعة وأشكال الإنشاء النهائية. وحتى هناك، نادراً ما يطفو على السطح منظور شامل ذو دافع تأريخي. التوكيدات الكاسحة الشائعة اليوم والتي تشير بجرأة إلى «مؤرخين» وما شابه، موجودين قبل ثيوكيديدس بوقت طويل، تقول أكثر مما تستطيعه أصولياً.

القول بأن القرينة التأويلية الأساسية للقصص التقليدية في التكوين ـ الملوك ٢، هي أنها الفترة التي حققت فيها المرويات دورها كأدب بقاء، منظور يوصى به ويختلف تماماً عن منظور التاريخ التقليدي. ومن غير المحتمل أننا سنتمكن من أن نربط بشكل ملائم بين المستويات الأولى للمرويات والحوادث التاريخية المحددة في التاريخ الماضي لفلسطين القديمة أو حتى بأي من قصص المرويات، كما لو أنها ـ بشكل ما ـ ذكريات ماضٍ حقيقي. تحديد المرجعية التاريخية المحتملة للمرويات وتحديد علاقتها بكتابة تاريخ إسرائيل هو نظرياً أكثر احتمالاً كلما اقتربنا من الشكل الحالي للمرويات. وفي أي حال، هذا صحيح فقط إلى مدى تعلق الأوصاف والمراجعات الأخيرة أو تطابقها مع تلك المواضيع والحوادث التي تشكل جوهر النسخ النهائية. افتراض أن المرويات التي وصلتنا وجدت ذات مرة في الماضي القديم بشكل حقيقي في وقت يسبق تاريخ النسخ الأخيرة، يحتاج إلى تحقيق. وبالتأكيد، يجب الآن أن نتخلى عن أشكال ويلهاوزن لتحديد تاريخ «الوثائق» منذ الملكية الموحدة ـ لا لسبب سوى ضعف التمسك بوجود حقبة ملكية موحدة. وبالإضافة لذلك، تساءَل العديد من الدراسات الحديثة عن وجود أجزاء عديدة مترابطة من النصوص الموجودة عن مثل تلك الحقبة القديمة، وتوحي على تنوعها بقرائن تاريخية في أواخر الحقبة الآشورية أو أوائل الحقبة الفارسية، وأي تاريخ سابق يبدو الآن غير ممكن. وفي أي حال، أي تاريخ لاحق محدد يبدو تعسفياً وقائماً على براهين دائرية. تصورنا لإصلاح يوشيا والعقائد النبوية والميثاقية التي يفترض أنها تؤيدها يقوم بشكل رئيسي على التفسيرات الساذجة للملوك ٢، التي هي، بالتحليل الأخير نتاج نفس طائفة المرويات التي تستخدم الملوك ٢ كقرينة مرجعية لها. وبالمثل، لتحديد تاريخ الأنبياء عاموس ويهوشع وأشعيا الأول وحزقيال، نسارع إلى تعريف شخصيات القصص بأنهم أشخاص تاريخيون ونفترض أن للمرويات النبوية نواة يمكن استنتاجها من الحوادث الحقيقية والأشخاص الذين تتحدث المرويات عنهم، وقد بقي لها معنى في عالم ما بعد التدمير. في الحقيقة، في أي حال، نحن، تاريخياً، نعرف القليل عن أي من الحوادث أو

الأشخاص. البينات الخارجية المتوفرة لدينا والتي تؤكد مثل هذه الافتراضات متناثرة وليست مباشرة. حتى معرفة حقبة «السبي» أو «ما بعد السبي» تعتمد على افتراض مسبق بأن ارميا وحزقيال والأيام وعزرا ونحميا يمكن، بشكل ما، ترجمتها إلى انعكاسات تاريخية حقيقية. مع أننا نعلم أن هذه المرويات أيضاً كتبت وحررت كروايات عن ماضٍ حقيقي بعيد لإسرائيل. أي افتراض بأنها تقدم تاريخاً لم يعد ثابتاً بذاته.

الفصل التاسع

خاتمة: تاريخ مستقل لإسرائيل

١ـ الأصول المختلفة لإسرائيل ويهودا

كان التركيز في هذا الكتاب على مضامين البحث التاريخي المنظم بأمل تطوير تصور لتاريخ إسرائيل في نطاق البيئة الشاملة للجغرافيا الإقليمية والتاريخية في فلسطين. كان تاريخ «إسرائيل» منذ عشرين عاماً، يعتبر جزءاً من الدراسات التوراتية. وفي أي حال، يستلزم تاريخ إسرائيل وفلسطين نظرة عريضة منهجية تتجاوز الإنسانيات إلى العلوم الطبيعية والاجتماعية. تطوير مثل هذه النظرة وتعليلها هام جداً لأن تاريخ «إسرائيل» وفلسطين يمثل عنصراً هاماً في تراثنا التاريخي والثقافي، والتطورات السياسية الجارية توحي بأن فهم هذا التراث يبقى هاماً جداً، لا للأوساط الأكاديمية فحسب، بل وللمجتمع كله أيضاً.

النطاق العريض المتشعب لتاريخ إسرائيل وفلسطين لم يكن مفهوماً دائماً. حتى أواسط السبعينات، كانت كل التواريخ الحديثة لإسرائيل وفلسطين، قد تطورت على أساس دمج ثلاثة أنواع مختلفة من المصادر أو التوفيق فيما بينها: المرويات التوراتية ونصوص الشرق الأدنى القديم والمواد الثقافية التي كشفت عنها أعمال التنقيب الأركيولوجي. وتركز التأويل التاريخي النقدي على تحديد التاريخية، وخاصة مدى توكيد وتوسيع أو تعديل أو مناقضة المعلومات غير التوراتية لتاريخ إسرائيل كما عرضته المرويات التوراتية. الوصف التاريخي تطور عبر التوفيق المتوالي زمنياً بين ثلاثة مصادر، باتباع مبادىء المعقولية والترابط المنطقي والاحتمالية، ثم عرض تاريخ فلسطين عبر حقب متتالية تدل عليها الآثار الثقافية المادية المستخلصة من الأركيولوجيا والمشهورة تأويلياً بارتباطها مع الحوادث الرئيسية المذكورة في المصادر الكتابية، سواء كانت معاصرة من الشرق الأدنى القديم أو المرويات التوراتية اللاحقة بعد مدة طويلة. مثلاً، الفترة الانتقالية في العصر البرونزي القديم الرابع فهمت في ضوء نصوص مصر ووادي الرافدين التي أشارت إلى نزاعات مع المجموعات البدوية. بداية العصر البرونزي الوسيط الثاني فهمت في ضوء قيام السلالة العشرين. رخاء العصر البرونزي الوسيط الثاني (ب)، نظر إليه في ضوء غزو هكسوسي قاعدته المشرق، لمصر. الفترة الانتقالية من العصر البرونزي الوسيط إلى الأخير فسرت كنتيجة لطرد هؤلاء الهكسوس من مصر. الانتقال من العصر البرونزي الأخير إلى الحديدي الأول، حدد كبيئة لغزو أو استيطان إسرائيلي أو ثورة قام بها يشوع والقضاة. وأخيراً، الانتقال من العصر الحديدي الأول إلى الثاني فسر في ضوء ظهور الملكية

الموحدة في صموئيل ٢ أو انتقال سلطة هذه الملكية الموحدة إلى دول منقسمة في إسرائيل ويهودا.

تطورات عديدة غير مقصودة وسيئة الطالع، نشأت عن المنهجيات الدائرية أساساً، والتي اعتمدت. تحديد الحقب الأركيولوجية أصبح مقيداً بنصوص متعاقبة اعتمدت لتفسير الآثار الأركيولوجية، ثم فسرت هي نفسها في ضوئها. وأكثر من ذلك، بسبب ترابط المرويات التوراتية، وانحياز الأركيولوجيا التوراتية، أصبح ما هو أصلاً فلسطين ما قبل التاريخ، يعتبر كياناً موحداً فصل بصعوبة عن جنوب سوريا وشرق الأردن والسهوب والمناطق الصحراوية إلى الجنوب والجنوب الشرقي. وافترض تأويل تاريخي واحد متداخل لكل المناطق الفرعية في فلسطين. في الحقيقة، كانت دراسات الجغرافيا التاريخية في فلسطين تفهم، على نطاق عالمي، في ضوء تحديد أسماء المواقع الجغرافية (أي كتأييد لدراسة النصوص والمرويات التوراتية بصورة خاصة). وربما كانت أخطر عوائق هذا التحليل المباشر للمصادر الأركيولوجية والكتابية، وتركيزه على دمج تاريخ فلسطين في عالم التوراة الأوسع والأغنى بالنصوص، والتأريخ التقليدي وأدب الشرق الأدنى القديم، تكمن في إهمال الإيضاحات الفلسطينية الداخلية المستخلصة من الأركيولوجيا، لما طرأ على الثقافة المادية وأنماط الاستيطان من تغير. هذا الإهمال أدى إلى تقليص قدراتنا على كتابة تاريخ لفلسطين، يتجاوز الشروح الوصفية ضمن الإطار العرضي المحدد الذي قدمه التأريخ الأثري غير الثابت.

مدى هذه المشكلة واسع جداً. مثلاً، في معظم الكتيبات الحديثة التي تقدم مدخلاً إلى الدراسات التوراتية، سواء كانت محافظة أو ليبرالية، تعتبر المهمة الأولى للأركيولوجيا الفلسطينية هي إيضاح النص. ونظر إلى تاريخ إسرائيل باعتباره مشتقاً من التوفيق بين الدراسات التوراتية والأركيولوجيا، وفي الدراسات التوراتية انحراف أساسي، يتماثل إلى حد كبير مع انحراف التأريخ التوراتي. حديثاً جداً فقط، أخذت كتابة تاريخ إسرائيل تعمل في مجال البحث التوراتي بأسلوب تاريخي سبق أن اعتمد في حقول أدبية أخرى منذ مدة طويلة، وذلك لتقديم بيئة النص وخلفيته. ورغم ذلك، ما زال تاريخ إسرائيل حتى اليوم، نادراً ما يقدم خلفية مناسبة لتأويل الدراسات التوراتية.

إحدى الموضوعات الأساسية المتعلقة، اليوم، بتاريخ إسرائيل، أو أصول إسرائيل، هي أو يجب أن تكون، مسألة المنهج، لأن العديد من مشاكلنا يتمحور حولها وكل هيكل رئيسي شامل تعيد بناءه يجب، حرصاً على الحقيقة والتواضع، أن يتردد قبل استخدام تعبير «سليم» لوصف مناهجها التاريخية. التنقيحات التي أدت إليها المناقشات حول التاريخية والتواريخ المتأخرة للمرويات التوراتية والتي لقيت قبولاً متزايداً، وتنامي معرفتنا للمعلومات الأركيولوجية وغير التوراتية الأكثر تعقيداً، ساعد كله في بناء مظهر

لتوافق عام حول بعض الموضوعات مثل الطبيعة المحلية لإسرائيل القديمة، وظهورها معاصرة لإنشاء دولة شاؤلية أو داودية وطمس التمييز بين الكنعانيين والإسرائيليين، التي لا يصمد أي منها على أسس منهجية ثابتة تماماً. وإذا تأملنا مدى سهولة تحدي تاريخية لا داود وسليمان وحسب، بل حوادث حكم حزقيا ويوشيا، أو في كم هو مقنع تحديد الحقبة الفارسية أو ما بعدها تاريخاً للمرويات التوراتية، كما قد تظهر اليوم، لبدا لنا أن مادة أي مشروع تاريخي يحاول كتابة تاريخ فلسطين في الألف الثاني أو بدايات الألف الأول ق.م.، على أساس دمج المصادر التوراتية وغير التوراتية مباشرة، وردم فجوة دامت على مدى قرون، واضطراب سياسي وثقافي واجتماعي شامل، لا بد وأن تكون لا غامضة فحسب، بل ومثيرة للسخرية أيضاً.

الاستقامة وتحري السلامة التاريخية، تستدعي في أي حال، أن نقر أيضاً (إلا إذا كان جهلنا متعتمداً) بأن معظم ما عرضناه كتاريخ نقدي لإسرائيل أو فلسطين ـ وحتى ما اعتمد على أسس مستقلة عن التأريخ التوراتي ـ غامض أيضاً، وربما كان أقل عرضة للنقد اللاذع لأنه أقل طموحاً: التاريخ الشفاف ليس هدفاً سهلاً كالتاريخ الضخم. والتناقض الإسرائيلي ـ الكنعاني، الذي يقول به ليمخي، ليس انحيازاً توراتياً فحسب، بل إن الدوافع إليه أدبية وليست حقائق تاريخية، وتصور «إسرائيل محلية» في القرن الثاني عشر ـ العاشر ق.م.، لا معنى له تاريخياً. وبالمثل، بداية إسرائيل التوراتية مع مرنفتاح أو حتى مع بيت عمري المذكورين في النصوص الآشورية، على أساس أن لدينا توكيدات غير توراتية، مجرد عناد. هذه النصوص، غريبة النسب، وهي حتى أقل علاقة بالموضوع من المرويات التوراتية، إن لم يكن لسبب سوى الضرورة المنطقية التي تلزمنا بإثبات ارتباطها بالمرويات التوراتية. نصب إسرائيل يقدم لنا مجرد اسم في بيئة تاريخية شاع فيها تغيير الأسماء الجغرافية والقبلية وتشويشها على مدي قرون. ومع بيت عمري نواجه عائقاً إضافياً لأن المروية نفسها تأبى الارتباط. وإذا كان علينا أن نبحث عن الأصول التاريخية لإسرائيل التوراتية، لوجب علينا منهجياً أن نبدأ بإسرائيل المرويات كأولية منطقية، ونحن ملزمون بأن نعود بالمنحنى إلى الماضي، متمسكين بسرعة بمفهوم التواصل.

النقطة المنهجية الأساسية في إعادة بناء تاريخ أصول إسرائيل تكمن في أسلوبنا لربط ما لدينا من بيانات توراتية وغير توراتية: المسار الصعب لتحويل «البيانات» إلى «بينات». وهذه النقطة الأساسية يناسبها تماماً وصف تعدد الأوجه. وجه يعرض المشكلة المزمنة بالنسبة لكل مسائل الأصول: وبالتحديد، كون الحقائق التاريخية عن إسرائيل لاحقة لوجودها، فيما البينات التاريخية عن أصولها سابقة له. الوجه الآخر يضعنا بمواجهة مشكلة بيناتنا التي تأتي من مصادر مختلفة جذرياً: البينة الأولية من البيانات المعاصرة بأشكال متنوعة متمايزة: كتابية وأركيولوجية وجغرافية، والبيانات الثانوية الدفينة في الأدب

التوراتي وغير التوراتي. التعرف على هذه الصعوبات الجدية لا يبعث على اليأس السريع، بل هو بالأحرى، مقدمة تبحث عن مسار مناسب، تستطيع بمجاراته أن تتقدم تاريخياً بدل الاكتفاء بمجرد الجدل والتبرير. بهذه المحاولة، يجب أن نعرف التاريخ بأنه بحث منظم لا مجرد توكيدات للماضي بدوافع إيديولوجية.

وحتى عندما نادي بتاريخ لإسرائيل مستقل عن التوراة، نادراً ما نتجاوز المراجعات التصحيحية للتأريخ التوراتي وإعادة بنائه، أي إعادة تنظيم التأريخ التوراتي. الأمكر نفسياً فيما بيننا يمكنه أن يرى الانحراف الحالي في البحث التاريخي نمطاً مماثلاً للوهن الذي يعقب الولادة. المولود الذي أتينا به في الثمانينات، مسخ، إذ لم يعد تأريخاً توراتياً وأصبح بدرجة أقل تاريخاً لإسرائيل، فقد قدمنا مجرد خدمات لفظية لمبدأ التحليل المستقل للمصادر، والأحرى أننا خلقنا نماذج سوسيولوجية نظمت أركيولوجياً على أساس التأريخ التثنوي.

في التاريخ، المعنى يُخلق وهو تعسفي وثانوي. الماضي، في كل حال، يجب اكتشافه بانحرافاته وأجزائه، يمكن وصفه بأنه تاريخ، ولذلك، فهو يستلزم وجود البينات. وصعوبة الربط بين البينات والتاريخ الذي نعيد بناءه، جدية تماماً. التاريخ كعلم وصفي يعتمد على الملاحظة، لا يمكن إخضاعه للبرهان، الأحرى، هو أن البنى التاريخية تجد معيار دقتها في الوصف الثابت بصورة مستقلة. الأمر كان كذلك، لا مجرد أنه لم يكن كذلك.

باستخدام السوسيولوجيا في البحث التاريخي، نحن نحقق في الأنماط المعروفة للمجتمعات البشرية، لا ما يشكل المجتمع بل ما يميزه. المذهل هو أن «نماذج» مندنهال وغوتولد (ويمكن للمرء بسهولة أن يضيف كوتي ووايتلام هنا)، ليس أن نظرياتهم لم تدعمها البينات، بل كون هذه النظريات قد اقترحت أصلاً رغم افتقارها للبينات. المنطق والمنهج والنظام لم يكن لها أي دور. ورغم ذلك، كان تركيزه على الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا والاقتصاد ذا أهمية بالغة، ما دامت معظم الاتجاهات غير الفنية للتطور والتغير التاريخي، يجب أن تكون في المدى الطويل، أي في ضوء التغيرات الاجتماعية والبنيوية، لا مجرد الحوادث والأشخاص.

التوجه السوسيولوجي السليم يجب أن يجعل البينات تسبق النظرية. فالبينات، هي على الدوام ظرفية. الحكم التاريخي لا يتطلب الدليل، بل القناعة والتعزيز وغياب الشك المعقول. ما نحتاجه لاجتياز هذه الأزمة في تاريخ إسرائيل القديمة هو تاريخ موثوق قابل للتصحيح والتوسع، يمكنه بالاستقلال عن التأريخ التوراتي، أن يقدم الخلفية التاريخية لتشكيل المرويات وما تتحدث عنه. وأخيراً، نحن نحاول دمج ما نفهمه عن الجغرافيا والأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا والأركيولوجيا واللغويات التاريخية، والآشوريات

والمصريات والدراسات التوراتية بأوسع صورها، ولكن مناهج كل حقل من هذه الحقول ـ مثل بياناتها ـ مختلفة جداً، ولا يقدم أي منها بمفرده بينات تاريخية عن أصول إسرائيل.

منذ أواسط السبعينات، جرت محاولات لتطوير مناهج لتوحيد البيانات من الجغرافيا الإقليمية والأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا مع الأركيولوجيا السورية ـ الفلسطينية، على أمل وصف التغيرات الرئيسية التي أثرت على سكان فلسطين، على مر الزمن. بعض الصعوبات الرئيسية تشمل دقة وإمكانية الاعتماد على المسوح السطحية، (بسبب الافتقار إلى معايير)، وتقييم المؤرخين لها، وكذلك شكوكهم المبررة تماماً حول البيانات ومدى تعلق بعض النماذج السوسيولوجية المستخدمة في هذا الحقل علي نطاق واسع.

في الثمانينات، تحقق بعض التقدم الحقيقي، فقد صرنا أكثر دقة في تقاريرنا عن أنماط الاستيطان وصار تأويلنا لها أفضل. عدد كبير من الدارسين يعود إليه الفضل في هذا ولكن مسوح ودراسات د .إيسي (D.Esse) وآي.فنكلشتين والمسح الحديث الذي قام به جي.م.ميلر في منطقة مؤاب، تعتبر نماذج مثالية. المشاكل تبقى ـ وخاصة تلك المتعلقة بالتسلسل الزمني الأركيولوجي غير المناسب ومهمة الإثبات التي تبقى صعبة جداً. أنماط الاستيطان مجدية، لا سيما في مجال وصف التغير التاريخي، إذا أمكن توحيدها، لا مع البيانات التاريخية التقليدية فحسب، بل ومع الفروع القديمة للجغرافيا الإقليمية والأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا. كتاب ن.بي.ليمخي «إسرائيل القديمة» وهـ . ويبرت «أركيولوجيا فلسطين» لا يقدمان عوناً كبيراً باستخدامهم للانتروبولوجيا في بناء نماذج سوسيولوجية ملائمة للتاريخ، وأكثر من ذلك، يقدم ليمخي عرضاً جيداً لما كنا نشير إليه بأنه «الدراسات الشاملة».

يقوم هذا المنهج على إقامة علاقات متبادلة بين مجموعة واسعة من التصنيفات التي تنظم البينات القديمة التي يحتمل أن تكون ذات علاقة بالمسائل التاريخية، وبالتالي تأويلاتنا المتمثلة في البنى التي نعيد بناءها. توحيد تحليلنا لهذه المجموعات المتداخلة، يدخل فئات المتغيرات في ضوء البيانات المتعلقة بالعوامل التاريخية الهامة مثل الاقتصاد والسياسة والتنظيم الاجتماعي واللغويات والدين والإثنية والفن والثقافة المادية، ضمن نطاق رؤيتنا التاريخية. وعندما يمكن عزل هذه المجموعة في وحدة زمنية منفصلة، يصبح تحليلنا عرضة للتأثر بالموضوعات التاريخية الجوهرية مثل الاستقرار والتطور والتغير. نحن الآن قادرون على إثبات مثل هذه العوامل المتنوعة: أنماط الاستيطان، تصنيفات النظم السياسية، الأنظمة الاقتصادية وطرق إنتاج الغذاء. ونستطيع أن نربطها بالخلفية الجغرافية والمناطق المناخية، وكذلك بالتغيرات المرتبطة زمنياً بالمناخ وكمية الأمطار واستغلال الأرض والحياة النباتية والطرق والسكانيات. متابعة مثل هذا التحليل، تخلق عدداً من

الارتباطات التي تلائم مسار الاستيطان خلال العصر الحديدي الأول في المرتفعات الوسطى في أفرايم ومنسى والمرتفعات الجنوبية في يهودا. التناقض الذي تعكسه هذه الأنماط عندما تقارن مع بعضها ومع مناطق فلسطين الأخرى، يؤيد خطوطاً مثيرة للاهتمام في مجال إعادة بناء التاريخ.

(أ) ١٦٠٠ـ ١٢٥٠ق.م.، خلال فترة الجفاف في العصر البرونزي الأخير، يرتبط الضغط المناخي باضطراب اقتصاد القرى الصغيرة والمزارع في معظم أرجاء فلسطين، وأيضاً بتمركز السكان في المدن الأكبر في الأراضي المنخفضة ووديان المرتفعات الأكثر قابلية للزراعة. بعض المناطق، جرى فيها التخلي عن الاستيطان. وهذا ملحوظ بصورة واضحة جداً في المناطق الأكثر تأثراً باتجاه خط الجفاف جذرياً، إلى الشمال.

(ب) ١٢٥٠ـ ١٠٥٠ق.م.، القحط الميسيني الكبير يترافق مع الانهيار في المتوسط الشرقي والهجرات إلى سوريا ـ فلسطين والدلتا المصرية. الاضطراب والتدهور في مدن الأراضي المنخفضة في المنطقة المناخية المتوسطية من فلسطين، يتوافق مع تزايد ملحوظ في عدد القرى الصغيرة، لا في المناطق الزراعية فقط، بل وأيضاً في مناطق فرعية جديدة عديدة افتتحت للاستثمار الزراعي لأول مرة. وتوجد المستوطنات القروية الجديدة المفتقرة في ثلاث مناطق مناخية متمايزة في المرتفعات الوسطى في أفرايم: شبه السهوبية والهضاب، والوديان الخصبة، والمنحدرات الغربية الوعرة. هذه المناطق، على التوالي، تتوافق مع الأنظمة الاقتصادية القائمة على زراعة الحبوب والرعي، وأشكال الفلاحة الكثيفة وزراعة الأشجار المثمرة والكروم. الإشغال ينطوي على استقرار كامل في منطقة الزراعة الكثيفة الوسطى، وبعض أشكال البداوة الرعوية في القطاع الشرقي والزراعة الموسمية في القطاع الغربي. متطلبات الروابط التكافلية الضرورية لاقتصاديات السهوب الشرقية والمنحدرات الغربية، كي تصبح مجدية، وكذلك العلاقات الثقافية المادية الواضحة تماماً، مع الأراضي المنخفضة في فلسطين، توحي باحتمال كبير بأن يكون سكان المرتفعات الوسطى خلال العصر الحديدي الأول، يعتمدون اقتصادياً على اقتصاد سوق مختلط أو اقتصاد محصولات نقدية مثل الغنم والماعز ومنتجاتها، والحبوب والمحاصيل الحقلية والزيتون والخمر والخشب، أي الإنتاج التقليدي للاقتصاد المتوسطي. نظام فلاحة الكفاية، من جهة أخرى، يجب أن يستبعد في مناطق فرعية عديدة تم استيطانها مجدداً في ذلك الوقت. أصول سكان هذه المستوطنات الجديدة، كانت بصورة رئيسية ثلاثة: (أ) شعوب اقتلعها الضغط المناخي والسكاني في المناطق الزراعية الواطئة. (ب) سكان بعض السهوب المجاورة بضغط التدهور المناخي. (جـ) مجموعات

محلية غير مستقرة في المرتفعات الوسطى. هنا، يتوجب على المرء أن يفكر في الـ «عابيرو» والـ «شاسو». تواصل الثقافة المادية يوحي بأن المهاجرين من الأراضي المنخفضة هم الأكثر.

(جـ) ١٠٥٠- ٨٥٠ق.م. القحط الميسيني انتهى في وقت ما قبل ١٠٠٠ق.م.، وهناك بعض المؤشرات على مناخ عادي أكثر ملاءمة للزراعة خلال القرنين الأولين من الألف الأول. وهذا يتوافق مع الرخاء النسبي في فلسطين خلال العصر الحديدي الثاني وانفجار سكاني خلال هذه الحقبة في كل مناطق سوريا ـ فلسطين. التوسع السكاني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بانتعاش التجارة الدولية، الذي رافقه ازدياد في طلب الزيت والخمر والخشب واللحم ومنتجات الألبان، والتطور الكبير في المستوطنات الجديدة كان ممكناً وشمل مناطق زراعة الأشجار المثمرة التي نظمت فيها المصاطب. ضمن هذه البيئة، بنيت السامرة ـ لا كدولة مدينية (أي مدينة سوق زراعية أساساً مع منطقة داخلية تدعم سمتها الفلسطينية)، بل كعاصمة تضم مبانٍ عامة. ولكن السامرة تحولت إلى مدينة حقيقية ذات قاعدة زراعية ومنطقة تعيل عدداً كبيراً من السكان، مما يتناسب تماماً مع عاصمة دولة تعتمد كلياً على الزراعة والخشب. كون السامرة عاصمة معظم منطقة المرتفعات الوسطى، تؤيده النصوص الآشورية التي توحي بقيام صراع تنافسي ثلاثي للسيطرة على جرزيل والجليل، بين دمشق وصور والسامرة. نصوص مؤابية مماثلة، تشير إل صراع مماثل للسيطرة على جلعاد، بين مؤاب وإسرائيل، تنافس ربما ساهمت فيه أيضاً دمشق وعمون. كل هذا يتوافق مع الإشارات التوراتية والآشورية إلى حكم سلالي مركزه السامرة.

أحد التغيرات الأساسية التي تميز العصر الحديدي الثاني عن العصر الحديدي الأول في المرتفعات الوسطى، يتوافق مع نشوء عاصمة مركزية، وتحول اقتصادي من الأسواق الإقليمية والمناطقية إلى أسواق عبر إقليمية ودولية، تعطي مزيداً من الأهمية للطرق التجارية والمداخل المؤدية إليها. هذا التحول يوضح إلى حد كبير، التحول إلى المركزية في المرتفعات الوسطى ذات الطبيعة الجغرافية اللامركزية. الإيضاح على أساس تطور دولة مدينية أمبريالية وتوسعها (كما يمكن للمرء أن يتوقع من شكيم مثلاً، معيدة حقبة سيطرة العمارنة)، ربما كان من الواجب استبعاده لأنه يتناقض مع نزعات بناء الدولة الأقليمية التي يبدو أنها تطلبت بناء السامرة. وقيام القاعدة السياسية للسلطة في السامرة، متقدم منطقياً على بناء المدينة ذاتها فعلياً. ما أقيم هنا، جديد على فلسطين. وأكثر من ذلك، فغياب العوامل الجغرافية الموحّدة في الهيكل الجيولوجي للمرتفعات الوسطى، ونشوء عدد من المراكز الإقليمية الفرعية في كل أرجاء المرتفعات الوسطى، كان عاملاً سلبياً ضد توسع سيطرة أي مدينة بذاتها على سكان مختلفين. هذا المحيط مختلف عن لبايا Labaya

شكيم. القوة الدافعة الكامنة وراء تطور السامرة، هي النتيجة النهائية لترشيد التجارة كي تؤمن المتطلبات المتزايدة للأسواق الواقعة خارج المرتفعات الوسطى، وهو تطور لا يمكن أن تستوعبه تجارة على نطاق ضيق. هذا قاد إلى تشكيل اتحاد زراعي شمل المنطقة، ونشوء مركز مستقل متحرر من أي سيطرة إقليمية فرعية. بنيت السامرة لاحتكار إنتاج الزيت والخشب والمنتجات الأخرى وتوجيهها عبر الطرق التجارية في جرزيل، مما ربط مصير السامرة مع وادي جرزيل وعالم السياسة والقوافل والجنود، الأوسع.

أصل سكان يهودا يكشف عن تشابهات وتناقضات مع دولة إسرائيل.

(أ) ١٦٠٠- ١٠٠٠ق.م.، شملت منطقة القدس، منذ العصر البرونزي الوسيط وحتى نهاية العصر الحديدي الأول، مناطق زراعية غنية مستقرة في هضبة القدس ووادي عيلون، سيطر عليها عدد قليل من مدن السوق الزراعية الصغيرة، كانت القدس أبرزها. وبخلاف ذلك، تقع مرتفعات يهودا إلى جنوب حدود الجفاف، الذي وصل شمالاً حتى القدس نفسها خلال هذه الفترة الطويلة. ما ترتب على ذلك من نقص كبير في نسبة السكان المستقرين، في مرتفعات يهودا، يجب أن يكون متوقعاً. إلى الجنوب من المرتفعات، احتضن شمال النقب مدينة تل المشاش المزدوجة القصيرة العمر والتي شكلت سوقاً رعوية خلال فترة ذروة القحط الميسيني، وهذا عامل هام لفهم دورها الاقتصادي في قلب السهوب الفلسطينية. تلال شيفيلة المتموجة إلى الغرب من المرتفعات حافظت على استقرار هش بين سكان محليين مفتقرين، استقروا منفصلين جغرافياً ومناخياً واقتصادياً عن منطقة القدس.

(ب) ١٠٠٠- ٧٠٠ق.م.، خلال الجزء الأول من العصر الحديدي الثاني، كانت القدس، في أفضل الفروض، مدينة إقليمية، لا تتفوق بشكل بارز على مدن شيفيلة مثل لخيش وجازر. رسالة من آراد توحي بأن آراد كانت مستقلة عن القدس، ونص واحد من كونتيله عجرود (Kuntillet Ajrud) تشير إلى يهوه في السامرة ويهوه آخر في تيمان (Teman)، ولكنه لا يذكر القدس. وبالمثل، يحرك شيشنق (Shashnek) جيشه ضد وادي عيلون ولكنه لا يدرج القدس بين المدن التي يهاجمها. وبالنظر لوجود إشارات سلبية، ربما كانت غير هامة، يمكن السماح للمرء بأن يشك في أن القدس كانت قوة رئيسية في المنطقة، في هذا التاريخ المبكر. خلال العصر الحديدي الثاني بني عدد من القلاع في النقب الشمالي وصحراء يهودا. كما شهدت هذه الحقبة أيضاً تطور عدد كبير من القرى الصغيرة في مرتفعات يهودا في مناطق الرعي أو المناطق التي يساعد مناخها على زراعة الأشجار المثمرة والمصاطب، الشائعة فيها تقليدياً. على أساس هذه الروابط، أود القول بأن السكان المستقرين في مرتفعات يهودا كانوا نتيجة أولية لتوسع من شيفيلة أو من السهول الساحلية في

محاولة لمواجهة تزايد الطلب على منتجات الزيتون الذي ترتب على نمو التجارة الإقليمية والدولية (مدعومة بقطع الأخشاب وتنظيم المصاطب). لتعزيز الأمن ودعم التوسع في صناعة الزيت، قام سكان المدن المزارعون بإرغام البدو الرعاة على الاستقرار في مرتفعات يهودا وشمال النقب.

قبل القرن السابع، ربما كانت القدس تنافس الخليل أو مدن شيفيلة وشمال النقب في مجال السيطرة على المحاصيل النقدية للمرتفعات مثل الخشب والمنتجات الزراعية ونتاج الأشجار المثمرة. سهولة الوصول من القدس إلى قرى المرتفعات على طول خط المياه، قد يكون عزز طموحات القدس في هذا الاتجاه. معامل الإنتاج في بعض المدن مثل عقرون، مكنتها من تجاوز القدس بكل سهولة، ويحتمل أن يكون نقل الزيتون من أماكن الإنتاج إلى المعاصر، وأخيراً إلى الأسواق، قد تم عبر مدن لخيش أو الخليل. احتمال خضوع لخيش لسيطرة القدس غير معروف وليس واضحاً، ولذا يجب أن لا يفترض. وبالفعل، يجب أن نفترض أن ليس مدن شيفيلة فقط، بل والخليل ومدن شمال النقب، كانت مستقلة عن القدس ومنافسة لها حتى نهاية القرن الثامن في الأقل. ويبدو غير محتمل أن تكون مدينة صغيرة كالقدس قد توسعت في سيطرتها جنوباً إلى هذا المدى، وطورت مستوطنات في مرتفعات يهودا وشمال النقب. رغم أن المرويات التوراتية تشجعنا على النظر في هذا الاتجاه، يصعب أن تعطينا مبرراً لتأكيده بمواجهة مَزاعم الخليل ومدن شيفيلة، الأقوى احتمالاً.

(جـ) القرن السابع ق.م .ـ في القرن السابع أصبحت القدس مدينة تضاعف سكانها عدة مرات، كما شهدت رخاءً كبيراً لم تشهده في الحقب السابقة. ويجب على المرء أن يشك بقدرة القدس على هذا التوسع في أي حقبة سابقة، وغير محتمل أن يكون نمو القدس ناشئاً، ببساطة، عن الفرصة التي أتاحها تدمير لخيش، للتوسع جنوباً، لأن حملة سنحاريب كانت تستهدف تقليم نفوذ القدس في يهودا. كما يبدو صعباً افتراض أن القدس توسعت نتيجة تدفق فيض اللاجئين من السامرة. لا لأن من شأن هذا أن يجر القدس إلى مواجهة يائسة مع آشور، بل لأن عداوة القدس للسامرة قديمة العهد، وأي عدد من اللاجئين من السامرة، ربما كان الأكثر احتمالاً أن يجدوا ملجأ بين حلفائهم الفينيقيين الأقوياء. الدعم الاقتصادي للقدس ـ وهي الآن مدينة كبرى، في القرن السابع ـ لا يمكن أن يكون قد اعتمد على هضبة القدس ووادي عيلون حصراً. توسع القدس يمكن أن يعتبر مشابهاً جزئياً لتوسع عقرون المماثل وسيطرتها على السهل الساحلي، أي نتيجة جهود التعاون مع الامبراطورية الآشورية لإقامة دولة مركزية تابعة لها في يهودا. بعد تدمير الجيش الآشوري، لم يعد الاستيطان إلى مدن القرن الثامن في شيفيلة. الأحرى، هو أنه خلال القرن السابع، أعيد تنظيم يهودا،

ومعها شيفيلة، حول عدد من المدن الجديدة المحصنة، الخاضعة ظاهرياً للقدس، بدل أنماط القرن الثامن أو الحقب السابقة له. توسع القدس في أراضيها إلى الجنوب، يبدو مفسراً بوضوح في ضوء الجهود الرامية للسيطرة على مرتفعات يهودا وشيفيلة، وربما شمال النقب. ومهما كان قدر مباركة أو دعم آشور للقدس في تحركها هذا، يتوجب على المرء أن يسمه بأنه توسع دولة مدينية أمبريالياً، للسيطرة على الشعوب الخاضعة لها. نمو حجم القدس وحده يبرر توطيد سلطتها على الخليل ومدن شمال النقب كي تملأ الفراغ الذي خلفه انهيار مدن شيفيلة. وغير محتمل، في أي حال أن تكون ممارسة هذا الدور قد تمت بمواجهة معارضة السلطة الآشورية الراسخة في المنطقة.

استنتاجنا، هو أن القدس أصبحت عاصمة دولة إقليمية خلال القرن السابع. وخلافاً للسامرة، كان هيكلها السياسي هيكل دولة مدينية أمبريالية. احتمال كون القدس عاصمة دولة قومية، يمكن توكيده بصعوبة بالغة، في أي فترة خلال العصر الحديدي. مثل هذا التطور جاء مع التغيرات الإيديولوجية والسياسية في الحقبة الفارسية، والتي تركزت حول الدعم الفارسي لإنشاء معبد مكرس لعبادة أيلوهي شامايم(Elohe shamayim)، الذي قرن بيهوه، الإله الذي أهملته دولة إسرائيل منذ وقت طويل، والذي يمكن أن يكون أفضل وصف له في عاصمته الجديدة في مركز يهود (Yehud)، مثل بعل شاميم (Ba'al shamem) المذكور في النصوص الآرامية، نسخة فلسطينية عن الإله البابلي الجديد سين (Sin)، أو الفارسي أهرومازدا (Ahru Mazda).

٢- إسرائيل ككيان قومي

عندما ينسب هذا البناء المعاد تركيبه إلى النصوص الآشورية والمرويات التوراتية والبيانات اللغوية، يصبح من الصعب تجنب استنتاج أنه بالنظر لاستقلال أصول دولتي إسرائيل ويهودا، في القرن السابع، تماماً عن بعضهما، فمن غير المحتمل أن تكون لهما قاعدة إثنية مشتركة، أكثر مما لأي دولتين متجاورتين في المشرق الجنوبي. إسرائيل نشأت عن اقتلاع السكان الزراعيين في الأراضي المنخفضة بتأثير القحط الميسيني الكبير، ونشأت يهودا عن التوسع في صناعة الزيتون التي دعمتها التجارة الدولية وأدت إلى إجبار الرعاة على الاستقرار خلال بدايات العصر الحديدي الثاني، وكانتا طوال الفترة من القرن التاسع إلى القرن السابع، في أفضل الفروض، دويلتين فقيرتين في منطقة المرتفعات. ورغم أن إسرائيل قد لعبت دوراً في الصراع على النفوذ قبل دخول الآشوريين إلى المنطقة، فإن أياً منهما لم تكن مسيطرة على فلسطين. وجود «الملكية الموحدة» التوراتية، خلال القرن التاسع، ليس غير ممكن فقط لأن سكان يهودا لم يكونوا قد استقروا بعد، بل وأيضاً لأنه

لم تكن قد وجدت بعد قاعدة سياسية أو اقتصادية عبر إقليمية في فلسطين، قبل توسع نفوذ الامبراطورية الآشورية إلى المشرق الجنوبي.

سكان المرتفعات الوسطى، يمكن اعتبارهم مترابطين ومستقرين لدرجة معقولة، لفترة تزيد على أربعة قرون. هذا الترابط أخذ شكل الدولة في القرن التاسع، تحت حكم سلالة عمري، واستمر حتى الربع الأخير من القرن الثامن. دولة إسرائيل هذه، كانت ذات طموحات توسعية، وخلال حقبة الهيمنة الآشورية في المشرق، وجدت السامرة نفسها في صراع متجدد حول السيطرة على جلعاد وجرزيل وربما الجليل. نعرف أن إسرائيل، خلال هذه الفترة، فرضت سيطرتها على جزء من مرتفعات شرق الأردن في جلعاد، ويحتمل أن تكون قد نجحت، من وقت لآخر، في مزاعمها في شأن جرزيل. وفي أي حال، يحتمل أن تكون سيطرتها على جلعاد قد بقيت على مستوى النفوذ الاقتصادي والسياسي، لأنه بالرغم من التشابه الواضح في نمطي الزراعة في إسرائيل وجلعاد، فأشكال الهيمنة السياسية والعسكرية التي سادت المشرق الجنوبي، كانت خضوعاً سياسياً، وتبعية، واستغلالاً اقتصادياً على شكل غنائم وضرائب وإتاوات، وليس استعماراً واستيعاباً للسكان. خلال فترة خضوع جلعاد لإسرائيل، يمكن توقع أن يكون سكانها قد بقوا متميزين. ومهما كان نفوذ السامرة في جرزيل، وأياً كانت التحولات في السيطرة الاقتصادية والعسكرية في الإقليم، فقد حافظ سكان جرزيل الذين تعود جذورهم إلى العصر البرونزي، ومراكزهم في المدن الزراعية الأكبر، ولانفتاح الإقليم على المؤثرات الدولية لشبكة الطرق التجارية، على تمايزهم عن سكان المرتفعات الوسطى، الأكثر انعزالاً. جرزيل، رغم أنه غير متمركز سياسياً، وبسبب عدد سكانه الزراعيين وشبكاته التجارية المربحة ومدنه ذات الحجم الكبير نسبياً، لا بد أنه كان من الصعب على أي سلطة سياسية إقليمية في شمال فلسطين، أن تسيطر عليه بصورة دائمة. ولا يمكن أن يكون الجليل قد خضع لسيطرة السامرة، ما لم تكن قد وطدت سيطرتها على جرزيل أولاً. سيطرة السامرة على الجليل، تبدو غير محتملة، لأن الجليل، عكس على الدوام تأثراً قوياً بالشمال والشمال الغربي، وكان ذا طابع فينيقي واضح. ولا سبب يدعونا لربط سكانه مع إسرائيل.

تنوع سكان فلسطين خلال النصف الأول من الألف الأول ق.م.، تعززه البينات اللغوية المحدودة المتوفرة لدينا. أولاً، تدعو الضرورة إلى فصل عبرانية المرويات التوراتية عن هذه المجموعة الواسعة من اللغات المتنوعة التي تظهر في آثار النقوش. والتشويهات الصرفية في المرويات المازوريتية، لا توجب علينا أن نتعامل مع هذه المصادر بأساليب منهجية مختلفة فحسب، بل وقد قدم أليندورف (Ullendorf) وكنوف أسباباً لاعتبار عبرانية التوراة نموذجاً أدبياً مصطنعاً، يعود تاريخه إلى منتصف الألف الأول ق.م.، إلى منتصف الأول ب.م.. لدى تحليل تنوع اللهجات في آثار النقوش في فلسطين الكبرى خلال

بدايات الألف الأول ق.م.، يظهر بين اللهجات «الكنعانية» المختلفة والتي تعود جذورها إلى السامية الغربية القديمة «الأمورية»، تمايزات وارتباطات مثيرة للاهتمام. «الكنعانية الغربية» (الفينيقية، ولهجتين إسرائيلية ويهودية أو أكثر)، تميز نفسها عن «الكنعانية الشرقية» (عمونية، مؤابية، ادومية)، كما يمكن تمييزها عن «كنعانية الأطراف» (يهودية، عمونية، مؤابية، ادومية). والمؤكد هو أن رأي هالبرين (Halpern) القائل بضرورة الاهتمام بالمواقع الجغرافية والأوضاع الاجتماعية وتحولاتها، لدراسة آثار النقوش، يقوم على أسس جيدة. التطورات شبه ـ الإثنية في المرتفعات الوسطى تحت الحكم المركزي للسامرة (وهي إسرائيل النصوص الآشورية والمؤابية) لا تحل المسائل المتعلقة بإثنية أو أصول إسرائيل التوراتية. ليس هناك تواصل لا في السكان ولا في الإيديولوجيا بين إسرائيل السامرة وإسرائيل المرويات. في المرويات التوراتية، السامرة إسرائيل زائفة ـ أسباب هذا التقويم المختلف لأهمية إسم إسرائيل واضحة ومفيدة.

وإذا كان سكان فلسطين، خلال العصر الحديدي الأول، وبداية العصر الحديدي الثاني خليطاً، فهم في الحقبة الآشورية التالية، أقل وحدة. هذا كان مقصوداً ونتيجة مباشرة للسياسة الامبريالية الآشورية. عندما أزالت آشور، خلال الربع الأخير من القرن الثامن، دولة إسرائيل وأخضعت شمال فلسطين لسلطة إقليمية، دمرت أيضاً وبشكل منتظم ترابط السكان وبناهم التحتية السياسية ومصادر قوتهم. قامت آشور بهذا عبر سياسة التهجير ونقل السكان البالغة التعقيد. لم تهجر النخبة فحسب، بل والحرفيين وعمال السخرة والنساء للنخاسة والرجال للتجنيد في الجيش، وبالفعل، نقلت قرى بكاملها إلى مناطق نائية في الامبراطورية. رغم الإقرار بمحدودية وعدم اكتمال النصوص الآشورية المتعلقة بالتهجير، فقد بقي ما يزيد على مائة وخمسين، وهي أكثر من كافية لإظهار أن الحد الأدنى لعدد سكان الشرق الأوسط الذين تأثروا بهذه السياسات، كانوا بمئات الآلاف، ويحتمل أن يكون المجموع قد بلغ المليون. سياسات تهجير وإعادة توطين السكان كانت متعددة الأغراض: الإرهاب، العقاب، الابتزاز، المكافأة، حجز الرهائن، تنفيذ مشروعات البناء الملكية، تجارة العبيد، تطوير احتكارات اقتصادية في الحرف والتجارة، التجنيد العسكري، ضمان أمن الحدود، تدمير قواعد السلطة المحلية، تدمير التركيب الاجتماعي في المناطق المفتوحة، إحباط الثورات، إعادة استيطان مناطق ومدن سبق تدميرها، وإيجاد مجموعات وكيانات تابعة ومخلصة للامبراطورية الآشورية. عندما دمرت السامرة، أعيد توطين معظم سكان إسرائيل في آشور وميديا وشمال سوريا، وأحل محلهم مجموعات من شمال سوريا وبابل وعيلام والعربة.

وبالمثل، مزاعم سنحاريب بأنه هجر أجزاء من سكان ست وأربعين قرية في يهودا (قسم كبير من هذه المنطقة في أي حقبة كانت)، وقسم أرض يهودا بين حلفاء آشور:

أشدود وعقرون وغزة. قصة ٢ الملوك ١٩:١٨ عن حصار القدس تعكس السياسة الآشورية بصورة مدهشة ـ وخاصة خطبة الجنرال الآشوري الدعائية في الشعب لتحريضهم ضد حكامهم، وعرض مكافأة بدل العقوبة عليهم، «حققوا السلام معي، استسلموا لي، وكل واحد منكم سيأكل ثمار كرمة خاصة به، والتين من شجرته، وسيشرب الماء من صهريجه، حين آتي لتهجيركم إلى أرض مثل أرضكم، أرض قمح وخمر طيب، أرض خبز وكروم، أرض زيت وعسل، حتى لا تموتوا، بل تعيشوا». القدس، وجزء من ضواحيها، استمرت بعد سنحاريب، وازدهرت في ظل تبعيتها لآشور خلال القرن السابع. ورغم ذلك، لم تتمكن القدس ولا يهودا من الاستمرار بعد غزو جيوش نبوخذنصر البابلية. يهودا نهبت والقدس دمرت، وتلا ذلك تهجير على ثلاث مراحل في الأقل. والحكم على أساس المدن والقرى الجديدة التي أقيمت في هذه المنطقة بدءاً من منتصف القرن السابع في حقبة الاستيطان الآشورية، والمستوطنات الجديدة المستمرة في العصر الحديدي الثالث أو الحقبة الفارسية، يوحي بأن شعوباً غريبة قد أعيد توطينها وتجذرت في كل أرجاء يهودا وشيفيلة. بنهاية القرن السادس، لم تعد قدس ويهودا الحقبة الآشورية موجودتين، كما حصل بالضبط للسامرة وإسرائيل في القرن الثامن. وإذا كانت هذه المنطقة قد حققت أي ترابط إثني أو قومي، فهذا لم يتجاوز الاضطراب والاقتلاع في القرن السادس. سكان مرتفعات فلسطين في العصر الحديدي، دخلوا الحقبة الفارسية، وقد تحولوا جذرياً.

٣ـ الخلفية الثقافية للمرويات التوراتية

التهجير لم يكن سياسة عقابية مبدئياً، فقد كان الآشوريون والبابليون يحمون المهجرين أيضاً، ويعطونهم لا أرضاً وأملاكاً فحسب، بل ويدعمونهم ضد السكان المحليين، الذين نظروا إليهم كممثلين للسلطة الأمبريالية. حتى في المدن الامبراطورية المركزية، شكل المهجرون جيوباً للنفوذ الامبريالي ضد الثورة والقلاقل. رغم أن أفضل البينات عن هذه الممارسات تأتينا من النصوص الآشورية، فقد واصل البابليون والفرس هذه السياسات على نطاق واسع. وفي أي حال، كخلفاء لا موجدي امبراطورية، أضاف البابليون والفرس كثيراً إلى العنصر الدعائي في سياساتهم السكانية، مؤملين من هذا الاستقطاب الجماعي للشعوب إيجاد مواطنة امبراطورية مخلصة للحكومة، تدعمها وتدعو لها الحكومة من دون أي سلطة إقليمية بارزة إلا ضمن الخضوع للامبراطورية وبالاعتماد عليها. ونجحوا إلى حد كبير في تحقيق هذه الأهداف.

كخلفاء لامبراطورية وطيدة الأركان، لم يكن البابليون والفرس بحاجة للدفاع عن حق الفتح وما يرتبه بالنسبة لشبكات السلطة التقليدية والثروة المحلية. كانوا يتعاملون مع شعوب مقهورة، وتوجهت متطلبات الإدارة الامبريالية الجديدة نحو مسائل الشرعية وحق

الخلافة بدل الغزو. دعاياتهم نأت، من وقت لآخر، عن سياسات الإرهاب في اتجاه كسب التأييد لتغيير الإدارة. وبذلت الجهود لإثبات أن بابل - ثم فارس بدورها - هي الوريث الشرعي للسلطة الامبريالية، ولذلك فهي تستحق الولاء لها، طبيعة السلطة الامبريالية كانت محددة، وقد رسخها الآشوريون منذ مدة طويلة. كانت القيادة حرة في التركيز على كسب التأييد والولاء. لم يعد المرء بحاجة للتعامل مع قوة سياسية قمعية مسيطرة. البنى التحتية، أصبح بالإمكان أن يعاد بناؤها لأنها لم تعد تشكل تهديداً مباشرة للسيطرة الامبريالية. ضمن هذه البيئة الجديدة، تأخذ السمة الدعائية للنصوص المتعلقة بالتهجير طابعاً أقدر على الإقناع. ببساطة، تمتعت الإدارات البابلية والفارسية برفاه عرض أنفسهم كمحررين ومحسنين للشعوب الخاضعة لهم، وتمكنوا من وصم أسلافهم (الآشوريين، ثم البابليين بدورهم) كبرابرة مضطهدين للشعوب. هذا الضرب من الدعاية شفاف.

بين أعظم النصب التذكارية غرابة في الشرق الأدنى القديم، نصب نابونيد (Nabonidus) وأمه، المزدوج في معبد سين في حران. واضح في هذه النصوص، أن النظام الجديد قد أقيم في حران، إلا أن إقامته صيغت بلغة «الإعادة». نابونيد، خادم الإله سين، يعيد ديانة إله حران التي فقدت لمدة طويلة. ولهذا، فهو يأتي بشعوب من بابل وسوريا ومصر، ولكن العودة إلى حران في مصلحتهم أيضاً، لأنه جعلهم مواطنين وورثة لتقاليد حران المنسية، ويعيد بناء المدينة كما كانت في سابق مجدها ويعيد الآلهة القديمة إلى مواطنها: سين (Sin) ونيرسكو (Nirsku) وسودارنونا (Sudarnunna) ونينجال (Ningal). هنا، يعلن أن الإله الجديد للسكان الجدد في هذه المدينة التي عمرت من جديد، هو إله حران القديم الحقيقي الأصلي، الإله المنسي في تقاليدهم المنسية. هذا التحول أصبح ممكناً بمطابقة الإله التقليدي في المنطقة - الذي هو فعلاً سين - مع إله السماء، الممثّل الروحي الأخير لكل ما هو مقدس في العالم البابلي الجديد. هذا الوصف للإمبراطور بأنه «معيد» الآلهة والسكان المحليين، يوجد في كل النصوص البابلية المتعلقة بالتهجير. وبخلاف ذلك، تلقي هذه النصوص باللوم إما على الآشوريين أو الحلفاء البرابرة، لتدميرهم مذاهب ومعابد الشعوب الخاضعة. والبابليون يحتلون المركز الأعلى بوصفهم محرري الشعوب المقهورة، يتصرفون وفق تعليمات مردوك، يعيدون المدن إلى سكانها، ويعيدون بناء المعابد، ويكرسون المهجرين خدماً في معبد الآلهة.

الدافع الايديولوجي في سياسة التهجير أتقنه الفرس. أسطوانة قورش، كما سبق أن رأينا، تزعم أن الملك البابلي السابق قد دمر وحدة الدين، وبدل الآلهة الروحية السماوية الحقيقية، عبدت نسخ - مجرد تماثيل من الطين - في كل أرجاء الأرض. الملك البابلي استعبد شعبه، والمدن كانت خرائب، والحقول مهجورة والآلهة غاضبة لأنها أبعدت قسراً من موطنها في بابل، فتخلت عن المدينة. حتى الصلوات والقرابين كانت كلها خاطئة.

مردوك، في كل حال، كان رحيماً فدعا قورش لإقامة العدل بين كل الشعوب التي جعل مردوك نفسه (لطيبته وعدالته) قورش يأتي بها إلى بابل. قورش، بالطبع، لم يكن بحاجة للسلاح في هذا الفتح. الشعوب استقبلت حاكمها الجديد قورش بأذرع مفتوحة وبدموع الفرح والأغاني. بدل القتل والنهب، جهد قورش في أعادة الشعوب والآلهة إلى مواطنها. نقل السكان والآلهة، تحت عنوان «الإعادة»، تعتبره هذه النصوص المهمة الأولى للامبراطورية. سياسة أدبية واصلها أحشويرش وداريوس الثاني.

رغم أنها يمكن أن تنسب إلى عملية تاريخية محددة لتهجير سكان من بابل إلى فلسطين، لا أرى سبباً للشك في صحة الإشارات إلى مرسوم قورش في الأيام (٢):٣٦ وعزرا، واشعيا ٤٥، أخبار الأيام الثاني ٣٦: ٢٢ـ ٢٣، فهي بالتحليل الأخير لا تفعل شيئاً أكثر من تعريف الإله الروحي السماوي إيلوهي شامايم، باسم الإله المحلي في دولة إسرائيل، والمهمل لمدة طويلة: يهوه. وكما أعاد نابونيد، بأمر إله السماء، بناء معبد ديانة سين القديمة في حران، يرى عزرا أن قورش، متصرفاً وفق أوامر إله السماء الأعلى، أمر بإعادة بناء معبد ديانة يهوه القديمة في القدس. وضمن هذا المحيط الثقافي، يصور اشعيا ٤٠ـ ٤٨ قورش بوصفه «معيد» الشعب التقليدي إلى الأرض ـ التي تصورها إساءة فهم الإدارة الفارسية واشعيا بأنها إسرائيل الشعوب التي دمرها الآشوريون منذ قرنين تقريباً ـ في القدس، و «معيد» الإيمان السلفي بإله حقيقي واحد. واضح بالطبع، أننا لا نتعامل مع إعادة منفيين إلى موطنهم، أكثر من تعاملنا مع إعادة ديانة قديمة منسية أو إعادة بناء معبد. النصوص تعكس نقل وإيجاد شعب جديد وديانة جديدة، تعبيراً عن تصور الإدارة للمقدس، مقترناً باسم مقدس شائع في ماضي القسم الأكبر من المنطقة. وهذا يمكن اعتباره خلقاً لمجتمع جديد متمركز حول معبد جديد، ويديره المسؤول الفارسي، الذي يوحد نفسه مع هذه الشعوب. (نحميا ١: ١ـ ١١). مهما كان الشعب الذي نقل أو أعيد إلى فلسطين، فهم بالتأكيد لم يكونوا إسرائيليين. ورغم ذلك، أصبح الفرس يعتبرونهم، وكذلك المرويات التوراتية الناشئة، وأصبحوا هم يعتبرون أنفسهم سكان إسرائيل المفقودة منذ زمن، عائدين إلى «أرض إسرائيل» من منفى مرير بعد أن خلصهم سيدهم ومنقذهم قورش من بابل. بمساعدة الفرس، حددوا هدفهم بإعادة ديانة يهوه القديمة، وهو الآن بالطبع، يتصور على أنه أيلوهي شامايم، الذي لم يكن مجرد رئيس لمجمع مقدس، بل جوهر القداسة ذاتها ـ في كل أرجاء الامبراطورية ـ وقد أصبح اسمه في فلسطين، يهوه.

تحت حكم داريوس، باشر الفرس تركيز الأنظمة الاقتصادية والقانونية في الامبراطورية. تم هذا بتطبيق «قانون الملوك» الذي أعطاه أهرومازدا، بصيغة «إعادة» سريان التقاليد القانونية والأعراف المحلية «التقليدية». الشكل الدعائي لعملية إعادة التنظيم هذه،

يجب أن لا يحرفنا إلى النظر إليها كاعتماد «حكم ذاتي» على أساس إقليمي. كانت بالأحرى، إدارة مركزية بوجه محلي إقليمي. عزرا ٤ـ ٦، يعكس بعض الصعوبات الإدارية الملازمة للسياسة الامبريالية التي أتت بعناصر بشرية جديدة وديانة مركزية وتأويل جديد للتقاليد، إلى منطقة شعبها مستقر وواع لذاته. هذه التوترات والصراعات تعكس الطبيعة الطفيلية لسياسات التهجير والتوطين الفارسية. بالنسبة للسكان المحليين، الذين نظمتهم السياسة الآشورية والبابلية منذ مدة طويلة، لا بد وأن يبدو تشكيل ديانة يهوه المركزية وفرض أنظمة اقتصادية وقانونية على المجتمع، تحت حكم قدس منبعثة، تهديداً حقيقياً للنظام القائم. وهذا هو بالضبط ما يحتج عليه السكان المحليون في عزرا ٤ـ ٦ وهو بالضبط الموضوع الذي يتوجب على إسرائيل الجديدة أن تعالجه. وفي عملية جمع وإعادة تشكيل المرويات التي تلت، ظهرت لأول مرة في فلسطين، إسرائيل يمكن اعتبارها إسرائيل المرويات التوراتية.

السؤال التاريخي المحوري الذي تدعو الحاجة لإثارته بخصوص هذه التحولات من الحقب الآشورية إلى الفارسية، يعتمد جزئياً على تقييمنا لطبيعة وآثار سياسات نقل السكان، ومدى تعلقها بشعب فلسطين. والأكيد هو أن التعرف على الطبيعة الدعائية للغة العودة والإعادة، يشجعنا على التساؤل في شأن الحقب الزمنية الحديثة: ما قبل السبي، السبي، ما بعد السبي، في حكمنا على تاريخ إسرائيل. طبيعة سياسات التهجير وافتقارنا لتعريف محدد مستقل لمجتمع المنفى توحي بأن تصور وتعريف أسلاف المرويات التوراتية كجماعة ما بعد السبي هو بالفعل سابق زمنياً، في ضوء الوعي الذاتي. أي أن تصورهم لأنفسهم «مخلَّصين» عائدين من منفى يدرج تصور أسلاف المرويات التوراتية ضمن ضحايا سياسات التهجير الآشورية والبابلية. وهذا بدوره، ولد تصوراً لفترة سابقة للسبي كخلفية للغضب الإلهي والمجد المفقود الذي يجب أن يعود. منطق النقاش يستلزم أن نسأل عن اللغة الدراسية لفترات «ما قبل السبي»، «السبي» «وما بعد السبي» وهل تعكس حقائق تاريخية أم مجرد نعوت لإيديولوجيا فارسية ـ توراتية. وهل «العائدون» من بابل، الذين تجد المرويات التوراتية رابطة معهم، هم في الحقيقة منفيون، يعيدون بكفاءة ماضي «إسرائيل الحقيقي»، أو أن تصورهم الذاتي لأنفسهم كمنفيين يخدم النشأة الإيديولوجية لإسرائيل جديدة، تتمركز الآن حول معبد في القدس مكرس لعبادة يهوه لإله إسرائيل الذي أعيد اعتباره وقرن مع إيلوهي شامايم؟

هذ السؤال المتعلق بالدقة الحرفية للدعاية الفارسية، تصعب الإجابة عليه لأننا نملك القليل مما يزيد على النصوص الفارسية نفسها ومشتقاتها في المرويات التوراتية. الموضوع يتعلق بتصور تاريخي للنظرة الجديدة إلى قورش باعتباره مسيح يهوه، والتي يمكن على أساسها فهم إصلاحات عزرا ونحميا باعتبارها مجرد إعادة وليست ابتداعاً، وتصور يهوه

مثل إيلوهي شامايم مشتقاً من الإدارة الفارسية لإقليم يهود (Yehud)، والتي أيدت إعادة الطقوس الدينية المحلية التي كانت سائدة في الإقليم.

إحدى نتائج سياسات التهجير الآشورية، والتي يمكن اعتبارها أصولياً، هدفاً لإدارتهم الأمبريالية، كانت التدمير المنظم للبنى التحتية في المناطق المفتوحة. الأهداف الأولى للنقل كانت النخبة الحاكمة، والحرفيين والكتبة والمعلمين والعسكريين والكهنة، كل أولئك الذين يجعلون من المجتمع كلاً فاعلاً. في بعض المناطق، ذهب التدمير إلى أبعد من ذلك، فنقلت قرى بكاملها، مما زعزع القواعد الزراعية والاقتصادية للأرض المفتوحة. وفيما حافظت الدول التابعة على بناها التحتية المحلية، كانت بعض المناطق ضمن حدود آشور عرضة لاستغلال عنيف لسكانها وثرواتها المادية من خشب ومعادن. بدل سكانها المنتجين استقبلت المناطق الخاضعة ، هذا إذا استقبلت أي شيء على الإطلاق، عناصر مقتلعة لا يمكن استيعابها ضمن اقتصاد مضطرب متدهور إلا بصعوبة بالغة. غياب عنصر التمييز الإثني عن السياسات الآشورية الإدارية والعسكرية هدد الترابط الإقليمي وإمكانية التضامن الإقليمي جدياً. آثار هذه السياسات في فلسطين موجودة في السجلات الأركيولوجية. إنهار الاستيطان في الجليل ولم ينتعش إلا في الحقبة الهللينية. ازدهار جرزيل والمرتفعات الوسطى استبدل بركود اقتصادي معاصر لفترة دمجها بالامبراطورية الآشورية، وسكان يهودا تناقصوا منذ نهاية القرن السابع وحتى أواخر الحقبة الفارسية. القول بأن هذا التدهور كان مقصوداً، ربما كان حكماً قاسياً جداً. محاولات الآشوريين لإيجاد لغة مشتركة (الآرامية) وإنشاء المدارس في كل أرجاء الامبراطورية، مما عجل في دمج السكان المختلفين بسبب النقل، تشير حتماً إلى سياسة نشطة ترمي إلى ملاشاة الآثار الضارة للنقل. ورغم ذلك، فقد نشأ الطابع الكوني الدينامي للمدن الآشورية والمراكز التجارية الرئيسية على حساب الاقتلاع الجماعي وإضعاف أو تدمير البنى التحتية الإثنية والدينية والاقتصادية للمناطق. وفي النهاية، كانت فلسطين بدون وحدة وبدون أي ترابط ذي معنى، فقد افتقرت للترابط الإثني واللغوي والديني والاقتصادي والسياسي. نخبتها نقلت لخدمة الغايات الامبريالية وزهرة شعوبها بعثرت وقسمت إلى مجموعات غير مترابطة مقسمة على شعوب أعيد توطينها بينها. ولافت للنظر أن المعارضة الأولية لجهود المدعوين «عائدين» والرامية إلى إيجاد ديانة مركزية ومركز سياسي في القدس، أتت من السامرة ذات التاريخ العائد إلى قرنين من الزمان، لا من يهودا. معارضة السامرة السياسية، لم تكن بطبيعة الحال، صادقة تماماً، لأنه بات من المجدي قيام تضامن إثني - ديني على أساس مفهوم العودة، مما أدى إلى إنشاء معبد في القدس، وهذا أدى بدوره لنشوء نواة إثنية تمركزت حول عبادة يهوه، الإله التقليدي في السامرة ويهودا، والذي بات يوصف الآن بتعابير كونية توحيدية.

الفائدة البارزة من إثبات البيئة التاريخية لأصول إسرائيل، هي أن المرء يوجد مدخلاً إلى الخلقية الثقافية التي شكلت النواة الرئيسية للمرويات ككل، بكل تعقيداتها القانونية والمذهبية وحكاياتها الشعبية، التي كانت المحافظة عليها أمراً أساسياً بالنسبة لتشكل وبقاء تصور إسرائيل لذاتها. الوحدات المادية والتحريرية التي تربط التكوين ـ الملوك ٢ معاً (وتؤمن ترابط إسرائيل منطقياً)، مرويات متراكمة مجموعة ـ أدب بقاء إذا أردت ـ هي بالتأكيد أدب هدف لإيجاد تصور ذاتي كبقية باقية. المروية تأتي فعلاً من الماضي: شظايا ذكريات، مكتوبة أو شفهية، سلاسل من القصص، أعمال أدبية معقدة، سجلات إدارية، أغانٍ، حكم نبوية، كلمات مأثورة عن فلاسفة، قوائم وحكايات: كلها اعتبرت ذات معنى ضمن كل مترابط متراكم، جمع ونظم انتقائياً، وفسر باعتباره ماضياً مبعثراً.

«المنفى البابلي» يلعب دوراً رئيسياً في تشكيل المرويات، لا كنقطة تأريخية في الزمن الذي فيه وجهت المروية نحو خاتمتها في سفر الملوك ٢ ولا حتى الفترة الماضية التي انطلقت منها البدايات. هو بالأحرى، يلعب دور الخلفية التأويلية للمرويات وهدفها الرامي إلى الوعي الذاتي لشعوب يهوه كبقية مخلَّصة. صدمة المنفى الجذرية استخدمت كمقولة أدبية، حصلت عبرها المرويات المشكلة حديثاً وجامعوها على هوية إسرائيل. خلال الحقبة الفارسية، يتحدث المرء عن هوية إسرائيل عبر الربط مع هذه البقية، سواء كان الأسلاف قد جاؤوا من بابل أو نينوى أو مصر، أو كانوا على الدوام في فلسطين. للاقتران مع إسرائيل حقيقية، كان لا بد من توكيد جذور في المنفى، وعبره في أمجاد امبراطورية داود المفقودة، وفي فتح يشوع، والتيه مع موسى، في الخروج من مصر، وانتهاءً مع إبراهيم ويهوه عند التكوين.

النواة الأساسية في المرويات، توراة التعاليم، تتسم بنزعة توحيدية كونية حصرية، تقارن مع المفهوم البابلي الجديد عن إله سماوي روحاني أعلى، مثل سين في حران، وإله الكون السماوي والخالق الذي يعرفه الفرس باسم أهرومازدا. ويبدو أن النظرة العالمية سبقت بمدة طويلة، الاتجاهات الحصرية في الديانة الفارسية إبان حكم أحشويرش والنزعات القومية في اليهوهية اللاحقة. ويبدو أنه يحسن بالمرء أن يلاحظ أشكال التوحيد الشمولية والحصرية الواضحة تماماً في المرويات التوراتية، والتي يمكن اعتبارها انعكاساً للبيئة الثقافية في فلسطين في الحقبة الفارسية الوسيطة، والأخيرة. الأولى تبدو متسمة بالطابع الامبراطوري التوسعي والنظام العالمي والكونية القائمة على الثقة، فيما التالية تبدو مدفوعة بالخوف من تهديد خارجي وفقدان التراث الذي نشأ في الأطراف الغربية للامبراطورية الفارسية، نتيجة تحديات نظرة عالمية جديدة منافسة، ناشئة عن التعددية التوفيقية المولودة في الهللينية البدائية.

الحقيقة الأدبية واللغوية للمرويات التوراتية هي أنها فلكلورية في جوهرها. مفهوم

بني إسرائيل: إثنية وشعب مرتبط بالاتحاد والروابط العائلية والأصل المشترك، يملك ماضياً مشتركاً ومتجهاً نحو هدف مستقبلي ديني مشترك، ليس انعكاساً لأي كيان سياسي ـ اجتماعي في دولة إسرائيل تاريخية في الحقبة الآشورية، وليس انعكاساً حقيقياً كاملاً لحقبة ما بعد الدولة الفارسية التي أخذت فيها المرويات التوراتية شكلها كعامل أدى إلى وعي ذاتي بين سكان فلسطين. فالأحرى، هو أن أصوله ومعناه تكمن في تطور المرويات والمفاهيم الدينية الطوباوية التي خلفتها المرويات، وليس ضمن عالم واقعي من الماضي، أعادت المرويات بناءه في ضوء الإثنية المترابطة والديانة. ولهذا، لا يمكن اعتبار ديانة «إسرائيل» مطابقة لديانة فلسطين الماضية، مهما كثرت الأصداء التي ترددها والمظاهر التي تؤكد إنها من الديانة الماضية. في الحقبة الفارسية تحديداً، يمكن مطابقته مع العالم اللاهوتي للمرويات التوراتية الذي تعتبر «إسرائيل» ضمنه مولوداً لاهوتياً جديداً ناشئاً عن المرويات ذاتها. مفاهيم التوفيق ليست ملائمة لتفسير تشكيل المرويات مباشرة. المركزية الدينية المحدودة في سامرة وقدس العصر الحديدي، لم تستمر بعد التحولات السكانية التي تمت في العصر الحديدي الثاني. اليهوهية، كانت الديانة المركزية في السامرة. استمرارها خلال الحقبة الفارسية وما بعدها سمة تميز مرونتها المفاهيمية وقدرتها على الاندراج ضمن التصور الكوني الشامل للإلوهيم، لا استمرار معتنقيها. تحول المركز الديني من السامرة، إلى منافستها القديمة القدس، ومعبدها الجديد، مظهر من مظاهر ترشيد النظام الإداري الفارسي، مؤيداً بالنظرة اليهوهية الكونية الشاملة لفلسطين.

الفهرس



التاريخ القديم للشعب الإسرائيلي

ما دفعني إلى ترجمة هذا الكتاب هو موضوعه، فقد لمست من خلال مطالعتي لبعض الكتب المنشورة حديثاً عن تاريخ سوريا الطبيعية القديم وبعض ما يتفرع عنه، مثل مخطوطات البحر الميت، بأن في الأوساط الأكاديمية في أوروبا وأميركا، من لم يعد يعتبر التوراة عنواناً للحقيقة، ويشكك بسلامة اعتمادها أساساً للتأريخ، كما فعلت مدرسة اللاهوت التوراتي، والدراسات التوراتية والعديد من الفئات البروتستانتية، وبعض المؤرخين في القرنين، الماضي والحالي.

كتاب توماس ل. طومسون، تناول موضوع تاريخ إسرائيل وأصولها بصراحة وموضوعية وأشبعه تمحيصاً وتحليلاً. طبعاً، تحمست لترجمة الكتاب عندما علمت أن الأوساط الصهيونية منزعجة لصدوره وتقاوم انتشاره، وتضاعفت حماستي عندما علمت أن المؤلف، وهو أستاذ علم الآثار في جامعة ميلووكي قد فقد وظيفته بضغط من أوساط اليهود، ويضاف إلى هذا أن ما نشر حول هذا الموضوع باللغة العربية، لا يذكر.

